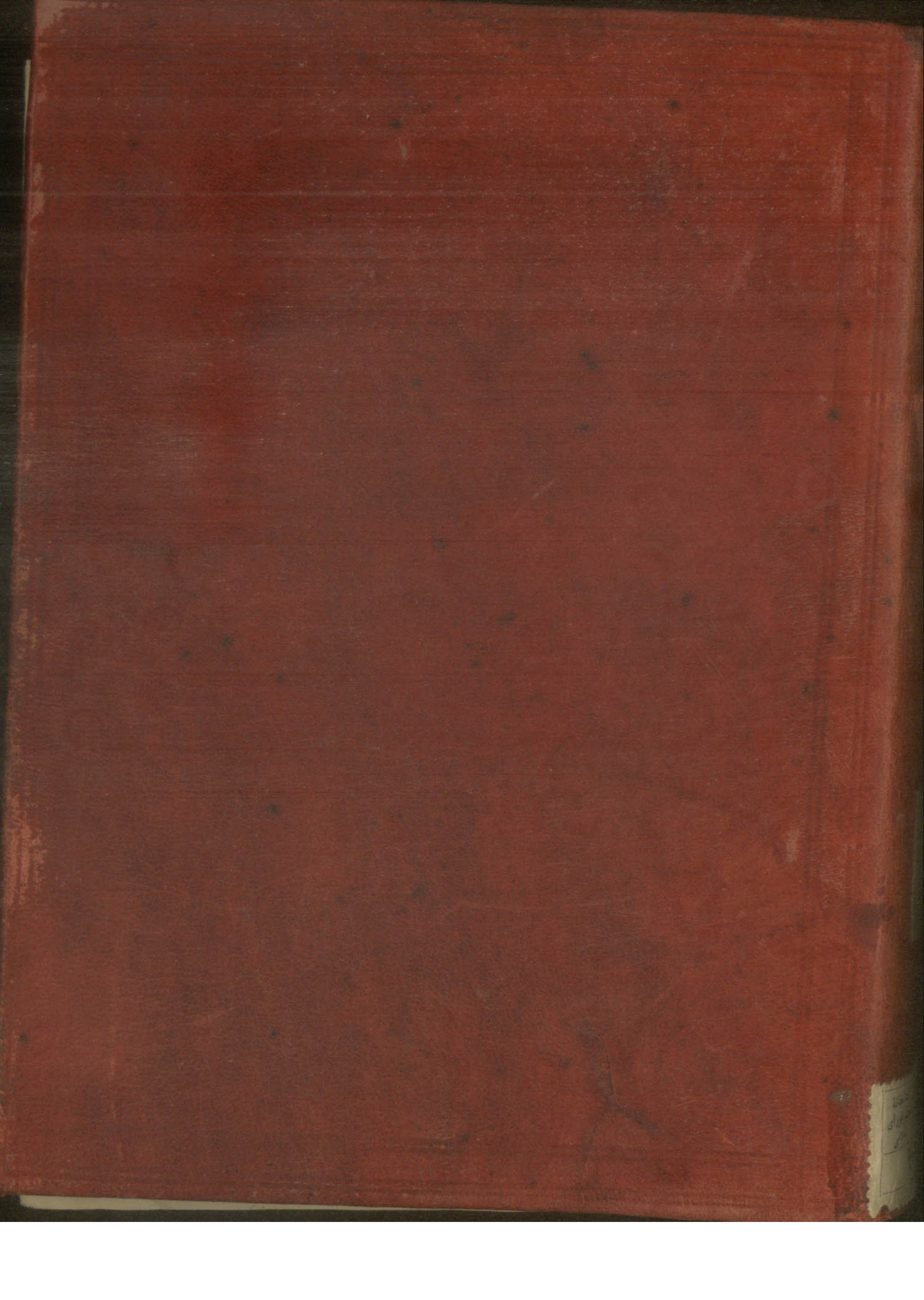
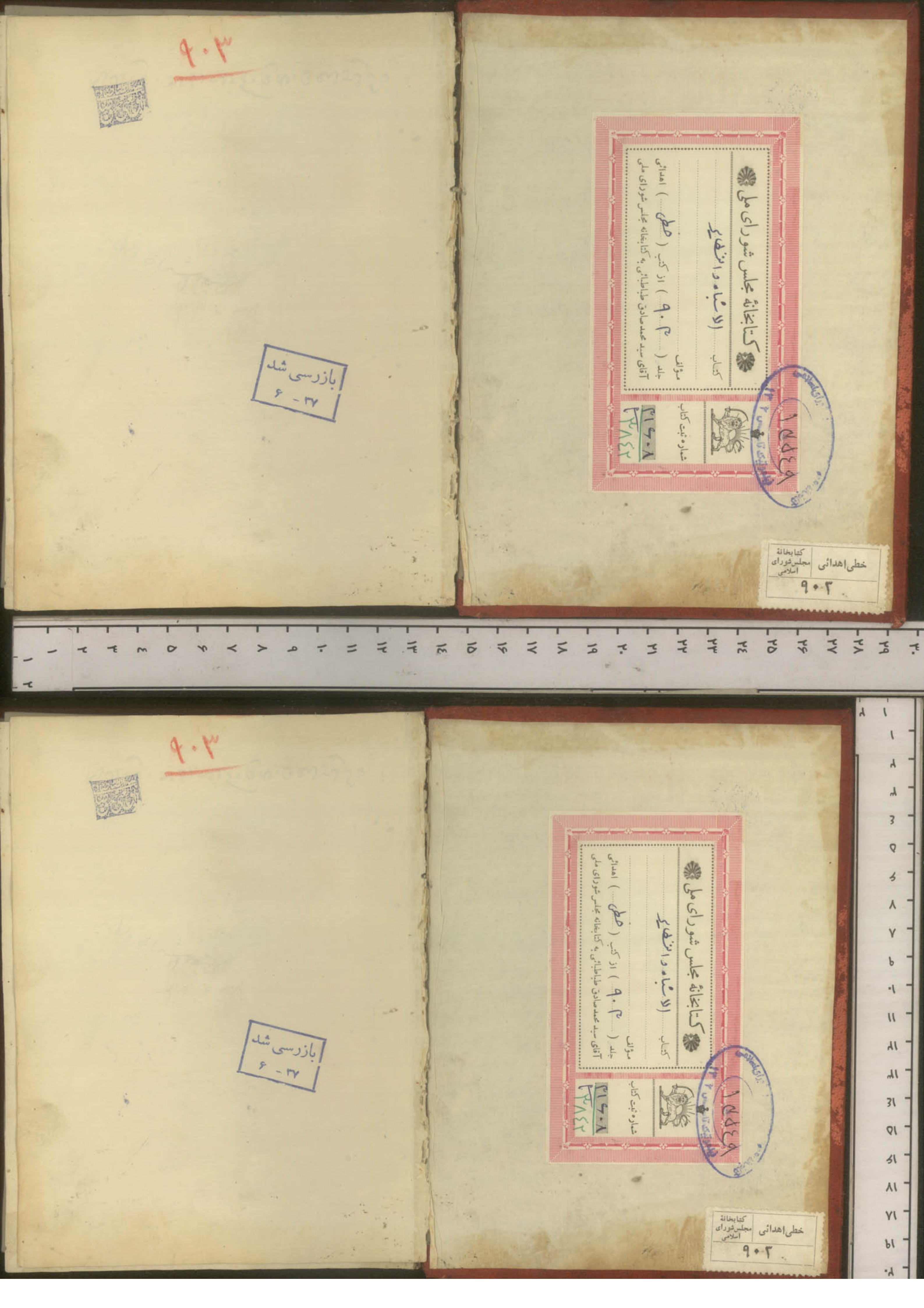
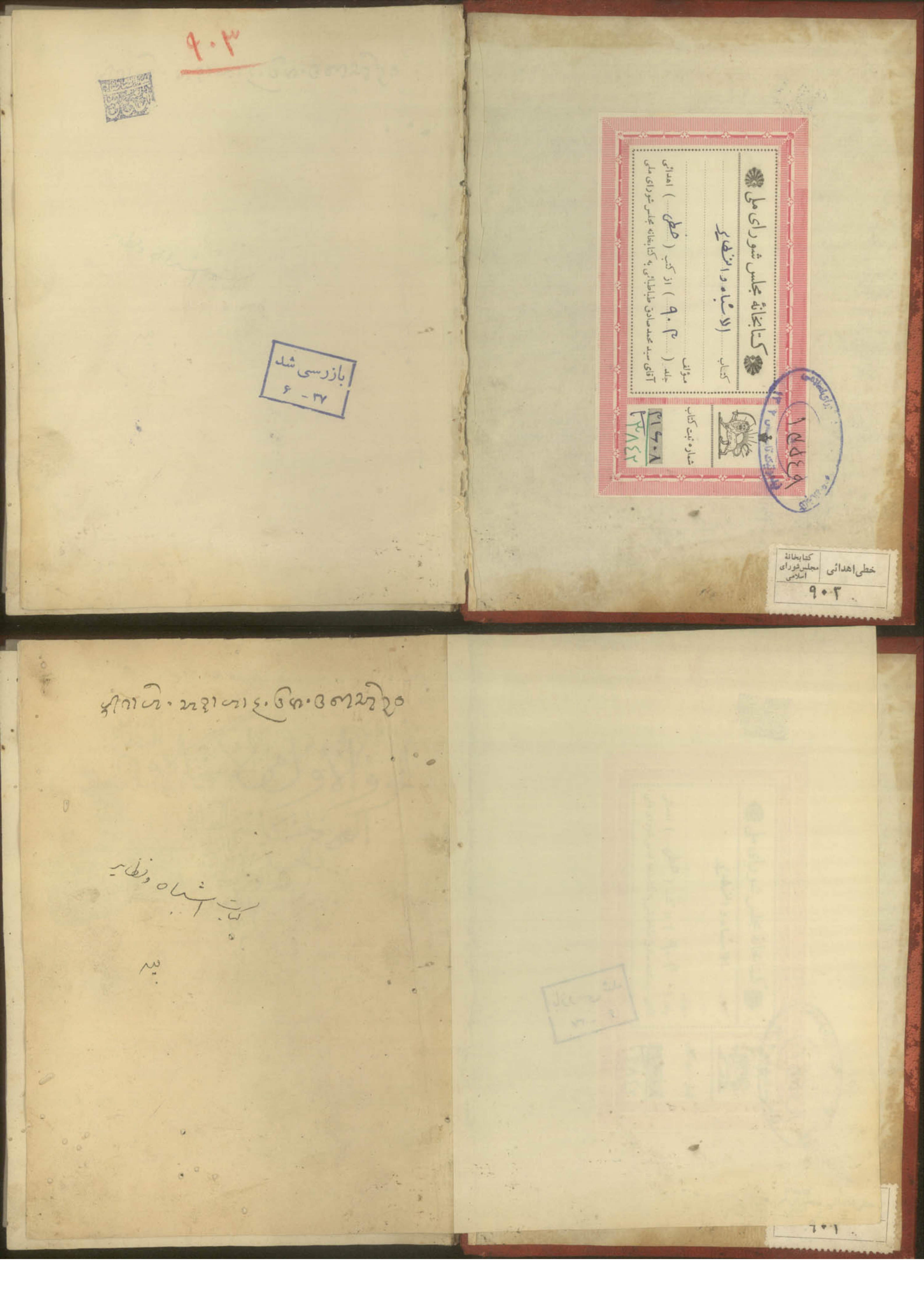




۹۰۳
بازرسی شد
۶ - ۳۷
خطی اهدائی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۹۰۳



۹۰۳
بازرسی شد
۶ - ۳۷
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب الاشباه والنظایر
مؤلف
جلد (...) از ۹۰۳ کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
۲۱۹۰۸
۱۳۸۴۲
۹۶۶۶۹
خطی اهدائی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۹۰۳
کتاب اشباه ونظایر



الجزء الاول من الاشباه والنظاير
النحوية لخاتمة الحفاظ
والمحدثين الشيخ
عبد الرحمن السيوطي
عفا الله عنه
آمين

١

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
سبحان الله المنزه عن الاشباه والنظاير والحمد لله المتفضل
بغفران الكباير والصغاير ولا اله الا الله وحده لا شريك له
العالم بما تكن الضماير والله اكبر من ان يحيط به سمة حد
او يحاط باشارة مشير او عبارة عابر ولا حول ولا قوة
الا بالله في جميع الموارد والمصادر والصلاة والسلام
على رسوله محمد المنسوب اليه مجموع الفضايل والمفاخر المذكور
في كتاب الله باشرف الاسما والالقاب والنعوت والمآثر
وعلى اله الطيبين الاماثل وصحبه النجوم الزواهر
اما بعد فان فنون العربية على اختلاف انواعها هي اول
فنوني ومبتدا الاخبار التي كان فيها حديثي وسمري وشجوني
طالما اسهرت في تتبع شواردها عيوني واعملت فيها
بدني اعمال المجد ما بين قلبي وبصري ويدي وظنوني
ولم ازل من زمن الطلب اعتني بكتبها قديما وحديثا
واسعى في تحصيل ما دثر منها سعيا حثيثا الى ان وقفت
منها على الجم الغفير واحطت منها بالكتب المطولة والمختصرة
وعلقت التعاليق ما بين اصول وتذكرة واعتنيت باخبار

اهلها

٢

اهلها وتراجمهم واحياء ما دثر من معالمهم وما رووه او روي
وما تفرد به الواحد منهم من المذاهب والاقوال ضعفه الناس
او قووه وما وقع لهم مع نظرائهم وفي مجالس خلفائهم وامرائهم
من مناظرات ومحاورات ومجالس تذاكرات ومذاكرات
ومسايرات وفتاوي ومراسلات ومعاياه ومحاجاة
وقواعد ومناظيم وضوابط وتقاسيم وفوايد وفرايد وغرايب
وشوارد حتى اجتمع عندي من ذلك جمل ودونتها ازمانا
لا ابالغ واقول وقر جمل وكان مما سودت من ذلك كتاب
طريف لم اسبق الى مثله وديوان منيف لم ينسج ناسج على
شكله ضمنته القواعد النحوية ذوات الاشباه والنظاير
وخرجت عليها الفروع السايرة سير المثل السايرة واودعته
من الضوابط والاستثناءات جملا عديدة ونظمت في
سلكه من النوادر النحوية والالغاز كل فريده ولم يكن
انتهى المقصود منه لاحتياجه الى الالحاق ولا شوق بتسطير
جميع ما ارصد له من بياض الاوراق فخبسته بضع عشرة
سنة وحرم منه الكاتبون والمطالعون ثم قدر الله الحي
اصيب بفقده فانا لله وانا اليه راجعون فاستخرت الله
تعالى في اعادة تاليفه والعود اليه ان شاء الله تعالى احمد
وعزمت على تجديده طالبا من الله سبحانه المعونة
فهو اجل من المهمات بقصده واعلم ان الحامل لي على تاليف في م
ذلك الكتاب الاول اني قصدت ان اسلك بالعربية سبيل
الفقه فيما صنفه المتاخرون فيه والفوه من كتب الاشباه
والنظاير وقد قال الامام بدر الدين الزركشي في اول

قواعده ان الفقه انواع احدها معرفة احكام الحوادث نصًا
واستنباطًا وعليه صنف الاصحاب تعاليقهم المبسوطة على
مختصر المزني الثاني معرفة الجمع والفرق ومن احسن ما صنف
فيه كتاب الشيخ ابي محمد الجويني الثالث بنا المسايل بعضها
على بعض لاجتماعهما في ماخذ واحد واحسن شي فيه كتاب
السلسلة للجويني وقد اختصره الشيخ شمس الدين بن القماح
وقد يقوى التسلسل فابنى الشي على الشي ولهذا قال
الرافعي في مثله وهذه سلسلة طويلة الشيخ الرابع المطارحات
وهي مسايل عويصة يقصد بها تنقيح الاذهان الخامس
المغالطات السادس الممتحنات السابع الالغاز الثامن
الحيل وقد صنف فيه ابو بكر الصيرفي وابن سراقة وابو حاتم
القزويني وغيرهم التاسع معرفة الافراد وهو معرفة
ما لكل من الاصحاب من الاوجه الغريبة وهذا يعرف
من كتب الطبقات العاشر معرفة الضوابط التي تجمع جموعًا
والقواعد التي ترد اليها اصولا وفروعًا وهذا انفعها
واعمها واكملها واتمها وبه يرتقي الفقيه الى الاستعداد
لمراتب الاجتهاد وهو اصول الفقه على الحقيقة انتهى
وهذه الاقسام اكثرها اجتمعت في كتاب الاشباه
والنظاير للقاضي تاج الدين السبكي ولم تجتمع في كتاب
سواه واما قواعد الزركشي فليس فيه الا القواعد مرتبة
على حروف المعجم وكتاب الاشباه والنظاير للامام صدر
الدين بن الوكيل دونهما بكثير وقد قصد السبكي بكتابه

تحرير كتاب ابن الوكيل باشارة والده له في ذلك كما ذكره في
خطبته واول من فتح هذا الباب سلطان العلما شيخ الاسلام هذا م
عز الدين بن عبد السلام في قواعده الكبرى والصغرى
والف الامام جمال الدين الاسنوي كتابًا في الاشباه والنظاير
لكنه مات عنه مسودة وهو صغير جدا نحو خمس كراريس
مرتب على الابواب وله كتابان على قسمين في هذا النوع
وهما التمهيد في تخريج الفروع الفقهية على القواعد الاصولية
والكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على القواعد
النحوية وهذان القسمان ما تضمنه كتاب القاضي تاج
الدين السبكي والف الامام سراج الدين بن الملقن
كتاب الاشباه والنظاير مرتبا على الابواب وهو فوق
كتاب الاسنوي ودون ما قبله والفت كتاب الاشباه
والنظاير مرتبا على اسلوب اخر يعرف من مراجعته وهذا
الكتاب الذي شرعنا في تجديده في العربية يشبه كتاب
القاضي تاج الدين الذي في الفقه فانه جامع لاكثر الاقسام
وصدره يشبه قواعد الزركشي من حيث ان قواعده مرتبة
على حروف المعجم وقد قال الكمال ابو البركات عبد الرحمن
ابن محمد الانباري في كتابه نزهة الالبا في طبقات
الادبا علوم الادب ثمانية اللغة والنحو والتصريف
والعروض والقوافي وصنعة الشعر واخبار العرب
وانسابهم قال والحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما
علم الجدل في النحو وعلم اصول النحو فيعرف به القياس
وتركيبه واقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس

الطرد الى غير ذلك على حد اصول الفقه فان بينهما من
المناسبة ما لا خفا به لان النحو معقول من منقول كما ان
الفقه معقول من منقول وقال الزركشي في اول قواعده
كان بعض المشايخ يقول كل العلوم ثلاثة علم نضج وما
احترق وهو علم النحو والاصول وعلم لا نضج ولا احترق
وهو علم البيان والتفسير وعلم نضج واحترق وهو
علم الفقه والحديث انتهى وهذا الكتاب بحمد الله مشتمل
على سبعة فنون الاول فن القواعد والاصول التي ترد
اليها الجزييات والفروع وهو مرتب على حروف المعجم
وهو معظم الكتاب ومهمه وقد اعتنيت فيه بالاستقصا
والتتبع والتحقيق واشبعت القول فيه واوردت في
ضمن كل قاعدة ما لايمة العربية فيها من مقال وتحرير
وتنكيت وتهذيب واعتراض وانتقاد وجواب
وايراد وطرزته بما عدوه من المشكلات من اعراب
الايات القرانية والاحاديث النبوية والابيات
الشعرية وتراكيب العلما في تصانيفهم المروية وحشوتها
بالفوايد ونظمت في سلكها فرايد القلايد الثاني
فن الضوابط والاستثناات والتقسيمات وهو مرتب
على الابواب لاختصاص كل ضابط ببابه وهو احدى
الفروق بين الضوابط والقاعدة لان القاعدة بالتعبير
تجمع فروعًا من ابواب شتى والضابط يجمع فروع باب
واحد وقد تختص القاعدة بالباب اذا كانت امرا كليا

منطبقا على جزيياته وهو الذي يعبرون عنه بقولهم قاعدة
الباب كذا وهذا ايضا يذكر في هذا الفن لا في الفن الاول
وقد يدخل في الفن الاول قليل من هذا الفن وكذا من الفنون
بعده لانتقاض الحال ذلك الثالث فن بنا المسايل بعضها
على بعض وقد الفت فيه قديمًا تاليفا لطيفا سميته بالسلسلة
كما سمى الجويني تاليفه في الفقه بذلك والف الزركشي كتابًا
في الاصول كذلك وسماه سلاسل الذهب الرابع الجمع والفرق فن م
الخامس فن الالغاز والاحاجي والمطارحات والممتحنات
وجمعتها كلها في فن لانها كلها متقاربة كما اشار اليه الاسنوي
في اول الغازه السادس فن المناظرات والمراسلات
والمكاتبات السابع فن الافراد والغرايب وقد افردت
كل فن بخطبة وتسمية لتكون كل فن من السبعة تاليفا
مفردا ومجموع السبعة هو كتاب الاشباه والنظاير
فدونك مولفا تشد اليه الرحال وتتنافس في تحصيله
فحول الرجال والى الله سبحانه الضراعة ان ييسر لي
فيه نية صحيحة وان يمن فيه بالتوفيق للاخلاص ولا
يجعل ما بذلته في تعب الجسد والقريحة فهو الذي لا يخيب
راجيه ولا يرد داعيه قال ابو القاسم الزجاجي في
اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري حدثنا ابو
حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحاق الحضرمي
حدثنا سعيد بن سليم الباهلي حدثنا ابي عن جدي
عن ابي الاسود الدولي قال دخلت على علي بن ابي طالب
رضي الله عنه فرايته مطرقا مفكرا فقلت فيم تفكر

يا امير المومنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنًا فاردت ان
اصنع كتابًا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا
وابقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلاث فالقى الي
صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل
وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة
المسمى والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم
قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود
ان الاشياء ثلاثة ظاهر ومضمر وشي ليس بظاهر
ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشيا وعرضتها عليه
فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت
ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم
احسبها منها فقال بل هي منها فزدها فيها قال ابن
عساكر في تاريخه كان ابو اسحاق ابراهيم بن عقيل النحوي
المعروف بابن المكبري يذكر ان عنده تعليقة ابي الاسود
الدؤلي التي القاها عليه الامام علي بن ابي طالب
وكان كثيرا ما يعدها اصحاب الحديث الي ان دفعها الي
الفقيه ابي العباس احمد بن منصور المالكي وكتبها عنه وسمعها
منه في سنة ست وستين واربع مائة واذا انه ركب عليها
اسنادا لا حقيقة له وصورته قال ابو اسحاق ابراهيم بن
عقيل حدثني ابو طالب عبيد الله بن احمد بن نصر بن يعقوب
بالبصرة حدثني يحيى بن ابي بكير الكرماني حدثني
اسرايل عن محمد بن عبيد الله بن ابي رافع عن ابيه حدثني

ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسن بن عباس عن عمه
عن عبيد الله بن ابي رافع ان ابا الاسود الدؤلي دخل
على علي بن ابي طالب رضي الله عنه وذكر التعليقة
فلما وقفت على ذلك بينت لابي العباس احمد بن منصور
ان يحيى بن ابي بكير الكرماني مات سنة ثمان ومايتين
فجعل ابراهيم بن عقيل هذا بين نفسه وبين يحيى بن
ابي بكير رجلا واحدا وهذه التي سماها التعليقة
هي في اول امالي الزجاجي نحو من عشرة اسطر فجعلها ابراهيم
تريبا من عشرة اوراق انتهى فن القواعد والاصول
العامة وهو الفن الاول من كتاب الاشباه والنظاير
ولا يحتاج الي افراده بخطبة اكتفا بخطبة الكتاب لقرب
العهد بها وهو تسمى بالمصاعد العلية في القواعد النحوية

حرف الهمزة

الاتباع هو فنه اتباع حركة اخر الكلمة المعربة لحركة اول
الكلمة بعدها كقراة من قرا الحمد لله بكسر الدال اتباعًا
لكسرة اللام واتباع حركة اول الكلمة لحركة اخر الكلمة
التي قبلها كقراة من قرا الحمد لله بضم اللام اتباعًا لحركة
الدال واتباع حركة الحرف الذي قبل اخر الاسم المعرب
لحركة الاعراب في الاخر وذلك في امرء وابنم فان
الرا والنون يتبعان الهمزة والميم في حركتهما نحو ان
امرء هلك ما كان ابوك امرء سوء لكل امرئ منهم
وكذا ابنم ولا ثالث لهما في اتباع العين اللام واتباع
حركة الفا للام وذلك في مرو خاصة فان الميم

والفا يتبعان حركة الهمزة والميم في بعض اللغات فيقال
هذا مرو وفم ورايت مرءا وفما ونظرت الي مرء وفم
ولا ثالث لهما واتباع حركة اللام للفا في الاعضا عن سن
المضارع المجزوم والامر اذا لم تفك الادغام منهما في بعض
اللغات فيقال عض ولم يعض بالفتح وفر ولم يفر بالكسر
ورد ولم يرد بالضم واتباع حركة العين للفا في الجمع بالالف
والتا حيث وجد شرطه نحو تمرة وتمرات بالفتح وسدرة
وسدرات بالكسر وغرفة وغرفات بالضم واتباع
حركة اللام للفا في البنا على الضم في منذ فان الذال
ضمت اتباعًا لحركة الميم ولم يعتد بالنون حاجزا قال
ابن يعيش ونظيرها في ذلك بنا كلمة على الفتح اتباعًا
لفتحة البا ولم يعتد باللام حاجزا لسكونها وقوله
لم يلده ابوان فتح الدال اتباعًا لفتحة اليا عند سكون
اللام واتباع حركة الميم لحركة الخا والتا والعين في قولهم
منخر ومنتن ومغيره وقال ابن يعيش منهم من يقول
منتن بضم التا اتباعًا لضمة الميم ومنهم من يقول منتن
بكسر الميم اتباعًا لكسرة التا اذ النون لخفائها في كونها
غنة في الخيشوم حاجز غير حصين وقالوا كل فعل
على فعل بكسر العين وعينه حرف حلق يجوز فيه كسر
الفا اتباعًا لكسر العين نحو نعم وبيس ومنه اتباع
حركة فا كلمة لحركة فا اخرى لكونها قرنت معها
وسكون عين كلمة لسكون عين اخرى او حركتها لحركتها
لذلك قال ابن دريد في الجمهرة تقول ما سمعت له

[illegible]

جرسا اذا افردت فاذا قلت ما سمعت له حسا ولا جرسا كسرت
الجيم على الاتباع وقال الفارابي في ديوان الادب يقال
رجس نجس فاذا افردوه قالوا نجس ومنه اتباع حركة
لاخرى في فك ما استحق الادغام لحديث ايتكن صاحبة
الجمل الادبب تنبحها كلاب الحواب فك الادبب وقياسه
الادب اتباعا للحواب ومنه اتباع كلمة في ابدال الواو
فيها همزة لهمزة في اخرى لحديث ارجعن مازورات غير
ماجورات والاصل موزورات لانه من الوزر قال
ابو علي الفارسي في التذكرة لا يصح ان يكون القلب فيه
من اجل الاتباع لان الاول ينبغي ان يجي على القياس
والاتباع يقع في الثاني وانما مازورات على يا جل قال
والغدايا والعشايا لا دلالة فيه لان غدايا في جمع غدوة
مثل حرة وحراير وكنة وكناين ومنه اتباع كلمة في ابدال
واوها يا ليا في اخرى لحديث لا دريت ولا تليت
والاصل تلوت لانه من التلاوة ومنه اتباع ضمير المذكر
لضمير المونث لحديث اللهم رب السموات وما اظللن ورب
الارضين وما اقللن ورب الشياطين وما اضللن لي
والاصل اضلوا بضمير المذكور لان الشياطين مذكر من يعقل
وانما انث اتباعا لاظللن واقللن وكذا قوله في حديث
المواقيت هن لهن اصله لهم اي لاهل ذي الحليفة
وما ذكر معها وانما قيل لهن اتباعا لقوله هن ومنه
اتباع اليزيد للوليد في ادخال اللام عليه وهو علم في قول
الشاعر • رايت الوليد بن اليزيد مباركا • قال ابن

جرير حسن دخول اللام في اليزيد الاتباع للوليد وقال
ابن يعيش في شرح المفصل لما كثر اجراء ابن صفة على
ما قبله من الأعلام اذا كان مضافا الى علم او ما يجري
مجرى الاعلام من الكنى والالقاب فاما كان ابن لا ينفك
من ان يكون مضافا الى اب وام وكثر استعماله استجازوا
فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره فحذفوا الف
الوصل من ابن لانه لا ينوى فصله مما قبله اذا كانت
الصفة والموصوف عندهم مضارعة للصلة والموصول
من وجوه وحذفوا تنوين الموصوف ايضا كانهم جعلوا
الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال واتبعوا حركة الاسم
الاول حركة الاسم الثاني ولذلك شبهه سيبويه بامرئ
وابنم في كون حركة الرا تابعة لحركة الهمزة وحركة النون
في ابنم تابعة لحركة الميم فاذا قلت هذا زيد بن عمرو وهند
ابنة عاصم فهذا مبتدا وزيد الخبر وما بعده نعته وضمة
زيد ضمة اتباع لا ضمة اعراب لانك عقدت الصفة له
والموصوف وجعلتهما اسما واحدا وصارت المعاملة
مع الصفة والموصوف كالصدر له ولذلك لا يجوز السكوت
على الاول وكذلك تقول في النصب رايت زيد بن عمرو
فتفتح الدال اتباعا لفتحة النون وتقول في الجر مررت
بزيد بن عمرو فتكسر الدال اتباعا لكسرة النون من ابن
وقد ذهب بعضهم الى ان التنوين انما يسقط لالتقاء
الساكنين سكونه وسكون البا بعده وهو فاسد انما
هو لكثرة الاستعمال انتهى **تنبيه** قال ابن جني في المحتسب

في

في قراءة الحمد لله بالاتباع هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع
استعماله وهم لما كثر في استعمالهم اشد تغييرا كما جاء عنهم
لذلك لم يك ولا ادر ولم ابل وايش تقول وجايجي وسا
يسو بحذف همزتيهما فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله
اتبعوا احد الصوتين الاخر وشبهوهما بالجزء الواحد
فصارت الحمد لله كعنق وطنب والحمد لله كابل واطل
الا ان الحمد لله بضم الحرفين اسهل من الحمد لله بكسرهما
من موضعين احدهما انه اذا كان اتباعا فاقيس الاتباع
ان يكون الثاني تابعا للاول وذلك انه جار مجرى
السبب والمسبب وينبغي ان يكون السبب اسبق رتبة
من المسبب فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال كما تقول
مد وشد وشم وفر فتتبع الثاني الاول فهذا اقيس
من اتباعك الاول للثاني في نحو اقتل اخرج والاخر
ان ضمة الدال في الحمد لله اعراب وكسرة اللام من الحمد لله
بنا والاولى ان يغلب الاقوى على الاضعف
لا عكسه ومثل هذا في اتباع الاعراب البنا قوله
وقال اضرب الساقين امك هابل بكسر الميم لكسرة الهمزة
انتهى وفي الكشاف قرا ابو جعفر للملائكة اسجدوا بضم
التا للاتباع ولا يجوز استهلاك الحركة الاعرابية بحركة
الاتباع الا في لغة ضعيفة كقولهم الحمد لله **فايدة**
قال ابن اياز في شرح الفصول اعلم ان العرب قد اكثرت
من الاتباع حتى قد صار ذلك كانه اصل يقاس عليه
واذا كانت قد ازالت حركة الاعراب لاجل الاتباع
وذلك ما حكاه الفراء الحمد لله بكسر الدال اتباعا

المراد لا م الكلمة وهي الدال والا فقد تقدم
انها ان حركة الاعراب
اقوى من حركة البنا
انتهى

لكسرة اللام وقلبوا ايضا اليا الى الواو مع ان القياس عكس
ذلك فقالوا ان اخوك يريدون انا اخيك حكاه سيبويه
كان الاتباع في نحو مد وشد اجود واحسن اذ ليس فيهما
نقل خفيف الى ثقيل واما الساكن الحاجز فلا يعتد به
لضعفه انتهى **فايدة** عد من الاتباع حركة الحكاية
قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف الناس في الحركات
اللاحقة لاي في الحكاية فقيل هي حركات اعراب نشات
عن عوامل وقيل ليست للاعراب وانما هي اتباع للفظ
المتكلم على الحكاية وقال ابو الحكم الحسن بن عبد الرحمن
ابن عذرة الخضراوي في كتاب المسمى بالاعراب عن اسرار
الحركات في لسان العرب حركة المحكي في حال حكاية الرفع
منهم من يقول انها للاعراب لانه لا ضرورة في تكلف تقدير
رفعه مع وجود اخرى وانما قيل به في حالة النصب والجر
للضرورة ومنهم من يقول انها لا للبنا ولا للاعراب حملا
لحالة الرفع على حالة النصب والجر قال وهذا اشبه
بمذاهب النحاة واقيس بمذاهب البصريين الا تراهم ردوا
على الكوفيين في اعتقادهم الرفع في خبر ان واخواتها وفي
اسم كان واخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل
انتهى **الاتساع** عقد له ابن السراج بابا في الاصول فقال
اعلم ان الاتساع ضرب من الحذف الا ان الفرق بينهما
انك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه باعرابه
وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حالة
في الاعراب والاتساع العامل فيه بحاله وانما تقيم فيه

المضاف

المضاف اليه مقام المضاف او الظرف مقام الاسم فالاول
نحو واسأل القرية ولكن البر من امن والثاني نحو صيد عليه
يومان والمعنى صيد عليه الوحش في يومين وولد له ستون
عاما والمعنى ولد له الولد لستين بل مكر الليل والنهار
نهاره صايم وليله قايم يا سارق الليلة اهل الدار المعنى
مكر في الليل صايم في النهار سارق في الليلة قال
وهذا الاتساع في كلامهم اكثر من ان يحاط به قال
وتقول سرت فرسخين يومين ان شيت جعلت نصبهما
على الظرف وان شيت مفعولان على السعة وعلى
ذلك قوله سيرته فرسخين يومان فتقيم يومان مقام
الفاعل وقال في موضع اخر انك ياتي المفعول له والمفعول
معه نصبا على الاتساع اذا كان حقهما ان لا يفارقهما حرف
الجر ولكنه حذف فيهما ما لم يجريا مجرى الظروف في
التصرف وفي الاعراب وفي اقامتهما مقام الفاعل فذلك
ترك العرب لذلك انهما بان وضعا في غير موضعهما
وان ذلك اتساع منهم فيهما لان المفعولات كلها تتقدم
وتوخر وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدا وخبرا هذا
كله كلام ابن السراج وانا اشبع القول في هذا الباب
لقلة من عقد له بابا من النحاة **فاقول** قال ابو حيان
في شرح التسهيل الاتساع يكون في المصدر المتصرف
فيه نصب مفعولا به على التوسع والمجاز ولو لم يصح ذلك
لما جاز ان يبنى لفعل ما لم يسم فاعله حين قلت ضرب
ضرب شديد لان بناه لفعل ما لم يسم فاعله فرع عن

التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به وتقول الكرم أكرمته
زيدا وأنا ضارب الضرب زيدا **قال** في البسيط وهذا
الاتساع إذا كان لفظيا جاز اجتماعه مع المفعول الأصلي
إن كان له مفعول وإن كان معنويا بأن يوضع بدل المفعول به
فلا يجتمع معه لأنه كالعوض منه حال التوسع نحو قولك
ضرب الضرب على معنى ضرب الذي وقع به الضرب
ضربا شديدا فوضعت بدله مصدره وقيل يجوز الجمع
بينهما على أن يكون المفعول منصوبا نصب التشبيه
بالمفعول به وإذا كان الاتساع معنى فلا يجمع بين
المتسع فيه والمطلق **وفي** البسيط أيضا المصادر يتوسع
فيها فتكون مفعولا كما يتوسع في الظروف فتكون إذا أجريت
أخبارا بمنزلة الأسماء الجامدة فلا تجري صفة بهذا الاعتبار
وإذا كان بمعنى فاعل جاز أن تكون صفة قال وإذا
توسع فيها وكانت عامة على أصلها لم تثن ولم تجمع رعيا
للمصدر أو خاصة نحو ضرب زيد وسير البريد فربما جازت
التثنية والجمع انتهى **وأما الاتساع** في الظرف ففيه
مسائل **الأولى** أنه يجوز في ظرف الزمان والمكان بشرط
كونه متصرفا فلا يجوز التوسع فيما لزم الظرفية لأن
عدم التصرف مناف للتوسع إذ يلزم من التوسع فيه كونه
يسند إليه ويضاف إليه وذلك ممنوع مع عدم التصرف
وسواء في المتصرف المشتق نحو المشتى والمصيف وغيره
كاليوم والمصدر والمنتصب على الظرف كمقدم الحاج
وخفوق النجم ومنه لقد تقطع بينكم ولا يمنع التوسع إضافة

الظرف إلى المظروف المخلوع عن الإضافة المعوض مما أضيف
إليه التنوين نحو سير عليه حينئذ **الثانية** إذا توسع
في الظرف جعل مفعولا به مجازا إذ يسوغ حينئذ إضماره غير
مقرون بفي نحو اليوم سرته وكان الأصل عند إرادة الظرفية
سرت فيه لأن الظرف على تقدير في والإضمار يوجب الرجوع
إلى الأصل وقال الخضراوي الضمائر من الزمان والمكان
لم تقع في شيء من كلام العرب خبرا للمبتدأ منصوبة كما يقع الظرف
ولم يسمع يوم الخميس كان سفري إياه إلا أن يقرن بفي فدل
هذا على أن الضمائر لا تنتصب ظروفا لأن كل ما ينتصب
ظرفا يجوز وقوعه خبرا إذا كان مما يصح عمل الاستقرار فيه
قال ولم أر أحدا نبه على هذا التنبيه **الثالثة** يضاف
إلى الظرف المتوسع فيه المصدر على طريق الفاعلية نحو بل
مكر الليل والنهار وعلى طريق المفعولية نحو تربص أربعة
أشهر والوصف كذلك نحو يا سارق الليلة أهل الدار
ويا مسروق الليلة أهل الدار ذكرهما سيبويه **قال**
الفارسي وإذا أضيف إلى الظرف لم يكن إلا اسما وخرج
بالإضافة عن أن يكون ظرفا لأن في مقدرة في الظرف
وتقديرها يمنع الإضافة إليه كما لا يجوز أن يحال بين
المضاف والمضاف إليه بحرف جر نحو غلام لزيد **وقال**
الخضراوي هذا غير ظاهر لأن المضاف يقدر باللام ومن
ومع ذلك لم يمنع من الإضافة قال وقولهم الظرف
على تقدير في إنما هو تقدير معنى وليس المراد إنما حضرة

ولا مضمنة ولذا لم تقتض البناء **وقال** ابن عصفور ما قاله
الفارسي ضعيف عندي لأن الفصل بين المضاف والمضاف
إليه بحرف الجر ملفوظا به وجد في باب لا والنداء فإذا جاز
ظاهرا فمقدرا أولى قال نعم العلة الصحيحة أن يقال إن الظرف
إذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية ألا ترى أن وسطا
إذا دخل عليه الخافض صار اسما بدليل التزامهم فتح سينها
ووسط المفتوحة السين لا تكون إلا اسما والسبب في
خروج الظروف بالخفض عن الظرفية الاسمية ما ذكره
الأخفش في كتابه الكبير أنهم جعلوا الظرف بمنزلة الحرف
الذي ليس باسم ولا فعل لشبهه به من حيث كان أكثر
الظروف قد أخرج منها الإعراب وأكثرها أيضا لا تثنى ولا
تجمع ولا توصف قال فلما كانت كذلك كرهوا أن يدخلوا
فيها ما يدخلون في الأسماء **الرابعة** قد يسند إلى
المتوسع فيه فاعلا نحو في يوم عاصف يوما عبوسا قمطريرا
ونائبا عن الفاعل نحو ولد له ستون عاما وصيد عليه الليل
والنهار ويقع خبرا نحو الضرب اليوم قال بعضهم ويؤكد
ويستثنى منه ويبدل وإن لم يجز ذلك في الظرف لأنه
زيادة في الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول وتوقف
في إجازته صاحب البسيط **الخامسة** ظاهر كلام ابن مالك
جواز التوسع في كل ظرف متصرف وقال في البسيط
ليس التوسع مطردا في كل ظروف الأمكنة كما في
الزمان بل التوسع في الأمكنة سماع نحو نحا نحوك وقصد

قصدك وأقبل قبلك ولا يجوز في خلف وأخواتها لا تقول
ضربت خلفك فتجعله مضروبا وكذا لا يتوسع فيها بجعلها
فاعلا كما في الزمان وإنما كان ذلك لأن ظروف الزمان
أشد تمكنا من ظروف المكان **السادسة** لا يتوسع في
الظرف إذا كان عامله حرفا أو اسما جامدا بإجماع لأن
التوسع فيه تشبيه بالمفعول به والحرف والجامد
لا يعملان في المفعول به وهل يتوسع فيه مع كان
وأخواتها **قال** أبو حيان ينبني على الخلاف في كان أتعمل
في الظرف أم لا فإن قلنا لا تعمل فيه فلا توسع وإن قلنا
تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز الاتساع معها لأنه
يكثر المجاز فيها لأنها إنما رفعت المبتدأ ونصبت الخبر تشبيها
بالفعل المتعدي إلى واحد فعملها بالتشبيه وهو مجاز
فإذا انتصب الظرف اتساعا كان مجازا أيضا فيكثر المجاز
فيمنع منه ونظير ذلك قولهم دخلت في الأمر لا يجوز
حذف في لأن هذا الدخول مجاز ووصول دخل إلى
الظرف بغير واسطة في مجاز فلم يجمع عليها مجازان والذي
نص عليه ابن عصفور جواز الاتساع معها كسائر الأفعال
ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدي إلى
واحد بلا خلاف وهل يجوز مع المتعدي إلى اثنين أو
ثلاثة خلاف ذهب الجمهور إلى الجواز وصحح ابن عصفور
المنع لأنه لم يسمع معهما كما سمع مع الأولين قالوا يوم الجمعة
صمته وقال ويوما شهدناه سليما وعامرا ولأنه ليس له
أصل يشبه به لأنه لا يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة نحو

الاصل وباب العلم وارى فرع عن علم ورأي والحمل انما يكون
على الاصول لا على الفروع وصحح ابن مالك الجواز مع المتعدى
الى اثنين والمنع من المتعدى الى ثلاثة لانه ليس لنا ما يشبه
به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى اربعة واجاب الجمهور
بان الاتساع ليس معتمده التشبيه بدليل جريانه
مع اللازم **السابعة** اذا توسع فى احد لم يتوسع فيه لنفسه
مرة اخرى مثال ذلك ان يتوسع فتضيق اليه ثم تنصبه
نصب المفعول به توسعا وهل يجوز ان يتوسع فى الفعل
اكثر من واحد بان يتوسع معه فى الظرف لم يتوسع فى المصدر
ان قلت يتوسع فى اللفظ لم يبعد او فى المعنى فيبعد لانه
لا يوضع شيان بدل شى واحد وذهب بعضهم الى انه
لا يتوسع فى شى من الافعال الا اذا حذف المفعول الصريح
ان كان التوسع فى المعنى وان كان توسعا فى الفعل جاز
مطلقا نحو يا سارق الليلة اهل الدار وسببه ان التوسع
فيه واقعا به المعنى ولا يكون معنى واحد فى محلين من
غير عطف ولا ما يجرى مجراه **اجتماع الامثال مكروه**
ولذلك ليفر منها الى القلب او الحذف او الفصل فمن الاول
قالوا فى دهدهت الحجر دهديت قلبوا الهاء الاخيرة
ياء كراهة اجتماع الامثال وكذلك قال بعضهم فى حاحا
زيد حيحى زيد قلبوا الالف يا لذلك وقال الخليل
اصل مهما الشرطية ما ما قلبوا الالف الاولى هاء لاستقباح
التكرير وقالوا فى النسب الى نحو شج وعم شجوى وعموى
بقلب اليا واوا كراهة لذلك وكذا قالوا فى نحو حى

حيوى وفى نحو تحية تحوى لذلك وهنيهة اصلها
هنية فابدلت الهاء من اليا كراهة لاجتماع الامثال
والحيوان من مضاعف اليا واصله حييان قلبت اليا
الثانية واوا وان كان كانت الواو اثقل منها كراهة
اجتماع الامثال وكذا دينار وديباج وقيراط وديماس
ودنوان اصلها دنار ودباج ود وان قلب احد حرفى
التضعيف يا لذلك ولبى اصله لبب قلبت الباء
الثالثة التى هى اللام يا هربا من التضعيف فصار
لبى ثم ابدلت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار لبا ونحو حمرا وصفرا تقلب منها الهمزة فى التثنية
واوا قال الشلوبين وسببه اجتماع الامثال فانه هناك
الفين وبينهما همزة والهمزة قريبة من الالف قال وكان
قلبها واوا اولى من قلبها ياء لان اليا قريبة من
الالف والواو ليست مثلها والجمع بين الامثال مكروه
عندهم فكان قلب الهمزة واوا اذهب فى ان لا يجمع بين
الامثال مكروه عندهم فكان قلب الهمزة واوا اذهب
فى ان لا يجمع بين الامثال من قلبها ياء ومن الثانى
حذف احد مثلى ظللت ومسست واحسست فقالوا
ظلت ومست واحست وحذف احدى اليائين من سيد
وميت وهين ولين وقيل وهو مقيس على الاصح
وقال ابن مالك يحفظ ولا يقاس وقال الفارسى يقاس
فى ذوات الواو دون ذوات اليا وحذف اليا المشددة
من الاسم المنسوب اليه عند لحاق ياء النسب كراهة

اجتماع الامثال ككرسى وشافعى وبختى ومرمى الا فى نحو
كعبا اذا صغرتم نسب اليه فانه يقال فيه كعيبى بيايين
مشددتين وسياتى علته وحذف اليا الاخيرة فى تصغير
نحو عطا وكسا وادواة وغاوية ومعاوية واحوى
لانه يقع فى ذلك بعد يا التصغير يا ان فيثقل اجتماع
اليات وبيانه ان يا التصغير تقع ثالثة فتنقلب الف
المد ياء وتعود الهمزة الى اصلها من اليا او الواو
وتنقلب يا لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث يات
يا التصغير ويا بدل الف المد ويا بدل لام الكلمة
ولنظر عطيى فتحذف الاخيرة لانها طرف والطرف
محل التغيير ولان زيادة الثقل حصلت بها ثم تدغم
ياء التصغير فى المنقلبة عن الف المد ويقال عطى وفى
اداوة تقع يا التصغير بعد الدال فتنقلب الالف وتحذف
اليا الاخيرة ويقال اديه ويقال فى غاوية وفى معاوية
غوية ومعية وفى احوى احى ذكره فى البسيط ومن
ذلك قولهم لتضربن يا قوم ولتضربن يا هند فان اصله
لتضربونن ولتضربينن حذفت نون الرفع لاجتماع
الامثال كما حذفت مع نون الوقاية فى نحو اتحاجونى
كراهة اجتماعها مع نون الوقاية **قال** ابن عصفور فى
شرح الجمل والتزم الحذف هنا ولم يلتزم فى اتحاجونى
لان اجتماعها مع النون الشديدة اثقل من اجتماعها
مع نون الوقاية لان النون الشديدة حرفان ونون
الوقاية حرف وحكم للنون الخفيفة بحكم النون الثقيلة

فى التزام حذف علامة الاعراب معها لانها فى معناها ومخففة
منها انتهى ومن ذلك قال ابو البقا فى التبيين تصغير
ذا ذيا واصله ثلاث يات عين الكلمة ويا التصغير
ولام الكلمة فحذفوا احداها لثقل الجمع بين ثلاث يات
والمحذوف الاولى لان الثانية للتصغير فلا تحذف
والثالثة تقع بعدها الالف والالف لا تقع الا بعد
المتحركة والالف فيها بدل من المحذوف والتصغير يرد
الاشيا الى اصولها ومن ذلك قولهم فى الجمع اخوت
وابوت ولم يرد المحذوف كما هو القياس فيقال اخوون
وابوون **قال** الشلوبين لانه كان يودى الى اجتماع
ضمات او كسرات فلما ادى الى ذلك لم يرد واجرى
الجمع على حكم المفرد ولما كان هذا المانع مفقودا فى
التثنية رد فقيل اخوان وابوان **ومن** ذلك قال
ابن هشام فى تذكرته الاصل فى يا بنى يا بنيى بثلاث
يات الاولى يا التصغير والثانية لام الكلمة والثالثة لثة
يا الاضافة فادغمت يا التصغير فيما بعدها لان
سا اول المثلين فيه مسكن فلا بد من ادغامه وبقيت
الثالثة غير مدغم فيها لان المشدد لا يدغم لانه واجب
الحركة والمدغم واجب السكون فحذفت الثالثة ومنهم
من بالغ فى التخفيف فحذف اليا الثانية المتحركة المدغم الياء
فيها وقال يا بنى بالسكون كما حذفوها فى سيد وميت
لما قالوا سيد وميت **ومن** ذلك قال ابن النحاس فى
التعليقة انما لم تدخل اللام فى خبر ان اذا كان منفيا

لان غالب حروف النفي اولها لام كلا ولم ولما ولن فيستثقل
اجتماع اللامين وطردا الحكم في باقي حروف النفي ومن
الثالث وجوب اظهار أن بعد لام كي اذا دخلت على لا نحو
لئلا يعلم حذرا من توالي مثلين لو قيل للا يعلم ووجوب
انقلاب اليا والواو في النسب الى نحو شديدة وضرورة فلهذا
شديدي وضروري اذ لو حذفت كما هو قاعدة فعيلة
وفعولة فقيل لشددي وضرري لاجتمع مثلان ومن
كراهة اجتماع الامثال حكايتهم المنسوب بمن دون
اي خلافا للاخفش لما يودي اليه من اجتماع اربع ياات
فيقال لمن قال رايت المكي المني واجاز الاخفش الايي
ومن ذلك قال الشلوبين في شرح الجزولية انما
قدرت الضمة في جاء القاضي وزيد يرمي ويغزو والكسرة
في مررت بالقاضي لثقلها في انفسها وانضاف الى
ثقلها اجتماع الامثال وهم يستثقلون اجتماع الامثال
قال والامثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في اليا والواو
والحركة التي قبلها واليا والواو مضارعتان للحركات
لا بهما من جنسهما الا ترى انهما ينشان عن اشباع الحركات
فلما اجتمعت الامثال خففوا بان اسقطوا الحركة المستثقلة
قال ويدل على صحة هذه العلة انهم اذا اسكنوا ما قبل
الواو واليا في نحو غزو وظبي لم يستثقلوا الضمة لانه
قد قلت الامثال هناك لكون ما قبل الواو واليا ساكنا
لا متحركا فاحتملوا ما بقي من الثقل لقلته ومن ذلك

قال ابن عصفور لم تدخل النون الخفيفة على الفعل الذي
اتصل به ضمير جمع المونث لانه يودي الى اجتماع المثلين
وهو ثقيل فرفضوه لذلك ولم يمكنهم الفصل بينهما بالالف
فيقولون هل تضربنان لان الالف اذا كان بعدها ساكن
غير مشدد حذفت فيلزم ان يقال هل تضربن فتعود
الى شكل ما فررت منه فلذلك عدلوا عن الحاق الخفيفة
والحقوا الشديدة وفصلوا بينها وبين نون الضمير
بالالف كراهة اجتماع الامثال فقالوا هل تضربنان
قال ابن فلاح في المغني فان قيل فقد وجد اجتماع الامثال
في الحروف الصحاح حتى حذفنا الحركة وادغمنا ومنه
ما حذفنا احد الحرفين ومنه ما قلبنا احد الحروف فمثال
ذلك الاول مد واصله مدد ومثال الثاني ظلت
واصله ظللت ومثال الثالث تقضى البازي واصله
تقضض فالاولى ان تستثقلها في الحروف المعتلة
فان اعترض بزيدي واجتماع الامثال ياات وكسرات
فالجواب ان يا النسب في تقدير الطرح كتا التانيث
ومن كراهة اجتماع المثلين فتح يا الرجل ولما الله لتوالي
الكسرتين ولهذا لم يتحوا عن الرجل وفي شرح المفصل
للسخاوي لا يجوز ان ان زيدا منطلق بعجبني وفي شرح
عند سيبويه وذكر ان العرب اجتنبت ذلك كراهة
لاجتماع اللفظين المشتبهين واجاز ذلك الكوفيون فان
فصلت بشي جاز ذلك بالاتفاق نحو انه عندنا ان زيدا
في الدار ومن ذلك قال السيرافي ان قيل لم وجب ضم

الاول في المصغر قيل لما لم يكن بد من تغيير المصغر ليمتاز عن
المكبر بعلامة تلزم الدلالة على التصغير كان الضم اولى لانهم
قد جعلوا الفتح في الجمع من نحو ضوارب فلم يبق الا الكسر او
الضم فاختاروا الضم لان اليا علامة التصغير ان وقع
بعدها حرف ليس حرف الاعراب وجب تحريكه بالكسر
فلو كسروا الاول لاجتمعت كسرتان مع اليا فعدلوا الى الضمة
فرارا من اجتماع الامثال اجرا اللازم مجرى غير اللازم
واجرا غير اللازم مجرى اللازم عقد لذلك ابن جني بابا
في الخصائص فقال من الاول قوله الحمد لله العلي
الاجلل • وقوله يشكو الوجا من اظلل واظلل • وقوله
وان رايت الحجج الرواد دا • فقصروا قواصرا بالعمر او بوارد ا
ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه فهذا عندنا على اجرا
اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل نحو جعل لك وضرب
بكر كما شبه غير اللازم من ذلك باللازم المنفصل نحو جعل
لك وضرب بكر فادغم نحو ضرب بكر وجعلك فهذا
مشبه في اللفظ بشد ومد واستعد ونحوه مما لزم فلم
يفارق ومن ذلك ما حكوه من قول بعضهم بنابيك عوى
الكلب عوية وهذا عندي وان كان لازما فانه اجرى
مجرى بنابيك من باب طويت فعلة وهو قولك طوية
كقولك امراة حوية ولوية من الحوى واللوى فاصله
فان خففت حركة العين فاسكنتها قلت حوية طوية
وحوية ولوية فصححت العين ولم تعللها بالقلب
والادغام لان الحركة فيها منوية وعلى ذلك قالوا في

فعلان من قويت قويان فان اسكنوا صححوا العين ايضا
ولم يردوا اللام ايضا وان زالت الكسرة من قبلها لانها
مرادة في العين فكذلك قالوا عوى الكلب عوية تشبيها
بباب امراة حوية ولوية وقويان فان قلت فهلا قالوا
ايضا على قياس هذا طويت الثوب طوية وشويت اللحم
شوية فالجواب انه لو فعل ذلك لكان قياسه قياس
ما ذكرنا وانه ليست لعوى فيه مزية على طوى وشوى
كما لم يكن لجاشم وقاثم مزية يجب لها العدل بهما الى جشم
وقثم على مالك وحاتم اذ لم يقولوا ملك ولا حتم وعلى
ان ترك الاستكثار مما فيه اعلال او استثقال هو القياس
ومن ذلك قراة ابن مسعود فقولا له قولا لينا وذلك انه
اجرى حركة اللام هنا وان كانت لازمة مجراها اذا
كانت غير لازمة في نحو قوله تعالى قل اللهم وقم الليل
وقول الشاعر •
زيادتنا نعمان لا تنسينها • تق الله فينا والكتاب الذي تتلو
ويروى خف الله ويروى لا تنسينها اتق الله ونحوه ما
انشده ابو زيد من قول الشاعر •
واطلس يهديه الى الزاد انفه • اطاف بنا والليل داجي العساكر
فقلت لعمرو صاحبي وتلقيته • ونحن على خوص دقاق عواسر
اي عوى الذئب فسر انت فلم يحفل بحركة الرا فيه والعين
التي كانت حذفت لالتقا الساكنين فكذلك لم تشبه
ابن مسعود حركة اللام من قوله تعالى فقولا وان كانت
لازمة بالحركة في التقا الساكنين في قل اللهم وقم الليل

وحركة الاطلاق الجارية مجرى حركة التقا بهما في سر ومثله
قول الضبي في فتية * كلما تجمعت البيداء لم يهلعوا ولم يخموا
يريد ولم يخيموا فلم يحفل بضمة الميم واجراها مجرى غير اللازم
مما ذكرناه وغيره فلم يردوا العين المحذوفة لتحرك
وان شيت قلت في هذين انه اكتفى بالحركة من الحرف
كما اكتفى الاخر بها منه في قوله *
كفاك كف ما تليق درهما * جودا واخرى تعط بالسيف الدما
وقول الاخر بالذي تردان اي تريدان ومن الثاني
وهو اجرا غير اللازم مجرى اللازم قول بعضهم في الاحمر
اذا خففت همزته لحمر حكاها ابو عثمان ومن قال
الحمر فالحركة اللام غير لازمة انما هي لتخفيف الهمزة
والتحقيق لها جايز فيها ونحو ذلك قول الاخر
وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة * فبح لان منها بالذي انت بايح
فاسكن الحا التي كانت محركة لالتقا الساكنين في بح
الان لما تحركت لتخفيف اللام وعليه قراة من قرا قالوا
لان جيت بالحق فاثبت واو قالوا لما تحركت لام لان
والقراة القوية قالوا الان باقرار الواو على حذفها لان
الحركة عارضة للتخفيف وعلى القول الاول قول الاخر
حدبدبي بدبدبي منكم لان * ان بني فزارة بن ذبيان
قد طرقت ناقتهم بانسان * مشيا سبحان ربي الرحمن
اسكن ضمة ميم منكم لما تحركت لام لان وقد كانت مضمومة
عند التحقيق قولك منكم الان فاعتد حركة التخفيف في ص
وان لم تكن لازمة وينبغي ان تكون قراة ابي عمرو

كانه

وانه اهلك عادا لولى على هذه اللغة وهي قولك مبتديا
اولى لان الحركة على هذا في اللام اثبت منها على قول من
قال الحمر وان كان حملها على هذا ايضا جايزا الا ان الادغام
وان كان بابه ان يكون في المتحرك فقد ادغم ايضا في الساكن
نحو كن في شدة ومد وقر يا رجل وغض ونحو ذلك ومثله
ما انشده ابو زيد *
الا يا هند هند بني عمير * ارث لان وصلك ام جديد
ادغم تنوين رث في لام لان ومما نحن على سمته قول الله
تعالى لكنا هو الله ربي واصله لكن انا فخفف الهمزة بحذفها
والقا حركتها على نون لكن فصارت لكننا فاجرى فيه
غير اللازم مجرى اللازم فاستثقل التقا المثلين متحركين
فاسكن الاول وادغم في الثاني فصار لكنا كما ترى وقياس
قراة من قرا قالوا لان ان يحذف الواو ولم يحفل بحركة اللام
ان يظهر النونين لان حركة الثانية غير لازمة فيقول
لكننا بالاظهار كما تقول في تخفيف حوابة وجيال حوبة
وجيل فيصح حرفا اللين هنا ولا يقلبان لما كانت حركتهما
غير لازمة ومن ذلك قولهم في تخفيف رؤيا ونؤي
نصحح الواو هنا وان سكنت قبل اليا من قبل ان
التقدير فيها الهمزة كما صحت في ضو ونو تخفيف ضوء ونوء
لتقدير الهمزة واردتك اياه وكذلك ايضا صح نحو شي
وفي تخفيف شي وفي كذلك وسالت ابا علي فقلت
من اجرى غير اللازم مجرى فقال لكنا كيف قياس قوله
اذا خفف نحو جوابة وجيال ابقلب فيقول جابة

اللازم مجرى ٢

وجال ام يقيم على التصحيح فيقول جوبة وجيل فقال القلب
هنا لا سبيل اليه وانشا الي انه اغلظ من الادغام فلا بد من
عليه فان قيل فقد قلبت العرب الحرف للتخفيف وذلك
قول بعضهم ريا وريه في تخفيف رؤيا ورؤية قيل
الفرق انك لما صرت الى لفظ رويا ورويه ثم قلبت الواو
الى اليا فصار الى ريا وريه انما قلبت حرفا الى اخر كانه
هو الا ترى الى قوة شبه الواو باليا وبعدها عن الالف
فكانك لما قلبت بقيت على الحرف نفسه ولم تقلبه لان الواو
كانها هي اليا نفسها وليست كذلك الالف لبعدها
عنهما بالاحكام الكثيرة التي قد احطنا بها علما قال وما يجري
من كل واحد من الفريقين مجرى صاحبه كثير وفيما مضى
كفاية انتهى وفي تذكرة الشيخ جمال الدين بن هشام قال
ابن هشام الخضراوي اجرت العرب حركات الاعراب
من وجوه على البدل مجرى الحركة اللازمة لكون حرفها لا يعرى
من حركة فلذلك قالوا عصي ورحا كما قالوا قال وباع
ولذلك قالوا يخشى ويرمى كما قالوا في الماضي رمى وغزى انتهى

اجرا المتصل مجرى المنفصل واجرا المنفصل مجرى المتصل

عقد له ابن جني في الخصايص بابا لذلك قال فمن الاول
قولهم اقتتل القوم واشتتموا فهذا بيانه بيان شيت
تلك وجعل تك الا انه احسن من قوله الحمد لله العلي الاجلل
وبابه لان ذلك انما يظهر مثله ضرورة واظهار نحو
اقتتل واشتتم مستحسن وعن غير ضرورة وكذلك كان
قولهم هم يضربونني وهما يضربانني اجرى وان كان متصلا

مجرى

مجرى يضربان نعم ويشتمون نافعا ووجه الشبه بينهما
ان نون الاعراب هذه لا يلزم ان يكون بعدها نون الا ترى
انك تقول يضربان زيدا ويكرمونك ولا تلزم هي ايضا
نحو لم تضربا بي ومن ادغم نحو هذا واحتج بان المثلين
في كلمة واحدة فقال يضرباني وقيل اتحاجوني فانه يدغم
ايضا نحو اقتتل فيقول قتل ومنهم من يقول قتل ومنهم
من يقول قتل ومنهم من يقول قتل ومنهم من يقول اقتل
فيثبت همزة الوصل مع حركة القاف لما كانت الحركة عارضة
للنقل او لالتقاء الساكنين ومن الثاني قولهم ها الله اجري
مجرى دابة وكذلك قراة من قرا ولا تناجوا وحتى اذا اداركوا
فيها وينشد عندي قول الراجز *
من اي يومي من الموت افر * ايوم لم يقدر ام يوم قدر *
كذا انشده ابو زيد يقدر بفتح الرا وقال اراد النون الخفيفة
ثم حذفها وحذف نون التوكيد وغيرها من علاماته جاير
عندنا مجرى ادغام الملحق في انه نقض الغرض اذ كان
التوكيد من مظان الاسهاب والاطناب والحذف من مظان
الاختصار والايجاز لكن القول فيه عندي انه اراد ايوم
لم يقدر ام يوم قدر ثم خفف همزة ام فحذفها والقى حركتها
على راء يقدر ام فحرك الالف لالتقاء الساكنين فانقلبت
همزة فصار بعد يقدر رأم واختار الفتحة اتباعا لفتحة
الراء ونحو من هذا التخفيف قولهم في المراة والكماة اذا
خففت الهمزة المراة والكماة وكنت ذاكرت الشيخ ابا علي
بهذا منذ بضع عشرة سنة فقال هذا انما يجوز في

المنفصل قلت له فانت ابدا تكرر ذكر اجرايهم المنفصل مجرى
المتصل فلم ترد شيا ومن اجرا المنفصل مجرى المتصل قلم ترد
قوله • وقد بدا هنك من المئزر • فشبه هنك بعضد فاسكنه
كما يسكن نحو ذلك ومنه • فاليوم اشرب غير مستحقب •
فكانه شبه ربغ بعضد وكذلك ما انشده ابو زيد قالت
سليمى اشتر لنا وفيقا هو مشبه بقولهم في علم علم لان
ترك بوزن علم وكذلك ما انشده ايضا من قوله •
واحذر فلا تكثر كريا اعوجا • لان ترك بوزن علم قلت
وقد خرج على ذلك قراءة من قرا الم تر الى الملا من بني اسرايل
بسكون الراء ثم قال ابن جني وهذا الباب نحو من الذي
قبله وفيه ما يحسن ويقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس
ولكل وجه **اجرا الاصلي مجرى الزايد واجرا الزايد
مجرى الاصلي** قال ابو حيان من الاول قولهم في النسب
الى تحية تحوي بحذف اليا الاولى وقلب الثانية واوا
اما القلب ففرار من اجتماع اليات واما الحذف فان
تحية اجرتها العرب مجرى رمية ووزن رمية فعيلة
كصحيفة فكما اذا نسبت الى صحيفة تقول صحفي كذلك
اذا نسبت الى رمية تقول رموي لانك تحذف يا المدة
وهي المدغمة في لام الكلمة كما حذفتها في صحيفة واما
تحية فاليا الاولى فيها ليست للمدة انما هي عين الكلمة
والثانية لام الكلمة واصله تحيية ثم ادغم واجرى
الاصلي مجرى الزايد لشبهها لفظا لا اصلا فقالوا تحوي
قال ومثل تحية تئية وهي التمكث قال ولا احفظ لها

ثالث

ثالث انتهى ومنه ايضا ما اجازه ابو علي في قولهم في تثنية
ما همزته اصلية نحو قراء ووضاء قراءان بالقلب واوا تشبيها
لها بالزايدة وغيره يقرها من غير قلب لانها اصلية فيقول
قراءان ومن الثاني قولهم في تثنية ما همزته منقلبة عن
حرف الحاق نحو علباء وحرباء علباءان بالاقرار تشبيها لها
بالمنقلبة عن الاصلي وقول بعض الكوفيين في تثنية نحو
حمراء حمراءان باقرار الهمزة من غير تغيير لانه لما قلبت الف
التانيث همزة التحقت بالاصلية فلم تغير كالاصلية
الاختصار هو جل مقصود العرب وعليه مبنى اكثر كلامهم
ومن ثم وضعوا الضماير لانها اخصر من الظواهر خصوصا
ضمير الغيبة فانه يقوم مقام اسما كثيرة فانه في قوله
تعالى اعد الله لهم مغفرة قام مقام عشرين ظاهرا ولهذا
لا يعدل الى المنفصل مع امكان المتصل وباب الحصر بالا وانما
وغيرهما لان الجملة فيه تنوب مناب جملتين وباب العطف
لان حرفه وضع للاغنا عن اعادة العامل وباب التثنية
والجمع لانهما اغنا عن العطف وباب النايب عن الفاعل
لانه دل على الفاعل باعطايه حكمه وعلى المفعول بوضعه
وباب التنازع وباب علمت انك قايم لانه محل اسم واحد
سد مسد المفعولين وباب طرح المفعول اختصارا على
جعل المتعدي كاللازم وباب النداء لان الحرف فيه نايب
مناب ادعو وانادي وادوات الاستفهام والشرط فان كم
مالك يغني عن قولك اهو عشرون ام ثلاثون وهكذا
الى ما لا يتناهى والالفاظ الملازمة للعموم كاحد واكثروا

من الحذف فتارة لحرف من الكلمة كلم يك ولم ابل وتارة للكلمة
باسرها وتارة للجملة كلها وتارة لاكثر من ذلك ولهذا تجد
الحذف كثيرا عند الاستطالة كحذف عايد الموصول فانه كثير
عند طول الصلة قليل عند عدم الاستطالة وحذفت الف
التانيث اذا كانت رابعة عند النسب لطول الكلمة وقال
ابن يعيش في شرح المفصل الكناية التعبير عن المراد بلفظ
غير الموضوع له لضرب من الايجاز والاستحسان وقال
ابن السراج في الاصول من الافعال ضرب مستعارة
للاختصار وفيها بيان ان فاعلها في الحقيقة مفعول
نحو مات زيد ومرض بكر وسقط الحايط وقال ابن
يعيش المضمرات كما تجي حروف المعاني نيابة عن غيرها
من الافعال فلذلك قلت حروفها كما قلت حروف المعاني
وقال ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح قولهم
لله دره من رجل من فيه للتبعيض عند بعضهم والتقدير
لله درك من الرجال فوضع المفرد موضع الجمع والنكرة
موضع المعرفة للعلم وطلبا للاختصار قال ونظير هذا
قولك كل رجل يفعل هذا والاصل كل الرجال يفعل هذا
فاستخفوا فوضعوا المفرد موضع الجمع والنكرة موضع
المعرفة لفهم المعنى وطلبا للاختصار وقال ابو البقا
في اللباب وتلميذه الاندلسي في شرح المفصل انما دخلت
ان على الكلام للتوكيد عوضا من تكرير الجملة وفي ذلك
اختصار تام مع حصول الغرض من التوكيد فان دخلت
اللام في خبرها كانت اكد وصارت ان واللام عوضا من

وضعت نايبة عن غيرها من الافعال ... من الايجاز والاختصار

ذكر

ذكر الجملة ثلاث مرات وهكذا ان المفتوحة لولا ارادة التوكيد
لقلت مكان قولك بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاق زيد انتهى
ومن الاختصار تركيب لما الناطقة على قول سيبويه من
ان الشرطية وما النافية لانها تغني عن اظهار الجملة الشرطية
حذرا من الاطالة ذكره في البسيط وتركيب اما المفتوحة
من ان المصدرية وما الزايدة عوضا من كان في نحو اما انت
منطلقا انطلقت وجعل اما الشرطية عوضا من حروف
الشرط وفعل الشرط وفاعله في نحو اما زيد فقايم
وقال ابن اياز في شرح الفصول انما ضمنوا بعض الاسما
معاني الحروف طلبا للاختصار الا ترى انك لو لم تات بمن
واردت الشرط على الاناسي لم تقدر ان تفي بالمعنى الذي تفي به
من لانك اذا قلت من يقم اقم معه استغرقت ذوي العلم
ولو جيت بان لاحتجت ان تذكر الاسما ان يقم زيد وعمرو وبكر
وتزيد على ذلك ولا تستغرق الجنس وكذلك في الاستفهام
انتهى ومما وضع للاختصار العدد فان عشرة وماية والفا
قايم مقام لي درهم ودرهم ودرهم الى ان تاتي بجملة ما عندك
مكررا هكذا ومن ثم قالوا ثلثماية درهم ولم يقولوا ثلاث
ميات كما هو القياس في تمييز الثلاثة الى العشرة ان يكون
جمعا كثلاثة دراهم لانهم ارادوا الاختصار تخفيفا لاستطالة
الكلام باجتماع ثلاثة اشيا العدد الاول والثاني
والمعدود فخففوا بالتوحيد مع امن اللبس هكذا علله
الزمخشري في الاحاجي بالتوحيد مع اجتماع ثلاثة اشيا
قال والصواب في التوجيه ان الماية لما كانت مونثة

استغنى فيها بلفظ الافراد عن الجمع لثقل التانيث بخلاف
العدد فحملوا الاخر على الاول كما قالوا ثلاثة رجال ومما
بني على الاختصار عشرة وقال الشيخ جمال الدين بن هشام
في تذكرته باب التصغير من ايجازهم لانهم استغنوا بياء وتغيير
كلمة عن وصف المسمى بالصغر بعد ذكر اسمه الا ترى ان ما لا
يوصف لا يجوز تصغيره فدل ذلك على ان التصغير معدول
به عن الوصف وقال الاندلسي المؤهن من التصغير وصف
الشي بالصغر على جهة الاختصار وقال ابن يعيش في
شرح المفصل وصاحب البسيط انما اتي بالاعلام للاختصار
وترك التطويل بتعداد الصفات الا ترى انه لولا العلم
لاحتجت اذا اردت الاخبار عن واحد من الرجال بعينه
ان تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب فاغنى العلم عن ذلك
اجمع قال صاحب البسيط ولهذا المعنى قال النحاة العلم
عبارة عن مجموع صفات وقال صاحب البسيط فائدة وضع
اسما الافعال الاختصار والمبالغة اما الاختصار فانها
بلفظ واحد مع المذكر والمونث والمثنى والمجموع نحو صه يا زيد
وصه يا هند وصه يا زيدان وصه يا زيدون وصه
يا هندات ولو جئت بمسمى هذه اللفظة لقلت اسكت واسكتي
واسكتا واسكتوا واسكتن واما المبالغة فنعلم من لفظها
فان هيهات ابلغ في الدلالة على البعد من بعد وكذلك
باقيها ولولا ارادة الاختصار والمبالغة لكانت الافعال
التي هي مسمياتها تغني عن وضعها وقال الشيخ بهاء الدين
ابن النحاس في التعليقة على المقرب كان الاصل ان يوضع

لكل

لكل مونث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا عير واتان وجدي وعناق
وجمل ورخل وحصان وحجر الى غير ذلك لكنهم خافوا ان تكثر
عليهم الالفاظ وتطول عليهم الامر فاختصروا ذلك بان اتوا
بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمونث تارة في الصفة كضارب
وضاربة وتارة في الاسم كامرئ وامراة ومرء ومراة في
الحقيقي وبلد وبلدة في غير الحقيقي ثم انهم تجاوزوا ذلك
الى ان جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتاكيد وحرصا
على البيان فقالوا كبش ونعجة وجمل وناقة وبلد
ومدينة وقال ابن القواس في شرح الفية ابن معط التصغير
وصف في المعنى وفائدته الاختصار فاذا قلت زيدا حتمل
التكبير والتصغير فان اردت تخصيصه قلت رجل صغير
فان اردته مع الاختصار قلت رجيل ولذلك لا يصغر الفعل
وقال ابن النحاس فان قيل فما فائدة العدل فالجواب ان عمر
اخصر من عامر وقال الشلوبين في شرح الجزولية الفاعل
اذا كان مخاطبا في امره وجهان احدهما ان يبنى فعل الفاعل
بنا مخصوصا بالامر وهو بنا افعل وما هو بمعناه نحو قم
واقعد والثاني ان يدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال
لتقم ولتقعد والاجود الاول لانه اخصر فاستغنوا بالاخصر
عن غيره كما استغنوا بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل
في قولك قمت ولم يقولوا قام انا وقمت فلم يقولوا قام انت
الا انه قد جاء المستغنى عنه في الامر ولم يجي في الضماير
في حال السعة وقال في البسيط لما كان الفعل يدل
على المصدر بلفظه وعلى الزمان بصيغته وعلى المكان

بمعناه اشتق منه اسم للمصدر والمكان الفعل والزمان طلبا
للاختصار والايجاز لانهم لو لم يشتقوا منه اسما لها للزمهم
الاتيان بالفعل وبلفظ المكان والزمان وفيه ذهب بعضهم
الى ان باب مثنى وثلاث ورباع معدول عن عدد مكرر
طلبا للمبالغة والاختصار وقال ايضا انما عدل عن طلب
التعيين باي الى الهمزة وام طلبا للاختصار لان قولك
أزيد عندك ام عمرو اخصر من قولك اي الرجلين عندك
زيدا وعمرو وقال ابن يعيش فصل سيبويه بين القاب
حركات الاعراب والقاب حركات البنا فسمى الاول رفعا
ونصبا وجرا وجزما والثانية ضما وفتحا وكسرا ووقفا
للفرق والاغنا عن ان يقال ضمة حدثت بعامل ونحوه
فكان في التسمية فائدة الايجاز والاختصار اختصار
المختصر لا يجوز لانه اجحاف به ومن ثم لا يجوز حذف الحرف
قياسا قال ابن جني في المحتسب اخبرنا ابو علي قال قال
ابو بكر حذف الحروف ليس بقياس لان الحروف انما دخلت الكلام
لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا
لها هي ايضا واختصار المختصر اجحاف به ومن ثم
ايضا لم يجز حذف المصدر والحال اذا كانا بدلا من اللفظ
بفعلها ولا الحال النائبة عن الخبر ولا اسم الفعل دون
معموله لانه اختصار للفعل وفي شرح التسهيل لابي
حيان لا يجوز حذف لام لاسيما لان حذف الحروف خارج
عن القياس فلا ينبغي ان يقال به حتى الاحيث تسمع وسبب
ذلك انهم يقولون ان حروف المعاني انما وضعت بدلا من

في لم يجز

الافعال

الافعال طلبا للاختصار ولذلك اصل وضعها ان تكون على
حرف او حرفين وما وضع موديا معنى الفعل واختصر في
حروف وضعه ادنى مناسب للحذف وقال ابن هشام في حواشي
التسهيل لا يجوز حذف جواب اما لان شرطها حذف فلو حذف
الجواب ايضا لكان اجحافا بها وقال صاحب البسيط تقتضي القياس صح
عدم حذف حروف المعاني وعدم زيادتها لان وضعها
للدلالة على المعاني فاذا حذفت اخل حذفها بالمعنى الذي
وضعت له واذا حكم بزيادتها نافى ذلك وضعها للدلالة
على المعنى ولانهم جاوا بالحروف اختصارا عن الجمل التي
تدل معانيها عليها وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه
ولا الحكم بزيادته فلهذا مذهب البصريين المصير الى التاويل
ما امكن صيانة عن الحكم بالزيادة او الحذف وقال ابن جني
في الخصايص تفسير قول ابي بكر انما دخلت الكلام لضرب
من الاختصار انك اذا قلت ما قام زيد فقد اغنت ما عن
انفي وهي جملة فعل وفاعل واذا قلت قام القوم الا زيدا
فقد نابت الا عن استثني واذا قلت قام زيد وعمرو
فقد نابت الواو عن اعطف وكذا ليت نابت عن اتمنى وهل
عن استفهم والباء في قولك ليس زيد بقايم نابت
عن حقا والبتة وغير ذي شك وفي قولك امسكت بالحبل
نابت عن مباشرته وملاصقة يدي له ومن في قولك
اكلت من الطعام نابت عن البعض اي اكلت بعض
الطعام وكذلك بقية ما لم نسمه فاذا كانت هذه
الحروف نوايب عما هو اكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز

ان تعمل فى شي من الفضلات الظرف والحال والتمييز والاستثنا
وغير ذلك وعلته انهم قد اتوا بها عوضا عن الكلام الطويل لضرب
من الاختصار فلو اعملوها لنقضوا ما جمعوه وتراجعوا
عما التزموه **وقال** ابن يعيش حذف الحرف يأباه القياس
لان الحروف انما جي بها اختصارا ونائبة عن الافعال
فما النافية نائبة عن انفي وهمزة الاستفهام نائبة عن استفهم
وحروف العطف نائبة عن اعطف وحروف النداء نائبة
عن انادي فاذا اخذت تحذفها كان اختصار المختصر
وهو اجحاف الا انه ورد حذف حرف النداء كثيرا لقوة الدلالة
على المحذوف فصارت القراين الدالة كالتلفظ به **وقال**
ايضا ليس الاصل فى الحروف الحذف الا ان يكون مضاعفا
فيخفف نحو ان ورب اذا اجتمع مثلان وحذف احدهما
فالمحذوف الاول او الثاني فيه **فروع** احدها اذا
اجتمع نون الوقاية ونون الرفع جاز حذف احدهما
تخفيفا نحو اتحاجوني وتأمروني وهل المحذوف نون
الرفع او الوقاية خلاف ذهب سيبويه الى الاول
ورجحه ابن مالك لان نون الرفع قد تحذف بلا سبب كقوله

ابيت اسري وتبيتي تدلكي ... ولم يعهد ذلك فى نون الوقاية

وحذف ما عهد حذفه اولى ولانها نائبة عن الضمة وقد
عهد حذفها تخفيفا فى نحو ان الله يأمركم وما يشعركم
فى قراءة من سكن ولانها حرف اعراب ولانها حركة ونون الوقاية
كلمة وحذف الجزء اسهل وذهب المبرد والسيرافي والفارسي
وابن جني واكثر المتاخرين منهم صاحب البسيط وابو هشام

بقية البيت
وجهك بالعنبر والمسك
الزكي ٥

ابي

١٦

الي الثاني لانها لا تدل على اعراب فكانت اولي بالحذف ولانها
دخلت لغير عامل ونون الرفع قد دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة
لزم وجود موثر بلا اثر مع امكانه ولان الثقل نشا من الثانية
فهي احق بالحذف **الثاني** اذا اجتمع نون الوقاية ونون ان
وان وكان ولكن جاز حذف احدهما وفى المحذوف قولان
احدهما نون الوقاية وعليه الجمهور وقيل نون ان لان
نون الوقاية دخلت للفرق لا تحذف ثم اختلف هل المحذوف
الاولي المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع الى الحذف
او الثانية المدغم فيها لانها طرف على قولين صحح ابو البقا في
اللباب اولهما **الثالث** اذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف
الاربع المذكورة جاز حذف احدهما نحو انا ولكنا وهل
المحذوف الاولي المدغمة او الثانية المدغم فيها فيها القولان
السابقان ولم يجز هنا القول بان المحذوف نون الضمير
لانها اسم فلا تحذف ثم رايت ابن الصايغ قال فى تذكرته
فى كلام ابي علي فى الاغفال ما يدل على ان المحذوف نون
ضمير النصب فى قولنا كانا وما تنقل فى قولنا هي تكلم قال
ذلك علي لسان ابي العباس نقلا عن ابي بكر تقوية لمن يذهب
فى ان المحذوف من لاه الله اللام الاصلية لا لام الاضافة كما ذهب
اليه سيبويه وقال لان ما ورد من هذه المكررات انما
حذف للاستثقال وانما يقع الاستثقال فيما يتكرر لا فى
المبدو به الاول ثم قال عقب ذلك والذي نختار ابو علي
ان المحذوف من اننا وكاننا انما هو النون الوسطي دون
نون الضمير قال لانه عهد حذفها دون حذف الضمير

يعني لام الجر
لا لام الاضافة لانه لا يحكم
بزيادة الا اذا لم يمكن
تنصيص في النوع الثاني
ولا تقل انها زايدة اصلا
انتهى

الرابع اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث نحو يسوؤ الغانيات
اذا فلينني والاصل فلينني بحذف احد النونين واختلف
فى المحذوفة فقال المبرد هي نون الوقاية لان الاولي ضمير
فاعل لا يليق بها الحذف ورجحه ابن جني والخضراوي وابو حيان
وابن هشام وفى البسيط انه مجمع عليه وقال سيبويه هي نون
الاناث واختاره ابن مالك قياسا على ما مر وفى رده ابو حيان
بانه قياس على مختلف فيه **الخامس** المضارع المبدو بالتا
اذا كان ثانيه تا نحو تتعلم وتتكلم يجوز الاقتصار فيه على
احدي التائين وهل المحذوف الاولي او الثانية قولان اصحهما
الثاني وعليه البصريون لان الاولي دالة على معني وهو
المضارعة ورجح ابن مالك فى شرح الكافية لان الاستثقال
فى اجتماع المثلين انما يحصل عند النطق بثانيهما فكان هو
الاحق بالحذف **قال** وقد يفعل ذلك بما صدر فيه نونان
كقراءة بعضهم وننزل الملائكة تنزيلا **قال** وفى هذه القراءة
دليل على ان المحذوف من التائين هي الثانية لان المحذوف
من التائين هو الثانية لان المحذوف من النونين فى القراءة
انما هي الثانية ورجحه الزنجاني فى شرح الهادي بان الثانية
هي التي تعتل فتسكن وتدغم فى تذكرون فلما لحقها الاعلال
دون الاولي لحقها الحذف دون الاولي اذ الحذف مثل
الاعلال **السادس** الفعل المضاعف على وزن فعل نحو ظل
ومس واحس اذا اسند الى الضمير المتحرك نحو ظللت ومسست
واحسست جاز حذف احد حرفي التضعيف فيقال ظلت
ومست واحست وهل المحذوف الاول وهو العين او الثاني

وهو

وهو اللام قولان اصحهما الاول وبه جزم فى التسهيل **وقال**
ابو علي فى الاغفال قد حذف الاول من الحروف المتكررة كما حذف
من الثاني وذلك قولهم ظلت ومست ونحو ذلك **فان قيل**
ما الدليل علي ان المحذوف الاول **قيل** قول من قال ظلت
ومست فالقي حركة العين المحذوفة على الفاء كما القاها عليها
فى خفت وهبت وطلت ولو كان المحذوف اللام دون العين
لتحرك ما قبل الضمير ولذلك قلب الاول من المتكررة نحو
دينار كما قلب الثاني فى نحو تظنيت وتقضيت وخففت
الهمزة الاولي كما خففت الثانية نحو جاء اشراطها **السابع**
لاسيما اذا خففت ياوها كقوله

فه بالعقود وبالايمان لاسيما ... عقد وفاء به من اعظم القرب

فهل المحذوف اليا الاولي
وهي العين او الثانية وهي اللام اختار ابن جني الثاني وابو
حيان الاول **وقال** ابن اياز فى شرح الفصول واعلم انه
قد جا في تخفيف سي من لاسيما الا انهم لم ينصوا على المحذوف
منها هل هو عينها او لامها والذي يقتضيه القياس ان
يكون المحذوف اللام لان الحذف اعلال والاعلال فى اللام
شايع كثير بخلافه فى العين وبعضهم يزعم انهم حذفوا اليا
الاولي لامرين احدهما ان الثانية وهي اللام وعليه اهل
الاندلس وهو الظاهر والثاني الاولي وهي العين وعليه
اهل قرطبة سكونها والثانية متحركة والمتحرك اقوى من
الساكن فكانت الاولي اولي بالحذف لضعفها والثاني
انها زايدة والزايد اولي من الاصلي بالحذف ولما حذفت
اليا الاخيرة لم ترد اليا الى اصلها لارادة المحذوف انتهي

والاولي منقلبة
عن واو اصلية
صح

وفي الكلام الاخير نظر الثامن باب الامثلة الخمسة اذا اكد
بالنون المشددة نحو والله لتضربن فانه يجتمع فيه ثلاث
نونات نون الرفع والنون المشددة فيحذف واحدة وهي
نون الرفع كما جزموا به ولم يحكوا فيه خلافا التاسع ذو بمعنى
صاحب اصله عند الخليل ذوو بوزن فعل وعند ابن كيسان
ذَوْوٌ بالفتح فحذف احد الواوين قال ابو حيان وفي المحذوف
قولان احدهما الثانية وهي اللام وعليه اهل الاندلس وهو
الظاهر والثاني الاولي وهي العين وعليه اهل قرطبة
العاشر قال الشمس بن الصايغ في قوله ايها السايل عنهم وعني
لست من قيس ولا قيس مني الذي ذكروه ان المحذوف
من مني وعني نون الوقاية ويحتمل ان تكون باقية ونون
من وعن هي المحذوفة الا ان يقال ان الحروف بعيدة عن
الحذف منها الحادي عشر المثل ربما عند البصريين
ثلاثية الوضع والفها منقلبة عن يا عند الاكثر وعن واو عند
الاخرين ولا هاعن يا باتفاق وجزموا بان المحذوف اللام
ولم يحكوا فيه خلافا ثم رايت الخلاف فيه محكيا في البسيط
قال اكثر النحاة على ان المحذوف لامه لانها طرف فهي احق بالحذف
قياسا علي الاعلال ولان حذف اللام اكثر من حذف العين
فتعليق الحكم بالاعم اولي ومنهم من قال المحذوف عينه والموجود
لامه لان العين ساكنة والساكن اضعف من المتحرك فهو احق
بالحذف ولانه لو كان المحذوف لامه لعدمت علة قلبه الفا لان
العين تكون ساكنة فلا توجد فيها علة القلب واما اللام
متحركة فاذا حذفت العين وجدت علة الاعلال وهو

تحرك

تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله الثاني عشر قال بدر الدين
ابن مالك في قوله تعالي فاما ان كان من المقربين فروح
وريحان ان اصل الفا داخلة على ان كان واخرت للزوم
الفصل بين اما والفا فالتقي فاآن فاما وفا جواب
ان فحذفت الثانية حملا على اكثر الحذفين نظاير الثالث
عشر اذا صغرت كسا قلت كسيي وقد اجتمع فيه ثلاث
يات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة
التي هي لام الكلمة فتحذف احدها وهل المحذوف اليا الاخيرة
التي هي لام الكلمة او اليا المنقلبة عن الالف قولان نص
سيبويه على الاول كذا نقله ابو حيان بعد ان جزم بالثاني
الرابع عشر اذا نسبت الى نحو طيب وميت وسيد حذفت
احدي اليائين فقلت طيبي وسيدي تخفيفا جزموا بان
المحذوفة الثانية لا الاولي كذا جزم به ابن مالك وابو حيان
بان موجب الحذف توالي الحركات واجتماع اليا آت فكان
حذف المتحركة اولي وقال الزمخشري في الفايق هين ولين
مخففان من هين ولين والمحذوف من يايهما الاولي
وقيل الثانية الخامس عشر يجوز حذف احدي اليائين في ابي
قال الشاعر تنظرت نصرا والسماكين ايهما وقد جزم ابن
جني في كذا العقد بان المحذوفة الثانية وهي اللام لعلة حذف
العين قال ولهذا بقيت الاخرى ساكنة كما كانت السادس
عشر اذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو انتم من في
السما فانها ترسم بالف واحد وتحذف الاخرى كذا في خط
المصحف واختلف في المحذوفة فقيل الاولي وعليه الكسائي

لان الاصلية اولي بالثبوت وقيل الثانية وعليه الفرا وثعلب
وابن كيسان لان بها حصل الاستثقال ولانها تسهل والتسهيل
اولي بالحذف ولان الاولي حرف معنى فهي اولي بالثبوت
السابع عشر اذا وقف على المقصور المنون نحو رايت عصا
وقف عليه بالالف قال ابن الخباز وكان في التقدير الفان لام
الكلمة والالف التي هي بدل من التنوين كما في رايت زيدا في
الوقف قال وحذفت احدي الالفين لانه لا يمكن اجتماع
الالفين قال والمحذوف هي الاولي عند سيبويه والباقية
التي هي بدل من التنوين قال وكانت الاولي اولي بالحذف
لان الطارئ يزيل حكم الثابت قال فان كان المقصور غير
منون نحو رايت العصا فالالف هي لام الكلمة اتفاقا وفي
شرح الايضاح لابي الحسن بن ابي الربيع اختلف النحويون
في هذه الالف الموجودة في الوقف فالظاهر من كلام سيبويه
انها الالف الاصلية وان التنوين ذهب في الوقف في الاحوال
الثلاثة في الرفع والنصب والجر فرجعت الالف الاصلية
لزوال ما ازالها وذهب المازني الى انها بدل من
التنوين فتحت في اللفظ فصار عصى في الاحوال الثلاثة بمنزلة
زيد في قولك رايت زيدا وذهب ابو علي الفارسي الى انها
في الرفع والخفض بدل عن الالف الاصلية لزوال التنوين
وفي النصب بدل من التنوين الثامن عشر تحية وتثنية
اذا نسبت اليهما قلت تحوي وتثوي بحذف احدي اليائين
وقلب الاخرى واوا الثا المحذوفة هي الاولي التي هي عين
الكلمة والباقية المنقلبة هي الثانية هي لام الكلمة جزم به

ابوحيان

ابوحيان التاسع عشر باب رمية ينسب اليه رموي كذلك
والمحذوف اليا الاولى وهي يا المدة المدغمة في لام الكلمة
جزم به ايضا وكذلك باب مرمي اذا قيل مرموي المحذوف
منه اليا الاولي وهي الزايدة المنقلبة عن واو مفعول والباقية
المنقلبة هي لام الكلمة جزموا به العشرون قال صاحب
الترشيح اذا صغرت اسود وعقابا وقضيبا وحمارا قلت
اسيد وعقيب وقضيب وحمير بيا مشددة مكسورة فاذا
نسبت الي هذا حذفت اليا المتحركة التي تلي اخر الاسم فقلت
اسيدي وقضيبي بيا ساكنة الحادي والعشرون قال ابو حيان
اذا صغرت مبيطر ومسيطر ومهيمن اسما فاعل من بيطر
وسيطر وهيمن تحذف اليا الاولي لانها اولي بالحذف وتثبت
ياء التصغير الثاني والعشرون اذا اجتمعت همزتان متفقتان
في كلمتين نحو جا اجلهم والبغضا الي اوليا اوليك وحذف
احدهما تخفيفا ثم منهم من يقول المحذوف الاولى لانها وقعت
اخر الكلمة محل التغيير ومنهم من يقول المحذوفة الثانية لان
الاستثقال انما جا عندها حكاه السيد ركن الدين في شرح
الشافية الثالث والعشرون الافعال والاستفعال مما
اعتلت عينه كاقامة واستقامة اصلها اقوام واستقوام
نقلت حركة الواو فيها وهي العين الي القاف فانقلبت الف
لتجانس الفتحة فالتقى الفان فحذفت احداهما لالتقا الساكنين
ثم عوض منها تا التانيث واختلف النحويون اي المحذوفة
فذهب الخليل وسيبويه الي ان المحذوفة الف الافعال والاستفعال
لانها المزيدة ولقربها من الطرف ولان الاستثقال بها حصل

[illegible]

والية ذهب ابن مالك وذهب الاخفش والفرا الي ان المحذوف
عين الكلمة الرابع والعشرون باب مفعول المعتل العين نحو
مبيع ومصون اصلها مبيوع ومصوون فنفعل بهما ما فعل بما قام
واستقام من نقل حركة اليا والواو الي الساكن قبلهما
فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة والثاني واو مفعول
الزائدة فوجب حذف احدهما واختلف في ايهما حذف فذهب
الخليل وسيبويه الي ان المحذوف واو مفعول لزيادتها
ولقربها من الطرف وذهب الاخفش الي ان المحذوف عين
الكلمة لان واو مفعول لمعنى ولان الساكنين اذا التقيا
في كلمة حذف الاول الخامس والعشرون يستحيي بياين
في لغة الحجاز واما تميم فتقول يستحي بيا واحدة قال في
التسهيل فتحذف احدي اليايين قال ابو حيان اما التي
هي لام الكلمة واما التي هي عين الكلمة اما حذف لام الكلمة
فلان الاطراف محل التغيير فلما حذفت بقي يستحي كحاله مجزوما
فنقل حركة اليا الي الحا التي هي فا الكلمة وسكنت اليا واما
حذف عين الكلمة فقيل نقل حركة اليا التي هي لام عين الي
الحا فالتقى ساكنان اليا التي هي عين واليا التي هي لام فحذف
الاولى لالتقا الساكنين فعلى التقدير الاول يكون وزن
الكلمة يستفع وعلي الثاني يكون وزنها يستفل السادس
والعشرون باب صحاري وعذاري فيه لغات التشديد
وهو الاصل والتخفيف هروبا من ثقل الجمع مع ثقل التشديد
ثم الاولي بالحذف اليا التي هي بدل من الف المد لانه قد عهد
حذفها ولان الكلمة خماسية والمبدلة من الف التانيث

بمنزلة الاصلي فهي احق بالثبوت وما قبلها احق بالحذف قاله
في البسيط السابع والعشرون قراة ابن محيصن سوا عليهم
انذرتهم بحذف احدي الهمزتين قال ابن جني في المحتسب المحذوف
الاولي وهي همزة الاستفهام قال فان قيل فلعل المحذوف
الثانية قيل قد ثبت جواز حذف الاستفهام واما حذف
همزة افعل في الماضي فبعيد الثامن والعشرون باب جاي وشاي
اسم فاعل من جاء وشاء اصله جايئ وشايئ لان لام الفعل
همزة فذهب الخليل ان الهمزة الاولي هي لام الفعل قدمت الي
موضع العين كما قدمت في شاك وهار ومذهب سيبويه هي
عين الفعل استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الاخيرة يا على
حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض
فوزنه على هذا فاعل وعلى مذهب الخليل فالع لانه مقلوب
وال هذا الي ان في المحذوف قولين قول سيبويه اللام وقول
الخليل العين التاسع والعشرون باب يا زيد زيد اليعملات
وبين ذراعي وجبهة الاسد في المحذوف خلاف قال المبرد الاول
وقال سيبويه الثاني واختاره ابن هشام قال ابن النحاس في
التعليقة قولهم قطع الله يد ورجل من قالها اجمعوا على ان
هنا مضافا اليه محذوفا من احدهما واختلفوا من ايهما حذف
فمذهب سيبويه حذف من الثاني وهو اسهل لانه ليس فيه
وضع ظاهر موضع مضمر وليس فيه اكثر من الفصل بين
المضاف والمضاف اليه بغير الظرف وحسن ذلك وشجعه
كون الدليل يكون متقدما على المدلول عليه ومذهب المبرد
ان الحذف من الاول وان رجل مضاف الي من المذكورة

ويد مضافة الي من قالها اخرى محذوفة ويلزمه ان يكون
قد وضع الظاهر موضع المضمر اذ الاصل يد من قالها ورجله
وحسن ذلك عنده كون الاول معدوما في اللفظ فلم
يستنكره لذلك انتهى الثلاثون نحو زيد وعمرو قايم ومذهب
سيبويه ان الحذف عنده من الاول مع ان مذهبه في نحو يا زيد
زيد اليعملات ان الحذف من الثاني قال ابن الحاجب انما
اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف
اليه المذكور في اللفظ عوضا مما ذهب واما هنا فلو كان
قايم خبرا عن الاول لوقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الي التاخير
اذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد قايم وعمرو من غير قبح
في ذلك انتهى وقيل ايضا كل من المبتدا ين عامل في الخبر
فالاولي اعمال الثاني للقرب قال ابن هشام ويلزم من هذا
التعليل ان يقال بذلك في مسئلة الاضافة قال والخلاف
انما هو عند التردد والا فلا تردد في ان الحذف من الاول
في قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض ومن الثاني في قوله
فاني وقيار بها لغريب الحادي والثلاثون ذات اصلها
ذوية تحركت الواو واليا فقلبت كل منهما الفا فالتقى الفان
فحذفت احداهما قال ابن هشام في تذكرته وينبغي ان ينظر هل
المحذوف منها الالف الاولي او الثانية فقياس قول سيبويه
والخليل في اقامة واستقامة ان يكون المحذوف الاولي
وقياس قولهما في مثل مصون ان يكون المحذوف الثانية
الثاني والثلاثون قولهم لاه ابوك في لله ابوك قال الشلوبين
في التعليقة على كتاب سيبويه مذهبنا ان المحذوف حرف الجر

واللام التي للتعريف وزعم المبرد ان المحذوف اللام المعرفة
ولام الله الاصلية وان الباقية لام الجر فتحت ردا الي اصلها
كما تفتح مع المضمر قال وهذا اولي لان في مذهبكم حذف الجار
وابقاء عمله وهو مع ذلك حرف معنى واما انا فلم احذف حرف
المعنى بل حذفته لا معنى له قال الشلوبين وهذا الذاهب
قد وافق في حذف اللام المعرفة وبقي الترجيح بين حرف
الجر وحرف الاصل فزعمنا ان المحذوف حرف الجر وزعم
ان المحذوف اللام الاصلية ورجح مذهبه بان حرف الجر
لمعنى وفيه ابقا عمله وينبغي ان يترجح مذهبنا لانه قد ثبت
حرف الجر محذوفا وعمله مبقا في نحو خير عافاك الله وفي مذهبه
فتح اللام ونحن نبقي الكلام على ظاهره وايضا فان الذين
يفتحون اللام الجارة قوم باعيانهم لا يفعل غيرهم ذلك وجميع
العرب يقولون لاه ابوك بالفتح فدل على انها ليست الجارة
ولو كانت الجارة لما فتحها الا من من لغته ان يقول المال لزيد
ولعمرو فهذا يؤيد ما ذهبنا اليه انتهى الثالث والثلاثون
الان اصله اوان ثم قيل حذفت الالف بعد الواو وقلبت الواو
الفا وقيل بل حذفت الواو وبقيت الالف بعدها فوقعت
بعد الهمزة حكاها في البسيط فصل في نظاير ذلك
وهو عكس القاعدة قال ابو حيان اختلف النحويون في اي
الحرفين من المضاعف هو الزايد فذهب الخليل الي ان الزايد
هو الاول فاللام الاولي من سلم هي الزايدة وكذلك الزاي
الاولي من بلز وذهب يونس فيما ذكره الفارسي عنه الى ان
الثاني هو الزايد وحجة الخليل ان المثل الاول قد وقع موقعا

يكثر فيه امهات الزوايد وهو اليا والواو والالف الا ترى انها
تقع زايدة ساكنة ثانية نحو حوقل وصيقل وكاهل وثالثة
نحو كتاب وعجوز وقضيب فاذا جعلنا الاولى من سلم وبلز
زايدة كانت واقعة موقع الحروف وكذلك في قردد ومن
اشبهه مما تحرك فيه المضاعفان الاول هو الزايد عند الخليل
وحكى يونس ان المثل الثاني يقع موقعًا يكثر فيه امهات
الزوايد الا ترى ان الواو واليا يزدان متحركين نحو جهور
وعثير ورابعين نحو كنهور دعفرية فاذا كان الثاني من سلم
وبلز زايدا كان واقعا موقع هذين الحرفين قال ابو حيان
ولا حجة فيما استدل به الخليل ويونس لانه ليس فيه اكثر من
التانيس بالاتيان بالنظير وامّا سيبويه فقد حكم بان
الثاني هو الزايد ثم قال بعد ذلك وكلا الوجهين صواب
ومذهب فهذا يدل على احتمال الوجهين واختلف في الصحيح
فذهب الفارسي الى ان الصحيح مذهب سيبويه واستدل
على ذلك بوجود اسحنكك واقعنسس وشبههما في كلامهم
قال وذلك لان النون في افعنلل من الرباعي لم توجد قط الا
بين اصلين نحو احرنجم فينبغي ان يكون ما الحق به من الثلاثي
بين اصلين ليلا يخالف الملحق الملحق به ولا يمكن ذلك الا
بجعل الاول هو الاصل والثاني هو الزايد واذا ثبت ذلك
في هذا حملت ساير المضاعفات عليه وذهب ابن عصفور
الى ان الصحيح مذهب الخليل بدليلين احدهما قول العرب
في تصغير صمحمح صميمح بحذف الحا الاولى فثبت انها
الزايدة لانه لا يجوز حذف الاصل وابقا الزايد والثاني

ان العين اذا تضعفت وفصل بينهما حرف فذلك الحرف لا يكون
الا زايدا نحو عثوثل وعقنقل الا ترى ان الواو والنون اللتين
بين العينين زايدتان فاذا ثبت ذلك تبين ان الزايد من
الحايين في صمحمح هي الاولى لانها فاصلة بين العينين فلا
ينبغي ان تكون اصلا ليلا يكون في ذلك كسر لما استقر في
كلامهم من انه لا يجوز الفصل بين العينين الا بحرف زايد
واذا ثبت ان الزايد من المثلين في هذين الموضعين هو
الاول حملت ساير المواضع عليها وذهب اخرون والشلوبين
الى التسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه وذهب
ابن مالك الى تفصيل فحكم بزيادة الثاني والثالث في صمحمح
ونحوه والثالث والرابع في مرمريس وان الثاني في نحو
اقعنسس والاول في نحو علم اولى بالزيادة قال ابو حيان
وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهبا لاحد وانما هو
احداث قول ثالث جريا على عادته وفي البسيط اختلف فيه
في تغدودن هل الزايد فيه الدال الاولى او الثانية فعلى
الاول يقال في تصغيره غديدن بحذف الواو مع الدال لان
الواو وقعت ثالثة وعلى الثاني غديدين بقلبها يا لانها
رابعة فلا تحذف تنبيه باب اقعنسس قال ابن مالك
ثاني المثلين فيه اولى بالزيادة لو قوعه موقع الف احرنبى
قال ابو حيان جهة الاولوية انه لما الحق احرنبى باحرنجم
واحرنبى من باب الثلاثة لم ياتوا بالزايد الذي للالحاق
الا اخيرا وهي الالف وكذلك ما جي به للالحاق في هذا
النوع فهو مقابل لهذه الالف والمقابل لها في اقعنسس

انما هي السين الثانية فلذلك حكم عليها بانها الزائدة ليجري
باب الثلاثي في الالحاق مجرى واحدا الا ترى انهما مشتقان
من الحرب والقعس فلذلك كان الاولى ان تكون السين
الثانية هي الزائدة ومن ذلك ايضا قال ابو حيان سالني
شيخنا بهاء الدين بن النحاس عن قولهم هاذانّ بالتشديد ما
النون المزيدة فقلت له الاولى فقال قال الفارسي في التذكرة
هي الثانية ليلا يفصل بين الف التثنية ونونها ولا يفصل
بينهما قلت له يكثر العمل في ذلك لانا نكون زدنا نونا متحركة
ثم اسكنا الاولى وادغمنا او زدناها ساكنة ثم اسكنا الاولى
وادغمنا فتحركت لاجل الادغام بالكسر على اصل التقاء
الساكنين وعلى ما ذكرته نكون زدنا نونا ساكنة وادغمنا
فقط فهذا اولى عندي لقلة العمل ثم ظهر لي تقويته ايضا
بان الالف والنون ليستا متلازمتين فيكره الفصل بينهما
الا ترى الى انفكاكهما بالحذف والاضافة وتقصير الصلة
وقال الشلوبين قال بعض النحويين ان النون الثانية
بدل من اللام المحذوفة من ذا ومن ذلك قول زهير
• اراني اذا ما بت على هوى • فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا •
وقول الاخر • فرايت ما فيه فثم رزيته قال السخاوي
في شرح المفصل احد الحرفين فيهما زايد الفا او ثم قال وزيادة
الفا وقعت كثيرا ولم تقع زيادة ثم الا نادرا فالقضاء بزيادة
الفا اولى وقال صاحب البسيط زاد الفا يعم وقيل ثم هي
الزائدة دون الفا لحرمة التصدر فصل ونظاير ما نحن
فيه مسئلة قال الشيخ بها الدين بن النحاس في التعليقة

بتتمه

خ دنياطر

اجمع النحاة على ان ما فيه تا التانيث تكون في الوصل تا وفي
الوقف ها على اللغة الفصحى واختلفوا ايهما بدل من الاخرى
فذهب البصريون الى ان التا هي الاصل وان الها بدل عنها
وذهب الكوفيون الى عكس ذلك واستدل البصريون بان
بعض العرب يقرا التا في الوصل والوقف كقوله الله نجاك
بكفي مسلمت ولا كذلك الها فعلمنا ان التا هي الاصل وان
الها بدل عنها وبان لنا موضعا قد ثبتت فيه التا للتانيث
بالاجماع وهو في الفعل نحو قامت وقعدت وليس لنا
موضع قد ثبتت الها فيه فالمصير الى التا هي الاصل اولى
لما يودي قولهم اليه من تكثير الاصول واستدلوا ايضا بان
التا تثبت في الوصل الذي ليس بمحل التغيير والها انما
جات في الوقف الذي هو محل التغيير فالمصير الى ان ما جا
في محل التغيير هو البدل اولى من المصير الى ان البدل ما ليس
في محل التغيير اذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة تقول
هذا زيد ورجل منطلقين فتنصب منطلقين على الحال به
تغليبا للمعرفة ولا يجوز الرفع ذكره الاندلسي في شرح المفصل
اذا اجتمع المذكر والمونث غلب المذكر وبذلك استدل
على انه الاصل والمونث فرع عليه وبهذا التغليب يكون
في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي
العدد اذا اجتمع طالبان روعي الاول لعينه وفرع منها
اذا اجتمع القسم والشرط جعل الجواب للاول منهما اذا لم يتقدمهما

شي كثير منها ان العرب راعت المتقدم في قولهم عندي ثلاثة
ذكور من البط وعندي ثلاث من البط ذكور فاتوا بالتا
مع ثلاثة لما تقدم لفظ ذكور وحذفوها لما تقدم لفظ البط
ومنها قال الكوفيون اذا تنازع عاملان فالاولى اعمال
الاول جريا على هذه القاعدة اذا امكن ان يكون حرف
موجود في الكلمة اصليا فيها او غير اصلي فكونه اصليا
او منقلبا عنه اولى ذكر هذه القاعدة الشلوبين في شرح
الجزولية وبنى عليها ان الواو والالف واليا في الاسما
الستة لامات للكلمة لا زائدة للاشباع اذا اجتمع الواو
واليا غلب اليا نحو طويت طيا والاصل طويا ذكره ابن
الدهان في الغرة اذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب غلب
المتكلم نحو قمنا واذا اجتمع مخاطب وغايب غلب المخاطب
نحو قمتما اذا تم الفعل بفاعله اشبه حينئذ الحرف فلذلك
لم يستحق الاعراب ذكره ابن جني في الخاطريات قال
وقد جرى شبه الفعل وفاعله بالحرف انهما جزما الفعل عند
ابي الحسن في نحو قولنا ان تقم اقم وايضا فان الفعل
بفاعله قد الغيا كما يلغى الحرف وذلك نحو زيد ظننت
قايم اذا دار الامر بين الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى
ومن ثم رجح ابو حيان وغيره قول البصريين ان اللام في
نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا هي لام
التسبيب على جهة المجاز لا لام اخرى تسمى لام الصيرورة

او لام العاقبة لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى مجرد
كان المجاز اولى لان الوضع يؤول فيه الحرف الى الاشتراك
والمجاز ليس كذلك وقال ابن فلاح في المغني اختلف هل
المضارع مشترك بين الحال والاستقبال او حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال قال والثاني الارجح لانه اذا تعارض
الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى على المختار وقال ابن
القواس في شرح الدرة الكلمة تطلق مجازا على الجمل المركبة
فان قيل هلا كان اطلاقها عليها حقيقة فتكون
مشتركة اجيب بانه اذا امكن الحمل على المجاز كان اولى اذا
دار الامر بين الترادف والحذف لا لعلة فادعا الترادف
اولى لان باب الترادف اكثر من باب الحذف لا لعلة مثاله
قولهم سبط وسبطر ودمث ودمثر ودمثر وهندي
وهندكي فهذه الالفاظ بمعنى واحد وتعارض امران
احدهما ان يكونا اصليين ويصير هذا من الترادف والاخر
ان نقول حذفت الرا من سبط ودمث شذوذا اذ لا يمكن
ان يدعى ان الرا زائدة لانها ليست من حروف الزيادة
فكان ادعا الاصالة في كل من الكلمتين اولى من ادعا
ان اصلهما واحد وانه حذفت لام الكلمة شذوذا لانهما
لفظ واحد اذا دار الاختلال بين ان يكون في اللفظ
او في المعنى كان في اللفظ اولى لان المعنى اعظم حرمة اذ
اللفظ خدم المعنى كان في اللفظ اولى لان المعنى اعظم
حرمة اذ اللفظ خدم المعنى وانما اتي باللفظ من اجله ذكره
ابن الصايغ في تذكرته وبنى عليه ترجيح زيادة كان في قوله

وجيران لنا كانوا كرام على القولين بانها تامة لان المعنى
حينئذ وجدوا وفيه معنى وذلك معلوم فتصير الجملة حينئذ
حشوا لا معنى لها اذا نقل الفعل الى الاسم لزمته احكام
الاسمية ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل
ومن ثم قطعت همزة اصمت اسما للفلاة واصله فعل امر
اذا وقع ابن بين علمين فله خصايص احدها انه يحذف
التنوين من الاول لان العلم مع ابن كشي واحد نحو جا زيد بن
عمرو قال ابن يعيش وسوا في ذلك الاسم والكنية واللقب
كقوله ٭ ما زلت اغلق ابوابا وافتحها ٭ حتى اتيت ابا عمرو بن عمار
قال فحذف التنوين من ابي عمرو بمنزلة حذفه من جعفر
ابن عمار الثاني يجوز حكاية العلم الموصوف به لقولك
لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو لانهما صارا
بمنزلة واحدة ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره بل
ولا المتبوع بشي من التوابع اصلا الثالث اذا نودي نحو يا زيد
ابن عمرو وكانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز في
المنادى وجهان احدهما الضم على الاصل والثاني الاتباع
فتفتح الدال من زيد اتباعا لفتحة النون قال ابن يعيش
وهو غريب لان حق الصفة ان تتبع الموصوف في الاعراب
وهنا قد تبع الموصوف الصفة والعلة في ذلك انهما
جعلا لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد ولذلك لا يحسن
الوقوف على الاسم الاول ويبتدا بالثاني فيقال ابن
فلان الرابع تحذف الف ابن في الخط لكثرة الاستعمال
ولانه لا ينوى فصله مما قبله اسبق الافعال قال

الزجاجي في كتاب ايضاح علل النحو اعلم ان اسبق الافعال في
التقدم الفعل المستقبل لان الشي لم يكن ثم كان والعدم سابق
ثم يصير في الحال ثم يصير ماضيا فيخبر عنه بالمضي فاسبق
الافعال في الرتبة المستقبل ثم فعل الحال ثم الماضي فان
قيل هلا كان للفعل الحال لفظ ينفرد به عن المستقبل لا يشركه
فيه غيره ليعرف بلفظه انه للحال كما كان للماضي لفظ يعرف
به انه ماض فالجواب قالوا لما ضارع الفعل المستقبل
الاسما بوقوعه موقعها وبسائر الوجوه المضارعة المشهورة
قوي فاعرب وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملا له على
شبه الاسما كما ان من الاسما ما يقع بلفظ لمعان كثيرة كالعين
ونحوها كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع
لمعنيين ليكون ملحقا بالاسما حين ضارعها والماضي
لم يضارع الاسما فيكون له قوتها فبقي على حاله الاستغنا
هو باب واسع فكثيرا ما استغنت العرب بلفظ عن لفظ
من ذلك استغناوهم عن تثنية سوا بتثنية سي فقالوا
سيان ولم يقولوا سوان وبتثنية ضبع الذي هو اسم
المونث عن تثنية ضبعان الذي هو اسم المذكر فقالوا ضبعان
ولم يقولوا ضبعانان وقال ابو حيان العرب تستغني ببعض
الالفاظ عن بعض الا ترى استغناهم بترك وتارك عن
ودع وواذر وقولهم رجل الي بين العجز وامراة عجزا عن
اليا في اشهر اللغات وقد عقد ابن جني في الخصايص بابا
في الاستغنا بالشي عن الشي قال فيه قال سيبويه اعلم
ان العرب قد تستغني بالشي عن الشي حتى يصير المستغنى

منه مستقطاس كلامهم البتة فمن ذلك استغناؤهم بترك
عن وذر وودع وبالمحة عن ملمحة وعليها كسرت ملامح
وبشبه عن مشبه وعليه جا مشابه وبليلة عن ليلاة
وعليها جات ليالي على ان ابن الاعرابي قد انشد في كل
يوم ما وكل ليلاه ٥ وهذا شاذ لم يسمع الا من هذه الجهة
ولذلك استغنوا بانيق عن ان يأتوا به والعين في موضعها
فالزموه القلب او الابدال فلم يقولوا انوق الا في شي شاذ
حكاه الفرا وكذلك استغنوا بقسي عن قووس فلم يأت
الا مقلوبا ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة
نحو قولهم ارجل لم يأتوا فيه بجمع الكثرة وكذلك اذان جمع
اذن لم يأتوا فيه بجمع الكثرة وكذلك شسوع لم يأتوا فيه
بجمع القلة وكذلك ايام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة وكذلك
استغناؤهم بقولهم ما اجود جوابه عن هو افعل منه
في الجواب واستغناؤهم باشتد وافتقر عن قولهم فقر وشد
وعليه جا فقير ومن استغنائهم عن الاصل مجردا عن
الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة وهو صدر صالح
من اللغة كقولهم حوشب لم يستعمل منه حشب عارية
من الواو الزائدة ومثله كوكب لم يستعمل منه ككب ومنه
قولهم دردري لانا لا نعرف ددرد ومثله كثير في ذوات
الاربعة وهو في الخمسة اكثر منه في الاربعة نمن الاربعة
قلنفس ونحو قولهم دسميدع وعميثل وسرومط وجحيا
وسجعب ونسعت وهرشف ومن ذوات الخمسة اكثر منه
في الاربعة من الاربع جعفليق وحبنبر ودردبيس

وعضرفوط وقرطبوس وقرعلانة وفنجليس ومن ذلك
استغناؤهم بواحد عن اثن وباثنين عن واحدين وبستة
عن ثلاثتين وبعشرة عن خمستين وبعشرين عن عشرتين
وما جرى هذا المجرى واجاز ابو الحسن اظننت زيدا عمرا
عاقلا ونحو ذلك وامتنع منه ابو عثمان وقال استغنت
العرب عن ذلك بقولهم جعلته يظنه عاقلا انتهى كلام
ابن جني وقال الزمخشري في الاحاجي سرادق وحمام
وتوان في الاسما وسبحل وسبطر في الصفات لم يجمعوها
الا بالالف والتا وهي مذكرات وانما قصر جمعها على
ذلك استغناء به عن التكسير كما استغنوا باشيا عن اشيا
من ذلك استغناؤهم بالية عن حشاه وبمثله عن كه وقال
سيبويه وقد يجمعون الشي بالتا ولا يجاوزون به استغنا
وذكر سيات وشيات وبن عكس ذلك استغنا وهم
بشفاه وشياه عن الجمع بالالف والتا وقال الشلوبين
استغنوا عن تثنية اجمع واكتع وابصع في باب التاكيد
بكليهما كما استغنوا عن جمع امرء بقولهم قوم وقال ايضا
كان العرب استغنت عن الجزم بكيف بالجزم بغيره مما
هو معناه على عادتهم من انهم قد يستغنون بالشي عما
هو في معناه وكان هنا هنا ليكون ذلك كالتنبيه
على ان الجزم بالاسما عندهم ليس اصلا كما فعلوا في
الاستغنا بتصغير المفرد وجمعه بالالف والتا في
اللاتي فقالوا اللتيات واستغنوا بذلك عن اللويتا
في تصغير اللاتي لعدم تمكن التصغير في الاسما المبهمة

وقال ابو حيان واستغنوا بتصغير عشي عن تصغير قصر بمعناه
وبقولهم في جمع صبي وغلام صبية وغلمة عن اصبية واغلمة
وبقولهم في صغير وصبيح وسمين صغار وصباح وسمان عن
صغرا وصبحا وسمنا وبقولهم في نحو ولي وغني اوليا واغنيا
عن فعلا وبقولهم حكام وحفاظ جمع حاكم وحافظ عن جمع حكم
وحفيظ قال ابو حيان وهذا عندي من باب الاستغنا
خلافا لقول ابن مالك في التسهيل انما جمع حكم وحفيظ
على وجه الندور قال وكذا قولهم بررة انه عندي من باب
الاستغنا عن جمع بر بجمع بار اذ قد سمع بار وبررة وليس
جمعا لبر بندور خلافا لما في التسهيل ومن باب الاستغنا في
الجموع الكثير من ان يحصى وقال ابن يعيش العلم الخاص
لا يجوز اضافته ولا ادخال لام التعريف فيه لاستغنائه
بتعريف العلمية عن تعريف اخر وفي البسيط باب افعل
فعلا وفعلان فعلى لا تلحقهما التانيث استغنت بفعلا
وفعلى عن التانيث بها وقال قد يكون الجمع لمفرد في
التقدير غير مستعمل في اللفظ فيستغنى بجمع المقدر
عن جمع الملفوظ به كما استغنى بمصدر بعض الافعال
عن مصدر بعضها نحو ان ادعه تركا وبمطاوع بعض
الافعال عن مطاوع بعض نحو انختته فبرك ولم يقولوا
فناخ فمما جاء من الجمع لمفرد مقدر اباطل واباطيل وقياس
مفرده ابطال وابطيل وعروض واعاريض وقياس
مفرده اعريض وحديث واحاديث وقطيع واقاطيع
الاسم اصل للفعل والحرف قال الشلوبين ولذلك

جعل فيه التنوين دونهما ليدل على انه اصل وانهما فرعان
قال وانما قلنا ان الاسم اصل والفعل والحرف فرعان
قال لان الكلام المفيد لا يخلو من الاسم اصلا ولا يوجد كلام
مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف فدل ذلك على اصالة
الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه وايضا فان
الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل لا يكون الا مخبرا به والحرف
لا يخبر به ولا يخبر عنه فلما كان الاسم من الثلاثة هو
الذي يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف دل ذلك على دلهم
انه اصل في الكلام دونهما انتهى وقال الزجاج في كتاب
ايضاح علل النحو باب القول في الاسم والحرف ايهما اسبق
في الرتبة والتقدم قال البصريون والكوفيون الاسما قبل
الافعال والحروف تابعة للاسما وذلك ان الافعال
احداث الاسما يعنون بالاسم اصحاب الاسما فالاسم قبل
الفعل لان الفعل منه والفاعل سابق لفعله واما الحروف
فانما تدخل في الاسما والافعال لمعان تحدث فيها
واعراب تؤثره وقد دللنا على ان الاسما سابقة للاعراب
والاعراب داخل عليها والحروف عوامل في الاسما والافعال
مؤثرة فيها المعاني والاعراب فقد وجب ان تكون
بعدها سواك يلزم القائلين بهذه الصفة يقال لهم
قد اجمعتم على ان العامل قبل المعمول فيه كما ان الفاعل
قبل فعله وكما ان المحدث سابق لحدثه وانتم معترفون
ان الحروف عوامل في الاسما والافعال فقد وجب ان
تكون الحروف قبلها جميعا سابقة لها وهذا لازم

لكم عليها وضاعكم وبعانيكم الحوادث ان تيال هذه
مغالطة ليس يشبه هذا الحديث والمحدث ولا العلة
والمعلول وذلك انا نقول ان الفاعل في جسم فعلا ما من
حركة وغيرها سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم فنقول
ان الضارب سابق لضربه الذي لا يجب من ذلك ان
يكون المضروب اكثر سنا من الضارب ونقول ايضا ان
النجار سابق للباب الذي نجره ولا يجب من ذلك ان
يكون سابقا للخشب الذي نجر منه الباب وكذلك مثال
هذه الحروف العوامل في الاسما والافعال الذي هو
الرفع والنصب والخفض والجزم ولا يلزم من ذلك ان
تكون سابقة للاسما والافعال بنفسها وهذا بين
واضح انتهى الاسم اخف من الصفة وذلك ان الصفة
ثقلت بالاشتقاق وبالحاجة الى الموصوف وبتحمل الضمير
وفرع على ذلك فروع منها ان الجمع بالالف والتا تسكن
فيه العين في الصفة كصعبة وصعبات وجزلة وجزلات
وعيشة رغد وعيشات رغدات وطريق نهج اي واضح
وطرق نهجات وتحرك في الاسم كجفنة وجفنات وهند
وهندات وسدرة وسدرات وغرفة وغرفات قال
لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى وشذ تحريك الصفة
في قولهم شاة لجبة وشياه لجبات اي قليلات الالبان
وقال ابو علي من العرب من يحرك لجبة في الافراد
فجاء الجمع على لغته وتسكين الاسم ضرورة في قوله
ابت ذكر عودن احشا قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل

قال

قال في البسيط وانما فعل ذلك فرقا بين الاسم والصفة
وخص الاسم بالحركة لخفته وثقل الصفة قال وبيان ذلك
ان ثقل الصفة من اوجه احدها انها تناسب الفعل في
الاشتقاق الثاني انها تناسبه في تحمل الضمير الثالث
انها تناسبه في الثقل الرابع انها تفتقر الى موصوف تتبعه
فلما ثقلت من هذه الجهات اشبهت ثقل المركب فكانت
زيادة الحركة للفرق على الخفيف اولى من زيادتها
على الثقيل وقال ابن الاسم غير الصفة ما كان جنسا غير
ماخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة ما كان
ماخوذا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب
ومضروب وما اشبههما من الصفات الفعلية واحمر
واصفر وما اشبههما من صفات الحلية وبصري وغزي
ونحوهما من صفات النسبة قال والفرق بينهما من حيث
المعنى ان الصفة تدل على ذات وصفة نحو اسود مثلا
فهذه الكلمة تدل على شيئين احدهما الذات والاخر السواد
الا ان دلالتها على الذات دلالة تسمية ودلالتها على
السواد من جهة انه مشتق من لفظه فهو من خارج وغير
الصفة لا يدل الا على شي واحد وهو ذات المسمى الاشتقاق
بسطت الكلام عليه فيما يتعلق باللغة في المزهر ونذكر
هنا فوائد متعلقة بالنحو الاولى مذهب البصريين
ان الفعل مشتق من المصدر وقال الكوفيون مشتق من
الفعل قال ابو البقا في التبيين ولما كان الخلاف واقعا
في اشتقاق احدهما من الاخر لزم في ذلك بيان شيئين

احدهما حد الاشتقاق والثاني ان المشتق فرع على المشتق
منه اما الحد فاقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني وهو قوله
الاشتقاق اقتطاع فرع من اصل يدور في تصاريفه
الاصل فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ولزم منه
التعريض للفرع والاصل اما الفرع والاصل فهما في هذه
الصناعة غيرهما في صناعة الاقيسة الفقهية فالاصل
ها هنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا اوليا
والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم
اليه معنى زائد على الاصل والمثال في ذلك الضرب مثلا
فانه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربا
ولا يدل لفظ الضرب على اكثر من ذلك فاما ضرب
ويضرب وضارب ومضروب ففيها حروف الاصل وهو
الضاد والراء والبا وزيادات لفظية لزم من مجموعها
الدلالة على معنى الضرب ومعنى اخر وقال الزملكاني
في شرح المفصل ماخذ الخلاف بين البصريين والكوفيين
في ان المصدر مشتق من الفعل او عكسه الخلاف في حد
الاشتقاق فقال قوم هو عبارة عن الاتيان بالفاظ
يجمعها اصل واحد مع زيادة احدهما على الاخر في المعنى
نحو قوله تعالى فاقم وجهك للدين القيم وقوله عليه الصلاة
والسلام ذو الوجهين لا يكون عند الله وجيها واما
قوله تعالى وجنى الجنتين دان فشبه المشتق وليس
به لان الجنى ليس من معنى الاجتنان وقال بعضهم
الاشتقاق ان تجد بين اللفظين مشاركة في معنى

الاجتنان

الاجتنان وقال بعضهم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين
مشاركة في المعنى والحروف الاصول مع تغيير اما المشاركة
في المعنى فلانهم لا يجعلون الوجد والموجدة والوجد من
باب الاشتقاق واما المشاركة في الحروف الاصول فلانهم
لا يقولون ان الكاذب والمائن من اصل واحد واما التغيير
من وجه فلا بد منه والا لكان هو اياه ثم ان التغيير
قد يكون بزيادة وقد يكون بنقصان وقد يكون بتغيير
حركة ولا بد من زيادة احدهما على الاخر في المعنى
والا لزم ان تكون المصادر التي هي من اصل واحد بعضها
مشتق من بعض نحو كل بصري كلولا وكلة وحسبت
الحساب حسبا وحسبانا وقدرت على الشي من
التقدير قدرا ومقدرة وقدرت على الشي بمعنى قويت عليه
قدرة وقدرانا ومقدرة وقدرا فهذا ونحوه متحد الاصل
مع انه لا ينبغي ان يقال احدهما مشتق من الاخر على
ان ذلك بحث لفظي آيل الى مجرد اصطلاح واما المشتق
فهو ما وافق غيره في حروفه الاصول ومعناه الاصلي
وزاد معنى من غير جنس معناه قال وانما قلت من غير
جنس معناه ليخرج التثنية والجمع ويدخل المصغر
والمنسوب فنسبة المشتق الى المشتق منه نسبة الاخص
الى الاعم نحو انسان وحيوان قال وهذا ان سلمه
الكوفيون لزمهم ان يكون الفعل مشتقا من المصدر لموافقته
للمصدر في معناه وزيادته عليه بالدلالة على الزمان
المخصوص الثانية قال ابو البقا في التبيين الدليل على

ان الفعل مشتق من المصدر طرق منها وجود حد الاشتقاق
في الفعل وذلك ان الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص
فكان مشتقا وفرعا عن المصدر كضارب ومضروب
وتحقيق هذه الطريقة ان الاشتقاق يراد لتكثير المعاني
وهذا المعنى لا يتحقق الا في الفرع الذي هو الفعل وذلك
ان المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط ولا
يدل على الزمان بلفظه والفعل يدل على الحدث والزمان
المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على اكثر مما
يدل عليه المفرد ولا تركيب الا بعد الافراد كما انه لا دلالة
على الحدث والزمان المخصوص الا بعد الدلالة على الحدث
والزمان المخصوص وحده وقد مثل ذلك بالنقرة
من الفضة فانها كالمادة المجردة عن الصورة والفضة من
حيث هي فضة لا صورة لها فاذا صيغ منها جام او مرآة او
قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة فهي فرع على
المادة المجردة كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره
والمصدر دليل الحدث وحده فبهذا يتحقق كون الفعل
فرعا لهذا الاصل طريقة اخرى وهي ان تقول الفعل
يشتمل لفظه على حروف زايدة على حروف المصدر تدل تلك
الزيادة على معان زايدة على معاني المصدر فكان مشتقا
من المصدر كضارب ومضروب ونحوهما ومعلوم ان ما لا زيادة
فيه اصل لما فيه الزيادة طريقة اخرى وهي ان المصدر
لو كان مشتقا من الفعل لادى ذلك الى نقض المعاني
الاول وذلك يخل بالاصول بيانه ان لفظ الفعل يشتمل

علي حروف زايدة ومعان زايدة وهي دلالته على الزمان
المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة والمونث الحاضر
والغايب والمصدرية هب ذلك كله الا الدلالة على الحدث
وهذا نقض للاوضاع الاول والاشتقاق ينبغي ان
يفيد تكثير الاصول وتوسعة المعاني وهذا عكس
اشتقاق المصدر من الفعل قالت واحتج الاخرون
بوجهين احدهما ان المصدر يعتل لاعتلال الفعل
والاعتلال حكم تستقر علته فاذا كان الاعتلال في الفعل
اولا وجب ان يكون اصلا ومثال ذلك قولك قام قياما
وقام قياما فالواو في قام اصل اعتلت في الفعل فاعتلت
في القيام وانت لا تقول اعتل قام لاعتلال القيام والثاني
ان الفعل يعمل في المصدر كقولك ضربته ضربا فضربا
منصوب بضربت والعامل موثر في المعمول والموثر اقوى
من الموثر فيه والقوة تجعل القوي اصلا لغيره قالت
والجواب عن الاول انه غير دال على قولهم وذلك ان الاعتلال
شي يوجبه التصريف وثقل الحروف وباب ذلك الافعال
لان صيغها تختلف لاختلاف معانيها فقام اصله قوم
فابدلت الواو الفا لتحركها فاذا ذكرت المصدر من ذلك
كانت العلة الموجبة للتغيير قايمة في المصدر وهو الثقل
واما الوجه الثاني فهو في غاية السقوط وبيانه
من ثلاثة اوجه احدها ان العامل والمعمول من قبيل الالفاظ
والاشتقاق من قبيل المعاني ولا يدل احدهما على الاخر
اشتقاق والثاني ان المصادر قد تعمل عمل الفعل نحو يعجبني

ضرب زيد عمرا ولا يدل ذلك على انه اصل والثالث ان
الحروف تعمل في الاسما والافعال ولا يدل ذلك على انها
مشتقة اصلا فضلا عن ان تكون مشتقة من الاسما والافعال
انتهى الثالثة قال السهيلي فايدة اشتقاق الفعل من
المصدر ان المصدر اسم كساير الاسما يخبر عنه كما يخبر عنها
كقولك اعجبني خروج زيد فاذا ذكر المصدر واخبر
عنه كان الاسم الذي هو فاعل له مجرورا بالاضافة
والمضاف اليه تابع للمضاف فاذا ارادوا ان يخبروا عن
الاسم الفاعل للمصدر لم يكن الاخبار عنه وهو مخفوض
تابع في اللفظ لغيره وحق المخبر عنه ان يكون مرفوعا
مبدوا به فلم يبق الا ان يدخلوا عليه حرفا يدل على انه
مخبر عنه كما تدل الحروف على معان في الاسما وهذا لو فعلوه
لكان الحرف حاجزا بينه وبين الحدث في اللفظ والحدث
يستحيل انفصاله عن فاعله كما يستحيل انفصال الحركة
عن محلها فوجب ان يكون اللفظ غير منفصل لانه تابع للمعنى
فلم يبق الا ان يشتق من لفظ الحدث لفظ يكون كالحرف
في النيابة عنه دالا على معنى في غيره ويكون متصلا
اتصال المضاف بالمضاف اليه وهو الفعل المشتق من لفظ
الحدث وهو فانه يدل على الحدث بالتضمن ويدل على
الاسم مخبرا عنه لا مضافا اليه اذ يستحيل اضافة لفظ
الفعل الى الاسم كاستحالة معنى اضافة الحرف لان المضاف
هو الشي بعينه ولا يدل على معنى في نفسه وانما يدل
على معنى في الفاعل وهو كونه مخبرا عنه فان قلت

كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث قلنا
انما يدل على الحدث بالتضمن والدال عليه بالمطابقة هو الضرب
والقتل لا ضرب وقتل ومن ثم وجب ان لا يضاف ولا يعرف
بشي من الات التعريف اذ التعريف يتعلق بالشي بعينه لا بلفظ
يدل على معنى في غيره ومن ثم وجب ان لا يثنى ولا يجمع كالحرف
وان لا يثنى كالحرف وان يكون عاملا في الاسم كالحرف وانما
اعرب المضارع لانه تضمن معنى الاسم كما ان الاسم اذا تضمن
معنى الحرف بني ولما قدرناه من دلالة الفعل على معنى
في الاسم وهو كون الاسم مخبرا عنه وجب ان لا يخلو عن ذلك
الاسم مضمرا او مظهرا بخلاف الحدث فانك تذكره ولا تذكر
الفاعل مضمرا ولا مظهرا بخلاف الحدث والفعل لا بد من
ذكر الفاعل بعده كما لا بد بعد الحرف من الاسم فاذا ثبت
المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر وهو كونه دالا على
معنى في الاسم فلا يحتاج من الافعال الثلاثة الا الى صيغة
واحدة وتلك الصيغة هي لفظ الماضي لانه اخف واشبه
بلفظ الحدث الا ان تقوم الدلالة على اختلاف احوال
الحدث فتختلف صيغة الفعل الا ترى كيف لم تختلف
صيغته بعد ما الظرفية نحو لا افعله ما لاح برق وما طار طاير
لانهم يريدون الحدث مخبرا عنه على الاطلاق من غير تعرض
لزمن ولا حال من احوال الحدث فاقتصروا على صيغة واحدة
وهي اخف ابنية الفعل وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو
سوا علي اقمت ام قعدت لانه اريد التسوية بين القيام
والقعود من غير تقييد بوقت ولا حال فلذلك لم يحتج

الا الي صيغة واحدة وهى صيغة الماضي فالحدث اذن علي
ثلاثة اضرب ضرب يحتاج الي الاخبار عن فاعله والي اختلاف
احوال الحدث فيشتق منه الفعل دلالة على كونه الى عمل
مخبرا عنه وتختلف ابنيته دلالة على اختلاف احوال الحدث
وضرب يحتاج الي الاخبار عن فاعله على الاطلاق من
غير تقييد بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل ولا تختلف
ابنيته وضرب لا يحتاج الى الاخبار عن فاعله بل يحتاج
الى ذكره خاصة علما لاطلاق تعلقا الى ما بعده نحو سبحان الله
فانه ينبئ عن العظمة والتنزيه فوقع القصد الى ذكره
مجردا من التقييدات بالزمان او بالاحوال ولذلك وجب
نصبه كما يجب نصب كل مقصود اليه بالذكر نحو اياك وويله
وويحه ولها مصادر لم يشتق منها فعل حيث لم يحتج
الى الاخبار عن فاعلها ولا الى تخصيصها بزمن ونصبها
كنصبه لانه مقصود اليه ومنها انتصب لانه مقصود اليه
بالذكر زيدا ضربته في قول شيخنا ابى الحسن وغيره من
النحويين وكذلك زيدا ضربت بلا ضمير لا يجعله مفعولا
مقدما لان المعمول لا يتقدم على عامله وهو مذهب
قوي وكان لا يبعد عندي قول النحويين انه مفعول
مقدم وان كان المعمول لا يتقدم على العامل والفعل كالحرف
لانه عامل في الاسم وذلك على بعضه فيه فلا ينبغي للاسم
ان يتقدم على الفعل كما لا يتقدم على الحرف ولكن الفعل في
قولك ضربت زيدا قد اخذ معموله وهو الفاعل فمعتمده
عليه من اجله صيغ واما المفعول فلم يبال به اذ ليس

اعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفعل العامل فيه مما يعد
من حذفه واما زيد اضربه فينتصب بالقصد العامل فيه
بالقصد من حذفه اليه قال ابن القيم في بدايع الفوايد
وهذا الفصل من العجيب كلامه ولا اعرف احدا من النحويين
سبقه الرابعة قال ابن يعيش في شرح المفصل قد يكون
الاسمان مشتقين من شي والمعنى فيهما واحد وبناؤهما
تختلف فيخص احد البنائين شيئا دون شي للفرق الا ترى
انهم قالوا عدل لما يعادل من المتاع وعديل لما يعادل من
الاناسي والاصل واحد وهو عدل والمعنى واحد ولكنهم
خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الاخر للفرق ومثله بناء
حصين وامراة حصان فالاصل واحد والمعنى واحد
ولكن خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الاخر للفرق ومثله
بناء حصين وامراة حصان والاصل واحد والمعنى واحد
وهو الحرز فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجا اليه والمراة
تحرز فرجها وكذلك النجوم اختصت بهذه الابنية التي
هي الدبران والسماك والعيوق فلا يطلق عليها الداير
والعايق وان كانت بمعناها للفرق الخامسة
قال ابن يعيش الفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي
ليس بعدل ان الاشتقاق يكون لمعنى اخر اخذ من الاول
كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الاسباب
المانعة من الصرف لانه اشتق من الاصل لمعنى الفاعل وهو
غير معنى الاصل الذي هو الضرب والعدل هو ان تريد
لفظا ثم تعدل عنه الى لفظ اخر فيكون المسموع لفظا والمراد

غيره ولا يكون العدل في المعنى انما يكون في اللفظ فلذلك كان
سببا في منع الصرف لانه فرع على المعدول عنه انتهى وقال
الرماني العدل ضرب من الاشتقاق الا انه يتضمن بتقدير
وضعه موضع المشتق منه ولذلك ثقل المعدول لانه يتضمن
بتقدير وضعه موضع المشتق منه ولم يثقل المشتق لعدم
وقوعه موقع المشتق منه حكاه في البسيط السادسة
قال في البسيط اختلف في وزن الاسماء الاعجمية فذهب
قوم لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصلي والزايد
وانما يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق
ولا يتحقق لها وزن كالحروف وذهب قوم الي انها توزن
ولا يخفى بعده لتوقف الوزن على معرفة الاصلي والزايد
ولا يتحقق ذلك في الاعجمية السابعة اختلف هل يقدح
الاشتقاق في كون العلم مرتجلا فقيل لا فان غطفان من
الغطف وهو سعة العيش وعمران وحمدان لهما افعال
وانما الذي يقدح فيه ان يكون موضوعا لمسمى ثم ينقل الي
غيره قال صاحب البسيط والتحقيق ان الاشتقاق
يقدح في الارتجال لان حال الاشتقاق لا بد وان يكون
اشتقاقه لمعنى فاذا سمي به كان منقولا من ذلك اللفظ
المشتق لذلك المعنى فلا يكون مرتجلا الثامنة قال ابن جني
في الخاطريات لا تريليته حقه اي انتقصه اياه يجوز
ان يكون من قولهم ليت لي كذا او ذلك ان المتمني للشي
معترف بنقصه عنه وحاجته اليه فان قلت كيف يجوز
الاشتقاق من الحروف قيل وما في ذلك من الانكار

قد قالوا انعم له بكذا اي قالوا له نعم وسوفت الرجل اذا قلت له
سوف افعل وسالتك حاجة فلوليت اى قلت لي لولا ولاليت
لي اى قلت لي لا لا وقالوا مهمهت بالرجل اى قلت له مه
مه وداعدعت الغنم اى قلت لها داع داع وهاهيت
وحاحيت وعاعيت فاشتقوا من الاصوات كما ترى وهى في
حكم الحروف فكذلك يكون لا تريليته انتقصه من قولهم ليت
اذا تمنيت وذلك دليل النقص فان قيل فكان يجب على
هذا ان يكون في قولهم لا تريليته معنى التمني كما ان في لاليت
معنى الرد وفي لوليت معنى التعذر وفي انعمت معنى الاجابة
قيل قد يكون في المشتق اقتصار على بعض ما في المشتق
منه الا تراهم انهم سموا الخرقة التي تشير بها النايحة الميلاة
وذلك لانها لا تالوا ان تشير بها فميلاة على هذا مفعلة
من الوت وحده لفظا وان كان المراد بها لا تالوا ان تشير انهامر
بها ~~النايحة الميلاة وذلك لانها لا تالوا ان~~ وسموا الحرم
الثالثة وذلك انه لا ينال من حلمه فهذه فعلة من نال
وهو بعض الاينال وجاز الاشتقاق من الحروف لانها ضارعت
اصول كلامهم الاول اذ كانت جامدة غير مشتقة كما ان
الاوايل كذلك الاصل مطابقة المعنى لاصله ومن ثم
قال الكوفيون ان معنى افعل به في التعجب امر لفظه واما
البصريون فقالوا ان معناه التعجب لا الامر واجابوا عن
القاعدة بان هذا الاصل قد ترك في مواضع عديدة فليكن
منه وكما هنا قال ابن النحاس في التعليقة والكوفيين
ان يقولوا لم يترك هذا الاصل في موضع الا لحامل فالذي

حملهم على تركه هنا ويجاب بان الحامل موجود وهو ان اللفظ
اذا احتيج في فهم معناه الى اعمال فكر كان ابلغ واكد مما اذا
لم يكن كذلك لان النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى الى فكر
وتعب فتكون به اكثر كلفا وضنة مما اذا لم تتعب في تحصيله
وباب التعجب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعنى للفظ
من المبالغة فكان في مخالفة المعنى للفظ من المبالغة ما يحصل
باتفاقهما فخالفنا لذلك وقد ورد في الخبر بلفظ الامر
في قوله تعالى فليمدد له الرحمن مدا وجاء على غير ذلك انتهى
ومن المواضع الخارجة عن ذلك ورود لفظ الاستفهام بمعنى
التسوية في سواء علي اقمت ام قعدت ولفظ النداء بمعنى
الاختصاص في اللهم اغفر لنا ايتها العصابة **الاصل**
ان يكون الامر كله باللام من حيث كان معنى من المعاني
والمعاني انما الموضوع لها الحروف فجاء الامر جاء على
المخاطب لا يراد اللام على الاصل واستغني في فعل المخاطب
عنها فحذفت هي وحرف المضارعة لدلالة الخطاب على
المعنى المراد وقد يوتى بها على الاصل لقوله تعالى فبذلك
فلتفرحوا فيمن قراها بالتاء الفوقية وفي الحديث
لتاخذوا مصافكم واتيانه بغير لام هو الكثير ذكر ذلك
ابن النحاس في التعليقة **الاصل في الافعال التصرف**
ومن التصرف تقديم المنصوب بها على المرفوع واتصاله
الضماير المختلفة بها ذكره ابو البقا في التبيين قال
وقد استثني منها نعم وبئس وعسى وفعل التعجب فان
تقديم المنصوب منها غير جايز **اصلاح اللفظ** عقد له

ابن جني بابا في الخصايص قال اعلم انه لما كانت الالفاظ للمعاني
ازمة وعليها ادلة واليها موصلة وعلى المراد بها محصلة
عنيت بها واوليتها صدرا صالحا من تثقيفها واصلاحها
ومن ذلك قولهم اما زيد فمنطلق الا ترى ان تحرير هذا القول انما
صرحت بلفظ الشرط فيه صرت كانك الى انك قلت مهما يكن
من شي فزيد منطلق فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزء
مقدمة عليها وانت في قولك اما زيد فمنطلق انما تجد
الفاء واسطة بين الجزين ولا تقول اما فزيد منطلق
كما تقول فيما هو بمعناه مهما يكن من شي فزيد وانما فعل
ذلك لاصلاح اللفظ ووجه اصلاحه ان هذه الفا
وان كانت جوابا ولم تكن عاطفة فانها هي على لفظ
العاطفة وبصورتها فلو قالوا اما فزيد منطلق كما يقولون
مهما يكن من شي فزيد منطلق لوقعت الفا الجارية
مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم انما
قبلها في اللفظ حرف وهو اما فتنكبوا ذلك لما
ذكرنا ووسطوها بين الجزين ليكون قبلها اسم وبعدها
اخر فتاتي على صورة العاطفة فقالوا اما زيد
فمنطلق كما تاتي عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد
فعمرو ومثله امتناعهم ان يقولوا انتظرتك وطلوع الشمس
اي مع طلوع الشمس فينصبوه على انه مفعول معه
كما ينصبون نحو قمت وزيدا اي مع زيد قال ابو الحسن
وانما ذلك لان الواو التي بمعنى مع لا تستعمل الا في الموضع
الذي لو استعملت فيه عاطفة جاز ولو قلت انتظرتك

وطلوع الشمس اي وانتظرتك طلوع الشمس لم يجز افلا ترى
الى اجرائهم الواو غير عاطفة في هذا مجرى العاطفة كذلك
ايضا تجري الفا غير العاطفة في نحو اما زيد فمنطلق
مجرى العاطفة فلا يوتى بعدها بما لا شبيه له في جواز
العطف عليه قبلها ومن ذلك قولهم في جمع تمرة وبسرة
ونحو ذلك تمرات وبسرات وكرهوا اقرار التا تباكرا
لاجتماع علامتي تانيث في لفظ اسم واحد فحذفت وهي
في النية مرادة البتة لا لشي الا لاصلاح اللفظ لانها في
المعنى مقدرة منوية الا تراك اذا قلت تمرات لم يعترض
شك في ان الواحدة منها تمرة وهذا واضح فالعناية
اذن في الحذف انما هي باصلاح اللفظ اذ المعنى ناطق
بالتاء مقتضي لها حاكم بموضعها ومن ذلك قولهم ان زيدا
لقايم فهذه لام الابتدا وموضعها اول الجملة وصدرها
لا اخرها وعجزها فتقديرها اول لان زيدا منطلق
فلما كره تلاقي حرفين لمعنى واحد وهو التاكيد اخرت
اللام الى الخبر فصار ان زيدا لمنطلق وانما اخرت
اللام ولم تؤخر ان لاوجه منها ان اللام لو تقدمت
وتاخرت ان لم يجز ان ينصب اسمها الذي من عادتها
نصبه ومنها انها لو تاخرت ونصب لادي الى عمل ان فيما
قبلها وان لا تعمل الا فيما بعدها ومن اصلاح اللفظ قولهم
كان زيدا عمرو واصل الكلام زيد كعمرو ثم ارادوا
توكيد الخبر فزادوا فيه ان فقالوا ان زيدا كعمرو ثم انهم

بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه الى اول الكلام عناية به
واعلاما ان عقد الكلام عليه فلما تقدمت الكاف وهي جارة
لم يجز ان تباشر ان لانها تقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب
لذلك فتحها فقالوا كان زيدا عمرو ومن ذلك قولهم لك
مال وعليك دين فالمال والدين هما مبتدان وما قبلهما
خبر عنهما الا انك لو رمت تقديمهما الى الكاف المقدر لهما لم يجز
لقبح الابتدا بالنكرة في الواجب فلما جفا ذلك في اللفظ
اخروا المبتدا وقدموا الخبر وكان ذلك سهلا عليهم ومصلحا
لما فسد عندهم وانما كان تاخيره مستحسنا من قبل انه لما
تاخر وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر ان يكون نكرة فلذلك الخبر مقدم
صلح به اللفظ وان كنا قد احطنا علما بانه في المعنى
مبتدا فاما رفع الاسم في نحو هذا بالظرف فقد كفى مونته
لقد الاعتذار لانه ليس مبتدا عنده ومن ذلك اتباعهم
من الالحاق بالالف الا ان يقع اخرا نحو ارطى ومغزى
وحبنطى وسرندى وذلك انها اذا وقعت طرفا وقعت
موقع حرف متحرك فدل ذلك على قوتها عندهم واذا وقعت
حشوا وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقو
فيعلم بذلك الحاقها بما هي على سمت متحركة الا ترى انك
لو الحقت بها ثانية فقلت خاتم ملحق بجعفر لكانت مقابلة
لعينه وهي ساكنة فاحتاطوا للفظ بان قابلوا بالالف
هذه الحرف المتحرك ليكون اقوى لها وادل على شدة
تمكنها وليعلم بثبوتها ايضا وكون ما هي فيه على وزن
اصل من الاصول انها للالحاق به وليست كذلك الف

فنبعثرى وضبغطرى لانها وان كانت طرفا دونه فان المثال
الذى فيه لاقصد للاصول اليه فيلحق هذا به لانه لا اصل
لنا سداسيا فان الف قبعثرى قسم من الالفات الزوايد
فى اواخر الكلم ثالث لا للتانيث ولا للالحاق ومن
ذلك انهم لما اجمعوا الزيادة فى اخر بنات الخمسة كما زادوا
فى اخر بنات الاربعة خصوا بالزيادة فيه استخفافا
لها ورغبة فيما هناك دون اختيها الواو والياء وذلك
ان بنات الخمسة لطولها لا تنتهى الى اخرها الا وقد
ملت فلما تحملوا الزيادة فى اخرها طلبوا اخف الثلاث
وهى الالف فخصوها بها وجعلوا الواو والياء حشوا
فى نحو عضرفوط وجعفليق لانهم لو جاؤا بهما طرفا وسدا سيين
مع ثقلهما لظهرت الكلفة فى تجشمها وكدت فى احتمال
النطق بها كل ذلك لاصلاح اللفظ ومن ذلك باب
الادغام فى المتقارب نحو ودّ فى وتد ومن الناس من
يقول ومنه جميع باب التقريب نحو اصطبر وازدان
وجميع باب المضارعة نحو مصدر وبابه ومن ذلك تسكينهم
لام الفعل اذا اتصل بها علم الضمير المرفوع نحو ضربت
وضربن وضربنا وذلك انهم اجروا الفاعل مجرى جزء من
الفعل فكره اجتماع الحركات التى لا توجد فاسكنوا ما قبل
الضمير اللام اصلاحا للفظ ومن ذلك انهم ارادوا ان
يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ولم يجز ان
يجروها عليها لكونها نكرة فاصلحوا اللفظ بادخال

الذي

الذي ليباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة فقالوا مررت
بزيد الذي قام اخوه وطريف اصلاح اللفظ كثير واسع
وذكر ابن يعيش فى قولهم سواء عليهم أقمت أم قعدت ان سواء
مبتدا والفعلان بعده كالخبر لانهما تمام الكلام
وحصول الفائدة قال لكانهم ارادوا اصلاح اللفظ وتوفيته
حقه وقال ابن يعيش اعلم ان قولهم اقايم الزيدان
انما افاد نظرا الى المعنى اذ المعنى ايقوم الزيدان
فتم الكلام لانه فعل وفاعل وقايم هنا اسم من جهة
اللفظ وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تاما من
جهة المعنى ارادوا اصلاح اللفظ فقالوا قايم مبتدا
والزيدان مرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث ان
تم به ولم يكن ثم خبر محذوف قال واما قولهم ضربي
زيدا قايما فهذا كلام تام باعتبار المعنى الا انه لابد من
النظر للفظ واصلاحه لكون المبتدا فيه بلا خبر وذلك
لان ضربي مبتدا وهو مصدر مضاف للفاعل وزيدا مفعول
به وقايما حال وقد سد مسد خبر المبتدا ولا يصح ان يكون
خبرا فيرتفع لان الخبر اذا كان مفردا يكون هو الاول والمصدر
الذى هو الضرب ليس القايم ولا يصح ان يكون حالا من
زيد لانه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذى
هو ضربي لان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال
ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من صلته واذا كان من لذلك كان ص
صلته لم يصح ان يسد مسد الخبر واذا كان العامل
فيه فعلا مقدرا فيه ضمير فاعل يعود الى زيد والخبر ظرف

زمان مقدر مضافا الى ذلك الفعل والفاعل والتقدير
ضربي زيدا اذا كان قايما فاذا هى الخبر وقال ابن يعيش
ايضا اذا قلت ما اتانى الا زيدا الا عمرو فلابد من رفع
احدهما ونصب الاخر ولا يجوز رفعهما جميعا ونصبهما
جميعا وذلك نظرا الى اصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقه
وذلك ان المستثنى منه محذوف والتقدير ما اتانى احد
الا زيدا الا عمرا لكن لما حذف المستثنى منه بقى الفعل
مفرغا بلا فاعل ولا يجوز اخلا الفعل من فاعل فى اللفظ
فرفع احدهما وتعين نصب الاخر وقال ابن عصفور
زيدت الباء فى فاعل افعل به فى التعجب ولزمت حتى
صار لفظ الفاعل كلفظ المجرور نحو قولك امرر بزيد
اصلاحا للفظ من جهة ان افعل فى هذا الباب لفظه
كلفظ الامر بغير لام والامر بغير اللام لا يقع بعده
الاسم الظاهر الا منصوبا نحو اضرب زيدا او مجرورا
نحو امرر بزيد فزادوا الباء والتزموا زيادتها حتى يكون
فى اللفظ بمنزلة امرر بزيد ذكره فى شرح المقرب وقال
ابن هشام فى تذكرته هذا باب ما فعلوه لمجرد اصلاح
اللفظ وذلك فى مسائل احدها قولهم لهنك قايم
لانهم لو قالوا لانك لكان رجوعا الى ما فروا منه
لكنهم لما ارادوا الى الاصل ابدلوا الهمزة ها لاصلاح الرجوع م
اللفظ هذا قول المحققين وقال ابو عبيد فيما حكاه
عنه صاحب الصحاح ان الاصل لله انك فحذف احدى
اللامين والف الله وهمزة انك الثانية زيادة البا

في

فى فاعل احسن ونحوه لئلا يكون نظير فاعل فعل امر بغير
اللام الثالثة تاخيرهم الفاء فى اما زيد فمنطلق مع ان حقها
ان تكون فى اول الجواب الا انهم كرهوا صورة معطوف
بلا معطوف عليه الرابعة اتصال الضمير المؤكد للجار
والمجرور بكان الزائدة فى قوله وجيران لنا كانوا كرام على
تقديرات جنى الخامسة تقديم المعمول فى زيدا فاضرب
على ما قيل من ان الفاء عاطفة جملة وان الاصل تنبه
فاضرب زيدا السادسة زيادة اللام فى لا ابا لك على
الصحيح لئلا تدخل لا على معرفة السابعة تاكيد الضمير
المرفوع المستتر اذا عطفت عليه نحو اسكن انت وزوجك
الجنة الثامنة تاكيد المجرور فى مررت بك انت وزيد
على ما حكاه ابن اياز فى شرح الفصول التاسعة ادخالهم
الفصل فى نحو زيد هو العالم العاشرة الفصل بين ان
والفعل فى نحو علم ان سيكون لئلا يليها الفعل فى اللفظ وقال
ابو حيان قال بعض اصحابنا الذى يظهر بعد البحث ان الاصل
فى زيدا فاضرب تنبه فاضرب زيدا ثم قال بعض اصحابنا
ثم حذف تنبه فصار فاضرب زيدا فلما وقعت الفاء صدرا
قدموا الاسم اصلاحا للفظ

الاصول المرفوضة

منها جملة الاستقرار الذى يتعلق به الظرف الواقع خبرا
قال ابن يعيش حذف الخبر الذى هو استقر او مستقر
واقيم الظرف مقامه وصار الظرف هو الخبر والمعاملة
معه ونقل الضمير الذى كان فى الاستقرار الى الظرف
وصار مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار

ثم حذف الاستقرار وصار اصلا مرفوضا لا يجوز اظهاره
للاستغناء عنه بالظرف ومنها خبر المبتدا الواقع بعد لولا
نحو لولا زيد لخرج عمرو وتقديره لولا زيد حاضر قال ابن
يعيش ارتبطت الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة وحذف
خبر المبتدا من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتى رفض
ظهوره ولم يجز استعماله ومنها قولهم افعل هذا إمّا لى
قال ابن يعيش ومعناه ان رجلا امر باشيا يفعلها
فتوقف في فعلها فقيل له افعل هذا ان كنت لا تفعل
الجميع وزادوا ان ما وحذف الفعل وما يتصل به وكثر
حتى صار الاصل مهجورا ومنها قال ابن يعيش بنو
تميم لا يجيزون ظهور خبر لا البتة ويقولون هو من الاصول
المرفوضة وقال الاستاذ ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح
الايضاح الاخبار عن سبحان الله يقبح كما يصح الاخبار عن
البراءة من السوء لكن العرب رفضت ذلك كما ان مذاكير
جمع لمفرد لم ينطق به وكذلك لبيليه تصغير شى لم ينطق
به واصيلان تصغير لشى لم ينطق به وان كان اصله ان
ينطق به وكذلك سبحان الله اذا نظرت الى معناه
وجدت الاخبار عنه صحيحا لكن العرب رفضت ذلك
وكذلك لكاع ولكع وجميع الاسما التى لا تستعمل الا فى
النداء اذا رجعت الى معانيها وجدت الاخبار ممكنا فيها
بدليل الاخبار عما هى فى معناه لكن العرب رفضت ذلك
وقال ايضا فى قولك زيدا اضربه ضعف فيه الرفع
على الابتدا والمختار النصب وفيه اشكال من جهة

علىه

الاسناد لان حقيقة المسند والمسند اليه ما لا يستقل الكلام
باحدهما دون صاحبه واضرب ونحوه يستقل به الكلام
وحده ولا تقدر هنا ان تقدر مفردا تكون هذه الجملة
فى موضعه كما قدرت فى زيد ضربته فان قلت كيف جا
هذا الامر موقعا وانت لا تقدر على مفرد يعطى هذا المعنى
قلت على تقدير شى رفض ولم ينطق به واستغنى عنه
بهذا الذى وضع مكانه وهذا وان كان فيه بعد اذا
انت تدبرته وجدت له نظايرا الا ترى ان قام اجمع
النحويون على ان اصله قوم وهذا ما سمع قط فيه
ولا فى نظيره فكذلك زيدا اضربه كان اضربه وضع موضع
مفرد مسند الى زيد على معنى الامر ولم ينطق قط به
ويكون كقام وقال ايضا مصدر عسى لا يستعمل وان كان
الاصل لانه اصل مرفوض **الاضافة** ترد الاشيا الى
اصولها ولذلك اعربت اى مع وجود شبه الحرف فيها
للزومها الاضافة فردتها الى الاعراب هو الاصل فى
الاسما واذا اضيف ما لا ينصرف رده الى اصله من الجر
الاضمار اسهل من التضمين لان التضمين زيادة
بتغيير الوضع والاضمار زيادة بغير تغيير قاله بدر الدين
ابن مالك فى تكملة شرح التسهيل واستدل به على ان
الجزم فى نحو قل لعبادى يقولوا التى هى احسن باضمار ان
لا بتضمين لفظ الطلب معنى الشرط **الاضمار** احسن
من الاشتراك ولذا كان قول البصريين ان النصب بعد
حتى بان مضمرة ارجح من قول الكوفيين انه بحتى نفسها

وانها حرف نصب مع الفعل وحرف جر مع الاسم قال ابن اياز
فان قيل يلزم على مذهب البصريين اضمار الناصب والاضمار
خلاف الاصل قلنا الاضمار مجاز والمجاز اولى من الاشتراك
الاضمار خلاف الاصل ولذا رُدّ على من قال فى قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ان يوم ليس منصوبا
بمصروفا بل بفعل دل عليه الكلام تقديره يلازمهم
يوم ياتيهم او يهجم عليهم لانه لا حاجة اليه مع ان الاضمار
على خلاف الاصل **الثانى الاعراب** فيه مباحث الاول
فى حقيقته قال ابن فلاح فى المغنى اختلف فى حقيقة
الاعراب فذهب قوم الى ان الاعراب معنى وهو عبارة
عن الاختلاف واحتجوا بوجهين احدهما اضافة الحركات
الى الاعراب والشى لا يضاف الى نفسه والثانى ان
الحركات قد تكون فى المبنى فلا تكون اعرابا وهذه
الحركة عندهم بمنزلة قولهم مطية الحرب اى صالحة للحرب
وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف فى اخر الكلمة وذهب
قوم الى ان الاعراب عبارة عن الحركات وهو الحق لوجهين
احدهما ان الاختلاف امر لا يعقل الا بعد التعدد فلو
جعل الاختلاف اعرابا لكانت الكلمة فى اول احوالها مبنية
لعدم الاختلاف الثانى انه يقال انواع الاعراب
رفع ونصب وجر وجزم ونوع الجنس يستلزم الجنس
والجواب عن الاضافة انه من باب اضافة الاعم الى
الاخص للبيان كقولنا كل الدراهم وعن الثانى انه
لا يدل وجود الحركات فى المبنى على انها حركات

لكانت

اعراب لان الحركة اذا حدثت بعامل فهى للاعراب والا فهى
للبنا ولذلك خصصها البصريون بالقاب غير القاب
الاعراب وقال غيره فى الاعراب مذهبان احدهما انه
لفظى وهو اختيار ابن مالك ونسبه الى المحققين
وحده فى التسهيل بقوله ما جئ به لبيان مقتضى العامل
من حركة او حرف او سكون او حذف والثانى معنوى
والحركات انما هى دلايل عليه وهو ظاهر قول سيبويه
واختيار الاعلم وكثير من المتاخرين وحده بقولهم
تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا
او تقديرا وجعله ابن اياز قول اكثر اهل العربية قال
ويدل عليه وجوه منها ان يقال لحركات الاعراب
فلو كانت الحركة الاعراب لامتنعت الاضافة اذ الشى
لا يضاف الى نفسه ومنها ان الحركة والحرف يكونان
فى المبنى فلو كانت الحركة بعض الاعراب لم يكونا فيه
ومنها انه قد تزول الحركة فى الوقف مع الحكم
بالاعراب ومنها ان السكون قد يكون اعرابا ومنها
تفسيرهم بالتغيير والاختلاف وكل واحد منهما معنى
ثم قال ولقايل ان يقول لا دلالة فى جميع ذلك اما
الاول فجوابه ان الحركة لما كانت تنقسم الى حركة
اعراب وحركة بنا قيل حركات الاعراب وصحت الاضافة
للتخصيص فالحركة عامة والاعراب خاص والشبهة
فى مغايرة العام للخاص تسوغ الاضافة المغايرة
وهى هنا موجودة واما الثانى فجوابه انا لم نقل

ان مطلق الحركة تكون اعرابا بل الحادث بالعامل هو الاعراب
ولا موجود في المبني شي من ذلك واما الثالث فجوابه ان
الوقف عارض لا اعتبار له وانما الاعتبار بحال الوصل
واصولهم تقتضي ذلك واما الرابع ان الاعراب هو الحركة
او حذفها ولهذا قال ابن الحاجب انه ما اختلف اخر
المعرب به والاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها
واذا لم يكن مرادهم ان الحركة وحدها الاعراب فكيف
يرد عليهم النقض بالسكون واما الخامس فجوابه
ان الاعراب انما يفسره بالتغيير او الاختلاف من كان
مذهبه انه معنوي ومن خالف ذلك فسره بغير ذلك
وتغيير الخصم الشي على مقتضى مذهبه لا يكون حجة
على مخالفه وقال ابن مالك في شرح التسهيل الاعراب
عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول اخر الكلمة
مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة او سكون
او ما يقوم مقامهما وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله
وهو الاكثر كالضمة والفتحة والكسرة في ضرب زيد غلام
عمرو وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع لا نولك ان تفعل
ولعمرك وكنصب سبحان الله ورويدك وكجر الكلاع
وعريط من ذي الكلاع وام عريط وبهذا الاعراب
اللازم يعلم فساد قول من جعل الاعراب تغييرا او تبر
اعتذر عن ذلك بوجهين احدهما ان ما لازم وجها
واحدا من وجوه الاعراب فهو صالح للتغيير فيصدق
عليه التغير وعلى الوجه الذي لازمه تغيرا والثاني

ان

ان الاعراب تجدد في حال التركيب فهو تغيير باعتبار كونه
منتقلا اليه من السكون الذي كان قبل التركيب والجواب
عن الاول ان الصالح لمعنى لم لا يوجد بعد لا ينسب اليه
ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قايما به الا ترى ان رجلا صالح
للبنا اذا ركب مع لا وخمسة عشر صالح للاعراب اذا فك
تركيبه ومع ذلك لا ينسب اليها الا ما هو حاصل في الحال
من اعراب رجل وبنا خمسة عشر فكذا لا ينسب تغيير
الى ما لا تغيير له في الحال والجواب عن الثاني ان المبني
على حركة مسبوق باصالة السكون فهو متغير ايضا
وحاله تغيير فلا يصلح ان يحد بالتغيير الاعراب
لكونه غير مانع من مشاركة البنا ولا يخلص من هذا
القدح قولهم كتغيير العامل فان زيادة مثل ذلك توجب
زيادة فساد لان ذلك يستلزم الحال المنتقل عنها
حاصلة بعامل تغير ثم خلفه عامل اخر حال التركيب
وذلك باطل بيقين اذ لا عامل قبل التركيب واذا
لم يصح ان يعبر عن الاعراب بالتغيير صح التعبير
عنه بالمجعول اخرا من حركة وغيرها على الوجه المذكور
وقال بعضهم لو كانت الحركات وما يجري مجراها اعراب
لم تضف الى الاعراب لان الشي لا يضاف الى نفسه وهذا
القول صادر عمن لا تامل له لان اضافة احد الامرين
الى الاخر مع توافقهما معنى او تغايرهما واقعة في
كلامهم باجماع واكثر ذلك فيما يتقدر اولهما بعضا او
نوعا والثاني كلا او جنسا وكلا التقديرين في

حركات الاعراب صالح فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا
انتهى المبحث الثاني في وجه نقله من اللغة الى اصطلاح
النحويين قال ابن فلاح في المغني فيه خمسة اوجه احدها
انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله
عليه الصلاة والسلام الثيب يعرب عنها لسانها اي
يبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة
كما يبين الانسان عما في نفسه الثاني انه مشتق من قولهم
عربت معدة الفصيل اذا فسدت واعربتها اي اصلحتها
والهمزة للسلب كاشكيت الرجل اذا ازلت شكايته
والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس
معانيه الثالث انه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية
لا للسلب والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا
لالتباس المعاني فلما اعرب فسد بالتغيير الذي لحقه
وظاهره التغيير فساد وان كان صلاحا في المعنى
الرابع انه منقول من التحبب ومنه امراة عروب اذا
كانت متحببة الى زوجها والمعنى على هذا ان المتكلم
بالاعراب يتحبب الى السامع الخامس انه منقول من اعرب
الرجل اذا تكلم بالعربية لان المتكلم بغير الاعراب غير
متكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست من العربية
والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق العربية للعرب ص
المبحث الثالث في الاعراب والكلام ايهما اسبق قال
الزجاجي في ايضاح علل النحو فان قال قائل اخبروني
عن الاعراب والكلام ايهما اسبق قيل له ان للاشيا مراتب

في

في التقديم والتاخير اما بالتفاضل او بالاستحقاق او بالطبع
او على حسب ما يوجبه المعقول فنقول ان الكلام سبيله
ان يكون سابقا للاعراب لانا قد نرى الكلام في حال غير
معرب ولا يختل معناه ونرى الاعراب يدخل عليه ويخرج
ومعناه في ذاته غير معدوم مثال ذلك ان الاسم نحو زيد
ومحمد وجعفر وما اشبه ذلك معربا او غير معرب لا يزول
عنه معنى الاسمية وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم
ويذهب ويركب معربا كان او غير معرب لا يسقط عنه
معنى الفعلية وانما يدخل الاعراب لمعان تعتورها
هذه الاشيا ومع هذا فقد نرى اشيا من الكلام الذي
ليس بمعرب قريبا من معربه كثرة وذلك ان الافعال
الماضية مبنية على الفتح وفعل الامر للواحد اذا كان
بغير لام مبني على الوقف نحو يا زيد اذهب واركب وحروف
المعاني كلها مبنية وكثير من الاسما بعد هذا مبني ولم
تسقط دلالتها على الاسمية ولا معانيها عما وضعت
له فعلمنا بذلك ان الاعراب عرض داخل في الكلام
لمعنى يوجده ويدل عليه فالكلام اذا سابق في الرتبة
والاعراب تابع من توابعه فان قال قائل فاخبروني
عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الان بيننا اتقولون
ان العرب كانت نطقت به زمانا غير معرب ثم ادخلت
عليه الاعراب ام هكذا نطقت به في اول تبلبل السنتها
قيل له بل هكذا نطقت به في اول وهلة ولم تنطق به
زمانا غير معرب ثم اعربته فان قال من اين حكمتم علي

سبق بعضه بعضا وجعلتم الاعراب التي لا يعقل اكثر المعاني
الا به ثانيا وقد علمتم انها تكلمت به هكذا جملة قيل له
قد عرفناك ان الاشيا تستحق المرتبة والتقديم والتاخير
على ضروب فنحكم لكل واحد منها بما تستحقه وان كانت
لا توجد الا مجتمعة الا ترى انا نقول ان العرض داخل في
الاسود عرض الاسود والجسم اقدم من العرض بالطبع
والاستحقاق وان كان العرض قد يجوز ان نتوهم زايلا
عن الجسم والجسم باق فنقول ان الجسم الاسود قبل
السواد ونحن لم نر جسما خاليا من السواد الذي هو فيه
ولا راينا السواد قط عاريا من الجسم بل لا نجوز رويته
لان المرييات انما هي الاجسام الملونة ولا تدرك الالوان
خالية من الاجسام والاجسام غير ملونة ولم نر د
بالاسود ها هنا جسما سود بحضرتنا بل ما سود هو كذلك
من الاجسام وكذا القول في الابيض والاحمر وما اشبه
ذلك ومنه انا نعلم ان الذكر في المرتبة مقدم على الانثى
ونحن لم نشاهد العالم خاليا من احدهما ثم حدث بعده
الاخر لانا وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق
خلق الانثى في خلق ادم وحوا فاما في غيرهما فلذلك
ان علم بخبر صادق والا جاز ان يتقدم كل واحد منهما
صاحبه فكذلك قوله في الكلام والاعراب نقول ان الاعراب
في الاستحقاق داخل على الكلام لما توجب مرتبة كل
واحد منهما في المعقول وان كانا لم يوجدا مفترقين ونظير
ذلك انا نقول ان الاسما قبل الافعال لان الافعال

بعدها

بعدها بل نطق بهما معا ولكل حقه ومرتبته وقد جاز بعض
الناس ان تكون العرب نطقت اولا بالكلام غير معرب
ثم رات اشتباه المعاني فاعربته ثم نقل معربا فتكلم به

المبحث الرابع في ان الاعراب لم دخل في الكلام قال
الزجاجي في الكتاب المذكور فان قال قايل قد ذكرت ان
الاعراب داخل بمعنى الكلام فما الذي دعا اليه واحتيج
اليه من اجله فالجواب ان يقال ان الاسما لما كانت
تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة
ومضافا اليها ولم تكن في صورها وابنيتها ادلة على
هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب
فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا ضرب زيد عمرا فدلوا
برفع زيد على ان الفعل له وبنصب عمرو على ان الفعل
واقع به وقالوا ضرب زيد فدلوا بتغيير اول الفعل
ورفع زيد على ان الفعل ما لم يسم فاعله وان المفعول
قد ناب منابه وقالوا هذا غلام زيد فدلوا بخفض
زيد على اضافة الغلام اليه وكذلك سائر المعاني
جعلوا هذه الحركات دلايل عليها ليتسعوا في كلامهم
ويقدموا الفاعل اذا ارادوا ذلك او المفعول عند الحاجة
الى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني هذا قول
جميع النحويين الا ابا على قطربا فانه عاب عليهم هذا
الاعتلال وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني
والفرق بين بعضها وبعض قد نجد في كلامهم اسما متفقة
في الاعراب مختلفة المعاني واسما مختلفة الاعراب

متفقة المعاني فمما اتفق اعرابه واختلف معناه قولك ان
زيدا اخوك ولعل زيدا اخوك وكان زيدا اخوك اتفق
اعرابه واختلف معناه ومما اختلف اعرابه واتفق معناه
قولك ما زيد قايما وما زيد بقايم اختلف اعرابه واتفق
معناه ومثله ما رايته منذ يومين ومذ يومان ولا مال
عندك ولا مال عندك وما في الدار احد الا زيد وما
في الدار احد الا زيدا ومثله ان القوم كلهم ذاهبون
وان القوم كلهم ذاهبون ومثله ان الامر كله لله وان
الامر كله لله قرئ بالوجهين جميعا ومثله ليس زيد بجبان
ولا بخيلا ولا بخيل ومثل هذا كثير جدا مما اتفق اعرابه
واختلف معناه ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قال فلو
كان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب ان
يكون لكل معنى اعراب يدل عليه لا يزول الا بزواله قال
قطرب وانما اعربت العرب كلامها لان الاسم في حال الوقف
يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون ايضا
لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل فكانوا يبطئون
عند الادراج فلما وصلوا وامكنهم التحريك جعلوا التحريك
معاقبا للاسكان ليعتدل الكلام الا تراهم بنوا كلامهم على
متحرك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة
ولا في حشو بيت ولا بين اربعة احرف متحركة لانهم في
اجتماع الساكنين يبطئون وفي كثرة الحروف المتحركة
يستعجلون وتذهب المهلة من كلامهم فجعلوا الحركة
عقيب الاسكان قيل له فهلا لزموا حركة واحدة لانها

مجزية

مجزية لهم اذا كان الغرض انما هو حركة تعتقب سكونا فقال لو
فعلوا ذلك لضيقوا على انفسهم فارادوا الاتساع في الحركات
ولم يحظروا على المتكلم الا حركة واحدة هذا مذهب قطرب
واحتجاجه قال المخالفون له لو كان كما ذكر لجاز جر الفاعل مرة
ورفعه اخرى ونصبه وجاز نصب المضاف اليه لان القصد
في هذا انما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل بها الكلام به
وخروج عن اوضاع العرب وحكمة نظم في كلامهم واحتجوا
لما ذكره قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف المعاني
واختلاف الاعراب واتفاق المعاني في الاسما التي تقدم
ذكرها بان قالوا انما كان اصل دخول الاعراب في الاسما
التي تذكر بعد الافعال لانه يذكر بعدها ثم جعلت ثم
الكلام على ذلك واما الحروف التي ذكرها فمحمولة
على الافعال المبحث الخامس قال الزجاجي باب القول
في الاعراب احركة ام حرف فقد قلنا ان الاعراب دال على
المعاني وانه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنايه فهو
عندنا حركة نحو الضمة في قولك هذا جعفر والفتحة في
قولك رايت جعفرا والكسرة في قولك مررت بجعفر
هذا اصله ومن المجتمع عليه ان الاعراب يدخل على اخر
حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو
حرف الاعراب فلو كان الاعراب حرفا ما دخل على حرف هذا
مذهب البصريين وعند الكوفيين ان الاعراب يكون
حركة وحرفا فاذا كان حرفا قام بنفسه واذا كان حركة
لم توجد الا في حرف ثم قد يكون الاعراب سكونا وحذفا

وحرفا فبكل لم يكون سكونا في الافعال المضارعة السالمة
اللامات نحو لم يضرب ولم يذهب وحذف في هذه الافعال
اذا معتلة اللامات نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش ولكل شي كانت صح
من هذا علة فان قال قايل فهل يكون الاعراب بحرف فلعنه
سيبويه في شي من الكلام قلنا هذا الذي ذكرنا الاصل
وعليه اكثر مدار كلام العرب وقد ذكرنا ان الشي يكون له
اصل يلزمه ونحو يطرد فيه ثم يعرض لبعضه علة تخرجه
عن جمهور بابه فلا يكون ذلك ناقضا للباب وذلك
موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات كما يقال
بالاطلاق الصلاة واجبة على البالغين من الرجال
والنساء ثم تجد منهم من تلحقه علة تسقطها عليهم عن فرضها
وكما يقال من سرق من حرز قطع فقد تجد القطع ساقطا عن بعضهم
ولهذا نظاير كثيرة فلذلك حكم الاعراب وحقيقته
ما ذكرنا من انه عرض في بعض الكلام ضرورة فرعت
الى جعل الاعراب حرفا وذلك في تثنية الافعال المضارعة
وجمعها وفعل المونث المخاطب في المستقبل وذلك في
خمسة افعال وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين
يا هذه وعلامة الرفع في هذه الافعال الخمسة ثبات
النون وحذفها علامة الجزم والنصب فان قال فما الذي
اوجب تغيير الاعراب في هذه الافعال بحرف وهي النون
قيل له كما قال سيبويه وغيره انه قال الاعراب
يدخل على اخر حرف من الكلمة وذلك الحرف يسمى حرف
الاعراب واخر حرف في هذه الافعال النون،

فلو جعلت النون حرف الاعراب لوجب ضمها في حال الرفع وفتحها
في حال النصب وكان يلزم من ذلك ان تسكن في حال الجزم ولو
اسكنت وجب سقوط الالف التي قبلها والواو والياء لالتقاء
الساكنين وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمونث في حال
تاخير الافعال بعد الاسما ويسقط علم ذلك في تقديم الافعال
على الاسما في لغة من يثني ويجمع الفعل متقدما فكان يصير الفعل
كانه للواحد ويبطل المعنى فلما صارت علم الرفع وجب حذفها
في الجزم لان الجازم يحذف ما يثبت في علم الرفع فان كان
في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم نحو لم يقض ولم يغز
ولم يخش فجعلت النون محذوفة في الجزم لسكونها وجعل
النصب مضموما الى الجزم فحذفت النون فيه ايضا فقيل لم يفعلا
ولن يفعلا ولم يفعلوا كما ضم النصب في تثنية الاسما وجمعها ولن يفعلوا صح
الى الجر لان الجزم في الافعال نظير الجر في الاسما فان قال قايل
فان النون في يفعلان وتفعلان وساير هذه الافعال
متحركة وقد حكمت عليها بالسكون وزعمت ان الجازم انما دخل
على حرف ساكن حذفه فلم حذف النون وهي متحركة ولم
زعمت انها ساكنة والجواب في ذلك ان يقال له ان النون
في هذه الافعال مضارعة للسكون كما ذكرنا لانها ليست بحرف
اعراب فلما سكنت وقبلها ساكن حركت لالتقاء الساكنين وليست
الحركة فيها بلازمة استحقاقا فحكمها حكم الساكن فلذلك
حذفها الجازم فان قال قايل فهلا جعلت الحروف التي قبل
هذه النون حروف الاعراب فالجواب في ذلك ان الالف
التي قبل هذه النون حروف الاعراب في يفعلان وتفعلان

والواو في يفعلون وتفعلون والياء في تفعلين ليست من بنية
الفعل ولا تمامه انما هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرنا ولم يجز ان
تكون حروف اعراب للفعل لذلك فان قال قائل ولم جاز ان
يجي اعراب الفعل المستقبل بعد الفاعل في قولك الزيدان
يقومان والزيدون يقومون وما اشبه ذلك جاءت علامة
رفع الفعل بعد الفاعل وهو ثبات النون وهو بعد الفاعل
يجوز ان يكون اعراب شي موجودا في غيره ويكون ذلك الشي
معربا قيل له ان الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا استغنى
عنه ضرورة ثم اتصل به مضمرا صار كبعض حروفه وصارت
الجملة كلمة واحدة فجاز لذلك وقوع الاعراب بعد ضمير
الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة والدليل على ذلك
اسكان لام الفعل في قولك فعلت اسكنت اللام لئلا يتوالى
في كلمة واحدة اربع متحركات **المبحث السادس** قال
الزجاجي باب القول في الاعراب لم وقع في اخر الاسم دون اوله
واوسطه قال بعض النحويين الاعراب يدخل في الاسم لمعنى
فوجب ان يلفظ به بكماله ثم يوتى بالاعراب في اخره قال ابو بكر
الخياط ليس هذا القول بمرضي لانا قد راينا الاسما يدخلها حروف
المعاني اولا ووسطا فما دخلها اولا قولك الرجل والغلام
وما دخلها وسطا ياء التصغير في قولك فريخ وفليس ولو
كان الامر على ما ذهب اليه قايل هذا القول لوجب ان لا يدخل
على اسم حرف معنى الا بعد كمال بنايه قال والقول عندي
فيه هو الذي عليه جلة النحويين ان الاسم يبنى على ابنية
مختلفة منها فعل وفعل وفعل وما اشبه ذلك من الابنية

فلو جعل الاعراب وسطا لم يدر السامع احركة اعراب هي ام حركة
بنا فجعل الاعراب في اخر الاسم لان الوقف به يدرك فيسكن
فيعلم انه اعراب واذا كان وسطا لم يمكن ذلك فيه وقال ابو اسحاق
الزجاجي كان ابو العباس المبرد يقول لم يجعل الاعراب اولا لان
الاول تلزمه الحركة ضرورة للابتدا لانه لا يبتدا الا بمتحرك ولا يوقف
الا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الاعراب
لان حركتين لا يجتمعان في حرف واحد لانها تكون ثلاثية ورباعية
وخماسية وسداسية وسباعية واوساطها مختلفة فلما فات
ذلك جعل اخرها كمال الاسم ببنايه وحركاته وقال اخرون
الاعراب انما دخل في الكلام دليلا على المعاني فوجب ان يكون
تابعا للاسما لانه قد قام الدليل على انه ثان بعدها وهذا القول
قريب من الاول وكل هذه الاقوال متقع في معناه **اعطا الاعيان
حكم المصادر واعطا المصادر حكم الاعيان** قال ابن الشجري
في اماليه من مذاهب العرب المبالغة اعطا الاعيان حكم المصادر
واعطاء المصادر حكم الاعيان فمن ذلك قولهم اخطب ما يكون
الامير قايما فاخطب انما هو للامير وقد اضافوه الى ما المصدرية
ولفظ افعل التي وضعوها للمفاضلة بها اضيفت اليه صارت
بعضه ولما اضافوا اخطب الى ما وهي موصولة بيكون صار اخطب
كونا والتقدير اخطب كون الامير فهذا وصف للمصدر بما يوصف
به العين والمعنى راجع الى الامير فلذلك سدت الحال مسد هذا
المبتدا اذ الحال لا تسد مسد خبر المبتدا الا اذا كان اسم عين
ومن اعطا العين حكم المصدر حتى وصفوه بالمصدر واجري
خبرا عنه قوله تعالى وجاءوا على قميصه بدم كذب اي مكذوب

به وقوله ان اصبح ماوكم غورا اي غايرا وقوله ثم ادعهن يأتينك
سعيا اي ساعيات نسعيا مصدر وقع موقع الحال كقولهم قتلته
صبرا اي مصبورا والمعني محبوسا ومن ذلك قوله تعالى انه عمل غير
صالح اي اينك عمل في احد الاقوال وهو اوجهها جعله العمل
اتساعا لكثرة وقوع العمل غير الصالح منهم كقولهم ما انت الا نوم
وما زيد الا اكل وشرب وما انت الا دخول وخروج ومنه قول
الخنسا فانما هي اقبال وادبار وهذا كله من تنزيل الاعيان
منزلة المصادر وامّا تنزيل المصادر منزلة الاعيان فكقولهم
موت مائت وشيب شايب وشعر شاعر انتهى **الافعال
نكرات** لانها موضوعة للخبر وحقيقة الخبر ان يكون نكرة لانه الجزء
المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة لان
حد الكلام ان تبتدي بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه انت
ثم تاتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده ذكره ابن يعيش
لان الاضافة ينبغي بها تعريف المضاف واخراجه من الابهام
الى تخصيص على حسب خصوص المضاف اليه في نفسه والافعال
لا تكون الا نكرات ولا يكون شي منها اخص من شي فامتنعت
الاضافة اليها لعدم وجدواها الا انهم قد اضافوا اسما الزمان
الى الافعال تنزيلا للفعل منزلة المصدر واختص الزمان
بذلك من بين سائر الاسما لملابسة بين الفعل وبينه
وذلك لان الزمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعل
ولا قتران الزمان بالحدث وقال ابو القاسم الزجاجي
في كتاب ايضاح اسرار النحو اجمع النحويون كلهم من البصريين
والكوفيين على ان الافعال نكرات قالوا والدليل على ذلك

ابن يعيش في شرح المفصل وزعم ان الاضافة الى الافعال لا تقع قال صر

انها لا تنفك من الفاعلين والفعل والفاعل جملة تقع بها
الفائدة والجمل كلها نكرات لانها لو كانت معارف لم يقع بها
فائدة فلما كانت الجمل مستفادة علم انها نكرات فلذلك لم تضمر
وكذلك الافعال كانت مع الفاعلين جملا كانت نكرات فلذلك
لم يجز اضمارها **فان قيل** فاذا كانت الافعال نكرات فهلا عرفت
كما تعرف النكرات **فالجواب** عند الفريقين ان تعريف الافعال
محال لانها لا تضاف كما انه لا يضاف اليها ولا يدخلها الالف
واللام لانها جملة ودخول الالف واللام على الجمل محال **فان
قيل** فلم لا يجوز اضافتها وان لم يجز اضافة اليها **قلنا** لان الفعل
لا ينفك من فاعل مظهرا او مضمر والفعل والفاعل جملة بمنزلة
المبتدا وخبره فكما لا يجوز اضافة الجمل لذلك لم يجز اضافة
الفعل انتهى **الافعال كلها مذكرة** نص على ذلك الزجاجي في الجمل
قال الشلوبين في تعليقه لان التانيث الحقيقي والمجازي
وعلامة التانيث واحكامه معدومة منها قال ومنهم من قال
ان فيها مذكرة ومونثة بحسب مصادرها فاذا كان الفعل
يدل على مصدر مذكر قيل فيه مذكر لتذكير مصدره واذا
كان الفعل يدل على مصدر مونث قيل فيه مونث بتانيث
مصدره وقال ابن عصفور في شرح الجمل الدليل على ان
الافعال كلها مذكرة انها اذا اخبر بها عن الاسما فانما المقصود
الاخبار بما تضمنه من الحدث وهو المصدر والمصدر مذكر
فدل ذلك على انها مذكرة اذ اللفظ على حسب ما يراد به
من تذكير او تانيث الا ترى ان لفظ هند لما اريد به المونث
كان مونثا ولفظ زيد لما اريد به المذكر كان هو مذكرا **اقتضا الوضع لفظا وهو معكوس الا انه يستعمل** حكما

لتام

غ
وعلامات

ترجم على ذلك ابن جني في الخصايص واورد فيه وقوعها قولهم لا رجل
عندك فان لا هذه ناصبة لاسمها وهو مفتوح الا ان الفتحة فيه
ليست فتحة النصب التي تقتضيها لا بل هي فتحة بنا وقعت موقع
فتحة الاعراب الذي عملا في المضاف قال واصنع من ذلك قولك
لا خمسة عشر فهذه الفتحة التي في راء عشر فتحة بنا التركيب
في هذين الاسمين وهي واقعة موقع فتحة البنا في قولك لا رجل
عندك ويدل على ان فتحة خمسة عشر هي فتحة تركيب الاسمين
لا التي تحدثها لا انه خمسة عشر لا يغيرها العامل الاقوى اعني
الفعل في نحو جاني خمسة عشر والجار في مررت بخمسة عشر
فاذا كان العامل الاقوى لا يؤثر فيها فالعامل الاضعف
الذي هو لا اولى ومنها قولهم مررت بغلامي فالميم مستحق
جرة الاعراب بالبا والكسرة فيها ليست الموجبة لحرف الجر
بل هي التي تصحب يا المتكلم في الصحيح ويدل لذلك ثباتها
في الرفع والنصب نحو هذا غلامي ورايت غلامي وهذا
يوذن انها ليست كسرة الاعراب وان كانت بلفظها ومنها
قولهم يسعني حيث يسعك فالضمة في حيث ضمة بنا واقعة
موقع ضمة رفع الفاعل فاللفظ واحد والتقدير مختلف ومنها
قولهم جيتك الان فالفتحة فتحة بنا الان وهي موقع
فتحة نصب الظرف ومنها قولك كنت عندك في امس فالكسرة
كسرة بنا وهي واقعة موقع كسرة الاعراب المقتضيها
الجر ومنها قوله

واني وقفت اليوم والامس قبله • ببابك حتى كادت الشمس تغرب

روي قوله والامس بالنصب على الاعراب لانه لما عرفه

باللام الظاهرة زال عنه تضمنها فاعرب وبالكسر على البنا المعهود
فيه واللام فيه زايدة وانما تعرف بالام بلام اخرى مرادة
غير هذه مقدرة وهذه الظاهرة ملغاة زايدة للتوكيد قال
ومثله ما تعرف بلام مرادة وفيه لام اخرى غيرها زايدة
قولك الان فهو معرف بلام مقدرة وهذه الظاهرة فيه ملغاة
زايدة كما ذكره ابو علي **الالغا** فيه فوايد الاولى قال
ابو علي في الايضاح حقيقته ترك العمل مع التسليط نحو زيد
نايم ظننت قال واما قول النحويين في ان زيدا اذا اكرمك
ان اذا الغيت عن العمل فغير مجوز حيث سموه الغا لان
يكرمك في المثال خبر وما دخلت عليه اذا محذوف لجواب ان
في زيدا ان قمت يقوم لان ما يطلب جوابا لا بد له منه لفظا او تقديرا
فكيف يصح ان يقال الغي فيه وهو لم يدخل عليه ولا توجه كلمة
عليه ولكن النحويين تجوزوا في ذلك فسموه الغا من حيث دخل
على فعل قد يعمل فيه في موضع ما على وجه ما فلم تعمل فيه قال
قال ويدل على هذا انك اذا قلت انا اكرمك اذن كيف يصح
تسلط اذن على ما قبلها وانما حذف جوابها لدلالة ما تقدم
عليه انتهى الثانية قال ابو حيان لا ينكر الغا معاني الالفاظ
كما يتاول في الشي ما لا يكون في اصله واما الالغا العمل فلا يكون
الا فيما يكون اصله العمل وهو سماع في الافعال فاجري في الحروف
اذ لم يبلغ منها الاماكن الثالثة نظير باب ظن وارى في
الالغا عند التاخر وفي التوسط دونه اذن فانها تلغى اذا تاخرت
فلا تنصب بحال نحو اكرمك اذن وتلغى في التوسط في اكثر صورها

وذلك اذا توسطت بين الشرط وجزائه نحو ان تزرني اذن اكرمك
او بين القسم وجوابه نحو والله اذن لاكرمنك او بعد عاطف
على ما لا محل له بان تقدر في المثال على جملة الشرط جاز حينئذ
الالغاء نظرا لحرف العطف والاعمال لان المعنى في استئناف
كما بعد حروف العطف لكنه قليل والاكثر في لسان العرب الغاوها
وكذا اذا توسطت بين مبتدا وخبر نحو زيد اذن يكرمك جاز
الالغاء والاعمال نقله عن الكوفيين واختاره ابن مالك ومذهب
البصريين انه يتحتم الالغاء في الصور السابقة ونظير اخر
رايته في الخاطريات لابن جني قال اذا كانت العين حرف علة
اوله همزة حفظت نفسها في موضعها نحو قايم وكذا ان تقدمت
نحو ادرواد ورفان تاخرت لم تحفظ نفسها نحو شايك وشاك
ولاين ولات وذلك انها لما تاخرت فلم تقو على حفظ نفسها
الرابعة قال ابن يعيش الالغا ثلاثة اقسام الالغا في اللفظ
دون المعنى والعكس فالاول مثل لا في ليلا يعلم اهل الكتاب
والثاني كان في ما كان احسن زيدا والثالث حروف الجر الزوايد
نحو كفى بالله شهيدا **الامثال لا تغير** من ذلك قولهم
في مثل شر اهر ذا ناب فابتدوا بالنكرة وجرى مثلا فاحتمل
والامثال تحتمل ولا تغير ومثله قولهم في المثل شي ما جابك
يقوله الرجل لرجل جاءه بحيئة غير معهود في ذلك الوقت
ومن ذلك قولهم في المثل في اكفانه لف الميت وفي بيته
يؤتى الحكم بتقديم الخبر وفيه ضمير يعود على المبتدا المتاخر
ومن ذلك قولهم اصبح ليل واطرق كرا بحذف حرف النداء

من النكرة لانها امثال معروفة جرت مجرى العلم في حذف حرف
النداء منها قال المبرد الامثال يستجاز فيها ما لا يستجاز في
غيرها لكثرة الاستعمال لها ومن ذلك قولهم هذا ولا زعماتك
اي هذا هو الحق ولا اتوهم زعماتك قال ابن يعيش ولا يجوز
ظهور هذا العامل الذي هو اتوهم لانه جرى مثلا والامثال
لا تغير وظهور عامله ضرب من التغيير ومثله قولهم
كليهما وتمرا اي اعطني كليهما وتمرا ونفسه اي دعه واهلك والليل
اي بادرهم وكل شي ولا شتيمة حر اي ايت كل شي ولا ترتكب
شتيمة حر قال ابن يعيش ولم تظهر الافعال في هذه الاشيا
كلها لانها امثال وقال ابن السراج في الاصول نعم وبيس وحبذا
جعلت كالامثال لا ينبغي ان تستجيز فيها الا ما اجازوه
وقال الزجاجي في الايضاح واما القول في اضافة ذي الى
الفعل في قولهم اذهب بذي تسلم فان هذه اللفظة جرت مثلا
في كلامهم كالمثل قال الاصمعي تقول العرب اذهب بذي تسلم
والمعنى اذهب والله يسلمك دعا له بالسلامة واذهبا بذي
تسلمان والمعنى اذهبا والله يسلمكما واذهبوا بذي تسلمون
والمعنى والله يسلمكم واذا كانت هذه الكلمة جارية مجرى
المثل فان الامثال تحتمل ما لا تحتمل في غيرها وتزال كثيرا
عن القياس كذلك مجراها في كلامهم واحتمل ذلك فيها
دون غيرها في الكلام **الايجاب** اصل لغيره من النفي والنهي
والاستفهام وغيرها تقول مثلا قام زيد ثم تقول في النفي
ما قام زيد وفي الاستفهام اقام زيد وفي النهي لا تقم
وفي الامر كذلك فتركيب الايجاب بتركيب من مسند ومسند

اليه وغيره يحتاج الى دلالة في التركيب على ذلك الغير وكلما كان
فرعا احتاج الى ما يدل به عليه كما احتاج التعريف الى علامة
من ال ونحوها لانه فرع التنكير والتانيث الى علامة من تاء
او الف لانه فرع التذكير ذكره ابو حيان في شرح التسهيل **حرف
الباء** باب الشرط مبناه على الابهام وباب الاضافة مبناه
على التوضيح ولهذا لما اريد دخول اذ وحيث في باب الشرط
لزمتهما ما لانهما لازمان للاضافة والاضافة توضحهما فلا
يصلحان للشرط حينئذ فاشترطنا ما لتكفهما عن الاضافة
بينهما ان يصلح دخولهما في الشرط حينئذ ذكره ابن النحاس
في التعليقة **البدل** قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس
في تعليقته الفرق بين البدل والعوض ان العوض لا يحل
محل المعوض منه والبدل انما يكون محل المبدل منه وقال
ابو حيان في تذكرته البدل لغة العوض ويفترقان في الاصطلاح
انتهى وقال ابن فلاح في المغني في قول الشاعر هما نفثا في في
من فمويهما فيه وجهان احدهما انه جمع بين العوض والمعوض
لضرورة الشعر والثاني ان الميم بدل عن الواو وليست
لعوض والبدل يجتمع مع المبدل منه بدليل ان التاء في بنت
واخت بدل من لام الكلمة وتدل على التانيث وقال ابن يعيش
البدل على ضربين بدل هو اقامة حرف مقام حرف وغيره
نحو تاء تخمة وتكاة وبدل هو قلب الحرف نفسه الى لفظ
غيره نحو تاء على معنى احالته عليه وهذا انما يكون في حروف
العلة التي هي الواو والياء والالف وفي الهمزة ايضا لمقاربتها

وانما يقع البدل في
موقع المبدل منه

اياها وكثرة تغيرها وذلك نحو قام اصله قوم فالالف واو في
الاصل وبوسر اصله ايسر والف راس واصل الالف الهمزة وانما
لينت لسرتها فاستحالت الفا فكل قلب بدل وليس كل بدل قلبا
وقال ابن جني في الخصايص باب في فرق بين العوض والبدل
جماع ما في هذا ان البدل اشبه بالمبدل منه من العوض منه والعوض
لا يلزم فيه ذلك الا تراك تقول في الالف من قام انها بدل من
الواو التي هي عين الفعل ولا تقول فيها انها عوض منها وكذلك
يقال في واو جون ويا مير انها بدل للتخفيف من همزة جون
ومير ولا تقول انها عوض منها وتقول في لام غاز وداعي
انها بدل من الواو ولا تقول انها عوض منها وتقول في العوض
ان التاء في عدة وزنة انها عوض من فاء الفعل ولا تقول انها
بدل منها فان قلت ذلك فما اقله وهو تجوز في العبارة
وتقول في ميم اللهم انها عوض من يا في اوله ولا تقول بدل وتقول
في تاء زنادقة انها عوض من يا زناديق ولا تقول بدل وتقول
في يا اينق انها عوض من واو اونق فيمن جعلها الفا ومن جعلها
عينا تقدمت مغيرة الى اليا جعلها بدلا من الواو فالبدل اعم تصرفا
من العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا والعوض ماخوذ
من لفظ عوض وهو الدهر وذلك ان الدهر انما هو مرور الليالي
والايام وتصرم اجزائها فكل ما مضى جزء منه خلفه جزء اخر
يكون عوضا منه فالوقت الكاين الثاني غير الوقت الماضي
الاول فلهذا كان العوض اشد مخالفة للمعوض منه من البدل انتهى
حرف التاء التاليف قال الامام تقي الدين منصور بن

فلاح في المعنى التاليف حقيقة في الاجسام مجاز في الحروف وقال
الامام بهاء الدين بن النحاس في التعليقة الفرق بين التاليف
والتركيب انه لابد في التاليف من نسبة تحصل فائدة تامة مع
التركيب فالمركب اعم من المولف وقال ابن القواس في شرح الالفية
ابن معطي التاليف اخص من التركيب من الالفة وهي الملايمة
واصله في الاجسام واطلق على الالفاظ المتالية تشبيها بها
التابع لا يتقدم على المتبوع ومن ثم وهم اذا قلت ما قام
الا زيدا الا عمرو ان رفعت الاول على الفاعلية جاز فيما بعده
الرفع على البدل بدل البدا والنصب على الاستثنا فتقول
ما قام الا زيد الا عمرو وان شئت الا عمرا وان اقمت الاخير
نصب المتقدم على الاستثنا لان التابع لا يتقدم على المتبوع
التثنية ترد الاشيا الى اصولها قال ابو الحسن الابدي في
شرح الجزولية يعترض على الجزولي في اطلاقه بنا اسما الزمان
المضافة الى الجمل بانه كان ينبغي ان يقول بشرط ان لا يكون
مثنى لان التثنية ترد الاشيا الى اصولها من الاعراب ولذلك
لم يبن اثنا عشر واما قولهم يا زيدان فانما جاز لانه ليس به
الاعراب الا ترى انه يتبع على لفظه كالمعرب انتهى ومن ذلك
قول من قال ان المثنى من اسما الاشارة والموصولات معرب
لان التثنية ردتها الى اصلها من الاعراب ومما ترده التثنية
الى الاصل قولهم ابوان واخوان وحموان وفموان ودميان ويديان
ودميان وذوا واتان تثنية ذات وقلب الالف المقصور الى اليا
او الواو التي هي الاصل نحو الفتيان وقنوان وقلب الهمزة المبدلة

من واو واوا التعريف عقد له ابن جني في الخصايص فصلا
قال قد جا في ثلاثة اضرب الاسم والفعل والحرف فالاسم يا في
تحريفه على ضربين مقيس ومسموع الاول ما غيره النسب قياما
كقولك في نمر نمري وفي قاضي قاضوي وفي حنيفة حنفي وفي
عدي عدوي ونحو ذلك وكذلك التصغير وجمع التكسير
نحو رجيل ورجال والمسموع كثير كقولهم في خراسان خرسي
وفي دستوان دستواني وفي الانق انقي وتحريف الفعل
كقولهم في ظللت ظلت وفي احسست احست وحكى ابن الاعرابي
في ظننت ظنت وهذا كله لا قياس في شممت شمت ولا في اقصصت
اقصت ومن تحريف الفعل ما جا مقلوبا كقولهم في اضمحل امضحل
وفي اكفهر اكرهف وفي اطيبت ايطبت وكذا قولهم لم ابله وتحريف
الحرف قولهم لا بل ولا بن وقام زيد فم عمرو اي ثم عمرو وهو وان
كان بدلا فانه ضرب من التحريف وقالوا لواني يسوف سوسف حرفوا
الواو تارة والفا اخرى وخففوا رب وان وان وحذفوا من اما
في قوله وان من خريف فلم يعدما مذهب سيبويه انه اراد
واما من خريف التركيب فيه مباحث الاول انه خلاف
الاصل لانه بعد الافراد ومن ثم رد على من زعم ان الاولى
للاستفتاح مركبة من همزة الاستفهام ولا وان النافية
وعلى من زعم تركيب ان واذن ومنذ ومهما واما ولولا قال
ابن يعيش واما قلنا ان المفرد اصل لانه اول والمركب ثان
واذا استقل المعنى في الاسم المفرد ثم وقع موقعه الجملة فالاسم
المفرد هو الاصل والجملة فرع عليه قال ونظير ذلك في
الشريعة شهادة المراتين فرع على شهادة الرجل الثاني

قال ابن يعيش وصاحب البسيط المركب من الاعلام هو الذي
يدل بعد النقل على حقيقة واحدة وقبل النقل كان يدل على اكثر
من ذلك وكان يدل على بعض لفظه على بعض معناه وهو على
ثلاثة اضرب الجملي نحو تابط شرا وشاب قرناها وبرق نحره
والاضافي نحو ذي النون وعبد الله وامري القيس والمزجي
وهو اسمان ركب احدهما مع الاخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو
حضرموت وبعلبك ومعدي كرب ويشبه بما فيه ها التانيث
ولذلك لا ينصرف ومن هذا النوع سيبويه ونفطويه وعمرويه
الا انه مركب من اسم وصوت اعجمي فانحط عن درجة اسمعيل
وابراهيم فبني على الكسر لذلك وقال السخاوي في شرح
المفصل اكثر ما تطلق النحاة المركب على بعلبك وبابه الثالث
قال ابن يعيش المركب من الاسباب المانعة من الصرف من حيث
كان التركيب فرعا على الواحد وثانيا له لان البسيط قبل المركب
وهو على وجهين احدهما ان يكون من اسمين ويكون لكل واحد
من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف احدهما على الاخر
فهذا يستحق البنا لتضمنه معنى حرف العطف وذلك نحو خمسة
عشر وبابه الا ترى ان مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة
مراد كما لو عطفت احدهما على الاخر فقلت خمسة وعشرة فلما
حذفت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنيا واما القسم
الثاني وهو الداخل في باب ما لا ينصرف فهو ان يكون الاسمان
لشي واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثاني
من الاول موقع ها التانيث وما كان من هذا النوع فانه
يجري مجرى ما فيه ها التانيث من انه لا ينصرف في المعرفة

نحو حضرموت والاسم الثاني من الصدر بمنزلة تا التانيث مما
دخلت عليه الا ترى انك تفتح اخر الاول منهما كما تفتح ما قبل تا
التانيث الرابع قال ابن يعيش امر المركب في الترخيم كامر تا
التانيث فتقول في بخت نصر اسم رجل يا بخت وفي حضرموت
وفي سيبويه يا سيب كما تقول في مرجانة اسم امراة يا مرجان
فلا تزيد على حذف التا وفي المسمى بخمسة عشر يا خمسة جعلوا
الاسم الاخر بمنزلة الها في نحو تمرة اذ كان حكم الاسم الاخر كحكم
الها في كثير من كلامهم من ذلك التصغير فانه اذا جعل الاسمان
اسما واحدا او لحقه التصغير فانه انما يصغر الصدر منهما ثم يوتى
بالاسم الثاني بعد تصغيره كما يصغر ما قبل الها فتقول حضيرموت
وبعيلبك وعميرويه كما تقول تميرة ومن ذلك النسب فانك تقول
في النسب الى حضرموت حضري كما تقول في النسب الى البصرة
بصري والى مكة مكي فيقع النسب الى الصدر لا غير كما يكون
كذلك فيما فيه الها ومما يويد عندك ما ذكرناه ان ها التانيث
لا تلحق باب الثلاثة بالاربعة ولا باب الاربعة بالخمسة كما ان
الاسم الثاني لا يلحق الاسم الاول بشي من الابنية وايضا
فان الاسم الثاني اذا دخل على الاول وركب معه لم يغير بناوه
كتمر وتمرة وقايم وقايمة فلما كان بينهما من التقارب ما ذكرناه
حذفوا الاخر من المركب في الترخيم كما حذفوا منه تا التانيث
الخامس قال ابن يعيش ركبت لا مع اسمها وصارا شيا واحدا
كخمسة عشر فان قيل ان يكون الحرف مع الاسم اسما واحدا
قيل هذا موجود في كلامهم الا ترى انك تقول قد علمت ان زيدا
منطلق فان حرف وهو وما عمل فيه اسم واحد والمعنى علمت

انطلاق زيد وكذلك ان الخفيفة مع الفعل المضارع اذا قلت اريد
ان تقوم والمعنى اريد قيامك فكذلك لا والاسم المذكور بعدها
بمنزلة اسم واحد ونظيره قولك يا ابن ام فالاسم الثاني في موضع
خفض بالاضافة وجعلا اسما واحدا كذلك لا رجل في الدار
فرجل في موضع نصب منون وجعلا اسما واحدا كذلك لا رجل
وجعل مع لا اسما واحدا ولذلك حذف منه التنوين وبني قال
وتركيب الاسم مع الاسم اكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة
عشر وبابه وهو جاري بيت بيت ونحوه قال واما جعل
ثلاثة اشيا بمنزلة شي واحد فنحو اجحاف ولذلك لم يحكم ببنا
لا سيما فلم يجز تركيب الصفة مع اسم لا لانه ليس من العدل
جعل ثلاثة اشيا واحدا السادس قال ابو حيان قد يحدث
بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله الا ترى ان هل حرف استفهام
تدخل على الجملة الاسمية والفعلية فاذا ركبت مع لا فقيل
هلا صار المعنى على التحضيض ولم يدخل الا على الفعل ظاهرا
او مضمرا وكذلك لو كانت لما كان سيقع لوقوع غيره ولا يليها
الا الفعل ظاهرا او مضمرا فاذا ركبت مع لا صار حرف
امتناع لوجود واختصت بالجمل الاسمية وقال الزمخشري
الا مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية وبعد التركيب صار
كلمة تنبيه تدخل على ما لا يدخل عليه كلمة لا وقال الشيخ
اكمل الدين في حاشية الكشاف قد تركب حروف المعاني فيستفاد
منها معنى غير ما كان اولا كهلا والا ولولا ولوما والا كذا
وقال ابن يعيش كأن مركبة اصلها ان زيد عليها كاف
التشبيه وجعلا كلمة واحدة وحصل من مجموعهما معنى ثالث

لم يكن لكل واحد منهما في حال الافراد قال ولذلك نظاير من
العربية وقال السخاوي في تنوير الدياجي فان قيل ليس في
كاين معنى التشبيه ولا الاستفهام قيل لما ركبت ازيل عن
الكاف معنى التشبيه وعن اي معناه فان قيل فكيف تكتب
وهي كلمتان قيل صيرت كلمة واحدة فقلبت قلب الكلمة
الواحدة كما قالوا رعملي في لعمري قال ولما دخل هذه الكلمة
هذا التغيير صار التنوين بمنزلة النون في اصل الكلمة
وصارت بمنزلة لام او عين فعلى هذا ترسم بالنون ويوقف
عليها بالنون وهي قراة الجماعة غير ابي عمرو قال ومثل ذلك
تنزيلهم النون من لدن منزلة التنوين في ضارب فلهذا نصبوا
غدوة فكما شبهت النون بالتنوين كذلك شبه التنوين هنا
بالنون انتهى وقال الشلوبين في شرح الجزولية ذهب الخليل
الى ان لن مركبة من لا ان وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله
قال وللخليل ان يقول ردا على من قال الاصل عدم التركيب
باخذنا في هذه الصناعة تقليل الاصول ما امكن لا تكثيرها
ولذلك لم نقل في ضرب ويضرب ونضرب واضرب وتضرب
وضارب ومضروب وضروب انها اصول كلها بل جعلنا واحدا
اصلا والباقي فروع عليه وقال ايضا اذ ما مركبة من اذ التي
هي ظرف لما مضى من الزمان وما واحدث التركيب فيهما ان
نقلها الى الحرفية والى ان صارت تعطي الزمان المستقبل وذهبت
دلالتها على الزمان الذي كانت تدل عليه وقال ايضا قيل
ان مهما اصلها ما ما الثانية بمعنى اكفف ضمت اليها ما وركبا فصارا

كلمة واحدة وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن وهو معنى الشرط
ولهذا نظاير كثيرة فاذا كثرت نظاير هذا القول كان اولى من قول
الخليل ان اصلها ما الشرطية ضمت اليها ما الزايدة وفي شرح
المفصل للاندلسي اتفق البصريون والكوفيون على تركيب
هلم وانما اختلفوا فيما ركبت منه والذي حمل النحويين على القول
بالتركيب وان كان يجوز ان تكون كلمة براسها انهم راوا بني تميم
يصرفونها تصرف الافعال فتكون فعلا ولا تكون فعلا الا اذا
قيل انها مركبة والتركيب عندهم مالوف الا ترى ان قولك اما
تفعل افعل مركبة بدليل قول الشاعر وان من خريف فلن يعدما
قال سيبويه هي ما العاطفة حذفت منها ما وبقيت ان فتفكيكها
يدل على تركيبها الا ان لقايل ان يقول لو كانت مركبة لوجب
ان تتصرف في لغة اهل الحجاز ولم يكن تكونها اسم فعل بمعنى
اذ لا يجوز ان يكون الفعل اسم فعل وفي لغة بني تميم على هذا
تكون النون وان حكم بانه اسم فعل ينبغي ان تضعف اللغة
التميمية فكان الاولى ان يجعل في لغة اهل الحجاز اسم فعل
وفي لغة بني تميم فعلا الا ان يقابل بان يقول المركب قد يكون
لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصيل وبالتركيب يحدث
له معنى اخر وحكم اخر فلا بعد ان يكون هلم في الاصل على ما ذكر
من التركيب ثم جعلا جميعا اسم فعل فحصلت له احكام الاسما
والافعال وبقي حكم اتصال الضماير على لغة بني تميم على اصله
قال في الحواشي تركب اسما من الكلمات كما تركب من الحروف تكثر
فوايدها عند التركيب انتهى السابع قال ابن يعيش التركيب

على ضربين تركيب من جهة اللفظ فقط وتركيب من جهة اللفظ
والمعنى فالاول نحو احد عشر وبابه وحيص بيص ولقيته كفة
كفة فهذا يجب فيه بنا الاسمين معا لان الاسم الثاني قد تضمن
معنى الحرف وهو الواو العاطفة اذ الاصل احد وعشرة فحذفت
الواو من اللفظ والمعنى على ارادتها والثاني نحو حضرموت ومعدي
كرب وقالي قلا وساير الاعلام المركبة فهذا اصله الواو ايضا
حذفت من اللفظ ولم يرد من جهة المعنى بل يمزج الاسمان وصارا
اسما واحدا بازا حقيقة ولم ينفرد الاسم الثاني بشي من معناه
فكان كالمفرد غير المركب فبني الاول لانه كالصدر من عجز الكلمة
وجزء الكلمة لا يعرب واعرب الثاني لانه لم يتضمن معنى الحرف
اذ لم يكن المعنى على ارادته الثامن قال ابو الحسين بن ابي الربيع
في شرح الايضاح التركيب لا يكون في الافعال ولا في المصادر
ولا في الاسما الجارية على الافعال قال ومن ثم كان قول من ذهب
الى ان حبذا فعل ماض وما بعده فاعل به غلطا واما قول
العرب لا تحبذه فانه معناه لا تقل له حبذا كما تقول لا تبسمل قال
ولذلك اذا ركبت ان مع ما لا تعمل لانها زال عنها شبه الفعل
بالتركيب والفعل لا يتركب وقال غيره لم يثبت تركيب فعل
واسم في غير حبذا وقال ابن عصفور في شرح الجمل التركيب
في الاسما اكثر من التركيب في الافعال بل لا يحفظ التركيب في
الافعال الا في هلم في لغة الحاقها الضماير التاسع قال ابن
الخباز انما لم يثنوا اثنا عشر لانه لا نظير له اذ ليس لهم مركب
صدره مثنى العاشر في تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم
من كتاب المستوفي في النحو لقاضي القضاة كمال الدين ابي سعد

على بن مسعود بن محمود الحكيم الفرخان قولهم نفطويه وسيبويه
الاول من جزئي المركب هو الاصل في التسمية وكان قبل التركيب
معربا والثاني حكاية صوت حقه ان يكون مبنيا فان افرد
فهاهنا اصل لا يسعك اهماله وهو ان نعلم ان نحو هذا من
الاعلام انما ورد عليه البنا بسبب الاستعمال العجمي وذلك
ان العجم كانهم وجدوا لفظي نفط وسيب اصلين دعواهما الان
لهم في لغتهم ان يضيفوا الى مثل هذه الاسما في الندا وغيره
واوا ساكنة قبلها ضمة نحو نفطو وسيبو فسمعت العرب
به ولم تجد مثل هذا في كلامهم فحولوا هذا الصوت ويه اذ هو
مما يعرفونه وقد يخرج به الاسم عن ان يكون اخره واوا قبلها ضمة
ثم بنوا الاسمين اسما واحدا الحادي عشر قال ابن ابي الربيع
تركيب العامل مع المعمول خارج عن القياس فيجب ان يقتصر
على موضعه ولا يدعى في غير ما سمع فيه والوارد فيه باب لا رجل
فقط الثاني عشر قال في المستوفي ومن الحروف ما هو مركب
نحو لولا ذهب اصحابنا الى ان الاسم بعده لا يرتفع الا بالابتدا
وقالوا ان الحكم قد تغير بالتركيب لان لو لا يليها الا الفعل
ولولا هذه في نحو لولا الغيث لهلكت الماشية لا يليها الا الاسم
فهذا وجه له من القطاعة ما ترى وانت اذا استانفت النظر
ونفضت يدك من طاعة العصبية وايقنت ان الحق لا يعرف
بالرجال يوشك ان يلوح لك فيه وجه اخر وذلك ان يكون
لا بعد لو دلت على الفعل المنفي بها لحذف تحريا للايجاز
ولزم الحذف للزوم الدلالة ولكثرة الاستعمال والتقدير

لولم يحصل الغيث لهلكت الماشية فعلى هذا يرتفع الاسم بعد لولا
هذه ارتفاعا عن فعل مقدر كما في قوله تعالى اذا السما انشقت
فيكون حكم لو باقيا على ما كان عليه قبل وذا لا على امتناع الشي
لامتناع غيره اذ المعنى لو انقطع الغيث لهلكت الماشية وقولنا
لم يحصل قريب المعنى من قولنا انقطع وانتفى ومما يقرب هذا
الحذف حذفهم الفعل بعد لولا التي للتحضيض في نحو قوله لولا
الكمي المقنعا اليس قد اجمعوا على ان التقدير لولا تعدون
فكذلك ثم انتهى **التصغير** يرد الاشياء الى اصولها ولذلك
تظهر التا في المونث الخالي منها اذا صغر كقولك في قدر قديرة
وفي قوس قويسة وفي هند هنيدة **التضمين** قال
الزمخشري من شانهم انهم يضمنون الفعل معنى فعل اخر فيجرونه
مجراه ويستعملونه استعماله مع ارادة معنى المضمن قال والغرض
في التضمين اعطا مجموع معنيين وذلك اقوى من اعطا معنى
الا ترى كيف رجع معنى ولا تعد عيناك عنهم الى قولك ولا تقتحم
عيناك مجاوزين الى غيرهم ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
اي ولا تضموها اليها اكلين انتهى قال الشيخ سعد الدين
التفتازاني في حاشية الكشاف فان قيل الفعل المذكور ان
كان في معنى الفعل الاخر فلا دلالة على معناه الحقيقي وان
كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو في
معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل الاخر بمعونة
القرينة اللفظية فمعنى يقلب كفيه على كذا نادما على كذا ولا
بد من اعتبار الحال والا لكان مجازا محضا لا تضمينا وكذلك
قوله يومنون بالغيب تقديره معترفين بالغيب انتهى وقال

ابن جني في الخصايص اعلم ان الفعل اذا كان بمعنى فعل اخر وكان
احدهما يتعدى بحرف والاخر باخر فان العرب قد تتسع فتوقع
احد الحرفين موقع صاحبه ايذانا بان هذا الفعل في معنى ذلك
الاخر فلذلك جي معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك
كقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسايكم وانت لا تقول
رفثت الى المراة وانما تقول رفثت بها او معها لكنه لما كان الرفث
هنا في معنى الافضا وكنت تعدي افضيت بالى كقولك افضيت
الى المراة جيت بالى مع الرفث ايذانا واشعارا انه بمعناه كما
صححوا عور وحول لما كانا في معنى اعور واحول وكما جاوا بالمصدر
فاجروه على فعله لما كان في معناه نحو قوله وان شيتم تعاودنا
عوادا لما كان التعاود ان يعاود بعضهم بعضا وعليه جا
قوله وليس بان تتبعه اتباعا ومنه قوله تعالى وتبتل اليه
تبتيلا واصنع من هذا القول قول الهذلي
ما ان يمس الارض الا منكب • منه وحرف الساق طي المحمل
فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر الا ترى ان
معناه طوي طي المحمل فحمل المصدر على فعل دل اول الكلام
عليه وكذلك قوله تعالى من انصاري الى الله اي مع الله وانت
لا تقول سرت الى زيد اي معه لكن لما كان معناه من ينضاف
في نصرتي الى الله جاز ان تاتي هنا الى وكذلك قوله تعالى
هل لك الى ان تزكى وانت انما تقول هل لك في كذا لكن لما كان
هذا دعا منه صلى الله عليه وسلم له صار تقديره ادعوك
وارشدك الى ان تزكى وعليه قول الفرزدق قد قتل الله زيادا عني
لما كان معناه صرفه عداه بعن ووجدت في اللغة من هذا

الفن شيا كثيرا لا يكاد يحاط به ولعله جمع اكثره لا جميعه لجا كتابا
ضخما وقد عرفت طريقته فاذا مر بك شي منه فتقبله وانس به
فانه فصل من العربية لطيف حسن انتهى وقال ابن هشام في
تذكرته زعم قوم من المتاخرين منهم خطاب المارديني انه قد يجوز
تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى صير ويكون من باب ظن
فاجاز حفرت وسط الدار بيرا اي صيرت قال وليس بيرا
تمييزا اذ لا يصلح لمن ولذا اجاز بنيت مسجدا وقطعت الثوب
قميصا وقطعت الجلد نعلا وصبغت الثوب ابيض وجعل من
ذلك قول ابي الطيب •
فمضت وقد صبغ الحيا بياضها • لوني كما صبغ اللجين العسجد •
لان المعنى صير الحيا بياضها لوني اي مثل لوني قال والحق ان
التضمين لا ينقاس وقال ابن هشام في المغني قد يشربون
لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفايدته
ان تودي كلمة مودى كلمتين ثم ذكر لذلك عدة امثلة منها قوله
تعالى وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ضمن معنى تحرموه فعدي
الى اثنين لا الى واحد ولا تعزموا عقدة النكاح ضمن معنى تنووه
فعدي بنفسه لا بعلى لا يسمعون الى الملا الاعلى ضمن معنى يصغون
فعدي بالى واصله ان يتعدى بنفسه سمع الله لمن حمده
ضمن معنى استجاب فعدي باللام والله يعلم المفسد من المصلح
ضمن معنى يميز فجي بمن وذكر ابن هشام في موضع اخر في
المغني ان التضمين لا ينقاس وكذا ذكر ابو حيان **قاعدة**
قال ابن الحاجب في اماليه الفرق بين التضمين والتقدير
في قولنا بني اين لتضمنه معنى حرف الاستفهام وضربته تاديبا

منصوب بمقدر وكان التضمين يراد به انه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح اظهاره معه والتقدير يكون على وجه يصح اظهاره معه سوا اتفق الاعراب ام اختلف وقد لا يختلف في مثل قولك والله لا فعلن والله لافعلن والفرق بينهما انه اذا لم يختلف الاعراب كان مرادا وجوده وكان حكمه حكم الموجود واذا اختلف الاعراب كانه المقدر غير مراد وجوده فيصل الفعل الى متعلقه بنفسه انتهى وقال الاندلسي في شرح المفصل الاسما المتضمنة للحرف على ثلاثة اضرب ضرب لا يجوز اظهار الحرف معه نحو من وكم فيبنى لا محالة وضرب يكون الحرف المتضمن مرادا كالمنطوق به لكن عدل عن النطق به الى النطق بدونه وكانه ملفوظ به ولو كان ملفوظا به لما بنى الاسم فكذلك اذا عدل عن النطق به وضرب وهو الاضافة والظرف ان شيت اظهرت الحرف وان شيت لم تظهر فلما جاز اظهاره لم يبنى وهذا ضابط في كل ما ينوب عن الحرف من الاسما ما يبنى منها وما لا يبنى فافهمه انتهى وقال ابن يعيش الظرف منتصبا على تقدير في وليس متضمنا معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما يجب بناؤه لذلك وجب بنا من وكم في الاستفهام وانما في محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به الا ترى انه يجوز في معه نحو قمت اليوم وقمت في اليوم ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام فلا تقول امن ولا اكم وذلك من قبل ان من وكم لما تضمنا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف فان الظرفية مفهومة من تقدير في ولذلك يصح ظهورها فاعرف

الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن بما ذكرته وقال ابن ايان معنى تضمن الاسم معنى الحرف ان يؤدي ما يؤديه الحرف من المعنى ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه وقال ابن النحاس في التعليقة الفرق بين المتضمن معنى الحرف وغير المتضمن معنى الحرف لا يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان وغير المتضمن يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان كما اذا قلنا في الظرف انه يراد به معنى في فانا لا نريد ان الظرف متضمن معنى في كيف ولو كان كذلك لبني وانما نعني به ان قوة الكلام قوة كلام آخر فيه في ظاهره ولذلك يجوز اظهارها مع الظرف فتقول في خرجت يوم الجمعة خرجت في يوم الجمعة ولا تقول في اين وكيف مثلا هل اين ولا أأين ولا هل كيف ولا اكيف قال ابن النحاس في التعليقة قاعدة كل ما تضمن ما ليس له في الاصل منع شيئا مما له في الاصل ليكون ذلك المنع دليلا على ما تضمنه مثاله نعم وبيس انما منعا التصرف لان لفظهما ماض ومعناهما انشا المدح والذم في الحال فلما تضمنا ما ليس لهما في الاصل وهو الدلالة على الحال منعا التصرف لذلك قال وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس له في الاصل وهو زيادة الوصف والدلالة على بقاء الوصف الى الحال فمنع التصرف لذلك

فايدة المضمن معنى شي لا يلزم ان يجري مجراه في كل شي ومن ثم جاز دخول الفا في خبر المبتدا المضمن معنى الشرط نحو الذي ياتيني فله درهم وكل رجل ياتيني فله درهم وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين فلم يجيزوا الذي ياتيني احسن اليه او كل من ياتيني احسن اليه بالجزم الا في الضرورة واجاز الكوفيون

جزمه في الكلام تشبيها بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك قال ابو حيان لم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك الا في الشعر تحت اصل فايده قال ابن القواس في شرح الدرة امس مبني لتضمنه معنى لام التعريف فانه معرفة بدليل امس الدابر وليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمر ولا باللام ظاهرة فتعين تقديرها والفرق بين المعدول والمتضمن ان المعدول يجوز اظهار اللام معه والمتضمن لا وقولنا الامس اللام دخلت بعد تنكيره واعرابه كما يعرب اذا اضيف او صغر او ثني او جمع وقيل زايدة كالتي في النسر انتهى وفي البسيط في علة بنا امس اقوال قول الجمهور انه بني لتضمنه لام التعريف لوجهين احدهما انه معرفة في المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف والثاني انه يوصف بما فيه اللام لقولهم لقيته امس الاحدث وامس الدابر ولولا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس احد المعارف وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته والفرق بين العدل والتضمن ان المعدول عن اللام يجوز اظهارها معه فلذلك اعرب والمتضمن لها لا يجوز اظهارها معه كاسما الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف فلذلك بني في المتضمن انتهى وقال ابن الدهان في الغرة الفرق بين العدل والتضمين ان العدل هو ان تريد لفظا فتعدل عنه الى غيره كعمر من عامر وسحر من السحر والتضمين ان تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير الة ظاهرة التعادل فيه فروع منها قال الشلوبين لما كان الاسم اخف من الفعل تصرف بحركات

الاعراب فيه وزيادة التنوين فان الخفيف يزاد فيه ليثقل ويعادل الثقيل ويتصرف فيه بوجه لا يتصرف به فيما يثقل عليهم فلما كان وضع الاسما عندهم على انها خفاف تصرف فيها بزيادة حركات الاعراب والتنوين ولما كان الجزم حذفا او الحذف تخفيف والتخفيف لا يليق بالخفيف انما يليق بالثقيل فلذلك جزمت الافعال ولم يجزم الاسما ومنها قال ابن النحاس في التعليقة انما رفع الفاعل ونصب المفعول لقلة الفاعل لكونه لا يكون الا لفظا واحدا وكثرة المفعول لكونه متعددا والرفع اثقل من النصب فاعطي الثقيل للواحد والنصب للمتعدد ليتعادلا ومنها قال ابن فلاح في المغني انما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع لان التثنية اخف من الجمع والكسرة اثقل من الفتحة فخص الاخف بالاثقل والاثقل بالاخف للتعادل قال وانما فتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل يا الجمع لان نون التثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة ففتح ما قبل يا التثنية وكسر ما قبل يا الجمع طلبا للتعادل لتقع اليا بين مكسور ومفتوح وبين مفتوح ومكسور ولان التثنية اكثر فخصت بالفتح لكثرتها وخص الجمع بالكسر لقلته طلبا لتعادل الكثرة مع الخفيف والقلة مع الثقيل ومنها قال بعضهم ان التا انما لحقت عدد المذكر وسقطت من عدد المونث لان المونث ثقيل فناسب حذفها للتخفيف والمذكر خفيف فناسب دخولها ليعتدلا حكاه في البسيط ومنها قال السخاوي باب فعيلة يحذف منه لتعدد حكاه اليا والتا في النسب نحو حنيفة وحنفي وباب فعيل لا يحذف منه اليا نحو تميم وتميمي لان المونث ثقيل فناسب الحذف

منه تخفيفا بخلاف التذكير المذكر ومنها قال ابن فلاح في المغني انما خص
الضم بمضارع الرباعي والفتح بمضارع الثلاثي لان الرباعي اقل
والضم اثقل فجعل الاثقل للاقل والاخف للاثقل طلبا للتعادل
ومنها قالوا انما زيد في التصغير اليا دون غيرها من الحروف
لان الدليل كان يقتضي ان يكون المزيد احد حروف المد لخفتها
وكثرة زيادتها في الكلم فنكبوا عن الواو لثقلها وعن الالف لان
التكسير قد استبد بها في نحو مساجد ودراهم فتعينت اليا وخص
الجمع بالالف لانها اخف من اليا والجمع اثقل من المصغر فتعادلا
ومنها قيل انما اختصت تا التانيث الساكنة بالفعل والمتحركة
بالاسم لثقل الفعل وخفة الاسم والسكون اخف من الحركة فاعطي
الاخف للاثقل والاثقل للاخف تعادلا بينهما **تعارض الاصل**
والغالب فيه فروع الاول اختلف في دحمن هل ينصرف لانه
ليس له فعلى او لا لانه ليس له فعلانة على قولين احدهما نعم
لان الاصل في الاسما الصرف ولم يتحقق شرط المنع وهو وجود
فعلى والثاني لا قال في البسيط وعليه الاكثرون لان الغالب
في باب فعلان عدم الصرف فالحمل عليه اولي من الحمل على الاقل
قال في البسيط لو سمي بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه
ثلاثة اقوال احدها الاولي منع صرفه حملا له على الاكثر والثاني
الاولي صرفه نظرا الي الاصل لان تقدير العدل على خلاف
القياس والثالث ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا
على الاكثر والا صرف وهو نحو كلام سيبويه **التعويض**
ترجم عليه ابن جني في الخصايص باب زيادة حرف عوضا من اخر
محذوف وقال اعلم ان الحرف الذي يحذف فيجاء باخر زايدا

عوضا منه على ضربين احدهما الاصلي والاخر زايد فالاول على ثلاثة
اضرب فاء وعين ولام فاما ما حذفت فاؤه وجي بزايد عوضا
منها فباب فعلة في المصدر نحو عدة وزنة وشية وجهة والاصل
وعدة ووزنة ووشية ووجهة حذفت الفا لما ذكر
في تصريف ذلك وجعلت التا بدلا من الفا ويدل على ان
اصله ذلك قوله تعالى ولكل وجهة وانشد ابو زيد •
• الم تر انني ولكل شي • اذا لم تؤت وجهته تعادي •
• اطعت الامرية بصرم ليلى • ولم اسمع بها قول الاعادي •
وقد حذفت الفا في اناس وجعلت الف فعال بدلا منها فقيل ناس
ووزنها عال كما ان وزن عدة علة وحذفت الفا وجعلت تا
افتعل عوضا منها وذلك قولهم تقى يتقي والاصل اتقى يتقي
فحذفت الفا فصار تقى ووزنه تعل وتقي يتقي يتعل قال اوس •
• تقاك بكعب وتلذه يداك • اذا ما هز بالكف يعسل وقال
• حلاها الصيقلون فاخلصوها • خفافا كلها يتقي باثر •
وانشد ابو الحسن • تق الله فينا والكتاب الذي تتلوا • ومنه
ايضا قولهم تخذ يتخذ والاصل اتخذ يتخذ ووزن تخذ تعل كتقى كما
انشد ابو زيد •
نصرت له التقبيلة اذ تجهنا • وما ضاقت بشدته ذراعي فاما
ما رواه ابو زيد من قولهم تخذ يتخذ فهذا من لفظ اخذ وفاؤه
تا واما قولهم اتخذت فليست تاؤه بدلا من شي بل هي فاء
اصلية بمنزلة اتبعت من تبع يدل على ذلك ما انشده الاصمعي من
قوله وقد تخذت رجلي الى جنب غرزها نسيفا كافحوص القطاة المطر ق
وعليه قول الله تعالى لو شيت لتخذت عليه اجرا وذهب ابو

اسحاق الي ان اتخذت كاتقيت واتزنت وان الهمزة اجريت في ذلك
مجرى الواو وهذا ضعيف انما جاء منه شي شاذ انشد ابن الاعرابي
• في داره تقسم الازواد بينهم • كانما اهله منها الذي اتهلا •
وروي لنا ابو علي عن ابي الحسن عن ابن سليمان ايتمن وانشد بعض
ائتمن والذي يقطع على ابي اسحاق قول الله لتخذت عليه اجرا
فكما ان تخذ ليس من لفظ الوجه كذلك اتخذ ليس من لفظ الاخذ
وعذرين قال اتمن واتهل من الاهل ان لفظ هذا اذا لم يدغم
يصير الى صورة ما اصله حرف لين وذلك قولهم في افتعل من
الاكل ايتكل ومن الازرة ايتزر فاشبه حينيذ ايتعد في لغة
من لم يبدل الفا تا فقال اتهل واتمن لقول غيره ايتهل وايتمن
واجود اللغتين اقرار الهمزة قال الاعشى ابا ثبيت اما تنفك
تاتكل وكذلك ايتزر يا تزر فاما اتكلت عليه فمن الواو
على الوارد لقولهم الوكالة والوكيل وقد حذفت الفا همزة
وجعلت الف فعال بدلا منها وذلك قولهم لاه ابن عمك لا افضلت
في حسب في احد قولي سيبويه واما ما حذفت عينه وزيد
هناك حرف عوضا منها فاينق في احد قولي سيبويه وذلك ان
اصلها انوق فاحد قوليه فيها ان الفا الواو وهي عين حذفت
وعوض منها يا فصارت اينق ومثالها على هذا القول ايفل
والاخر ان العين قدمت على الفا وابدلت يا فصارت اينق له
ومثالها على هذا اعفل وقد حذفت العين حرف علة وجعلت
الف فاعل عوضا منها وذلك رجل خاف ورجل مال وهاع
لاع فيجوز ان يكون هذا فعلا كفرق نحو فرق وبطر نحو بطر

ويجوز ان يكون فاعلا حذفت عينه وصارت الفه عوضا منها
قولهم سيد وميت وهين ولين قال الشاعر
• هينون لينون ايسار ذوو يسر • سواس مكرمة ابنا ايسار •
واصلها فيعل سيد وميت وهين ولين حذفت عينها
وجعلت يا فيعل عوضا منها وكذلك باب قيدودة وصيرورة
وكينونة واصلها فيعلولة حذفت عينها وصارت يا فيعلولة
عوضا منها فان قلت فهلا كانت لام فيعلولة الزايدة عوضا
منها قيل قد صح في فيعل من نحو سيد وبابه ان اليا الزايدة
عوض من العين وكذلك الالف الزايدة في خاف وهاع لاع عوض
من العين وجوز سيبويه ايضا ذلك في اينق فكذلك ايضا
ينبغي ان يحمل باب فيعلولة على ذلك وايضا فان اليا اشبه
بالواو من الحرف الصحيح في باب قيدودة وكينونة وايضا فقد
جعلت يا التفعيل عوضا من عين الفعال وذلك قولهم قطعته
تقطيعا وكسرته تكسيرا الا ترى ان الاصل قطاع وكسار بدلالة
قول الله تعالى وكذبوا باياتنا كذابا وحكى الفرا قال سالني
اعرابي فقال احلق احب اليك ام قصار فكما ان اليا الزايدة
في التفعيل عوض من العين فكذلك ينبغي ان تكون اليا في
قيدودة عوضا من العين لا الدال فان قلت فان اللام اشبه
بالعين في الزايد فهلا كانت لام القيدودة عوضا من عينها
قيل ان الحرف الاصلي القوي اذا حذف لحق بالمعتل الضعيف
فساغ لذلك ان ينوب عنه الزايد الضعيف وايضا
فقد رايت كيف كانت يا التفعيل الزايدة عوضا من عينه
وكذلك الف فاعل كيف كانت عوضا من عينه في خاف وهاع

وعوه وايضا فان عين قيد وهدة وبابها وان كانت اصلا فانها
على الاحوال كلها حرف علة ما دامت موجودة ملفوظا بها فكيف
بها اذا حذفت فانها حينئذ توغل في الاعتلال والضعف
ولولم يعلم تمكن هذه الحروف في الضعف الا بتسميتهم اياها
حروف العلة لكان كافيا وذلك انها في اقوى احوالها ضعيفة
الا ترى ان هذين الحرفين اذا قويا بالحركة فانك مع ذلك
مونس منهما بالضعف وذلك ان تحملهما للحركة اشق منه في غيرهما
ولولم يكونا كذلك الا لأن مبنى امرهما على خلاف القوة يوكد
ذلك عندك ان اذهب الثلاث في الضعف والاعتلال الالف
ولما كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتة فهذا اقوى دليل على
ان الحركة انما يحملها وتسوغ فيه من الحروف الاقوى لا الاضعف
ولذلك ما تجد اخف الحركات الثلاث وهي الفتحة مستثقلة
فيها حتى يجنح لذلك كان ايديهن بالقاع القرق ونحو ذلك وقوله
وان يعرين ان كسي الجواري ** فتنبو العين عن كرم عجاف ** ونحو
واذا كان الحرف لا يتحامل بنفسه حتى يدعو الى اخترامه وحذفه
كان بان يضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه احرى واحج
وذلك نحو قول الله تعالى والليل اذا يسر وذلك ما كنا نبغ
والكبير المتعال وقوله ** فزقزق الواد بابك هق ** وقول
الاسود بن يعفر ** فالحقت اخراهم طريق الاهم ** يريد اولاهم
ويمح الله الباطل وسندع الزبانية كتبت في المصحف بلا واو
للوقف عليها كذلك وقد حذفت الالف في نحو ذلك قال
رؤبة وصاني العجاج فيما وصني ** يريد فيما وصاني وذهب
ابو عثمان في قول الله تعالى يا ابت الى انه اراد يا ابتاه وحذف

الالف ومن ابيات الكتاب قول لبيد رهط من قوم ورهط ابن المعل
يريد المعلى وحكى ابو عبيدة وابو الحسن وقطرب رايت
ترج ونحو ذلك فاذا كانت هذه الحروف تتساقط وتنحى عن
حظ اشبهها وتحمل خواصها دعوى ذواتها فكيف بها اذا جشمت
احتمال الحركات النيفات على تقصور صورتها نعم وقد اعرب
بهذه الحروف اشبهها كما يعرب بالحركات التي هي ابعاضها
وذلك في باب ابوك واخوك والزيدان والزيدون والزيدين
واجريت هذه الحروف مجرى الحركات في زيدٌ وزيدًا وزيدٍ
ومعلوم ان الحركات لا تتحمل لضعفها الحركات فاقرب احكام
هذه الحروف ان لم يمتنع من احتمالها الحركات ان اذا تحملتها جنت
عنها وتكادتها ويوكد عندي ضعف هذه الاحرف الثلاثة
انك اذا وجدت اقواهن وهما الواو والياء مفتوحا ما قبلهما
فانهما كانهما تابعان لما هو منهما الا ترى الى نحو ما جاء عنهم
من نحو نوبة ونوب وجوبة وجوب ودولة ودول فجرى فعلة
على فعل يريك انها كانها انما جاءت عندهم من فعلة وكان
دولة دولة وجوابة جوبة ونوبة نوبة وانما ذلك لان الواو
مما سبيله ان ياتي للضمة تابعا كذلك ما جاء من فعلة
مما عينه ياء فعل نحو ضيعة وضيع وخيمة وخيم وعيبة وعيب
كانه انما جاء على ان واحده فعلة نحو ضيعة وخيمة وعيبة
افلا تراهما مفتوحا ما قبلهما مجريين مجراهما مكسورا ومضموما
ما قبلهما فهل هذا الا لان الصنعة مقتضية لتساوي الاعتلال
فيهما فان قلت فما انكرت ان لا يكون ما جاء من نحو فعلة
على فعل نحو نوب وجوب ودول لما ذكرته من قصور الضمة

في الفاء ولا يكون ما جاء من فعلة على فعل نحو ضيع وخيم
وعيب لما ذكرته من تصور الكسرة في الفاء بل لان ذلك ضرب
من التكسير ركبوه فيما عينه معتلة كما ركبوه فيما عينه صحيحة
نحو لأمة ولؤم وعرصة وعرص وقرية وقرى وبروة وبرى
فيما ذكره ابو علي وبرقة وبرق فيما ذكره ابو العباس وحلقة
وحلق وفلكة وفلك فقيل كيف تصرفت الحال فلا اعتراض
شك في ان الواو والياء اين وقعتا وكيف تصرفتا مشبهتان
حرفي علة ومن احكام الاعتلال ان يتبعا ما هو منهما هذا
ثم رأيناهم قد كسروا فعلة مما هما عيناه على فعل وفعل
نحو جوب ونوب وضيع وخيم فجاء تكسيرهما تكسيرا واحدا
مضموم الفاء ومكسورها فنحن الان بين امرين اما ان نرتاح
لذلك ونعلله واما ان ننهالك فيه ونتقبله غفل الحال
ساذجا من الاعتلال فان تقل ان ذلك لما ذكرناه من اقتضاء
الصورة فيهما ان يكونا في الحكم تابعين لما قبلهما اولى من ان
تنقض الباب فيه ونعطي اليد عنوة بدرس غير نظير له ولا
اشتمال من الصنعة عليه الا ترى الى قوله وليس شيء مما
يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها فاذا لم يخلوا مع
الضرورة من وجه من القياس يحاولونه بذلك مع السعة
وفي حال السعة اولى بان يحاولوه والحجي بان يتناهدوه
فيتعللوا به ولا يهملوه فاذا اثبت ذلك في باب ما عينه
ياء او واو وجعلته الاصل في ذلك وجعلت ما عينه
صحيحة فرعا عليه نحو حلق وفلك وعرص ولوم وقرى نه ومجمولامه

وبرى كما انهم لما اعربوا بالواو والياء والالف في الزيدون
والزيدان تجاوزوا ذلك الى ان اعربوا بما ليس من حروف
اللين وهو النون في يقومان ويقعدين ويذهبون فهذا
جنس من تدريج اللغة واما ما حذفت لامه وصار الزائد
عوضا منها فكثير منها باب سنة وبنت وفئة ورئة وعضة
وضعة فهذا ونحوه مما حذفت الميم لامه وعوض منها تاء
التانيث الا تراها كيف تعاقب اللام في نحو برة وبرى
وثبة وثبى وشية ووشى وحكى ابو الحسن عنهم رايت مئيا بوزن
معيا فلما حذفوا اتوا لوايئة فاما بنت واخت فالتاء عندنا
بدل من لامي الفعل وليست عوضا واما ما حذف لالتقاء
الساكنين من هذا النحو فليس الساكن الثاني عندنا بدلا ولا
عوضا لانه ليس لازما وذلك نحو هذه عصا ورحى وكانت
تعلى فليس التنوين في الوصل ولا الالف التي هي بدل منه
في الوقف نحو رايت عصا عند الجماعة وهذه عصا ومررت
بعصا عند ابي عثمان والفراء بدلا من لام الفعل ولا عوضا
الا تراه غير لازم اذ كان التنوين يزيله الوقف والالف التي
هي بدل منه يزيلها الوصل وليست كذلك تاء ثبة وعضة
وسنة ولغة وشفة لانها ثابتة في الوصل ومبدلة هاء
في الوقف فاما الحذف فلا حذف وكذلك ما لحقه علم الجمع
نحو القاضون والقاضين والاعلون والاعلين فعلم الجمع
ليس عوضا لانه لا لانه ليس لازما فاما قولهم هذان وهاتان
واللذان والذين فلو قال قائل ان علم التثنية والجمع فيها
عوض من الالف والياء حيث كانت هذه اسماء صيغت

للتثنية والجمع لا على حد رجلان وفرسان وقايمون وقاعدون
ولكن على قولك هما وهم ونحن لكان مذهبًا الا ترى ان هذين
من هذا ليس على رجلين من رجل ولو كان كذلك لوجب ان
تنكره السنة كما تنكر الاعلام نحو زيدان وزيدين وزيدون
وزيدين والامر في هذه الاسما بخلاف ذلك الا ترى انك
تجري مثناة ومجموعة اوصافا على المعارف كما تجري عليها
مفردة وذلك قولك مررت بالزيدين هذين وجاني اخواك
اللذان في الدار وكذلك قد توصف هي ايضا بالمعارف نحو قولك
جاني ذانك الغلامان ورايت اللذين في الدار الظريفين
وكذلك ايضا تجدها في التثنية والجمع تعمل من نصب الحال
ما كانت تعمله مفردة وذلك نحو قولك هذان قايمين الزيدان
وهولا منطلقين اخوتك وقريب من هذان واللذان
قولهم هيها أت مصروفة وغير مصروفة وذلك انها جمع
هيهات وهيهات عندنا رباعية مكررة فاوها ولامها
الاولى ها وعينها ولامها الثانية يا فهي كذلك من باب
صيصية وعكسها باب يليل ويهياه قال ذو الرمة
تلوم بهياه بياه وقد مضى ✽ من الليل جون واسبطرت كواكبه ✽
وقالت كثير ✽ وكيف تنال الحاجبية الف ✽ بليل بمساه وقد جاورت ✽ رقدا
نهيهات مضاعفا ليا بمنزلة المرمرة والقرقرة وكان قياسها
اذا جمعت ان تقلب اللام يا فيقال لهو هيهيات كشو شيات
وضوضيات الا انهم حذفوا اللام لانها في اخر اسم غير متمكن
ليخالف اخرها اخر الاسما المتمكنة نحو جيان وبوليات
فعلى هذا قد يمكن ان يقال ان الالف والتا في هيهات عوض

من لام الفعل في هيهات لان هذا ينبغي ان يكون اسما صيغ للجمع
بمنزلة الذين وهولاء فان قيل وكيف ذاك وقد يجوز تنكره
في قولهم هيهات هيهات وهولاء والذين لا يمكن تنكيره فقد
صار اذن هيهات بمنزلة قصاع وجفان قيل ليس التنكير
في هذا الاسم المبني على حده في غيره من المعرب الا ترى انه لو
كانت هيهات من هيهات بمنزلة ارطيات من ارطاة وسعليات
من سعلاة لما كانت الا نكرة كما ان سعليات وارطيات لا يكونان
الا نكرتين قبل وانما تكون سعليات معرفة اذا جعلتها
علما لرجل او امراة سميتها بسعليات وارطيات ولذلك
انت في هيهات اذا عرفتها فقد جعلتها علما على معنى البعد
كما ان غاق فيمن لم ينون قد جعل علما على معنى الفراق ومن
نون فقال غاق غاق وهيهاة هيهاة وهيهات هيهات
فكانه قال بعدًا بعدًا فجعل التنوين علما لهذا المعنى كما جعل حذفه
علما لذلك فيل اما على التحصيل فلا يصح هناك حقيقة العلمية
وكيف يصح ذلك وانما هذه اسما سمي بها الفعل في الخبر نحو
شتان وسرعان واف واتاوه واذا كانت اسما للانفعال
والافعال اقعد شي في الحال التنكير والعبد عن التعريف علمت
انه تعليق لفظ متاول فيه التعريف على معنى لا يضامه الا
التنكير فلهذا قلنا ان تعريف باب هيهات لا يعد تعريفا
وكذلك غاق وان لم يكن اسم فعل فانه على سمته الا تراه
صوتا بمنزلة حاء وعاء وهاء وتعرف الاصوات من
جنس تعرف الاسما المسماة بها فان قيل الا تعلم ان هذه
من الاسما ما تكون فايدة معرفته كفايدة تنكيره البته

وذلك قولهم غدوة هي في معنى غداة الا ان غدوة معرفة وغداة
نكرة وكذلك اسد واسامة وثعلب وثعالة وذيب وذوالة
وابو جعدة وابو نعطة فقد نجد هذا التعريف المساوق لمعنى
التنكير فاشيا في غير ما ذكرته ثم لم يمنع ذلك اسامة وثعالة
وابا جعدة وابا نعطة ونحو ذلك ان يعد في الاعلام وان لم
يخص الواحد من جنسه فكذلك لم لا يكون هيهات كما ذكرت
فيل هذه الاعلام وان كانت تعنيا بها نكرات فلا يمكن في كل
واحد منها ان يكون معرفة صحيحة كقولك فرقت ذلك الاسد
الذي فرقته وتباركت بالثعلب الذي تباركت به وخسات
العربي الذيب الذي خسانه فاما الفعل فمن لا يمكن تعريفه
على وجه فلذلك لم يعتد التعريف الواقع عليه لفظا سمة
خاصة ولا تعريفا وايضا فان هذه الاصوات عندنا في حكم
الحروف فالفعل اذن اقرب اليها فيعترض بين الاسما
وبينها الا ترى ان البنا الذي سري في باب صه ومه
وحيهلا ورويدا وايه وايها وهلم ونحو ذلك من باب
نزال ودراك ونظار ومناع انما اتاها من قبل تضمين
هذه الاشيا معنى لام الامر لا من انه اسم له وهو اسكت
والاصل لتسكت كقراة النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فليفرحوا
وكذلك مه هو اسم اكفف والاصل لتكفف وكذلك نزال
هو اسم انزل واصله لتنزل فلما كان معنى اللام غا سرًا
عا هذا الشوع وسائرا في اثنايه ومتصورا في جميع جهاته
دخله البنا من حيث تضمن هذا المعنى كما دخل اين وكيف لتضمنها
معنى حرف الاستفهام وامس لتضمنه معنى حرف التعريف

ومن لتضمنه معنى حرف الشرط وسوى ذلك فاما اف وهيهات
وبابهما ما هو اسم للفعل في الخبر فمحمول في ذلك على افعال الامر
وكان الموضع في ذلك انما هو لصه ومه ورويد ونحو ذلك ثم حمل
عليه باب اف وشتان ووشكان من حيث كانت اسما سمي بها
الفعل واذا جاز لاحمد وهو اسم علم ان يشبه باركب وهو فعل
نكرة كان ان يشبه اسم سمي به الفعل في الخبر باسم سمي به الفعل
في الامر اولى الا ترى ان كل واحد منهما اسم وان المسمى به ايضا
فعل وايضا فقد تجد لفظ الامر في معنى الخبر نحو قول الله تعالى
اسمع بهم وابصر وقوله قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن
مدا اي فليمدن ووقع ايضا لفظ الخبر في معنى الامر نحو قوله
تعالى لا تضار والدة بولدها وقولهم هذا الهلال كما ان صه
كذلك ولم يكن بينهما الا ان هذا اسم لفعل ما مور به وهذا اسم
لفعل مخبر به وكان كل واحد من لفظ الخبر والامر قد يقع موقع
صاحبه كانا كل واحد منهما هو صاحبه فكان لا خلاف هناك   مارم
في لفظ ولا معنى وما كان على بعض هذه التربي والشبكة
الحق بحكم ما حمل عليه فكيف بما ثبتت فيه ووقفت عليه
واطانت به فاعرف ذلك ومما حذفت لامه وجعل الزايد
عوضا منها فرزدق وفرزيد وسفرجل وسفنتج وهو
باب واسع وهذا طرف من القول على ما زيد من الحروف
عوضا من حرف اصلي محذوف واما الحرف الزايد عوضا عن
حرف زايد فكثير منه التاء في فرازنة وزنادقة وجحاجحة
لحقت عوضا من ياء المد في فرازين وزناديق وجحاجيح

ومن ذلك تا الجنتريا المدعوضا من حرف زايد حذف منه نحو قولهم في تكسير تدحرج وتحقيره دحيريج ودحاريج فاليا عوض من ميمه وكذلك جحافيل وجحيفل اليا عوض من نونه وكذلك مغاسيل ومغيسيل اليا عوض من تايه وكذلك زعافيل اليا عوض من الفه ونونه وكذلك الها في تفعلة في المصادر عوض من يا تفعيل او الف فعال وذلك نحو تسليته تسلية وربيته تربية انها بدل من تا تفعيل في تسلي وتربي او الف سلاء ورباء انشد ابو زيد

باتت تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا

ومن ذلك تا الفعللة في الرباعي نحو الهملجة والسرهفة كانها عوض من الف فعلال نحو الهملاج والسرهاف قال العجاج سرهفته ما شئت من سرهاف وكذلك ما الحق بالرباعي من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسلقاة كانها عوض من الف حيقال وبيطار وجهوار وسلقاء ومن ذلك قول الثعلبي متى كنا لامك مقتوينا والواحد مقتوي وهو منسوب الي مقتى وهو مفعل من القتو وهو الخدمة قال

اني امري من بني خزيمة لا احسن قتو الملوك والحفدا

وكان قياسه اذا جمع ان يقال مقتويون ومقتويين كما انه اذا جمع بصري وكوفي قيل بصريون وكوفيون ونحو ذلك الا انه جعل علم الجمع معاقبا لياي الاضافة فصحت اللام لنية الاضافة كما تصح معها ولولا ذلك لوجب حذفها

لالتقا الساكنين وان يقال مقتون ومقتين كما يقال هم الاعلون والمصطفون فقد ترى الى تعويض علم الجمع من ياي الاضافة والجمع زايد وقال سيبويه في ميم فاعلته مفاعلة انها عوض عن الف فاعلته ومنع ذلك المبرد فقال الف فاعلة موجودة في المفاعلة فكيف يعوض من حرف هو موجود غير معدوم قال ابن جني وقد ذكرنا ما في هذا وذكر سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا يعني في كتاب التعاقب وفيه ان ابا علي رد قول المبرد في الجزء السبعين من التذكرة وحاصله ان تلك الالف ذهبت وهذه غيرها وهي زيادة لحقت المصدر كما تلحق المصادر اصناف زيادات من الف الافعال ويا التفعيل قال لكن الالف في المفاعلة بغيرها هي الف فاعلته لا محالة وذلك نحو قاتلته مقاتلا وضاربته مضاربا قال الشاعر

اقاتل حتى لا ارى لي مقاتلا وانجو اذا غم الجبان من الكرب

فاما اقمت اقامة واردت ارادة ونحو ذلك فان الها فيه على مذهب الخليل وسيبويه عوض من الف افعال الزايدة وهي في قول ابي الحسن عوض من عين افعال على مذهبهما في باب مفعول من نحو مبيع ومقول والخلاف في ذلك قد عرف واحتجاج المذهبين فيه فتركناه لذلك ومن ذلك الالف في يمان وتهام وشآم هي عوض من احدي يايي الاضافة في يمني وتهامي وشامي وكذلك الف ثمان قلت لابي علي لم زعمتها للنسب فقال لانها ليست بجمع مكسر

فتكون كصحار قلت له نعم ولو لم تكن للنسب للزمتها الها البتة نحو عباقية وكراهية وسماهية فقال نعم وهو كذلك ومن ذلك يا التفعيل بدل من الف الفعال كما ان تاي اوله عوض من احدي عينيه وقد وقع هذا التعاوض في الحروف المنفصلة عن الكلم غير المصوغة فيها الممزوجة بانفس صيغها وذلك وذلك قول الراجز على مذهب الخليل

ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اي

من يتكل عليه فحذف عليه هذه وزاد على متقدمة الا ترى انه يعتمل ان لم يجد من يتكل عليه وتدع ذكر قول غيره هنا ذكر قول غيره هنا وكذلك قوله الاخر

اولي فاولي يا امرى القيس بعدما خصفن باثار المطي الحوافر

اي خصفن بالحوافر اثار المطي يعني اثار اخفافه فحذف البا من الحوافر وزادها اخرى عوضا منها في اثار المطي هذا قول من لم يعتقد القلب وهو اشبه فاما وجدت مندوحة عن القلب لم ترتكبه وقياس هذا الحذف والتعويض قولك باتهم تضرب امره اي انهم تضرب امره به وهو كثير انتهى ما ذكره ابن جني في هذا الباب وبقي تتمات نوردها مزيدة عليه منها قال ابن خالويه من العرب من اذا حذف عوض من ذلك تشديدا للميم في الفم في بعض اللغات عوضا من لامه المحذوفة فان اصله فمه او فوه انشد الاصمعي يا ليتها قد خرجت من فمه وتشديد اب واخ عوض من لامهما فان اصلهما ابو واخو قال في الجمهرة ذكر ابن الكلبي ان بعض العرب يقولون اخ واخة وقال ابن

مالك في شرح التسهيل ذكر الازهري ان تشديد نون هن قال الشاعر

الا ليت شعري هل ابيتن ليلة وهني جاذ بين لهزمتي هن

وتشديد ميم دم عوضا من لامه المحذوفة فان اصله دمي قال

والدم يجري بينهم كالجدول وقال

اهان دمك فرغا بعد عزته يا عمرو بغيك اصرارا على الحسد

فقد شفيت شفاء لا انقضاء له وسعد مرديك موفور على الابد

وذهب جماعة الي ان تشديد النون في هذان عوض من الف ذا المحذوفة وقوم الي ان النون في المثنى والجمع عوض من حركة المفرد واخرون الى انها عوض من تنوينه واخرون الي انها عوض منهما معا ومن هذا الباب تعويض يا التانيث من الف التانيث الخامسة تقول في جمع حبنطي وعفرناة في حبانط وعفارن فاذا عوضت من الالف فان شيت تعوض اليا تقول حبانيط وعفارين وان شيت تعوض الها فتقول حبانطة وعفارنة قال ابو حيان لكن باب تعويض اليا واسع جدا لانه يجوز دخولها في كل ما حذف منه شي غير باب لغيزي واما تعويض الها فمقصور على ما ذكر واكثر ما يكون تعويض الها من يا النسب المحذوفة كاشعثي واشاعثة وازرقي وازارقة ومهلبي ومهالبة ومن تعويض الها عن الف التانيث قولهم في تصغير لغيزى لغيزة وفي تصغير حبارى حبيرة ومن هذا الباب تعويض التنوين من المضاف اليه في اي واذ ومن حرف العلة المحذوف في نحو جوار وغواش واعيم وقاض وداع قال ابن النحاس في التعليقة واختلف في تنوين كل وبعض فقيل عوض المضاف اليه كاذ قال الزمخشري والاولي ان يقال ليس تعوض عن المحذوف وانما هو التنوين

الذي كان يستحقه الاسم قبل الاضافة فرجع الى ما كان عليه من دخول
التنوين عليه انتهى **قاعدة** قال ابو حيان قد يكون التعويض
بمكان المعوض كما قالوا يا ابتِ فالتا عوض من يا المتكلم وقد يكون
العوض في الاخير لمحذوف كان في الاول كعدة وزنة وعكسه
كاسم واست لما حذفوا من اخر الكلمة عوضوا في اوله همز الوصل
وقد يكون التعويض من حروف لبس اولا ولا اخرا فيعوض منه
حرف اخر اخو زنادقة في زناديق وقال ابو البقا في التبيين
عرفنا من طريقة العرب انهم اذا حذفوا من الاول عوضوا اخيرا
مثل عدة وزنة واذا حذفوا من الاخر عوضوا في الاول مثل ابن
وقد عوضوا في الاسم همز الوصل في اوله فكان المحذوف من اخره
قال والعوض يخالف البدل فبدل الشي يكون في موضعه والعوض
يكون في موضع المعوض منه قال فان قيل التعويض في موضع لا يوثق
بان المعوض عنه في غيره لان القصد منه تكميل الكلمة فاين
كلمة حصل غرض التعويض الا ترى ان همزة الوصل في اضرب
وبابه عوضا من حركة اول الكلمة وقد وقعت في موضع الحركة
فالجواب ان التعويض على ما ذكرنا يغلب على الظن ان
موضعه يخالف لموضع المعوض منه لما ذكرنا من الوجهين قولهم
الغرض تكميل الكلمة ليس كذلك وانما الغرض العدول عن اصل
الى ما هو اخف منه والخفة تحصل بمخالفة الموضع فاما تعويضه
في موضع محذوف لا يحصل منه خفة لان الحرف قد يثقل بموضعه
فاذا ازيل عنه حصل التخفيف وفي شرح التسهيل لابي حيان
اختلف في باب قضاة ورماة فالذي عليه الجمهور ان وزنه
فُعَلة وانه من الاوزان التي انفرد بها المعتل الذي هو على وزن

فاعل لمذكر عاقل وقال بعضهم وزنه فعلة ككامل وكملة واتى هذه
الضمة للفرق بين المعتل الاخر والصحيح وقال الفرا وزنه فُعّل بـ
تضعيف العين كنازل ونُزّل والهاء فيه اعني في غزاة ورماة عوضا
مما ذهب من التضعيف كالهاء في اقامة واستقامة عوض مما حذف
قال ابو حيان وقد نظم هذا الخلاف احمد بن منصور اليشكري في
ارجوزته في النحو وهي ارجوزة قديمة عدتها ثلاثة الاف بيت الا
تسعين بيتا احتوت على نظم سهل وعلم جم فقال

جملة

• والوزن في الغزاة والرماة • في الاصل عند جلة الرواة •
• فُعَلة ليس لها نظير • في سالم من شانه الظهور •
• واخرون فيه قالوا فُعَلة • كما تقول في الصحيح الحملة •
• تحص من ذلك حرف العلة • بالضم في ذي الواو وذي اليا •
• وخالف الفرا ما انبأت • وجههم بقولهم سراة •
• وعنده وزن غزاة فُعَّل • كما تقول نازل ونُزَّل •
• فالهاء من ساقطها معتاضة • وانما نعرف بالرياضة •
• كالاصل في اقامة اقوام • بالاعتياض اطردت الكلام •
• وبعضها هادة على التاصيل • عزي وعفى ليس بالمجهول •

وقال الزمخشري في الاحاجي معنى العوض ان يقع في الكلمة انتقاص
فيتدارك بزيادة شي ليس في اخواتها كما انتقص التثنية والجمع
الاسم بقطع الحركة والتنوين عنها فتدورك ذلك بزيادة النونين
والفرق بين العوض والبدل ان البدل يقع حيث يقع المبدل منه
والعوض لا يراعى فيه ذلك الا ترى ان العوض في اللهم في اخر
الاسم والمعوض منه في اوله وقد الف ابن جني كتاب التعاقب في
اقسام البدل والمبدل منه والعوض والمعوض منه قال في اوله اعلم

ان كل واحد من ضربي التعاقب وهما البدل والعوض قد يقع في الاستعمال
موضع صاحبه وربما امتاز احدهما بالموضع دون رسيلة الا ان البدل
اعم استعمالا من العوض وذلك انا نقول ان الف قام بدل من الواو
في قوم ولا نقول انها عوض منها ونقول ان الميم في اخر اللهم بدل من
يا في اوله كما نقول انها عوض وان يا اينق بدل من عينها كما نقول انها
عوض منها الا ترى الى سعة البدل وضيق العوض وكذلك
جميع ما استقريته تجد البدل فيه شايعا والعوض ضيقا فكل
عوض بدل وليس كل بدل عوضا كذا وضع هذين اللفظين
اهل هذا العلم فاستعملوه في عباراتهم واجروا عليه عاداتهم
ويقضا الذي لاوه في هذا هو القياس وذلك ان تصرف ع وض
في كلام العرب اين وقعت انما هو لانه يأتي مستقبل ثان خالف
للمعوض ومن ذلك تسميتهم الدهر عوضا لانه موضوع على ان
ينقضي الجزء منه ويخلفه جزء اخر من بعده ويعلمون ان ما يمضي
من الدهر فانه لا يعاود ومعاد لا يرتجع وما ورد في فوت
المعوض منه قوله

"حاضها الله غلاما بعدما • شابت الاصداغ والضرس نقد"

اي عوضها الله الولد مما اخذه منها من سواد الشعر وصحة الفم فهذه
حال تصرف ع وض وليس كذلك تصرف ب د ل لان البدل من
الشي قد يكون والشيان جميعا موجودان الا ترى الى قول النحويين
في مررت باخيك زيد ان زيدا بدل من اخيك وان كانا جميعا
موجودين فاما من قال ان زيدا مترجم عن الاخ فانه لا يابى
ايضا ان نقول بدل منه وانما اثر لفظ الترجمة هنا وان كان
يعتقد صحة لفظ البدل فيه كالفاظ يختارها احد الفريقين

ويجيز مع ذلك ما اجاز الفريق الاخر كالجر والخفض والصفة والنعت
والنعت والظرف والمحل والتمييز والتفسير وغير ذلك ومما
ينبغي ان نعرف فرقا بين البدل والعوض ان من حكم البدل ان
يكون في موضع المبدل منه والعوض ليس بابه ان يكون في موضع
المعاوض منه الا ترى ان يا ميزان بدل من الواو التي هي فاؤها
وهي مع ذلك وافقة موقعها وكذلك واو موسر بدل من اليا التي
هي فاؤها وهي في مكانها ودال ودَّ الاولى بدل من تاء وتد وهي
في مكانها والالف في رايت زيدا بدل من تنوينه وهي في مكانه

رايتم

وليس احد يقول ان يا ميزان عوض من واوه ولا الف قام عوض
من واوه ولا الف زيدا في الوقف عوض من تنوينه في الاصل
وسبب ذلك ما قدمناه من ان ع وض انما هي لعدم الاول
والتعويض الثاني منه وليس كذلك الالف في قام وباع لانها
فيهما الواو واليا ومتى نطقت بواحد من هذه الاحرف الثلاثة
فكانك نطقت بالاخر وكذلك الالف التي هي بدل من التنوين
ومن نون التوكيد في اضربا جارية عندهم مجرى ما هي بدل عنه
حتى انهم اذا نطقوا بالالف فكانهم نطقوا بالنون فالالف اذن
كانها هي النون وعلى هذا اسمى سيبويه حروف البدل الاحد
عشر لان كل واحد منها وقع موقع البدل المبدل منه لا متقدما عليه
ولا متراخيا عنه ولم يسم شيا من ذلك عوضا وليس كذلك
ها زنادقة لانها عوض من يا زناديق قيل لها عوض لانها لم تقع
موقع ما هي عوض منه وكذلك ها التفعلة نحو التقدمة
والتجربة انما هي عوض من يا التفعيل نحو التقديم والتجريب
ويا التفعيل عوض من عين فعال فتا تكذيب عوض من احدي

عيني كذاب لانها ليست في موضعها ولكن يا التفعيل بدل الف فعال
لانها في موضعها ولان اليا ايضا قريبة الشبه بالالف كانها هي والبدل
اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه انتهى **قاعدة** العوض
والمعوض منه لا يجتمعان ومن ثم رد ابو حيان قول شيخه ابن عصفور
والابدي انه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام او حذفه وحذف
الجواب معا الا بشرط تعويض لا من المحذوف نحو اضرب زيدا
ان اساء والا فلا فقال ليس بشي بل لا نائبة وليست عوضا من
الفعل لانه يجوز الجمع بينهما فتقول اضرب زيدا ان اساء وان لا يسي
فلا تضربه ولو كان تعويضا لما جاز الجمع بينهما ورد ايضا قول ابي موسى
الجزولي ان ما اللاحقة لاي الشرطية عوض من المضاف اليه المحذوف
الذي يطلبه من جهة المعنى فقال لو كانت عوضا لم تجتمع مع الاضافة
في قوله تعالى ايما الاجلين لانه لا يجتمع العوض والمعوض منه
بل الصواب انها زائدة لمجرد التوكيد ولذلك لم تلتزم ولو كانت
عوضا للزمت وللقاعدة فروع احدها قولهم اللهم الميم فيه عوض
من حرف الندا ولذا لا يجمع بينهما الثاني قولهم في الندا يا ابت
ويا امت التا فيهما عوض من يا الاضافة ولذا لا يجمع بينهما
الثالث قولهم يماني وشامي وتهامي الالف فيه عوض من
احدى يائي النسب ولذا لا يجمع بينهما الرابع قولهم عدة وزنة
ونحو ذلك الهاء فيه عوض من الواو المحذوفة التي هي فا الكلمة
والاصل وعد ووزن ولذلك لا يجتمعان الخامس قولهم
زنادقة الها فيه عوض من اليا في زناديق ولذلك لا يجتمعان
ومثله دجاجلة وجبابرة وشبه ذلك السادس قال ابو حيان وما اشبه خ
تختص كاف ضمير المخاطب في المونث بلحوق شين عند بعض العرب

وسين

وسين عند بعضهم في الوقف وذلك عوض من اليا فلذلك لا يجتمعان
السابع قال ابو حيان قد نابت الالف عن ها السكت في الوقف
في بعض المواضع وذلك في جهل وانا قالوا جهله وجهل
وجهلا وانه الاصل والالف كانها عوض عنها وقالوا انا فسمع فيه
انه بالها ووقف عليه ايضا بالالف فقالوا انا وليست الالف
من الضمير خلافا للكوفيين اذ لو كانت منه لثبتت في الوقف
عليه اناه كما قلت في الوقف على هذا هذاه الثامن باب جوار
وغواش يقال فيه حالة النصب رايت جواري بمنع الصرف بلا خلاف
لخفة الفتحة على اليا وفي حالة الرفع والجر تحذف ياؤه وتلحقه
التنوين والاصح انه عوض من اليا ولذا لا يجتمعان قال في البسيط
وهذه المسئلة مما يعايا بها ويقال اي اسم اذا تم لفظه نقص
حكمه بلحوق التنوين به التاسع قال الكوفيون لولا في قولك لولا
زيد لاكرمتك اصلها لو والفعل والتقدير لو لم يمنعني زيد من
اكرامك لاكرمتك الا انهم حذفوا الفعل تخفيفا وزادوا لا عوضا
فصار بمنزلة حرف واحد وصار هذا بمنزلة قولك اما انت منطلقا
حذفوا الفعل وزادوا ما عوضا من الفعل قالوا والذي يدل على
انها عوض انهم لا يجمعون بينها وبين الفعل لئلا يجمع بين العوض
والمعوض منه العاشر قال ابو حيان في شرح التسهيل لا يجوز
ان يجمع بين اذا الفجائية والفا الرابطة للجواب نحو ان تقم
فاذا زيد قايم لانها عوض عنها فلا يجتمعان الحادي عشر
قال في البسيط تصحب اللام اسم الاشارة فيقال ذلك
وهي عوض من حرف التنبيه للدلالة على تحقق المشار اليه
فلذلك لا يجوز الجمع بينهما فيقال هذالك لئلا يجمع بين

العوض والمعوض بخلاف الكاف فانه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض
الثاني عشر قال الزمخشري في الاحاجي نحو قولهم سنون وقلون
وارضون وحرون جمع حرة جعلوا الجمع بالواو والنون عوضا
من المحذوف منها من لام او حرف تانيث وقال في البسيط سنة
حذف لامها وجعل جمعها بالواو والنون عوضا من عود لامها
فيقال سنون فاذا جمعت على سنوات عادت اللام لانه قياس
جمعها وليس عوضا واما قلة فتجمع على قلون وقلات
ولا تعود لامها في الجمعين لان علامتها كالعوض من لامها بخلاف
جمعها على قلى وكذا هنة تجمع على هنوات ولا تعود اللام لان
الالف والتا صارا كالعوض وكذا اثبة وثبات وشية وشيات
ورية وريون وريات ومائة ومئون ومئيات ونحو ذلك
وقال ابن فلاح في المغني سمعت الفاظ مجموعة جمع التصحيح
جبرا لها لما دخلها من الوهن بحذف لام او تا تانيث او ادغام
قالوا سنة وسنون وقلة وقلون وبرة وبرون وثبة وثبون
وكرة وكرون ورية وريون ومائة ومئون وارض وارضون
وحرة وحرون وهذا يتوقف على السماع لا مجال للقياس فيه
وقد غيروا ابنية بعضه اشعارا بعدم اصالته في هذا الجمع فكسروا
اول سنين وضموا اول ثبين وكرين وقيل ان جمعها ليس عوضا
عن تا التانيث بل لانها عندهم جارية مجرى من يعقل وقد كثر
التعويض من محذوف اللام لعوزه طلب الكلمة للامها الذي
هو من سنخها ولم يوجد التعويض في محذوف الفا الا في ارض
ليكون الزايد في قوة الاصلي في المراعاة والطلب انتهى الثالث
عشر الاسما الستة حذفت لاماتها في حال افرادها

وجعل

وجعل اعرابها بالحروف كالعوض من لاماتها ذكره ابن يعيش في شرح
المفصل الرابع عشر قال ابن يعيش الناصب للمنادى فعل مضمر
تقديره انادي زيدا او ادعو او نحو ذلك ولا يجوز اظهار ذلك ولا
التلفظ به لان يا قد نابت عنه الخامس عشر قال ابن يعيش قال
الخليل اللام المستغاث بدل من الزيادة اللاحقة في الندبة
اخر الاسم من نحو يا زيداه ولذلك يتعاقبان فلا تدخل اللام مع
الف الندبة ومجراهما واحد لانك لا تدعوا احدا منهما ليستجيب في الحال
كما في الندا السادس عشر قال ابن يعيش ها التنبيه في يا ايها
الرجل زيدت لازمة عوضا مما حذف منها والذي حذف منها الاضافة
في قولك اي الرجلين والصلة التي في نظيرها وهي من الا ترى
انك اذا ناديت من قلت يا من ابوه قايم ويا من في الدار السابع
عشر قال ابن يعيش الناس اصله اناس حذفوا الهمزة وصارت
الالف واللام في الناس عوضا منها ولذلك لا يجتمعان فاما قوله
ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا * فمردود لا يعرف قائله
الثامن عشر قال ابن يعيش لا يجوز اظهار الفعل في التحذير
اذا كرر الاسم نحو الاسد الاسد لان احد الاسمين كالعوض من الفعل
فلم يجمع بينهما التاسع عشر قال ابن يعيش قولهم عذيرك
من فلان مصدر بمعنى العذر وورد منصوبا بفعل مقدر كانه
قال هات عذيرك او احضره ووضع موضع الفعل فصار
كالعوض من اللفظ به فلذلك لا يجوز اظهار الفعل لانه
اقيم مقام الفعل العشرون قال ابن يعيش الخفض في المضاف
اليه بالحرف المقدر الذي هو اللام او من وحسن حذفه لنيابة
المضاف عنه وصيرورته عوضا عنه في اللفظ وليس بمنزلته

في العمل قال ونظير ذلك واو رب الخفض في الحقيقة ليس بها بل برب
المقدرة لان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يخفض وانما هي نايبة
في اللفظ عن رب الحادي والعشرون قال ابن يعيش اذا قلت رايت
القوم اجمعين كان في تقدير رايت القوم جميعهم وكان يجب ان تقول
جاء القوم اجمعهم اكتعهم ابصعهم فحذفوا المضاف اليه وعوضوا من ذلك
الجمع بالواو والنون فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف
والمضاف اليه ولهذا لم يجرين على نكرة وصارة لك كجمعهم ارضا
على ارضين عوضا من تاء التانيث فان قيل تاء التانيث تنزل
من الاسم منزلة جزء منه ولذلك كانت حرف الاعراب منه فقالوا
قايمة وقاعدة عوضوا منها كما عوضوا مما حذف من نفس الكلمة
نحو مايه ومئين وقلة وقلين وثبة وثبين والمضاف اليه
كلمة قايمة بنفسها وحرف الاعراب ما قبلها فالجواب ان
المضاف اليه ايضا ينتزل من المضاف منزلة ما هو من نفس الاسم
ولذلك لا يفصل بينهما واذا صغرت نحو عبد الله وامرئ القيس
انما تصغر الاسم المضاف دون المضاف اليه كما تفعل ذلك في علم
التانيث نحو طلحة وحمرا تصغر الصدر وتبقي علم التانيث
بحاله فلما تنزل المضاف اليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة
جاز ان يعوض منه اذا حذف واريد معناه الثاني والعشرون
قال ابن هشام في المغني لا يجوز حذف خبر كان لانه عوض او
كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان وقال ابن القواس
في شرح الدرة كان من حيث انها فعل لها مصدر في الاصل
الا انه لا يستعمل مع خبرها لان الخبر عوض منه ولا يجمع بين
العوض والعوض منه الثالث والعشرون قال السخاوي

في تنوير الدياجي في تفسير الاحاجي ما في قولك اما انت منطلقا
انطلقت عوض من كان اذ الاصل لان كنت منطلقا ولهذا لا يجوز
اظهار الفعل معها عند سيبويه وان جعلت ما توكيدا لم يمتنع
اظهار الفعل وهو قول المبرد الرابع والعشرون اما في قولهم
اما زيد فمنطلق جعلت عوضا عن مهما يكن من شي ولهذا لا يذكر
الفعل بعدها ذكره السخاوي الخامس والعشرون ما في قولهم
افعل هذا اما لا عوض من جملة اذ الاصل ان كنت لا تفعل غيره
حذفت الجملة وصارت ما عوضا منها فلا يجمع بينهما ذكره السخاوي
السادس والعشرون قد وسوف والسين وحرف النفي جعلت
عوضا مما سقط من ان المفتوحة المخففة اذا دخلت على
الفعل فاعاد الساقط لزال العوض ذكره الزمخشري في الاحاجي
السابع والعشرون قولهم ازرني ازرك حقيقته ازرني فانك
ان تزرني ازرك فحذفت جملة الشرط وجعل الامر عوضا منه
ذكره ابن جني في كتاب التعاقب قال ومثل ذلك ايضا الفعل
المجزوم في جواب النهي والاستفهام والتمني والدعا والعرض
وجميع ذلك الجمل الظاهرة فيه اعواض من الجمل المحذوفة المقدرة
لتقدير الشرط نحو لا تشتمه يكن خيرا لك اين بيتك ازره اي
ان اعرفه ازره ليت لي مالا اتصدق به اللهم ارزقني بعيرا احج
عليه الا تنزل عندنا تصيب خيرا فكل ذلك محذوفة منه
جملة الشرط معوضا منها الجملة المذكورة الثامن والعشرون
قولهم انت ظالم ان فعلت تقديره ان فعلت ظلمت حذف جواب
الشرط وجعلت الجملة المقدمة فيه عوضا من المحذوف ولا يجوز
جعل الجملة المذكورة هي الجواب لان جواب الشرط لا يتقدم

ذكره ابن جني التاسع والعشرون ما في حيثما واذما جي بها عوضا
من اضافتهما الى الجملة ذكره ابن جني الثلاثون الجملة التي هي
جواب القسم جعلت عوضا من خبر المبتدا في نحو لعمرك لافعلن
وايمن الله لافعلن فوجب حذفه ولم يجز ذكره ذكره ابن جني
الحادي والثلاثون جواب لولا في قولك لولا زيد لاتيت جعل
عوضا من خبر المبتدا وبما قباله فوجب حذفه ذكره ابن جني الثاني
والثلاثون قولك ليت شعري هل قام زيد فهل قام زيد
جملة منصوبة المحل بشعري لانه مصدر شعرت وشعرت فعل
متعد ومصدره متعد مثله وهذه الجملة نابت عن خبر ليت
وصارت عوضا منه فلا يظهر في هذا الموضع اكتفا بها ذكره
ابن جني الثالث والثلاثون يد وغد اصلهما يدي وغدو
بسكون العين حذفت اللام وعوض منها حركة العين ذكره ابن
جني الرابع والثلاثون قال ابن هشام في المغني لكون الباء
والهمزة متعاقبتين لم يجز اقمت بزيد وكذا قال الحريري في
درة الغواص الجمع بينهما ممتنع كما لا يجمع بين حرفي استفهام
الخامس والثلاثون قال ابن جني في سر الصناعة اما قولهم
لاها الله فان ها صارت عندهم عوضا من الواو والا ترى انها
لا تجتمع معها كما صارت همزة الاستفهام في الله انك لقايم
عوضا من الواو وقال الشلوبين في شرح الجزولية اما الله
بالمد فعلى ان همزة الاستفهام صارت عوضا من حرف القسم
والدليل كونها عوضا انه لا يجمع بينها وبين حرف القسم لا تقول
ا والله لافعلن السابع والثلاثون قال الاندلسي في شرح
المفصل قيل ان واو القسم عوض من الفعل بخلاف الباء فانها

[margin] والثالث والثلاثون فيهم

ليست عوضا منها ومن ثم جاز اقسمت بالله ولم يجز اقسمت والله
الثامن والثلاثون قال ابن ابان لا يجوز اظهار ان الناصبة بعد
حتى لان حتى جعلت عوضا منها فلا يجوز اظهارها لئلا يكون جمعا
بين العوض والمعوض منه التاسع والثلاثون قال ابن عصفور
في شرح الجمل المنصوب على اضمار فعل تارة يجعل عوضا من الفعل
المحذوف وتارة لا فان لم يجعل عوضا منه جاز اضماره واظهاره
كقولك لمن تاهب للحج مكة اي تريد ولمن سدد سهما القرطاس
اي اصبت وان شيت اظهرته وان جعل عوضا لم يجز اظهاره
لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه الا ان جعل الاسم المنصوب
عوضا من الفعل المحذوف لا يطرد وانما جاز ذلك في مواضع
تحفظ ولا يقاس عليها فمن ذلك قولهم مرحبا واهلا وسهلا
وسعة ورحب وانما جعلت العرب هذه الاسما عوضا من
الافعال لكثرة الاستعمال ومن ذلك هنيئا مريئا وكرامة
ومسرة ونعمة عين وسقيا ورعيا وسحقا وبعدا وتعسا ونكسا
وبهدا وما اشبه ذلك من المصادر التي استعملت في الدعا
للانسان او عليه اذ هي صالحة لذلك كلها منصوبة باضمار فعل
لا يظهر لانها صارت عوضا من الفعل الناصب لها انتهى
الاربعون قال ابن الدهان في الغرة قال قوم انما استحق دخول
الجزم في الفعل لان الجزم في الفعل عوضا من الجر في الاسم
فيستحيل الجمع بين العوض والمعوض منه الحادي والاربعون
قال ابن الصايغ في تذكرته نقلت من مجموع بخط علي بن عبد
الصمد بن محمد بن الرماح قال الفرق بين حسن وجهه وعبد
بطنه وواحد انه حيث يبعد الاول لان فيه جمعا بين العوض

وَالمعوض منه اذا ثبت اثبات الها في وجهه تقتضي ان يكون الوجه
قائما بالصفة دون الثاني لانه لا يصح رفع البطن بعبد والام
بواحد منهم ينفعل كما في حسن نحو حسن ابوه ثم حسن الاب الثاني
والا ربعون قال ابن القواس في شرح الدرة قد عوضوا عن الواو
في القسم ثلاثة احرف ها التنبيه والف الاستفهام وقطع همزة
الوصل فجروا بها لنيابتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه
الاحرف وبينها **تنبيه** قال السخاوي في تنوير الدياجي
ابدلوا من يا الاضافة تا في نحو يا ابت ويا امت وابدلوا منها
الثانية فقالوا يا ابا ويا اما فلما ابدلوا التا والالف ثم جمعوا
بينها فقالوا يا ابتا ويا امتا ولم يعدوا ذلك جمعا بين العوض
والمعوض لانه جمع بين العوضين وكذا ذكر ابن النحاس في
التعليقة قالوا لا يكره الجمع بين العوضين كما يكره الجمع بين العوض
والمعوض عليه انتهى **تنبيه** قال ابن جني في كتاب التعاقب
لا يجمع بين ان يبدل من الحرف ويعوض منه هذا لم يات في شي من
كلامهم **تنبيه** قال ابو حيان قال بعض اصحابنا في قول
النحاة ان التا في فرازنة عوض من الياء نظر اذ يمكن ان تكون
للجمع كما استقرت في غير هذا الموضع وامكن انهم لم يجمعوا بينها
وبين التا لان الاسم يطول بهما وهما غير واجبين في الكلمة
وعند ما راى النحاة انها تعاقبها اعتقدوا انها للمعاوضة
حتى نسبوا ذلك للعرب وجعلوا انهم وضعوها على معنى
المعاوضة والمعاوضة ليس معنى تعتبره العرب بحيث تجعل الها
له بالقصد بل هذه عبارة تكون من النحوي عند رؤيته التعاقب
في كلامهم وان كان سيبويه قد جرى على مثل هذه الطريقة

في الاعواض الا انه لا يقدح فيه يعني بل انما ينبغي ان تنسب للعرب
المعاوضة اذا كان للتعويض فائدة واي فائدة في اسقاط حرف
وزيادة اخر انتهى **قلت** هذا السوال قد تعرض له ابن جني
واجاب عنه فقال في كتاب التعاقب فان قلت فلعل الها في
زنادقة وجحاجحة لتانيث الجمع كما هي فلا تكون عوضا قلت فلا
عوضا قلنا لم تات الها لتانيث الجمع في مثال مفاعيل انما جاءت
في مثال مفاعلة نحو ملائكة انتهى **قاعدة** ما كان عوضا
لا يحذف فلا عدة في ما في اما انت منطلقا انطلقت ولا كلمة
لا من قولهم افعل هذا اما لا ولا التا من عدة واقامة واستقامة
فاما قوله تعالى واقام الصلاة فما يجب الوقوف عنده ومن
هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر احرف النداء عوضا من
ادعو واناديي لاجازتهم حذفها وقال الابدي في شرح الجزولية
ان قال قائل لم جاز دخول يا على هذا ولا تدخل على الالف
واللام فالجواب ما قال المازني ان اصل هذا ان تشير الى
واحد حاضر فلما دعوته نزعت منه الاشارة التي كانت فيه
والزمته اشارة النداء فصارت يا عوضا من نزع الاشارة ومن اجل
ذلك لا يقال هذا اقبل لان يا قد صارت عوضا من الاشارة
التغليب قال ابن هشام في المغني القاعدة الرابعة انهم
يغلبون على الشي ما لغيره لتناسب بينهما او اختلاط فلهذا
الابوين في الاب والام وفي الاب والخالة والمشرقين والمغربين
والخافقين في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب وسمي خافقا
مجازا وانما هو مخفوق فيه والقمرين في الشمس والقمر والعمرين
في ابي بكر وعمر والحجاجين في ادويغ والعجاج المروتين في

الصفا والمروة ولاجل الاختلاط اطلقت من على ما لا يعقل في نحو
فمنهم من يمشي على بطنه الاية واسم المخاطبين على الغايبين في قوله
تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون
لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المونث حتى
عدت منهم في وكانت من القانتين والملائكة على ابليس حتى
استثني منهم في فسجدوا الا ابليس ومن التغليب او لتعودن
في ملتنا فان شعيبا عليه السلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف
الذين معه وقوله يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلا
والانعام تغليبا المخاطبون والعقلا على الغايبين والانعام قالوا
ويغلب المونث على المذكر في مسيلتين احدهما ضبعان في تثنية
ضبع للمونث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان والثانية
التاريخ فانهم ارخوا بالليالي دون الايام ذكر ذلك الزجاجي
وجماعة قال ابن هشام وهو سهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع
شيان فيجري حكم احدهما على الاخر ولا يجتمع الليل والنهار
ولا هنا تعبير عن شيين بلفظ احدهما وانما ارخت العرب بالليالي
لسبقها اذ كانت اشهرهم قمرية والقمر انما يطلع ليلا وقال ابن
فلاح في مغنيه العرب تغلب الاقرب على الابعد بدليل تغليبا المتكلم
على المخاطب وهما على الغايب في الاسما نحو انا وانت فعلنا وانت
وزيد فعلتما واستدل بذلك على ان المضارع حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال لان الحال اقرب والعرب تغلب النوع
الاقرب على الابعد **التغيير** باب النسب بالتغيير من ذلك قال
ابو حيان باب النسب مبني على ثلاث تغييرات لفظي وهو كسر
ما قبل اليا وانتقال اعراب اليها ومعنوي وهو صيرورته اسما لما

وبعدها لا معنى له ونظاير هذا التركيب مشهورة الاستعمال وقل من
يتنبه لاشكالها قال وظهر لي توجيهات احدها ان يكون في
الكلام تاويل على تاويل فيؤول ان والفعل بالمصدر ويؤول
المصدر بالوصف فيؤول الى المعنى الذي اراده ولكن بوجه
يقبله العقل الثاني انه قيل في قوله تعالى وما كان هذا القران
ان يفترى ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى
الثاني ان اعقل ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيد ابعد من الكذب
لعقله من غيره ومن المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة
بافعل لما ضمنه من معنى البعد الا لما فيه من المعنى الوضعي والمفضل
عليه متروك ابدا مع افعل هذا لقصد التعميم وفي شرح الدرة
لابن القواس شبهت ليس بلا فحملت عليها في العطف كما حملت
لا عليها في العمل وقال بعضهم في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
خرج المازني الاية على ان ان وان كانت مشددة هي النافية
بمعنى ما ثقلت كما ان ان المشددة تخفف وهذا من التقارض
فايدة قال الزمخشري في المفصل اعلم ان الا وغير يتقارضان
ما لكل واحد منهما قال ابن يعيش معنى التقارض ان كل واحد
منهما يستعير من الاخر حكما هو اخص به فاصل غير ان تكون
وصفا والاستثناء فيه عارض معار من الا **التقدير** فيه مباحث
الاول قال ابن هشام القياس ان تقدر الشي في مكانه الاصلي
لئلا يخالف الاصل من وجهين الحذف ووضع الشي في غير محله
فيجب ان تقدر المفسر في نحو زيدا رايته مقدما عليه وجوز
البيانيون تقديره موخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص
حينئذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل

وعند اقتضا امر معنوى لذلك فالاول نحو ايهم رايته اذ لا يعمل
فى الاستفهام ما قبله ونحو واما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ
لا يلى اما فعل وكنا قدمنا فى النحو فى الدار زيد ان متعلق
الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لانه فى الحقيقة الخبر واصل الخبر
ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة
اصل اخر وهو انه عامل فى الظرف واصل العامل ان يتقدم
على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق ان خلفك زيدا وجب تاخير
المتعلق فعلا كان او اسما لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها
واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته
فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا
تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية والثانى نحو متعلق
باء البسملة الشريفة فان الزمخشرى قدره مؤخرا عنها
لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا
فيؤخرون افعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا تفخيما
لشانه بالتقديم فوجب على الموحد ان يعتقد ذلك فى اسم الله
تعالى فانه الحقيق بذلك الثانى ينبغى تقليل المقدر
ما امكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش
ضربى زيدا قائما ضربه قائما اولى من تقدير باقى البصريين
حاصل اذا كان قائما او اذا كان قائما لانه قدر اثنين
وقدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ اولى وكان تقديره
انت منى فرسخان بعدك منى فرسخان اولى من تقدير
الفارسى انت منى ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا

لا يحتاج معه الى تقدير شى اخر يتعلق به الظرف والفارسى قدر
شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث وضعف قول
بعضهم واشربوا فى قلوبهم العجل ان التقدير حب عبادة
العجل والاولى تقدير الحب فقط وضعف الفارسى ومن
وافقه فى واللائى يئسن الايتان الاصل واللائى لم يحضن
فعدتهن ثلاثة اشهر والاولى ان يكون الاصل واللائى لم
يحضن كذلك تقليلا للمحذوف الثالث اذا استدعى الكلام
تقدير اسماء متضايفة او موصوف وصفة مضافة او جار ومجرور
مضمر عائد على ما يحتاج الى الرابط فلا يقدر ان ذلك حذف
دفعة واحدة بل على التدريج فالاول نحو كالذى يغشى
عليه اى كدوران عين الذى والثانى نحو اذا قامتا تضوع
المسك منهما نسيم الصبا اى تضوعا مثل تضوع نسيم
الصبا والثالث لقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن
نفس شيئا اى لا تجزى فيه ثم حذف فى فصار لا تجزيه ثم حذف
الضمير منصوبا لا مخفوضا قاله الاخفش الرابع ينبغى
ان يقدر المقدر من لفظ المذكور مهما امكن فيقدر فى ضربى
زيدا قائما ضربه قائما فانه من لفظ المبتدا دون اذ كان
او اذا كان ويقدر اضرب دون اهن فى زيدا اضربه فان
منع من تقدير المذكور مانع معنوى او صناعى قدر ما لا مانع
له فالاول نحو زيدا اضرب اخاه يقدر فيه اهن دون اضرب
فان قلت زيدا اهن اخاه قدرت اهن والثانى نحو زيدا

امرر به يقدر فيه جاوز دون امرر لانه لا يتعدى بنفسه
نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف
الجر نحو نصح فى قولك زيدا نصحت له جاز ان يقدر نصحت
زيدا بل هو اولى من تقدير غير الملفوظ به ومما لا يقدر فيه
مثل المذكور لمانع صناعى قوله • يا ايها المائح دلوى دونكا
اذا قدر دلوى منصوبا بالمقدر خذ لا دونك وقوله واضرب
منا بالسيوف القوانسا • الناصب فيه للقوانس فعل محذوف
لا اسم تفضيل محذوف لانا قررنا بالتقدير من اعمال اسم
التفضيل المذكور فى المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك
هذا معطى زيد امس درهما التقدير اعطاه ولا يقدر
اسم فاعل لانك انما فررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل
الماضى المجرد من ال الخامس قد يكون اللفظ على تقدير
وذلك المقدر على تقدير اخر نحو وما كان هذا القران ان يفترى
فان يفترى مؤول بالافترا والافترا مؤول بمفترى ثم يعود
لما قالوا قيل وكما قالوا بمعنى القول والقول بتاويل المقول
فقال ابو البقا فى حتى تنفقوا مما تحبون يجوز عند ابى على
كون ما مصدرية والمصدر فى تاويل اسم المفعول السادس
قال ابو البقا فى التبيين ليس كل مقدر عليه دليل من اللفظ
بدليل المقصور فان الاعراب فيه مقدر وليس له لفظ يدل
عليه وكذلك الاسما الستة عند سيبويه الاعراب مقدر
فى حروف المد وان لم يكن فى اللفظ ما يدل عليه التقدير

جيد وعريض فاذا ارادوا المبالغة قالوا جمال وعراض ومنه حسن
وحسان ومنه تضعيف العين نحو قطع وقطع وكسر وكسر ونام
العرس وقومت الخيل وبات البعير وموتت الابل ومنه
باب فعال فى النسب كالبزار والعطار والقصار انما هو
لكثرة تعاطى هذه الاشيا ولذلك النساب لهذا الطائر
كانه قيل له ذلك لكثرة نسفه بمناجره والخضارى للطائر
ايضا كانه قيل له ذلك لقوة خضرته والحوارى لقوة حوره
وهو بياضه والخطاف لقوة اختطافه والسكين لكثرة له
تسكين الذابح قال ونحو ذلك من تكثير اللفظ لتكثير المعنى
العدول عن معتاد حاله وذلك فعال فى معنى فعيل نحو
طوال فهو ابلغ من معنى طويل وعراض ابلغ معنى من عريض
وكذا خفاف من خفيف وقلال من قليل وسراع من سريع
ففعال وان كانت اخت فعيل فى باب الصفة فان فعيلا
اخص بالباب من فعال لانه اشد انقيادا منه تقول جميل
ولا تقول جمال وبطى ولا تقول بطا وشديد ولا تقول
شداد ولحم غريض ولا تقول غراض فلما كانت فعيل هى
الباب المطرد واريدت المبالغة عدلت الى فعال فضارعت
فعال بذلك فعالا لا تحامل المعنى الجامع بينهما خروج كل واحد
منهما عن اصله اما فعال فبالزيادة واما فعال الخفيف
فبالانحراف به عن فعل وفعيل فاذا كانت الالفاظ ادلة
للمعانى ثم زيد فيها شى اوجبت القسمة زيادة المعنى له
وكذلك ان انحرف به عن سمته وهديه كان ذلك دليلا
على حادث فيه يحدث له وقال ابن يعيش فى شرح المفصل

ذا اشارة للقريب فاذا ارادوا الاشارة الى شخص متباعد زادوا
كاف الخطاب فقالوا ذاك فان زاد بعد المشار اليه اتوا باللام
مع الكاف فقالوا ذلك واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد
لان قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى تنبيه خرج عن هذه
القاعدة باب التصغير فانه زادت فيه الحروف وقل المعنى
ولهذا قال العلم السخاوي

واسماء اذا ما صغروها ٭ تزيد حروفها شططا وتغلو
وعادتهم اذا زادوا حروفا ٭ يزيد لاجلها المعنى ويعلو

يشير الى التصغير بان تصغير مغرب وانيسان تصغير انسان
وعشيان تصغير عشا وعشيشية تصغير عشية تلاقي
اللغة عقد له ابن جني بابا في الخصائص قال هذا موضع
لم اسمع لاحد فيه شيئا الا لابي علي وذلك انه كان يتوك
في باب اجمع وجمعا وما يتبع ذلك من اكتع وكتعا وبقيته
ان هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في
قدنه منها قال لان باب افعل وفعلا انما هو للصفات
وجميعها يجي على هذا الموضع نكرات نحو احمر وحمرا واصفر
وصفرا واحمق وحمقا فاما اجمع وجمعا فاسمان معرفتان
وليسا بصفتين وانما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم
المؤكد بها قال ومثله ليلة طلقة وليال طوالق قال وليس
طوالق تكسير طلقة لان فعلة لا تكسر على فواعل
وانما طوالق جمع طالقة وقعت موقع جمع طلقة وهذا الذي
قاله وجه صحيح وابين منه عندي واوضح قولهم في العلم

سلمان

وآخر خبر قال ابن السراج في الاصول الاشيا التي لا يجوز تقديمها
ثلاثة عشر الصلة على الموصول والمضمر على الظاهر في اللفظ
والمعنى الا ما جاء منه على شريطة التفسير والصفة وما
اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسما والمضاف اليه
وما اتصل به على المضاف وما عمل فيه حرف او اتصل به
لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل
فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعها على منصوبها والفاعل
لا يقدم على الفعل والافعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها
ما بعدها والصفات المشبهة باسما الفاعلين والصفات
التي لا تشبه اسما الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه والحروف
التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها وما عمل
فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه ولا يقدم التمييز
وما بعد الا وحروف الاستثنا لا تعمل الا فيما قبلها ولا يقدم
مرفوعه على منصوبه ولا يفرق بين العامل والمعمول فيه
بشي لم يعمل فيه العامل الا الاعتراضات واما ما يجوز
تقديمه فكل شي عمل فيه فعل يتصرف او كان خبر المبتدا سوى
سوى ما استثنينا انتهى كلام ابن السراج تقوية الاضعف
باضعاف الاقوى قال ابن جني في الخاطريات العرب
تضعف الاقوى وتضعف الاقوى تصرفا وتعلقا فمن تقوية
الاضعف الوصف بالاسم نحو مررت بقاع عرفج كله وبصحيفة
طين خاتمها وهو كثير وذلك ان معنى الوصف في الاسم حكم
زايد على شرطية الاسمية الا ترى كل وصف اسما او واقعا

موقع الاسم وليس كل اسم وصفا فالوصفية معنى زايد على الاسمية
ومن تقوية الاسما اعمالها عمل الفعل وذلك ان العمل معنى قوي
زايد على شرط الاسمية ومن صفات الاقوى منع فعل التعجب
التصرف او تقديم معموله عليه وكذلك نعم وبيس وعسى ومنه
والد وصاحب وعبد اصلها الوصف ثم منعته وكذلك ثلثه دراك
اصله المصدر ثم منع المصدرية وكذلك ما لا ينصرف اصله
الانصراف ومبني الاسما اصله الاعراب والموجود من هذين
الضربين كثير الا ان هذا وجه حديثهما انتهى تكثير الحروف
يدل على تكثير المعنى عقد له ابن جني بابا في الخصائص وترجم
عليه باب في قوة اللفظ لقوة المعنى قال هذا فصل من
العربية حسن منه قولهم خشن واخشوشن فمعنى خشن
دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزيادة
الواو وكذا قولهم اعشب المكان فاذا ارادوا كثرة العشب
فيه قالوا اعشوشب ومثله حلا واحلولى وخلق واخلولق
وغدن واغدودن ومنه باب فعل وافتعل نحو قدر واقتدر
فاقتدر اقوى معنى من قدر كذا قال ابو العباس وهو محض
القياس وقال تعالى اخذ عزيز مقتدر فمقتدر هنا اوفق من قادر
من حيث كان الموضع لتفخيم الامر وشدة الاخذ وعليه قوله
تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت لان كسب الحسنة
بالاضافة الى كسب السيئة امر يسير ومثله قول الشاعر
انا اقتسمنا خطتينا بيننا ٭ فحملت برة واحتملت فجار
عبر عن البر بالحمل وعن الفجرة بالاحتمال ومن ذلك قولهم رجل

جبل

لكن لم الا ترى ان عليا مثلا ينطلق على رجل اسمه علي فاذا انسبت
اليه صار ينطلق على رجل ينسب الى علي وعلمي وهو رفعه
لما بعده على الفاعلية كالصفة المشتقة نحو مررت برجل قرشي
ابوه كانك قلت منتسب الى قريش ابوه ويطرد فيه ذلك وان
لم يكن مشتقا وان لم يرفع الظاهر رفع الضمير مستكنا فيه كما يرفعه
اسم الفاعل المشتق فهذه ثلاث تغييرات ولما كان فيه هذه
التغييرات كثر فيه التغيير والخروج عن القياس اذ التغيير
يانس بالتغيير وقال غيره النسب يغير الاسم تغييرات منها
انه ينقله من التعريف الى التنكير نحو قولك في تميم تميمي والاضافة
في غير هذا الباب حكمها في الاكثر ان تعرف ومنها انه ينقله
من الجمود الى الاشتقاق والالحاق نحو وصف المونث به لحاقه
التا واعماله الرفع فيما بعده من ظاهر او ضمير ومن ذلك قال
ابن يعيش انما اختصت الاعلام بالحكاية دون سائر المعارف
لكثرة دورها وسعة استعمالها في باب الاخبارات والعلامات
ونحوها ولان الحكاية ضرب من التغيير اذ كان فيه عدول عن
مقتضى عمل العامل والاعلام مخصوصة بالتغيير الا ترى انهم
قالوا حيوة ومحبب ومكوزة وشاع فيها الترخيم دون غيرها
من الاسما لانها في اصلها معيرة ينقلها الى العلمية والتغيير يونس
بالتغيير ومن ذلك قال السخاوي في تنوير الدياجي دخلت
تا التانيث في ام واب في حال الندا عوضا من يا الاضافة
نحو يا امت ويا ابت والاصل يا امي ويا ابي والدليل على انها
تا التانيث قولهم في الوقف يا ابه ويا امه وانما اختص ذلك
بالندا لانه باب تغيير ومن ذلك قال ابن يعيش يجوز ترخيم

مانيه ثالثانيث وان لم يكن علما نحو يا ثبة ويا عض في ثبة وعضة
لانها تبدل هاء في الوقف ابدا اطردا فساغ حذفها لان التغيير
يانس بالتغيير ومن ثم قال ابن النحاس في التعليقة لا يرخم المتعجب منه
لان لا نرخم الا لما احدث فيه النداء البناء وليس بمندوب لانه لما تطرق
اليه التغيير بالبناء جاز ان يتطرق اليه تغيير اخر بالترخيم لان
التغيير يانس بالتغيير ومن ذلك قال ابن فلاح في المغني
انما اتبعت حركة المنادى بحركة الصفة اذا كانت ابنا بين علمين
لكثرة تغيير الاعلام بالنقل والتغيير يونس بالتغيير ومن
ذلك قال السخاوي باب فعيلة اذا نسب اليه تحذف منه التا
ثم اليا فيقال في حنيفة حنفي لان يا النسبة لما تسلطت على
حذف التا تسلطت على حذف الزايد الاخر والتغيير يونس
بالتغيير بخلاف باب فعيل فلا تحذف اليا منه نحو تميم وتميمي
لتلك العلة المذكورة ولذا قال ابن النحاس لما تطرق اليه التغيير
بخلاف التا جاز ان يتطرق اليه تغيير اخر لان التغيير يونس
بالتغيير وقال ابن فلاح في المغني انما اختص العلم بالترخيم
لوجهين احدهما ان الاعلام منقولة في الاغلب عن وضعها الاول
الى وضع ثان والنقل تغيير والترخيم تغيير والتغيير يونس
بالتغيير كما قلنا في حذف اليا في النسب الى حنيفة تبعا لحذف
التا دون حذفها من حنيف والثاني ان النداء اثر فيها التغيير
بالبنا والتغيير يونس بالتغيير ومن ذلك قال ابن عصفور
في شرح الجمل والذي خرج عن نظايره اي من الموصولات
وذلك ان كل موصول اذا فصل بالمبتدا والخبر ولم يكن في الصلة
طول وكان المبتدا مضمرا لم يجز حذف المبتدا وابقا الخبر الا في

ضرورة شعر ويجوز حذف المبتدا في اي في فصيح الكلام نحو يعجبني
ايهم هو قايم وان شيت قلت ايهم قايم فلما غيروها بالخروج عن نظايرها
غيروها ايضا بالبنا لان التغيير يونس بالتغيير **التقاص**
منه حمل الجر على النصب في باب ما لا ينصرف كما حمل النصب على الجر
في باب جمع المونث السالم وفي التثنية والجمع المذكر السالم طلبا
للمقاصة ذكره في البسيط وقال ابن يعيش في شرح المفصل
ابدلت الهمزة من الها في ماء وشاء والاصل موه وشوه وفي
ايهات والاصل هيهات وكان ذلك لضرب من التقاص لكثرة ابدال
الها من الهمزة قالوا هن فعلت والمراد ان وهبرت الثوب في
ابرته وقال ابن فلاح في المغني قلبت الهمزة في صحرا وعشرا ونفسا
واوا في الجمع بالالف والتا فيقال صحراوات وعشراوات
ونفساوات لان الواو تبدل همزة فابدلت الهمزة واوا طلبا
للتقاص **تقارض اللفظين** هو قريب من الباب الذي
قبله وقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة في المغني فقال القاعدة
الحادية عشر من ملح كلامهم تقارض اللفظين ولذلك امثلة احدها
اعطا غير حكم الا في الاستثنا بها واعطا الا حكم غير في الوصف
بها الثاني اعطا ان المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال
كقوله • أن تقرآن على اسما ويحكما • مني السلام وان لا تشعرا احدا •
واعمال ما حملا على ان نحو كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب
الثالث اعطا ان الشرطية حكم لو في الاهمال نحو فان لا تراه فانه
يراك واعطا لو حكم ان في الجزم نحو لو يشا طار بها ذو ميعة
ذكره ابن الشجري الرابع اعطا اذا حكم متى في الجزم بها كقوله
• واذا تصبك خصاصة فتحمل • واهمال متى حملا على اذا كقوله

عايشة رضي الله عنها وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس الخامس
اعطا لم حكم لن في عمل النصب كقراءة الم نشرح واعطا لن حكم لم في الجزم
بها كقوله لن يخب اليوم من رجايك من حرك من دون بابك الحلقه الآن ص
السادس اعطا ما النافية حكم ليس في الاعمال واعطا ليس حكم
ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك
السابع اعطا عسى حكم لعل في العمل كقوله •
• يا ابتا علك او عساك • واعطا لعل حكم عسى في اقتران خبرها
بان الثامن اعطا الفاعل اعراب المفعول وعكسه كقولهم خرق
الثوب المسمار وقوله • او بلغت سواتهم هجر • التاسع اعطا
الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطا الضارب
الرجل حكم الحسن الوجه في الجر العاشر اعطا افعل في
التعجب حكم افعل التفضيل في جواز التصغير واعطا افعل
التفضيل حكم افعل في التعجب في انه لا يرفع الظاهر قال
ولو ذكرت احرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من
ذلك امثلة كثيرة وذكر محمد بن مسعود ابن الزكي في كتاب
البديع ان الذي وان المصدرية يتقارضان فتقع الذي مصدرية
كقوله • اتفرح ان اكباد المحبين كالذي • ارى كبدي من حب مية يقرح •
وتقع ان بمعنى الذي كقولهم زيد اعقل من ان يكذب اي من الذي
يكذب قال ابن هشام فاما وقوع الذي مصدرية فقال به يونس
والفرا والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه
ذلك الذي يبشر الله به عباده وخضتم كالذي خاضوا
واما عكسه فلم اعرف قايلا به والذي جراه عليه اشكال
هذا الكلام فان ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب

والمتحركة مخرجها من الفم فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب
ان تكون النون المتحركة ايضا من الانف وذلك ان الحركة انما تحدث
بعدها فكان ينبغي ان لا تغني عنها شيا لسبقها هي لحركتها قال ابن
جني كذا قال الفارسي ورايته معنيا بهذا الدليل وهو عندي ساقط
عن سيبويه وغيره لازم له لانه لا ينكر ان يوثر الشي فيما قبله
من قبل وجوده لانه قد علم انه سيرد فيما بعد وذلك كثير
فمنه ان النون الساكنة اذا وقعت بعدها البا قلبت النون
ميما في اللفظ نحو عمبر وشمبا في عنبر وشنبا فكما لا يشك
في ان البا في ذلك بعد النون وقد قلبت النون قبلها
فكذلك لا ينكر ان تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها
عن الانف بل اذا كانت البا ابعد عن النون قبلها من
من حركة النون الحادثة بعدها تزيلها عن الانف بل اذا
كانت البا ابعد عن النون فيها وقد اثرت على بعدها فما ترتبه
كانت حركة النون التي هي اقرب اليها واشد التباسا بها اولى
بان تجتذبها وتنقلها من الانف الى الفم فهذا غير مستند مما
لتوقع ما يرد من بعده ضمهم همزة الوصل لتوقعهم الضمة
بعدها نحو ادخل استضعف استخرج قال ابن جني ومما
يقوي عندي قول من قال ان الحركة تحدث قبل الحرف اجماع
النحويين على قولهم ان الواو في نحو يعد ويزن انما حذفت
لوقوعها بين يا وكسرة يعنون في يوعد ويوزن لو خرج
على اصله فقولهم بين يا وكسرة يدل على ان الحركة عندهم
قبل حرفها المتحرك بها الا ترى انه لو كانت الحركة بعد الحرف
كانت الواو في نحو يوعد بين فتحة وعين وفي يوزن بين فتحة

وزايه مفتوحة بين يا وكسرة يدل على ان الواو في نحو يعد عندهم
بين اليا التي هي ادنى اليها من فتحتها وكسرة العين التي هي ادنى
اليها من العين بعدها قال وهذا وان كان من الوضوح على ما تراه
فانه لا يلزم من موضعين احدهما انه لا يجب ان يكون دلالة على
اعتقاد القوم في هذا ما نسبه السائل اليهم من يريدوه ويعتقدوه
الا ترى ان من يقول ان الحركة تحدث بعد الحرف ومن يقول انها
معه قد اطلقوا جميعا هذا القول الذي هو قولهم ان الواو حذفت
من يعد ونحوه لوقوعها بين يا وكسرة فلو كانوا يريدون به
ما عزوته اليهم وحملته عليهم لكانوا متناقضين وهذا امر لا يظن
بهم والاخر ان اكثر ما في هذا ان يكون القوم ارادوه وهذا
لا يصلح دليلا على موضع الخلاف لان هذا الموضع انما يتحاكم
فيه الى النفس والحس ولا يرجع فيه الى اجماع لان اجماع النحويين
في هذا ونحوه لا يكون حجة لان كلامهم انما يرجع فيه الى التامل الي حر
والطبع لا الى التبعية والشرع وهذا الكلام يشهد بصحة مذهب
سيبويه في ان الحركة حادثة بعد حرفها المحرك بها قال وقد
كنا قلنا فيه قديما قولا اخر مستقيما وهو ان الحركة قد ثبت
انها بعض حرف فالفتحة بعض الالف والكسرة بعض اليا
والضمة بعض الواو فكما ان الحرف لا يجامع حرفا اخر فينشآن
معا في وقت واحد فكذا بعض الحرف لا يجوز ان ينشا مع
حرف اخر في وقت واحد لان حكم البعض في هذا اجار
مجرى الكل ولا يجوز ان يتصور ان حرفا من الحروف حدث
بعضه مضافا لحرف وبقيته من بعده في غير ذلك الحرف
لا في زمان واحد ولا في زمانين فهذا يفسد قول من قال

ان الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها وقبله ايضا الا ترى ان الحرف
الناشئ عن الحركة لو ظهر لم يظهر الا بعد الحرف المتحرك بتلك الحركة
والا فلو كانت قبله لكانت الالف في نحو ضارب ليست تابعة
للفتحة لاعتراض الضاد بينهما والحس يمنعك ويحظر عليك
ان تنسب اليه قبوله لاعتراض معترض بين الفتحة والالف التابعة
لها في نحو ضارب وقايم وكذلك القول في الكسرة واليا والضمة
والواو اذا تبعتاهما وهذا تناه في البيان والبروز
الى حكم العيان انتهى وقد جزم كثير من النحاة بالقول الذي
صار اليه سيبويه فقال ابن الخباز في شرح الدرة بعد ان تكلم
على اعراب الاسم المنصرف وها هنا ترتيب وهو ان حرف
الاعراب قبل الحركة والتنوين بعد الحركة لكن خالفه ابو البقا
العكبري فقال في اللباب الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده
وقال قوم منهم ابن جني هي بعده والدليل على الاول من وجهين
احدهما ان الحرف يوصف بالحركة فكانت معه كالمد والجهر والشدة
ونحو ذلك وانما كانت كذلك لان صفة الشي كالعرض والصفة
العرضية لا تتقدم الموصوف ولا تتاخر عنه اذ في ذلك قيامها
بنفسها والثاني ان الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الالف
اذا حركتها همزة ولم تخرج النون من طرف اللسان اذا حركتها
بل كنت تخرجها من الخيشوم وفي العدول عن ذلك دليل على
ان الحركة معها واحتج من قال هي بعد الحرف من وجهين احدهما
انك لما لم تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو طلل دل على ان
بينهما حاجزا وليس الا الحركة والثاني انك اذا اشبعت
الحركة نشا منها حرف والحرف لا ينشا منه حرف اخر فلذلك

ما قربه والجواب عن الاول ان الادغام امتنع لتحصن الاول بحركته
لا لحاجز بينهما كما يتحصن بحركته عن القلب نحو عوض وعن الثاني
من وجهين احدهما ان حدوث الحرف عن الحركة كان لانها تجانس الحرف
الحادث فهي شرط لحدوثه وليست بعضا له ولهذا اذا حذفت
الحرف بقيت الحركة ولو كان الحادث تماما للحركة لم تبق الحركة
ومن سمى الحركة بعض حرف او حرفا صغيرا فقد تجوز ولهذا لا يصح
النطق بالحركة وحدها والثاني لو قدرنا ان الحركة بعض الحرف
الحادث لم يمتنع ان تقارن الحرف الاول كما انه ينطق الحرف
المشدد حرفا واحدا وان كانا حرفين في التحقيق لان الاول
لما ضعف عن الثاني امكن ان يصاحبه والحركة اضعف من الحرف
الساكن فلم يمتنع ان يصاحب الحرف الحرف انتهى **الفايدة
الثانية** قال ابو البقا ويتعلق بهذا الاختلاف مسئلة
اخرى وهي ان الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين
احدهما ان الحرف اصله السكون ومحال اجتماع ساكن من متحركات
والثاني ان الحرف ~~اصله السكون ومحال اجت~~ له مخرج مخصوص
والحركة لا تختص بمخرج ولا معنى لقول من قال انه يجتمع من حركتين
لان الحركة اذا اشبعت نشا الحرف المجانس لها لوجهين احدهما
ما سبق من ان الحركة ليست بعض الحرف والثاني انك اذا
اشبعت الحركة نشا منها حرف تام وتبقى الحركة قبله بكمالها
فلو كان الحرف حركتين لم تبق الحركة قبل الحرف انتهى وكانه يشير
بذلك الى مخالفة ابن جني ايضا فانه عقد لذلك بابا في
في الخصايص قال فيه الحركة حرف صغير الا ترى ان من متقدمي
القوم من كان يسمي الضمة الواو الصغيرة والكسرة اليا الصغيرة

مثل ذلك فلم يمكن ان يقال مررت بزيد قام ابوه وانت
تريد النعت لانه قد ثبت ان الجمل نكرات والنكرة لا تكون
وصفا للمعرفة ولم يمكن ادخال لام المعرفة على الجملة لان
هذه اللام من خواص الاسما والجملة لا تختص بالاسما
بل تكون جملة اسمية وفعلية فجاؤا حينئذ بالذي متوصلين
بها الى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التي كانت
صفة للنكرة صلة للذي هو الصفة في اللفظ والغرض
الجملة كما جاؤا باي متوصلين بها الى ندا ما فيه الالف
واللام فقالوا يا ايها الرجل والمقصود ندا الرجل واي
وصلة وكما جاؤا بذي التي بمعنى صاحب متوصلين بها الى
وصف الاسما بالاجناس الا ان لفظ الذي قبل دخول
الالف واللام لم يكن على لفظ اوصاف المعارف فزادوا
في اولها الالف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة
الذي قصدوه فيتطابق اللفظ والمعنى وقال الشيخ جمال
الدين بن هشام في تذكرته بنى ابن عصفور على ان اضافة
افعل لا تفيد تعريفا انه لا بد من حذف في قوله تعالى ان اول
بيت وضع للناس للذي ببكة والتقدير لهو الذي ببكة
فالخبر جملة اسمية لا مفرد معرفة والجمل نكرات كما قال الزجاج
في ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران وقال
صاحب البسيط انما اختصت النكرة بالوصف بالجملة لوجهين
احدهما انها تطابقها في التنكير بدليل وصفها بها والتنكير
الذي لا يقبل التعريف والثاني ان فايدة الجمل في احكامها
وهي نكرات ولو فرض تعريف الحكم في بعض الصور لكان

نكرة فى المعنى لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم وانما يحكم على
المعلوم بما يجهله السامع فيحصل له بذلك فايدة واذا كان
الحكم نكرة وهو مقصود الجملة كان مطابقا لموصوفه فى التنكير
الجوار عقد له ابن جنى بابا فى الخصايص ولخصه ابن
هشام فى المغنى بزيادة ونقص فقال القاعدة الثانية ان
الشى يعطى له حكم الشى اذا جاوره كقول بعضهم هذا جحر
ضب خرب بالجر وقوله كبير اناس فى بجاد مزمل وقال
ابن هشام وقيل فى وارجلكم بالخفض انه عطف على ايديكم
لا على روسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض
لمجاورة روسكم والذى عليه المحققون ان خفض الجوار
يكون فى النعت قليلا وفى التوكيد نادرا كقوله يا صاح بلغ
ذوى الزوجات كلهم ولا يكون فى النسق لان العاطف يمنع
التجاور قال ومن ذلك قولهم هنانى ومرانى والاصل امرانى
وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس
بفتح النون وكسر الجيم قال ابن هشام كذا قالوا وانما يتم
هذا اذا لم يقولوا هنا نجس بفتحة فكسرة وحينيذ
فيكون محل الاستشهاد قولا لالتزام التناسب واما اذا لم
يلتزم فهذا جايز بدون تقدم رجس اذ يقال فعل بكسرة
فسكون فى كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق وقالوا
اخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث وقرا بعضهم سلاسلا
واغلالا بصرف سلاسلا وفى الحديث ارجعن مازورات
غير ماجورات والاصل موزورات بالواو لانه من الوزر
وقرا ابو حية يوقنون بالهمز وقال جرير لحب موقدان الى موسى

سلمان من سلمى كتقطان من ليلى غير انهما لما كانا من لفظ واحد
تلاقيا فى عرض اللغة من غير قصد لجمعها ولذلك ايهم للجمل
الهايج وبهما للفلاة ليسا كادهم ودهما لانهما لو كانا كذلك
لوجب ان ياتى فيهما ايهم كدهم ولم يسمع فعلم ان ذلك تلاق
من اللغة وان ايهم لا مونث له وبهما لا مذكر لها ومن التلاقى
قولهم فى العلم اسلم وسلمى وسلمة شتان وشتى كل ذلك
توارد وتلاق وقع فى هذه اللغة عن غير قصد له ولا مراسلة
بين بعضه وبعض التمثيل للصناعة ليس بنا معتمد
اشار اليه ابن جنى الى دعوى الاتفاق على هذه القاعدة
وترجم عليها باب احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل
قال وذلك كقولهم وزن حبنطى فعنلى فيظهرون النون
الساكنة قبل اللام وهذا شى ليس موجود اى شى من كلام
الا ترى ان سيبويه قال فى الكلام مثل قنزوعل ويقولون
فى تمثيل عزنة فعنلة وجحنفل فعنلل وعرنتن فعنلن
فعنللان وهو كالاول ولا بد فى هذا ونحوه من الاظهار
ولا يجوز ادغام النون فى اللام فى هذه الاماكن لانه
لو فعل ذلك لفسد الغرض وبطل المراد المعتمد الا ترى انك
لو ادغمت وقلت وزن جحنفل فعلل لالتبس بباب
سفرجل وفرزدق وبباب عدبس وهلع ولو قلت فى
حبنطى فعلى لالتبس بباب صلخدى وجعلبى قال
وبهذا تعلم ان التمثيل للصناعة ليس بنا معتمد الا ترى
لو قيل لك ابن من دخل مثل جحنفل لم يجز الا ان كنت
تصيره دخنلل فتظهر النون ساكنة قبل اللام وهذا

اثنامه

غير موجود فدل انك فى التمثيل لست ببان ولا جاعل ما تمثله
من جملة كلام العرب كما تجعله منها اذا بنيته غير ممثل ولو كانت
عادة هذه الصناعة ان يمثل فيها من الدخول كما مثل من الفعل
لجاز ان تقول وزن جحنفل من دخل دخنلل كما قلت فى
التمثيل فى وزن جحنفل من الفعل فعنلل فاعرف ذلك
فرقا بين الموضعين حرف الثاء الثقل والخفة
يعرفان من ذلك من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ذكر هذه
القاعدة ابو البقا فى التبيين قال فالخفيف من الكلمات
ما قلت مدلولاته ولوازمه والثقيل ما كثر ذلك فيه
فخفة الاسم انه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره فى
تحقق معناه كلفظة رجل فان معناها ومسماها الذكر
من بنى ادم والفرس هو الحيوان الصهال ولا يقترن
بذلك زمان ولا غيره ومعنى ثقل الفعل انه مدلولاته
ولوازمه كثيرة فمدلولاته الحدث والزمان ولوازمه الفاعل
والمفعول والتصرف وغير ذلك ثبوت الحدث فى اسم
الفاعل اقوى من ثبوته فى الفعل ذكره ابن الصايغ فى تذكرته
قال فعبا زيد وهو مفسد منتقارب بخلاف عبا وقد
افسد ولهذا جعل الزمخشرى مفسدين من قوله تعالى ولا
تعثوا فى الارض مفسدين حالا موكدة حرف الجيم
الجمل نكرات قال ابن يعيش الا ترى انها تجرى اوصافا
على النكرات قال ولولا ان الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها
فايدة لان ما يعرف لا يستفاد فلما كانت تجرى اوصافا
على النكرات لتنكيرها ارادوا ان يكون فى المعارف

بهمز الموقدان وموسى على اعطا الواو المجاورة للضمة حكم الواو
المضمومة فهمزت كما قيل فى وجوه اجوه وفى وقتت اقتت ومن
ذلك قولهم فى صوم صيم وفى جوع جيع حملا على قولهم فى
عصو عصى لان العين لما جاورت اللام حملت على حكمها
فى القلب وكان ابو على ينشد فى مثل ذلك فذيوخذ الجار بجرم
الجار قال ابن جنى وعليه ايضا اجازوا النقل لحركة الاعراب
الى ما قبلها فى الوقف نحو هذا بكر ومررت ببكر الا ترى انها
لما جاورت اللام بكونها فى العين صارت لذلك كانها
فى اللام لم تفارقها وكذلك ايضا قولهم شابة ودابة
صار فضل الاعتماد بالمد فى الالف كانه تحريك للحرف الاول
المدغم حتى كانه لذلك لم يجمع بين ساكنين فهذا نحو من الحكم
على جواز الحركة للحرف قال ومن الجوار استقباح الخليل
العقق مع الحمق مع المخترق وذلك ان هذه الحركات
قبل الروى المقيد لما جاورته وكان الروى فى اكثر الامر
وغالب العرف مطلقا لا مقيدا صارت الحركة قبله كانها فيه
وكاد يلحق ذلك بقبيح الاقوا وقال ابن جنى فى قوله
فاى يومى من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر
الاصل يقدر بالسكون ثم لما جاورت الهمزة المفتوحة
واكراه الساكنة وقد اجرت العرب الساكن المجاور للمحرك
مجرى المحرك والمحرك مجرى الساكن اعطا للجار حكم مجاوره
ابدلوا الهمزة المحركة الفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة
يعنى ولزم حينيذ فتح ما قبلها اذ لا تقع الالف الا بعد
فتحة قال وعلى ذلك قولهم المراة والكماة وعليه خرج

ابو علي قوله كان لم تزي قبلي اسيرا يمانيا اصله ترا بهمزة
بعدها الف قال سراقة ارى عيني ما لم ترأياه ثم حذفت
الالف للجازم ثم ابدلت الهمزة الفا لما ذكرناه وقال ابن
يعيش انه اختار البصريون في باب التنازع اعمال الثاني
لانه اقرب الى المعمول مزدعي فيه جانب القرب والمجاورة انهم قالوا
جحر ضب خرب وما شن بارد فاتبعوا الاوصاف اعراب
ما قبلها وان لم يكن المعنى عليه الا ترى ان الضب لا يوصف
بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة وانما هما من وصف الجحر
والما قال ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم
خشنت بصدره وصدر زيد فاجازوا في المعطوف وجهين
اجودهما الخفض فاختاروا الخفض هنا حملا على البا وان
كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة فكان
اعمال الثاني فيما نحن بصدده اولى للقرب والمجاورة والمعنى
فيهما واحد وقال ابو البقا في التبيين المجاورة توجب
كثيرا من احكام الاول للثاني والثاني للاول الا ترى الى قولهم
الشمس طلعت وانه لا يجوز فيه حذف التا فلو فصلت بينهما
جاز حذفها وما كان ذلك الا لاجل المجاورة وقال
في موضع اخر قد اجرت العرب كثيرا من احكام المجاور على
المجاور له حتى في اشيا يخالف فيها الثاني الاول في
المعنى كقولهم جحر ضب خرب وكقولهم اني لاتيه بالغدايا
والعشايا والغداة لا تجمع على غدايا ولكن جاز من
اجل العشايا وهو كثير وقال في موضع اخر ذهب سيبويه
الكوفيون الى ان جواب الشرط جزم للجار ورتبه المجزوم والمجا

قال ... دار الضمير الفعل وكذ ... الذي عند الاخير نحو جعفرا لنا

اثر

انه الا ترى ان كل ما جاورت المنصوب والمجرور حملت على
ما قبلها ولا سبب لذلك الا الجوار فما حمل على ما قبله
بسبب الجوار كثير جدا ثم قال وكل موضع حمل فيه على الجوار
فهو خلاف الاصل اجماعا للحاجة حرف العا الحركة
فيها فوائد الاولى اختلف الناس في الحركة هل تحدث
بعد الحرف او معه او قبله على ثلاثة مذاهب قال ابن
جني والاول هو مذهب سيبويه قال الفارسي وسبب
هذا الخلاف لطف الامر وغموض الحال فاما ما يشهد للقول
بانها تحدث بعده وفساد القول بانها قبله وجودنا
اياها فاصلة بين المثلين مانعة من ادغام الاول
في الاخر نحو الملل والصعف والمشش كما تفصل بين
الالف بعدها بينهما نحو الملال والضعاف والمشاش
فلو كانت الحركة في الرتبة قبل الحرف لما حجزت عن الادغام
ونحو من ذلك قولهم ميزان وميعاد فقلب الواو يا يدل
على ان الكسرة لم تحدث قبل الميم لانها لو كانت حادثة
قبلها لم تل الواو انما تقلب يا للكسرة التي تجاورها من
قبل فاذا كان بينهما وبينها حرف حاجز لم تنقلب لانها
لم تلها قال ايضا لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الادغام
في الكلام لان حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة
بين المثلين قال ويفسد كونها حادثة مع الحرف ان
لو امرنا نذكر من الطي ثم اتبعناه امرا اخر له من الوجل
من غير حرف عطف لقلنا اطويجل والاصل فيه اطووجل
فقلبت الواو التي هي فا الفعل من الوجل يا لسكونها

وانكسار ما قبلها فلولا ان كسرة واو اطو في الرتبة بعدها لما قلبت
يا واوجل وذلك ان الكسرة انما تقلب الواو لمخالفتها اياها
في جنس الصوت فيجتذبها الى ما هي بعضه ومن جنسه
وهي اليا وكما ان هناك كسرة في الواو فهناك ايضا الواو
وهي وفق الواو الثانية لفظا وحسا وليست الكسرة على
قول المخالف ادنى الى الواو الثانية من الواو الاولى لانه
لا يروم ان يشبههما جميعا في زمان واحد ومعلوم ان الحرف
اوفى صوتا واقوى جرما من الحركة فاذا لم يقل لك انها
ان صح اقوى من الكسرة التي فيها فلا اقل من ان تكون في القوة
والصوت مثلها فاذا كان كذلك لزم ان لا تنقلب الواو
الثانية للكسرة قبلها لان بازا الكسرة المخالفة للواو
الثانية الواو الاولى الموافقة للفظ الثانية فاذا تادى
الامر في المعادلة الى هنا ترافعت الواو والكسرة احكامهما
فكان لا كسرة قبلها ولا واو واذا كان كذلك لم تجد امرا
تنقلب له الواو الثانية يا فكان لا كسرة قبلها ولا واو
يجب على هذا ان تخرج الواو الثانية من اطووجل صحيحة
غير معتلة لتدافع ما قبلها من الواو والكسرة احكامهما
وتكافيهما فيما ذكرنا فدل قلب الواو الثانية ياء حتى صارت
اطويجل على ان الكسرة ادنى اليها من الواو التي قبلها
واذا كانت ادنى اليها كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة
قال الفارسي ويقوي قول من قال انها تحدث مع الحرف
ان النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الانف

والمتحركة

والمتحركة الالف الصغيرة ويؤكد ذلك عندك انك متى اشبعت ومطلت
الحركة انشات بعدها حرفا من جنسها كما قال الشاعر
نفي الدراهيم تنقاد الصياريف وقوله
واني حيثما يسري الهوى بصري من حيث ما سلكوا ادنو فانظور
يريد فانظر وقول ابن هرمة يرثي ابنه
فانت من الغوائل حين ترمي ومن ذم الرجال بمنتزاح
يريد بمنتزح وهو مفتعل من النزوح وكون الحركات العاضة
للحروف اجريت مجراها في الاعراب بها في الابواب المعروفة
من الاسما الستة والتثنية والجمع على حدها والافعال
الخمسة وتضارعت الحروف والحركات في الحذف والتخفيف
فحذفت الحركة من قوله ومن يتق فان الله معه وقوله بدا
هنك من المئزر وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب وحذف
الحرف في قوله فالحقت اخراهم طريق الاهم يريد اولاهم
وقوله وصاني العجاج فيما وصني يريد فيما وصاني قال
ومن مضارعة الحرف للحركة ان الاحرف الثلاثة الالف واليا
والواو اذا اشبعن ومطلن ادين الى حرف اخر غيرهن الا انه
شبيه بهن وهو الهمزة فانك اذا مطلت الالف ادت الى
الهمزة فقلت اااا وكذلك اليا في قولك ايي والواو في قولك
اوو فهذا كالحركة اذ تلك الى صورة اخرى غير صورتها وهي
الالف واليا والواو في منتزاح والصياريف وانظور وهذا
غريب في موضعه ومن ذلك ان تا التانيث في الواحد لا يكون
ما قبلها الا مفتوحا نحو حمزة وطلحة وقايمة ولا يكون ساكنا
فان كانت الالف وحدها من بين سائر الحروف جازت

نحو قطاة وحصاة وارطاة وحبنطاة الا ترى الى مساواتهم بين
الفتحة والالف كانما هي هي قال وهذا احدهما يدل على ان
اضعف الاحرف الثلاثة الالف دون اختيها لانها قد خصت
هنا بمساواة الحركة دونهما ومن ذلك انهم قد بينوا الحرف
بالهاء كما بينوا الحركة بها نحو قولهم وازيداه واغلاماه واغلامهوه
واغلام غلامهميه وانقطاع ظهرهيه فهذا نحو قولهم اعطيتكه
ومررت بكله واغزه ولاند عمرواها في الجميع لبيان الحركة
لا ضمير ومن ذلك ان اقعد الثلاثة في المد لا يسوغ تحريكه
وهو الالف جرت لذلك مجرى الحركة الا ترى ان الحركة
لا يمكن تحريكها فهذا وجه ايضا من المضارعة فيها واما
شبه الحركة بالحرف ففي نحو تسميتك امراة بهند وجمل
فلك فيها مذهبان الصرف وتركه فان تحرك الاوسط
ثقل الاسم فيتعين منع الصرف نحو قدم اسم امراة جرت الحركة
مجرى الحرف في منع الصرف كسعاد ونحوه ومن ذلك انك
اذا نسبت الى الرباعي المقصور اجزت اقرار اللغة وقلبها
واوا فتقول في حبلى حبلى حبلي وان شئت حبلوي وفي
الخماسي تحذف الالف البتة كحبارى وحبارى ومصطفى فمصطفي
ومصطفي وكذلك ان تحرك الثاني من الرباعي تحذف الالف
البتة كقولك في جمزى جمزي وفي بشكى بشكي فاوجبت
الحركة للحرف الذي تتصل به ولا تنفصل الى الادغام منها كما
تتصل بالحرف ولا تنفصل الى معه وذلك نحو يد ويد وتظل فجرت
الحركة بين المتقاربين كما تحجز الحرف بينهما نحو شمليل وجرير
ومنها انهم قد اجروا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدد

وذلك

وذلك انه اذا وقع رويا في الشعر المقيد سكن كما ان الحرف المشدد
اذا وقع رويا فيه خفف فالمتحرك كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق
قال وهذا ان شئت قلبته وقلت ان الحرف اجري فيه مجرى
الحركة وجعلت الموضع في الحذف للحركة ثم لحق بها فيه الحرف
قال وهو عندي اقيس ومن ذلك استكراههم اختلاف
التوجيه ان يجتمع مع الحركة غيرها من اختيها نحو الجمع بين المخترق
وبين العمق والحمق فكراهيتهم لهذا نحو من استكراههم من الجمع
بين الالف مع اليا او الواو ردفين قال ومن ذلك عندي
ان حرفي العلة اليا والواو قد صحا في بعض المواضع للحركة بعدهما
كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما وذلك نحو العود
والحولة والخونة والغيب والصيد وحول وروع وان
بيوتنا عورة فيمن قراها كذلك فجرت اليا والواو صحا في الهمزة
لوقوع الحركة بعدهما مجراها فيها لوقوع حرف اللين ساكنا
بعدهما نحو القواد والحوالة والخوانة والغياب والصياد وحويل
ورويع وان بيوتنا عويرة ولذلك ما صح من قولهم هيؤ الرجل
من الهيبة وهو جار مجرى صحة هيوه لو قيل فاعرف ذلك
فانه لطيف غريب **الفائدة الثالثة** قال ابن جني باب
كمية الحركات اما ما في ايدي الناس في ظاهر الامر فثلاث
وهي الضمة والكسرة والفتحة ومحصولها على الحقيقة ست
وذلك ان بين كل حركتين حركة فالتي بين الفتحة والكسرة
هي الفتحة قبل الالف الممالة نحو فتحة عين عالم وكاتب كما ان
الالف التي بعدها بين الالف والياء والتي بين الفتحة والضمة
هي التي قبل الف التفخيم نحو فتحة لام الصلاة والزكاة والحياة

وكذلك قام وعاد والتي بين الكسرة والضمة ككسرة قاف قيل
وسين سير فهذه الكسرة المشمة ضما ومثلها الضمة المشمة
كسرة كنحو قاف النقر وضمة عين مذعور وابن بور فهذه ضمة
اشربت كسرة كما انها في قيل وسير كسرة اشربت ضما فهما
لذلك كالصوت الواحد لكن ليس في كلامهم ضمة مشربة فتحة
ويدل على ان هذه الحركات معتدات اعتداد سيبويه بالف
الامالة والف التفخيم حرفين غير الالف المفتوح ما قبلها
وقال صاحب البسيط جملة الحركات المتنوعة اربع عشرة
حركة ثلاث للاعراب وثلاث للبنا وثلاث متوسطة بين
حركتين احدها بين الضمة والفتحة وهي الحركة التي قبل الالف
المفخمة في قراة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة والثانية
بين الكسرة والضمة وهي حركة الاشمام في نحو قيل وغيض
على قراة الكسائي والثالثة بين الفتحة والكسرة وهي الحركة
قبل الالف الممالة نحو رمى والعاشرة حركة اعراب تشبه حركة
البنا وهي فتحة ما لا ينصرف في حال الجر على مذهب من جعله
حركة بنا الثانية عشرة حركة الاتباع الثالثة عشرة حركة التقا
الساكنين الرابعة عشر حركة ما قبل يا المتكلم على مذهب
من جعله معربا فانه جي بها لتصح وليست حركة اعراب
ولا حركة بنا قال وانما نعتت الحركات بهذا اللقب لانها
تطلق الحروف بعد سكونها فكل حركة تطلق الحرف نحو اصلها من
حروف اللين فاشبهت بذلك انطلاق المتحرك بعد سكونه
وقال المهلبي في نظم الفرايد

• وعدد ناحلة الحركات ستا • وستا بعدها ثم اثنتين •

فاعراب

• فاعراب ثلاث او بنا • ثلاث او ثلاث بين بين •
• ومشبهتان والاتباع جاد • واخرى لالتقا الساكنين •
• واخرى مذبذبة تردت • لدى اخواتها متحيرتين •
وقال بعضهم الحركات سبع حركة اعراب وحركة بنا وحركة حكاية
وحركة اتباع وحركة نقل وحركة تخلص من سكونين وحركة
المضاف الى يا المتكلم **الفائدة الرابعة** قال الشريف الجرجاني
في حاشية الكشاف الحركة الاعرابية مع كونها طارية اقوى من
البنائية الدائمة لان الاعرابية علم لمعان معتورة يتميز بعضها
عن بعض فالاخلال بها يفضي الى التباس المعاني وفوات
ما هو الغرض الاصلي من وضع الالفاظ وهيئاتها اعني الابانة
عما في الضمير **الفائدة الخامسة** يقال لحركات الاعراب	في م
رفع ونصب وجر او خفض وجزم وفي حركات البنا ضم وفتح
وكسر ووقف قال بعض شراح الجمل والسبب في ذلك ان
الاعراب جعلت القابه مشتقة من القاب عوامله فالرفع
مشتق من رافع والنصب من ناصب والجر او الخفض من جار
وخافض والجزم من جازم قال وهذا الاشتقاق من باب
ما اشتق فيه المصدر من الاسم نحو العمومة والخؤولة لانهما
مشتقان من العم والخال فلما صار الرفع والنصب والجر والجزم
لقبا للاعراب ولم يكن للبنا عامل عنده يشتق له منه القاب
جعلت القابه الضم والفتح والكسر والوقف وقال ابو البقا
العكبري في اللباب انما خص الاعراب بذلك لان الرفع حركة
مخصوصة والنصب فتحة مخصوصة وكذلك الجر والجزم وحركة
البنا حركة مطلقة والواحد المخصوص من الجنس لا يسمى باسم

الجنس كالواحد من الادميين اذا اردت تعريفه علقت عليه
علما كزيد وعمرو ولا تسميه رجلا لاشتراك الجنس فيه فكذا ضمة
الاعراب كالشخص المخصوص وضمة البنا كالواحد المطلق
وقال الشيخ بها الدين بن النحاس في التعليقة على المقرب اختلف
النحاة هل يطلق احدهما على الاخر فيقال مثلا للمعرب مضموم
وللمبني مرفوع ام لا على ثلاثة مذاهب فمنهم من يقول لا يجوز
اطلاق واحد منهما على الاخر لان المراد الفرق وذلك بعدمه
ومنهم من قال يجوز مجازا والمجاز لا بد له من قرينة والقرينة
تبينه ومنهم من قال يجوز اطلاق اسما البنا على الاعراب ولا
ينعكس الفائدة السادسة قال ابو البقا العكبري في اللباب
اختلفوا في حركات الاعراب هل هي اصل لحركات البنا ام
بالعكس ام كل واحد منها اصل في موضعه فذهب قوم الى الاول
وعلته ان حركات الاعراب دوال على معاني حادثة بعلة بخلاف
حركات البنا فانها ثبتت بعلة اصل لغيره وذهب قوم الى الثاني
وعلته ان حركة البنا لازمة وحركة الاعراب منتقلة واللازم
اصل للمتنقل اذ كان اقوى منه وهذا ضعيف لان تنقل
حركات الاعراب لمعنى ولزوم حركة البنا لغير معنى فذهب قوم
الى الثالث لان العرب تكلمت بالاعراب والبنا في اول وضع
الكلام وكل منهما له علة لا تختص ولا معنى لبنا احدهما على الاخر
وعبر في التبيين عن هذا الاختلاف بقوله اختلفوا
في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البنا او بالعكس
او هما سابقان من غير ترتيب قال والاقوى هو الاول
السابعة اثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة قال

رجل للخليل لا اجد بين الحركات فرقا فقال له الخليل ما اقل من
يميز افعاله اخبرني باخف الافعال عليك فقال لا ادري قال اخف
الافعال عليك السمع لانك لا تحتاج فيه الى استعمال جارحة
انما تسمعه من الصوت وانت تتكلف في اخراج الضمة الى تحريك
الشفتين مع اخراج الصوت وفي اخراج الفتحة الى تحريك وسط
الفم مع اخراج الصوت فما عمل فيه عضوان اثقل مما عمل فيه
عضو واحد هكذا نقله الزجاجي في كتاب الايضاح في اسرار
النحو وقال ابن جني ادل دليل على خفة الفتحة انهم يفرون
اليها من الضمة كما يفرون من السكون اذا علمت ذلك فيتفرع
عليه احدها اختصاص الرفع بما اختص به والنصب والكسر
بما اختص به وذلك ان المرفوعات قليلة بالنسبة الى المنصوبات
اذ هي الفاعل والمبتدا والخبر وما الحق بها من نائب الفاعل
واسم كان وخبر ان بخلاف المنصوبات فانها اكثر من عشرة
فجعل الاثقل للاقل لقلة دورانه والاخف للكثير ليسهل
ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقيل ما يقل وايضا
فالمرفوع لا يتعدد منه سوى الخبر على خلاف والنوع الواحد
من المنصوبات يتعدد كالمفعول به والظرف والحال والمستثنى
قال الزجاجي الفعل ليس له الا مرفوع واحد وينصب عدة
اشيا ولما كانت المجرورات اكثر من المرفوعات واقل من
المنصوبات اعطيت الحركة الوسطى في الثقل والخفة الثاني
اختصاص الضم بما بني عليه والفتح والكسر بما بني
عليه لما ذكر ايضا فان المبني على الفتح اكثر من المبني على الكسر
وكثر ما كان تجوارا يا غواين وكيف فزاد تجردا عن الكسر طلب

للخفة اذ هو مع اليا اثقل منه وحده والمبني على الضم اقل من المبني
على الكسر اذ لم يبن عليه الا حيث والظروف الستة وغير واي
في بعض احوالها والمنادى وبعض الضماير الثالث اختصاص
نون التثنية بالكسر ونون الجمع بالفتح لثقل الجمع فاعطي الاخف
واعطيت التثنية لخفتها الكسر ليتعادلا الرابع قلة وجود
الضم في جنس الفعل فلم يوجد فيه الا اعرابا في بعض الاحوال
وذلك لانه اثقل من الاسم فحمي في الغالب عن الضم لئلا يكثر
الثقل الخامس امتناع الجر والكسر في الافعال جملة فرارا
من الثقل ايضا وفي البسيط لا خلاف ان الفتح اخف عندهم من
الكسر والالف اخف من اليا وعينه الفتحة اقرب الى الكسرة
من الضمة ولذا حمل الجر على النصب فيما لا ينصرف والنصب على
الجر في جمع المونث السالم حملا على الاقرب وقال السخاوي
في شرح المفصل قال الخليل اول الحركات الضمة لانها من
الشفة واول ما يقع في الكلام الفاعل فكان حق الكلام اذا
حمل على المثال كله ان يقسم اول الحركات لاول الاشيا وقال
ابن الدهان في الغرة الضمة والكسرة مستثقلتان متباينتان
للسكون والفتحة قريبة من السكون بدلالة ان العرب تفر الى
الفتحة كما تفر الى السكون من الضمة والكسرة وذلك انهم
يستثقلون في غرفة غرفات وفي كسرة كسرات
بالاتباع ثم انهم يستثقلون ذلك فيقولون كسرات
وغرفات بالسكون وبعضهم يقول غرفات وكسرات
بالفتح فيعرف ان بين الفتحة والسكون مناسبة ولا يفعلون
ذلك في ضرب وانما يقولون ضربات بالفتح لا غير وايضا

فان العرب تخفف الكسرة في فخذ والضمة في عضد ولا تخفف الفتحة
في جمل فاما القدر والقدر فلغتان وكذلك الدرك والدرك
ومما يدلك على مناسبة الفتحة السكون ان الواحد اذا اعتلت
عينه بالسكون اعتل في الجمع بالقلب الى اليا على شرايط تقول
ثوب وثياب وسوط وسياط ولم يقولوا ثواب كما قالوا طوال لان
الواو في طويل متحركة وقالوا جواد وجياد فقلبوا في الجمع
لانها في الواحد مفتوحة والفتح مقارب السكون انتهى
الثامنة قال ابن جني باب في مطل الحركات ومطل الحروف
اما الاول فينشا عن الحركة حرف من جنسها فينشا بعد الفتحة
الف وبعد الكسرة يا وبعد الضمة واو وقد تقدمت امثلة ذلك
في الفايدة الثانية قال ومن مطل الفتحة قول عنترة ينباع
من ذفرى غضوب جسرة قال ابو علي اراد ينبع فاشبع
الفتحة فانشا عنها الفا وقال الاصمعي يقال انباع الشجاع
ينباع انبياعا اذا انخرط من بين الصفين ماضيا وانشد فيه
بطرفي حلما واناة معا ثمت ينباع انبياع الشجاع
فهذا انفعل ينفعل انفعالا والالف فيه عين وينبغي ان تكون
عينه واوا لانها اقرب معنى من اليا هنا نعم وقد يمكن عندي
ان تكون هذه لغة تولدت وذلك انه لما سمع ينباع اشبه
في اللفظ ينفعل فجاؤوا منه بماض ومصدر كما ذهب ابو بكر
فيما حكاه ابو زيد من قولهم ضفن الرجل يضفن اذا جاء
ضيفا مع الضيف وذلك انه لما سمعهم يقولون ضيفن وكانت
فيعل في الكلام اكثر من فعلن توهمه فيعلا فاشتق الفعل
منه بعد ان سبق الى وهمه هذا فيه فقال ضفن يضفن

على هذا القول لقلت فلن يغلن لان العين قد حذفت قال ومن مطل الفتحة عندنا قول الهذلي

بينا تعنقه الكماة وروغه … يوما اتيح له جرى سلفع

اي من اوقات تعنقه فاشبع الفتحة فانشاءت الفا وحدثنا ابو على ان احمد بن يحيى حكى خذه من حيث وليسا قال وهو اشباع ليس وحكى الفراء عنهم اكلت لحما شاة اراد لحم شاة فمطل الفتحة فانشاءت الفا ومن اشباع الكسرة ومطلها ما جا عنهم من الصياريف والمطافيل والجلاعيد والاصل الجلاعد جمع جلعد وهو الشديد فاما يا مطاليق ويا صعاليق فعوض من النون المحذوفة وليست مطلا ومن مطل الضمة اشباع الضمة قوله

بمكورة جم العظام عطبول … كأن في انيابها القرنفول

واما الثاني فالحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة المصونة بالالف والياء والواو وهي حيث وقعت فيها امتداد ولين الا ان الاماكن التي يطول فيها صوتها وتتمكن مدتها ثلاثة وهي ان تقع بعدها وهي سواكن توابع لما هو منهن وهو الحركات من جنسهن الهمزة او الحرف المشدد او ان يوقف عليها عند التذكر فالهمزة نحو كساء ورداء وخطيئة ورزيئة ومقروءة ومخبوءة وانما تمكن المد فيهن مع الهمزة لان الهمزة حرف ناء منشاه ومتراخ مخرجه فاذا انت نطقت بهذه الاحرف المصونة قبله ثم تماديت بهن نحوه طلن وشعن في الصوت فوفين له وزدن بيانا به ولمكانه وليس كذلك اذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدد الا تراك اذا قلت كتاب وحساب وسعيد وعمود وضروب وركوب لم تجدهن لدنات ناعمات ولا

وانيات مستطيلات كما تجدهن كذلك اذا تلاهن الهمزة او الحرف المشدد واما سبب نعمتهن ووفائهن وتماديهن اذا وقع المشدد بعدهن فلانهن كما تريهن سواكن واول المثلين مع التشديد ساكن فيجفو عليهم ان يلتقي الساكنان حشوا في كلامهم فحينئذ ما ينهضون بالالف بقوة الاعتماد عليها فيجعلون طول الالف ووفاء الصوت بها عوضا مما كان يجب لالتقاء الساكنين من تحريكها اذ لم يجدوا عليه تطرقا ولا بالاستراحة اليه تعلقا وذلك نحو شابة ودابة وتضيب بكر وقد تمود الثوب وقد قوص بما عليه واذا كان كذلك فكلما رسخ الحرف في المد كان حينئذ محقوقا بتمامه وتمادي الصوت به وذلك الالف ثم الياء ثم الواو فشابة اذن اوفى صوتا وانعم جرسا من اختيها وتضيب بكر انعم وانم من قوص به وتمود الثوب لبعد الواو من الحروف الثلاث في المد وهي الالف وقرب الياء اليها نعم وربما لم يكتف من تقوى لغته ويتعالى في تمكينه وجهارته بما تجشمه من مد الالف في هذا الموضع دون ان يطغى به طبعه ويتخطى به اعتماده ووطؤه الى ان يبدل من هذه الالف همزة فيحملها الحركة التي كان كلفها بها وتصانعا بطول المد عنها فتقول شأبة ودأبة قال كثير اذا ما العوالي بالعبيط احمأرت وقال اما سودها فتجللت بياضا واما بيضها فاسوأدت وهذا الامر الذي تراه امر يخص الالف دون اختيها وعلة اختصاصه بها ان همزها في بعض الاحوال انما هو لكثرة ورودها هنا ساكنة بعدها الحرف المدغم فتحاملوا وحملوا انفسهم على قلبها همزة تطرقا الى الحركة اذ لم يجدوا الى تحريكها

سبيلا لا في هذا الموضع ولا في غيره وليست كذلك اختاها لانهما وان سكنتا في نحو تضيب بكر وقوص به فانهما قد يتحركان كثيرا في غير هذا الموضع عوضا من سكونهما فيه فاعرف ذلك فرقا وقد اجروا الياء والواو الساكنين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعتين لما هو منهما وذلك نحو قولهم جيب بكر اي جيب بكر وثوب بكر اي ثوب بكر وذلك ان الفتحة وان كانت مخالفة الجنس للياء والواو فان فيها سرا له ومن اجله جاز ان تمتد الياء والواو بعدها في نحو ما اريناه وذلك ان اصل المد واقواه واعلاه وانعمه وانداه انما هو للالف وانما الياء والواو في ذلك محمولان عليها وملحقان في الحكم بها والفتحة بعض الالف فكانها اذا قدمت قبلهما في نحو بيت وصوت انما قدمت الالف اذ كانت الفتحة بعضها فاذا جاتا بعد الفتحة جاءتا في موضع قد سبقتهما اليه الفتحة التي هي الف صغيرة فكان ذلك سببا للانس بالمد لا سيما وهما بعد الفتحة لسكونهما اختا الالف وقويتا الشبه بها فصار شيخ وثوب نحوا من شاخ وثاب فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما فاعرف ذلك واما مدها عند التذكر فنحو قولك اخواك ضربا اذا كنت متذكرا للمفعول به اي ضربا زيدا ونحوه وكذلك مطل الواو اذا تذكرت في نحو ضربوا اي ضربوا زيدا ونحوه وانما مطلت ومدت هذه الاحرف في الوقف عند التذكر لانك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة المد وانت متذكر لم يكن في ذلك دليل على انك متذكر شيئا ولاوهمت ان كلامك قد تم ولم يبق بعده مطلوب متوقع لك فلما وقفت ومطلت علم انك متطاول

الي كلام تال للاول منوط به معقود ما قبله على تضمنه وخلطه بجملته ووجه الدلالة من ذلك ان حروف اللين الثلاثة اذا وقف عليهن ضعفن وتضاءلن ولم يف مدهن واذا وقعن بين الحرفين تمكن واعترض الصدى معهن ولذلك قال ابو الحسن ان الالف اذا وقعت بين الحرفين كان لها صدى ويدل على ذلك ان العرب لما ارادت مطلهن للندبة واطالة الصوت بهن في الوقف وعلمت ان السكوت عليهن ينتقصهن ولا يفي بهن اتبعتهن الها في الوقف توفية لهن وتطاولا الى اطالتهن وذلك قولهم وازيداه ولا بد من الهاء فان وصلت اسقطتها وقامت التبعية في اطالة الصوت مقامها نحو وازيدا وعمراه وكذلك الحثها نحو وانقطاع ظهرهيه واغلامكيه واغلامهوه واغلامهموه وتقول في الوصل واغلامهمو لقد كان كريما وانقطاع ظهري من هذا الامر والمعنى الجامع بين التذكر والندبة قوة الحاجة الى اطالة الصوت في الموضعين فلما كانت هذه حال هذه الاحرف وكنت عند التذكر كالناطق بالحرف المستذكر صار كانه هو ملفوظ به فتمت هذه الاحرف وان وقعن اطرافا كما يتممن اذا وقعن حشوا او اواخر فاعرف ذلك وكذلك الحركات عند التذكر يمطلن حتى يفين حروفا فاذا صرنها جرين مجرى الحروف المبتداة توام فيمطلن ايضا حينئذ كما تمطل الحروف وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة في قمت قمتا اي قمت يوم الجمعة ونحو ذلك ومع الكسرة انتي اي انت عاقلة ونحو ذلك ومع الضمة قمتو اي قمت الى زيد فان كان الحرف الموقوف عليه عند التذكر ساكنا كسرته كسرا لانه لا يجري الصوت في

الساكن فاذا احرك ابتعث الصوت في الحركة ثم انتهى الى الحرف ثم اشبعت
ذلك الحرف ومطلته كقولك في قد وانت تريد قد قام قدى
وفي من منى وفي هل هلي وفي نعم نعمي وفي لام التعريف من الغلام
الي وانما حرك بالكسرة دون اختيها لانه ساكن احتيج الى
حركته تجري مجرى التقا الساكنين نحو قم الليل وعليه اطلق
المجزوم والموقوف في القوافي المطلقة الى الكسر كقوله وكانك
مهما تامري القلب يفعلي وقوله لما تزل برحالنا وكان قدي
ونحو مما نحن عليه حكاية الكتاب هذا سيفي يريد سيف
من امره كذا فاما اذا الوصل اثبت التنوين فلما كان ساكنا
صحيحا لم يجر الصوت به كسره ثم اشبع فانشا عنها يا فقال
سيفني وان كان الموقوف عليه عند التذكر ساكنا معتلا
غير تابع لما قبله وهو الياء والواو الساكنتان بعد الفتح
نحو اي وكي ولو واو كسر نحو قمت اي اي كي تقوم ومن
كان من لغته ان يفتح او يضم لا لتقا الساكنين نحو قم الليل
فقياس قوله ان يفتح ويضم عند التذكر نحو قما وبعا وسرا
وعن قطرب ان من العرب من يضم ثم يا رجل فان تذكرت
على هذه اللغة مطلت الضمة فقلت ثمو اق من العرب من
يقول اشتروا الضلالة بالضم ومنهم من يكسر ومنهم من يفتح
فان مطلت مستذكرا قلت على من ضم اشتروو اد على من
كسر اشتروي وعلى من فتح اشتروا وروينا عن محمد بن
محمد بن احمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر
ضموا بطانتهم وهم وزرائهم وهم القضاة ومنهم الحكام
فان وقفت على هم من قوله وهم القضاة قلت وهمي وكذا

الوقوف على منهم الحكام منهمي وان وقفت على هم من قوله وهم وزرائهم
قلت وهمو لانك كما رايته فعل الشاعر وان شئت عكست حمل
الثاني على الاول وللاول على الثاني لانك اذا فعلت ذلك لم
تعدان حملت على نظير وكلما جاز شي من ذلك عنه وقفه التذكر
جاز في القافية ابتة على ما تقدم وعليه تقول عجبت منا الى من
القوم قال مي **التاسعة** في انابة الحركة عن الحرف والحرف
عن الحركة قال ابن جني الاول منها ان تحذف وتقر الحركة قبله نايبة
عنه ودليلا عليه كقوله
كفاك كف لا تليق درهما ❊ جودا واخرى تعط بالسيف الدما
يريد تعطي وقوله واخو الغوان متى يشا يصرمنه ❊ وقوله
دوامي الايد يخبطن السريحا ومنه قوله تعالى يا عباد فاتقون
وهو كثير في الكسرة وقد جاء في الضمة منه قوله
ان الفقير بيننا قاض حكم ❊ ان ترد الما اذا غاب النجم
يريد النجوم فحذف الواو واناب عنها الضمة وقوله حتى اذا بلت
حلاقيم الحلق يريد الحلوق وقال الاخطل
كلمع ايدي مثاكيل مسلبة ❊ يندبن ضرس بنات الدهر والخطب
يريد الخطوب ومنه قوله تعالى ويمح الله الباطل ويوم يدع الداع
وسندع الزبانية كتب ذلك بغير واو دليلا في الخط على
الوقف عليه بغير واو وفي اللفظ ولم نظاير وهذا في المنقوص
تليل تحفة الالف قال مثل النقا لبده ضرب الطلل يريد
الطلال ونحو منه قوله
الا لا بارك الله في سهيل ❊ اذا ما الله بارك في الرجال
يحذف الالف من لفظة الله ومنه قوله اوالفا مكة من ورق الحمي

لانه اراد الحمام فحذف الالف فالتقت الميمان فغير على ما ترى
وقال ابو عثمان في قوله يا ابت اراد يا ابتا فحذف الالف وقال الشاعر
فلست بمدرك ما فات مني ❊ بلهف ولا بليت ولا لواني ❊ يريد
بلهفا والثاني منها ونحو انابة الحرف عن الحركة في بعض الاحاد
وهي الاسما الستة وجمع التثنية وكثير من الجمع فان الالف
والواو واليا فيها نايبة عن الحركات في الاعراب وكذا النون
في الافعال الخمسة نايبة عن الضمة وليس من هذا الباب
اشباع الحركات في نحو منتزاح والصياريف وانظور لان الحركة
في نحو هذا لم تحذف وتنب الحرف عنها بل هي موجودة لا تزيد
فيها ولا تنتقص منها **العاشرة** في هجوم الحركات على الحركات
قال ابن جني هو على ضربين احدهما كثير مقيس والاخر قليل غير
مقيس فالاول على ضربين احدهما ان تتفق فيه الحركتان والاخر
ان تختلفا فيكون الحكم للطارى منهما على ما مضى فالمتفقتان
نحو قولهم يغزون ويدعون اصله يغزوون فاسكنت الواو الاولى
التي هي اللام وحذفت لسكونها وسكون واو الضمير والجمع بعدها
ونقلت تلك الضمة عن اللام الى الزاي التي هي العين فحذفت
لها الضمة الاصلية في الزاي لطرو الثانية عليها ولا بد من
هذا التقدير في هجوم الثانية الحادثة على الاولى الراتبة
اعتبارا في ذلك بحكم المختلفين الا تراك تقول في العين
المكسورة ينتقل الضمة اليها مكان كسرتها نحو يرمون ويقضون
نقلت ضمة يا يرميون الى ميمها فابتزت الضمة الميم كسرتها
وحلت محلها فصارت يرمون فكما لا تشك في ان ضمة ميم
يرمون غير كسرتها في يرميون لفظا فكذلك تحكم على ان

ضمة زاي يغزون غير ضمتها في يغزوون تقديرا وحكما ونحو
من ذلك قولهم في جمع مية ميون فكسرة ميم ميون غير كسرتها
في مية اعتبارا بخلاف المختلفين في سنة وسنون وبرة
وبرون ومثله ترخيم برثن ومنصور في من قال يا حار اذا قلت
يا منص ويا برث فالضمة فيهما غير الضمة في من قال يا برث
ويا منص على يا حار اعتبارا بالمختلفين فكما لا نشك في ان
ضمة يا حار غير كسرة يا حارث سماعا ولفظا فكذلك الضمة
على يا حار في يا برث ويا منص غير الضمة فيها على يا حار
تقديرا وحكما وكذلك كسرة صاد صنو وقاف قنو غير كسرتها
في صنوان وقنوان وكذلك كسرة ضاد تتضمين في الجمع غير
كسرتها المقدرة فيها في الاصل حالها وهو تتضمين في المفرد
على ما تقدم في يغزون ويدعون واما المختلفان فامرهما
واضح نحو يرمون ويقضون والاصل يرميون ويقضيون
فاسكنت اليا استثقالا للضمة عليها ونقلت الى ما قبلها
فابتزته كسرته لطروها عليها فصار يرمون ويقضون
وكذلك انت تغزين اصله تغزوين نقلت الكسرة من الواو الى
الزاي فابتزتها ضمتها فصارت تغزين الا ان منهم من يشم
الضمة ارادة للضمة ومنهم من يخلص الكسرة فلا يشم ويدلك
على مراعاتهم لتلك الكسرة والضمة المبتزة عن هذين الموضعين
انهم اذا امروا ضموا همزة الوصل وكسروها ارادة لها نحو
اقضوا ارموا ونحو اغزي ادعي فكسرهم مع ضمة الثالث وضمهم
مع كسرته يدل على قوة مراعاتهم للاصل المغير وانه عندهم
مراعى معتد تقديره ومن المتفقة حركتاه ما كانت فيه التمات

نحو اسم المفعول من نحو اشتد واحمر وهو مشتد ومحمر واصله مشتدد
ومحمرر فاسكنت الدال والراء الاولتان وادغمتا في المثل ولم تنقل
الحركة الى ما قبلها فتغلبت على حركته كما نقلت في يغزون ويرمون
يدلك على قولهم في اسم الفاعل ايضا كذلك مشتد ومحمر الا ترى ذلك امه
ان اصله هنا مشتدد ومحمرر فلو نقلت هذا لوجب ان تقول
مشتد ومحمر فلما لم تقل ذلك وصح في المختلفين اللذين النقل
فيهما موجود لفظا امتنعت من الحكم به فيما تحصل الصنعة
فيه تقديرا ووهما وسبب ترك النقل في المفتوح انفراد الفتح
عن الضم والكسر في هذا الزوال الضرورة فيه وصحة الا ترى
الى صحة الواو والياء جميعا بعد الفتحة وتعذر صحة الياء الساكنة
بعد الضمة والواو الساكنة بعد الكسرة وذلك انك لو حذفت
الضمة والواو الساكنة بعد الكسرة وذلك انك لو حذفت
الضمة في يرمون ولم تنقلها الى الميم لصار التقدير الى يرميون
ثم وجب قلب الواو ياء ان تقول هم يرمين فتصير لفظ جماعة الي م
المونث وكذلك لو لم تنقل كسرة الواو في تغزوين الى
الزاي لصار التقدير الى تغزين ثم يجب قلب الواو
ياء لانضمام الزاي قبلها فتقول للمراة انت تغزون
فيلتبس بجماعة المذكر فهذا حكم المضموم مع المكسور
وليس كذلك المفتوح الا ترى الياء والواو صحيحتين
بعد الفتحة نحو هولاء يخشون ويسعون وانت
ترضين وتخشين فلما تغير الفتحة هنا في المختلفين
اللذين تغيرها واجب لم تغير الفتحتان اللتان
انما هو في التغيير محمولتان على الضم مع الكسر فان

قيل

فان قيل قد يقع اللبس ايضا بحيث رمت الفرق لانك تقول
للرجال انتم تغزون وللنساء انتن تغزون وتقول
للمراة انت ترمين ولجماعة النساء انتن ترمين قيل انما
احتمل هذا الخوف في هذه الاماكن ضرورة ولولا ذلك
لما احتمل ووجه الضرورة ان اصل انتم تغزون
تغزوون فالحركتان كما ترى متفقتان وكذلك انت
ترمين اصله ترميين فالحركتان ايضا متفقتان
فاذا اسكنت المضموم الاول ونقلت اليه ضمة الثاني
وسكنت المكسور الاول ونقلت اليه كسرة الثاني بقي
اللفظ بحاله كان لم تنقله ولم تحذف شيئا منه فوقع اللبس
فاحتمل لما يصحب الكلام من ادلته واخر كاشيا كثيرة
يقع اللبس في اصلها لفظا فيعتمد في بيانها على ما يقارنها
كالتحقير والتكسير وغير ذلك فلما وجدت الى رفع
اللبس بحيث وجدته طريقا سلكتها ولما لم تجد اليه
طريقا سلكتها ولما لم تجد اليه طريقا في موضع اخر احتملته
ودللت بما يقارنه عليه الضرب الثاني مما هجمت فيه
الحركة على الحركة من غير قياس لقوله وقال اضرب الساقين
امك هابل اصله امك فكسر الهمزة لانكسار ما قبلها
على حد من قرا فلامه الثلث فصار امك ثم اتبع الكسر
الكسر فهجمت كسرة الاتباع على ضمة الاعراب
فابتزتها موضعها فهذا شاذ لا يقاس عليه الا تراك
لا تقول قدرك واسعة ولا عدلك ثقيل ولا بنتك
عاقلة ونحو من ذلك في الشذوذ قراة الكسائي

بما انزليك وقياسه في تخفيف الهمزات يجعل الهمزة بين بين
فتقول بما انزل اليك لكنه حذف الهمزة حذفا والقى كسرتها
على لام انزل وقد كانت مفتوحة فغلبت الكسرة الفتحة على الموضع
فصار تقديره بما انزلليك فالتقت اللامان متحركتين
فاسكنت الاولى وادغمت في الثانية كقوله تعالى لكنا هو الله
ربي ونحو منه ما حكاه لنا ابو علي عن ابي عبيدة دعه
في حرمه وذلك انه نقل ضمة الهمزة بعد ان حذفها على الراء وهي
مكسورة فنفى الكسرة واعقب منها ضمة ومنه ما حكاه احمد
ابن يحيى في خبر له مع ابن الاعرابي بحضرة سعيد بن سلم عن امراة
قالت لبنات لها وقد خلون الى اعرابي كان يالفهن افي
السوتنتنه قال احمد بن يحيى فقال لي ابن الاعرابي تعال
الى هاهنا اسمع ما تقول قلت وما في هذا ارادت افي
السوءة انتنه فالقت فتحة انتن على كسرة التاء
فصارت بعد تخفيف السوءة افي السوتنتنه فهذا نحوها
مما نحن بسبيله وجميعه غير مقيس لانه ليس على حد
التخفيف القياسي لان طريقا قياسه ان تقول في حرمه
فتقر كسرة الراء عليها وتجعل همزة امه بين بين اعني
بين الهمزة والواو لانها مضمومة كقوله تعالى يستهزئون
وهذا راي ابي الحسن فاما في حرمه فليس على قياس
البتة وكذلك قياس تخفيف قولها افي السوءة انتنه
ان تقول افي السوتنتنه فتخلص همزة انتنه البتة
لانفتاحها وانكسار ما قبلها كقولك في تخفيف مير
ميرانهي مما ذكره ابن جني ومن فروع هذا الباب

كسرة

يعني حذف اولا حركته يجعلها بين بين كما في يستهزئون ص

كسرة شرب اذا بني للمفعول وكسرة زبرج اذا صغر هل تبقى
ظاهر كلامهم نعم قال ابو حيان ولو قيل انها زالت وجاءت
كسرة اخرى لكان وجها كما قالوا من زيد في الحكاية على
احد القولين وفي يا منص اذا رخمت منصورا على لغة
من لا ينتظر فانهم زعموا انها ضمة بناء غير الضمة في منصور
التي هي من حركات الكلمة الاصلية قال واذا صغرت فعلا
على فعيل فضمة فعيل غير ضمة فعل وقيل هي هي

الحادية عشر قال ابن القيم في بدائع الفوائد
قال السهيلي قولهم متحرك وتحركت الواو ونحو ذلك
تساهل منهم فان الحركة عبارة عن انتقال الجسم من
حيز الى حيز والحرف جزء من الصوت ومحال ان تقوم
الحركة بالحرف لانه عرض والعرض لا يقوم بالعرض وانما
المتحرك في الحقيقة هو العضو من الشفتين او اللسان
او الحنك الذي يخرج منه الحرف فالضمة عبارة عن تحريك
الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلك صوت
خفي مقارب للحرف ان امتد كان واوا وان قصر كان ضمة
والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف
وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة وكذا القول
في الكسرة والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات
عند النطق بالحرف ولا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم
عند ذلك من ينقطع فلذلك سمي جزما اعتبارا بانجزام
الصوت وهو انقطاعه وسمي سكونا باعتبار العضو الساكن اعتبارا
فقولهم فتح وضم وكسر هو من صفة العضو واذا سميت

ذلك رفعا ونصبا وجرا وجزما فهي من صفة الصوت لانه يرتفع عند ضم الشفتين وينتصب عند فتحهما وينخفض عند كسرها وينجزم عند سكونها وعبروا بهذه عن حركات الاعراب لانه لا يكون الا بسبب وهو العامل كما ان هذه انما تكون بسبب وهو حركة العضو وعن احوال البنا بتلك لانه لا يكون بسبب اعني بعامل كما ان هذه الصفات تكون وجودها بغير آلة قال ابن القيم وعندي ان هذا الليس باستدراك على النحاة فان الحرف وان كان عرضا فقد يوصف بالحركة تبعا لحركة محله فان الاعراض وان لم تتحرك بانفسها فهي تتحرك بحركة محالها فاندفع الاشكال جملة **الثانية عشر** قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف النحاة في الحركات الثلاث أهي ماخوذة من حروف المد واللين فذهب الاكثرون الى ان الفتحة من الالف والضمة من الواو والكسرة من اليا اعتمادا على ان الحروف قبل الحركات والثاني ماخوذ من الاول وذهب بعض النحويين الى هذه الحروف ماخوذة من الحركات الثلاث الالف من الفتحة والواو من الضمة واليا من الكسرة اعتمادا على ان الحركات قبل الحروف وبدليل ان هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات اذا اشبعت وان العرب اذا استغنت في بعض كلامها بهذه الحركات عند هذه الحروف اكتفا بالاصل على زعمه وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحروف ليست ماخوذة من الحركات ولا الحركات ماخوذة من الحروف اعتمادا على ان

احدهما

احدهما لم يسبق الاخر وصححه بعضهم **الثالثة عشر** قال في البسيط تمكن النطق بالحرف اقوى من تمكنه بالحركة **الرابعة عشر** الاصل في تقدير الحرف ان يقدر ساكنا لان الحركة امر زيد فلا يقدر عليه الا بدليل ومن ثم كان مذهب سيبويه في شاة ان الاصل فيها شوهة بسكون الواو كصحفة لا شوهة بالفتح وفي دم ان وزنه فعل بالسكون لا فعل بالتحريك **الخامسة عشر** الحركة قد تقوم مقام الحرف وذلك في الثلاثي المونث بغيرها نحو سقر فانه يمنع الصرف كما لو كان فوق ثلاث اقامة للحركة مقام حرف رابع بدليل تحتم حذف الف جمزى في النسب كتحتم الف مصطفى لا كتخيير الف حبلى المشاركة لها في عدد الحروف قال في البسيط فان قيل لو جرت الحركة مجرى الحرف الرابع لم تلحقه تا التانيث في التصغير كالرباعي ولا شك في لحوقها نحو سقيرة قلنا نحن لا ندعي ان الحركة تجري مجرى الحرف في كل حكم بل في موضع يثقل اللفظ بها وكذلك في المكبر بخلاف المصغر **السادسة عشر** قال ابو البقا في التبيين اعلم انهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف في نحو هذا بكر ومررت ببكر ان حركة الاعراب صارت في الكاف اذ الاعراب لا يكون قبل الطرف وانما يريدون انها مثلها **السابعة عشر** قال ابن يعيش كان المتقدمون يسمون الفتحة الالف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة والكسرة اليا الصغيرة لان الحركات والحروف اصوات وانما راى النحويون صوتا اعظم من صوت فسموا العظيم حرفا

والضعيف حركة وان كانا في الحقيقة شيا واحدا ولذلك دخلت الامالة على الحركة كما دخلت الالف اذ الغرض انما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض **فائدة** قال بعض شراح الجمل السوال عن مبادي اللغات يودي الى التسلسل فلهذا لا ينبغي ان يسال لاي شي انفردت الاسما بالجر وانفردت الافعال بالجزم وانما ينبغي ان يسال عما كان يجب فامتنع وهو خفض الافعال المضافة بالاضافة لان الفعل مرفوع وان اضيف اليه كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وجزم الاسما التي لا تنصرف وذلك انها لما اشبهت الفعل المضارع وحكم لها بحكمه فلم تنون ولم تخفض كالفعل كان يجب ان يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذي اشبهته بدل حمله على النصب وتكون الاسم الذي لا ينصرف ساكنا في حال الخفض ويكون فيه ترك العلامة علامة والجواب عن ذلك ما ذكره الزجاجي انه لم يخفض الافعال المضارعة لان الخفض لو كان فيها انما يكون بالاضافة لانه ليس من عوامل الخفض ما يدخل في الفعل الا للاضافة والاضافة انما للملك او الاستحقاق والافعال لا تملك شيا ولا تستحقه فلا يكون فيها اضافة وان لم يكن فيها اضافة لم يكن فيها خفض وان اضيف الى الفعل فانما يضاف اليه في اللفظ والمصدره في المعنى ولذلك لا توثر الاضافة فيه ولم تجزم الاسما التي لا تنصرف لانها قد ذهب منها التنوين فلو ذهبت الحركة لادى ذلك الى ذهاب شيين

من جهة

من جهة وذلك اخلال بالكلمة لتوالي الحذف على اخرها **حكاية الحال** من القواعد الشهيرة قال ابن هشام في المغني القاعدة السادسة انهم يعبرون عن الماضي والاتي كما يعبرون عن الشي الحاضر قصدا لاحضاره في الذهن حتى كانه مشاهد حالة الاخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة لان لام الابتدا للحال ونحو هذا من شيعته وهذا من عدوه اذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه السلام كما تقول هذا كتابك فخذه وانما الاشارة اليهما في ذلك الوقت هكذا الحكاية ومثله والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فاحيينا به الارض الا ترى انه تعالى قصد بقوله فتثير سحابا احضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثارة السحاب يبدا اولا قطعا ثم يتضام متقلبة بين اطوار حتى يصير ركاما ومنه ثم قال له كن فيكون اي فكان ومن يشرك بالله فكانما خر من السما فتخطفه الطير او تهوي به الريح في مكان سحيق ونريد ان نمن على الذين استضعفوا في الارض الى قوله ونري فرعون وهامان ومنه عند الجمهور وكلبهم باسط ذراعيه اي يبسط ذراعيه بدليل ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وبهذا التقدير يندفع قول الكسايي وهشام ان اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل ومثله والله مخرج ما كنتم تكتمون الا ان هذا حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارئ وفي الاية الاولى حكيت الحال الماضية ومثلها قوله

جارية في زمان الماضي • تقطع الحديث بالايماض •

ولولا حكاية الحال ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول **الحمل
على ما له نظير** اولى من الحمل على ما ليس له نظير وفيه فروع
منها مروان يحتمل ان يكون وزنه فعلان او مفعالا او
فعوالا والاول له نظير فيحمل عليه والاخيران مما لا
لم يجيا ذكره ابن جنى ومنها فم اصله فوه بزنة فوز
حذفت الها لشبهها بحرف العلة لخفائها وقربها من المخرج
من الالف فى ذقت تحذف حرف العلة فبقيت الواو التى
هى عين حرف الاعراب وكان القياس عليها ان تتحركها
بحركات الاعراب وانفتاح ما قبلها ثم يدخل التنوين على
حد دخوله فى نحو عصا ورحى فتحذف الالف لالتقا الساكنين
فيبقى المعرب على حرف واحد وذلك معدوم النظير فلما
كان القياس يودى الى ما ذكر ابدلوا من الواو ميما لان
الميم حرف جلد يحتمل الحركات من غير استثقال وهما
من الشفتين فهما متقاربان ذكره ابن يعيش ومنها
الفا كلا لام وليست زائدة لئلا يبقى الاسم الظاهر
على حرفين وليس ذلك فى كلامهم اصلا ذكره ابن يعيش
ايضا ومنها مذهب سيبويه ان التا فى كلتا بدل من
لام الكلمة كما ابدلت منها فى بنت واخت والفها للتانيث
ووزنها فعلى كذكرى وذهب الجرمى الى ان التا للتانيث
والالف لام الكلمة كما فى كلا واوجبوا الاول لانه ليس
فى الاسما فعتل ولم يعهد ان تا التانيث تكون حشوا
فى كلمة ذكره ابن يعيش ومنها قال ابن الانبارى
فى الانصاف ذهب البصريون الى ان الاسما الستة معربة

من مكان واحد والواو والالف واليا هى حروف الاعراب وذهب
الكوفيون الى انها معربة من مكانين قال والذى يدل على
صحة ما ذهبنا اليه وفساد ما ذهبوا اليه ان ما ذهبنا اليه
له نظير فى كلام العرب فان كل معرب فى كلامهم ليس له
الا اعراب واحد وما ذهبوا اليه لا نظير له فى كلامهم فانه
ليس فى كلامهم معرب له اعرابان والمصير الى ما له نظير اولى
من المصير الى ما ليس له نظير ومنها قال ابن الانبارى
ذهب البصريون الى ان الالف والواو واليا فى التثنية
والجمع حروف اعراب وذهب الجرمى الى ان انقلابها هو
الاعراب وقد افسده بعض النحويين بان هذا يودى
الى ان تكون الاعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له
فى كلامهم ومنها قال ابن فلاح فى المغنى صفة اسم لا
المبنى يجوز فتحه نحو لا رجل ظريف فى الدار وهى فتحة بنا
لان الموصوف والصفة جعلا كالشى الواحد بمنزلة خمسة
عشر ثم دخلت لا عليهما بعد التركيب ولا يجوز ان تكون دخلت
عليهما وهما معربان فبنيا معها لانه يودى الى جعل ثلاثة
اشيا كشى واحد ولا نظير له ومنها قال ابن فلاح ذهب
البصريون الى ان اللهم اصله يا الله حذفت يا وعوض منها
الميم المشددة فى اخره وقال الكوفيون ليست الميم بعوض
بل اصله يا الله امّ اى اقصد فحذفت الهمزة من فعل الامر
واتصلت الميم المشددة بالله فامتزجا وصارا كلمة واحدة
ولا يستنكر تركيب فعل الامر مع غيره بدليل هلم فانها
مركبة عند البصريين من حرف التشبيه ولم وعندنا

من هل وأم قالوا فما صرنا اليه له نظير وما صرتم اليه دعوى
بلا دليل وقال الاندلسى فى شرح المفصل قال الكوفيون
ضمير الفصل اعرابه باعراب ما قبله لانه توكيد لما قبله ورده
البصريون بان المكنى لا يكون تاكيدا للمظهر فى شى من كلامهم
والمصير الى ما لا نظير له فى كلامهم غير جائز وقال ابن
جنى فى الخصايص اذا دل الدليل لا يجب ايجاد النظير وذلك
على مذهب الكتاب فانه حكى ما جاء على فعل ابلا وحدها
ولم يمنع الحكم بها عنده ان لم يكن لها نظير لان ايجاد النظير
بعد قيام الدليل انما هو للانس به لا للحاجة اليه فاما ان لم
يقم دليل فانك محتاج الى النظير الا ترى الى عزويت لما
لم تقم الدليل على ان تاوه ونونه اصلان احتجت
الى التعليل بالنظير فمنعت ان يكون فعويلا لم تجد له لمانه
نظيرا وحملته على فعليت لوجود النظير وهو عفريت
ونفريت وكذلك قال ابو عثمان فى الرد على من ادعى ان
السين وسوف يرفعان الافعال المضارعة لم نر عاملا
فى الفعل تدخل عليه اللام وقد قال الله تعالى ولسوف
يعطيك ربك فترضى فجعل عدم النظير فانك تحكم مع
عدم النظير فى قولك فى الهمزة والنون من اندلس انهما وذلك م
زائدتان وان وزن الكلمة بهما انفعل وان كان هذا مثالا
لا نظير له وذلك ان النون لا محالة زائدة لانه ليس فى
ذوات الخمسة شى على فعللل فتكون النون فيه اصلا
لوقوعها موقع العين واذا ثبت ان النون زائدة
فقد برد فى يديك ثلاثة احرف اصول وهى الدال واللام

والسين وفى اول الكلمة همزة ومتى وقع ذلك حكمت بكون
الهمزة زائدة ولا تكون النون اصلا والهمزة زائدة لان
ذوات الاربعة لا يلحقها الزوائد من اوايلها الا فى الاسما
الجارية على افعالها نحو مدحرج وبابه وقد وجب اذن ان
الهمزة والنون زائدتان والكلمة بهما على انفعل وان امام
كان مثالا لا نظير له فان ضام الدليل النظير فلا مذهب
لك عن ذلك وهذا كنون عنتر فان الدليل يقضى
بكونها اصلا لانها مقابلة لعين جعفر والمثال ايضا
فعلل وهو فعلل وقال ابن يعيش ذهب المبرد الى ان
نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك معربان وليسا مبنيين
مع لا قال لان الاسما المثناة والمجموعة بالواو والنون
لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا فلم يوجد ذلك قال ابن
يعيش وهذا اشارة الى عدم النظير قال واذا قام
الدليل فلا عبرة بعدم النظير اما اذا وجد فلا شك ان
يكون مونسا واما ان يتوقف ثبوت الحكم على وجوده
فلا وقال الشلوبين قول من قال ان الحروف فى الاسما الستة
دلايل اعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب يودى الى ان
يكون الاسم المعرب على حرف واحد فى قولك ذو مال وهذه
الحروف زوايد عليه للدلالة على الاعراب وذلك خروج عن
النظاير فلا ينبغى ان يقال **قاعدة** قال ابن يعيش يجوز
ان يسمى الرجل بما لا نظير له فى كلامهم ولهذا لم يذكر سيبويه
ديل فى ابنية الاسما لانه اسم لقبيلة ابى الاسود والعارف
غير معول عليها فى الابنية **حمل الشى على نظيره** قال

ابن الاثير في النهاية الحُدّاث جماعة يتحدثون وهو جمع على غير
قياس حملا على نظيره وهو سامر وسُمّار فان السُّمّار المتحدثون
الحمل على احسن القبيحين عقد له ابن جني بابا في الخصايص
قال وذلك ان تحضرك الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب احديهما
فينبغي حينيذ ان تحمل الامر على اقربهما واقلهما فحشا وذلك
كواو ورنتل انت فيها بين ضرورتين احديهما ان تدعي
كونها اصلا في ذوات الاربعة غير مكررة والواو لا توجد
في ذوات الاربعة الا مع التكرير نحو الوصوصة والوحوحة
وصوصيت وقوقيت والاخرى ان تجعلها زايدة اولا والواو
لا تزاد اولا فاذا كان كذلك كان ان تجعلها اصلا
اولى من ان تجعلها زايدة وذلك ان الواو قد تكون اصلا
في ذوات الاربعة على وجه من الوجوه اعني حالة
التضعيف فاما ان تزاد اولا فان هذا امر لم يوجد على حال
فاذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه ومثل ذلك
فيها قايما رجل لما كنت بين ان ترفع قايما فتقدم الصفة
على الموصوف وهذا لا يكون وبين ان تنصب الحال من
النكرة وهذا على ما قلته جايز حملت المسئلة على الحال
فنصبت وكذلك ما قام الا زيدا احد عدلت الى النصب
لانك ان رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه وان نصبت
دخلت تحت تقديم المستثنى منه وهذا وان كان ليس
قوة تاخيره عنه فقد جاء على كل حال فاعرف ذلك اصلا
في العربية تحمل عليه غيره انتهى وقال ابو حيان في نحو
فيها قايما رجل ابو الفتح يسمي هذا الحمل احسن القبيحين

لان الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف اقبح فحمل
على احسنهما وقال ابن يعيش انما امتنع العطف على عاملين
عند الخليل وسيبويه لان حرف العطف خلف عن العامل ونايب
عنه وما قام مقام غيره فهو اضعف منه في ساير ابواب العربية
فلا يجوز ان يتسلط على عمل الاعراب بما لا يتسلط ما اقيم
مقامه فاذا اقيم مقام الفعل لم يجز ان يتسلط على عمل الجر
فلذا لم يجيزوا قولهم في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة على
العطف على عاملين كما هو راي الكوفيين حيث جعلوا جر
بيضاء بالعطف على سوداء والعامل فيها كل ونصب شحمة عطف
على خبر ما ومثله عندهم ما زيد بقايم ولا قاعد عمرو يخفضون
قاعدا بالعطف على قايم المخفوض بالبا ويرفعون عمرا بالعطف
على اسم ما بل يخرجونه على حذف المضاف وابقا عمله فان قيل
حذف المضاف وابقا عمله على خلاف الاصل وهو ضعيف
والعطف على عاملين ضعيف ايضا فلم كان حمله على الجار اولى
من حمله على العطف على عاملين قيل لان حذف الجار قد
جاء في كلامهم وله وجه من القياس فاما مجيئه فنحو وبلدة
ليس بها انيس اي ورب بلدة وقولهم في القسم الله لافعلن
وقول رؤبة لما قيل له كيف اصبحت خير عافاك الله اي بخير
وقد حمل اصحابنا قراة حمزة والارحامِ على حذف الجار وكان
التقدير فيه وبالارحام والامر فيه ليس ببعيد ذلك البعد
فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال وان كان
قليلا ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين فكان حمله
على ما له نظير اولى وهو من قبيل احسن القبيحين واما من

جهة القياس فلان الفعل لما كان يكثر فيه الحذف وشاركه الحرف
الجار في كونه عاملا جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل التدرج
من غير الوجه الذي اعطى الاول ذلك الحكم عقد له ابن جني بابا
في الخصايص قال اعلم ان هذا باب طريقه الشبه اللفظي وذلك
كقولنا في النسب الى ما فيه همزة التانيث بالواو نحو حمراوي
وصفراوي وعشراوي وانما قلبت الهمزة فيه ولم تقر بحالها لئلا
تقع علامة التانيث حشوا فمضى هذا على هذا لا يختلف ثم انهم قالوا
في النسب الى علبا علباوي والى حربا حرباوي فابدلوا هذه
الهمزة وان لم تكن للتانيث لكنها لما شابهت همزة حمراء بانها بالزيادة
حملوا عليها همزة علبا ونحن نعلم ان همزة حمراء لم تقلب في حمراوي
لكونها زايدة فتشبه بها همزة علبا من حيث كانت زايدة
مثلها لكن لما اتفقتا في الزيادة حملت همزة علبا على همزة حمراء
ثم انهم تجاوزوا هذا الى ان قالوا في كسا وقضا كساوي
وقضاوي فابدلوا الهمزة واوا حملا على همزة علبا من حيث كانت
همزة قضا وكسا مبدلة من حرف ليس للتانيث فهذه علة غير
الاولى الا تراك لم تبدل همزة علبا واوا في علباوي لانها ليست
للتانيث فتحمل عليها همزة كسا وقضا من حيث كانتا لغير
التانيث ثم انهم قالوا من بعد في قراء قراوي فشبهوا همزة
قرا بهمزة كسا من حيث كانت اصلا غير زايدة كما ان همزة كسا
غير زايدة لكن هذه اشباه لفظية يحمل احدها على ما قبله
تشبثا به وتصورا له واليه والى نحوه اوما سيبويه بقوله
وليس شي مما يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها وعلى
ذلك قالوا صحراوات فابدلوا الهمزة واوا لئلا يجمعوا بين علمي

حمل الشي على الشي [illegible]

تانيث ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان الجمع على طريق التثنية
ثم قالوا علباوان حملا بالزيادة على حمراوان ثم قالوا كساوان
تشبيها له بعلباوان ثم قالوا قراوان حملا له على كساوان على ما تقدم
وسبب هذه الحمول والاضافات والالحاقات كثرة هذه اللغة
وسعتها وغلبة حاجة اهلها الى التصرف بها والتركح في اثنايها
لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر
الموزون والخطب والسجوع ولقوة احساسهم في كل شي شيا
وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يالف مذاهبهم وعلى هذا
ما منع الصرف من الاسما للشبه اللفظي نحو احمد واصرم واحمر
وتالب وتنضب علمين لما في ذلك من شبه لفظ الفعل فحذفوا
التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصة له في التنوين وهو
الفعل قال والشبه اللفظي كثير وفي هذا كاف انتهى **الحمل
على الاكثر اولى من الحمل على الاقل** ومن ثم قال الاكثرون ان رحمن غير
منصرف وان لم يكن له فعلى لان ما لا ينصرف من فعلان
اكثر فالحمل عليه اولى قاله صاحب البسيط وقال ابن يعيش
ذهب بعضهم الى ان الف كلا منقلبة عن يا وذلك لان رايها
قد اميلت قال سيبويه لو سميت بكلا وثنيت لقلبت الالف
يا لانه قد سمع فيها الامالة والاصل ان تكون منقلبة عن واو
لانها قد ابدلت تا في كلتا وابدال التا من الواو اضعاف
ابدالها من اليا والعمل انما هو على الاكثر وانما اميلت
لكسرة الكاف وقال السخاوي في تنوير الدياجي سال سيبويه
عن الخليل عن رمان فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على
الاكثر اذا لم يكن له معنى يعرف به قال السخاوي اي اذا كان

لا يعلم من اى شى اشتقاقه حمل على الاكثر والاكثر زيادة الالف
والنون وقال ابن يعيش القياس يقتضى زيادة النون
فى حسان وان لا ينصرف حملا على الاكثر وقال الشلوبين
المحذوف من ذو يا او واو لان الغالب على الاسم الثنائى المحذوف
منه لامه ان تكون اللام المحذوفة منه يا او واو والاغلب فيها
الواو وقل يكون المحذوف غيرهما كالحاء من حر فينبغى ان تحكم
على ذو بان المحذوف منه يا او واو لا غيرها لانها اكثر من غيرها
وان كان يمكن ان يكون المحذوف منها وقال ايضا قد تكون
الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنون ولا تجمع بها
اذا كانت محمولة على غيرها مما لا يجمع بالواو والنون وذلك
نحو ندمان كان قياسه ان يقال فى جمعه ندمانون لانك
تقول ندمانة ولكن سيبويه قال انهم لا يقولون ذلك وانما كان
تداجانهم بعد ذلك وتوجيه شذوذه ان المطرد فى باب
فعلان ان يقال فيه فعلانة فحمل فى ذلك على الاكثر ولكن مثل
هذا يقل فى الصفات التى اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا
اذكرهنا الا هذا وقال ايضا الالف المجهولة الاصل فى الثلاثى
اذا لم تمل تقلب فى التثنية واوا واذا اميلت تقلب ياء لا نه
لا يمال من هذا النوع الا ما كانت الفه منقلبة عن ياء ولا يميلون
ذوات الواو الا شاذا نحو العشا فى العشى فحمل المجهول من هذا
النوع على الاكثر ولم يحمل على الشاذ والاكثر مما يمال من هذا
النوع ان تكون الفه منقلبة عن يا فحمل هذا المجهول عليه
وما لم يمله المميلون من هذا النوع فالفه منقلبة عن واو فحمل
هذا المجهول عليه فان جهل امر الامالة اعنى وجودها

وعدمها

وعدمها فى هذا النوع حمل على ما الفه منقلبة عن اليا لان الاكثر
زعموا انها لا مه الف ان تكون انقلابها من اليا لا عن الواو لان اليا
اغلب على اللام من الواو ويقوى ذلك ان ذوات الواو ترجع
فى الاربعة الى اليا نحو مهليات ومدعيان ولا ترجع اليا الى
الواو نحو مرميان انتهى وقال ابن عصفور قول سيبويه ان
المرفوع بعد لولا مبتدا محذوف الخبر اولى من قول الكسائى
انه فاعل باضمار فعل لان اضمار الخبر اكثر من اضمار الفعل
والحمل على الاكثر اولى وقال ابن ابان ذهب الكسائى الى ان حتى
حرف ينصب المضارع دائما واذا وقع بعدها الاسم مجرورا
كان بتقدير الى وقول البصريين انها حرف يجر الاسم دائما
واذا نصب المضارع بعدها كان بتقدير ان اوجه لانه اذا
ترددت الكلمة بين ان تكون من عوامل الاسما فى الاصول
وعوامل الافعال فروع ايضا فعوامل الاسما هى الاكثر ومن اصولهم
الحمل على الاكثر وقال ابن النحاس فى باب الاشتغال اذا كان
العطف على جملة فعلية فالمختار الحمل على اضمار فعل لانك حينئذ
تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية فتتفق الجمل وتوافق
الجمل اولى من اختلافها فان قيل توافق الجمل يعارضه انك اذا
نصبت تحتاج الى تقدير واذا رفعت لم تحتج الى تقدير شىء
والجواب انه اذا دار الامر بين الاختلاف والتقدير كان
التقدير اولى لكثرة التقدير فى كلام العرب وقلة الاختلاف
والحمل على الاكثر اولى وقال ابن فلاح فى المغنى لام ذى
بمعنى صاحب يا على الاصح حملا على الاكثر فيما عينه واو وقال
ابن يعيش الها فى هذه بدل من اليا فى هذى وانما كسرت

ووصلت باليا لانها فى اسم غير متمكن مبهم فشبهت بهاء الاضمار
الذى قبله كسرة نحو به وبغلامه قال سيبويه ولا اعلم احدا
يضمها لانهم شبهوها بهاء الضمير وليست للضمير فحملوها على
اكثر الكلام كسروا الها اذا كان قبلها كسرة ووصلوا بالياء كما وصلوا
فى به وبغلامه ومن العرب من يسكنها فى الوصل ويجرى على اصل القياس
يقول هذه هند وقال ايضا الها الثانية فى قوقيت وضوضيت
اصل لانها الاولى كررت واصلها قوقوت وضوضوت وانما قلبوا
الثانية يا لوقوعها رابعة على حد اغزيت وادعيت فان
قيل فهلا كانت زائدة على حد زيادتها فى سلقيت وجعبيت
قيل لو قيل ذلك لصارت من باب سلس وقلق وهو
قليل وباب زلزلت وقلقلت اكثر والعمل انما هو على الاكثر
وقال المنم من منبج اسم البلد زايدة النون اصل لان زيادة
الميم اولا اكثر من زيادة النون اولا والعمل انما هو على الاكثر
وقال المالقى فى وصف المبانى الا المفتوحة المشددة حرف
تخصيص وتبدل همزتها هاء فيقال هلا ولا تنعكس القضية
فنقول ان الهمزة بدل من الها لان بدل الها من الهمزة اكثر من
بدل الهمزة من الها لانها لم تبدل الا فى ماء وامواه والاصل
ماه وامواه وفى اهل فالوا ال والاصل اهل فسهلوا والها
قد ابدلت من الهمزة فى اياك فقالوا هياك وفى ارحت الماشية
قالوا هرحت الماشية وفى ارقت الما قالوا هرقت وفى اشيا
غير هذه فالحمل على الاكثر اولى وقال ابو حيان فى شرح التسهيل
الى اما ان تقترن بما بعدها قرينة تدل على انه داخل فى حكم
ما قبلها او خارج عنه ان اقترن بذلك قرينة كان على حسبها

وان لم

وان لم يقترن به قرينة فالذى عليه اكثر المحققين انه لا يدخل
فى حكم ما قبله وهو الصحيح لان الاكثر فى كلامهم اذا اقترنت
قرينة ان لا يدخل ما بعدها فى حكم ما قبلها فاذا عرى عن
القرينة وجب الحمل على الاكثر الحمل على المعنى قال فى
الخصائص اعلم ان هذا الشرح غور من العربية بعيد ومذهب
نازح فسيح وقد ورد به القران وفصيح الكلام منثورا ومنظوما
كتانيث المذكر وتذكير المونث وتصور معنى الواحد فى الجماعة
والجماعة فى الواحد وفى حمل الثانى على لفظ قد يكون عليه الاول اصلا كان
ذلك اللفظ او فرعا وغير ذلك فمن تذكير المونث قوله تعالى
فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربى اى هذا الشخص فمن
جاءه موعظة من ربه لان الموعظة والوعظ واحد ان رحمة الله
قريب اراد بالرحمة هنا المطر ومن تانيث المذكر قراءة من قرا
تلتقطه بعض السيارة وقولهم ذهبت بعض اصابعه انث
ذلك لما كان بعض السيارة سيارة فى المعنى وبعض الاصابع
اصبعا وقولهم ما جاءت حاجتك لما كان ما هى الحاجة فى المعنى
وانشدوا يا ايها الراكب المزجى مطيته سائل بنى اسد ما هذه الصوت
انث على معنى الاستغاثة وحكى الاصمعى عن ابى عمرو انه سمع
رجلا من اهل اليمن يقول فلان لغوب جاءته كتابى فاحتقرها
فقلت له اتقول كتابى فقال نعم اليس بصحيفة قلت فما اللغوب
قال الاحمق وقال
لو كان فى قلبى كقدر قلامة حبا لغيرك قد اتاها ارسلى
كثير رسولا وهو من تكسير المونث كاتان واتن وعناق واعنق
لما كان الرسول هنا انما يراد به المراة لانها فى غالب الامر

لعله عمرو

على ارسل

يستخدم في هذا الباب وكذلك ما جاء عنهم من جناح واجنح
قالوا ذهب بالتانيث الى الريشة وقال
فكان مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر
انث الشخص لانه اراد به المراة وقال
وان كلابا هذه عشر ابطن وانت بري من قبايلها العشر
وذهب بالبطن الى القبيلة وابان ذلك بقوله من قبايلها
واما قوله كما شرقت صدر القناة من الدم فان شئت
قلت انث لانه اراد القناة وان شئت قلت ان صدر القناة
قناة وقال
لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع
وقال طول الليالي اسرعت في نقضي وقال تعالى ومن
يقنت منكن لله ورسوله وهو باب الواحد والجماعة من لهم
هو احسن الصبيان واجمله افرد الضمير لان هذا موضع
يكثر فيه الواحد كقولك هو احسن الصبيان فتى في الناس
قال ذو الرمة
ومية احسن الثقلين وجها وسالفة واحسنه قذالا
فافرد الضمير مع قدرته على جمعه وقال تعالى ومن الشياطين
من يغوصون له فحمل على المعنى وقال تعالى من اسلم وجهه
لله وهو محسن فله اجره عند ربه فافرد على اللفظ ثم جمع
من بعد والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدا ومنه قوله
تعالى الم تر الى الذي حاج ابراهيم في ربه ثم قال او كالذي
مر على قرية قيل فيه انه محمول على المعنى حتى كانه قال ارايت
كالذي حاج ابراهيم او كالذي مر على قرية فجاء بالثاني

علي ان الاول قد سبق كذلك ومن ذلك قول امري القيس
الا زعمت بسباسة اليوم انني كبرت وان لا يحسن امثالي
بنصب يحسن والظاهر ان يرفع لانه معطوف على ان الثقيلة
الا انه نصب لان هذا موضع قد كان يجوز ان يكون فيه الخفيفة
حتى كانه قال الا زعمت بسباسة ان يكبر فلان ومنه قوله
يا ليت زوجك قد غدا متقلدا سيفا ورمحا
اي وحاملا رمحا فهذا محمول الاول لا للفظ وكذا قوله علفتها
تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء وقوله
تراه كان الله يجدع انفه وعينيه ان مولاه ثاب له وفر
اي ويفقا عينيه ومنه باب واسع لطيف ظريف وهو اتصال
الفعل بحرف ليس مما يتعدى به لانه في معنى فعل يتعدى به
كقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسايكم لما كان
في معنى الافضاء عداه بالى ومثله قول الفرزدق قد قتل الله
زيادا عني لانه في معنى صرفه وقول الاعشى سبحان
من علقمة الفاخر علق حرف الجر بسبحان وهو علم لما كان
معناه براءة منه وقال ابن يعيش فان قيل فقد زعمتم ان العامل
في الحال هو العامل في صاحبها والحال في هذا زيد قايما
من زيد والعامل فيه الابتدا من حيث هو خبر والابتدا لا يعمل
نصبا فالجواب ان هذا كلام محمول على معناه دون
لفظه والتقدير اشير اليه او انتبه له فهو مفعول من جهة
المعنى وصل اليه الفعل قال وقولهم نشدتك الله الا فعلت
كلام محمول على المعنى كانه قال ما انشدك الا فعلك اي
ما اسالك الا فعلك ومثل ذلك شر اهر ذا ناب واذا ماغ

ان يحمل شر اهر ذا ناب على معنى النفي في نشدتك الله الا فعلت
اظهر لقوة الدلالة على النفي لدخول الا لدلالتها عليه ومثله
من الحمل على المعنى قوله وانما يدافع عن احسابهم انا ومثلي
والمراد ما يدافع ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى
ما يدافع الا انا وقال ابو حيان في اعرابه كلام العرب
وهو وجه الكلام ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى
نحو علمت اقام زيد ام قعد لا يجوز تقديم الجملة على
علمت وان كان ليس ما بعد علمت استفهاما بل الهمزة
فيه للتسوية ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ وذلك
نحو الاضافة للجملة الفعلية نحو على حين عاتبت المشيب
على الصبا اذ قياس الفعل ان لا يضاف اليه لكن لوحظ
المعنى وهو المصدر فصحت الاضافة وقال الزمخشري
في الاحاجي قولهم نشدتك بالله لما فعلت كلام محرف
عن وجهه معدول عن طريقته مذهوب به مذهب ما الغزوا
به على السامعين من امثالهم ونوادر الغازهم واحاجيهم
وملحهم واعاجيب كلامهم وساير ما يدلون به على اقتدارهم
وتصرفهم اعنة فصاحتهم كيف شاوا وبيان عدله ان
الاثبات فيه قايم مقام النفي والفعل قايم مقام الاسم
واصله ما اطلب منك الا فعلك وقال الشيخ علم الدين
السخاوي في تنوير الدياجي هذا الكلام مما عدل من كلامهم
عن طريقته الى طريقة اخرى تصرفا في الفصاحة وتفننا في
العبارة وليس من قبيل الالغاز وقال ابو علي هو لقولهم

شر اهر ذا ناب تعني في ان اللفظ على معنى والمراد معنى اخر
لان المعنى ما اهر ذا ناب قال وقول الزمخشري اقيم فيه الفعل
مقام الاسم تعني الا فعلت اقيم مقام الا فعلك قال ومثل
هذا من الذي هو بمعنى ما هو متروك اظهاره قوله
ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع
قال سيبويه المعنى لان كنت منطلقا انطلقت لا انطلاقك
اي لان كنت في نفر وجماعة من اسرتك فان قومي كذلك
وهم كثير لم تاكلهم السنة ولا يجوز عند سيبويه اظهار
كنت مع المفتوحة ولا حذفه مع المكسورة وقال الزمخشري
من المحمول على المعنى قولهم حسبك ينم الناس ولذا جزم به
كما يجزم بالامر لانه بمعنى اكفف وقولهم اتقى الله امرؤ
وفعل خيرا يثب عليه لانه بمعنى ليتق الله امرؤ وليفعل
خيرا وقال ابو علي الفارسي في التذكرة اذا كانوا قد حملوا
الكلام في النفي على المعنى دون اللفظ حيث لو حمل على
اللفظ لم يود الى اختلال معنى ولا فساد فيه وذلك نحو
قولهم شر اهر ذا ناب وشيء جاء به وقوله وانما يدافع
عن احسابهم انا ومثلي وقولهم قل احد ان يقول ذاك
وقولهم نشدتك الله الا فعلت وكل هذا محمول على المعنى
ولو حمل على اللفظ تؤد الى فساد والتباس فان يحمل على لم م
المعنى حيث يودي الى الالتباس يكون واجبا فمن ثم نفى
سيبويه قوله مررت بزيد وعمرو اذا اردت مرورين
ما مررت بزيد ولا بعمرو فنفى على المعنى دون اللفظ
وكذلك قوله ضربت زيدا او عمرا ما ضربت احدا منهما

لانه لو قال ما ضربت زيدا او عمرا امكن ان يظن ان المعنى ما ضربتهما
ولما قوله ما مررت بزيد وعمرو ولو نفى على اللفظ لا يمكن ان يكون
نفى مرورا واحدا فنفاه بتكرير الفعل ليتخلص من هذا المعنى
كذلك جمع قوله ما مررت بزيد او عمرو وما مررت بواحد منهما
ليتخلص من المعنى الذي ذكرنا قاعدة اذا اجتمع
الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ
وعلل ذلك بان اللفظ هو المشاهد المنظور اليه واما
المعنى فخفي راجع الى مراد المتكلم فكانت مراعاة اللفظ
والبداءة بها اولى وبان اللفظ متقدم على المعنى لانك اول
ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقيبه فاعتبر الاسبق وبانه
لو عكس لحصل تراجع لانك اوضحت المراد اولا ثم رجعت
الى غير المراد لانه المعول على المعنى فيحصل الابهام بعد
التبيين وقال ابن جني في الخصائص اعلم ان العرب
اذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ لانه اذا انصرف
عن اللفظ الى غيره ضعفت معاودته لانه انتكاث وتراجع
فجرى ذلك مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حذف على انه
قد جاء منه شيء قال روس كبيريهن تنتطحان وقال ابن الحاجب
اذا حمل اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى واذا حمل على
المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ لان المعنى اقوى فلا
يبعد الرجوع اليه بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار
المعنى القوي الرجوع الى الاضعف واعترض عليه
صاحب البسيط بان الاستقراء دل على ان اعتبار اللفظ اكثر

من

من اعتبار المعنى وكثرة موارده دليل على قوته فلا يستقيم
ان يكون قليل الموارد اقوى من كثير الموارد قال واما
ضعف العود الى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل
كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قال تعالى خالدين
فيها ابدا قد احسن الله له رزقا فحمل على اللفظ بعد الحمل على
المعنى وما ورد به التنزيل فليس بضعيف فثبت انه يجوز
الحمل على كل واحد منهما بعد الاخر من غير ضعف وقال الامام
ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية العرب تكره الانصراف
عن الشيء ثم الرجوع اليه بعد ذلك في معانيهم فلذلك [illegible]
الناظم وانشد •
اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد • اليه بوجه اخر الدهر ترجع
وكذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ
مفرد ومعنى مجموع كمن واخواتها ولذلك يكرهون الرجوع
الى الاتباع بعد القطع في النعوت قال الشلوبين في شرح
الجزولية اذا قلت ما اظن احدا يقول ذاك الا زيدا فالنصب
اجود على انه بدل من احد واما الرفع على انه بدل من
الضمير فحمل على المعنى والحمل على المعنى مع وجود الحمل على
اللفظ كالاتباع للاثر مع وجود العين حمل الشيء على نقيضه
فيه فروع منها قال صاحب البسيط ذهب سيبويه الى ان
حرف التعريف اللام وحدها لانها لان دليل التنكير حرف
واحد وهو التنوين فكذلك دليل نقيضه وهو التعريف حرف
واحد قياسا لاحد النقيضين على الاخر ولذلك كانت ساكنة

كالتنوين وقال في الجمل لم يجمع من الصفات التي مذكرها افعل
على فعال الا عجفا واعجف وعجاف قال في البسيط والذي
حسن جمعها في قوله تعالى سبع عجاف حملها على سمان لانهم قد
يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير
وقال ابن جني في الخصائص كان ابو علي يستحسن قول الكسائي
في قوله اذا رضيت علي بنو قشير انه لما كانت رضيت ضد
سخطت عدى رضيت بعلى حملا للشيء على نقيضه كما عدي على
نظيره وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيرا فقال
قالوا كذا كما قالوا كذا واحدهما ضد الاخر وقال ابن ابان في شرح الفصول
ربما جعلوا النقيض مشاكلا للنقيض لان كل واحد منهما
ينافي الاخر ولان الذهن يتنبه لهما معا بذكر احدهما
قال وقد ذهب ابو سعيد السيرافي الى ان لام الامر انما جزمت
لان الامر للمخاطب موقوف الاخر فحمل لفظ المعرب
كلفظ المبني لانه مثله في المعنى وحملت عليها لا في النهي
من حيث كانت ضدا لها وقال ابن عصفور في شرح الجمل كم
ان كانت اسم استفهام كان بناؤها لتضمنها معنى الاستفهام
وان كانت خبرية كان بناؤها حملا على رب لانها اذ ذاك
للمباهاة والافتخار كما ان رب كذلك وهي ايضا للتكثير فهي
نقيضة رب لان رب للتقليل والنقيض يجري مجرى ما يناقضه
كما ان النظير يجري مجرى ما يجانسه وقال ابن النحاس في التعليقة
انما كسرت النون في المثنى لسكونها وسكون الالف قبلها
والكسر نقيض السكون فارادوا ان ياتوا بالشيء الذي

هو

هو نقيضه لان الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره وقال
السهيلي في الروض الانف يحملون الصفة على ضدها قالوا
عدوة بالهاء حملا على صديقة وقال الشيخ شمس الدين بن
الصائغ في تذكرته قيل لم بني عوض على الضم مع انه غير مضاف
الى الجملة قال ويمكن ان يكون بني حملا على نقيضه وهو قط
كما قيل في كم وقال ابن النحاس في التعليقة لا يثنى بعض
ولا يجمع حملا على كل لانه نقيضه وحكم النقيض ان يجري
على نقيضه وقال ابن فلاح في المغني الحقت العرب عدمت
وفقدت بافعال القلوب فقال عدمتني وفقدتني حملا
على وجدت فيكون من باب حمل الشيء على ضده وقال الجاربردي
في شرح الشافية بطنان فعلان لا فعلال لانه نقيض
ظهران لان ظهرانا اسم لظاهر الريش وبطنانا لباطنه
وظهران فعلان بالاتفاق فبطنان كذلك حملا للنقيض
على النقيض وقال ابن هشام في تذكرته هذا باب ما حملوا
فيه الشيء على نقيضه وذلك في مسائل الاولى لا النافية
حملوها على ان في العمل في نحو لا طالعا جبلا حسن الثانية
رضي عدوها بعلى حملا على سخط قاله الكسائي الثالثة
فضل عدوه بعن حملا على نقص ودليله قوله •
• لاه ابن عمك لا افضلت في حسب • عني ولا انت دياني فتخزوني •
قال ابن هشام وهذا مما خطر لي الرابعة نسي علقوها
حملا على علم قال •
• ومن انتم انا نسينا من انتم • وريحكم من اي ريح الاعاصر •

الخامسة خلاصة حملوها على ضدها من باب فعالة لانه ورد
يقتضي الموصى والمبقي قال وهذا مما خطر لي عرضته على الشيخ
فاعترضه بان الدال هنا على مخالفة باب زبالة وقصالة
لا نسلم انه الوزن بل الحروف قال وهو محل نظر السادسة
جيعان وعطشان حملوهما على شبعان وريان وملآن
لان باب فعلان للامتلاء السابعة دخل حملوها على خرج
فجاؤا بمصدرها كمصدره فقالوا دخولا كخروجا
هذا ان قلنا ان دخل متعدية وان قلنا انها قاصرة
فلا حمل الثامنة يتكرر عد وهما بابا حملا على كثر
فقالوا تكرة وله ربه قاله ابن خالويه في الطارقيات
التاسعة قالوا بطل بطالة حملا على ضده من باب
الصنائع كتجر تجارة العاشرة قالوا ماتت موتانا حملا على
حيا حيوانا لان باب فعلان للتقلب والتحرك الحادية
عشر كم الخبرية حملوها على رب في لزوم الصدرية لانها
نقيضتها الثانية عشر معمول ما بعد كم فلما قدم عليها
حملا على نقيضه وهو الايجاب قاله الشلوبين واعترضه
ابن عصفور بانه يلزم تقديم المعمول في ما ضربت زيدا
لانه ايضا نقيض الايجاب وليس بشيء لانه لا يلزم
اعتبار البعض الثالثة عشر قالوا اكثر ما تقولن ذلك
حملا على قلما تقولن ذلك وانما قالوا قلما تقولن ذلك لان
قلما يكون للنفي انتهى وقال في موضع اخر من تذكرته
كما يحملون النظير على النظير غالبا كذا يحملون النقيض
على النقيض قليلا مثل لا النافية للجنس حملوها على ان

ذكر

وكم للتكثير اجروها مجرى رب التي للتقليل فصدروها
وخصوها بالنكرات وقالوا امراة عدوة فالحقوا فيها تاء
التانيث وحكم فعول اذا كان صفة للمونث وكان في معنى
فاعل ان لا تدخله تاء التانيث وقالوا امراة صبور وناقة
رعوث لانهم اجروا عدوة مجرى صديقة وهي ضدها فكما
ادخلوا التاء في عدوة وقالوا الغدايا والعشايا فجمع غدوة
وغداة على فعالى وحكمه ان يقال فيه غداة وغدوات
وغدوة وغدوات لانهم حملوها على العشايا وهي في
مقابلتها لان الغداة اول النهار كما ان العشية اخره
حمل الاصول على الفروع قال ابن جني قال ابو عثمان
لا يجوز فيما ضارب الى فاعله لانك لا تضيفه اليه مضمرا
فلذلك لا تضيفه اليه مظهرا قال وجاوزت اضافة المصدر
الى الفاعل لما جاوزت اضافته اليه مظهرا قال ابن جني
كان ابا عثمان انما اعتبر في هذا المضمر فقدمه وحمل عليه
المظهر من قبل ان المضمر اقوى حكما في باب الاضافة من
المظهر وذلك لانهما لا يجتمعان في ضاربانك وقاتلونه من
حيث كان المضمر بلفظه وقوة اتصاله مشابها للتنوين
وليس كذلك المظهر لقوته وقوة صورته الا تراك تثبت
معه التنوين فتنصبه نحو ضاربان زيدا فلما كان المضمر
مما تقوى معه مراعاة الاضافة حمل المظهر عليه وان كان
هو الاصل عليه ومن ذلك قولهم انما استوى النصب والجر
في المظهر عليه وان كان هو الاصل عليه ومن ذلك قولهم
انما استوى النصب والجر في المظهر نحو رايت الزيدين ومررت

بالزيدين لاستوائهما في المضمر نحو رايتك ومررت بك وانما
كان هذا الموضع للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث
كان المضمر عاريا من الاعراب واذا عري منه جاز ان ياتي
منصوبه بلفظ مجروره وليس كذلك المظهر في التثنية
وان كان المظهر هو الاصل اذ كان المراعى هنا امرا غير الفرعية
والاصلية وانما هو امر الاعراب والبناء فاذا تاملت ذلك
علمت انك في الحقيقة انما حملت فرعا على اصل لا اصلا على
فرع الا ترى ان المضمر اصل في عدم الاعراب فحملت المظهر
عليه لانه فرع في البناء كما حملت المظهر على المضمر في باب
الاضافة من حيث كان المضمر هو الاصل في مشابهته
للتنوين والمظهر فرع عليه في ذلك لانه انما هو اصل
في الاعراب لا في البناء فاذا انتهت هذه المواضع
فتعاظمتك فلا تخنع لها ولا تعط باليد مع اول ورودها
وتأن لها ولاطف بالصنعة ما يورده الخصم منها مناظرا
كان او خاطرا انتهى وقال في غلبة الفروع على الاصول
قد شبه النحاة الاصل بالفرع في المعنى الذي افاده ذلك
الفرع من ذلك الاصل الا ترى ان سيبويه اجاز في قولك
هذا الحسن الوجه ان يكون الجر في الوجه من موضعين احدهما
الاضافة والاخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي انما
جاز فيه الجر تشبيها بالحسن الوجه وذلك ان العرب
اذا شبهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما وعمرت به
الحال بينهما الا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فاعربوه
تمموا ذلك المعنى بينهما بان شبهوا اسم الفاعل بالفعل

فاعملوه

فاعملوه وكذلك شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولك في لهم
عليه السلام والرحمة وشبهوا الوصل بالوقف في قولهم ثلاثة
هربعة وفي قولهم سبسبا وكلكلا واجروا غير اللازم مجرى
اللازم في قولهم لحمرو بي ولهو الله وهي التي فعلت وقوله
فقلت اهي سرت امر عاد في حلم وقوله ومن يتق فان
الله معه اجري تقف مجرى علم حتى صار تقف كعلم واجروا
اللازم مجرى غير اللازم في قوله تعالى اليس ذلك بقادر
على ان يحيي الموتى فاجرى النصب مجرى الرفع الا يلزم فيه الحركة
ومجرى الجزم الذي لا يلزم فيه الحرف اصلا وهو كثير وحمل
النصب على الجر في التثنية والجمع وحمل الجر على النصب
فيما لا ينصرف وشبهت الياء بالالف في قوله كان ايديهن
بالقاع القرق وحملت الالف على الياء في قوله
اذا العجوز غضبت فطلق ✲ ولا ترضاها ولا تملق
ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله قد ضمنت اياهم
الارض والمتصل موضع المنفصل في قوله الا يجاورنا الاك
ديار وقلبت الواو ياء استحسانا لا عن قوة علة في
التقوى والبقوى والدعوى والفتوى وقولهم عوى الكلب
عوية وعوة واتبعوا الثاني الاول في نحو شد وفر وعض
وسند واتبعوا الاول الثاني في نحو اقتل ادخل اخرج فلما
راى سيبويه العرب اذا اشبهت شيئا بشيء فحملته على حكمه
عادت ايضا فحملت الاخر على حكم صاحبه تثبيتا لهما
وتتميما لمعنى الشبه بينهما حكم ايضا لجر الوجه من قولنا هذا الحسن
الوجه ان يكون محمولا على جر الرجل في قولهم هذا الضارب

الرجل ونظيره ايضا قولهم يا ايمرا الاتزام لما حذفوا الها فقالوا
يا ايم ثم اعادوا الها اقروا الفتحة عالها اعتيادا للفتحة في اليم
وان كان المحذوف نزعا وكذلك قولهم اجتمعت اهل اليمامة
اصله اجتمع اهل اليمامة ثم حذف المضاف فانث الفعل فصار
اجتمعت اليمامة ثم اعيد المحذوف فاقر التانيث الذي هو الفرع
بحاله فقيل اجتمعت اهل اليمامة قال ومن غلبة الفرع
للاصول اعرابهم في الاحاد بالحركات وفي التثنية والجمع
بالحروف فاما ما جاء في الواحد من ذلك نحو اخوك واباك
وهنيك فان ابا بكر ذهب فيه الى ان العرب قدمت منه هذا
التقدير توطية لما اجمعوه من الاعراب في الجمع بالحروف ولهذا
ايضا نحو اخر من حمل الاصل على الفرع الا ترا هم اعربوا بعض
الاحاد بالحروف حملا له على ذلك في التثنية والجمع واما قولهم
انت تفعلين فانهم انما اعربوه بالحرف وان كان في رتبة الاحاد
وهو المأول من حيث كان قد صار بالتانيث الى حكم الفرعية
ومعلوم ان الحرف اقوى من الحركة فقد ترى الى علم اعراب
الواحد اضعف لعظامن اعراب ما فوقه فصار لذلك الاقوى
كانه الاصل والاضعف كانه الفرع ومن ذلك حذفهم الاصل
لشبهه بالفرع الا ترا هم لما حذفوا الحركات ونحن نعلم انها زوايد
في نحو لم يذهب يحاورو ذلك الى ان حذفوا للجزم ايضا
الحروف الاصول فقالوا لم يخش ولم يرم ولم يغز ومن ذلك
ايضا انهم حذفوا الف مغزى ومدعى في النسب فاجازوا
مغزى ومدعى فحملوا الالف هنا وهي لام على الالف الزايدة
في نحو حبلى وسكرى وعن ذلك حذفهم تحية وان كانت

اصلا

اصلا حملا لها على شقيه وان كانت زايدة فقالوا تحوى كما قالوا
شقوى وحذفوا النون الاصلية في قوله ولاك اسقني ان كان ماؤك
ذا فضل وقوله كانهما ملآن لم يتغيرا وقوله عنوا الذي قد يقال
ملكذب كما حذفوا الزايد في قوله وحاتم الطائي وهاب المئي
وقوله ولا ذاكر الله الا قليلا ومن ذلك حملهم التثنية وهي اقرب
الى الواحد على الجمع وهو انا تجد منه الا ترا هم قلبوا الهمزة التانيث
فيها واوا فقالوا حمراوان كما قلبوها فيه واوا فقالوا حمراوات
ومن ذلك حملهم الاسم وهو الاصل على الفرع وهو الفعل في باب
ما لا ينصرف نعم وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل الى ان شبهوه
بما وراه وهو الحروف فبنوه وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك
تصرف ليس الى انها الحقت بما فيه كما الحقت ما بها في العمل
وكذلك قال ايضا في عسى انها منعت التصرف لحملهم اياها
على لعل فهذا ونحوه يدلك على قوة تداخل هذه اللغة
وتلاحمها واتصال اجزائها وتلاحقها وتناسب اوضاعها
وقال ابن النحاس في التعليقة انما عمل المصدر لانه اصل الفعل
وفيه حروف الفعل فاشبهه فعمل حرف الذي خلع الادلة
وهكذا انزجم على هذا الاصل ابن جني في الخصايص وقال من ذلك
ما حكاه يونس من قول العرب ضرب من منا اي انسانا او رجلا
رجلا الا ترا ه كيف جردها من الاستفهام ايضا وعليه بيت الكتاب
والدهر اينما حال دهاريرو اي والدهر في كل وقت وعلى كل حال
دها ديراي يتلون ويتقلب باهله وانشد ابو علي
الا هي الا هي فما لتيت وهيا و ويحا لما لم الق منهن ويحا
واسما ما اسماء ليلة ادلجت الي واصحابي بأي واينما

قال فجرد اي من الاستفهام ومنعها من التصرف لما فيها من التعريف
والتانيث وذلك انه وضعها على الجهة التي حلتها فاما قوله
واينما فكذلك ايضا غير ان لك في اينما وجهين احدهما ان تكون
الفتحة هي التي في موضع جر ما لا ينصرف لانه جعله علما للبقعة
ايضا فامتنع فيه التعريف والتانيث وجعل ما زايدة بعدها
للتاكيد والاخر ان تكون فتحة النون في اينما فتحة التركيب
وينضم اين الى ما فيبنى الاول على الفتح كما في حضرموت وبيت
بيت وحينئذ يترجى الف ما فتحة ما لا ينصرف في موضع الجر
ويدل على انه قد يضم ما هذه الى ما قبلها ما انشدناه ابو علي
عن ابي عثمان اثورا ما اصيدكم ام ثورين ام تيكم الجما ذات القرنين
فقوله اثورا ما فتحة الرا منه فتحة تركيب ثور ما بعده كفتحة را حضرموت
ولو كانت فتحة اعراب لوجب التنوين لا محالة لانه مصروف وبنيت ما
مع الاسم مبقاة على حرفيتها كما بنيت لا مع النكرة في نحو لا رجل
والكلام في ويحا هو الكلام في ثور ما واخبرنا ابو علي ان
ابا عثمان ذهب في قول الله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون
الى انه جعل مثل وما اسما واحدا فبنى الاول على الفتح وهما جميعا
عنده في موضع رفع صفة لحق ومما خلعت عنه دلالة الاستفهام
قول الشاعر انشدناه ابو علي
الى جزوا عامرا سواء بفعلهم ام كيف يجزونني السوى من الحسن
ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن
فام في اصل الوضع للاستفهام كما ان كيف كذلك ومحال
اجتماع حرفين لمعنى واحد فلا بد ان يكون احدهما قد خلعت
عنه دلالة الاستفهام وينبغي ان يكون ذلك الحرف ام دون

كيف

كيف حتى كانه قال بل كيف ينفع فجعلها بمنزلة بل للترك والتحول
ولا يجوز ان يكون كيف هي المخلوعة عنه دلالة الاستفهام لانها لو خلعت
عنها لوجب اعرابها كما اعربت من في قولهم ضرب من منا لما خلعت
عنها دلالة الاستفهام ومن ذلك كاف الخطاب للمذكر والمؤنث نحو
رايتك هي تفيد شيئين الاسمية والخطاب ثم قد تخلع عنها دلالة
الاسم في قولهم ذلك واوليك وهاك وابصرك زيدا وانت
تريد ابصر زيدا وليسك اخا في معنى ليس اخاك وقولهم ارايتك
زيدا ما صنع وحكى ابو زيد بلاك والله وكلاك اي بلى وكلا
فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية
ولا موضع لها من الاعراب ونظير ذلك التاء من انت فانها خلعت
دلالة الاسمية ولا موضع لها من الاعراب وتخلصت حرفا من
للخطاب والاسم ان وحده قال ولم يستنكر الناس خطاب الملوك
بالكاف في قول الانسان مثلا للملك ضربت ذلك الرجل لهذا
المعنى وهو مع ما هو من معنى الاسمية قال فان قيل فكان ينبغي
ان لا يستنكر خطابه بانت لما ذكر قيل التاء وان كانت حرف خطاب
لا اسما فان معها نفسها الاسم وهو ان من انت فالاسم على كل حال
حاضر وليس كذلك قولنا ذلك لانه ليس للمخاطب بالكاف هنا
اسم غير الكاف كما كان له مع التاء اسم للمخاطب نفسه وهو ان والمقصود
اعظام الملوك بان لا تبتذل اسماؤها فاعرف الفرق بين الموضعين
ومن ذلك الواو في نحو اكلوني البراغيث وقاموا اخوتك والالف
في قاما اخوك والنون في وجعجرت السليط اقاربه كلها مخلوعة
من معنى الاسمية مقتصرة على دلالة الجمع والتثنية
والتانيث ومن ذلك قولنا الا قد كان كذا وقول الله سبحانه

الا انهم يبنون صه وويه فالا هذه فيها شيئان التنبيه والافتتاح
الكلام فاذا جاء معها يا صه وويه فالا هذه فيها شيئان التنبيه
خلصت افتتاحا وصار التنبيه الذي كان فيها ليا دونها
وذلك نحو قوله تعالى الا يا اسجدوا لله وقول الشاعر
الا يا سنا برق على قلل الحمى • لهنك من برق علي كريم
ومن ذلك واو العطف فيها معنيان العطف ومعنى الجمع فاذا وضعت
موضع مع خلصت للاجتماع وخلعت عنها دلالة العطف نحو قولهم
استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة ومن ذلك
فاء العطف فيها معنيان العطف والاتباع فاذا استعملت في
جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وخلصت للاتباع
نحو ان تقم فانا اقوم ومن ذلك همزة الخطاب في ها يا رجل
وها يا امراة كقولك هاكَ وهاكِ فاذا الحقتها الكاف
جردتها من الخطاب لانه يصير بعدها في الكاف وتفتح هي ابدا
وتقول لك هاكَ وهاكِ وهاكما وهاكم ومن ذلك يا في
الندا تكون تنبيها وندا في نحو يا زيد ويا عبد الله وقد تجرد
من الندا للتنبيه البتة نحو قول الله تعالى الا يا اسجدوا
كانه قال الا ها اسجدوا وقول ابي العباس اذا اراد الا يا هولا
اسجدوا كانه قال الا ها اسجدوا فهو مردود عندنا وكذلك
قول العجاج يا دار سلمى يا اسلمي انما هو كقولك ها اسلمي
وكذلك قولهم هلم في التنبيه على الامر هذا خلاصة ما ذكره
ابن جني في هذا الاصل وقال شيخه ابو علي في التذكرة
حرف الرابط يحتاج اليه في احد عشر موضعا الاول
جملة الخبر وروابطها عشرة اشيا تاتي الثاني جملة الصفة

ولا يربطها الا الضمير الثالث جملة الصلة ولا يربطها غالبا الا
الضمير الرابع جملة الحال ورابطها الواو او الضمير او كلاهما
الخامس الجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا
ضربته او ضربت اخاه السادس والسابع بدل البعض وبدل
الاشتمال ولا يربطها الا الضمير نحو عموا وصموا كثير منهم
عن الشهر الحرام قتال فيه وانما لم يحتج بدل الكل الى رابط
لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس
المبتدا لا تحتاج الى رابط لذلك الثامن معمول الصفة
المشبهة ولا يربطه ايضا الا الضمير التاسع جواب اسم الشرط
المرفوع بالابتدا ولا يربطه ايضا الا الضمير نحو فمن يكفر
بعد منكم فاني اعذبه العاشر العاملان في باب التنازع
لا بد من ارتباطهما اما بعاطف كما في قام وقعد اخواك
او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا
وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا الحادي عشر
الفاظ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير الملفوظ به
نحو جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كلهم وسائر
ما تقدم يجوز ان يكون الضمير فيه مقدرا **فائدة**
اذا قلت مررت برجل حسن الوجه ففي الرابط اقوال
احدها قول الكوفيين ان ال نائبة عن الاضافة فربطت
كما ربطت الاضافة الثاني قول البصريين انه محذوف
اي الوجه منه الثالث قول الفارسي وتبعه ابن الخباز
انه الصفة والوجه بدل منه ذكره ابن هشام في تذكرته صيني منه
تكملة **قاعدة** قال الشلوبين في شرح الجزولية اصل

الحذف من الرابط انما هو للصلة لا للصفة **الرجوع في الاصل**
ايسر من الانتقال عنه قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح
الايضاح اذا اسند الفعل المضارع الى نون الاناث بني
لشبهه حينئذ بالماضي فقد كان اصل المضارع ان يكون
مبنيا وانما اعرب لشبهه بالاسم من وجهين العموم
والاختصاص فان يرجع الى ما يقتضيه اصله لشبهه ما هو
من جنسه اقيس واولى لان الرجوع الى الاصل ايسر من
الانتقال عنه وتشبيه الشي بجنسه اقرب من تشبيهه
بغير جنسه قال وكذلك اذا اتصلت به نون التوكيد
اشبه فعل الامر من جهة انه لحق هذا ما لحق هذا وان
المعنى الذي لحقت له الامر هو المعنى الذي لحقت له المضارع
فبنته العرب لما ذكرناه وهو الرجوع الى الاصل وهو
البنا في الافعال ايسر من الانتقال عن الاصل وهو البنا
في الافعال وتشبيه الشي بجنسه اولى من تشبيهه بغير
جنسه **رب شي** يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة قال
ابو علي الفارسي في البغداديات في قوله لا تجزعي ان منفسا
اهلكته ان الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومان
في التقدير وان الجزم الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت
حذف المعمول منه على تكرير ان اي ان اهلكت منفسا
ان اهلكته وساغ اضمارها وان لم يجز اضمار لام الامر الا
ضرورة لاتساعهم فيها بدليل ايلائهم اياها الاسم ولان
تقدمها يقوي الدلالة عليها ولهذا اجاز سيبويه
بين تمرا وزبيب من تصرف انزل حتى يقول عليه

وقال فيمن قال مررت برجل صالح الا صالح فطالح بالخفض
اسهل من اضمار رب بعد الواو ورب شي يكون ضعيفا
يحسن للضرورة كما في ضربني الا مر زيدا فانه ضعيف جدا وحسن
في اضربوني وضربت قومك واستغنى بجواب الاولى عن
جواب الثانية كما استغنى في نحو زيدا ظننته قائما بثاني
مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي المقدرة
رب شي يصح تبعا ولا يصح استقلالا قال ابن هشام
في المغني اما حرف شرط بدليل لزوم الفا بعدها نحو فاما
الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا
فيقولون الاية ولو كانت الفا عاطفة لم تدخل على الخبر
اذ لا يعطف الخبر على مبتداه ولو كانت زائدة لصح
الاستغنا عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف
تعين كونها فا الجزا فان قلت فقد استغني عنها
في قوله فاما القتال لا قتال لديكم قلت هو ضرورة فان
قلت فقد حذفت في التنزيل في قوله تعالى واما
الذين اسودت وجوههم اكفرتم قلت الاصل فيقال لهم
اكفرتم فحذف القول استغنا عنه بالمقول فتبعته الفا
في الحذف ورب شي يصح تبعا ولا يصح استقلالا
كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد
عن غيره ابتدا لم يصح **رعايات** في الشي لغتان فاتفقوا
على احدهما في موضع كقولهم لعمر الله وانت تقول العمر
والعمر ذكره الفارسي في التذكرة **حرف الزاي**
الزيادة فيها فوائد الاولى قال ابن دريد في اول

الجمهرة لا يستغني الناظر في اللغة عن معرفة الزوايد لانها كثيرة
الدخول في الابنية قل ما يمتنع منها الرباعي والخماسي والملحق
بالسداسي فاذا عرف مواقع الزوايد كان حريا ان لا يشتبه
عليه النظر فيها الثانية قال ابن دريد عند بعض النحويين
عشرة احرف وقال بعضهم تسعة وجمع هذه الاحرف كلمات
وهو قوله اليوم تنساه وهذا عمل ابو عثمان المازني
وقال ابن يعيش في شرح المفصل يحكى ان ابا العباس
سال ابا عثمان عن حروف الزيادة فانشد
هويت السمان فشيبنني وما كنت قدما هويت السمان
فقال له الجواب فقال قد اجبتك مرتين يعني هويت
السمان قال ابن يعيش وزيادة الحرف مما يشترك
فيه الاسم والفعل واما الحروف فلا يكون فيها زيادة
لان الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك في
الحروف قال ومعنى الزيادة الحاق الكلمة من الحروف
ما ليس منها اما لافادة معنى كالف ضارب وواو مضروب
واما لضرب من التوسع في اللغة نحو الف حمار وواو عمود
ويا سعيد قال واذا ثبتت زيادة حرف في كلمة في
لغة ثبتت زيادتها في لغة اخرى نحو جؤذر حكى فيه
الجوهري الفتح والضم فالهمزة فيه زايدة لانها زايدة
في لغة من ضم اذ ليس في الاصول مثل جعفر بفتح الفا
وضم الجيم واذا ثبتت زيادتها في هذه اللغة كانت
زايدة في اللغة الاخرى لانها لا تكون زايدة في لغة
اصلا في لغة اخرى هذا محال وكذلك تتفل بفتح الفا

وضمها

وضمها من فتح كانت زايدة لا محالة لعدم النظير ومن ضمها كانت
ايضا زايدة لانها لا تكون اصلا في لغة زايدة في اخرى انتهى
الثالثة في زيادة حروف المعاني قال الزمخشري في
المفصل حروف الصلة إنْ وأنْ وما ولا ومن والبا قال
ابن يعيش في شرح المفصل الزيادة والالغاء من عبارات
البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين ومعنى
بالزايد ان يكون دخوله كخروجه من غير احداث معنى
وجملة الحروف التي تزاد هي هذه الخمسة قال وقد انكر
بعضهم وقوع هذه الاحرف زوايد لغير معنى اذ ذاك يكون
كالعبث وليس يخلو انكارهم لذلك من انهم لم يجدوه في
اللغة او لما ذكروه من المعنى فان كان الاول فقد جا منه
في التنزيل والشعر ما لا يحصى وان كان الثاني فليس
كما ظنوه لان قولنا زايد ليس المراد انه دخل لغير معنى
بل زيد لضرب من التاكيد والتاكيد معنى صحيح وقال
السخاوي عن النحاة من قال في هذه الحروف اذا جاءت
صلة لانها قد وصل بها ما قبلها من الكلام ومنهم من
يقول لغو ومنهم من يقول توكيد وابى بعضهم الا الغا ولم
يجز فيها ان يقال صلة ولا لغو لئلا يظن انها دخلت
لا لمعنى البتة وقال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف
الزيادة سميت حروف الصلة لانها يتوصل بها الى زنة
او اعراب لم يكن عند حذفها وقال الاندلسي في شرح المفصل
اكثر ما تقع الصلة في الفاظ الكوفيين ومعناه انه حرف
يصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال

المعنى قال والغرض بزيادة هذه الحروف عند سيبويه التاكيد
قال عند ذكره فيما نقضهم فهي لغو في انها لم تحدث إذ جاءت
شيا لم يكن قبل ان تجي من العمل وهو توكيد للكلام قال السيرافي
بين سيبويه عن معنى اللغو الذي يسمونه لغوا وبين
انه للتاكيد لئلا يظن انه انما دخل الحرف لغير معنى البتة
لان التوكيد معنى صحيح وقد ذهب غيره انها زيدت طلبا
للفصاحة اذ ربما لم يتهيا دون الزيادة للمنظوم السجع
وغيرهما من الامور اللفظية فاذا زيد شي من هذه الزوايد
تاتى له وصلح وقد ذهب الفرا ان هذه الحروف معتبر
فيها معانيها التي وضعت لها وانما كررت تاكيدا فهي عنده
من التاكيد اللفظي وعند سيبويه تاكيد للمعنى ويبطل
مذهب الفرا بانه لا يطرد في كل الحروف الا ترى ان من
في قولك ما جاني من احد ليست حرف نفي وقد اكدت النفي
وجعلته عاما فان قلت العرب تحذف من نفس الكلمة
طلبا للاختصار فلا تزيد شيا لا يدل على معنى وهل هذا
الا تناقض في فعل الحكيم قلت انما يكون ما ذكرت
لو كان زيد لا لمعنى اصلا واما اذا كان فيه ما ذكرنا
من الوجهين وهي التوصل الى الفصاحة والتمكن وتوكيد
المعنى وتقريره في النفس فكيف يقال انها تزاد لا لمعنى
فان قلت فكان ينبغي ان تزاد ان المشددة في هذا
الباب قلت حروف العلة تتبين زيادتها بالاضافة
الى ما لها من المعنى بالاضافة الى اهل الكلام بخلاف
إنّ وأنّ فانه لم تتبين زيادتها بالاضافة الى ما لها

من

من المعنى وقال الشبلي معنى كون هذه الحروف زوايد انك
لو حذفتها لم يتغير الكلام عن معناه الاصلي واما قلت
لم يتغير عن معناه الاصلي لان زيادة هذه الحروف تفيد
معنى وهو التوكيد ولم تكن الزيادة عند سيبويه لغير معنى
البتة لان التوكيد معنى صحيح لان تكثير اللفظ يفيد
تقوية المعنى وقيل انما زيدت طلبا للفصاحة اذ بها يتهيا
النظم دون الزيادة وكذلك السجع فافادت الزيادة
التوسعة في اللفظ مع ما ذكرنا من التوكيد وتقوية المعنى
وقال الرضي فايدة الحرف الزايد في كلام العرب اما
معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من
الاستغراقية والبا في خبر ليس وما فان قيل فيجب ان لا
تكون زايدة اذا افادت فايدة معنوية قيل انما سميت
زايدة لانها لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها
الا تاكيدا لمعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيا لما لم
تغاير فايدتها العارضة الفايدة الحاصلة قبلها ويلزمهم
ان يعدوا على هذا ان ولام الابتدا والفاظ التاكيد
اسما كانت او لا زوايد ولم يقولوا به وبعض الزوايد يعمل
كالبا ومن الزايدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة من الله
واما الفايدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
افصح وكون الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة
وزن الشعر او حسن السجع او غير ذلك من الفوائد
اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوايد اللفظية والمعنوية

معنى والا لعدّت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام
الباري تبارك وتعالى وانبيائه عليهم الصلاة والسلام
وقد تجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد احداهما عن الاخرى
وانما سميت ايضا حروف الصلة لانها يتوصل بها الى زيادة
الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك. الرابعة
قال ابن عصفور في شرح المقرب زيادة الحروف خارجة
عن القياس فلا ينبغي ان يقال بها الا ان يرد بذلك سماع
او قياس مطرد كما فعل بالباء في خبر ما وليس ومن ثم لم يقل
بزيادة الفاء في خبر المبتدأ لانه لم يجئ منه الا ما حكي من كلامهم
اخوك فوجد بل اخوك فجهد وقول الشاعر
يموت اناس او يشيب فتاهم ويحدث ناس والصغير فيكبر
الخامسة قال ابن اياز من الزوائد ما يلزم وذلك نحو
الفاء في خرجت فاذا زيد ذهب ابو عثمان الى انها زائدة
للزومها واختاره ابن جني في سر الصناعة وكذلك
قولهم افعله آثرا ما اي اول شيء فما زائدة لا يجوز حذفها
وكذلك الالف واللام في الآن زائدة في القول المشهور
مع لزومها وكذلك الالف واللام في الذي والتي وما في
مهما وان في خبر عسى قال بعضهم انها زائدة وهي لازمة
وحينئذ لا تتقدر بالمصدر ويزول اشكال كيف يقع
الخبر مصدرا عن الجثة في قولك عسى زيد ان يقوم حتى
احتاج ابو علي الى تأويله في القصريات بحذف المضاف
اي عسى زيد ذا القيام انتهى. السادسة قال ابن يعيش

انما

انما جاز ان تكون حروف النفي صلة للتأكيد لانه بمنزلة نفي النقيض
في نحو قولك ما جاءني الا زيد فهو اثبات قد نفى فيه النقيض
شعر
وحقق المجيء لزيد وكذلك قول العجاج في بئر لا حور سرى وما
المراد في بئر حور ولا مزيدة وقالوا ما جاءني زيد ولا عمرو
فالواو هي التي جمعت بين الثاني والاول في نفي المجيء ولا اخلصت
النفي واكدته الا ترى انك لو اسقطتها لا فقلت ما جاءني زيد
الفصول خ
وعمرو لم يختلف المعنى وذهب الرماني في شرح الاصول
الى انك اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو احتمل ان تكون انما نفيت
ان يكونا اجتمعا في المجيء فهذا يفرق بين المخففة والصلة
لا تفتقر الى ذلك فمثال الاول قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم
ولا ليهديهم سبيلا فلا هنا المخففة وقال ولا تستوي
الحسنة ولا السيئة فلا فيه المؤكدة والمعنى ولا تستوي
الحسنة والسيئة لان يستوي من الافعال التي لا تكتفي
بفاعل واحد كقولك اختصم واصطلح وفي الجملة لا تزاد
الا في موضع لا لبس فيه انتهى. السابعة قال ابن السراج
لا زائدة في كلام العرب لان كلما يحكم بزيادته يفيد
التأكيد ونقل عنه ابن يعيش انه قال حق الملغى عندي ان
لا يكون عاملا ولا معمولا فيه حتى يلغى من الجميع ويكون
دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التوكيد واستغرب زيادة
حروف الجر لانها عاملة لذلك ودخلت لمعان غير التوكيد
فائدة قولهم عجبت من لا شيء قال الطيبي في
حاشية الكشاف يجوز فيه الفتح وهو ظاهر والجر وفيه
وجهان احدهما ان تكون لا زائدة لفظا لا معنى اذ لا تكون

عاملة في اللفظ وتكون مرادة من جهة فتكون صورته صورة
الزائدة ومعنى النفي فيه كقول النابغة. امسى ببلدة لا عم ولا خال
وقول الشماخ. اذا ما ادلجت وضعت يداها لها ادلاج ليلة لا هجوع
لا هجوع صفة لليلة اي ليلة النوم فيها مفقود لان الهجوع
النوم والثاني ان تكون لا غير زائدة لا لفظا ولا معنى لقولهم
غضبت من لا شيء وجئت بلا شيء انما تكون لا غير زائدة بلا اشكال قال
ابو علي فلا مع الاسم المكرر في موضع جر بمنزلة خمسة عشر
وقد يبنى الاسم بلا اخرى. حرف السين. سبب الحكم
قد يكون سببا لضده على وجه عقد لذلك ابن جني بابا في
الخصائص فمن ذلك الادغام يقوى المعتل وهو يضعف
بعينه الصحيح وكذلك الحركة بنفسها تقوي الحرف
وهي بنفسها تضعفه. سبك الاسم من الفعل بغير حرف
سابك فيه نظائر منها اضافة اسماء الزمان الى الفعل وهو
في الحقيقة الى المصدر نحو هذا يوم ينفع ويوم ادبر وقوع
الفعل في باب التسوية والمراد به المصدر نحو سواء علي اقمت
ام قعدت ومنها وقوع المضارع بعد الفاء والواو في الاجوبة
الثمانية نحو ما تأتينا فتحدثنا اي ما يكون اتيان فحديث
فالفعل الذي قبل الفاء في تأويل ولهذا صح النصب على
اضمار ان ليكون من عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم
ومن ثم امتنع الفصل والنصب في نحو ما زيد يكرمنا فنكرمه
اخانا يريد ما زيد يكرمنا اخانا فنكرمه لانه كالمقدر معطوف
على مصدر متوهم من قولك يكرمنا فكما لا يجوز ان يفصل
بين المصدر ومعموله فكذلك لا يجوز ان يفصل بين يكرم

ومعموله

ومعموله لانه يكرم في تقدير المصدر. حرف الشين
الشذوذ ويقابله الاطراد قال ابن جني في الخصائص اصل
مواضع طرد في كلامهم التتابع والاستمرار ومنه طردت
الطريدة اذا اتبعتها واستمرت بين يديك ومنه مطارد
الفرسان واطرد الجدول اذا تتابع ماؤه بالريح واما
مواضع ش ذ ذ فالتفرق والتفرد هذا اصل هذين
الاصلين في اللغة ثم قيل ذلك في الكلام والاصوات على
سمته وطريقه في غيرهما فجعل اهل علم العرب ما استمر
من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا
وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك الى
غيره شاذا قال والكلام في الاطراد والشذوذ على اربعة
اضرب مطرد في القياس والاستعمال جميعا وهذا هو
الغاية المطلوبة وذلك نحو قام زيد وضربت عمرا ومررت
بسعيد ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك
نحو الماضي من يذر ويدع وكذلك قولهم مكان مبقل هذا
هو القياس والاكثر في الاستعمال باقل والاول مسموع
ايضا ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول
عسى اسما صريحا نحو عسى زيد قائما او قياما هذا هو
القياس غير ان الاستعمال ورد بحظره والاقتصار على
ترك استعمال الاسم هنا وذلك قولهم عسى زيد ان يقوم
وقد جاء عنهم شيء من الاول في قوله لا تقذلن اني عسيت
صائما وقولهم عسى الغوير ابؤسا والثالث المطرد في
الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم استحوذ واخوص
الرمث واستصوبت الامر واستنوق الجمل واستقيل

الحمل واستتيست الشاة واغيلت المرأة وقول زهير هنالك
ان يستخولوا المال يخولوا والرابع الشاذ في القياس والاستعمال
جميعا كتتميم مفعول مما عينه واو نحو ثوب مصوون
ومسك مدووف وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه
وهذا لا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره اليه واعلم
ان الشي اذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس عليه
غيره الا ترى انك اذا سمعت استحوذ واستصوب
اديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد السمع بهما الى غيرهما
فلا تقول في استقام استقوم ولا في استباع استبيع
ولا في اعاد اعود فان كان الشي شاذا في السماع مطردا في
القياس تحاميت ما تحامت به العرب منه وجريت في
نظيره على الواجب في امثاله من ذلك امتناعك من وذر
وودع لانهم لم يقولوهما ولا غرو ان تستعمل نظيرهما نحو
وزن ووعد لو لم تسمعهما فاما قول ابي الاسود ليت
شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه فشاذ
فاما قولهم ودع الشي يدع اذا سكن فانه مسموع متبع
ومن ذلك استعمال ان بعد كاد نحو كاد زيد ان يقوم
وهو قليل شاذ في الاستعمال وان لم يكن قبيحا ولا ابيا
في القياس ومن ذلك قول العرب اقائم اخواك ام قاعدان
هذا كلامهم قال ابو عثمان والقياس يوجب ان تقول
اقائم اخواك ام قاعد هما الا ان العرب لا تقوله الا قاعدان
فتصل الضمير والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة
الاولى قال ومما ورد شاذا عن القياس مطردا في
الاستعمال قولهم الحوكة والخونة فهذا من الشذوذ

عن القياس على ما ترى وهو في الاستعمال مستفيض متلئب
ولا تقول على هذا في جمع قائم قومة ولا في صائم صومة وقد
قالوا على القياس خانة ولا تكاد تجد شيئا من تصحيح هذا
في القياس لم يات عنهم في نحو بايع وسائر بيعة ولا سيرة له
وانما شذ ما شذ من هذا مما عينه واو لا ياء نحو الخونة
والحوكة والخول والدول وعلته عندي قرب الالف
من الياء وبعدها عن الواو فاذا صححت نحو الخونة كان
اسهل من تصحيح نحو البيعة وذلك ان [illegible] الالف
لما قربت الواو عنها وفي شرح المفصل لابن يعيش من
الشاذ في القياس والاستعمال دخول ال على المضارع
في قوله ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره ذو الشيحة اليتقصع
قال والذي شجعه على ذلك انه راى الالف واللام
بمعنى في الصفات فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى وقوله
• من اجلك يا التي تيمت قلبي • وانت بخيلة بالود عني •
شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلما فيه من نداء ما فيه
الالف واللام واما الاستعمال فلانه لم يات منه الا حرف
او حرفان وقولهم يا صاح واطرق كرا ترخيم صاحب
وكروان شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلان
الترخيم بابه الاعلام واما الاستعمال فلقلة المستعملين
له قال وقولهم من ابنك بالنصب شاذ في القياس دون
الاستعمال صحيح في القياس وهي حسنة لقلة للمستعملين
قال وحكي بعضهم ان من العرب من يعتقد في امس التنكير
ويعربه ويصرفه فيجريه مجرى الاسماء المتمكنة فيقول

ذهب امس بما فيه على التنكير وهو غريب في الاستعمال ودون القياس
فائدة قال الجاربردي في شرح الشافية اعلم ان المراد
بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر الى
وجوده وكثرته كالقود والنادر ما قل وجوده وان لم يكن
بخلاف القياس كخزعال والضعيف ما يكون في ثبوته كلام
كقرطاس بالضم **الشي اذا اشبه الشي** اعطي حكما من احكامه
على حسب قوة الشبه ذكره ابن يعيش في شرح المفصل
قال وليس كل شبه بين شيئين يوجب لاحدهما حكما هو في
الاصل الاخر ولكن الشبه اذا قوي اوجب الحكم واذا ضعف
لم يوجب فكلما كان الشبه اخص كان اقوى وكلما كان اعم
كان اضعف فالشبه الاعم كشبه الفعل الاسم من جهة
انه يدل على معنى فهذا لا يوجب له حكما لانه عام في كل
اسم وفعل وليس كذلك الشبه من جهة انه ثان باجتماع
السببين فيه لان هذا يخص نوعا من الاسماء دون
سائرها فهو خاص يقرب الاسم من الفعل ومن فروع
ذلك الحال لما اشبهت الظرف عمل فيها حروف المعاني
كليت وكان ومنها الف الالحاق لما اشبهت الف
التانيث من حيث انها زائدة وانها لا تدخل عليها تاء
تانيث كان من اسباب منع الصرف ومنها سراويل
لما اشبه صيغة منتهى الجموع منع من الصرف ومنها
الشبيه بالمضاف ينصب في النداء كالمضاف نحو يا ضاربا
زيدا ويا معشر ويا غلاما قال ابن يعيش ووجه الشبه
بينهما من ثلاثة اوجه احدها ان الاول عامل في
الثاني كما كان المضاف عاملا في المضاف اليه فان قيل

المضاف عامل في المضاف اليه الجر وهذا عامل نصبا او رفعا
فقد اختلفا قيل الشي اذا اشبه الشي من جهة فلا بد ان يفارقه
من جهات اخر ولولا تلك المفارقة لكان اياه فلم تكن المفارقة
قادحة في الشبه الوجه الثاني ان الاسم الاول يتخصص
بالثاني كما ان المضاف يتخصص بالمضاف اليه الا ترى ان قولنا
يا ضاربا رجلا اخص من قولنا يا ضاربا الثالث ان الاسم
الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وقال اليرمع
السخاوي في شرح المفصل اذا اشبه الشي الشي في امرين
فما زاد اعطي حكمه ما لم يفسد المعنى ولهذا اعملت ما عمل
ليس لما اشبهتها في النفي مطلقا وفي نفي الحال خاصة
وقال ابن هشام في المغني قد يعطى الشي حكم ما اشبهه
في معناه او لفظه او فيهما فاما الاول فله صور كثيرة
احدها دخول الباء في خبر ان في قوله تعالى اولم يروا ان
الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر
لانه في معنى اوليس الله بقادر وكفى بالله شهيدا لما دخله
من معنى اكتف بالله شهيدا وفي قوله لا يقرأن بالسور لما
دخله معنى لا يتقربن بقراءة السور ولهذا قال السهيلي
لا يجوز ان تقول وصل الي كتابك فقرات به على حد
لا يقرأن بالسور لانه عار عن معنى التقرب الثانية
جواز حذف خبر المبتدا في نحو ان زيدا قائم وعمرو اكتفا
بخبر ان لما كان ان زيدا قائم في معنى زيد قائم ولهذا لم يجز
ليت زيدا قائم وعمرو الثالثة جواز انا زيدا غير ضارب
لما كان في معنى انا زيدا لا اضرب ولولا ذلك لم يجز انا زيدا لا

يتقدم المضاف اليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله لا نقول
انا زيدا اول ضارب او مثل ضارب او الا عتر جواز غير قايم
الزيدان لما كان في معنى ما قايم الزيدان ولولا ذلك لم يجز
لان المبتدا اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر
الخامسة اعطاوهم ضارب زيدا لان او غدا حكم ضارب
زيدا في التنكير لانه في معناه فلهذا وصفوا به النكرة ونصبوه
على الحال وخفضوه برب وادخلوا عليه ال ولا يجوز شي من
ذلك اذا اريد المضي لانه حينئذ ليس في معنى الناصب
السادسة وقوع الاستثنا المفرغ في الايجاب نحو وانها
لكبيرة الا على الخاشعين ويابى الله الا ان يتم نوره لما كان
المعنى وانها لا تسهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم
نوره السابعة العطف بولا بعد الايجاب في نحو قوله
• ابي الضمان اسمو بام ولا اب • لما كان بمعناه قال الله
لي لا اسمو بام ولا اب الثامنة زيادة لا في قوله تعالى
ما منعك ان لا تسجد قال ابن السيد المانع من الشي امر
يمنع ان لا يفعل فكانه قيل ما الذي قال لك لا تسجد
التاسعة تعدي رضي بعلى في قوله • اذا رضيت علي بنو قشير
لما كان رضي عنه اقبل عليه بوجه وده وقال الكسائي
انما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط العاشرة رفع
المستثنى على ابداله من الموجب في قراة بعضهم فشربوا منه
الا قليل لما كان بمعناه فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه
فليس مني الحادية عشر تذكير الاشارة في قوله تعالى
فذانك برهانان مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مونثان

وكلن

وكلن المبتدا عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر مثله ثم لم
تكن فتنتهم الا ان قالوا فيمن نصب الفتنة وانث الفعل
الثانية عشر قولهم علمت زيد من هو برفع زيد جوازا
لانه نفس من في المعنى الثالثة عشر قولهم ان احدا لا يقول ذلك
فاوقع احد في الاثبات لانه نفس الضمير المستتر في يقول
والضمير في سياق النفي فكان احد كذلك والثاني وهو
ما اعطي حكم الشي المشبه له في لفظه دون معناه له صور كثيرة
احدها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما التي
بمعنى الذي لانها بلفظ ما النافية كقوله • ورج الفتى للخير ما ان
رايته • وقوله يرجي المرء ما ان لا يراه • فهذان محمولان
على نحو قوله ما ان رايت ولا سمعت بمثله الثانية دخول
لام الابتدا على ما النافية حملا لها في اللفظ على ما
الموصولة الواقعة مبتدا كقوله لما اغفلت شكرك فاصطنعني
فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك لما تصنعه حسن الثالثة
توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها في اللفظ
على لا الناهية نحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا
منكم خاصة الرابعة حذف الفاعل في نحو اسمع بهم وابصر
لما احسن بزيد مشبها في اللفظ لقولك امرر بزيد | كان ثم
الخامسة دخول لام الابتدا بعد ان النافية بمعنى نعم لشبهها
في اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم في قراة ان هذان
لساحران السادسة قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة
بضم اية ورفع صفتها كما يقال يا ايتها العصابة وكان حقه
النصب كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف ولكنه
لما كان اللفظ بمنزلة المستعمل في الندا اعطي حكمه وان

انتفى موجب البنا السابعة في بنا باب حذام تشبيها له
بنزال الثامنة بنا حاشاي في وقلن حاشا لله لشبهها
في اللفظ بحاشا الحرفية التاسعة قول بعض الصحابة
قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر
ما كان قط وامنه فاوقع قط بعد ما المصدرية كما تقع
بعد ما النافية العاشرة اعطا الحرف حكم مقاربه في المخرج
حتى ادغم فيه نحو خلق كل شي لك قصورا واجتمعا روبين
كقوله ان البرني بين المنطق والطعم والثالث وهو | اللين ثم
ما اعطي حكم الشي لمشابهته له لفظا ومعنى نحو اسم
التفضيل وافعل في التعجب فانهم منعوا افعل التفضيل
ان يرفع الظاهر لشبهه بافعل في التعجب وزنا
واصلا وافادة للمبالغة واجازوا تصغير افعل في
التعجب لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرنا وقال الابدي
في شرح الجزولية حذفت ان مع عسى تشبيها بكاد وزعم
ابن السيد ان الاحسن ان يقال شبهت عسى بلعل لان كلا
منهما رجا وكما حملوا لعل على عسى فادخلوا في خبرها ان
نحو لعل يوما ان تلم ملمة وقال ابن الصايغ هذا الذي
قاله ممكن وتشبيه الفعل بالفعل اولى من تشبيهه
بالحرف الشيان اذا تضادا تضاد الحكم الصادر عنهما
ذكر هذه القاعدة ابن الدهان في الغرة ولهذا نظاير
في المعقولات وساير المعلومات شاهدا ومقيسا
الا ترى ان الاعراب لما كان ضد البنا وكان الاعراب
اصله الحركة والتنقل كان البنا اصله الثبوت والسكون

وكذلك

وكذلك الابتدا لما كان اصله الحركة ضرورة كان الوقف اصله
السكون الشروط المتضادة في الابواب المختلفة
قال ابن هشام العرب يشترطون في باب شيا ويشترطون
في اخر نقيض ذلك الشي على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح
اقيستهم فاذا لم يتامل المعرب اختلطت عليه الابواب
والشرايط من ذلك اشتراطهم الجمود لعطف البيان
والاشتقاق للنعت والتعريف لعطف البيان ولنعت
المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من ولنعت النكرة
وتعريف العلمية مخصوصة لمنع الصرف ولتعريف اللام
الجنسية لنعت الاشارة واي في الندا وفاعل نعم
وبيس والابهام في ظروف المكان والاختصاص في
المبتدا وصاحب الحال والاسم المجرور بلولا ووحد
ولبي وسعدي وحنانيك وفي مرفوع خبر كاد واخواتها
الا عسى يقول كاد زيد يموت ولا يجوز يموت ابوه وفي مرفوع
اسم التفضيل في غير مسالة الكحل والاظهار في تاكيد
الاسم المظهر والنعوت والمنعوت وعطف البيان
وعطف النسق والافراد في الفاعل ونايبه والجملة في خبر
ان المفتوحة اذا خففت وخبر القول المحكي نحو قولي
لا اله الا الله وخبر ضمير الشان والجملة الفعلية في
الشروط غير لولا وفي جواب لو ولولا والجملتين بعد
لما والجمل التالية احرف التحضيض وجملة اخبار
افعال المقاربة وخبر ان المفتوحة بعد لو عند الزمخشري
ومتابعيه نحو ولو انهم امنوا والاسمية بعد اذا الفجايية

وليتما على الصحيح منها والاخبار في الصلة والصفة والحال
وجواب القسم غير الاستعطافي والانشائي جواب القسم
الاستعطافي والوصف في مجرور رب اذا كان ظاهرا واي
في الندا والجا في قولهم جاوا الجما الغفير وما ولي حبذا
من خبر اوصفة اوحال وعدم الوصف في فاعل نعم وبئس
والاسما المتوغلة في شبه الحرف الا من وما النكرتين والضمير
والتقديم في الاستفهام والشرط وكم الخبرية والتاخير
في الفاعل ونائبه ومفعول التعجب والمفعول معه والا ء الموصولة
والمفعول الذي هو ان وصلتها والمبتدا الذي هو ان
وصلتها والحذف في احد معمولي لات وعدم الحذف في
الفاعل ونائبه والحال النائب عن عامله والرابط في المواضع
الاحد عشر السابقة وعدم الرابط في الجملة المضاف اليها
نحو يوم قام زيد والاضافة في بنا اي الموصولة والقطع
عنها في بنا قبل وبعد وغير **حرف الصاد صدر الكلام**
قال الرضي كل ما يغير معنى الكلام ويوثر في مضمونه وان كان
حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي والتنبيه والاستفهام
والتخصيص وان واخواتها وغير ذلك واما الافعال :
كافعال القلوب والافعال الناقصة وان اثرت في مضمون
الجملة لم تلزم التصدر اجرا لها مجرى ساير الافعال
وقال في البسيط الاسما المتضمنة لمعاني تقتضي الصدر
وان لم تكن معارف ولهذا تقدم الاشارة على العلم في قولك
هذا زيد وان كان العلم اعرف لتضمنه معنى الاشارة
ضابط قال ابن يعيش لا تعمل في الاستفهام ما قبله

من العوامل اللفظية الا حروف الجر وذلك لئلا يخرج عن حكم
الصدر وانما عمل فيه حروف الجر ونحوها لتنزلها مع ما
دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم وفي امالي ابن الحاجب
سئل لم وجب جعل صدر الكلام كل شيء دل على قسم من اقسام
الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض وان واخواتها
سوى ان فقولهم زيدا اضربته وضربت زيدا او اكرمت
او نحوه واذا قيل ضربت التبس على السامع ان يكون
زيدا وان يكون عمرا ونحوه فاجاب بامور احدها
ان هذا لا يمكن ان يكون الا كذلك لانه لا بد من تقديم مفرد على
مفرد منهما فاذا قدمت احد المفردين فلا بد من احتمال كل تقدير
تجويزه في الاخر الثاني ان هذا الالباس في احاد
المفردات وذلك الالباس في اصول اقسام الكلام فكان
اهم الثالث ان تلك الالفاظ وضعت للدلالة عليه وكان
تقديمها مرشدا الى ما وضع له بخلاف هذه فانه ليس لها
الالفاظ غير لفظها ولو كان لها الفاظ غير لفظها لادى
الى التسلسل وهو محال **مسيلة** قال ابن هشام في
تذكرته زعم بدر الدين بن مالك ان اللام لا تدخل على خبر
ان اذا تقدم معموله عليه فلا تقول ان زيدا طعامك
لاكل وكانه راى ان اللام لا يتقدم معمول ما بعدها عليها
لان لها الصدر والحكم فاسد والتعليل كذلك على تقدير
ان يكون راه اما فساد الحكم فلان السماع جاء بخلافه
قال تعالى وان كثيرا من الناس بلقاء ربهم لكافرون
وقال الشاعر فاني الى قوم سواكم لاميل واما فساد

التعليل فلان هذه اللام مقدرة من تاخير فهي انما تحمي ما هو في حيزها
الاصلي ان يتقدم عليها لا ما هو في حيزها الان والا لم يصح ان
زيدا لقايم ولا ان في الدار لزيدا الا ترى ان العامل في خبر ان
هو ان عند البصريين والعامل في اسمها هي باجماع النحاة
فلو كانت اللام تمنع العمل لمنعت ان **حرف الضاد**
الضرورة قال ابو حيان في شرح التسهيل لم تفهم ابن مالك
قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع ليس
هذا البيت بضرورة لان قائله متمكن من ان يقول كذا
ففهم ان الضرورة في اصطلاحهم هو الالجاء الى الشيء
فقال انهم لا يلجؤون الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا فعلى
زعمه لا توجد ضرورة اصلا لانه ما من ضرورة الا ويمكن
ازالتها ونظم تركيب اخر غير ذلك التركيب وانما يعنون
بالضرورة ان ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة
به ولا تقع في كلامهم النثر ولا يستعملون ذلك الا في
الشعر خاصة دون الكلام ولا يعني النحويون بالضرورة
انه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وانما يعنون
ما ذكرناه والا كان لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ الا ويمكن
الشاعر ان يغيره انتهى وقال ابن جني في الخصايص سالت
ابا علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب
اولا فقال كما جاز ان نقيس منثورنا على منثورهم
فكذلك يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته
الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا
واذا كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن

من احسن ضروراتنا وما كان من اقبحها عندهم فليكن من اقبحها
عندنا وما بين ذلك بين ذلك **فايدة** قال الاندلسي
يجوز للشاعر استعمال الاصل المهجور كما استعمله من قال كان
بين فكها والفك **فايدة** قال الشلوبين علة الضراير
التشبيه لشيء بشيء او الرد الى الاصل **قاعدة** ما جاز للضرورة
يتقدر بقدرها ومن فروعه اذا ادعت الضرورة الى منع المنصرف
المجرور فانه يقتصر فيه على حذف التنوين وتبقى الكسرة
عند الفارسي لان الضرورة دعت الى حذف التنوين فلا
يتجاوز محل الضرورة بابطال عمل العامل والكوفي يرى
فتحه في محل الجر قياسا على ما لا ينصرف لئلا يلتبس
بالمبنيات على الكسر ذكره في البسيط **ومنها** لا يجوز
الفصل بين اما والفا باكثر من اسم واحد لان الفا لا يتقدم
عليها ما بعدها وانما جاز هذا التقديم للضرورة وهي
مندفعة باسم واحد فلم يتجاوز قدر الضرورة ذكره السيرافي
والرضي **قاعدة** ما لا يودي الى الضرورة اولى مما يودي
اليها قال ابن النحاس في التعليقة قول الشاعر لاه ابن عمك
اختلف الناس فيه هل المحذوف لام الجر ومن الاصلية
واللام التي هي موجودة مفتوحة او المحذوف اللام
الاصلية والباقية هي لام الجر والاظهر ان الباقية هي
لام الجر لان القول بحذفها مع بقا عملها يودي الى ان
يكون البيت ضرورة والقول بحذف الاصلية لا يودي
الى ضرورة وما لا يودي الى ضرورة اولى مما يودي الى
ضرورة **الضماير ترد الاشيا الى اصولها** هذه القاعدة

تتفق عليها وفيها فروع منها قال ابن جني البا اصل حروف القسم
والواو بدل منها ولهذا لا تجر الا الظاهر فاذا دخلت على المضمر
ردت الاصل وهي البا فيقال بك لافعلن لان الضماير ترد الجيم
الاشيا الى اصولها ومنها اذا اريد وصل مثل لم يك ولكن
بالضمير عادت النون فيقال لم يكنه ومن لدنه لان
الضمير يرد الاشيا الى اصولها ومنها قال الاندلسي
انما التزموا لحوق تا التانيث في الفعل المسند الى ضمير
المونث المجازي دون المسند الى ظاهره لان الاصل الحاق
العلامة والمضمر يرد الشي الى اصله فوجب ان لا تحذف
العلامة لان ذلك خلاف مقتضاه ومنها اذا اتصل
بالماضي ضمير بني على السكون نحو ضربت وضربنا وعلل
ابن الدهان بان اصله البنا واصل البنا السكون
والضمير يرد اكثر الاشيا الى اصولها قال ابن اياز وهذا
احسن من التعليل بكراهة توالي اربع متحركات لانه
لا يطرد في استخرجت واشباهه ومنها قال ابن اياز
زعم بعضهم ان لولا صريحة في التعليل كقولك لولا
احسانك لما شكرتك قال ابن بري في اماليه ولهذا
جروا بها المضمر تنبيها على هذا المعنى لان المضمر يعيد
الشي الى اصله ومنها قال ابن فلاح في المغني فان قيل
لما اختلف كلا وكلتا مع المضمر عند البصريين وليس
اختلافه للتثنية لان الاعراب مقدر عندهم مطلقا للتثنية
قلنا لتشبيهه بلدا وعلى والى فانها مع المظهر بالالف
ومع المضمر بالياء فرقا بين المتمكن نحو لفي عصا والف

غير المتمكن نحو لدا ووجه المشابهة بينهما ملازمة الاضافة
فيهما ولم تنقلب في الرفع لان المشبه به ليس له حالة رفع
وخص التغيير مع المضمر دون المظهر لان المضمر يرد الاشيا
الى اصولها ومنها قال الاندلسي في شرح المفصل نحو قوله
تعالى انلزمكموها رد فيه الواو الساقطة في الوصل اذ كان
الضمير يرد الشي الى اصله كما بنيت لام الجر في لك لك مال
حتى انهم فتحوا لام الاستغاثة لوقوع المنادى موقع المضمر
ومنها قال الاندلسي قيل انما لم تدخل الكاف على المضمر
لترددها بين الاسم والحرف وذلك اشتراك فيها لما له
والاشتراك فرع والضمير يرد الاشيا الى اصولها ولا اصل
لها ولهذه العلة امتنع دخول حتى ايضا على المضمر ومنها
قال ابن فلاح في المغني بني المضارع مع ضمير المونث على
السكون تنبيها على ان اصل الافعال البنا على السكون
لان الضمير يرد الشي الى اصله ومنها قال ابن يعيش فايدة
كان اسما الاتساع في الظرف تظهر اذا كنيت عنه فان كان ظرفا لم يكن
بد من ظهور في مع مضمره نحو اليوم قمت فيه لان الاضمار
يرد الاشيا الى اصولها وان اعتقدت انه مفعول به
على السعة لم تظهر في معه لانها لم تكن منوية مع الظاهر
فتقول اليوم قمته قال الشاعر ويوم شهدناه • لم يظهر
في حين اضمره لانه جعله مفعولا به مجازا ولو جعله ظرفا
على اصله لقال شهدنا فيه تنبيه قال السهيلي
قول عبد المطلب وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم
آلك فيه رد على النحاس والزبيدي ومن قال بقولهما

حيث منعا اضافة آل الى الضمير لانه يرد الشي الى اصله واصله
اهل وما وجدنا قط مضمرا يرد معتلا الى اصله الا اعطيتكموه
وليس من هذا الباب فما ورد ولا يصدر تنبيه قال
السخاوي في سفر السعادة على المقسم به غير البا اذا لا يدخل ص
كان مضمرا لانها الاصل وقال ابو الفتح لان الضماير
الاضمار يرد الاشيا الى اصولها في كثير من المواضع تقول
اعطيتكم درهما ثم تقول الدرهم اعطيتكموه وما حكاه له
يونس من قوله اعطيتكمه شاذ وقال ابو بكر محمد بن عبد
الملك النحوي انما يرد الاضمار الاشيا الى اصولها لاسباب
توجب الرد لا لاجل الاضمار فلا يقاس عليه ما لا سبب
فيه مع ان الشي اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا
سوال فيه ولا يحتاج الى تعليل الا ان يخالف الاستعمال
فقوله اعطيتكم درهما اصله اعطيتكمونا فاسكنوا الميم
تخفيفا وكرهوا الاسكان مع الهاء لخفائها وقربها
من الساكن ولذلك كان عليه مال احسن من قولك
عليهي مال وكذلك اليوم سرت فيه لان الاضمار يبطل
كونه ظرفا فاحتاجوا فيه الى في كساير الاسما التي ليست
ظروفا قال السخاوي قوله انما يرد الاضمار الاشيا
الى اصولها لاسباب توجب الرد لا لاجل الرد كلام يستحق
يقتضي ان الاضمار يرد ولا يرد وقوله مع ان الشي
اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا سوال فيه فاقول
بلى فيه سوال لان قولنا بك لافعلن قد جاء على اصله
وفيه من السوال نحو ان تقول وك ولاتك فاختصاص البا

بعدا لا بد له من سبب ولا سبب الا ان البا اصل ولهذا نقول
اقسم بالله ولا تقول اقسم واله ولا اقسم تالله انتهى تنبيه
قال ابن عصفور في شرح المقرب خرج الفرزدق واذ ما مثلهم
بشر على ان مثلهم مرفوع الا انه بني على الفتح لاضافته
الى مبني كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون فان قيل
كيف يسوغ ذلك والمثل الذي اضيفت اليه مضمر والمضمر
يرد الاشيا الى اصولها فكيف يكون يسوغ مع ذلك ان يكون
سببا في اخراج مثل عن اصلها من الاعراب الى البنا فالجواب
ان المضمر لا يلزم رده الاشيا الى اصولها في جميع المواضع
الا ترى ان التا بدل من الواو في تكاة لا تسن نحو كاتم اذا
اضافوها الى مضمر قالوا هذه تكاتك فلم يردوها الى
اصلها تنبيه قال الابذي في شرح الجزولية بنيت
اي في نحو قوله تعالى ايهم اشد عند سيبويه لخروجها عن
نظايرها وكان حقها ان تعرب لتمكنها بالاضافة ولا سيما
ولهي مضافة الى مضمر والمضمرات ترد الاشيا الى اصولها
ولذلك تقول زيد ضربته اخاه ثم تقول ضربتموه ولا تقول
ضربتمه مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة
اجمع النحاة على انك اذا قلت عساي وعساك وعساه
ولولاي ولولاك ولولاه ان هنا شيا قد تجوز فيه
باستعماله على غير اصله واختلف فيم وقع المجاز فقال
سيبويه ان عسى خرجت عن عمل كان وعملت عمل لعل
لشبهها بلعل في الطمع فالضمير منصوب على اسمها
ولولا قد صارت حرف جر والضمير بعدها مجرور وقالت

الاخفش ان عسى على بابها من عملها عمل كان ولولا على بابها
من انها غير عاملة واستعرنا في عسى ضمير المنصوب للمرفوع
فالضمير عنده في عسى في موضع رفع لاني واستعرنا موضع
نصب فالضمير في لولا ايضا وان كان صورته ضمير الجر
مستعار للرفع فهو عنده ايضا في لولا في موضع رفع على الابتدا
لا في موضع جر قال ابن النحاس والوجه ما ذكره سيبويه
لان التجوز في الفعل او الحرف احسن من التجوز في
الضمير لان المضمرات ترد الاشيا الى اصولها فلا اقل من
ان تخرج هي عن اصلها وموضعها **الضمير اطلب**
بالاضافة من الظاهر بدليل جواز الاضافة والنصب
في ضارب زيدا في الحال والاستقبال والاقتصار على
الاضافة في نحو ضاربك وضاربه على مذهب سيبويه
انه مضاف ليس الا ذكره الشلوبين في شرح المفصل
الجزولية **حروف الطرا** الطاري يزيل حكم الثابت
عقد له ابن جني بابا في الخصايص وفيه فروع منها
لام التعريف والاضافة اذا دخلت على المنون حذف لها
تنوينه ومنها ياء النسبة اذا دخلت على ما فيه تا التانيث
حذفت لها التا واذا دخلت على ما فيه يا مثلها نحو كرسي
وبختي حذفت لاجلها ومنها علامة الجمع بالالف
والتا اذا دخلت على ما فيه التا حذفت لاجلها نحو تمرات
وثمرات ولو سميت رجلا او امراة بهندات ثم قلت في
الجمع ايضا هندات بحذف الالف والتا الاوليين
للاخريين ومن ذلك نقض الاوضاع اذا طرا عليها

طاري كلفظ الاستفهام اذا طرا عليه معنى التعجب استحال خبرا
كقولك مررت برجل ايما رجل وايما رجل فانت الان مخبر
بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهما وانما كان كذلك
لان اصل الاستفهام الخبر والتعجب ضرب من الخبر فكان
التعجب لما طرا على الاستفهام انما اعاده الى اصله من
الخبرية ومن ذلك ايضا لفظ الواجب اذا لحقته همزة
التقرير عاد نفيا واذا لحقت لفظ النفي عاد ايجابا
نحو لا انتم اذن لكم اي لم ياذن الله لكم اي انا كذلك
ومن ذلك ان تصف العلم فاذا انت فعلت ذلك فقد
اخرجته به عن حقيقة ما وضع له فادخلته معنى لولا الصفة
لم تدخله اياه وذلك ان وضع العلم ان يكون مستغني
بلفظه عن عدة من الصفات فاذا انت وصفته فقد
سلبته الصفة له ما كان في اصل وضعه مرادا فيه
من الاستغنا بلفظه عن كثير من صفاته انتهى وقال ابن
يعيش وان قيل هل التعريف الذي في يا زيد في الندا
تعريف العلمية بقي على حاله بعد الندا كما كان قبل الندا
او تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية فالجواب ان
المعارف كلها اذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالندا
هذا قول المبرد وهو الصواب كاضافة الاعلام وخالفه
ابن السراج وقال الشلوبين اذا جمع المونث الحقيقي
جمع تكسير جاز ترك التا من فعله نحو قام الهنود لانه
ذهب الجمع منه لفظ حكم المفرد فكان الحكم للطاري وقال ابن

الدهان في الغرة المقصور المنصرف يلحقه التنوين وهو نون
والالف ساكنة فيستحيل الجمع بينهما ويجب الامر بحذف احدهما
ولم نر با ساكنين التقيا حذف ثانيهما ولا يجوز حذف التنوين
لانه لمعنى فاذا زال زال المعنى وايضا فان الطاري يزيل
حكم الثابت لانه لو علم انه اذا جيء به حذف لم يجا به
فلم يبق الا حذف الالف **طرد الباب** قال ابو
البقا في التبيين اذا ثبت الحكم لعلة اطرد حكمها في الموضع
الذي امتنع فيه وجود العلة الا ترى انك ترفع الفاعل
وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق
المعنى كما لو قلت ضرب الله مثلا فانك ترفع وتنصب
مع ان الفاعل والمفعول معقول قطعا قال ونظيره من
المشروع ان الرمل في الطواف شرع في الابتدا لاظهار
الجلد ثم زالت العلة وبقي الحكم ومثل ذلك العدة
عن النكاح شرعت لبراة الرحم ثم ثبتت في مواضع ليس
فيها شغل الرحم قال وسبب ذلك ان النفوس تانس
بثبوت الحكم فلا ينبغي ان يزول ذلك الانس قال
ونظيره في التصريف ان الواو في مضارع وعد ووزن
حذفت منه لوقوعها بين يا وكسرة نحو يعد ثم حذفت
مع بقية حروف المضارعة مع عدم العلة ليكون
الباب على سنن واحد وله نظاير اخر انتهى وقال
ابن عصفور في شرح الجمل اعراب اصل الاسما لانه
يفتقر اليه في التفرقة بين المعاني نحو ما احسن زيدا
بنصب زيد ان اردت التعجب من حسنه وبرفعه ان

ترکيم

فيجم

اردت نفي الاحسان عنه وبرفع احسن وخفض زيد ان
اردت الاستفهام عن الا الا ترى ان هذه المعاني لولا الاعراب
لا لتبست فان قيل ان الاعراب قد يوجد غير مفتقر اليه
نحو شرب محمد الماء وركب الفرس عمرو واشباه ذلك الا ترى
ان الفاعل هاهنا لا يلتبس بالمفعول اذا ازيل الاعراب
فالجواب ان الاعراب لما افتقر اليه في بعض الاسما حمل
سايرها على ذلك كما ان العرب لما حذفت من اعد ونعد
وتعد حملا على ذلك **وقال** ابو البقا في التبيين اذا
جرى اسم الفاعل والصفة المشبهة على غير من هما له وجب
ابراز الضمير فيهما مطلقا عند البصريين لان ترك ابرازه
يفضي الى اللبس فيزول بابراز الضمير فيجب ان يبرز
نفيا للبس ثم يطرد الباب فيما لا يلتبس نحو زيد هند
ضاربته هي كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو نعد
وتعد واعد فانهم حذفوا منها الواو كما حذفوا في يعد
وكذلك يكرم ونكرم وتكرم محمولة على اكرم وقال ابن
النحاس في شرح الفية ابن معط قدر الكسر في المنقوص
لاحتمال الاثقال اذ اليا بكسرتين والضم حملا على الكسر
للمناسبة بينهما بدليل اجتماع الاثقال اذ اليا بكسرتين
والضم حملا على الكسر للمناسبة بينهما بدليل اجتماع
اصليهما ردفين دون الالف ولان الضمة اثقل من
الكسرة بدليل قلب الواو يا اذا اجتمعا مطلقا وظهر
النصب لخفة الفتحة ولم تقد الواو في رايت غازيا
وداعيا فيقال غازوا وداعوا كالكثيوت القلب رفعا

وجرا تغليبًا للحالتين وطردًا للباب وقال عبد القاهر
لهذا اقيس من حمل أعد ونعد وتعد لان الحمل المودي لاعلال
اللام اولى من المودي لاعلال الفا لان اللام محل التغيير
ولان المنقوص حمل فيه حالة على حالتين وباب يعد حمل فيه
ثلاثة اشيا على شي واحد وقال ابن النحاس في التعليقة
من اجاز تقديم خبر ليس عليها دليله ان ليس فعل ناقص
مثل اخواتها فاذا جاوزنا في كان واخواتها يجوز في
ليس ايضا طردا للباب وقال ابن يعيش في شرح المفصل
الاصل في ترى وترى ونرى نرأى ويرأى وترأى لان الماضي منه رأى وانما حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال
تخفيفا لانه قيل أرأى فاجتمع همزتان بينهما ساكن والساكن
غير حصين فكانهما قد توالتا فحذفت الثانية على حد حذفها
في أكرم ثم اتبع سائر الباب وفتحت الرا لمجاورة الالف
التي هي لام الكلمة وغلب كثرة الاستعمال هنا الاصل
حتى هجر ورفض وقال في المغني قلبت الهمزة في صحرا
واوًا في الجمع نحو صحراوات كراهة الجمع بين علامتي تانيث
وقلبت في التثنية طردًا للباب على سنن واحد وقال
ابن عصفور في شرح المقرب لما الحقوا نون الوقاية لتقي
الفعل من الكسر حملوا على ذلك بجر بانني وضربني في
وضربني كما حملوا تعد واخواته على يعد باليا واكرم واخواته
غير ذي الهمزة على يعد واكرم وقال بعضهم انما بنيت
المضمرات لشبهها بالحرف وضعًا في كثير منها ثم حمل ما ليس
كذلك طردًا للباب على سنن واحد وبهذا ابدا ابن مالك

في

في شرح التسهيل وعبارة ابن اياز لان وضع المضمر وضع الحرف
الواحد الا تراه على حرف واحد في ضربت وضربك ثم حمل على
ذلك في البنا ما هو على اكثر نحو نحن واياك لان الجميع من باب
واحد وقال ابن فلاح في المغني انما سكنوا اخر الفعل عند
اتصال الفاعل به نحو ضربت فرارا من اجتماع اربع حركات
لوازم ثم طرد الباب فيما لم يجتمع فيه اربع حركات نحو دحرجت
تعميمًا للحكم لان الافعال شرع واحد بدليل تعميم الحكم في
حذف الواو من اعد ونحوه والهمزة من نكرم ونحوه وان
انتفت علة الحذف وقال ابن الخواص ذهب الاكثرون
الى ان متعلق الظرف والمجرور اذا كان خبرًا يقدر بفعل
لانه اذا وقع صلة او صفة يقدر بالفعل اتفاقا فيجب ان
يقدر في محل الخلاف طردا للباب وقال ابن اياز المضاف
لا يكون الا اسمًا لان الغرض الاهم بالاضافة تعريف المضاف
والفعل لا يتعرف فان قيل هلا اضيف الفعل للتخصيص
اذ قد يصح ذلك فيه الا ترى ان سوف والسين يخصصانه
بالحال فالجواب انه لما امتنع فيه هذا الغرض الاهم وهو
التعريف امتنع الاخر طردًا للباب وهذا من قواعدهم وقال
الاندلسي في شرح المفصل الموجب لبنا اسما الاشارة معنى
كالاستفهام وغيره فحقه ان يوضع له حرف فلما ادى هذا
الاسم هذا المعنى نيابة عن الحرف في ذلك ناسب الحرف
فبني ويدل على انه تضمن هذا المعنى انهم لم يضعوا للاشارة
حرفا وكان الاسم هذا المسموع مبنيا يفيد معنى الحرف
فوجب اعتقاد تضمينهم اياه هذا المعنى طردا لاصولهم واقامة

سبب لبنائه قال ابن جني بني اولا لانه تضمن حرف الاشارة
لان الاشارة معنى لم يستعملوا لها حرفا فتضمنها هذا الاسم
فبني وقال ابن اياز واما اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى
في حرف الاشارة اذ الاشارة معنى والموضوع لافادة المعاني
الحروف فلما افادت هذه الاسما الاشارة علم انها كان
القياس ان تكون لها حروف فلما تضمنت معناه بنيت وهذا
قول السيرافي قال الاصفهاني فلو قيل ان ذلك انما يتصور
في اولا دون هؤلاء لظهور الحرف وهو ها لامكن ان يقال
فيه ان الحرف الذي هو ها غير ذلك الذي تضمن معناه وان
هذا زايد كما ان الالف واللام في الاسن عند من بناه زايدة
وان الاسم بني لتضمنه معنى الالف واللام ولام اخرى
حرف الظا الظرف والمجرور فيهما مباحث الاول
لا بد من تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او ما اول بما يشبهه
او ما يشير الى معناه فان لم يكن شي من هذه الاربعة موجودا
قدر مثال الاول والثاني انعمت عليهم غير المغضوب
عليهم والثالث نحو فلان حاتم في قومه تعلق بما في حاتم
من معنى الجود ومثال المحذوف والى ثمود اخاهم صالحا
بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي
والمرسل اليهم يدل على ذلك وهل يتعلقان بالفعل
الناقص فيه خلاف الثاني يستثنى من قولنا لابد لحرف
الجر من متعلق ستة امور احدها الحرف الزايد كالبا ومن
في كفى بالله شهيدًا هل من خالق غير الله وذلك لان
معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت

عن

عن الوصول الى الاسما فاعينت على ذلك بحروف الجر والزايد
انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط الثاني
والثالث لعل ولولا عند من جر بهما الرابع رب في قول الرماني
وابن طاهر الخامس كاف التشبيه عند الاخفش وابن
عصفور السادس حروف الاستثنا وهو خلا وعدا وحاشا
اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان
الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال
معنى الفعل الى الاسم الثالث يجب تعلقهما بمحذوف
في ثمانية مواضع ان يقعا صفة نحو او كصيب من السما
او حالا نحو فخرج على قومه في زينته او صلة نحو وله
من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون او خبرا
نحو زيد عندك او في الدار او مثلا نحو قولهم لمن اعرس بالرفا
والبنين باضمار اعرست او يرفعا الظاهر نحو افي الله شك
اعندك زيد او يكون المتعلق محذوفا على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والثامن القسم بغير البا نحو
والليل اذا يغشى تالله لاكيدن الرابع هل المتعلق الواجب
الحذف فعل او وصف لا خلاف في تعيين الفعل في بابي
القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين
واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم
الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان
الاصل في الثلاثة الافراد واما في الاشتغال فيقدر
بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو ايوم الجمعة تعتكف
فيه والوصف في ايوم الجمعة انت معتكف فيه وقال

ابن النحاس في التعليقة اذا وقع الظرف والمجرور خبرين
فلا بد لهما من عامل واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو
فذهب بعضهم الى ان العامل المقدر فعل تقديره استقر او كان
او وجد او ثبت قالوا لان بنا حاجة الى تقدير عامل وتقدير
ما هو اصل في العمل وهو الفعل اولى من تقدير ما ليس
باصل قالوا ولان لنا موضعًا يجب فيه تقدير الظرف
والمجرور بالفعل وهو ما اذا وقع الظرف والمجرور صلة
لان الصلة لا تكون مفردا فاذا وجب تقديره بالفعل
فان لم يكن في الخبر واجب فلا اقل من رجحانه وذهب بعضهم
الى ان العامل المقدر هنا اسم لا فعل تقديره كاين او مستقر
او موجود او ثابت قالوا لان بنا حاجة الى جعل الظرف
او المجرور خبرا والاصل في الخبر المفرد فيقدر العامل الذي
وقع الظرف موقعه مفردا على ما هو الاصل في الخبر قالوا
ولان لنا موضعا يتعين فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد
وهو ما اذا وقع الظرف او المجرور بين اما وفائها نحو اما
عندك فزيد واما في الدار فزيد فهنا يجب تقديره بالمفرد
اما لان وفاها لا يفصل بينهما بجملة واذا وجب تقديره
هنا بالمفرد فلا اقل من الرجحان فيما اذا وقع خبرا وهو
راي ابن عصفور ورجح هذا بان تقديره بالفعل يلزم
لزم في حال كونه غير خبر وتقديره بالمفرد لزم في حال
كونه خبرا فكان تقديره بالخبر اولى قال واعلم انه على
كل تقدير سوا قلنا العامل فيه فعل او اسم انا نعتقد
انا حذفنا ذلك العامل لما اعترفنا ان نجعل الخبر في اللفظ

نفس الظرف والمجرور لا الاستقرار ولذلك التزمنا حذف
العامل الى الظرف والمجرور وما الاستتاره فيه وبقي الضمير مرتفعا
بالظرف او بالجار والمجرور كما كان مرتفعا بذلك العامل
لنيابة الظرف او المجرور عن ذلك العامل ولا يجوز اظهار
ذلك العامل حينئذ قال ابو علي اظهار عامل الظرف شريعة
منسوخة **الخامس** في كيفية تقديره اما في القسم فتقديره
اقسم واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به واما في
المثل فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي فيقدر كون
مطلق وهو كاين او مستقر او مضارعهما ان اريد الحال
او الاستقبال قال ابن هشام وتقديره كان او استقر
او وصفها ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع
قولهم في نحو ضربي زيدا قايما التقدير اذ كان ان اريد
المضي وان كان اريد المستقبل ولا فرق واذا جهل
المعنى قدر الوصف فانه صالح في الازمنة كلها وان كانت
حقيقته الحال ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقايم وجالس
الا لدليل ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا قال ابن
هشام وتوهم جماعة امتناع الكون الخاص ويبطله انا متفقون
على جواز الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل او مقولا
للدليل واشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب
الحذف لا لجوازه ومما خرج على ذلك قوله تعالى فطلقوهن
لعدتهن اي مستقبلات وكتبنا عليهم فيها ان النفس
بالنفس الاية اي تقتل وتفقأ وتصلم وتقطع او مقتولة
ومفقوأة ومصلومة ومقطوعة قال ويلزم من قدر المتعلق

فعلا ان يقدره موخرا في جميع المسايل لان الخبر اذا كان فعلا
لا يتقدم على المبتدا قال ومن هنا لا يحتاج الى ما ذكره ابن
مالك وجماعة انه يتعين تقديره وصفا بعد اما نحو اما في الدار
فزيد واذا الفجائية نحو اذا لهم مكر لان اذا الفجائية لا يليها
الفعل واما لا يليها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما
ان كان من المقربين قال وهذا على ما بيناه غير وارد لان
الفعل يقدر موخرا **تنبيه** قال ابن النحاس في التعليقة
اختلف النحاة في تقدير عامل الظرف والمجرور اذا قدمنا
على اسم ان فقال قوم يقدر الاستقرار بعد اسم ان لئلا نكون
قد فصلنا بين ان واسمها بغير الظرف والمجرور وقال قوم لا بل نقدره
قبل الظرف والمجرور ولا نعتد بهذا فصلا لكونه لازم الاضمار
ولا يجوز اظهاره **السادس** في الفرق بين الظرف المستقر
والظرف اللغو قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية
الكشاف وفي شرح المفصل للاندلسي قال الخوارزمي الظرف
المستقر بفتح القاف كذا سماعا في المفصل وقال في الكشاف
والمراد به الموضع ولفظ ابن السراج اذا كان الظرف غير
محل سماه الكوفيون الصفة الناقصة وجعله البصريون
لغوا ويريدون بالمستقر ما كان خبرا محتاجا اليه وسمي
مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار فيه فهو مستقر فيه ثم
حذف فيه اختصارا وباللغو ما كان فضلة وسمي لغوا
لانه لو حذف الحال لكان الكلام مستغنيا عنه لا حاجة اليه
انتهى **السابع** فانهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا

الظرف صح

يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله
نحو كان في الدار عندك زيد جالسا وفعل التعجب من المتعجب
منه نحو ما احسن في الهيجا لقاء زيد وما اثبت عند الحرب
زيدا وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو
فلا تلحني فيها فان بحبها • اخاك مصاب القلب جم بلابله •
وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله •
• ابعد بعد تقول الدار جامعة • وبين المضاف وحرف الجر
ومجرورهما نحو لله در اليوم من لامها • وبين اذن ولن
ومنصوبهما نحو اذن والله نرميهم بحرب لن ما رايت ابا يزيد
مقاتلا • ادع القتال واشهد الهيجا • وتقدموهما خبرين
على الاسم في باب ان نحو ان لدينا انكالا ان في ذلك لعبرة
ومعمولين للخبر في باب ما نحو وما كل حين وافي مثلي انا عارف
وما الدار زيد جالسا وللصلة ال نحو وكانوا فيه من
الزاهدين وعلى الفعل المنفي بما نحو وبحبي عما فضلك
كما استغنينا وعلى ان معمولا لخبرها نحو اما بعد فانى
افعل كذا او على العامل المنوي في قولهم اكل يوم لك ثوب
وقال الخفاف في شرح الايضاح الظرف والمجرور اتسع
فيهما وجه ذلك ان جميع الافعال وما كان على معانيها
تدل على الزمان والمكان دلالة قاية وان لم يذكرا فاذا
ذكرا فعلى التاكيد وما كان هذه الصفة فهو مستغنى
عنه او في حكمه فكانك اذا فصلت بظرف او مجرور
لم تفصل بشيء اصلا **فايدة** قال الجزولي بنو تميم لا يلفظ
بالخبر الا ان يكون ظرفا قال الشلوبين هذا استثنا

في صح

ظرف لا اعلمه عن احد ولا نقله احد ولا ادري من اين نقله
وان كان له وجه من اتساعهم في الظروف ما لم يتسع به في
غيرها ولكنه غير منقول وهذا ليس موضع قياس لانه
اتساع والاتساع انما ينقول **الثامن** في تذكرة ابن الصائغ
قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح ينبغي ان يكون الظرف
الذي يلزم به الرفع لما بعده مما كان صفة او صلة كمررت
برجل او بالذي معه صقر لما بين الصفة والصلة من
المناسبة لانهما لا يكونان الا بالفعل المشتق منه فاما الخبر
والحال كزيد في الدار ابوه ومررت بزيد في الدار ابوه
فانه يجوز في الاب الابتدا والفاعلية كونه فاعلا لانه
يرفع الضمير كاسم الفاعل بل اقوى عند ابي علي وكونه
مبتدا لان اسم الفاعل نفسه يصح فيه ذلك كزيد قايم
ابوه على ان ابا علي جعل الجميع شيا واحدا اولم يعرف
بين الصفة والخبر والحال لانه يجعل الظرف اذا اعتمد
يتيد (؟) بالفعل دون الاسم وكذا ينبغي ان يكون قياسه واما
ابن جني فلا يرى ذلك الا في الصفة والصلة وهو الظاهر
من كلام سيبويه **حرف العين العامل** فيه مباحث الاول
العمل اصل في الافعال فرع في الاسما والحروف فما وجد
من الاسما والحروف عاملا فينبغي ان يسال عن الموجب
لعمله كذا في شرح الجمل وقال صاحب البسيط اصل
العمل للفعل ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل
واسم المفعول ثم لما شبه بها من طريق التثنية والجمع
والتذكير والتانيث وهي الصفة المشبهة واما افعل

التفضيل فانه اذا اصحبته من امتنعت منه هذه الاحكام
فبعد لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر وقال
ابن السراج في الاصول انما اعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل
وصار الفعل سببا له وشاركه في المعنى وان افترقا في الزمان
كما اعربوا الفعل لما ضارع الاسم فكما اعربوا هذا اعملوا ذاك
والمصدر اعمل كما اعمل اسم الفاعل اذ كان مشتقا منه ثم
قال واعلم ان الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو
المعرض للعوامل من الافعال والحروف قال والاصل
عندنا ان الاسما لا تعمل في الاسما الا ما ضارع الفعل منها
ولولا معنى الحرف ما جر الثاني اذا اضيف اليه الاول
وقال الجرجاني الاصل في الاسم ان لا تكون عاملة وباعتمادها
لا يذهب عنها وصف الاسمية فان قيل اذا كان الاعتماد
لا يوجب لها صفة زايدة فلم عملت ولم اشترط الاعتماد
قيل الاسم الصريح هو الذي يصح ان يحدث عنه بوجه من
الوجوه والصفة اذا اعتمدت لم يصح ان يخبر عنها بل
هي بمنزلة خبر كان الاسم الصريح ليس فيه الا تمييز ذات
عن ذات واذا عرفت ذلك تبين ان الاسم يكتسب بهذا
الاعتماد تمكنا في شبه الفعل او هو واقع في موضع
هو خاص بالفعل والاستفهام والنفي ايضا من حيث
انهما يطلبان الفعل وهما احض به حتى يبلغ من قوة طلبه
للفعل ان قدروا قبل الاسم فعلا لا نعمل في الاسم لقوله
تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه والنفي اخو الاستفهام
وقال ابن النحاس في التعليقة الافعال اصل في العمل من

حيث كان كل فعل يقتضي العمل اقله في الفاعل وللحروف
المختصة اصالة في العمل من حيث كانت انما تعمل لاختصاصها
بالقبيل الذي تعمل فيه وانما كان الاختصاص موجبا للعمل
ليظهر اثر الاختصاص كما ان الفعل لما اختص بالاسم كان
عاملا فيه فعرفنا ان الاختصاص موجب للعمل فانه موجود
في الحروف المختص فكان الحرف المختص عاملا بالاصالة
في العمل لذلك ولا كذلك الاسم فانه لا يعمل منه شي الا لشبه
الفعل والحرف وهو المضاف اذا قلنا انه هو العامل
ومعنى الاصالة ان يعمل بنفسه لا بشبه غيره انتهى
الثاني عوامل الاسما لا تعمل في الافعال والا لبطل
الاختصاص الموجب للعمل ومن ثم كان الاصح في كي
انها حرف مشترك تارة يكون حرف جر بمعنى اللام وتارة
يكون حرفا موصولا ينصب المضارع لا انها حرف واحد
يجر وينصب وكان الاصح في حتى انها حرف جر فقط
وانما نصب المضارع بعدها انما هو بان مضمرة لاجل ما ذكر
الثالث العامل المعنوي قيل به في مواضع احدها الابتدا
عامل في المبتدا على الصحيح واختلف في تفسيره فقيل
هو التعري من العوامل اللفظية وقيل هو التعري
واسناد الخبر اليه قال ابن يعيش والقول على ذلك
ان التعري لا يصلح ان يكون سببا ولا جزا من السبب
وذلك ان العوامل توجب عملا اذ لا بد للموجب والموجب
من اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم الى الاشيا
كلها نسبة واحدة فان قيل العوامل في هذه الصناعة

ليست موثرة تاثيرا حسيا كالاحراق للنار والبرد للما
وانما هي امارات ودلالات والامارات قد تكون بعدم
الشي كما تكون بوجوده قيل هذا فاسد لانه ليس الغرض
من قولهم ان التعري عامل انه معرف للعامل اذ لو زعم انه
معرف لكان اعترافا بان العامل غير التعري وكان ابو اسحاق
يجعل العامل في المبتدا ما في نفس المتكلم يعني من الاخبار
عنه قال ان الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه
صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدا قال ابن يعيش والاصح
ان الابتدا هو اهتمامك بالاسم وجعلك اياه اولا لثان
يكون خبرا عنه والاولية معنى قايم به يكسبه قوة اذ كان
غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة على غيره وقيل
انه عامل في الخبر ايضا ثم قال ابن يعيش والذي اراه
ان العامل في الخبر هو الابتدا وحده كما كان عاملا في
المبتدا الا ان عمله في المبتدا بلا واسطة وعمله في الخبر
بواسطة المبتدا فالابتدا يعمل في الخبر عند وجود المبتدا
وان لم يكن للابتدا اثر في العمل الا انه كالشرط في عمله
كما لو وضعت ما في قدر ووضعتها على النار فان النار
تسخن الما فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر
لا بها فكذلك هاهنا الثاني عامل الرفع في الفعل المضارع
معنوي على الصحيح بل ادعى بدر الدين بن مالك في
تكملته شرح التسهيل انه لا خلاف فيه وليس كذلك
بل الخلاف فيه موجود فقد ذهب الكسائي الى ان
عامله لفظي وهو حروف المضارعة وعلى انه معنوي

اختلف فيه فقيل هو تجرده من الناصب والجازم وعليه
الفراء وقيل هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقا وعليه
جماعة من البصريين منهم الاخفش وقال الاعلم ارتفع بالاهمال
قال ابو حيان وهو قريب من الاول وقال جمهور البصريين
هو وقوعه موقع الاسم فقولك زيد يقوم كونه وقع موقع
قايم هو الذي اوجب له الرفع وقال ثعلب ارتفع بنفس
المضارعة وقال بعضهم ارتفع بالسبب الذي اوجب
له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب قال ابو حيان
فهذه ستة مذاهب في الرافع للفعل المضارع واحد
منها لفظي وثلاثة معنوية ثبوتية وهي الاخيرة وثلاثة
معنوية عدمية وهي التي قبلها قال وليس لهذا الخلاف
فائدة ولا ينشأ عنه حكم نطقي الثالث الخلاف وجعله
الفراء الثاني للاول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى
ولا معطوفا عليه فهو عندهم نظير لو تركت والاسد لاكلك
نصبت لما تردد عطف الاسد على الضمير اذ لا يتصور
ان يكون التقدير لو تركت وترك الاسد لان الاسد لا يترك
عليه فيترك وكذلك عندهم زيد امامك وخلفك انما
انتصب بالخلاف لان الظرف خلاف المبتدا فلذلك
لم يرفع قايم من قولك زيد قايم وقد يرفعون على المخالفة
كقوله على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد
قال الفراء هو مرفوع على المخالفة قال ابن يعيش معنى
الخلاف عندهم عدم المماثلة وقال ابن يعيش ذهب

الكوفيون

الكوفيون الى ان المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك
انا اذا قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير
الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة لان الخشبة
لم تكن معوجة فتستوى فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل
نصب على الخلاف قالوا وهذه قاعدتنا في الظرف نحو زيد
عندك الرابع عامل الفاعل ذهب قوم من الكوفيين الى ان
الفاعل يرتفع باحداثه الفعل وذهب خلف الاحمر الى ان العامل
في الفاعل معنى الفاعلية كذا نقله عنه ابن عمرون وابن النحاس
في التعليقة وذهب هشام الى انه يرتفع بالاسناد قال
ابن فلاح ورد ذلك بان العامل اللفظي مجمع عليه والمعنوي
مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف
فيه الخامس عامل المفعول ذهب خلف الاحمر الى ان العامل
في المفعول معنى المفعولية نقله ابن فلاح في المغني السادس
عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان ذهب الاخفش
الى انه معنوي وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدا والفعل
المضارع ذكره في البسيط **فائدة** قال ابن الحاجب في
اماليه العوامل اللفظية مطلقة على كان واخواتها وعلى
ظننت واخواتها وان واخواتها وما الحجازية وحروف
الجر وان كانت لفظية ايضا الا انها لما كانت تقتضي شيئا
واحدا لم تقدح تلك بخلاف ما ذكر اولا **المبحث الرابع**
كل حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه فانه يعمل ذكره
الجزولي في حواشيه ونقله ابن الخباز في شرح الدرة الالفية
قال وقوله ولم ينزل الخ يحترز به من قد والسين وسوف

ولام التعريف فانهن مختصات ولم يعملن كانهن كالجزء مما
يليهن وسبقه الى ذلك ابن السراج في الاصول وفي بعض
شروح الجمل شكر وزاد اذ الدليل على ذلك في سوف
دخول اللام عليها في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك
فترضى فلولا انها بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز
الفصل بها بين اللام والفعل قال فان واخواتها وحروف
الجر انما عملت في الاسما لانفرادها بها والنواصب والجوازم
انما عملت في الافعال لانفرادها بها وكان القياس في ما
النافية ان لا تعمل الا انها لما كان لها شبهان شبه عام
وشبه خاص عملت فشبهها العام شبهها بالحروف غير
المختصة في كونها تلي الاسما والافعال وشبهها الخاص
شبهها بليس وذلك انها للنفي كما ان ليس كذلك وداخلة
على المبتدا والخبر كما ان ليس كذلك وتخلص الفعل المحتمل
للحال كما ان ليس كذلك فمن راعى الشبه العام لم يعملها وهم
بنو تميم ومن راعى الشبه الخاص اعملها وهم الحجازيون وقال
الشلوبين الحق انه يقال الحرف يعمل فيما يختص به ولم يكن مخصصا
كلام التعريف وقد والسين وسوف لان المخصص للشيء
كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف وهذا اولى من
قوله ولم ينزل منزلة الجزء منه لان ان المصدرية تعمل في الفعل
المضارع وهي بمنزلة الجزء منه لانها موصولة وفي شرح
التسهيل لابي حيان انما عملت اذن وان كانت غير مختصة
بالاسما تشبيها بها ووجه الشبه ان كل واحد منهما حرف
آخره نون ساكنة قد دخل على مستقبل وبمعنى الجواب

النفي

النفي اذن مراعاة لعدم الاختصاص وفيه قال بعض اصحابنا
انما لم تعمل ادوات التحضيض لانها بجواز تقديم الاسم فيهن
على الفعل صارت كانها غير مختصة بالفعل وفيه ان لولا
ولوما تعملا وانما كان لا يليهما الا الاسم لانهما ليستا مختصتين
بالاسما اذ لو كانتا مختصتين بالاسما لكانتا عاملتين فيه
وكان يكون عملهما الجر اعطا للمختص بالاسم المختص من
الاعراب وهو الجر على ما تقرر في العوامل فهو كونهما من
كان واخواتها من الحروف المختصة بالاسما وانما هما حرفان
يدخلان على الجمل لكن تلك الجمل تكون اسمية وقد لاحظ
معنى الاختصاص من لاحظ وذهب الى ان تاليهما مرفوع
بهما وهو مذهب ابن كيسان وعزاه ابو البركات ابن
الانباري الى الكوفيين وقال انه الصحيح وعزاه صاحب
الافصاح الى جماعة من البغداديين وقال ابو الحسن الا
بذي الصواب مذهب البصريين انه مرفوع بالابتدا لان
كل حرف اختص باسم مفرد فانه يعمل فيه اجرا ان استحق
بالعمل فلو كانت لولا عاملة لجرت قال ايضا والصواب
ان الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل اذ لو كانت كذلك
لعملت الهمزة التي للاستفهام لانها بمعنى استفهم وما النافية
لانها بمعنى انفي ولا بالنيابة مناب الفعل فلم تزاد كالعوض
ولا ينسب اليها العمل وقال ابن يعيش لم تعمل حروف العطف
جرا ولا غيره لانها لا اختصاص لها بالاسما والحروف
التي تباشر الاسما والافعال لا يجوز ان تكون عاملة اذ
العامل لا يكون ممتزجا بالمعمول فيه وقال ولذلك لا اختصاص

الامر

لانه تباشر الاسماء والافعال والحروف تقول ما جاءني زيد قط
الا نفرا ولا رايت بكرا الا في المسجد والعامل لا يكون الا مختصا
قال واعلم ان لا الداخلة على الاسماء والافعال فحكمها
ان لا تعمل في واحد منها غير انها اعملت ما في لغة اهل الحجاز
لمضارعتها ليس والاصل ان لا تعمل وقال ابو الحسن بن ابي
الربيع في شرح الايضاح اعلم ان الحروف اذا كان لها
اختصاص بالاسم او بالفعل فالقياس ان تعمل فيما تختص
به فان لم يكن لها اختصاص فالقياس ان لا تعمل فيما فمتى
وجدت مختصا لا يعمل او غير مختص يعمل فينبغي لك ان
تسال عن العلة في ذلك فان لم تجد فتكون ذلك خارجا
عن القياس قال فان صحت هذه القاعدة فاقول
ان ما النافية ليس لها اختصاص فيجب ان لا تعمل ولذلك
لم تعملها بنو تميم فهي عندهم على القياس فلا سؤال في كونها
لم تعمل لان الشيء اذا جاء على قياسه فقانونه لا يسال
عنه واما اهل الحجاز فاعملوها لشبهها الشيء اذا جاء
على قياسه وقانونه لا يسال عنه واما اهل الحجاز
فاعملوها لشبهها بليس من وجوه وذكر الاوجه السابقة
وقال ابو حيان في شرح التسهيل اصل عمل الحرف
المختص بنوع من المعرب ان يكون مختصا بنوع من
الاعراب الذي المختص به ذلك المعرب ولذلك لما كان
الجزم نوعا مختصا بالمضارع والحرف الجازم مختص
به فاعطي المختص للمختص وكذا القول في حروف اخر
انتهى وقال ابن عصفور في شرح المقرب لم يبق من

الحروف المختصة باسم واحد ما يعمل فيه غير خفض الا الا
التي للتمني فان الاسم المبني معها في موضع نصب بما في
مذهب سيبويه وذلك نحو قولك الا مال وسبب
ذلك انها تضمنت معنى ما ينصب وهو تمنيت **قاعدة**
قال ابن ابان ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ولهذا
بطل قول من قال ان لولا هي الرافعة للاسم وقال
الشلوبين قول من قال ان اصل عمل الحروف الجر خطا
فانما القول الصحيح ان اصل الحروف ان لا تعمل رفعا
ولا نصبا لان الرفع والنصب انما هي من عمل الافعال
من حيث كان كل مرفوع فاعلا او مشبها به وكل
منصوب مفعولا او مشبها به فاذا اعملها الحرف فانما
يعملهما لشبهه الفعل ولا يعمل عملا ليس له بحق الشبه
الا عمل الجر اذا كان مضيفا للفعل او ما هو في معناه
الى الاسم **الخامس** قال السهيلي اصل الحروف ان تكون
عاملة لانها ليست لها معان في انفسها وانما معانيها
في غيرها واما الذي معناه في نفسه وهو الاسم
فاصله ان لا يعمل في غيره وانما وجب ان يعمل الحرف
في كل ما دل على معنى فيه لانه اقتضاه معنى فيقتضيه
عملا لان الالفاظ تابعة للمعاني فكما يتشبث الحرف
بما دخل عليه وجب ان يتشبث به لفظا وذلك هو
العمل فاصل الحرف ان يكون عاملا فنذكر الحروف التي
لم تعمل وسبب سلبها العمل فمنها هل فانها تدخل على جملة
قد عمل بعضها في بعض وسبق عملها العمل اليها

الابتدا او الفاعلية فدخلت لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم
مفرد فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو
الابتدا ونحوه وكذلك الهمزة فانها حرف دخل لمعنى في
الجملة ولا يمكن الوقوع عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه
لانه حرف مفرد لا يوقف عليه ولو توهم ذلك فيه لعمل في
الجملة ليوكدوا بظهور اثره فيها تعلقه بها ودخوله
عليها واقتضاءه لها كما فعلوا في ان واخواتها حيث
كانت كلمات من ثلاثة احرف فصاعدا يجوز الوقوف عليها
كانه وليته ولعله فاعملوها في الجملة اظهارا لارتباطها
وشدة تعلقها بالحديث الواقع بعدها وربما ارادوا تاكيد
تعلق الحرف بالجملة اذا كان مؤلفا من حرفين ونحو هل
فربما توهم الوقف عليها وخيف ذهول السامع عنه
فادخل في الجملة حرف زائد ينبه السامع عليه وقام
ذلك الحرف مقام العمل نحو هل زيد بذاهب وما زيد
بقائم فاذا سمع المخاطب الباء وهي لا تدخل في الثبوت
تاكد عنده ذكر النفي والاستفهام وان الجملة غير منفصلة
عنده ولذلك اعمل اهل الحجاز ما النافية لشبهها بالجملة
كمن المعرب من النفي في ذلك التعلق وتاكيده بادخال
الباء في الخبر وراها ثابتة في التاثير بما العمل وهو النصب
والعامل في باب ليس اقوى لانها كلمة كليت ولعل وكان
والوهم الى انفصال الجملة عنها اسرع منه الى توهم انفصال
الجملة عن ما وهل فلم يكن بد من اعمال ليس وابطال معنى
الابتداء السابق وكذلك اذا قلت ما زيد الا قائم فلم تعملها

فلم

احد منهم وابطال معنى الابتدا السابق وكذلك اذا قلت ما زيد
الا قايم فلم يعملها احد منهم لانه يتوهم انقطاع زيد عن ما لان
الا لا تكون ايجابا الا بعد نفي فلم يتوهم انفصال الجملة عن ما
وكذلك لم يعملوها عند تقديم الخبر نحو ما قايم زيد اذ ليس
رتبة النكرة ان لا يكون مبدوا قبلها لهذا الحديث فلم يحتج
الى اعمالها واظهار لها ونفي الحديث كما كان قبل دخولها
العطف ولا شي منها عامل وان لم تكن عاطفة نحو لا زيد
قايم ولا عمرو فلا حاجة الى اعمالها في الجملة لانه لا يتوهم
انفصال الجملة بقوله ولا عمرو لان الواو مع لا الثانية
تشعر بالاولى لا محالة وتربط الكلام بها فلم يحتج الى اعمالها
وبقيت الجملة عاملا فيها الابتدا كما كانت قبل دخول لا
الا انهم في النكرات ادخلوها على المبتدا والخبر تشبيها
بليس لان النكرة ابعد في باب الابتدا من المعرفة والمعرفة
اشد استبدادا باول الكلام واما التي للتبرية
فللنحويين فيها اختلاف الا هي عاملة ام لا فان كانت عاملة
فكما اعملوا ان حرصا على اظهار نسبتها بالحديث وان لم
تكن عاملة فلا كلام واما حرف النداء فعامل في المنادى
عند بعضهم والذي يظهر خلافه ولو كان عاملا ما جاز
حذفه وابقاء عمله فان قلت فلم عملت النواصب والجوازم
في المضارع والفعل بعدها جملة ثم ان المضارع قبل
دخولها كان مرفوعا بعامل معنوي فهلا منع هذا العامل
هذه الحروف الداخلة على الجملة من العمل الا ان يخشى
انقطاع الجملة كما خيف في ان واخواتها فالجواب

خ
السبب

من وجهين أحدهما ان الابتدا اقوى من عامل المضارع وان
كان كل منهما معنويا لان عامل المضارع هو وقوعه موقع
الاسم المخبر عنه فهو تابع له فلم يقو قوته فلم يمنع شيا من
الحروف اللفظية عن العمل والثاني ان هذه الحروف
لم تدخله لمعنى في الجملة انما دخلت لمعنى في الفعل خاصة
فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الاسما من حيث
دلت على معنى فيها لا في الجملة واما في الاستثنا فقد
زعم بعضهم انها عاملة والصحيح انها موصلة الفعل
الى العمل في الاسم بعدها كتوصل واو المفعول معه الفعل
الى العمل فيما بعدها فاستغنوا بايصالها العامل عن
اعمالها عملا اخر وكانها هي العاملة ومثلها في ذلك حروف
العطف ويقاس على ما تقدم لام التوكيد وتركهم اعمالها
في الجملة مع انها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط بل لتربط ما قبلها
من القسم بما بعدها قال وهذا الاصل محيط بجميع اصول
اعمال الحروف وغيرها من العوامل وكاشف عن اسرار
العمل للافعال وغيرها من الحروف في الاسما وينبه على سر
امتناع الاسما ان تكون عاملة في غيرها انتهى لفظ السهيلي
وقال الشلوبين الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الافعال
خاصة لانها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها اذ ليس
حرف معنى يخلو من معنى الفعل فلو عملت بما فيها من
معنى الفعل لعملت كلها وانما يعمل منها ما توفرت فيه
اشباه الفعل كتوفرها في ان واخواتها وما الحجازية
ولهذا لم تعمل يا في الندا لان تلك الاشباه ليست

موجودة

موجودة فيها **السادس** قال السهيلي الفعل لا يعمل في الحقيقة
الا فيما يدل عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به او فيما
كان تابعا للواحد من هذه نعتا او توكيدا او بدلا لان
التابع هو الاسم الاول في المعنى فلم يعمل الفعل الا فيما دل
عليه لفظه لانك اذا قلت ضرب اقتضى هذا اللفظ ضربا
وضاربا ومضروبا وما عدا ذلك انما يصل اليه الفعل بواسطة
حرف كالمفعول معه والظرف **السابع** اذا امكن نسبة
العمل الى الموجود لم يصر الى مجاز الحذف ومن ثم ضعف بعضهم
قول من قال ان ناصب المعطوف في قول الشاعر
هل انت باعث دينار لحاجتنا • او عبد رب اخا عون بن مخراق
فعل يدل عليه اسم الفاعل وقال بل الناصب له اسم الفاعل
الموجود لان التنوين فيه مراد واذا امكن نسبة العمل الى
الموجود لم يصر الى مجاز الحذف ذكره في البسيط وقال
ايضا ذهب الكوفيون الى ان امثلة المبالغة لا تعمل لان اسم الفاعل
انما عمل لجريانه على المفعول في حركاته وسكناته وهذه غير
جارية فوجب امتناع عملها والمنصوب بعدها محمول على فعل
مضمر الصفة قال صاحب البسيط وهذا ضعيف لان النص
مقدم على القياس وتقدير ناصب غيرها على خلاف الاصل
فلا يصار اليه ما امكن احالة العمل على الموجود **فائدة**
قال ابن فلاح في المغني المصدر الموكد لا يعمل لعدم تقديره
بان والفعل فان كان مما التزم حذف فعله كقولهم سقيا
زيدا ورعيا له ففيه وجهان احدهما ان العامل هو الفعل
الناصب للمصدر قياسا على غيره من المصادر التي لا تقدر

بان والفعل والثاني ان المصدر هو العامل لنيابته عن
الفعل وقيامه مقامه ونظيره هنا زيد في الدار وانما هل
العامل الظرف لنيابته عن الفعل او نفس الفعل هو العامل
والاكثر ان العامل الظرف انتهى **الثامن** اذا امتزج
بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها تخطاها
العامل ولذلك تخطى لام التعريف وها التنبيه في قولك
مررت بهذا وما المزيدة في قوله تعالى فبما رحمة عما قليل
ولا في نحو جيت بلا زاد وغضبت من لا شي ولئلا يكون
وان لا تفعلوه **التاسع** قال الكوفيون لا يمتنع ان
يكون الشي عاملا في شي والاخر عاملا فيه وبنوا على ذلك
ان المبتدا يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدا فهما مترافعان
قالوا وانما قلنا ذلك لانا وجدنا المبتدا لا بد له من خبر
والخبر لا بد له من المبتدا فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن
الاخر ويقتضي صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه قالوا
وقد جاء لذلك نظاير منها قوله تعالى ايا ما تدعوا فله
الاسما الحسنى فنصب ايا بتدعوا وجزم تدعوا بايا فكان
كل واحد منهما عاملا في الاخر ومثله اينما تكونوا يدرككم
الموت فاينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم باينما
وذلك كثير في كلامهم قال ابن النحاس في التعليقة حكى
ابن جني في كتاب له يسمى له مسائل غير الدمشقيات
المشهورة له بين الناس قولا عن الاخفش ان فعل الشرط
وفعل الجواب يتجازمان كما يدل على مذهب الكوفيين
فاسد من وجهين احدهما ان الخبر اذا كان عاملا فرتبته

التقديم

التقديم واذا كان معمولا فرتبته التاخير والشي الواحد لا يكون
مقدما موخرا في حالة واحدة والثاني ان الاسم ليس من حقه
العمل وانما يعمل بشبه الفعل الرفع والنصب وبشبه الحرف
الجر والجزم وليس فيهما شبه واما ايا ما تدعوا فان
تدعوا عمل في اي بحكم الاصل واي عمل في تدعوا بحكم النيابة
عن الحرف الشرطي ويلزمهم ايضا ان لا يعملوا ان وكان كلامه
وظننت لان العامل موجود فكيف يجمع بينهما **العاشر**
فرق بين العامل والمقتضي قال ابن يعيش في شرح المفصل
ليست الاضافة هي العاملة للجر وانما هي المقتضية له
والمعني بالمقتضي هنا ان القياس يقتضي هذا النوع من
الاعراب لتقع المخالفة بينه وبين اعراب الفاعل والمفعول
فيتميز عنهما لان الاعراب انما وضع للفرق بين المعاني
والعامل هو حرف الجر او تقديره فالاضافة معنى وحرف
الجر لفظ وهي الاداة المحصلة له كما كانت الفاعلية
والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل
والمفعول والفعل اداة محصلة لهما فالمقتضي غير العامل
انتهى **الحادي عشر** قال ابن النحاس في التعليقة
هنا نكتة لطيفة وهو ان الاسم العامل ومعموله يتنزل
منزلة المضاف والمضاف اليه في باب الندا وباب لا فكما
يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه كذلك يحذف
العامل ويبقى معموله الا انه لما كان الاكثر اذا حذف
المضاف يعرب المضاف اليه باعرابه ولا كذلك العامل ويبقى
معموله الا انه لما كان الاكثر اذا حذف المضاف يعرب المضاف اليه

بإعرابه ولأجل ذلك العامل والمعمول كثر حذف المضاف وقلّ
حذف العامل **الثاني عشر** قال ابن يعيش وقد يكون
للحرف عمل في حال لا يكون له في حال أخرى وفيه نظائر
الأول أن لا تعمل الجر في المضمر ولا تعمله في المظهر الثاني لدن
تنصب غدوة ولا تنصب غيرها الثالث عسى تنصب المضمر
نحو عساك وعساي وعملها مع الظاهر الرفع الرابع لات تعمل
عمل ليس في الأحيان ومع غيرها لا يكون لها عمل هذا
ما ذكره ابن يعيش وذكر أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح
الإيضاح مثله وزاد في النظائر تاء القسم تختص باسم الله
وكاف التشبيه تختص بالظاهر وكذا واو القسم ومذ
ومنذ وقال أبو البقاء في التبيين من الحروف ما يعمل في
موضع ولا يعمل في موضع آخر ألا ترى أن واو القسم تجر في
القسم ولا تجر في موضع آخر وما النافية تعمل في موضع ولا
تعمل في موضع آخر وكذا لكن حتى تجر في موضع ولا تجر في آخر
~~وما النافية تعمل في موضع والعمل في موضع آخر ولكن~~
حتى وذلك كثير ولما ذكر سيبويه لولا وأنها تجر المضمر
دون غيره واستأنس لها بنظائر منها لدن ولات قال
ولا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر
الثالث عشر لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد
ولهذا رُدّ قول من قال إن الابتداء والمبتدأ معًا عاملان
في الخبر وقول من قال إن المتبوع وعامله عاملان في التابع
وقول من قال إن إنْ وفعل الشرط معًا عاملان في الجزاء
وقول من قال إن الفعل والفاعل معًا عاملان في المفعول

حكاه أبو البقاء في التبيين عن بعض الكوفيين وابن فلاح
في المغني عن الفراء وقال ابن النحاس في التعليقة إذا جعلت
مجموع حلو حامض خبرًا فالعائد ضمير من طريق المعنى لأن
المعنى هذا مُزّ ولا يكون ذلك العائد في أحدهما لأنه
حينئذ يكون مستقلًا بالخبرية وليس المعنى عليه ولا
فيهما لأنهما حينئذ يكونان قد رفعا ذلك الضمير فيلزم
اجتماع العاملين على معمول واحد وذلك لا يجوز **الرابع
عشر** مرتبة العامل أن يكون متقدمًا على المعمول قال
ابن عصفور في شرح المقرب فإن قيل بما نقض ذلك
قولهم إن العامل في أسماء الشرط وأسماء الاستفهام لا يجوز
تقديمه عليها فالجواب أن أسماء الشرط تضمنت معنى
إنْ وأسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة فالأصل
في من ضربت أمن ضربت ثم حذفت الهمزة في اللفظ وتضمن
الاسم معناها وإذا كان الأصل كذلك فتقديم العامل
في أسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر إلى الأصل
وإنما امتنع تقديمه عليها في اللفظ لعارض وهو تضمن
الاسم معنى الشرط والاستفهام **الخامس عشر** قال
ابن إياز العامل اللفظي وإن ضعف تعلقه أولى من
العامل المعنوي بدليل اختيارهم زيدًا ضربت على زيدٌ
ضربت وقولهم إن زيدًا اضرب لا يجوز إلا في الضرورة
السادس عشر قال الشلوبين في شرح الجزولية
العوامل لا تليها إلا الجوامد لا الصفات إلا أن تكون
خاصة بها فيجوز حينئذ حذف الموصوف وإقامة الصفة

مقامه فأجري الاسم الذي بعد اسم الإشارة مجراه دون
اسم الإشارة فكما ليس بمستحسن مررت بالحسن ولا مررت
بالجميل لأنه لا يخص جنسًا من جنس وكذلك ليس بمستحسن
مررت بهذا الحسن ولا بهذا الجميل ولكن المستحسن
إنما هو مررت بهذا الضاحك كما يستحسن مررت
بالضاحك لأنه يخص جنسًا من جنس فيعلم الموصوف
بها **السابع عشر** قال ابن عصفور العامل الضعيف
لا يعمل فيما قبله ولهذا لا يتقدم أخبار إنّ وأخواتها
عليها انتهى ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على
الجار والناصب والجازم ولا الحال على عاملها الضعيف
غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم الإشارة وليت ولعل
وكأنّ وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار ولا التمييز
على عامله الجامد إجماعًا ولا معمول المصدر ولا فعل
التعجب واسم الفعل **الثامن عشر** لا يفصل بينها
وبين معمولها فيجب أن العامل مع المعمول كذلك إلا في
مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل لدليل راجح
التاسع عشر قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح
الإيضاح الحروف لم يكن فيها باب ضمّها تعليق وجاء
التعليق في الأفعال وقد جاء في الأسماء قليلًا قالوا
مررت بخير وأفضل من زيد فمن مخفوض بالثاني والأول
معلّق وأنشد سيبويه بين ذراعي وجبهة الأسد
العشرون قال ابن هشام العامل الضعيف لا يحذف
ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في

مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال العوامل
ولا يجوز القياس عليها **الحادي والعشرون** قال ابن
جني يدل على ضعف عوامل الأفعال عن الأسماء أن جواب
الشرط جزم بإنْ وفعل الشرط خبر المبتدأ بالمبتدأ أو
الابتداء فجرت إن مجرى الابتداء **العارض لا يعتد به**
فيه فروع **منها** أفعل الوصف إذا طرأت عليه الاسمية
فهو باق على منع صرفه ولا يعتد بالعارض كأدهم
وأفعل الاسم إذا طرأت عليه ~~الاسمية~~ فهو باق على الصرف — الوصفية صح
ولا يعتد بعارض الوصفية كأربع في قولك مررت بنسوة
أربع **ومنها** قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في شرح الإيضاح
العرب لا تنقض أصولها للبس يعرض **ومنها** قولهم
صيد وحول بتصحيح الياء والواو وإن تحركا وانفتح ما
قبلهما مراعاة للأصل وإهمالًا للعارض **ومنها** الوصل
في التقاء الساكنين أن يحرك الأول بالكسر فإن كان
بعده ضمة لازمة حرك بالضم إتباعًا ولا عبرة بالضمة
اللازمة كضمة الإعراب نحو لم يضرب ابن زيد فإنك
تكسر الباء لا غير وإن كانت النون من ابن مضمومة
لعروض ضمتها **ومنها** قال الشلوبين في الجزولية
إذا اتصل بالمضارع نون النسوة فإنه يبنى عند الجمهور
وقال قوم هو باق على إعرابه وإنما منع من ظهور الإعراب
فيه مانع كما منع من ظهور الإعراب في الاسم المضاف
إلى ياء المتكلم وهذا قول قد ذهب إليه طائفة قليلة
من المتقدمين حكاه ابن السراج واختاره أبو بكر

ابن ابي طلحة وقال انه هو الحق وان مذهب اكثر المتقدمين
في ذلك خطا قال لو حجة الجمهور ان هذه النون لما اوجبت
ذهاب الاعراب من الفعل وكان اصل الفعل البنا
رجع الى اصله اذ قد ذهب ذلك الامر الطارئ عليه الذي
هو الاعراب قال هو لا وهذا فرع بين المضارع الذي
يتصل به النون وبين الاسم الذي يتصل به يا المتكلم
اذ الاسم ليس اصله البنا انما اصله الاعراب فاذا كان
اصله الاعراب فلا ينبغي ان ينتقل عن اصل ما وجدت
السبيل اليه بوجه وقد وجدنا السبيل بان نقول
ان ذهاب الاعراب هنا عارض والعارض لا يعتد به
ومنها قال ابو البقا في التبيين يجوز حذف الحرف الرابع
من الاسم الرباعي في الترخيم مطلقا ومنعه الكوفيون
اذا كان قبل الطرف ساكنا فانهم اذا حذف وحده كان
الباقي ساكنا وذلك بحكم الحروف ولا نظير له في الاسما
المعربة **واجيب** بانه عارض الا ترى ان ترخيم حارث
يصيره الى ترخيم ما ليس في الاصول وهو فاع فدل ذلك
جاز في الاصول ان تبنى على هذا المثال لان الترخيم
عارض فلا اعتداد به فهذا المعنى **ومنها** قال ابو البقا
ايضا اذا كان ما قبل اخر الاسم ساكنا مثل بكر جاز في
الوقف عليها بغير نقل ووجهه ان هذا الاسم له حالة في
الوقف تثبت فيه الالف والنخعة قبلها نحو رايت بكرا
فلما كان كذلك اطرد حكمها حتى صارت في حال التعريف
مثل حالها في التنكير لان حالها حالة واحدة وهذا نظير

امتناع الجزم في تفاعلن في الكامل لئلا يفضي الى حالة
يلزم فيها الابتدا بالساكن يؤيد ذلك ان التنكير هو الاصل
والتعريف عارض فوجب ان لا يعتد بالعارض وان يستمر
حكم التنكير **ومنها** قال بعضهم كان ينبغي ان تثبت
اليا في جواري حال الجر كما ثبتت في حال النصب لان حركته
في الجر الفتح فينبغي ان لا تحذف **قال** ابن النحاس في
التعليقة والجواب ان النظر الى اصل الحركة لا الى العارضة
بعد منع الصرف لانه لا التقا بين تنوين الصرف نظرا الى ما
يستحقه الاسم في الاصل **ومنها** قال ابن النحاس قاعدة
الاعراب ان يثبت وصلا ويحذف وقفا وهو الفعل المضارع
اذا اتصل به ضمير جمع المذكرين او المخاطبة المونثة واكد
فانه يحذف منه الضمير ونون الرفع لنون التوكيد فاذا
وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف واعيد الضمير
ونون الاعراب اللذان حذفا لنون التوكيد فهذا
اعراب يثبت وقفا ويحذف وصلا قيل الحذف هنا
انما كان لعارض فاعيد عند زوال العارض **ومنها**
قال ابن يعيش اذا لحقت تا التانيث الفعل المعتل
اللام حذفت اللام لالتقا الساكنين نحو رمت فان
لقيها ساكن بعدها حركت بالكسر لالتقا الساكنين
نحو رمت المراة ولا يرد الساكن المحذوف لان الحركة عارضة
وكذلك تقول المراتان رمتا فلا ترد الساكن وان تحركت
التا لانها حركة عارضة اذ ليس بلازم ان يسند الفعل
الى اثنين فاصل التا السكون وانما حركت بسبب الف

التثنية وقد قال بعضهم رماتا فرد الالف الساقطة لتحرك
التا واجرى الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو قولا وبيعا
وخافا وذلك قليل ردي من قبيل الضرورة **ومنها**
قال الشلوبين النحويون انما يعتقدون ابدا في ابنيتهم على
الاصول لا على العوارض ولذلك حدوا الاعراب بانه تغير
اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها ومن
الاسما المعربة ما لا تغير فيه ولا اختلاف كالمصادر والظروف
اللازمة للنصب فان الاصل فيها ان تتغير لكن منع من ذلك
قلة تمكنها فهي في حكم ما يتغير نظرا الى الاصل والغا العارض
ومنها قال الشلوبين قول من قال ان الضمة في الخا
من جاني اخوك هي ضمة الرفع وانها منقولة عن حرف
الاعراب وكذا الكسرة في مررت باخيك فاسد وذلك
ان فيه ان كون الاعراب فيما قبل الاخر في الرفع والخفض
وهذا لا نظير له الا في الوقف على بعض اللغات فيما قبل
اخره ساكن والوقف عارض والعارض لا يعتد به وهذا
في الوصل والوصل ليس عارضا بل هو الاصل **ومنها**
قال الشلوبين انما لحق الفعل علامة التانيث اذا كان فاعله
مثنى ومجموعا لان الاكثر لزوم التانيث فاعتد وابه
وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به لا اعتدادهم باللازم
وعدم اعتدادهم بالعارض فانه لا يعتد به في اكثر اللغة
ومنها قال ابن يعيش قولهما يضع ويدع انما حذفت
الواو منهما لان الاصل يوضع ويودع لان فعل من هذا

انما ياتي مضارعه على يفعل بالكسر وانما فتح في يضع ويدع
لمكان حرف الحلق فالفتحة اذن عارضة والعارض لا يعتد
به لانه كالمعدوم فحذفت الواو منهما لان الكسرة في حكم
المنطوق به **ومنها** قال الشلوبين اوجه اللغتين في باب
قاض انه يقال فيه في الوقف في حالي الرفع والجر هذا قاض
ومررت بقاض ويقال في الاخرى هذا قاضي ومررت
بقاضي ووجه هذه اللغة ان حاذف اليا في الوصل
انما كان التنوين لالتقائها معه وقد سقط في الوقف
فرجعت اليا ووجه اللغة الاولى ان حذف التنوين في
الوقف عارض والعارض لا يعتد به فبقيت اليا محذوفة
وسكن ما قبلها لانه لا يوقف على متحرك وهذه اللغة
اوجه اللغتين لانها مبنية على عدم الاعتداد بالعارض
وهو الاكثر **حرف الغين الغالب واللازم
يجريان في العربية مجرى واحدا** ذكر هذه القاعدة
الرماني وبنى عليها ان وزن الفعل الذي يغلب عليه
يجري في موضع الصرف مجرى الوزن الذي يخص الفعل
قال ابن النحاس في التعليقة لكن بشرط جريان الغالب
مجرى اللازم هنا الزيادة في اوله والمراد بالزيادة
احد حروف المضارعة **حرف الفاء الفرع انحط عن الاصل**
فمن ثم لم يجز اعمال الفاعل عند البصريين من غير اعتماده
قال في البسيط لانه فرع على الفعل في العمل والقاعدة
حط الفروع عن رتب الاصول فاشترط اعتماده على احد
الامور الستة ليتقوى بذلك على العمل وقال ابن يعيش

قال الكسائي في قوله تعالى كتاب الله عليكم انه نصب بعليكم
على الاغراء كانه قال كتاب الله فقدم المنصوب قال ومثله
قول الشاعر يا ايها المائح دلوي دونكا اي دونك دلوي
قال وما قاله ضعيف لان هذه الظروف ليست افعالا وانما
هي نائبة عن الافعال وفي معناها فهي فروع في العمل على
الافعال والفروع ابدا منحطة عن درجات الاصول فاعمالها
فيما تقدم عليها تسوية بين الاصل والفرع وذلك لا يجوز
وقال ايضا اذا قلت عندي راقود خلا ورطل زيتا
فلا يحسن ان يجري وصفا على ما قبله لانه اسم جامد غير
مشتق ولا اضافة لاجل التنوين فنصب على الفضلة
تشبيها بالمفعول وتنزيلا للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل
من جهة انه اذا نون نصب فعمل النصب وانحط عن
درجة اسم الفاعل فاختص عمله في النكرة دون المعرفة
كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا اجرى
على غير من هو له وجب ابراز ضميره نحو قولك زيد هند
ضاربها هو وقال ابو البقا في التبيين اسم الفاعل
والصفة المشبهة اذا جريا على غير من هما له وجب ابراز
الضمير فيهما لانهما فرعان على الفعل في العمل وتحمل
الضمير وقد انضم الى ذلك جريانه على غير من هو له فقد انضم
فرع الى فرع والفرع ينحط عن الاصل فيجب ان يبرز الضمير
ليظهر اثر القصور ويمتاز الفرع عن الاصل وقال
ابن يعيش لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها ولا اسمها
عليها ولا تقديم الخبر فيها على الاسم لكونها فروعا على الافعال

في

في العمل فانحطت عن درجة الافعال وقال ابن فلاح في المغني
انما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره بخلاف دخول
النصب فيه لئلا يكون الفرع اوسع مجالا من الاصل مع
ان الحكمة تقتضي انحطاط الفروع عن رتب الاصول
ولانه يشارك المذكر في التصحيح فشاركه في الاعراب
والمذكر معرب بحرفين فاعرب هنا بحركتين وحط بالحركة طلبا
لانحطاطه عن رتبة الاصل وقال ابن النحاس في التعليقة
انما خص الجر بالاسماء لانه لو دخل على الافعال وقد دخلها
الرفع والنصب والجزم وهي فرع في الاعراب على الاسماء
لكان الفرع اكثر تصرفا في الاعراب من الاصل والفروع
ابدا تنحط عن رتب الاصول في التصرف ولا تزيد عليها فمنع
الجر من الافعال لذلك وقال ابن عصفور في شرح الجمل
لما كان جعل الواو بمعنى مع في المفعول معه فرعا عن كونها
عاطفة لم يتصرفوا في الاسم الذي بعدها فلم يقدموه على
العامل وان كان متصرفا ولا على الفاعل لا يقولون جا
والطيالسة البرد ولا جاء الطيالسة البرد لان الفروع
لا تحتمل من التصرف ما تحتمله الاصول وقال ابو الحسين
ابن ابي الربيع في شرح الايضاح انما لم تعمل ما عمل ليس
مطلقا بل بالشروط المعروفة وهو ان يكون الخبر مؤخرا
وان يكون منفيا وان لا يقع بعدها ان فان ان تكن نافية
العمل كما تكف ان ما عن العمل لانها في الدرجة الثالثة في
العمل لان ما مشبهة بليس وليس مشبهة بالفعل وكل
ما هو في الدرجة الثالثة فلا تجده يعمل ابدا الا مختصا

ليفرق بينهما الا ترى ان تاء القسم اختصت باسم الله تعالى
وان كانت بدلا من الواو تخفض في القسم كل ظاهر وان
كان الاختصاص باسم الله في التاء لانها بدل من الواو
والواو بدل من الباء فهي في الدرجة الثالثة فلذلك
اختصت وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل واسم
الفاعل عمل لشبهه في الفعل فالصفة في عملها في الدرجة
الثالثة فكان عملها مختصا لانها لا تعمل الا ما كان من
سببها الاول وهذا نظائر وقال ابن اياز لما كانت
لا فرعا في العمل على ان ومشبهة بها وجب ان تحط عنها
فلذلك اشترط في اعمالها شروط كتنكير معمولها
وعدم فصلها وقال ابو البقا لا فرع على ان وان
فرع على كان والفروع تنقص عن الاصول فلذلك علق
على العمل في الخبر اذا كانت فرع فرع وقال السخاوي
في تنوير الدياجي انحط اسم الفاعل عن منزلة الفعل
في اشيا لانه فرع عنه في العمل والفرع لا يساوي بالاصل
فمما انحط فيه عن الفعل بروز ضميره اذا اجرى على غير
من هو له نحو زيد هند ضاربته هي ولو كان فعلا مكان
ضاربته تضربه لم يبرز الضمير لقوة الفعل وقال ابن
اياز لما كان الفعل فرعا على الاسم في الاعراب لم تكثر
عوامله كثرة عوامل الاسم اذ من عادتهم التصرف في الاصول
دون الفروع وقال ايضا ان الناصبة للمضارع فرع ان
المشددة كلا منهما حرف مصدري ولما كانت فرعا عليها لانصر
نصبت وان الثقيلة لاصالتها نصبت ورفعت وقال

ايضا

ايضا ان اصل نواصب المضارع ولن واذن وكي فروع عنها
ومحمولة عليها لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها ولهذا
عملت ظاهرة ومقدرة واخواتها لا تعمل الا في حال الظهور
دون التقدير وقال ابن القواس قيل ان تنوين عرفات
مثل تنوين الحرف لفظا وصورة والجر فيها دخل تابعا
للتنوين ولو كانت لا تنصرف لامتنع دخول الجر عليها واجيب
بان الجر دخلها تبعا لتنوين المقابلة وقيل التنوين عوض
عن الفتحة في حالة النصب وابطل بانه لو عوض عنها لما
حصل انحطاط الفرع عن رتبة الاصل وقال ايضا انما
امتنعت اضافة العدد الى المميز لانه فرع عن اسم الفاعل
والصفة المشبهة في العمل فلو تصرف فيه بالاضافة لعرفها
للزم مساواة الفرع الاصل وهو محال وقال ابن هشام
في تذكرته نص العبدي على ان اما لا تستعمل وهو محال
في الاباحة لانها دخيلة على او وفرع لها والفرع ينقص
عن درجة الاصل قال ابن هشام كان العبدي لما لم يسمعه
لم يجزه وهو متجه انتهى تنبيه قال الاندلسي في
شرح المفصل فان قيل ان الواو والتاء اكثر استعمالا في القسم
من الباء فكيف جعلتم القليل الاستعمال هو الاصل قيل
لا يبعد ان يكثر الفرع ويقل الاصل لغرض من الاغراض الا ترى
ان نعم الرجل الكرم فم بالكسر الفروع هي المحتاجة
الى العلامات والاصول لا تحتاج الى علامة قال
الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة وجدت
ذلك بخط علي بن عيسى ابن جني عن ابيه قال كذا بدليل

انك تقول في المذكر قايم واذا اردت التانيث قلت قايمة فجيت بالعلامة لمفرد المونث ولم تات لمفرد المذكر بعلامة وتقول
رايت رجلا فادخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ولم تدخلها في التنكير واذا اردت بالفعل المضارع الاستقبال
ادخلت عليه السين لتدل بها على استقباله وذلك يدل على ان اصله موضوع للحال ولو كان في الاستقبال فيه
اصلا لما احتاج الى علامة انتهى وانظر الى دين الشيخ بهاء الدين وامانته كيف وجد فايدة بخط ابن جني نقلها عن
ابيه ولم تسطر في كتاب فنقلها عنه ولم يستجز ذكرها من غير عزو اليه لا كالسارق الذي اغار على تصانيفي
التي اقمت على تتبعها سنين وهي كتاب المعجزات الكبير وكتاب الخصايص الصغرى وغير ذلك فسرقها وفيها
وغيرها مما سرقه من كتب الخيضري والسخاوي في مجموع وادعاه لنفسه ولم يعزه الى كتبي وكتب الخيضري
والسخاوي شيا مما نقله منها وليس هذا من اداء الامانة في العلم **الفروع** قد تكثر وتطرد حتى تصير كالاصول
وتشبه الاصول بها ذكر ذلك ابن جني في الخصايص وقال من ذلك قول ذي الرمة ورمل كاوراك العذارى قطعته
والعادة ان تشبه اعجاز النسا بكثبان الانقا فلما كثر ذلك واطرد عكس ذلك عن التشبيه فجعل اوراك
العذارى اصلا وشبه به الرمل قال وكذلك لما كثر تقديم المفعول على الفاعل صار رتبة كان موخرا في اللفظ
كانه متقدم في الرتبة فجاز ان يعود الضمير من الفاعل عليه

وان كان الفاعل متقدما والمفعول موخرا كما جاز ان يعود الضمير من المفعول اذا كان متقدما على الفاعل وان كان موخرا
في قولنا ضرب غلامه زيد وقال ابن عصفور في شرح الجمل الدليل على ان الفرع هو الذي ينبغي ان تجعل فيه
العلامة لا الاصل انهم جعلوا علامة التثنية والجمع ولم يجعلوا علامة الافراد لما كانت التثنية والجمع فرعين
عن الافراد وكذلك جعلوا علامة التصغير ولم يجعلوا علامة التكبير لان التصغير فرع عن التكبير وكذلك ايضا
جعلوا الالف واللام علامة للتعريف ولم يجعلوا للتنكير علامة لان التعريف فرع عن التنكير وان كان التنكير
فرعا عن التعريف جعلوا له علامة لم تكن في التعريف وهي التنوين نحو قولك سيبويه وسيبويه اخر واشباه
ذلك في الاسمآ كثير **الفرق** عللوا به احكاما كثيرة منها رفع الفاعل ونصب المفعول ومنها تاء المتكلم وفتح
تاء المخاطب وكسر تاء المخاطبة وتنوين التمكين دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف وتنوين
التنكير دخل للفرق بين النكرة والمعرفة من المبنيات ومنها بناء نحو سيبويه على الكسر ولم يعربه كبعلبك
قال في البسيط فرقا بين التركيب مع الاعجمي والتركيب مع العربي ومنها كنوا عن اعلام الاناسي بفلان وفلانة
قال في البسيط واذا كنوا عن اعلام البهايم ادخلوا عليها اللام فقالوا الفلان والفلانة فرقا بين الكنايتين قال وانما اختصت باللام لوجهين

احدهما انها انقص عن درجة الاناسي في التعريف فخصت باللام اشعارا بنقصان درجتها عن درجة الاصل والثاني
ان اعلام البهايم اقل فكانت اقبل للزيادة لقلتها ومنها قال في البسيط فتحت همزة الوصل في اداة التعريف
لكثرة الاستعمال وفرقا بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل فانها مع الاسم مكسورة ومع الفعل مكسورة
ومضمومة ومنها قال في البسيط الداخلة على العدد لم تدخل للتانيث فادخلت عليه لانه مذكر بل دخلت للفرق
بين العددين ومنها قال في البسيط لا يوكد الضمير المنصوب فرقا بينه وبين البدل ومنها في البسيط حذف التاء من
باب صبور وشكور فرقا بين فعول بمعنى فاعل وفعول بمعنى مفعول نحو حلوبة وركوبة بمعنى محلوبة ومركوبة
ومن باب جريح وقتيل فعيل بمعنى مفعول وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع ومنها قال في البسيط
حذفت الف ذا في التثنية هربا من التقا الساكنين ولم تقلب كما تقلب الف المعرب فرقا بين تثنية المبني
وتثنية المعرب وشددت النون في ذان عند بعضهم فرقا بينها وبين النون في الاسما المعربة وقال فعيل
بمعنى مفعول يكسر على فعلى كجريح وجرحى واسير واسرى ولا يجمع بين تصحيح فرقا بينه وبين فعيل بمعنى فاعل
وخص الثاني بجمع التصحيح لانه اشرف من المفعول وجمع التصحيح ادل على الشرف لكون فيه صيغة المفرد
فيه غير متغيرة قال ولما لم يفرقوا في الذي بمعنى

مفعول بين المذكر والمونث لم يفرقوا بينهما في الجمع ولما فرقوا في الذي بمعنى فاعل نحو كريم وكريمة فرقوا بينهما في الجمع
ومنها تغيير صيغة الفعل المبني للمفعول فرقا بينه وبين المبني للفاعل قال ابن السراج في الاصول وقد
جعل بينهما في جميع تصاريف الافعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وما فيه زايد منها فروق في الابنية
ومنها قال ابن يعيش ارادوا الفرق بين البدل والتاكيد فاذا قالوا رايتك اياك كان بدلا واذا قالوا
رايتك انت كان تاكيدا فلذلك استعمل ضمير المرفوع في تاكيد المنصوب والمجرور واشتراك الجميع فيه كما اشتركن
في نا وحروا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في اللفظ لفظ واحد ومنها قال ابو الحسين علي بن ... الخولاني
المعروف بالحداد المفيد في معرفة التحقيق والتجويد الها في هذه ليست من قبيل هاء الضمير بدليل امتناع جواز
الضم فيها وانما هي هاء تانيث مشبهة بهاء التذكير فجرى في الصفة مجراها من حيث كانت زايدة وعلامة المونث
كما ان تلك زايدة وعلامة المذكر ايضا وانما كسر ما قبلها وها التانيث لا يكون ما قبلها الا مفتوحا لانها بدل من
يا وانما ابدلت منها الها للتفرقة بين ذي بمعنى صاحب وبين ذي التي فيها معنى الاشارة ومنها قال الجزولي
قد يبنى المبني على حركة للفرق بين معنيي اداة واحدة قال الشلوبين كالفتحة في انا اسم المتكلم لان الالف
انما هي للوقف وكان حق النون ان تكون ساكنة لان

اصل البنا السكون الا انا فرقنا بين أن اذا كانت اداة للدلالة
على المتكلم وبين التي تصير الفعل في تأويل الاسم ففتحت
النون من اداة المتكلم ومنها قال ابن عصفور في شرح
الجمل وابن النحاس في التعليقة اصل لام الجر ان تكون
مفتوحة لكونها مبنية على حرف واحد فتحرك بالفتح
طلبًا للتخفيف وانما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتدا
في نحو قولك لموسى غلام ولموسى غلام ولذا ابقيت مع
المضمر على فتحها لانه لا لبس معه لكون الضمير مع لام
الابتدا من ضماير الرفع والضمير مع لام الجر من ضماير
الجر ولفظ ضماير الجر وضماير الرفع مختلف فلا لبس حينئذ
وكان ينبغي على هذا ان تكسر لام المستغاث في نحو
يا لزيد لدخولها على الظاهر الا انهم فتحوها تفرقة بينها
وبين لام المستغاث من اجله وكانت احق بالفتح من
لام المستغاث من اجله لان المستغاث به منادى والمنادى
واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح مع المضمر ففتحت مع يا
وقعت موقعه وقال ابن فلاح في مغنيه افعل فعلى
كالافضل والفضلى يجمع هو ومؤنثه جمع التصحيح
فرقا بينه وبين افعل فعلا وقال الاندلسي انما
تبدل التا في قائمة في الوقف هاء فرقا بين تانيث الاسم
وتانيث الفعل **خاتمة** قال ابن السراج في الاصول
التنوين نون صحيحة ساكنة وانما خصها النحويون
بهذا اللقب وسموها تنوينا ليفرقوا بينها وبين النون
الزايدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع **الفعل**

لا يثنى قال ابو جعفر ابن الزبير في تعليقه على كتاب سيبويه
بسبب ذلك ان الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل
والكثير الا ترى انك تقول ضرب زيد عمرا ويمكن ان تكون
ضربه مرة واحدة ويمكن ان تكون ضربه مرات فهو اذن
دليل على القليل والكثير الا ترى انك تقول ضرب زيد عمرا
ويكون ضربه مرات فهو اذن دليل على القليل والكثير والمثنى
انما يكون مدلوله مفردا نحو رجل الا ترى ان لفظ رجل لا يدل
الا على واحد واذا قلت رجلان دلت هذه الصيغة على
اثنين فقط فلما كان الفعل لا يدل على شي واحد بعينه لم يكن
لتثنيته فايدة وايضا فان العرب لم تثنه فان قيل
ان الفعل يثنى في قولك يفعلان فالجواب ان ذلك
باطل لانه لو كان يثنى لجاز ان تقول زيد قاما اذا وقع
منه القيام مرتين والعرب لم تقل ذلك فبطل ان يكون ثنى
في ذلك **الفعل اثقل من الاسم** وعلله صاحب البسيط
بوجهين احدهما انه لكثرة تشعبيا ته صير بمنزلة المركب
والاسم بمنزلة المفرد والثاني ان الاسم اكثر من الفعل
ان تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير فعل والكثرة
مظنة الخفة كما في المعرفة والنكرة قال واذا تقرر
ثقله فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين احدهما
ان الفعل مشتق من المصدر على مذهب اهل البصرة
والمشتق فرع على المشتق منه لانه يقف وجود الفرع
على وجود الاصل والثاني ان الفعل يفتقر الى الاسم في
افادة التركيب والاسم يستقل بالتركيب من غير توقف

وقال ابن يعيش الافعال اثقل من الاسما لوجهين احدهما
ان الاسم اكثر من الفعل من حيث ان كل فعل لا بد له من فاعل
اسم يكون معه وقد يستغنى الاسم عن الفعل واذا
ثبت انه اكثر في الكلام كان اكثر استعمالا واذا كثر استعماله
خف على الالسنة لكثرة تداوله الا ترى ان العجمي اذا تعاطى
كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله له وكذلك العربي
اذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلا لقلة استعماله له والثاني
ان الفعل يقتضي فاعلا ومفعولا فصار كالمركب منهما اذ
لا يستغني عنهما والاسم لا يقتضي شيا من ذلك فهو مفرد
والمفرد اخف من المركب وقال ابن النحاس في التعليقة
الاسما اخف من الفعل لوجوه منها ان الاسما اكثر استعمالا
من الافعال والشي اذا كثر استعماله على السنتهم خف
واذا قلنا انه اكثر استعمالا لامور منها الاوزان وعدد
الحروف اما في الاصول فان اصول الاسما ثلاثية ورباعية
وخماسية وليس في الافعال خماسية واما بالزيادة
فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة واكثر من ذلك على ما ذكر
والفعل لا يزاد على الستة فقد زاد عليه في الاصول
والزيادة واما الابنية فان ابنية الاصول في الاسما
المجمع عليها تسعة عشر واصول الافعال اربعة واما
الابنية بالزيادة فالاسما تزيد على ثلاثمائة والافعال
لا تزيد على الثلاثين ومنها ان الاسم يفيد مع جنسه
والفعل لا يفيد الا بانضمام الاسم ومنها ان الفعل
يفتقر الى الفاعل ولا كذلك الاسم فان قلت فان المبتدا

لعله العجم

يحتاج الى الخبر فليكن كاحتياج الفعل الى فاعله قلت
تعلق الفعل بفاعله اشد من تعلق المبتدا بخبره لان الفاعل
يتنزل منزلة الجزء من الفاعل ولا كذلك الخبر من المبتدا
ومنها ان الفعل يلحقه زوايد نحو حروف المضارعة وتاء
التانيث ونوني التوكيد والفها فيثقل بذلك ومنها
ان الافعال مشتقة من المصادر والمشتق فرع على المشتق
منه فهي اذن فرع على الاسما والفرع اثقل من الاصل انتهى
فايدة قال ابن هشام انهم يعبرون بالفعل عن امور
احدها وقوعه وهو الاصل الثاني مشارفته نحو واذا
طلقتم النسا فبلغن اجلهن فامسكوهن اي فشارفن
انقضا العدة وليخش الذين لو تركوا من خلفهم اي لو شارفوا
ان يتركوا الثالث ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد اداة
الشرط نحو فاذا قرات القران فاستعذ اذا قمتم الى الصلاة
فاغسلوا اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون الرابع
مقاربته كقوله الى ملك كاد الجبال لفقده تزول وزال
الراسيات من الصخر اي تزول الراسيات الخامس
القدرة عليه نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين اي قادرين
على الاعادة واصل ذلك ان الفعل يتسبب عن الارادة
والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس **حرف
القاف القلب** قال ابن هشام في المغني القاعدة
العاشرة من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه في الشعر
كقول حسان كان سبيبة من بيت راس يكون مزاجها عسل وما
فجعل المزاج ... الخبر والاصل رفعه ونصب العسل

لعله الفعل

على ان المعرفة الاسم والنكرة والخبر وقول رؤبة
ومهمه مغبرة ارجاؤه • كان لون ارضه سماؤه
اي كان سماؤه لغبرته لون ارضه فعكس التشبيه مبالغة
وحذف المضاف وقول عروة ابن الورد • فديت بنفسه نفسي ومالي
وقول القطامي كما طينت بالفدن السياعا • الفدن القصر
والسياع الطين ومنه في الكلام ادخلت القلنسوة في
راسي وعرضت الناقة على الحوض وعلى الماء قال الجوهري
وجماعة منهم السكاكي والزمخشري وجعل منه ويوم
يعرض الذين كفروا على النار وفي كتاب التوسعة لابن
السكيت ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب ومثاله
اذا طلعت الجوزا انتصب العود في الحرباء اي انتصب الحرباء
في العود وقال تعالى في سلسلة ذرعها
سبعون ذراعا فاسلكوه اي المعنى اسلكوه في سلسلة
وقيل ان منه وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا
ثم دنا فتدلى اذهب بكتابي هذا فالقه ثم تول عنهم
فانظر ماذا يرجعون وقال الجوهري في فكان قاب
قوسين ان اصله قابي قوس فقلبت التثنية والافراد
وهو حسن لان القاب ما بين مقبض القوس وسيته
اي طرفه وله طرفان قابان ونظيره قوله
اذا احسن ابن العم بعد اساءة • فلست لشري فعله بحمول
اي لشر فعله وقيل في فعميت عليكم ان المعنى فعميتم
عنها وهي حقيق على ان لا اقول ان المعنى حقيق علي بما
كقراءة نافع وقوله لتنوء بالعصبة ان المعنى لتنوء العصبة بها

قد

لغبرة

قولهم

لعله الي الافراد

قد يراد على التام فيعود ناقصا قال ابن جني وذلك
قولك قام زيد كلام تام فان زدت عليه فقلت ان قام
زيد صار شرطا واحتاج الي جواب وكذلك قولك
زيد اخوك ان زدت عليه اعلمت لم نكتف بالاسمين تقول
اعلمت زيدا بكرا اخاك وتقول زيد منطلق فاذا زدت
عليه ان المفتوحة احتاج الى عامل يعمل في ان وصلتها
تقول بلغني ان زيدا منطلق قال وجماع هذا ان كل
كلام مستقل زدت عليه شيا غير معقود بغيره ولا مقتض
لسواه فالكلام باق بحاله نحو زيد قايم وما زيد قايما
فان زدت شيا مقتضيا لغيره معقودا به عاد الكلام
ناقصا وقال الاندلسي في شرح المفصل الجملة قد
تكون ناقصة بزيادة كما تكون بنقصان فاذا دخلت
في الجملة صيرتها جزء جملة اخري وجعلتها في حكم
المفرد فتحتاج في تمامها الي امر اخر كما ان ان المصدرية
اذا دخلت على جملة صيرتها في حكم المفرد واخرجتها عن
كونها كلاما قد يكون للشي اعراب اذا كان وحده
فاذا اتصل به شي آخر تغير عن اعرابه من ذلك ما انت
وما شانك فانهما مبتدا وخبر اذا اتيت بعدهما نحو قولك
وزيدا فان جيت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل
ما تصنع او ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير
وانفصل وارتفاع بالفاعلية او على انه اسم لكان
وشانك بتقدير ما تكون فيها في موضع نصب خبر الكان
او مفعولا لتصنع ومثل ذلك كيف انت وزيدا الا انك

اذا قدرت تصنع كان كيف حالا اذ لا يقع مفعولا به قرائن
الاحوال قد تغني عن اللفظ قال ابن يعيش وذلك
ان المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا ظهر المعنى
بقرينة حالية او غيرها لم يحتج الي اللفظ المطابق
فان اتي اللفظ المطابق جاز وكان كالتاكيد وان لم يوت
به فللاستغنا عنه وفروع القاعدة كثيرة منها حذف
المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وكل عامل جاز حذفه
وكل اداة جاز حذفها حرف الكاف كثرة الاستعمال
اعتمدت في ... كثير من ابواب العربية منها حذف الخبر
بعد لولا قال ابن يعيش في شرح المفصل حذف خبر المبتدا
من قولك لولا زيد خرج عمرو لكثرة الاستعمال حتى رفض
ظهوره ولم يجز استعماله وقال صاحب البسيط انما اختصت
غدوة بالنصب بعد لدن دون بكرة وغيرها لكثرة استعمال
غدوة معها ولكثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره
وقال ابن جني اصل هلم عند الخليل للتنبيه ولم
اي لم شعثنا لكثرة استعمالها فحذفت الالف تخفيفا وقال
ابن يعيش في شرح المفصل قد توسعوا في الظروف
بالتقديم والفصل وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال
ومما حذف لكثرة الاستعمال ياء المتكلم عند الاضافة
والتنوين من نحو ان زيد بن عمرو وقولهم ايش تعلم ابلولا
ادر ولم يك وحذف اسم لا في لا عليك اي لا باس عليك
والتخفيف في قد وقط اذ اصلها التثقيل لاشتقاقها
من قددت الشي وقططته وقولهم انه لا فعلن بها مار

حرف

حرف الجر قال سيبويه جاز حيث كثر في كلامهم فحذفوه تخفيفا
كما حذفوا رب قال وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم
لاه ابوك حذفوا لام الاضافة واللام الاخرى ليخففوا الحرف
على اللسان وقال بعضهم لهي ابوك فقلب العين وجعل
اللام ساكنة اذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة
وتركوا اخر الاسم مفتوحا كما تركوا اخر اين مفتوحا وانما فعلوا
ذلك لكثرته في كلامهم فغيروا اعرابه كما غيروه ذكر ذلك ابن
السراج في الاصول وفي تذكرة الفارسي حكى ابو الحسن
والفرا انهم يقولون ايش لك قال والقول عندنا انه اي
شي فخففت الهمزة والقي الحركة على اليا فتحركت اليا بالكسرة
فكرهت الكسرة فيها فاسكنت فلحقها التنوين فحذفت
لالتقا الساكنين كما انه لما خفف هو يرم اخوانه فحذف
الهمزة والقي حركتها على اليا وكره تحريكها بالكسرة فاسكنها
وحذفها لالتقائها مع الخاء من الاخوان فالتنوين في ايش
مثل الخاء في اخوانه فان قلت الاسم يبقى على حرف واحد
قيل اذا كان كذلك شي في ايش وحسن ذلك ان الاضافة
لازمة فصار للزوم الاضافة مشتبها بما في نفس الكلمة
حتى حذف منها فقالوا لم وبم ولم يك ولم تك ايش وقال
الزمخشري في المفصل في الذي ولاستطالتهم اياه
بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا اللذ
بحذف اليا ثم الذ بحذف الحركة ثم حذفوه راسا واجتزوا
بلام التعريف الذي في اوله وكذا فعلوا في التي وقال
ابن عصفور في شرح الجمل انما بنيت اين على الفتح لكثرة

الاستعمال اذ لو حركت بالكسر على اصل التقاء الساكنين لانضاف
ثقل الكسر الى ثقل اليا التي مثل الاخرى وهي مما يكثر استعماله
فكان يودي ذلك الى كثرة استعمال الثقيل قال ومما يبين
ذلك ان كثرة الاستعمال اوجب فتح ايمن انهم قالوا جير فحركوا
بالكسر على اصل التقاء الساكنين واحتملوا ثقل الكسرة والياء
لما كانت قليلة الاستعمال لانها لا تستعمل الا في القسم
وهي مع ذلك من نادر القسم وكذلك ثم بنيت على الفتح قاله
اذ لو حركوها بالكسر على اصل التقاء الساكنين لانضاف
ثقل الكسر الى ثقل التضعيف مع انها كثيرة الاستعمال فكان
يلزم من ذلك استعمال الثقيل قال وكذلك ان واخواتها
بنيت على الفتح ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين استثقالا
للكسر مع التضعيف او الياء في ليت مع ان هذه الحروف
كثيرة الاستعمال فلو كسرت لادى ذلك الى كثرة الثقيل
وقال ابن النحاس في التعليقة انما التزم اضمار الفعل في باب التحذير
لكثرته في كلامهم كما ذكر سيبويه وقال الرماني لان التحذير
مما يخاف منه ويخرج المخوف منه موضع الاعجال لا يحتمل تطويل
الكلام لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام وقال
ابن يعيش في شرح المفصل اعلم ان اللفظ اذا كثر في السنتهم
واستعمالهم اثروا تخفيفه وعلى حسب تفاوت الكثرة
يتفاوت التخفيف ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر
دوره بالغوا في تخفيفه من جهة فمن ذلك حذف فعل
القسم نحو بالله لا قومن اي احلف وربما حذفوا المقسم
واجتزوا بدلالة الفعل عليه نحو اقسم لافعلن والمعنى اقسم

بالله ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائية نحو لعمرك
وايمن الله وامانة الله فهذه كلها مبتدات محذوفة
الاخبار ومن ذلك ابدال التاء من الواو نحو تالله لتقومن
ومن ذلك قولهم لعمر الله فالعمر البقاء والحياة وفيه
لغات بفتح العين وسكون الميم وبضم العين وسكون
الميم وبضمهما فاذا جئت الى القسم لم تستعمل فيه الا
المفتوح العين لانها اخف اللغات الثلاث والقسم
كثير فاختاروا له الاخف وقال ابو البقا في التبيين
لاسم الله تعالى خصايص منها دخول يا عليه مع وجود
الالف واللام فيه ومنها زيادة الميم في اخره نحو اللهم ولا يجوز
في غيره ومنها دخول التاء عليه نحو تالله ومنها
التفخيم ومنها الابدال كقولك ها الله وذلك لكثرة
الاستعمال وقال ايضا يجوز حذف حرف القسم في اسم
الله من غير عوض ولا يجوز ذلك في غيره ووجهه
ان الشي اذا اكثر كان حذفه كذكره فلان كثرته تجريه
مجرى المذكور ولذلك جاز التغيير والحكاية في الاعلام
دون غيرها وانما سوغ ذلك وقال ابن النحاس الكثرة ص
في التعليقة اذا التقى ساكنان والثاني لام التعريف
اختير فتح الاول من الناس طلبا للخفة فيما يكثر بخوصه
استعماله وبقي الكسر لثقله والى الكثرة فيما
يكثر استعماله وقال ابن فلاح في المغني شرط الترخيم
ان يكون المرخم منادى وذلك لانه حذف والنداء يكثر
استعماله ولذلك اوقعوه على الحي والميت والجماد

فناسب كثرة استعماله تخفيفه لفظه بالحذف كما حذفوا منه
التنوين ويا المتكلم المضاف اليها قال وشرطه ان يكون
علما او اسما مختصا صاحبا فقالوا يا صاح لانه لما كثر
استعماله من غير ذكر موصوف صار بمنزلة العلم قال
واختص يا ابن ادم ويا ابن عم بحذف الياء لكثرة الاستعمال
حتى ان العرب تلقى الغريب فتقول له يا ابن ادم ويا ابن
عم استعطافا وتقربا اليه وان لم يكن بينهما نسب قال
وانما وجب اضمار الفعل العامل في المنادى وفي التحذير
لان الواضع تصور في الذهن انه لو نطق به لكثر استعماله
فالزم الاضمار طلبا للخفة لان كثرة الاستعمال مظنة
التخفيف واقام مقامه في النداء حرفا يدل عليه وفي غيره وقال
المصدر الذي يجب اضمار فعله انما وجب اضماره لكثرة الاستعمال
ومعنى كثرة الاستعمال انه معروف اخذها من انهم لو
استعملوها لكثرة استعمالها فخففوها بالحذف وجعلوا
المصدر عوضا ههنا وقال ابن الدهان في الغرة ذهب
الاخفش الى ان ما غير لكثرة استعماله انما تصورته
العرب قبل وضعه وعلمت انه لا بد من استعماله فابتدوا
بتغييره على ان لا بد من كثرة استعماله الداعية الى تغييره
كما قال واي الامر يفضي الى اخره فصير اخره اولا وقال
السخاوي في شرح المفصل هم يغيرون الاكثر ويحذفون
منه كما فعلوا في لم ابل وربما الحقوا فيه كقولهم امهات وكقولهم

اللهم ويا ابت ويا امت **حرف اللام اللبس**
ومن ثم وضع له ما يزيله اذا خيف واستغني عما الحق نحوه
اذا امن فمن الاول الاعراب انما وضع في الاسما ليزيل اللبس
الحاصل فيها باعتوار المعاني المختلفة عليها ولذلك استغني
عنه الافعال والحروف والمضمرات والاشارات والموصولات
لانها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم يحتج اليه ولما
كان الفعل المضارع قد يعتوره معان مختلفة كالاسم دخل
فيه الاعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها ومنه رفع
الفاعل ونصب المفعول فان ذلك خوف اللبس بينهما
لو استويا في الرفع وفي النصب ومن ذلك قال في البسيط
اختصاص اسم الفاعل المتعدي الى المفعول دون الفاعل
لان اضافته الى الفاعل والمفعول تفضي الى اللبس لعدم
تعين المضاف اليه فالتزم اضافته الى المفعول ليحصل بذلك
تعين المضاف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل
من اللازم لانه لا لبس في اضافته الى فاعله لتعينه
فجازت اضافته لذلك ومن ذلك قال في البسيط كان
قياس اسم المفعول من الثلاثي نحو ضرب وقتل على مفعل
بان يقال مضرب ومقتل ليكون جاريا على يضرب ويقتل
الا انه عدل عنه الى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول من
افعل نحو مكرم ومضرب من اكرم واضرب وخص الثلاثي
بالزيادة لقلة حروفه ومن ذلك قال في البسيط كان قياس
التفضيل في افعل ان يكون على الفاعل نحو زيد افضل
وعمرو افضل منه لا على المفعول نحو خالد مفضول وبكر افضل منه

لانهم لو فضلوا على الفاعل والمفعول لالتبس التفضيل على
الفاعل بالتفضيل على المفعول فلما كان يفضي الى اللبس كان
التفضيل على الفاعل اولى لانه كالجزء من الفعل والمفعول
فضلة فكان التفضيل على ما هو كالجزء اولى من التفضيل
على الفضلة ومن ذلك قال البسيط الجمهور على ان الصرف
عبارة عن التنوين وحده وعلة منع الصرف انما ازالت
التنوين خاصة وليس الجر من الصرف وانما حذف مع التنوين
كراهة ان يلتبس بالاضافة الى ياء المتكلم لانه حكي حذف
ياء المتكلم وابقاء الكسرة في غير النداء قال شرفت دموع بهن فيه
سموم وكراهة ان يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو حذام
ومن ذلك قال في البسيط فائدة العدل في الاعلام خفة اللفظ
ورفع لبس الصفة لان فاعلا اصل وضعه الصفة فاذا اعدل
الى فعل زال ذلك اللبس قال وتكثير الصفة ضعيف لانها
اذا كثرت التبس فيها صفة المذكر بصفة المونث في بعض
الصور عند حذف الموصوف نحو قامت الصعاب بحيث
الرجال والنسا واذا جمعت الواو والنون او الالف والتاء
لتعين اللبس ومن ذلك يجوز ان يقال في النداء يا ابت ويا امه
بحذف ياء الاضافة وتعويض التاء عنها قال ابن يعيش
ولانه دخل هذه التاء فيما له مونث من لفظه لو قلت يا خالتي
ويا عمتي يا خالة ويا عمة لم يجز لانه يلتبس بالمونث فاما
دخول التاء على اللام فلا اشكال انها مونثه واما دخولها
على الاب فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامة ومن ذلك
قولهم لله دره من فارس وحسبك به من ناصر قال ابن

يعيش فان قيل كيف جاز دخول من هنا على النكرة المنصوبة
مع انتصابها على افرادها ولا يقال هو من عبد ولا عندي عشرون
من درهم بل يرد الى الجمع عند ظهور من نحو من العبيد ومن الدراهم
فالجواب ان هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال
فاتوا بمن لتخلصه للتمييز ومن ذلك قال ابن يعيش انما اتي
بالمضمرات كلها لضرب من الايجاز واحترازا من الالباس اما
الايجاز فظاهر لانك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله
فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم واما الالباس فلان الاسماء
الظاهرة كثيرة الاشتراك فاذا قلت زيد فعل زيد جاز
ان يتوهم في زيد الثاني انه غير الاول وليس للاسماء الظاهرة
احوال تفترق بها اذا التبست وانما يزيل الالتباس منها
في كثير من احوالها الصفات والمضمرات لا لبس فيها فاستغنت
عن الصفات لان الاحوال المقترنة بها وهي حضور المتكلم
والمخاطب وتقدم ذكر الغايب يغني عن الصفات ومن ذلك قال
ابن فلاح في المغني انما ضم حرف المضارعة في الرباعي دون
غيره خشية التباس الرباعي بزيادة الهمزة بالثلاثي نحو
ضرب يضرب واكرم يكرم لان الهمزة في الرباعي تركت تزول
مع حرف المضارعة فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم امضارع
الثلاثي هو ام مضارع الرباعي ثم حمل بقية ابنية الرباعي
على ما فيه الهمزة وانما خص الضم بالرباعي لان الثلاثي اصل
والرباعي بزيادة الهمزة فرع فجعل للاصل الحركة الخفيفة
وللفرع الحركة الثقيلة وما زاد على الثلاثي محمول على
الثلاثي وخرج عن هذا الاصل اهراق يهريق واسطاع

يسطيع فانه ضم حرف المضارعة فيهما مع انهما اكثر من اربعة وفي
ذلك وجهان احدهما ان الهاء والسين زيدتا على غير قياس
والمعنى على الفعل الرباعي فهما في حكم العدم والثاني انهما
جعلا عوضا من حركة عين الكلمة فانها نقلت الى فايها واذا
كانا عوضا عنها لم يعتد بهما حرفان مستقلان فلذلك لم
يتغير حكم الرباعي ولو كان حرفين مستقلين لخرجا الى
الخماسي وتغيرت صيغة الرباعي من الضم وقطع الهمزة وانما
حكمنا بكونهما بدلا من نقل حركة العين الى الفا وان كان
نقل حركة العين الى الفا لا يقتضي عوضا لكون الرباعي لم
تتغير صيغته بها فصار بمنزلة الحركتين لكونهما عوض
عن نقل الحركتين لان الحركتين موجودتان فكيف يعوض لا عن الحركتين سم
عنهما مع وجودهما انتهى ومن ذلك قال الخفاف في شرح
الايضاح تقول في التعجب ما احسننا وفي النفي ما احسنا
وفي الاستفهام ما احسننا لانه يدغم في التعجب ولا في الاستفهام
لئلا يلتبس احدهما بالاخر والنفي بهما ومن ذلك قال ابن
النحاس في التعليقة لا يجوز ان ياتي المنصوب على الاختصاص
من الاسماء المبهمة نحو اني هذا افعل كذا لان المنصوب انما يذكر
لبيان الضمير فاذا ابهمت فقد جيئت بما هو اشكل من الضمير
وكذلك لا يجوز ان يوتى به نكرة فلا يقال انا قوما نفعل
كذا لان النكرة لا تزيل الباسا ومن ذلك قال ابن فلاح
في المغني انما امتنع حذف حرف النداء من اسم الاشارة عند
البصريين لئلا يلتبس الاشارة المقترنة بقصد النداء
بالاشارة العارية عن قصد النداء لا يقال ينتقض هذا

بالعلم فانه تلتبس العلمية المقترنة بقصد النداء بالعلمية
العارية عن قصد النداء لانا نقول بناؤه على الضم في اعم
الصور قرينة تدل على النداء وهذه القرينة منتفية في اسم
الاشارة قال وانما امتنع حذف حرف النداء في المستغاث
به لئلا تلتبس لامه بلام الابتداء فانها مفتوحة مثلها ولا
يأتي الاعراب فارقا لوجود اللبس في المقصور والمبني
حالة الوقف ومن ذلك لم يجمعوا حية على حي لئلا يلتبس
بالحي الذي هو ضد الميت بخلاف ساير ما كان من هذا النوع
كبقرة ونعامة وحمامة وجرادة فانهم اسقطوا في جمعه الهاء
وكذا في مذكره قال الكسائي سمعت كل هذا النوع يطرح من
مذكره الهاء الا في حية فانهم يقولون حية للمذكر والمونث
فيقولون رايت حية على حية فلا يطرحون الهاء من مذكره
ومن ذلك اذا التقى ساكنان وخيف من تحريك احدهما
بالكسر الالتباس حرك بالفتح نحو انت في خطاب المذكر واضربن
ولا تضربن في خطابه لانه لو حرك بالكسر لالتبس بخطاب
المونث ومن ذلك اذا حذف من النسب الى صدر المضاف
لبس حذف المصدر ونسب الى العجز فيقال في النسب
الى عبد مناف وعبد الاشهل منافي واشهلي لانهم قالوا
عبدي لالتبس بالنسبة الى عبد القيس فانهم قالوا في
النسبة اليه عبدي فرقوا بين ما يكون الاول مضاف
الى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف الاول به وهو
مع ذلك اسم غالب او طرات عليه العلمية وبين ما ليس
كذلك فان القيس ليس بشي معروف معين يضاف اليه

عبد وقال الاخفش في الاوسط في النسب الى المركب المزجي
وان خفت الالباس قلت ابي هريري ورين الثاني عده لحاق
التا في صفات المؤنث الخاصة بالاناث كحايض وطالق
ومرضع وكاعب وناهد وهي كثيرة جدا لانها لاختصاصها
بالمؤنث امن فيها اللبس بالمذكر فلم يحتج الى فارق ومن
ذلك قال ابن النحاس في التعليقة انما لم يجز حكاية المضمر
والمشار وان كانا من جملة المعارف لان كلا منهما لا يدخله
لبس **حرف الميم ما حذف للتخفيف** كان في حكم
المنطوق به ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل
وعن ذلك زعمهم انهم قالوا ذلذل وجندل فاجتمع في الكلمة
اربع متحركات متواليات لان المراد ذلاذل وجنادل
لكنهم حذفوا الالف منها تخفيفا وما حذف للتخفيف كان في
حكم المنطوق به وقال ابن فلاح في المغني افصح اللغتين
للعرب في حذف الترخيم ان يكون المحذوف مرادا في حكم
المنطوق به وقال ابن جني في الخصائص باب في ان المحذوف
اذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به الا ان يعترض
هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه من ذلك ان ترى
رجلا قد سدد سهما نحو الغرض ثم ارسله فتسمع صوتا
فتقول القرطاس والله اي اصاب القرطاس فاصاب الان
في حكم الملفوظ به البتة وان لم يوجد في اللفظ غير ان
دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به وكذلك قولهم
لرجل مهو بسيف في يده زيدا اي اضرب زيدا فصارت
شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به وكذلك قولك للقادم

من

من حجة مبرورا ماجورا اي انت مبرور ماجور ومبرورا ماجورا
اي قدمت مبرورا ماجورا وكذلك قوله رسم دار وقفت في طلله
اي رب رسم دار وكان رؤبة اذا قيل له كيف اصبحت يقول
خير عافاك الله اي بخير وحذف الباء لدلالة الحال عليها
بجري العادة والعرف بها وكذلك قولهم الذي ضربت زيد
تريد الهاء وتحذفها لان في الموضع دليلا عليها وعلى نحو
من هذا يتوجه عندنا قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون
به والارحام ليست هذه القراءة عندنا من الابعاد والضعف
على ما رواه فيها ابو العباس بل الامر فيها اقرب واخف والطف
وذلك ان لحمزة ان يقول لابي العباس لم احمل الارحام على
العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت ان يكون فيه
باء ثانية حتى كاني قلت وبالارحام ثم حذفت الباء
لتقدم ذكرها كما حذفت لتقدم ذكرها ايضا في نحو قولك
بمن تمرر امرر وعلى من تنزل انزل واذا جاز للفرزدق
ان يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه مع مخالفته
في الحكم له في قوله
واني من قوم بهم يتقى العدى • وراب الثاي والجانب المتخوف
اي وبهم راب الثاي فحذف الباء في هذا الموضع لتقدمها
في قوله بهم يتقى العدى وان كانت حالاهما مختلفتين الا ترى
ان الباء في قوله بهم يتقى العدى منصوبة الموضع لتعلقها
بالفعل الظاهر الذي هو يتقى كقولك بالسيف يضرب زيد
والباء في قوله وبهم راب الثاي مرفوعة الموضع عند قوم
وعلى كل حال فهي متعلقة بمحذوف ورافعه للراب

ونظائر هذا كثيرة كان حذف الباء من قوله وبالارحام لتقدمها
الباء في بهم موضعا وحكما احرى وقد اجازوا تبا له وويل على
تقدير وويل له فحذفوها وان كانت اللام في تبا له لا ضمير
فيها وهي متعلقة بنفس تبا كهي في هلم لك وكانت اللام
في وويل خبرا ومتعلقة بمحذوف وفيها ضمير فان قلت
فاذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل
تجيز توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك الذي ضربت زيدا
فتقول الذي ضربت نفسه زيد كما تقول الذي ضربته نفسه
زيد قيل هذا عندنا غير جائز وليس ذلك لان المحذوف
فيه التخفيف لطول الاسم فلو ذهبت توكيده لنقضت
الغرض وذلك ان التوكيد والاسهاب ضد التحقيق
والايجاز فلما كان الامر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز ان
يجتمعا كما لا يجوز ادغام الملحق لما يلحق به نحو اقعنسس
فيه من نقض الغرض ومن هذا الباب قولهم راكب الناقة
طليحان اي راكب الناقة والناقة فحذف المعطوف
لتقدم ذكر الناقة والدال عليها ولما كان المحذوف لدليل
بمنزلة الملفوظ به جاء الخبر مثنى وقال ابن هشام في
~~التعليقة~~ المغني اول من شرط الحذف ان لا يكون مؤكدا
الاخفش فانه منع في نحو الذي رايت زيد ان يؤكد
العائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكد مريد للطول
والحاذف مريد للاختصار وتبعه الفارسي ترد في كتاب
الاغفال قول الزجاجي في هذان لساحران ان التقدير
لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان

وتبع

وتبع ابا علي ابو الفتح فقال في الخصائص لا يجوز الذي
ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام نحو اقعنسس لما فيهما
جميعا من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف
عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا لان المقصود تقوية
عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك وهؤلاء كلهم مخالفون
للخليل وسيبويه فان سيبويه سال الخليل عن نحو مررت
بزيد واتاني اخوه انفسهما كيف ينطق بالتوكيد فاجابه
بان يرفع بتقدير هما صاحباي انفسهما وينصب بتقدير
اعنيهما انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول
العرب ان محلا وان مرتحلا وان مالا وان ولدا فحذفوا
الخبر مع انه مؤكد بان وفيه نظر فان المؤكد نسبة الخبر الى
الاسم لا نفس الخبر وقال الصفار انما فر الاخفش من حذف
العائد في نحو الذي رايته نفسه زيد لان المقتضي للحذف
الطول ولهذا لا يجوز في نحو الذي هو قائم زيد
فاذا فروا من الطول فكيف يؤكدون واما حذف الشيء
لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما لان المحذوف لدليل
كالثابت وللبدر الدين بن مالك مع والده في المسئلة بحث
اجاد فيه انتهى ما اورده ابن هشام في المغني والبحث الذي
اشار اليه هو ما قال ابن المصنف في شرح الالفية وقال
ابن النحاس في التعليقة ان كان للفعل مفعولان اقيم مقام
الفاعل المفعول المسرح لفظا وتقديرا دون المسرح لفظا
فقط وكذلك عمل الفرزدق في قوله منا الذي اختير الرجال
سماحة فاقام المسرح وهو الضمير المستتر في اختير ونصب

غير المسرح وهو الرحال ولا يحفل بقول من قال يجوز اقامة
ايهما شيت وذلك ان القاعدة ان المحذوف المنوي كالملفوظ
به وههنا حرف الجر المحذوف مراد فلو ظهر لم يجز الا اقامة
المسرح فكذلك اذا كان مرادا انتهى وقال ابن فلاح في
المغني اهل الحجاز يحذفون خبر لا كثيرا وانما يحذف للعلم به
وهو مراد فهو في حكم المنطوق به ما كان كالجزء من متعلقه
لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها
وفيه فروع الاول الصلة لا تتقدم على الموصول ولا شي منها
لانها بمنزلة الجزء من الموصول الثاني الفاعل لا يتقدم على
فعله لانه كالجزء منه الثالث الصفة لا تتقدم على الموصوف
لانها من حيث انها مكملة له ومتممة اشبهت الجزء منه الرابع
المضاف اليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه الخامس
حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه المجرور
وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح خمسة
اشيا بمنزلة شي واحد الجار والمجرور كالشي الواحد والمضاف
والمضاف اليه كالشي الواحد والفعل والفاعل كالشي الواحد
والصفة والموصوف كالشي الواحد والصلة والموصول
كالشي الواحد ما يجوز تعدده وما لا يجوز فيه فروع الاول
خبر المبتدا وفيه خلاف منهم من اجازه مطلقا وبه جزم
ابن مالك ومنهم من منعه واوجب العطف نحو زيد قايم
ومنطلق الا ان يريد اتصافه بذلك في حين واحد
فيجوز نحو هذا حلو حامض اي مز وهذا بسر اي اخبط
قال ابو حيان وهذا اختيار من عاصرناه من الشيوخ

الثاني الحال وفيه خلاف قال في الارتشاف ذهب الفارسي
وجماعة الى انه لا يجوز تعدده ويجعلون نحو قولك جاء زيد مسرعا
ضاحكا الحال الاول فقط وضاحكا صفة مسرعا او حالا من
الضمير المستكن وذهب ابن جني الى جواز ذلك وقال ابن
مالك في شرح التسهيل الحال شبيه بالخبر وشبيه بالنعت
فكما جاز ان يكون للمبتدا الواحد والمنعوت الواحد خبران
فصاعدا او نعتان فصاعدا فكذلك يجوز ان يكون للاسم
الواحد خبران فصاعدا او نعتان فصاعدا فكذلك يجوز
ان يكون الاسم الواحد حالان فصاعدا وزعم ابن عصفور
ان فعلا واحدا لا ينصب اكثر من حال قياسا على الظرف
وقال كما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة كذلك لا يقال
جاء زيد ضاحكا مسرعا واستثنى الحال المنصوب بافعل
التفضيل نحو زيد راكبا احسن منه ماشيا قال فجاز هنا
الظرف نحو زيد اليوم افضل منه غدا وزيد خلفك اسرع
منه امامك قال وصح هذا في افعل التفضيل لانه قام
مقام فعلين الا ترى ان معنى قولك زيد اليوم افضل منه
غدا زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدا الثالث المستثنى
والجمهور على انه لا يستثنى باداة واحدة دون عطف
شيئان واجازه قوم نحو ما اخذ احد الا زيد درهما وما
ضرب القوم الا بعضهم بعضا الرابع الظرف وتعدده
ممتنع بلا خلاف فقد اتفقوا على ان الفعل لا يعمل في
ظرفي زمان مثلا قمت يوم الجمعة يوم السبت لان وقوع
قيام واحد في يوم الجمعة ويوم السبت محال وكذا جلست

امامك خلفك لان وقوع جلوس واحد في مكانين محال ولهذا
قالوا في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم لا يصح ان يكون
اذ ظرفا لينفع لانه لا يعمل في ظرفين الخامس النعت ويجوز
تعدده بلا خلاف السادس عطف البيان ذكر الزمخشري
في قوله تعالى ملك الناس اله الناس انهما عطفا بيان لرب
الناس وقال ابو حيان لا انقل عن النحاة شيا في عطف
البيان هل يجوز ان يكون المعطوف في علم واحد ام لا يجوز
ذلك السابع البدل قال ابو حيان في البحر اما بدل البدا فعند
من اثبته فتكررت فيه الابدال واما بدل الكل وبدل البعض
وبدل الاشتمال فلا نص عن احد من النحويين اعرفه في جواز من م
التكرار فيها او منعه الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل
على ان البدل لا يت[illegible] مراجعة الاصول فيها مباحث لا يتكرر صح
الاول فيما يراجع من الاصول مما لا يراجع قال ابن جني اعلم
ان الاصول المنصرف عنها الى الفروع على ضربين احدهما
ما اذا احتيج اليه جاز ان يراجع والاخر ما لا يمكن مراجعته
لان العرب انصرفت عنه فلم تستعمله فالاول منه الصرف
الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين فمتى احتجت
الى صرفه جاز ان تراجعه فتصرفه ومنه اجرا المعتل
مجرى الصحيح نحو قوله الا بارك الله في الغواني هل يصبحن
الا لهن مطلب ومنه اظهار التضعيف كلححت عينه وضبب
البلد والل السقا وقوله الحمد لله العلي الاجلل وبقية
الباب ومنه قوله سما الاله فوق سبع سمائيا ومنه قوله
اهب التراب فوق اعصابا وهو كثير والثاني وهو ما لا يراجع

من الاصول عند الضرورة وذلك كالثلاثي المعتل العين نحو
قام وباع وخاف وهاب وطال فهذا لا يراجع اصله ابدا
الا ترى انه لم يات عنهم في نثر ولا نظم شي منه مصححا نحو قوم
ولا بيع ولا خوف وكذلك مضارعه نحو يقوم ويبيع فاما
ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم هيؤ الرجل من الهيبة
فوجهه انه خرج مخرج المبالغة فلحق بباب قولهم قضو
الرجل اذا جاد قضاؤه ورمو اذا جاد رميه فكما بني فعل
مما لامه يا كذلك خرج هذا على اصله في فعل مما عينه
يا وعلتهما جميعا ان هذا بنا لا يتصرف لمضارعته ما فيه من
المبالغة لباب التعجب ونعم وبيس فلما لم يتصرف احتملوا
خروجه في هذا الموضع مخالفا للباب الا تراهم انما تحاموا
ان يبنوا فعل مما عينه يا مخافة انتقالهم من الاثقل الى ما هو
اثقل منه لانه كان يلزمهم ان يقولوا بعت ابوع وبيوع وبوعا
وبوعوا وبوعي ونحو ذلك من تصاريفه وكذلك لو جا فعل
مما لامه يا متصرفا للزم ان يقولوا رموت ارمو وير موا
ولهن يرمون ونحو ذلك فيكثر قلب اليا واوا وهي اثقل
من اليا فاما قولهم يرمو الرجل فانه لا يتصرف فلا يفارق
موضعه هذا كما لا يتصرف نعم وبيس فاحتمل ذلك فيه
لجموده عليه وامنهم تعديه الى غيره وكذلك احتمل هيؤ
الرجل ولم يعل لانه لا يتصرف لمضارعته بالمبالغة
فيه باب التعجب ونعم وبيس ولو صرف للزم اعلاله وان
يقال هاء يهوء فلما لم يتصرف لحق بصحة الاسما فكما صح نحو
العود والحوكة والصيد والغيب كذلك صح هيؤ الرجل

فاعرفه كاصح ما اطوله واببعه ونحو ذلك ومما لا يراجع باب افتعل اذا كانت فاؤه صادا او ضادا او طاء او ظاء فان فاءه تقلب طاء نحو اصطبر واضطرب واطرد واظلم وكذا اذا كانت دالا او ذالا او زايا فان تاءه تبدل دالا نحو ادلج وادكر وازدان ولا يجوز خروج هذه التاء على اصلها ولم يات ذلك في نثر ولا نظم فاما ما حكاه خلف من قول بعضهم التقطت النوى واشتقطته فقد يجوز ان تكون الضاد بدلا من اللام في التقطته فيترك ابدال التاء طاء مع الضاد بدلا من الشين في اشتقطته لغة ويجوز ان تكون بدلا من اللام في التقطته فيترك ابدال التاء طاء مع الضاد

سند ونظير ذلك قول الشاعر

يا رب اباز من العفر صدع • تقبض الذئب اليه واجتمع •

لما راى ان لا دعه ولا شبع • مال الى ارطاة حقف فالطجع •

فابدل لام الطجع من الضاد واقر الطاء بحالها مع اللام ليكون ذلك دليلا على انها بدل من الضاد وهذا الصحة عور لانه في معنى ما تجب صحته وهو اعور ومن ذلك استناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة ومن تصحيح الياء الساكنة بعد الضمة فاما قراءة ابو عمرو في ترك الهمزة يا صالح ايتنا بتصحيح الياء بعد ضمة الحاء فلا يلزمه عليه ان يقول يا غلام وجل والفرق بينهما ان ضمة الحاء في صالح ضمة بناء وليس قولك يا غلام وجل شبيهه فيحمل عليه لا كسرة صريحة ولا كسرة مشوبة فاما تفاوت ما بين الحركتين في كون احديهما ضمة صريحة والاخرى ضمة

غير

غير صريحة فامر تغتفره العرب مما هو اعلى واظهر منه وذلك انهم قد اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم في القافية بين سالم وعالم مع قادم وظالم فاذا تسمحوا بخلاف الحرفين مع الحركتين كان تسامحهم بخلاف الحركتين وحدهما في يا صالح ايتنا وقيل وبيع اجدر بالجواز فان قلت فقد صحت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو اجلواذ واخرواط قيل الساكنة هنا لما ادغمت في المتحركة فنبا اللسان عنهما نبوة واحدة جرتا لذلك مجرى الواو بعدها كما ان الياء اذ كانت هذه الياء غير لازمة تجري ذلك في الصحة مجرى ديوان فيمن قال ثيرة وطيال فقياس قوله هنا ان يقول اجليواذ فيقلبها جميعا اذ كانتا قد جريا مجرى الواو الواحدة المتحركة فان قيل فالحركتان قبل الالفين في سالم وقادم كلتاهما فتحة وانما شيب احداهما بشيء من الكسرة وليست كذلك الحركتان في حا يا صالح وقاف قيل من حيث كانت الحركة في حا يا صالح ضمة البتة وحركة قاف قيل كسرة مشوبة بالضم فقد ترى الاصلين هنا مختلفين وهما هناك اعني في عالم وقادم متفقتان قيل كيف تصرفت الحال فالضمة في قيل مشوبة غير مخلصة كما ان الفتحة في عالم مشوبة غير مخلصة نعم ولو تطعمت الحركة في قاف قيل لوجدت حصة الضم فيها اكثر من حصة الكسر وادون احوالها ان تكون في الذوق مثلها ثم من بعد ذلك ما قدمناه من اختلاف الالفين في سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلهما الناشيء عنهما

عنهما وليست الياء في قيل كذلك بل هي ياء مخلصة وان كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلصة وسبب ذلك ان الياء الساكنة سائغ غير مستحيل فيها ان تقع بعد الضمة المخلصة فضلا عن الكسرة المشوبة بالضم الا ترى انه لا يتعذر عليك صحة الياء وان اخلصت قبلها الضمة نحو ميسر في اسم الفاعل من ايسر لو تجشمت اخراجه على الصحة وكذلك لو تجشمت تصحيح واو موزان قبل القلب وانما في ذلك تجشم الكلفة لاخراج الحرفين مصححين غير معتلين فاما الالف فحديث غير هذا الا ترى انه ليس في الطوق ولا من تحت القدرة صحة الالف بعد الضمة ولا الكسرة بل انما هي تابعة للفتحة قبلها فان صحت الفتحة قبلها صحت بعدها وان شيبت بالكسرة نحي بالالف نحو الياء نحو سالم وعالم وان شيبت بالضمة نحي بالالف نحو الواو في الصلاة والزكاة وهي الف التفخيم فقد بان لك بذلك فرق بين الالف وبين الياء والواو وهذا طرف من القول على ما يراجع من الاصول للضرورة مما يرفض فلا يراجع فاعرفه وتنبه لامثاله فانها كثيرة

البحث الثاني في مراعاتهم الاصول

تارة واهمالهم اياها اخرى عقد له ابن جني بابا بعد الباب الذي تقدم قال من الاول صيغة الخاتم وحكمت ان اصل نحو ذلك وذلك ان فعلت ههنا عدتيت فلولا ان اصل هذا فعلت بفتح العين لما جاز ان تعمل فعلت ومن ذلك قوله

• ليبك يزيد ضارع لخصومة • ومختبط مما تطيح الطوائح •

الا ترى

الا ترى ان اول البيت مبني على اطراح ذكر الفاعل وان اخره قد عورض فيه الحديث عن الفاعل لان تقديره فيما بعد ليبكه مختبط فدل قوله ليبك على ما اراده من قوله ليبكه ونحو قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا وقوله خلقنا وخلق الانسان ضعيفا مع قوله اقرا باسم ربك الذي خلق خلق الانسان من علق وقوله خلق الانسان علمه البيان وامثاله كثيرة ونحو من البيت قوله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال اي يسبح له فيها رجال ومن الاصول المراعاة قولهم مررت برجل ضارب زيد وعمرا وليس زيد بقائم ولا قاعدا وانا منجوك واهلك واذا جاز ان تراعى الفروع في نحو قوله

• بدا لي اني لست مدرك ما مضى • ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

وقوله • مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة • ولا ناعب الا ببين غرابها

كانت مراعاة الاصول اولى واجدر ومن ضد ذلك هذان ضارباك الا ترى انك لو اعتددت بالنون المحذوفة لكنت كانك قد جمعت بين الزيادتين المتعاقبتين في اخر الاسم وعلى هذا القبيل اكثر الكلام ان يعامل الحاضر فيغلب حكمه على الغائب لمغيبه وهو شاهد لقوة اعمال الثاني من الفعلين لقربه وغلبته على اعمال الاول لبعده ومن ذلك قوله

وما كل من وافى منى انا عارف • في ابيات لونا وارطى مرتفع

كل ووجه ذلك انه اذا رفع فلابد من تقديره الها ليعود على
المبتدا من خبره ضمير وكل واحد من التنوين في عارف
وعدة الاطلاق في عارفونا في اجتماعه مع الها المرادة
المقدرة الا ترى انك لو جمعت بينهما فقلت عارفنه او
عارفوه لم يجز شي من ذلك فانما هذا المعاملة الى صرف واطراح
حكم الغايب فاعرفه وقسه فانه باب واسع **البحث**
الثالث في مراجعة الاصل الاقرب دون الابعد قال
ابن جني هذا موضع قلما وقع تفصيله وهو معنى يجب
ان ينبه عليه ويحرر القول فيه من ذلك قولهم في ضمة
الذال من قولك ما رايته مذ اليوم لانهم يقولون في ذلك
انهم لما حركوها لالتقا الساكنين لم يكسروها لكنهم ضموها
لان اصلها الضم في منذ كذا المجرى لكنه الاصل الاقرب
الا ترى ان اول حال هذه الذال ان تكون ساكنة وانما
انما ضمت لالتقا الساكنين اتباعا لضمة الميم فهذا على
الحقيقة هو الاصل فاما ضم ذال منذ فانما هو بعد سكونها
الاول المقدر ويدل على ان حركتها انما هي لالتقا الساكنين
انه لما زال التقاؤهما سكنت الذال في مذ وهذا واضح
فضمة الذال اذن من قولهم مذ اليوم انما هو رد الى الاصل
الاقرب الذي هو منذ دون الابعد المقدر الذي هو سكون
الذال في منذ قبل ان تحرك ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج
الى اللفظ لان الدليل اذا قام على شي كان في حكم الملفوظ به
وانما لم يجز على السنتهم استثقالا له الا ترى الى قول سيبويه

في

في سرردد انه انما ظهر تضعيفه لانه ملحق بما لم يجئ وقد علمنا ان
الالحاق انما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر الى النطق بمنزلة
الملفوظ به لما الحقوا سرددا او اسوددا ايام لم ينوهوا به
ومن ذلك قولهم بعت وقلت فهذه معاملة على الاصل
الاقرب دون الابعد لان اصلهما فعل بفتح العين بيع وقول
ثم نقلا من فعل الى فعل وفعل ثم قلبت الواو واليا في
فعلت الفا فالتقى ساكنان العين المعتلة المقلوبة الفا
ولام الفعل فحذفت العين لالتقائهما فصار التقدير
قلت وبعت ثم نقلت الضمة والكسرة الى الفا لان اصلهما
قبل القلب فعلت وفعلت الا ترى ان اول احوال هذه العين
التي ابدلت منها الضمة والكسرة وهذا واضح ومن ذلك
قولهم في مطايا وعطايا انها لما صارت في الصنعة الى مطاا
وعطاا ابدلوا الهمزة على اصل ما في الواحد وهو الياء
في مطية وعطية ولعمري ان لاميهما يا آن الا انك تعلم
ان اصل هاتين اليائين واوان لانهما في الاصل مطيوة
وعطيوة لانهما من مطوت وعطوت فاصل اليا فيهما
الواو ولو حفظ تانيهما من اليا دون الاصل الذي هو الواو
رجوعا الى الظاهر الاقرب اليك دون الاول الابعد عنك
ففي هذا تقوية لاعمال الثاني من الفعلين لانه الاقرب
وليس كذلك صرف ما لا ينصرف ولا اظهار التضعيف
لان هذا هو الاصل الاول على الحقيقة وليس وراه
اصل هذا ادنى اليك منه كما كان فيما تقدم فاعرف الفرق
بين ما هو مردود الى اول دونه ما هو اسبق رتبة منه

وبين ما يرد الى اول ليست وراه رتبة متقدمة **البحث**
الرابع في مراجعة اصل واستيناف فرع قال ابن جني
اعلم ان كل حرف غير منقلب احتجت الى قلبه فانك حينئذ
ترتجل له فرعا ولست تراجع به اصلا من ذلك الالفات
غير المنقلبة الواقعة اطرافا للالحاق او للتانيث او لغيرهما
من الصيغة لا غير فالتي للالحاق كالف ارطى فيمن قال
ماروط وحبنطى ودلنظى والتي للتانيث كالف سكرى
وغضبى وحبارى والتي للصيغة لا غير كالف بنطريي
وقبعثرى وزبعرى فمتى احتجت الى تحريك واحدة
من هذه الالفات للتثنية او للجمع قلبتها يا فقلت
ارطيان وحبنطيان وكذا الباقي فهذه اليا فرع مرتجل
وليست مراجعا بها اصلا لانه ليس واحدة منها منقلبة
اصلا لا عن يا ولا غيرها بخلاف الالف المنقلبة كالف
مغزى ومدعى لان هذه منقلبة عن يا منقلبة عن واو
في غزوت ودعوت واصلها مغزو ومدعو فلما وقعت
الواو رابعة هكذا قلبت يا فصار مغزي ومدعي ثم
قلبت اليا الفا فصارت مغزى ومدعى فلما احتجت
الى تحريك هذه الالف راجعت بها الاصل الاقرب
وهو اليا فصارت يا في مغزيان ومدعيان وقد
يكون الحرف منقلبا فتضطر الى قلبه فلا ترده الى
اصله الذي كان منقلبا عنه وذلك كقولك في حمرا حمراوي
وحمراوات فتقلب الهمزة واوا وان كانت منقلبة عن الف

وكذلك

وكذلك اذا نسبت الى شقاوة قلت شقاوي فهذه الواو
في شقاوي بدل من همزة مقدرة كانك لما حذفت الها
فصارت الواو اذن في شقاوي غير الواو في شقاوة — شقاوي مصحح
ولهذا نظاير في العربية كثيرة فمنها قولهم في الاضافة — عدوة صح
الى عدوي وذلك انك لما حذفت الها حذفت لها واو
فعولة كما حذفت لحذف يا حنيفة ياها فصارت في التقدير
الى عدو فابدلت من الضمة كسرة ومن الواو يا فصارت
الى عدي فجرت في ذلك مجرى عم فابدلت من الكسرة فتحة
ومن اليا الفا فصارت الى عدى كهدى ثم فالواو في
عدوي ليست الواو في عدوة انما هي بدل من الف بدل
من يا بدل من الواو الثانية في عدوة فاعرفه وفي البسيط
قيل ان تعريف الالفاظ التاكيد اجمع واجمعون وجمعا
وجمع بالاضافة المقدرة كساير اخواتها والدليل على ذلك
مراجعة الشاعر للاصل قال ان الخليط باك اجمعه
فاجمعه تاكيد للضمير في باك **مراعاة الصورة** قال
ابن هشام في تذكرته باب ما فعلوه مراعاة للصورة من ذلك
الذين خصوه بالعاقل لانه على صورة ما يختص بالعاقل
لانه على صورة ما يختص بالعاقل وهو الزيدون والعمرون
والا فمفرده الذي وهو غير مختص بالعاقل قاله ابن عصفور
في شرح المقرب ومن ذلك ذو الموصلة اعربها بعضهم تشبيها
بذي التي بمعنى صاحب لتعاقبهما في اللفظ وان كانت الموصولة
فيها مقتضيا للبنا وهو الافتقار للناصل **معنى النفي**
مبني على معنى الايجاب ما لم يحدث امر من خارج ذكر هذه

الفائدة ابن النحاس في التعليقة وبنى عليهما ان لما لنفي الماضي
المقرب من الحال لانها نفي قد فعل وقد يجعل انما هو
للماضي المقرب من الحال وانه يجوز حذف الفعل مع لما دون
لم وذلك ان لما نفي "قد فعل" وقد يجوز حذف الفعل معها
كقوله وكان قد وتقديره وكان قد زالت فجاز ايضا حذف
الفعل مع لما حملا للنفي على الاثبات واما لم فانما هي نفي فعل
وفعل لا يجوز حذفها لانه حينئذ يكون [illegible] كلام
لا حذفا فلما لم يحذف الفعل في ايجابه لم يحذف في نفيه
حرف النون النادر لا حكم له قال الاندلسي في شرح
المفصل يعنون انه لا يرد بحكم يعتبر به اصلا بل ينبغي
ان يرد الى احد الاصول المعلومة محافظة على تقريرها
واحترازا من نقضها قال وقل من علم الا وقد شذت
منه جزئيات فترد الى القواعد الكلية والضوابط الجلية
نقض الغرض قال ابن اياز حذف خبر كان ضعيف
في القياس وقل ما يوجد في الاستعمال فان قلت خبر كان
لتجاذبه شبهان احدهما خبر المبتدا لانه اصله والثاني
المفعول به لانه منصوب بعد مرفوع وكل واحد من خبر المبتدا
~~والمفعول به لانه منصوب بعد مرفوع وكل واحد من خبر المبتدا~~
~~والمفعول به~~ يجوز حذفه قيل الا انه قد وجد فيه منع من
ذلك وهو كونه عوضا من المصدر فلو حذفته لنقضت
الغرض الذي جيء به من اجله وكان نحو ابن ادغام
الملحق وحذف المؤكد وقال ابن جني لا يجوز حذف المقسم عليه

بالقسم

نقض الغرض

وبقية القسم لان الغرض انما هو تاكيد المقسم عليه صح

بالقسم فمحال ان يؤتى بالمؤكد ويحذف المؤكد لانه نقض
الغرض كما لا يجوز ان يؤتى باجمعين من غير تقدم المؤكد
وقال ابن يعيش حذف المضاف اليه اقل من حذف المضاف
وابعد قياسا لان الغرض من المضاف اليه التعريف او
التخصيص واذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضا
للغرض وتراجعا عن المقصود قال وكذلك الموصوف والصفة
القياس لانهما كالشيء الواحد من حيث كان البيان
والايضاح انما يحصل من مجموعهما وقال الاندلسي في
شرح المفصل الاصل في هاء السكت ان تكون ساكنة
لانها انما زيدت لاجل الوقف لا يكون الا على ساكن ومنه
سمي وقفا لانه وقوف عن الحركة فتحريكها نقض الغرض
الذي جيء بها لاجله النهي والنفي من واد واحد
ذكره الشيخ تقي الدين السبكي في كتاب كل قال فاذا قلت
لا تضرب كل رجل تقتله او كل الرجال فالنهي عن المجموع
لا عن كل واحد الا ان تكون قرينة تقتضي النهي عن كل
فرد النون تشبه بحروف المد واللين من ستة
عشر وجها الاول ان تكون علامة للرفع في الافعال
الخمسة كما تكون الالف والواو علامة للرفع في الاسماء
المثناة والمجموعة الثاني انها تكون ضميرا للجمع المؤنث
كما تكون الواو ضميرا للجمع المذكر الثالث ان الجازم
قد يحذفها في لم يك كما يحذف الواو والالف والياء
والرابع ان الاسمين اذا ركبا وهي في اخر الاسم الاول
فانها قد تسكن نحو دستنبويه وباذنجانه كما تسكن

الياء في معدي كرب الخامس انها قد تحذف لالتقاء الساكنين
في قوله ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل كما تحذف
الواو والالف والياء لالتقاء الساكنين السادس ان النون
قد تحذف اعتباطا عينا والثاني منذ ولدن في قوله
من لد شولا كما تحذف الواو عينا ولاما في شية في احد
القولين وفي اخ السابع انها تحذف للطول في قوله ابني
كليب ان عمي اللذا كما تحذف الياء للطول في قولهم اشهباب
يريدون اشهيبابا الثامن ان الالف تبدل منها في الوقف
نحو رايت زيدا واضربا التاسع ان فيها غنة كما ان في الالف
واختيها مدا العاشر انها تكون علامة للجمع لا ضميرا كما تكون
الالف والنون علامة في قوله يعصرن السليط اقاربه
وقوله يلومونني في اشترا النخيل قومي وقولهم التقتا
حلقتا البطان الحادي عشر انها من حروف الزيادة
كما ان حرف المد واللين من حروف الزيادة الثاني عشر
انها تدغم في الواو والياء في قولك زيد وعمرو وزيد يضرب
الثالث عشر مصاحبتها حروف المد واللين وحركات
الاعراب في قولك زيدان وزيدون وحذفها بحذف حركات
الاعراب في الوقف في قولك زيد الرابع عشر تعاقبهما في
المحل الواحد نحو جرنفش وجرافش الخامس عشر حذفها
في المحل الواحد الذي تحذف فيه الالف فيجتمع بحذفهما
اربعة احرف متحركات نحو عرنتن وعرتن وعلابط
وعلبط السادس عشر حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف

اليا

اليا كذلك نحو بلعنبر وبلحرث كما قالوا لا ادر ذكر ذلك ابن
الدهان في الغرة قال فلما كان بين هذه الحروف وبين
النون هذه المناسبة زيدت في المضارع حرف الواو
الواسطة قيل بها في ابواب الاول باب المعرب والمبني
فقيل ان بينهما واسطة لا توصف بالاعراب ولا بالبناء
وذلك في اشياء احدها الاسماء قبل التركيب ذهب قوم الى
انها واسطة لا معربة لعدم موجب الاعراب ولا مبنية
لعدم مناسبته مبني الاصل واختاره ابن عصفور وابو
حيان واختار ابن مالك انها مبنية واختاره الزمخشري
انها معربة الثاني المنادى المفرد نحو يا زيد ذهب قوم الى
انه واسطة بين المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في شرح
المفصل والصحيح انه مبني الثالث المضاف الى ياء المتكلم
قال ابن يعيش اختلفوا في كسرته فذهب قوم الى انها
حركة بناء وليست اعرابا لانها لم تحدث بعامل ولذلك
لا تختلف باختلاف العوامل الا انها وان كانت بناء فهي عارضة
في الاسم لوقوع الياء بعدها واذا كانت عارضة لم تصر
الكلمة بها مبنية ونظير حركة التقاء الساكنين نحو لم يقم
الرجل فهذه الكسرة ليست اعرابا لان لم لا تعمل الكسر ومع
ذلك فالكلمة باقية على اعرابها لكونها عارضة تزول
عند زوال الساكن فهي كالضمة في نحو لم يضربوا والفتحة
نحو لم يضربا في كونها عارضة الواو والالف وقد ذهب
قوم الى ان هذه الحركة لها حكم بين حكمين وليست
اعرابا ولا بناء اما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون

مرفوعا ومنصوبا وهي فيه واما كونها غير بنا فلان الكلمة
لم يوجد فيها شي من اسباب البنا وقال ابن جني في الخصايص
باب في الحكم يقف بين الحكمين هذا فصل موجود في
العربية لفظا وقد اعطته مقادا عليه وقياسا وذلك
نحو كسرة ما قبل يا المتكلم في نحو صاحبي وغلامي فهذه
الحركة لا اعراب ولا بنا اما كونها غير اعراب فلان
الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهي فيه وليست
بين الكسرة وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة
ولا مقاربة واما كونها غير بنا فلان الكلمة معربة
متمكنة فليست الحركة في اخره ببنا الا ترى ان
غلامي في التمكن واستحقاق الاعراب كغلامك وغلامهم
وغلامنا فان قلت فما هذه الكسرة في نحو غلامي
قلت هي من جنس الكسرة في الرفع والنصب اكره الحرف
عليها فلزمت في الحالات وليست اعلاما اعراب الا ان
لفظها كلفظ حركة الاعراب كما ان كسرة الصاد من صنو
غير كسرة الصاد في صنوان حكما وان كانت اياها لفظا
وقال ابو البقاء في اللباب ليس في الكلام كلمة لا معربة
ولا مبنية عند المحققين لان حد المعرب ضد حد المبني
وليس بين الضدين هنا واسطة وذهب قوم الى ان المضاف
الى يا المتكلم غير مبني اذ لا علة فيه توجب البنا وغير
معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحة حرف
اعرابه وسموه خصيا والذي ذهبوا اليه فاسد لانه

معرب

معرب عند قوم ومبني عند اخرين على ان تسميتهم اياه
خصيا خطا لان الخصي ذكر حقيقة واحكام الذكور ثابتة
له وكان الاشبه بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا
وقال الشيخ بها الدين بن النحاس في التعليقة اختلف
في المضاف الى يا المتكلم فقيل مبني وكسرته كسرة بنا لانه
لا يدخلها عامل الجر وعلة بنايه شبهه بالحرف لخروجه
عن كل مضاف لان كل مضاف لا يتغير اخره لاجل المضاف
اليه وخروج الشي عن نظايره يلحقه بالحروف اذ لا نظير
لها من الاسما وقيل معرب لعدم علة البنا ولان الاضافة
الى المبني لا توجب بنا المضاف ولا تجوزه الا في الظروف
وفيما اجري مجراه كمثل وغير فوجب ان يكون معربا
وقيل لا معرب ولا مبني لان الاعراب غير موجود
والبنا لا علة له فوجب ان نحكم بعدمهما ويكون للاسم
منزلة بين المنزلتين ونحو ذلك الرجل ونحوه مما فيه
الف ولام فانه لا منصرف لان الصرف التنوين ولا تنوين
ولا غير منصرف لانه لا يشبه الفعل والجواب ان هذا
لا نظير له وما ذكروه في المنصرف وغيره فصحيح لان
الصرف التنوين وغير المنصرف اشبه الفعل فليسا
متقابلين بخلاف الاعراب والبنا لان الاسم اما معرب
وهو المتمكن واما غير متمكن وهو المبني فهما قسيما
الاثبات والنفي ولا واسطة بينهما انتهى التركيب قال ابن
الدهان في الغرة الكلام على ضربين معرب ومبني وعند
الرماني وغيره قسم ثالث لا معرب ولا مبني وهو ستحر

المعدول لانه لا يزول عن هذه الحال وما فيه شي يوجب البنا
وادعى قوم ذلك في غلامي وهذا خطا عند الاكثرين
لانه يودي هذا القول الى ان عصاك ونحوه كذلك قال
ابو حيان في الارتشاف زعم قوم منهم الكشاي ان امس
ليس مبنيا ولا معربا بل هو محكي من فعل الامر من
الامسا فاذا قلت جيت امس فمعناه اليوم الذي كنت
فيه امس الباب الثاني باب المنصرف وغير المنصرف
قيل ان بينهما واسطة لا توصف بالصرف ولا بعدمه قال
ابن جني في الباب المشار اليه ومن ذلك ما كانت فيه
اللام او الاضافة نحو الرجل وغلامك وصاحب الرجل
فهذه الاسما كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير
منصرفة وذلك انها ليست بمنونة فتكون منصرفة ولا
مما يجوز للتنوين حلوله للصرف فاذا لم يوجد فيه كان
عدمه منه امارة لكونه غير منصرف كاحمد وعمر وكذلك
التثنية والجمع على حدها ليس شي من ذلك منصرف
ولا غير منصرف معرفة كان او نكرة حيث كانت هذه
الاسما ليس مما ينون مثلها فاذا لم يوجد فيها التنوين كان
ذهابه عنها امارة لترك صرفها وقال صاحب البسيط
من قال المنصرف ليس فيه علتان من العلل التسع وغير
المنصرف ما فيه علتان وتاثيرهما منع الجر والتنوين
لفظا او تقديرا فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ودخل
في القيد التثنية والجمع والاسما الستة وما فيه اللام

والمضاف

والمضاف في غيرها لا ينصرف فيكون على هذا مرجلا اسم امراة
غير منصرف لوجود العلتين وتثنيته رجلان منصرف لعدم
العلتين واما من قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث
والتنوين فالاضافة تخرج عن الحصر فلذلك ذكرها صاحب
الخصايص مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة وقال
ابو علي ما دخله اللام والاضافة من باب ما لا ينصرف
لا اقول فيه بصرف ولا بعدمه فلا اقول انه منصرف
لان المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل وليس
اللام والاضافة بمانعة اياه شبه الفعل ولا اقول
انه غير منصرف لان امتناع التنوين عنه ليس لكونه
لا ينصرف وانما هو لدخول الالف واللام عليه فانهما
مانع من التنوين وقال الكزولي انما انقسام الاسما من جهة
العموم فعلى ثلاثة اضرب منصرف وغير منصرف وما
لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف وهو اربعة المضاف
وما عرف باللام والتثنية والجمع لا يقال منصرفة اذ ليس
فيها تنوين ولا يقال فيها غير منصرفة اذ ليس فيها علة
تمنع من الصرف وقال ابن الحاجب ظاهر كلام النحويين
ان القسمة الى المنصرف وغيره حاصرة وتفسيرهم واحد
من القسمين ينفي الحصر الباب الثالث باب
العلم منه منقول ومنه مرتجل وفيه قسم ثالث لا منقول
ولا مرتجل وهو الذي علميته بالغلبة ذكره ابو حيان
وقال في البسيط العلم المعدول كعمر وزفر فيه ثلاثة

اقوال احدها انه مشتق من المعدول عنه فعلى هذا يكون
منقولا والثاني انه مرتجل غير مشتق لان لفظ المعدول لم
يستعمل في مسمى ثم نقل عنه وليس وزن المعدول موافقا
لوزنه المعدول عنه حتى يكون منقولا الثالث انه ليس
منقولا على الاطلاق ولا مرتجلا على الاطلاق بل مشابه
للمنقول لموافقته حروفه لحروف المعدول عنه ومشابه
للمرتجل لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه
الباب الرابع باب الظاهر والمضمر قال
الاندلسي في شرح المفصل قال ابن درستويه ايا متوسط
باب الظاهر والمضمر كاسم الاشارة ولذلك التبس امره
لكونه اخذ شبها من هذا وشبها من هذا وقال ابن
يعيش في شرح المفصل قال ابن درستويه ايا اسم
لا ظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كني به عن المنصوب
وجعلت الكاف والياء والهاء بيانا عن المقصود وليعلم
المخاطب من الغايب ولا موضع لها من الاعراب ويعزى
هذا القول الى الحسن الاخفش الا انه اشكل عليه امر ايا اليه
فقال هو مبهمة بين الظاهر والمضمر والجمهور على انها اسم
مضمر وذهب الزجاج الى انها اسم ظاهر يضاف الى المضمرات
وقال ابن يعيش ايضا قد جعل بعضهم اسم الاشارة من الاسما
الظاهرة وهو القياس اذ لا يفتقر الى تقدم ظاهر فيكون
كناية عنه ولانه غلب عليه احكام الاسما الظاهرة نحو وصفه
والوصف به وتثنيته وتحقيره وقد اشكل امره على قوم

فجعلوه قسما ثالثا بين الاسما الظاهرة والمضمرة لان له شبها
بالظاهرة وشبها بالمضمرة فمن حيث كانت مبنية ولم يفارقها
تعريف الاشارة كانت كالمضمرة ومن حيث صغرت ووصفت
ووصف بها كانت كالظاهرة وقال الاندلسي بعض النحاة
يقول انواع المعارف ثلاثة ظاهر ومضمر وبينهما وهو المبهم
الباب الخامس باب الوقف والوصل قال ابن جني
ومن ذلك قوله • له زجل كانه صوت حاد • فحذف الواو
من كانه واما الوصل فيقتضي بالمطل وتمكين الواو كانهو
فقوله كانه منزلة بين الوصل والوقف وكذلك قوله
• يا مرحباه بحمار ناجيه • اذا اتى قربته للسانيه •
فثبات الهاء في مرحباه ليس على حد الوقف ولا على الوصل
اما الوقف فيوذن انها ساكنة يا مرحباه واما الوصل
فيوذن بحذفها اصلا يا مرحبا بحمار ناجيه فثباتها في الوصل
متحركة منزلة بين المنزلتين وكذلك قوله ببازل وجنا
او عيهل فاثبات الياء مع التضعيف طريف وذلك ان
التثقيل من امارة الوقف والياء من امارة الاطلاق فهو
منزلة بين المنزلتين **الباب السادس** باب
حروف الجر قال ابن هشام في المغني والتحقيق في اللام المقوية
نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد ان كنتم للرويا تعبرون
انها ليست زايدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف
الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة
اسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين **فصل** قال ابن
ابي زجعل ابن معط للمنادى مرتبتين البعد والقرب فيا

وايا وهيا للاول واي والهمزة للثاني وابن برهان جعل له
ثلاث مراتب بعدى وقربى ووسطى بينهما فللاولى ايا وهيا
وللثانية الهمزة وللثالثة اي وجعل يا مستعملة في الجميع
انتهى ونظير ذلك الاشارة جعل له ابن عصفور ثلاث مراتب
دنيا ووسطى وقصوى فللاولى حذواي وللثانية
ذاك وتلك بالكاف دون اللام وللثالثة ذلك
وتلك بالكاف واللام وجعل له مرتبتين فقط
ورود الشيء مع نظيره يورد مع نقيضه قال ابن جني
وذلك اضرب منها اجتماع المونث في الصفة المونثة نحو المذكر وهو
رجل علامة وامراة علامة ورجل نسابة وامراة
نسابة ورجل همزة لمزة وامراة همزة لمزة ورجل
صرورة وفروقة ورجل هلباجة فقاقة وامراة كذلك
وهو كثير وذلك ان الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتانيث
الموصوف بما هي فيه وانما لحقت لاعلام السامع ان
هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل
تانيث الصفة امارة لما اريد من تانيث الغاية والمبالغة
وسوا كان الموصوف بتلك الصفة مذكرا او مونثا يدل
على ذلك ان الهاء في نحو امراة فروقة انما لحقت لان المراة
مونثة لوجب ان تحذف مع المذكر فيقال رجل فروق كما
ان التاء في قايمة وظريفة لما لحقت لتانيث الموصوف
حذفت مع تذكيره في نحو رجل ظريف وقايم وكريم وهذا
واضح وكون تانيث هذه الصفة ليعلم انها بلغت
المعنى الذي هو مونث ايضا تصحيحهم العين في نحو حول

وصيد واعتونوا واحتوروا انه انا بان ذلك في معنى ما لا بد
من تصحيحه وهو احول واصيد وتعاونوا وتجاوروا وكما
كررت الالفاظ لتكرير المعاني نحو الزلزلة والصلصلة
والصرصرة وهو باب واسع ومنها اجتماع المونث والمذكر
في الصفة المذكرة نحو رجل خصم وامراة خصم ورجل
عدل وامراة عدل ورجل ضيف وامراة ضيف ورجل رضى
وامراة رضى كذا اما فوق الواحد نحو رجلان رضى وعدل
وقوم رضى وعدل قال زهير •
متى يشتجر قوم تقل سرواتهم • هم بيننا فهم رضى وهم عدل
وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة ان التذكير انما اتاها
من قبل المصدرية واذا قيل رجل عدل فكانه وصف بجميع
الجنس مبالغة كما تقول استولى على الفرض الفضل
وحاز جميع الرياسة والنبل ولم يترك لاحد نصيبا
في الكرم والجود ونحو ذلك فوصف بالجنس اجمع تمكينا
لهذا الموضع وتوكيدا وقد ظهر ما يويد هذا المعنى ويشهد
به وذلك نحو قوله • البخل
الا اصبحت اسما جاذمة الحبل • وضنت علينا والضنين من
فهذا كقوله هو مجبول من الكرم ومطين من الخير وهي مخلوقة
من البخل وهذا ارفق معنى من ان يحمله على القلب وانه
يريد به والبخل من الضنين لان فيه من الاعظام والمبالغة
ما ليس في القلب ومنه قوله وهن من الاخلاف
قبلك والمطل • وقوله وهن من الاخلاف والولعان
واقوى التي ويلين في قولنا فانما هي اقبال وادبار

ان يكون من هذا اي كأنها خلقت من الاقبال والادبار لا على
ان يكون من باب حذف المضاف اي ذات اقبال وذات
ادبار ويكفيك من هذا كله قول الله تعالى خلق الانسان
من عجل وذلك لكثرة فعله اياه واعتياده له وهذا اقوى
معنى من ان يكون اراد خلق العجل من الانسان لانه امر
قد اطرد واتسع فحمله على القلب يبعد في الصنعة ويصغر
المعنى وكأن هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال في تأويله
ان العجل هنا الطين ولعمري انه في اللغة كما ذكر غير
انه في هذا الموضع لا يراد به الا نفس العجلة والسرعة
ولهذا قال عقيبه سأريكم آياتي فلا تستعجلون ونظيره
قوله تعالى وخلق الانسان عجولا وخلق الانسان ضعيفا
لان العجلة ضرب من الضعف لما تؤذن به من الضرورة
والحاجة فلما كان الغرض في قولهم رجل عدل وامرأة
عدل انما هو ارادة المصدر والجنس جعل الافراد
والتذكير امارة للمصدر المذكور فان قلت فان نفس
المصدر قد جاء مؤنثا نحو الزيادة والعيادة والصؤولة
والجهومة والمحمية والموجدة والطلاقة والبساطة
وهو كثير جدا فان كان نفس المصدر قد جاء مؤنثا فما
هو في معناه ومحمول التأويل عليه احجى بتأنيثه قيل
الاصل لقوته احمل لهذا المعنى من الفرع لضعفه وذلك
ان الزيادة والعيادة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك
فيها فلحاق التاء لها لا يخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها

وليس

وليس كذلك الصفة لانها ليست في الحقيقة مصدرا وانما هي
متأولة عليه ومردودة بالصنعة اليه فلو قيل رجل عدل
وامرأة عدلة وقد جرت صفة كما ترى لم يؤمن ان يظن بها
انها صفة حقيقية كصعبة من صعب وندبة من ندب وفخمة
من فخم وربطة من ربط فلم يكن فيها من قوة الدلالة على
المصدرية ما في نفس المصدر نحو الجهومة والشهومة
والطلاقة والخلاقة فالاصول لقوتها يتصرف فيها والفروع
لضعفها يتوقف بها ويقتصر على بعض ما تسوغه القوة
لاصولها فان قلت فقد قالوا رجل عدل وامرأة عدلة
وفرس طوعة القياد وقال امية

والحية الحتفة الرقشاء اخرجها من بيتها آمنات الله والكلم

قيل هذا مما خرج على صورة الصفة لانهم لم يؤثروا ان
يبعدوا كل البعد عن اصل الوصف الذي بابه ان يقع الفرق
فيه بين مذكره ومؤنثه فجرى هذا في حفظ الاصول والتلفت
اليها للمباقاة لها والتنبيه عليها مجرى اخراج بعض المعتل
على اصله نحو استحوذ ويجري اعمال صفته وعدته وان كان
قد نقل الى فعلت لما كان اصله فعلت على ذلك انث بعضهم
فقال خصمة وضيفة وجمع فقال

يا عين هلا بكيت اربد اذ قمنا وقام الخصوم في كبد

وعليه قول الآخر

اذا نزل الاضياف كان عذورا على الحي حتى تستقل مراجله

الاضياف هنا بلفظ القلة ومعناها ايضا وليس كقوله

واسيافنا يقطرن من نجدة دما

في ان المراد بها معنى الكثرة

وذلك امدح لانه اذا قرى الاضياف وهم قليل بمراجل الحي
اجمع فما ظنك لو نزل به الضيفان الكثيرون فان قيل
فلم انث المصدر اصلا وما الذي سوغ التأنيث فيه مع معنى
العموم والجنس وكلاهما الى التذكير حتى احتجت الى الاعتذار
له بقولك انه اصل وان الاصول تحتمل ما لا تحتمله الفروع
قيل علة جواز تأنيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب
تذكيره ان المصادر اجناس للمعاني كما ان غيرها اجناس للاعيان
نحو رجل وفرس ودار وبستان فكما ان اسماء اجناس الاعيان
قد تأتي مؤنثة الالفاظ ولا حقيقة تأنيث في معناها
نحو غرفة ومشرفة وعلية ومروحة ومقرمة كذلك
جاءت ايضا اجناس المعاني مؤنثا بعضها لفظا لا معنى
وذلك نحو المحمدة والموجدة والرشاقة ونحوها نعم
واذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدريته غير
موصوف به لم يكن تأنيثه وجمعه قد جرى وصفا وحمل
المحمل الذي من عادته ان يفرق فيه بين مذكره ومؤنثه
وواحده وجماعته قبيحا ولا مستكرها اعني ضيفة
وخصمة واضيافا وخصوما وان كان التذكير والافراد
اقوى في اللغة واعلى في الصنعة قال تعالى وهل اتاك
نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وانما كان التذكير والافراد
اقوى من قبل انك لما وصفت بالمصدر اردت المبالغة
بذلك وكان من تمام المعنى وكماله ان تؤكد ذلك بترك
التأنيث والجمع كما يجب للمصدر في اول احواله الا ترى
انك اذا انثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية

التي

التي لا معنى للمبالغة فيها نحو قائمة ومنطلقة وضاربات
ومكرمات فكان ذلك يكون نقضا للغرض او كالنقض له
فلذلك قل حتى جاء الاعتذار لما جاء منه مؤنثا او مجموعا
ومما جاء من المصادر مجموعا ومعملا ايضا قولهم مواعيد
عرقوب اخاه بيثرب ومنه عندي قولهم تركته بملاحس
البقر اولادها فالملاحس جمع ملحس ولا يخلو ان يكون
مكانا او مصدرا فلا يجوز ان يكون هنا مكانا لانه قد
عمل في الاولاد فنصبها والمكان لا يعمل في المفعول به
كما ان الزمان لا يعمل فيه واذا كان الامر على ما ذكرنا
كان المضاف هنا محذوفا مقدرا وكانه قال تركته بمكان ملاحس
البقر اولادها كما ان قوله

وما هي الا في ازار وعلقة مغار ابن همام على حي خثعما

محذوف المضاف اي وقت اغارة ابن همام على حي خثعم الا تراه
قد عداه الى قوله على حي خثعما فملاحس البقر اذن مصدر
مجموع معمل في المفعول به كما ان مواعيد عرقوب اخاه بيثرب
كذلك وهو غريب وكان ابو علي يورد مواعيد عرقوب
اخاه يورده الطريف المعجب منه فاما قوله

كم جربوه فما زادت تجاربهم ابا قدامة الا المجد والفنعا

فقد يجوز ان يكون ابا قدامة منصوبا بزادت اي فما زادت
ابا قدامة تجاربهم اياه الا المجد والوجه ان تنصبه
بتجاربهم لانها العامل الاقرب ولانه لو اراد اعمال الاول لكان
حري ان يعمل الثاني ايضا فيقول فما زادت تجاربهم اياه
ابا قدامة الا كذا كما تقول ضربت فاوجعته زيدا ويضعف

فا وجهت زيدا على اعمال الاول وكذلك انك ان اكنت تعمل
الاول على لعره وجب اعمال الثاني ايضا القرب لانه لايكون
الابعد اقوى حالا من الاقرب فان قلت اكتني بمعمول
العامل الاول وحسبك انك لو كنت تعمل الاول على الحد ولكنتنا
مختصرًا فاكتفا ذلك باعمال الثاني الاقرب اولى من
اكتفائك باعمال الاول وليس لك في هذا ما لك في
الفاعل لانك تقول لااضمر على غير تقدم ذكر الا مستكرها
فتقول قام وقعد اخواك فاما المفعول فمنه بد فلا
ينبغي ان يتباعد بالعمل اليه ويترك ما هو اقرب الى
المعمول فيه منه ومن ذلك فرس وشاع الذكر والانثى
فيه سوا فرس جواد وناقة ضامر وجمل ضامر وناقة
بازل وجمل بازل وهو لباب قومه وهي لباب قومها
وهم لباب قومهم قال جرير
تدري فوق متنيها قرونا ، على بشر وآنسه لباب ،
وقال ذو الرمة
سبحلا ابا شرخين احيا بناته ، مقاليتها وهي اللباب الحابس
فاما ناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص وادرع دلاص
فليس من هذا الباب بل لكاله منه في الجمع تكسير فعال في
الواحد وهو من باب ما اتفق لفظه واختلف تقديره
قلت قد اشتمل هذا الاصل على ثلاثة ابواب باب ما دخلت
فيه التا في صفة المذكر وباب ما دخلت فيه التا في صفة
المونث وباب ما استوى فيه المذكر والمونث والمفرد والمثنى
والجمع وها انا اسوق جملا من نظايرها ذكر نظاير

من معمول العامل الثاني قبل ذلك فاتك الا اكتفيت الابعد صح

الباب

الباب الاول ورود الوفاق مع وجوب الخلاف قال ابن جني
هذا الباب ينفصل من الذي قبله لان ذلك تبع فيه
اللفظ ما ليس وفقا له نحو رجل نسابة وامراة عدل وهذا
الباب ليس بلفظ يتبع لفظا بل هو قايم براسه وذلك
قولهم غاض الما وغضته سووا فيه بين المتعدي وغير
المتعدي ومثله جبرت يده وجبر وتهجم المنزل وهجمته
وشحا الدابة وشحته وزان الرجل وزنته وعليه جا مدوه
في لغة تميم وهلك الشي وهلكته قال العجاج ومهمه هالك
من تعرجا فيه قولان احدهما ان هالكا بمعنى مهلك اي مهلك
من تعرج اليه والاخر ومهمه هالك المتوجين فيه كقوله
ما راعني الا جناح هابطا ، على البيوت قوطه العلابطا
اي مهبطا قوطه ويجوز ان تكون هابطا بتوطه فلما
حذف حرف الجر نصب بالفعل ضرورة والاول اقوى وامّا
قوله وان منها لما يهبط من خشية الله فاجود القولين فيه
ان يكون معناه وان منها لما يهبط من نظر اليه لخشية الله
وذلك ان الانسان اذا فكر في عظم هذه المخلوقات تضال
وخشع وهبطت نفسه لعظم ما شاهد فنسب الفعل الى تلك
الحجارة لما كان الخشوع والسقوط مسببا عنها وحادثا
لاجل النظر اليها كقوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله
رمى وانشدوا قول الاخر
فاذكري موقفي اذا التقت الخيل ، وسارت الى الرجال الرجالا

اي سارت الخيل والرجال الى الرجال ويجوز ان يكون
اراد وسارت الى الرجال بالرجال فحذف حرف الجر والاول
اقوى قال زهير
فلا تغشاني سيرة انت سيرتها فاول راض سنة من يسيرها
ورجبت الدابة بالمكان اذا قامت فيه ورجبتها وعاب
الشي وعبته وهجمت على القوم وهجمت غيرهم عليهم
ايضا وعفا الشي كثر وعفوته كثرته ونغر فاه ونغرته
وشحا فاه وشحا فوه وعثمت يده وعثمتها اي جبرتها
على غير استوا ومد النهر ومددته قال الله تعالى والبحر يمده
من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله وقال الشاعر
ما خليج مده خليجان ، وسرحت الدابة وسرحتها
وزاد الشي وزدته ودر الشي ودررته طيرته وخسف
المكان وخسفه الله ودلع لساني ودلعته وهاج القوم
وهجتهم وطاخ الرجل وطخته اي لطخته بالقبيح فيما
نعتا لطخته ووفر الشي بغير ووفرته وقال الاصمعي
رفع البعير ورفعته في السير رفاع المرفوع وقالوا
نفى الشي ونفيته اي ابعدته قال القطامي فاصبح جاراكم
قتيلا ونافيا ، ونحوه نكزت البير ونكزتها اي اقللت
ماها ونزفت ونزفتها فهذا كله شاذ عن القياس
وان كان مطردا في الاستعمال الا ان له عندي وجها
لاجله جاز وهو ان كان فاعلا غير القديم سبحانه فانما

الفعل

الفعل فيه شي اعيره واعطيه واقدر عليه فهو وان كان
فاعلا فانه لما كان معانا مقتدرا صار كان فعله لغيره
الا ترى الى قوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى
وقد قال قوم يعني اهل السنة فان ابن جني كان
معتزليا كشيخه الفارسي ان الفعل لله وان العبد مكتسب
فاما كان قولهم غاض الما وغضته غيره اغاضته
وان جرى لفظ الفعل له تجاوزت ذلك العرب الى ان
اظهرت هناك فعلا بلفظ الاول متعديا لانه قد كان
فاعله في وقت فعله اياه انما هو معان عليه فخرج
اللفظان لما ذكرنا خروجا واحدا فاعرفه انتهى ورود
الشي على خلاف العادة قال ابن جني المعتاد المالوف في اللغة
ان اذا كان فعل غير متعد كان افعل متعديا لان هذه
الهمزة كثيرا ما تجي للتعدية وذلك نحو قام زيد واقمت
زيدا وقعد بكر واقعدت بكرا فان كان فعل متعديا
الى مفعول واحد فنقلته بالهمزة صار متعديا الى اثنين
نحو طعم زيد خبزا واطعمته خبزا وعطا بكر درهما واعطيته
درهما فاما كسي زيد ثوبا وكسوته ثوبا فانه وان
لم ينقل بالهمزة فانه نقل بالمثال الا تراه نقل من فعل
الى فعل وانما جاز نقله بفعل لما كان فعل وافعل
كثيرا ما يعتقبان على المعنى الواحد نحو جد في الامر
واجد وصددته عن كذا واصددته وقصر عن الشي
واقصر وسحته الله واسحته ونحو ذلك فلما كانت
فعل وافعل على ما ذكرنا من الاعتقاب والتعارض

ان صح

ونقل بافعل نقل ارحنا فعل يفعل نحو كسى زيد وكسوته
وشترت عينه وشترتها وغارت عينه وعرتها ونحو
ذلك هذا هو الحديث ان ينقل بالهمزة فيجيء النقل
نقضا لم يكن قبله غير ان ضرب من اللغة جاءت هذه
القضية معكوسة مخالفة فنجد فعل فيها متعديا وافعل
غير متعد وذلك قولهم اجفل الظليم وجفلته الريح
واشنق البعير وشنقته وانزفت البير اذا ذهب ماؤها
ونزفتها واقشع الغيم وقشعته الريح وانسل ريش
الطاير ونسلته وامرت الناقة اذا در لبنها ومريتها
ونحو من ذلك الوت الناقة بذنبها ولوت ذنبها وصر
الفرس باذنه واصر باذنه وكبه الله على وجهه واكب هو
وعلوت الوسادة واعليت عليها فهذا نقض عادة
الاستعمال لان فعلت فيه متعد وافعلت غير متعد وعلة
ذلك عندي انه جعل تعدي فعلت وجمود افعلت
كالعوض لفعلت من غلبة افعلت لها على التعدي نحو
جلس واجلسته ونهض وانهضته كما جعل قلب اليا
واوا في التقوى والدعوى والشروى والفتوى عوضا
للواو من كثرة دخول اليا عليها وكما جعل لزوم الضرب
الاول من المنسرح لمفتعلن وحظر مجيئه تاما او مخبونا
بل توبعت فيه الحركات الثلاث البتة تعويضا للضرب
من كثرة السواكن فيه نحو مفعولن ومفعولان ومستفعلان
ونحو ذلك مما التقى في اخره من الضروب ساكنان ونحو
من ذلك ما جاء عنهم من افعلته فهو مفعول وذلك

نحو

نحو احببته فهو محبوب واجنه الله فهو مجنون وازكمه فهو مزكوم
واكزه فهو مكزوز واقره فهو مقرور وآرضه فهو مأروض واملأ
فهو مملو واضاده فهو مضؤود واحمه من الحمى فهو محموم واهمه
من الهم فهو مهموم وازعقته فهو مزعوق اي مذعور وانشد قول
اذا ما استحمت ارضه من سمائه جرى وهو مودوع وواعد مصدق
فهو من اودعته وينبغي ان يكون جاء على ودع واما
احزنه الله فهو محزون فقد حمل على هذا غير انه قد قال
ابو زيد يقولون الامر يحزنني ولا يقولون حزنني الا ان
مجيء المضارع يشهد للماضي فهذا امثل مما مضى وقد قالوا
ايضا فيه محزن على القياس ومثله قولهم محب قال عنترة
ولقد نزلت فلا تظني غيره ... مني بمنزلة المحب المكرم
وقال الاخر
ومن يناد ال يربوع يجب ... ياتك منهم خير فتيان العرب
المنكب الايمن والردف المحب
قالوا وعلة ما جاء من افعلته فهو مفعول نحو اجنه الله فهو مجنون واسله فهو مسلول
وكذلك بقيته فان قيل وما بال هذا خالف فيه الفعل
مسندا الى الفاعل صورته مسندا الى المفعول وعادة
الاستعمال خلاف هذا وهو ان يجيء الضربان معا في عدة
واحدة نحو ضربته وضرب واكرمته واكرم وكذلك
مقاد هذا الباب قيل ان العرب لما قوي في انفسها
امر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل وحتى
قال سيبويه فيهما جميعا يهمانهم ويعنيانهم خصوا
المفعول اذا اسند الفعل اليه بضربين من الصيغة احدهما

تغيير صيغة المثال مسندا الى المفعول عن صورته مسندا
الى الفاعل والعدة واحدة وذلك نحو ضرب زيد وضرب
وقتل وقتل واكرم واكرم ودحرج ودحرج والاخر
انهم لم يرضوا ولم يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى
تجاوزوا الى ان غيروا عدة الحروف مع ضم اوله كما غيروا
في الاول الصورة والصيغة وحدها وذلك قولهم
احببته وحب وازكمه الله وزكم واضاده وضئد
واملاه وملئ قال ابو علي فهذا يدلك على تمكن المفعول
عندهم وتقدم حاله في انفسهم اذ افردوه بان صاغوا
الفعل له صيغة مخالفة لصيغته وهو للفاعل وهذا
ضرب من تدريج اللغة الا ترى انهم لما غيروا الصيغة
والعدة واحدة في نحو ضرب وضرب وشرب وشرب
تدرجوا من ذلك الى ان غيروا الصيغة مع نقصان العدة
نحو ازكمه الله وزكم وآرضه وأرض فهذا كقولهم في
حنيفة حنفي لما حذفوا هاء حنيفة حذفوا ايضا ياءها
ولما لم يكن في حنيف تا تحذف فتحذف لها اليا صحت
اليا فقالوا حنيفي وهذا الموضع هو الذي دعا ثعلبا
في كتاب فصيحه ان افرد له بابا فقال هذا باب فعل
بضم الفا نحو قولك عنيت بحاجتك وبقية الباب انما
غرضه فيها ايراد الافعال المسندة الى المفعول ولا تسند
الى الفاعل في اللغة الفصيحة الا ترى انهم يقولون
انتقع كذا ويقولون انقطع بالرجل ولا يقولون انقطع

به

به كذا فلهذا جاء بهذا الباب اي ليريك افعالا خصت
بالاسناد الى المفعول دون الفاعل كما خصت افعال بالاسناد
الى الفاعل دون المفعول نحو قام زيد وقعد جعفر وذهب
وانطلق ولو كان غرضه ان يريك صور ما لم يسم فاعله مجملا
غير مفصل على ما ذكرنا لاورد فيه ضرب وركب واكرم
واستقصي ولهذا يكاد يكون الى ما لا نهاية له فاعرف
هذا الغرض فانه اشرف من حفظ مائة ورقة لغة ونظير
مجيء اسم المفعول هنا على حذف الزيادة نحو احببته
فهو محبوب مجيء اسم الفاعل على حذفها ايضا وذلك
نحو قولهم اورس الرمث فهو وارس وايفع الغلام فهو
يافع وابقل المكان فهو باقل قال تعالى وارسلنا
الرياح لواقح وقياسه ملاقح لان الريح تلقح السحاب
فتستدره وقد يجوز ان يكون على لقحت هي فاذا لقحت
فزكت القحت السحاب فيكون هذا مما اكتفي فيه بالسبب
عن المسبب وقد جاء عنهم مبقل حكاه ابو زيد وقال
داود بن ابي دواد
اعاشني بعدك واد مبقل ... اكل من حوذانه وانسل
وقد جاء ايضا حببته قال
والله لولا تمره ما حببته ... ولا كان ادنى من عبيد ومشرق
ونظير مجيء اسم الفاعل والمفعول جميعا على حذف
الزيادة مجيء المصدر ايضا على حذفها نحو قولهم جاء زيد
وحده فاصل هذا اوحدته بمروري ايحادا ثم حذفت

زيادتها فجاء على افعل ومثله قولهم عمرك الله لا فعلت ثمه
اي عمرتك الله تعميرا وقوله قيد الاوابد هيكل اي تقييد
الاوابد حذف زايدتيه وان شيت قلت وصف بالجوهر
لما فيه من معنى الفعل نحو قوله

فلولا الله والمهر المفدّى لرحت وانت غربال الاهاب

فوضع الغربال موضع المخرق وقوله بيثبره العرقوب
اشغى المرفق اي حاد المرفق وهو كثير فاما قوله وبعد
عطايك المايه الرتاعا فليس على حذف الزيادة الا ترى
ان في عطا الف فعال الزيادة ولو كان على حذف الزيادة
لقال وبعد عطوك ليكون كوحده ولما كان اجمع مضارعا
للفعل بالفرعية فيهما جاءت فيه ايضا الفاظ على حذف
الزيادة التي كانت في الواحد وذلك نحو قولهم كروان
وكروان وورشان وورشان فجاء هذا على حذف زايدتيه
حتى كانه صار الى فعل فجرى مجرى خرب وخربان وبرق
وبرقان قال ذو الرمة

من آل ابي موسى ترى الناس حوله كانهم الكروان ابصرن بازيا

ومنه تكسيرهم فعالا على افعال حتى كانه صار الى فعل نحو
جواد واجواد وعياء واعياء وحياء واحياء ومن ذلك
قولهم نعمة وانعم وشدة واشد في قول سيبويه جاء ذلك
على حذف التاء كقولهم ذئب واذؤب وقطع واقطع وضرس
واضرس وذلك كثير جدا وما يجي مخالفا او متنقضا اوسع
من ذلك الا ان لكل شي منه عذرا وطريقا وفصل للعرب

طريف

طريف وهو اجتماعهم على مجي عين مضارع فعلته اذا كانت
عن فاعلني فاعلني مضمومة البتة وذلك نحو قولهم ضاربني
فضربته اضربه وعالمني فعلمته اعلمه وعاقلني من العقل
فعقلته وكارمني فكرمته اكرمه وفاخرني ففخرته وشاعرني
فشعرته اشعره وحكى الكسايي فاخرني ففخرته افخره بفتح
الخاء وحكاها ابو زيد افخره بالضم على الباب كل هذا اذا كنت
اقوم بذلك الامر منه ووجه استغرابنا له ان جعل مضارعه
بالضم وذلك انا قد دللنا على ان قياس باب مضارع
فعل ان ياتي بالكسر نحو ضرب يضرب وبابه وارينا وجه
دخول يفعل على يفعل فكان الاحجى به هنا اذا اريد
الاقتصار به على احد وجهيه ان يكون ذلك الوجه
هو الذي كان القياس مقتضيا له في مضارع فعل وهو
يفعل بكسر العين فذلك المقتصر عليه هو اقيسهما فنشبه
الاشتراك تقول في تحقير اسود وجدول فاذا اضطررت
الى مقام ومجوز اقتصرت على الاعلال البتة فقلت
مقيم وعجيز فاوجبت اقوى القياسين لا اضعفهما ولذلك
نظايره فان قلت فقد تقول فيها رجل قايم وتجيز
فيه النصب فتقول فيها رجل قايما فاذا قدمت اوجبت
اضعف الجايزين فكذلك ايضا تقتصر في هذه الافعال
نحو اكرمه واشعره على اضعف الجايزين وهو الضم
قيل هذا ابعاد في التشبيه وذلك انك لم توجب
النصب في قايم من قولك فيها رجل قايما وقايما هنا
متاخر عن رجل في مكانه في حال الرفع وانما اقتصرت

على النصب فيما لم يجز فيه الرفع او لم يقو فجعلت اضعف
الجايزين واجبا ضرورة لا اختيارا وليس كذلك كرمته اكرمه
لانه لم ينتقص شي عن موضعه ولم يتقدم ولم يتاخر فاو قيل
كرمته اكرمه لكان كشتمته اشتمه وهزمته اهزمه وكذلك
القول في نحو قولنا ما جاني الا زيدا احد في ايجاب نصبه
وقد كان النصب لو تاخر اضعف الجايزين فيه اذا قلت
ما جاني احد الا زيدا الحال فيهما واحدة وذلك لما لم تجد
مع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت به لضرورة الى
النصب الذي كان جايزا فيه متاخرا هذا النصب فيها
قايما رجل البتة والجواب فيهما واحد واذا كان الامر
كذلك فقد وجب البحث عن علة مجي هذا الباب في الصحيح
كله بالضم وعلته عندي ان هذا موضع معناه الاعتلا
والغلبة فدخله لذلك معنى الطبيعة التي تغلب ولا تغلب
وتلازم ولا تفارق وتلك الافعال بابها فعل يفعل
كفقه يفقه اذا اجاد الفقه وعلم يعلم اذا اجاد العلم
وروينا عن احمد بن يحيى عن الكوفيين ضربت اليد يده
على وجه المبالغة وكذلك نعتقد نحن ايضا في الفعل المبني
منه فعل التعجب انه قد نقل عن فعل وفعل الى فعل حتى
صارت له صفة التمكن والتقديم ثم بني منه الفعل فقيل
ما افعله نحو ما اشعره انما هو من شعر وقد حكاها ابو
زيد وكذلك ما اقتله وما اكفره وهو عندنا من قتل
وكفر تقديرا وان لم يظهر الى اللفظ استعمالا فلما كان قولهم
كارمني فكرمته اكرمه دابا به صايرا الى معنى فعلت

افعل

افعل اتاه الضم من هناك فاعرفه فان قلت فهلا لما
دخله هذا المعنى تمموا فيه الشبه فقالوا كرمته اكرمه وفخرته
افخره قيل منع من ذلك ان فعلت لا يتعدى الى المفعول
به ابدا وفعل قد يكون في المتعدي كما يكون في غيره
كسلبه يسلبه وجلبه يجلبه فلم يمنع من المضارع
ما يمنع من الماضي فاخذ واهنا ما ساغ واجتنبوا ما لم
يسغ فان قلت فقد قالوا قاضاني فقضيته اقضيه
وساعاني فسعيته اسعيه قيل لم يكن من يفعله هنا
بد مخافة ان ياتي على يفعل فتنقلب الياء واوا ولهذا
موضوع في هذا النحو من الكلام وكما لم يكن من هذا بد هنا
لم يجي ايضا مضارع فعل منه مما فاوه واو بالضم بل
جاء بالكسر على الرسم وعادة العرب فقالوا واعدني
فوعدته اعده وواجلني فوجلته وواضاني فوضاته
اضوه فهذا كمضعفه من هذا الباب اضعه ويدلك
على ان لهذا الباب اثرا في تغييره باب فعل في مضارعه
قولهم ساعاني فسعيته اسعيه ولم يقولوا اسعاه
على قولهم سعى يسعى لما كان مكانا قد رتب وقد روي
عن نظيره في هذا الموضع فان قلت فهلا غيروا ما فاوه
واو كما غيروا ما لامه ياء فيما ذكرت فقالوا واعدني
فوعدته اوعده لما دخله من المعنى المتجدد كما قيل فعل
مما فاوه واو لا ياتي مضارعه ابدا بالضم انما هو بالكسر
نحو وجد يجد ووزن يزن وبابه وما لامه ياء فقد

يكون على يفعل كيرمي ويقضي وعلى يفعل كيرعى ويسعى
فامر الفا اذا كانت واوا او يا فعلا اغلظ حكما من امر اللام
اذا كانت يا فاعرف ذلك فرقا **الوصلة** من ذلك
ذو دخلت وصلة الى وصف الاسما بالاجناس ونظير
الذي واخواته دخلت وصلة الى وصف المعارف
بالجمل واي وصلة الى ندا ما فيه الالف واللام واسم
الاشارة وصلة الى نقل الاسم من تعريف العهد الى
تعريف الحضور والاشارة مثال ذلك ان يكون بحضرتك
شخصان فتريد الاخبار عن احدهما ولا بد من تعريفه
وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد تدخل فيه الالف
واللام فتاتي باسم الاشارة وصلة الى تعريفه وتنقله
من تعريف العهد الى تعريف الحضور فتقول هذا الرجل
فعل او يفعل ذكر ذلك كله ابن يعيش في شرح المفصل
قال ويجوز ان يتوصل بهذا الى ندا ما فيه الالف واللام
فتقول يا هذا الرجل كما تقول يا ايها الرجل وقد يجوز فيه
ان لا تجعله وصلة فتقول يا هذا اذا جعلته وصلة لزمته
الصفة واذا لم تجعله وصلة لم تلزمه الصفة ومن ذلك قول
بعضهم ان ايا وصلة الى اللفظ بالمضمر الذي هو ايا والكاف
والها وانما لما اريد فصلها عن العامل اما بالتقديم واما
بان تاخيرها لم تكن مما تقوم بانفسها لضعفها وقلتها
دعمت بايا وجعلت وصلة الى اللفظ بها فايا عندهم
اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر كما ان كلا اسم ظاهر يتوصل

به الى المضمر في قولك كلاهما قال ابن يعيش وهذا القول واه
لان كلا تضاف الى الظاهر كما تضاف الى المضمر ولو كانت كلا
وصلة الى المضمر لم تضف الى غيره وفي امالي ابن الحاجب
اي جيء بها متوصلا بها الى ندا ما فيه الالف واللام لانها
مبهمة يصح تفسيرها بكل ما فيه الالف واللام والوصف
هنا ان يأتي ما فيه الالف واللام تفسيرا لها فلما كانت
كذلك صلحت لهذا المعنى والذي يدل على ذلك ان اسما
الاشارة لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع فقيل
يا هذا الرجل ويا هؤلاء الرجال وفي شرح المفصل للاندلسي
اعلم ان ذو انما استعمل في الكلام وصلة الى الوصف باسماء
الاجناس كما وضع الذي وصلة الى وصف المعارف بالجمل
فارادوا ان يقولوا زيد المال فوجدوا هذا يقبح في اللفظ
والمعنى اما اللفظ فلانهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقا
لان الصفة حقها ان تكون مشتقة واما قبحه من حيث
المعنى فلانهم جعلوا ما كان قويا ضعيفا لان الاجناس
هي القوية فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة لانها متقدمة
في الرتبة لجنسيتها فجعلوها متاخرة تابعة بعد ان كانت
متبوعة فلما اجتمع فيها هذا القبح اللفظي والمعنوي
جاؤوا باسم يكون معناه فيما بعده فجعلوه صفة في اللفظ
وهم يريدون الصفة باسم الجنس الذي بعده لانه قد زال
القبح اللفظي وبقي الاخر لم يمكنهم ازالته فلهذا لم يضف الى
مضمر لان المضمر لا يوصف به البتة **الوصل** ما يجري

فيه الاشيا على اصولها والوقف مما تغير فيه الاشيا عن
اصولها ذكر هذه القاعدة ابن جني في سر الصناعة
قال الا ترى ان من قال من العرب في الوقف هذا بكر ومررت
ببكر فنقل الضمة والكسرة الى الكاف في الوقف فانه
اذا وصل اجرى الامر على حقيقته فقال هذا بكر ومررت
ببكر وكذلك من قال في الوقف نحو قائمة هي الاصل
والها في الوقف بدل منها وقال ابن القيم في البدائع
الوصلات في كلامهم التي وضعوها للتوصل خمسة اقسام
احدها حروف الجر وضعوها ليتوصلوا بالافعال الى المجرور
بها ولولاها لما نفذ الفعل لها ولا باشرها الثاني حرف
ها التي للتنبيه وضعت ليتوصل بها الى ندا ما فيه ال
الثالث ذو وضعوه وصلة الى وصف المعارف بالجمل
النكرات باسما الاجناس غير المشتقة الرابع الذي وضعوه وصلة الى وصف صح
ولولاها لما جرت صفات عليها الخامس الضمير الذي
يربط الجمل الجارية على المفردات احوالا واخبارا وصفات
وصلات فان الضمير هو الوصلة الى ذلك **وضع الشي**
موضع الشي واقامته مقامه لا يوجد بقياس ذكر هذه
القاعدة ابن عصفور في شرح الجمل وبنى عليها ان
الصحيح ان الاغرا وهو وضع الظرف والمجرور موضع
فعل الامر لا يجوز الا فيما سمع من العرب نحو عليك وعندك
ودونك ومكانك ووراءك وامامك واليك ولديك ورد
قول من اجاز الاغرا بسائر الظروف والمجرورات وبنى عليها
ان المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل او اسم المفعول لا يطرد

بل يقتصر عليها على ما سمع منه **وضع الحروف** غالبا التغيير
المعنى لا اللفظ ذكر هذه القاعدة ابن عمرون وبنى عليها ترجيح
قول من قال ان لم دخلت على المضارع فقلبت معناه الى الماضي
وتركت لفظه على ما كان عليه وضعف قول من قال انها دخلت
على الماضي فقلبت لفظه الى المضارع وتركت المعنى على ما كان
عليه **حرف لا** لا يجتمع اداتان لمعنى ومن ثم
لا يجمع بين ال والاضافة لانهما اداتا تعريف ولا بين ال
وحروف الندا لذلك ايضا ولا بين حرف من نواصب المضارع
وبين حرف تنفيس لان الجميع ادوات استقبال ولا بين
كي اذا كانت جارة واللام بخلاف ما اذا كانت ناصبة
ولا بين كي اذا كانت ناصبة وان فلا يقال جئت كي ان
ازورك خلافا للكوفيين ولا بين اداتي استثنا لا يقال
قام القوم الا خلا زيدا ولا الا حاشا زيدا قاله ابن السراج
في الاصول قال الا ان يكون الثاني اسما نحو الا ما خلا زيدا
والا ما عدا فانه يجوز وفي حواشي الكشاف لا يجمع بين
اداتي تعدية فلا يقال اذهبت بزيد بل اما الهمزة
او البا ومن ثم ايضا رد قول الاخفش في نحو حمرا
ان الالف والهمزة معا للتانيث لانه لا يوجد في كلامهم
ما انث بحرفين واذا دخلت الواو على لكن انتقل
العطف اليها وتجردت لكن للاستدراك كما ان
حروف الاستفهام اذا دخل على ما يدل على الاستفهام
خلع دلالة الاستفهام كما في قوله • اهل راونا بسفح القاع
ذي الاكم • فاما هل تحيي فتبدي كما في قوله ام كيف ينفع

ما يعطي العلوق به فان امر خلعت من دلالة الاستفهام وتجردت للعطف بمعنى بل ولا يجوز تجريد كيف دون ام لان تجريدها عن الاستفهام مزيل عنها علة البنا فيجب اعرابها كما ذكره في البسيط وقال ابن يعيش الدليل على ان الف ارطى للالحاق لا للتانيث انه سمع عنهم ارطاة بالحاق تاء التانيث ولو كانت للتانيث لم يدخلها تانيث اخر لانه لا يجمع بين علامتي تانيث وقال ابن يونس وابن كيسان والزجاج والفارسي اما ليست عاطفة لانها تقترن بالواو وهي حرف عطف ولا يجتمع حرفا عطف واختاره ابو البقا وابن مالك والشلوبين وابن عصفور والاندلسي والسخاوي والرضي وقال ابن الحاجب في شرح المفصل لم يعد الفارسي اما من حروف العطف لدخول العاطف عليها وقد ثبت انهم لا يجمعون بين حرفي عطف وقال ابن السراج ليس اما بحرف عطف لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض فان وجدت شيا من ذلك في كلامهم فقد خرج احدهما عن ان يكون حرف عطف نحو قولك ما زيد ولا عمرو فلا في هذه المسئلة ليست عاطفة وانما هي نافية وقال الشلوبين انما حذفت تا التانيث من نحو مسلمة في الجمع بالالف والتا نحو مسلمات لانها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم علامتا تانيث وهم يكرهون ذلك وقال ابن هشام في تذكرته لا يجوز كسرت لزيد رباعيتين عليا تين وسفلا تين لان فيها الجمع بين الالف والتا واجتماع علامتي تانيث لا يجوز

انتهى

انتهى وقد استشكل جمع علامتي تانيث في احدى عشرة واثنتي عشرة قال في البسيط وجواب الاشكال من ثلاثة اوجه احدها انها اسمان في الاصل فانفرد كل واحد منهما بما يستحقه في الاصل وانما الممتنع اجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة والثاني ان الف احدى للالحاق كالف معزى الا ان التركيب منع من تنوينها والتا في ثنتين للالحاق وحمل اثنتان عليها لكونها بمعنى واحد والثالث ان علامتي التانيث في احدى عشرة مختلفان لفظا وانما الممتنع اتفاق لفظهما والتا في اثنتين بدل من الكلمة فلم تتمحض للتانيث فلم يحصل بذلك الجمع بين علامتي تانيث ومن فروع القاعدة ايضا تاخيرهم لام الابتدا الى الخبر اذ كان حقها ان تكون في اول الجملة وصدرها لكنهم كرهوا توالي حرفين لمعنى واحد وهو التاكيد ذكره ابن جني وقال في موضع اخر ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد لان في ذلك نقضا لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف الا في التاكيد كقوله وما ان لا تحاك لهم ثياب فان ما وحدها للنفي وان ولا للتوكيد قال ولا ينكر اجتماع حرفين للتاكيد لجملة الكلام الا انهم اكدوا باكثر من الحرف الواحد في قولهم لتقومن فاللام والنون جميعا للتاكيد وقوله تعالى فاما ترين فما والنون جميعا للتاكيد وقال ابن الحاجب في شرح المفصل قول الفرا في ان الواقعة بعد ما النافية انها حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التاكيد في قولك ان زيدا

لقايم ليس بالجيد لانه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد ومثل ان زيدا لقايم قد فصل بينهما لذلك وقال ابن القواس في شرح الكافية لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد من غير فاصل ولذلك جاز ان زيدا لقايم وامتنع ان لزيدا قايم وقال ابن اياز انما لم تعمل لا في المعرف بلام الجنس وان في المعنى نكرة لان لام الجنس تفيد الاستغراق وكذلك لا فلو اعملوها في المعرف بها لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى وذلك ممنوع عندهم وقال الشلوبين النحويون يقولون ان حروف المعاني انما هي مختصرة الافعال فهي نايبة مناب الافعال تعطي من المعنى ما تعطيه الافعال الا ان الافعال اختصرت بالحروف فان الافعال تقتضي ازمنة وامكنة واحداثا ومفعولين وفاعلين ومحالا لها لافعالهم وغير ذلك من معمولات الافعال فاختصر ذلك كله بان جعل في مواضعها ما لا يقتضي شيا من ذلك ولذلك كرهوا ان يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ولم يكرهوا ذلك في الاسما والافعال لان ذلك نقيض ما وضعت عليه من الاختصار قال وبهذا يبطل قول من قال ان الاسما اثنة وامراة وابنما معربة بشيين من مكانين لان العرب اذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد لكونه نقيض موضوعها من الاختصار فلان لا تفعل ذلك في الحركة احق واولى لان الحركة اخصر من الحرف وقال ابن الدهان في الغرة فان قيل فهلا جاز ان لزيدا قايم بالجمع بينهما لانهما للتاكيد

كما جمع

كما جمع بين تاكيدين في اجمع واكتع فالجواب ان الغرض في هذه الحروف الدوال على المعاني انما هو التخفيف والاختصار فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنى اذ فيه نقض الغرض واذا تباعد عنه استجيز الجمع بينهما كما جمع بين حرف الندا والاضافة ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف **لا يجتمع الفان** قال ابن الخباز اذا وقفت على المقصور وقفت عليه بالالف التي هي بدل من التنوين فتقول رايت عصا فهذه الالف كالالف في رايت زيدا وكان ما معك في التقدير الفان بدل من واو وبدل من التنوين فحذفت احدهما لئلا يجتمع الفان قال وجاء رجل الى ابي اسحاق الزجاج فقال له زعمتم انه لا يجوز الجمع بين الفين فقال نعم فقال انا اجمع فقال له اجمع فقام ومد صوته فقال له الزجاج حسبك ولو مددت صوتك من غدوة الى العصر لم تكن الا الفا واحدة قال وكانت الاولى اولى بالحذف لان الطاري يزيل حكم الثابت ومن فروع هذه القاعدة اذا جمع المقصور بالالف والتا قلبت الفه يا كقولك في حبلى حبليات لانه لا يجتمع الفان وحذفها هنا غير ممكن **لا يجتمع خطابان في كلام واحد** قال ابو علي في التذكرة الدليل على هذا الاصل قولهم ارايتك زيدا ما فعل الا ترى ان كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع الخطاب من التا والدليل على خلع الخطاب من التا لحوق الكاف وما يتعلق بها من تثنية وجمع وتانيث وتذكير ان التاء في جميع الاحوال على صورة واحدة فلا يجوز على هذا ايا غلامك لان الغلام مخاطب

والكاف خطاب اخر وهي غير الغلام فقد حصل في الكلام خطابان
فامتنع لذلك ولو قال يا ذاك كان ذا قد وقع الخطاب فاذا
وصل بالكاف لم يكن حسنا وهو اشد من الاول لان ذا هو
الكاف وليس الغلام الكاف قال وقد عمل ابو الحسن
في المسائل الكبير ابوابا ومسائل وهذا اصل تلك المسائل
عندي فقد اكمله كلام ابي علي وفي اللمع الكاملية لموفق
الدين عبد اللطيف البغدادي فان قيل قولهم اراتيك
كيف جمعوا بين التا والكاف وهما جميعا للخطاب وهم
لا يجمعون بين حرفين لمعنى قيل ان التا ضمير مجرد
عن الخطاب والكاف للخطاب مجرد عن الضمير فكل منهما
خلع منه معنى وبقي عليه معنى وقال الابذي
في شرح الجزولية لم يجمع بين حرف الندا وضمير الخطاب
لان احدهما يغني عن الاخر لا تنقض مرتبة الا لامر حادث
قال ابن جني في الخصائص وجعل منه امتناع تقديم
الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا والمبتدا في نحو عندك رجل
ووجوب تقديم المفعول اذا كان اسم الاستفهام او شرط
لما طرا فيه لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع ذكر
هذه القاعدة ابو البقا في التبيين وبنى عليها جواز تقديم
خبر ليس عليها عند جمهور البصريين لتقدم معمول الخبر
نفسه لان المعمول تابع للعامل ولا يقع التابع في موضع لا يقع
فيه المتبوع حرف اليا يغتفر في الثواني ما لا يغتفر
في الاوايل ومثله قولهم يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع

من

من فروع ذلك ظهور ان مع المعطوف على منصوب حتى كقوله
حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار
وان كان لا يجوز ظهورها بعد حتى لان الثواني يحتمل ما لا
يحتمل الاوايل وقال في البسيط جوز الفرا اضافة اسم
الفاعل المعرف بال اذا كان للحال او الاستقبال نحو الضارب
زيد الان او غدا واحتج بالقياس على قول الشاعر الواهب
المائة الهجان وعبدها والجواب انه يحتمل في التابع
ما لا يحتمل في المتبوع بدليل قولهم رب شاة وسخلتها
ورب لا تدخل على معرفة واذا عطف عن العلم نحو مررت
بزيد واخيك فنقل ابن بابشاد جواز حكايته لان المتبوع
يجوز حكايته فحكى التابع تبعا له ونقل ابن الدهان عنها
لان التابع لا يجوز حكايته ولا يمكن حكاية احدهما دون
الاخر فغلب جانب المنع اما عكس ذلك نحو مررت باخيك
وزيد فلا يجوز فيه الحكاية اتفاقا بل يجب الرفع فيقال
من اخيك وزيد لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع
ذكره في البسيط وقال ايضا قد اجاز النحاة كم رجلا ونساوهم
جاوك عطفا على معنى كم واجازوا النصب عطفا على التمييز
وان كان نكرة لانه لا يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوايل
للبعد عن كم ومثله كل شاة وسخلتها ذكرنا فيه وفصلناه
وقال ابن هشام في المغني القاعدة الثامنة كثيرا ما يغتفر
في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل فمن ذلك كل شاة
وسخلتها بدرهم واي فتى هيجا انت وجارها ورب رجل

واخيه وان نشا ننزل عليهم من السما اية فظلت ولا يجوز
كل سخلتها ولا رب اخيه ولا اي وجارها ولا ان يقم زيد
قام عمرو الا في الشعر ويقولون مررت برجل قايم ابواه
لا قاعدين ويمتنع قايمين لا قاعد ابواه على اعمال الثاني
وربط المعنى بالاول وقال ابن الخواص في شرح الدرة بعد
ان حكى قولهم انا ابن التارك البكري بشر ان بشرا عطف
بيان للبكري ولا يجوز جعله بدلا لان البدل في حكم تكرير
العامل ولا يجوز انا ابن التارك بشر في امتناع البدل
نظر لانه لا يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع بدليل
كل شاة وسخلتها وتبعه ابن هشام في حواشي التسهيل
وقال في تذكرته ان قيل لاي شي فتحت لام المستغاث وكان
حق التعبير في الثانية لان عندها تتحقق الحاجة فهو له
جري على قياسهم كما انهم لا يحذفون في نحو معد يكرب الا في الثاني
عنده فالجواب ان الاول حال محل المضمر واللام تفتح اذا
دخلت عليه فان قيل فلاي شي كررت في المعطوف عليه
فالجواب انه يعطفه ما حصل فيه الفرق اكتفي بذلك وساعد
عليه ان المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز في المعطوف عليه تقول
يا زيد والرجل وان لم يجز يا الرجل فان قيل فلاي شي تفتح
في يا لزيد ويا لعمرو مع انه معطوف فالجواب انه ندا ثان
مستقل والمعطوف الجملة قال هذا تحرير لا تجده لاحد مثله ان شا الله
تعالى وقال الابذي في شرح الجزولية اذا عطفت المستغاث
به كسرت اللام لان الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الاوايل

وقال

وقال ابن هشام في تذكرته سئلت عن لولاي اذا عطف عليها الاسم الظاهر
فقلت يجب الرفع نحو لولاي وزيد لكان كذا وكذا كما نقول ما في الدار
من رجل ولا امراة وذلك لان الاسم المضمر بعد لولا وان كان في موضع
الخفض بها الا انه ايضا في موضع رفع بالابتدا ونظيره في ذلك
الاسم المجرور بلعل على لغة عقيل اذا قيل لعل زيد قايم الا ترى
ان قايم خبر مرفوع وليس معمولا للعل لانها هنا حرف جر
كالبا والكاف واللام فلا يعمل غير الجر وان عطف على محله من الخفض
فان التزمت اعادة الخافض لم يتات هنا لانك اذا قلت لولاك
ولولا زيد لزم جر لولا للظاهر وهو ممتنع باجماع وان لم تلتزمه
فقد يمنع العطف بما ذكرنا لان العامل حينئذ هو لولا الثانية
وقد يصحح بان يدعى انهم اغتفروا كثيرا في الثواني ما لم يغتفروا
في الاوايل وقال ابن ابان في شرح الفصول فان قيل
هلا اضيف الفعل لفظا والتقدير اضافة مصدره فالجواب
ان ذلك اتساع وتجوز وهو قبيح في الاوايل والمبادي دون
الاواخر والثواني وقال البيضاوي في تفسيره في قوله
تعالى انك انت العليم الحكيم قيل انت تاكيد للكاف كما في
قولك مررت بك انت وان لم يجز مررت بانت اذ التابع يسوغ
فيه ما لا يسوغ في المتبوع ولذلك جاز يا هذا الرجل وان لم يجز
يا الرجل وقال ابن الصايغ في تذكرته ابو عمرو يختار النصب
في الغلام من نحو يا زيد والغلام وان كان عطف النسق
يقدر معه العامل وحرف الندا لا يباشر اللام لانه يجوز في الثواني
ما لا يجوز في الاوايل وقال ابن النحاس في التعليقة انما جاز في
الثواني هيهنا ما لم يجز في الاوايل من قبل انه اذا كان ثانيا

يكون ما قبله قد وفي الموضع ما يقتضيه فجاز التوسيع في ثاني الامر بخلاف ما لو اتينا بالتوسع من اول الامر فانا حينئذ لا نعطي الموضع شيا مما يستحقه انتهى واذا اعطف على غدوة المنصوب ما بعدها فقيل لدن غدوة وعشية جاز عند الاخفش في المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ فضعف ابن مالك في شرح الكافية النصب واوجبه ابو حيان ومنع الجر لان غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع قال ولا يلزم من ذلك ان يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ الا فيها لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوايل تم الفن الاول من الاشباه والنظاير

النحوية في علم العربية بحمد الله وعونه

وحسن توفيقه

والحمد لله

يتلوه الفن الثاني التدريب وهو القسم
الثاني من الاشباه والنظاير النحوية
تاليف الامام العلامة حافظ
العصر جلال الدين
السيوطي رحمه
الله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله هذا هو الفن الثاني من الاشباه والنظاير النحوية وهو فن القواعد الخاصة والضوابط والاستثناءات والتقسيمات مرتب على الابواب وسميته بالتدريب **باب الالفاظ** تقسيم ما خرج من الفم ان لم يشتمل على حرف فصوت وان اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ وان افاد معنى فقول فان كان مفردا فكلمة او مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة او افاد ذلك فكلام او من ثلاثة فكلم **باب الكلمة** تقسيم الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف ولا رابع لها والادلة على ذلك ثلاثة احدها الاثر روى ذلك عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه اخرجه ابو القاسم الزجاجي في اماليه بسنده اليه الثاني الاستقراء التام من ايمة العربية كابي عمرو والخليل وسيبويه ومن بعدهم الثالث الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات منها قول ابن معطي المنطوق به اما ان يدل على معنى يصح الاخبار عنه وبه وهو الاسم واما ان يصح الاخبار به لا عنه وهو الفعل واما ان لا يصح الاخبار عنه ولا به وهو الحرف قال ابن اياز وفي هذا الاستدلال خلل وذلك ان قسمته غير حاصرة اذ يحتمل وجها رابعا وهو ان يخبر عنه لا به وسوا كان هذا القسم واقعا ام غير واقع بل سوا كان ممكن الوقوع ام محالا اذ استحالة احد الاقسام المحتملة لا تغير بها القسمة عند الاخلال به حاصرة وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة هذا افسد ما قيل في ذلك لانها حاصرة

وتسميته بالتدريب اولى لما فيه من تمرين الطالب على القواعد

غيره

ومنها قول بعضهم ان العبارات بحسب المعبر والمعبر عنه من المعاني ثلاثة ذات وحدث من ذات وواسطة بين الذات والحدث يدل على اثباته لها او نفيه عنها فالذات الاسم والحدث الفعل والواسطة الحرف ومنها قول بعضهم ان الكلمة اما ان تستقل بالدلالة على ما وضعت او لا تستقل وغير المستقل الحرف والمستقل اما ان تشعر مع دلالتها على معناها بزمنه المحصل او لا تشعر فان لم تشعر فهي الاسم وان اشعرت فهي الفعل قال ابن اياز وهذا الحد اقوى لانه مشتمل على التقسيم المتردد بين النفي والاثبات ومنها قول بعضهم ان الكلمة اما ان يصح اسنادها الى غيرها او لا ان لم يصح فهي الحرف وان صح فاما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا ان اقترنت فهي الفعل والا فهي الاسم قال ابن هشام وهذا احسن الطرق وهي احسن من الطريقة التي في كلام ابن الحاجب وهي ان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وذلك لسلامة الطريقة التي اخترناها من امرين مشكلين اشتملت عليهما هذه الطريقة احدهما دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ وهذا يقتضي بظاهره قيام المسميات بالالفاظ الدالة عليها وذلك محال وهذا وان كان جوابه ممكنا الا انه اقل ما فيه الايهام والثاني دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره وهذا وان كان مشهورا بين النحويين الا ان الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازعهم في ذلك وزعم انه دال على معنى في نفسه وتابعه ابو حيان في شرح التسهيل **باب الاسم** ضابط تتبعنا جميع

ماذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة
وهي الجر وحرفه والتنوين والندا وال والاسناد اليه واضافته
والاضافة اليه والاشارة الى مسماه وعود ضمير عليه وابدال
اسم صريح منه والاخبار به ومباشرة الفعل وموافقة ثابت
الاسمية في لفظه او معناه هذا ما في كتب ابن مالك ونعته
وجمعه صحيحا وتكسيره وتصغيره ذكر هذه الاربعة
ابن الحاجب في كافيته وتثنيته وتذكيره وتانيثه ولحوق
يا النسبة له ذكر هذه الاربعة صاحب اللب واللباب وكونه
فاعلا او مفعولا ذكرها ابو البقا العكبري في اللباب وكونه
عبارة عن شخص ودخول لام الابتدا وواو الحال ذكر هذه
ابن فلاح في مغنيه وذكر ابن القواس في شرح الفية ابن معط
لحوق الف الندبة وترخيمه وكونه مضمرا او علما او مفردا ا
منكرا او تمييزا او منصوبا حالا **ضابط** الاسما في الاسناد
على ثلاثة اقسام قسم يسند ويسند اليه وهو الغالب
وقسم لا يسند ولا يسند اليه كالظروف والمصادر التي
لا تتصرف والاسما الملازمة للندا وقسم يسند ولا يسند اليه
كاسما الافعال وقسم يسند اليه ولا يسند كالتاء من ضربت
والياء من افعلي والالف من اضربا والواو من اضربوا والنون
من اضربن وايمن ولعمرك **فايدة** قال ابو حيان في شرح
التسهيل في المسند والمسند اليه اقوال احدها المسند المحكوم
به والمسند المحكوم عليه وهو الاصح ثانيها ان كلا منهما مسند
ومسند اليه ثالثها ان المسند هو الاول مبتدا كان او غيره والمسند
اليه الثاني نحو قام من قام زيد ومن زيد قايم مسند والاخر

منهما

منهما مسند اليه رابعها عكس هذا فزيد وقام في التركيبين مسند
والاول من التركيبين مسند اليه ونظير هذه المسئلة نظاير احدها
المضاف والمضاف اليه فيهما اقوال اصحها ان الاول هو المضاف
والثاني هو المضاف اليه وهو قول سيبويه والثاني عكسه
والثالث يجوز في كل منهما كل منهما ثانيها البدل والمبدل منه
وفيها اقوال احدها الاضافة والاصح هنا ان الاول المبدل
منه والثاني البدل ثالثها بدل الاشتمال قال في البسيط في
تسميته بذلك اقوال احدها لاشتمال الاول على الثاني فان
زيدا مشتمل على علمه والثاني لاشتمال الثاني على الاول
لانه دائر بين التعلق بالاول كاعجبني زيد غلامه والدخول
في الاول كاعجبني زيد علمه وحسنه والثالث انه سمي بذلك
للقدر المشترك بينهما وهو عموم الملابسة اذ لا ينفك احدهما
عن ذلك **فايدة** قال ابو البقا العكبري في اللباب الاسناد
اعم من الاخبار اذ كان يقع على الاستفهام والامر وغيرهما وليس
الاخبار كذلك بل هو مخصوص بما صح ان تقابل بالتصديق
والتكذيب فكل اخبار اسناد وليس كل اسناد اخبارا
فايدة قال ابن الدهان في الغرة ثلاثة اشيا تتعاقب
على المفرد ولا يوجد منها اثنان وهي التنوين واللام
والاضافة **قاعدة** قال ابن القواس في شرح الدرة كل خاصتي
نوع اما ان يتفقا او يختلفا فان اتفقا امتنع اجتماعهما كالالف
واللام والاضافة في الاسم والسين وسوف في الفعل وان
اختلفا فان تضادا لم يجتمعا كالتنوين والاضافة في الاسم
وسوف وتا التانيث في الفعل لان سوف تقتضي المستقبل

والتا تقتضي الماضي وان لم يتضادا جاز اجتماعهما كالالف واللام
والتصغير وقد وتاء التانيث **ضابط** التي تاتي اسما او فعلا
او حرفا تتبعتها فوصلت ثماني عشرة كلمة اشهرها على فانها
تكون حرف جر واسما قال الزمخشري في قوله تعالى فاخرج به
من الثمرات رزقا لكم اذا كانت من للتبعيض كانت في موضع
المفعول به ورزقا مفعول لاجله قال الطيبي واذا قدرت
من مفعولا كانت اسما كهي في قوله عن يميني مرة وامامي وفعل
امر من مان يمين وفي تكون حرف جر واسما بمعنى الفم في حالة
الجر وشرحتي ما يجعل في في امراتك وفعل امر من وفي يفي
والهمزة تكون حرف استفهام وفعل امر من واى واسما في قول
بعضهم ان حروف الندا افعال والها المفردة تكون اسما
ضميرا نحو ضربته ومررت به وحرفا في اياه وفعل امر من
وهى يهى ولما تكون حرف نفي جازم بمعنى لم وظرفا نحو لما جا زيد
اكرمته وفعلا ماضيا متصلا بضمير الغايبين من لمه وهل
تكون حرف تنبيه واسم فعل بمعنى خذ وزجر للابل
وفعلا امر من هاء يهاء وحاشا تكون حرف
استثنا واسما مصدرا بمعنى التنزيه نحو حاشا لله وفي الحديث
احب الناس الي اسامة قال الراوي ما حاشا فاطمة ولا غيرها
وقال النابغة ولا احاشي من الاقوام من احد ورب بفتح
الرا تكون حرف جر لغة في رب بضم الرا واسما بمعنى السيد
والمالك وفعلا ماضيا يقال ربه يربه بمعنى رباه واصلحه
والنون تكون اسما ضميرا نحو قمن وحرفا وهي نون الوقاية
وفعل امر من ونى يني والكاف تكون جر واسما كما قال

في

[Margin note: قال الا[illegible] عرعر [illegible] من فعلي [illegible] وفعلا ماضيا [illegible] ومن تكون حرف جر واسما [illegible] صح]

[Margin, left: اسما صح]

في الالفية واستعمل اسما وفعل امر من وكى يكي وعل تكون حرف
لغة في لعل وفعلا ماضيا من علمه اذا اسقاه مرة بعد مرة واسما
للقراد المهزول وللشيخ المسن وبلى تكون حرف جواب وفعلا
ماضيا يقال بلاه اذا اختبره واسما لغة في البلا الممدود وان تكون
حرف استفتاح واسما بمعنى النعمة والجمع آلاء وفعلا ماضيا بمعنى
قصر وبمعنى استطاع والى تكون حرفا واسما بمعنى النعمة وفعل
امر للاثنين من وال بمعنى لجا او امر للواحد فيه نون التوكيد
الخفيفة في الوقف ذكره ابن الدهان في الغرة وخلا تكون
حرف استثنا وفعلا ماضيا ومنه واذا خلوا الى شياطينهم واسما
للرطب من الحشيش ولات تكون حرفا بمعنى ليس وفعلا ماضيا
بمعنى صرف واسما للصنم وقد نظمت هذه الكلمات فقلت •

وردت في النحو كلمات اتت • تارة حرفا وفعلا وسما
وهي من والها والهمز وهل • رب والنون وفي اعني فما
عل لما وبلى حاشا الا • وعلى والكاف فيها نظمها
وخلا لات دها فيها ردوا • والي وان فرق الكلما

وقال الجمال السرمري •

اذا طارح النحوي انية كلمة • هي اسم وفعل ثم حرف بلا مرا
فقل هي ان فكرت في شانها على • وفي ثم لما ظاهر لمن امترى
غدت من عليه قد علا قدر خالد • على قدر عمرو بالشهامة في الورى
وقل قد سمعت اللفظ من في محمد • وفي موعدي يا هند لو كان في الكرا
ولما راى الزيدان حالي تحولت • الي شعث لما فلما اخف عرا
نواردها تنبي بما قد ذكرته • وان لم اصرح بالدليل محررا

منثورات في تذكرة ابن ام مكتوم قال ذكر الزين احمد بن قطنة

احد من ينسب الى النحو بمصر وكتبته من خطرات حتى تكون حرف
ما اسم لامراة وانشد •
ماذا ابتغت حتى الى حل العرى • احسبتني قد جبت من وادي الترك
واسم لموضع بعمان وقد ذكر ذلك ابن دريد في شعره حيث قال
• فان لكم ان لم تحوطوا ذماركم • سرام ولا دار عجم وراتب •
وفعلا الاثنين من الحث انتهى باب الفعل ضابط
جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل تسع عشرة علامة وهي
تاء الفاعل وياؤه وتاء التانيث الساكنة وقد والسين وسوف
ولو والنواصب والجوازم واحرف المضارعة ونونا التوكيد
واتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية
وتغير صيغته لاختلاف الزمان تقسيم قال ابو حيان
في شرح التسهيل ينقسم الفعل انقسامات بحسب الزمان
والتعدي واللزوم والتصرف والجمود والتمام والنقصان
والخاص والمشترك والمفرد والمركب وفي علم التصريف الى صحيح
ومهموز ومثال واجوف ولفيف ومنقوص ومضاعف وغير
ذلك قال بعضهم والى معلم ومبائح فالاول الماضي اذا
كان مصوغا لمؤنثة الغائبة مفردا او مثنى فالعلامة هي التاء
في اخره فائدة قال ابو البقا العكبري في اللباب اقسام
الافعال ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل واختلفوا ايما لاقسام
الفعل اصل لغيره منها فقال الاكثرون هو فعل الحال لان الاصل
في الفعل ان يكون خبرا والاصل في الخبر ان يكون صدقا وفعل
الحال يمكن الاشارة اليه فيتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه
ولان فعل الحال مشار اليه فله حظ من الوجود والماضي والمستقبل

معدومان وقال قوم الاصل هو المستقبل لانه يخبر به عن المعدوم
ثم يخرج الفعل الى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده وقال اخرون
هو الماضي لانه لا زيادة فيه ولانه كمل وجوده فاستحق ان يسمى
اصلا ضابط كل الافعال متصرفة الا ستة نعم وبئس وعسى وليس
وفعل التعجب وحبذا كذا قال ابن الخباز في شرح الدرة وهي اكثر
من ذلك وقال ابن الصايغ قد تذكرت الافعال التي لا تتصرف عشرة
وزاد كلها وينبغي ويدع وتبارك الله قاعدة قال ابن النحاس
في شرح الدرة كل خاصتي نوع ان اتفقا لم يجتمعا كالالف
واللام والاضافة والسين وسوف والا فان تضادا فكذلك
كالتنوين والاضافة وان والسين فان ان للمضي والسين
للاستقبال والا اجتمعا كال والتصغير وقد وتاء التانيث
باب الحرف قال ابو القاسم الزجاجي في كتاب ايضاح
علل النحو الحروف على ثلاثة اضرب حروف المعجم التي هي مدار الالسن
عربيها وعجميها وحروف الاسماء والافعال والحروف التي هي ابعاضها
نحو العين من جعفر والضاد من ضرب وما اشبه ذلك ونحو النون
من لن واللام من لم وما اشبه ذلك وحروف المعاني التي تجيء
مع الاسماء والافعال لمعان فاما حد حروف المعجم فهي اصوات
غير مولفة ولا مقترنة ولا دالة على معنى من معاني الاسماء والافعال
والحروف الا انها اصل تركيبها واما الحروف التي هي ابعاض الكلم
فالبعض حد منسوب الى ما هو اكثر منه كما ان الكل منسوب الى
ما هو اصغر منه واما حد حروف المعاني وهو الذي يلتمسه
النحويون فهو ان يقال الحرف ما دل على معنى في غيره نحو من
والى وثم وشرحه ان من تدخل في الكلام للتبعيض فهي

تدل على تبعيض غيرها لا على تبعيضها نفسها وكذلك اذا كانت
لابتداء الغاية كانت غاية غيرها وكذلك سائر وجوهها وكذلك
الى تدل على المنتهى فهي تدل على منتهى غيرها لا على نفسها
وكذلك سائر حروف المعاني انتهى ضابط قال ابن فلاح
في المغني عدة الحروف سبعون حرفا بطرح المشترك ثلاثة
عشر احادية وهي الهمزة والالف والباء والتاء والسين والفاء
والكاف واللام والميم والنون والهاء والواو والياء واربعة
وعشرون ثنائية وهي آ وام وان وان واو واي وايم
وبل وعن وفي وقد وكي ولا ولم ولن وما ومذ ومع على
راي ومن وها وهل ووا ووي ويا ونون عليه لو وال
على راي الخليل وتسعة عشر ثلاثية وهي اجل واذن والى
والا واما وان وان واي وبلى وثم وجير وخلا ورب
وسوف وعدا وعلى وليت ونعم وهيا وثلاثة عشر رباعية
وهي الا والا واما واما وحاشا وحتى وكان وكلا ولعل
ولما ولولا ولوما وهلا وخماسي واحد وهو لكن ضابط
ترجم ابن السراج في الاصول مواقع الحروف ثم قال الحرف
لا يخلو من ثمانية مواضع اما ان يدخل على الاسم وحده
كلام التعريف او الفعل وحده كسوف والسين او ليربط اسما
باسم او فعلا بفعل كواو العطف نحو جاء زيد وعمرو وقام
وقعد او فعلا باسم كمررت بزيد او على كلام تام نحو اعمرو
اخوك وما قام زيد او ليربط جملة بجملة نحو ان تقم زيد
يقعد عمرو او يكون زائدا نحو فبما رحمة من الله وقال ابو الحسين
ابن ابي الربيع في شرح الايضاح الحروف تاتي على عشرة اقسام

احدها ما يدل على معنى في الفعل وهو السين وسوف الثاني ان يدل
على معنى في الاسم وهو الالف واللام الثالث ان يكون رابطا
بين اسمين او فعلين وهي حروف العطف الرابع ان يكون
رابطا بين فعل واسم وهي حروف الجر الخامس ان يربط بين
جملتين وهي الكلم الدالة على الشرط السادس ان يدخل على
الجملة مغيرا لفظها دون معناها وذلك ان السابع ان يدخل
على الجملة فيغير معناها دون لفظها وذلك هل وما اشبهها
الثامن ان يدخل على الجملة غير مغير لفظها ومعناها نحو
لام الابتداء التاسع ان يدخل على الجملة فيغير لفظها ومعناها
نحو ما الحجازية العاشر ان يكون زائدا نحو فبما رحمة من الله
وقال المهلبي اقسام ما جاءت له الحروف •
• تفطن فان الحرف ياتي لستة • لنقل وتخصيص وربط وتقدير •
• وقد زيد في بعض المواضع وانتدى • جواب كسيت العز والامن ترديه •
وقال في الشرح النقل من الايجاب الى النفي ومن الخبر الى الاستخبار
والى التمني والترجي والتشبيه ونحوها والتخصيص للمضارع
بالاستقبال بالسين وسوف وللاسم بلام التعريف والربط
بحروف الجر وحروف العطف والتعدية يدخل فيها الواو في المفعول
معه والا في الاستثناء والجواب كنعم ولا وقال الاندلسي في
شرح المفصل اعلم ان للحروف انقسامات كثيرة فتنقسم الى ما يكون
على حرف واحد والى ما يكون على اثنين فصاعدا نحو لكن والزايد
على حرف اما ان يكون مفردا او مركبا نحو لن والى ذلو لا وتنقسم
ايضا الى عاملة وغير عاملة وتنقسم الى مختص باحد القسمين
وغير مختص وقد قيل ان الحروف اما ان تجيء لمعنى في الاسم

خاصة نحو لام التعريف وحرف الاضافة والندا وغير ذلك او في
الفعل خاصة نحو قد والسين وسوف والجوازم والنواصب او رابطا
بين اسمين او بين فعلين كحروف العطف او بين فعل واسم كحروف
الجر او بين جملتين كحروف الشرط او داخلا على جملة تامة جاز
ما بعدها نحو ليت ولعل او موكدا له نحو ان او زايدا للتاكيد
نحو البا في نحو ليس زيد بقايم قال وربما قيل بعبارة اخرى
ان الحرف انما جي به ليربط اسما باسم او فعلا بفعل او جملة
بجملة او يعين اسما فقط او فعلا فقط او ينفي فعلا فقط او ينفي
اسما فقط او يوكد فعلا فقط او اسما فقط او يخرج الكلام من
الواجب الى غير الواجب وكلها اقسام بالنسبة الى تغيير
الاعراب قسم لا يغير الاعراب ولا المعنى نحو ما الزايدة في قوله
تعالى فبما رحمة من الله وقسم يغير الاعراب والمعنى نحو ليت ولعل
وقسم يغير الاعراب دون المعنى نحو ان وقسم يغير المعنى دون
الاعراب نحو هل فاما عدة الحروف العاملة فثمانية وثلاثون
حرفا ستة منها تنصب الاسم وترفع الخبر وهي ان واخواتها
واربعة تنصب الفعل بنفسها وهي ان ولن وكي واذن
وخمسة تجزم الفعل واما الحروف الغير العاملة فنيف
وستون حرفا منها ستة غير حرف ابتدا وهي انما وكانما واخواتها
وعشرة للعطف واربعة للمضارعة واربعة للاعراب واربعة
تختص بالفعل وثلاثة للاستفهام وثلاثة للتانيث وحرفان
للتفسير وحرفان للتاكيد وحرفان للتعريف وحرف للتنكير
وحرفا النسبة ومنها حروف تحمل على صفة ولا تحمل على
صفة وهي ما ولا وحروف الندا انتهى كلام الاندلسي وقال ابن

الدهان في الغرة الحروف تنقسم في احوالها الى ستة اقسام
الاول ما يعمل في اللفظ والمعنى نحو ليت زيدا قايم والثاني
ما يعمل في اللفظ ولا يعمل في المعنى نحو ما جاني من احد والثالث
ما يعمل في المعنى ولا يعمل في اللفظ نحو هل زيد قايم والرابع ما يعمل
في اللفظ والمعنى ولا يعمل في الحكم نحو لا ابا لزيد والخامس
ما لا يعمل في اللفظ لفظ ولا معنى ولا حكم نحو فبما رحمة من الله
في احد القولين انتهى وفي تذكرة ابن الصايغ قال نقلت من
مجموع بخط ابن الرماح الحروف على ثلاثة اضرب ضرب يدخل
للايتلاف وضرب لحدوث معنى ولم يكن وضرب زايد موكد
فالاول لو سقط سقط اصل الكلام والثاني لو سقط تغير المعنى
ولم يختل والثالث لو سقط لم يتغير المعنى والاول على
اربعة اوجه ربط اسم باسم وربط فعل باسم وربط فعل بفعل
وربط جملة بجملة والثاني على ثلاثة اضرب اوجه تخصيص
الاسم نحو الرجل والفعل كسيضرب وتنقل الكلام كحروف النفي
والثالث على وجهين عامل كان زيدا قايم وغير عامل نحو لزيد
قايم وقال ابن فلاح في مغنيه الحرف يدخل اما للربط او للنقل
او للتاكيد او للتنبيه او للزيادة ويندرج تحت الربط حروف
الجر والعطف والشرط والتفسير والجواب والانكار والمصدر
لان الرابط والداخل على الشي ليعلقه غيره ويندرج تحت
النقل حروف النفي والاستفهام والتحضيض والتوين
والتنفيس والتانيث ويندرج تحت التنبيه التنبيه حروف
الندا والاستفتاح والردع والتذكير والخطاب تتميم
قال ابن الخباز في شرح الدرة الحروف العاملة اربعة

اقسام قسم يرفع وينصب وهو ان واخواتها ولا المشبهة بان
وما ولا المشبهتان بليس وقسم ينصب فقط وذكر حروف
الندا ونواصب الفعل المضارع قال واضاف عبد القاهر
الى ذلك حروف الجر وقسم يجزم فقط وهي حروف الجزم
فايدة قال عبد اللطيف في اللمع الكاملية اشبه
الحروف بالاسما نعم وبلى وجير وقط وبالافعال يا واخواتها
وقد في كان قد وامنعها الزايدة والمتطرفة كالتنوين
باب الكلام والجملة ضابط الجمل التي لا محل
لها من الاعراب سبع قال ابن هشام في المغني وبدا
بها لانها لم تحل محل المفرد وقال هو الاصل في الجمل
الاولى الابتدائية وتسمى ايضا المستانفة كالجمل المفتتح
بها السور والجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله
الثانية المعترضة بين شيين لافادة الكلام تقوية وتحسين
كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار وقال
فالحق والحق اقول لاملان فلا اقسم بمواقع وانه لقسم
لو تعلمون عظيم انه لقران كريم واذا بدلنا اية مكان اية
والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر الثالثة التفسيرية
وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما يليه نحو واسروا النجوى
الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة
للنجوى ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب
ثم قال له كن فيكون فخلقه وما بعده تفسير لمثل ادم هل
ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تومنون بالله
فجملة تومنون تفسير للتجارة الرابعة المجاب بها القسم

النجوم ٩

نحو يس والقران الحكيم انك لمن المرسلين الخامسة الواقعة
جوابا لشرط غير جازم مطلقا نحو جواب لو ولولا ولما وكيف او
جازم ولم يقترن بالفا ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم وان
قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني
فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها السادسة
الواقعة صلة لاسم او حرف نحو جاء الذي قام ابوه واعجبني
ان قمت فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها ومجموع ان قمت
في موضع رفع لا ان وحدها لان الحرف لا اعراب له لا لفظا ولا
محلا ولا قمت وحدها السابعة التابعة لما لا محل له من الاعراب
من الاعراب؟
والتي لها محل سبع الاولى الواقعة خبرا نحو زيد ابوه قايم الثانية
الواقعة حالا نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى الثالثة المحكية بالقول
نحو قال اني عبد الله ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون الرابعة
المضاف اليها نحو يوم ولدت يوم لا ينطقون يوم هم
بارزون الخامسة الواقعة بعد الفا واذا جوابا لشرط جازم
نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تصبهم سيية بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون السادسة التابعة لمفرد نحو يوما لا بيع
فيه واتقوا يوما ترجعون فيه ليوم لا ريب فيه السابعة
التابعة لجملة لها محل ويقع ذلك في بابي النسق والبدل
خاصة نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه قالوا انا معكم انما نحن
مستهزءون قال ابن هشام والحق انها تسع والذي اهملوه
الجملة المستثناة نحو الا من تولى وكفر فيعذبه الله والجملة
المسند اليها نحو سوا عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وتسمع بالمعيدي
خير من ان تراه وقال الشيخ بدر الدين بن ام قاسم

محل لها من الاعراب

جمل اتت ولها محل معرب ... سبع لان حلت محل المفرد
خبرية حالية محكية ... وكذا المضاف لها بغير تردد
ويعلق عنها وتابعة لما ... هو معرب او ذو محل فاعدد
وجواب شرط جازم بالفا او ... باذا وبعض قال غير مقيد
واتتك سبع ما لها من موضع ... صلة وعارضة وجملة مبتدي
وجواب اقسام وما قد فسرت ... في اشهر والخلف غير مبعد
وبعيد تحضيض وبعد معلق ... لا جازم وجواب ذلك اورد
وكذاك تابعة لشي ما له ... من موضع فاحفظ غير مفند

وقال ابو حيان اصل الجملة ان لا يكون لها موضع من الاعراب وانما كان كذلك لانها اذا كان لها موضع من الاعراب تقدر بالمفرد لان المعرب انما هو المفرد والاصل في الجملة ان لا تكون مقدرة بالمفرد والجمل على قسمين قسم لا موضع له من الاعراب وقد حصرته في اثني عشر قسما الاول ان تقع الجملة ابتدا كلام لفظا ونية او نية لا لفظا نحو زيد قايم وقام زيد وراكبا جا زيد فان وقعت اول الكلام لفظا لا نية كان لها محل من الاعراب من نحو ابوه قايم زيد الثاني ان تقع بعد ادوات الابتدا فيشمل ذلك الحروف المكفوفة نحو انما زيد قايم واذا الفجايية نحو خرجت فاذا زيد قايم وهل وبل ولكن والا واما وما النافية غير الحجازية وبينما وبينا نحو هل زيد وما زيد منطلق وقول الافوه الاودي
بينما الناس على عليائها ... اذ هووا في هوة فيها فغاروا
وقال تبينا نحن نرقبه اتانا معلق وفضة وزناد راع

الثالث

الثالث ان تقع بعد ادوات التحضيض نحو هلا ضربت زيدا الرابع ان تقع بعد حروف الشرط غير العاملة نحو لولا زيد لاكرمتك ولو جا زيد اكرمتك ولما جا زيد اكرمتك على مذهب سيبويه في لما فانه يذهب الى انها حرف ومذهب الفارسي انها اسم ظرف فتكون الجملة عنده في موضع جر باضافة الظرف اليه وبقدر بحين الخامس ان تقع جوابا لهذه الحروف الشرطية التي لا تعمل نحو المثل السابقة السادس ان تقع صلة لحرف او اسم نحو قام الذي وجهه حسن ونحو قول الشاعر
يسر المرء ما ذهب الليالي ... وكان ذهابهن له ذهابا
السابع ان تقع اعتراضية نحو قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم الثامن ان تقع تفسيرية نحو قولك اشرت اليه ان قم وكتبت اليه ان اضرب زيدا التاسع ان تقع توكيدا لما لا محل له من الاعراب نحو قام زيد العاشر ان تقع جواب قسم نحو والله ما زيد قايم والله لا خرجن الحادي عشر ان تكون معطوفة على ما لا محل له من الاعراب نحو قام زيد وخرج عمرو الثاني عشر الجملة الشرطية اذا حذف جوابها وتقدمها ما يدل عليه نحو قولك انت ظالم ان فعلت التقدير ان فعلت فانت ظالم او تقدمها ما يطلب ما يدل على جوابها نحو والله ان قام زيد ليقومن عمرو فالقسم يطلب ليقومن وليقومن دليل على جواب الشرط والتقدير ان قام زيد يقم عمرو وقسم له موضع من الاعراب وينحصر في انواع الاعراب فمنها ما هو في موضع

رفع وهو ثمانية اقسام ستة باتفاق واثنان باختلاف الاول ان تقع خبرا للمبتدا نحو زيد ابوه قايم الثاني ان تقع خبرا للا لنفي الجنس نحو لا رجل قومه يجي لجبير الثالث ان تقع خبرا لان واخواتها نحو ان زيدا وجهه حسن الرابع ان تقع صفة لموصوف مرفوع نحو جاني رجل يلعب غلامه الخامس ان تقع معطوفة على ما هو مرفوع نحو انت تاتينا تلهينا في ديارنا فهذه الستة باتفاق والاثنان اللذان فيهما الخلاف الاول ان تكون في موضع الفاعل نحو يعجبني تقوم زيد والثاني ان تكون في موضع الذي لم يسم فاعله نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض والصحيح ان الجملة لا تقع في موضع الفاعل ولا المفعول الذي لم يسم فاعله الا ان اقترن بها ما يصيرها واياه في تقدير المفرد ومنها ما هو في موضع نصب وهو ثلاثة عشر قسما عشرة باتفاق وثلاثة باختلاف الاول ان تقع خبرا لكان واخواتها نحو كان زيد يخرج اخوه الثاني ان تقع في موضع المفعول الثاني لظننت نحو ظننت زيدا يقوم اخوه الثالث ان تقع في موضع المفعول الثالث لاعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا ينطلق غلامه الرابع ان تقع خبرا بعد ما الحجازية نحو ما زيد ابوه قايم الخامس ان تقع خبرا للا اختها نحو لا رجل يصدق السادس ان تقع في موضع المفعول للقول الذي يحكى به نحو قال زيد عمرو منطلق فعمرو منطلق في موضع مفعول قال

السابع

السابع ان تقع في موضع المفعول للفعل المعلق نحو علمت ما زيد قايم وسالت ايهم افضل الثامن ان تقع معطوفة على ما هو منصوب او موضعه نصب نحو ظننت زيدا قايما ويخرج ابوه وظننت زيدا يقوم ويخرج التاسع ان تقع في موضع الصفة لمنصوب نحو قتلت رجلا يشتم زيدا العاشر ان يقع في موضع الحال نحو قوله وقد اغتدي والطير في وكناتها الحادي عشر ان تكون في موضع نصب على البدل نحو قولك عرفت زيدا ابو من هو على خلاف في هذا القسم الاخير في قولك ابو من هو في موضع نصب على البدل من زيد على تقدير مضاف اي عرفت قصة زيد ابو من هو الثاني عشر ان تقع بعد مذ ومنذ نحو قولك ما هذ خالقه الله في هذه الجملة خلاف ذهب الجمهور الى انها لا موضع لها من الاعراب وذهب السيرافي الى انها في موضع نصب على الحال الثالث عشر ان تقع مستثنى بها نحو قام القوم خلا زيدا وقاموا ليس خالدا ففيها خلاف ومنها ما هو في موضع جر وذلك ستة اقسام ثلاثة باتفاق وثلاثة باختلاف فالتي باتفاق احدها ان تقع مضافا اليها اسما الزمان نحو جيتك يوم زيد امير وقال تعالى يوم يقوم الناس لرب العالمين الثاني ان تقع في موضع الصفة نحو مررت برجل يكتب مصحفا الثالث ان تقع معطوفة على مخفوض او ما موضعه خفض نحو مررت برجل كاتب ويجيد الشعر ومررت برجل يكتب ويجيد والتي باختلاف احدها ان تقع بعد ذو في

قول العرب اذهب بذي تسلم وذهب بعضهم الى انها في محل جر
وذهب بعضهم الى انها لا محل لها من الاعراب الثاني ان
تقع بعد اية بمعنى علامة في نحو قول الشاعر
باية قام ينطق كل شيء • وخان امانة الديك الغراب
ذهب بعضهم الى انها في موضع جر بالاضافة وذهب بعضهم
الى انها لا موضع لها وحدها من الاعراب بل تقدر معها
حرف يكون ذلك الحرف والجملة في موضع جر الثالث
ان تقع بعد حتى الابتدائية نحو قول امرئ القيس
سريت بهم حتى تكل مطيهم • وحتى الجياد ما يقدن بارسان
ذهب الجمهور الى ان هذه لا محل لها من الاعراب وذهب
الزجاج وابن درستويه الى انها في محل جر بحتى ومنها
ما هو في موضع جزم وذلك ثلاثة اقسام احدها ان
تقع بعد اداة الشرط عاملة ولم يظهر لها عمل نحو ان قام
زيد قام عمرو الثاني ان تقع جوابا للشرط العامل نحو
ان تقم زيد فعمرو قائم وان تقم زيد قام عمرو فهاتان
الجملتان في محل جزم ولهذا يجوز العطف عليهما بالجزم
قال تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم الثالث
ان تكون معطوفة على مجزوم او ما موضعه جزم نحو ان
قام زيد ويخرج عمرو اكرمتهما وقوله تعالى من يضلل الله
فلا هادي له ويذرهم فذلك اثنان واربعون قسما
بالمتفق عليه والمختلف فيه انتهى قال الشيخ سراج الدين
الدمنهوري في الجمل التي لها محل والتي لا محل لها
وخذ جملا عشرا وستا نصفها • لها موضع الاعراب جاءت مبينا

فوصفية

فوصفية حالية خبرية • مضاف اليها واحك بالقول معلنا
كذلك في التعليق والشرط والجزا • اذا عاملا ياتي بلا عمل هنا
وفي الشرط ثاني لا محل لها كذا • انت صلة سدوه سرك الهنا
وفي الشرط لم يعمل كذلك جوابه • كذا الذي في التخصيص نلت به الغنا
وجمعن ايضا في هذين البيتين •
خبرية حالية محكية • بالقول ذات اضافة ومعلق
وجواب ذي جزم بفاء او اذا • والتابع حكم المقدم اطلق
فائدة قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة
على المقرب المفرد يستعمل في كلام النحاة باحد معان خمسة
احدها المفرد الذي هو مقابل للجملة يذكر في خبر المبتدا
ونواسخه والثاني المفرد الذي هو مقابل المركب نحو
بعلبك والثالث المفرد الذي هو مقابل المضاف والرابع
المفرد الذي هو مقابل المثنى والمجموع والخامس المفرد الذي
هو في باب النداء وباب لا لنفي الجنس وهو مقابل للمضاف
وللمشابه للمضاف **ضابط** قال السخاوي في شرح المفصل
ليس لنا جملة هي في اللفظ كلمة واحدة الا الظرف نحو
مررت بالذي عندك او خلفك **باب المعرب
والمبني** قاعدة اصل الاعراب ان يكون بالحركات
والاعراب بالحروف فرع عليها قال ابن يعيش وانما كان
الاعراب بالحركات هو الاصل لوجهين احدهما انا لما
افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات
اولى لانها اقل واخف وبها نصل الى الغرض فلم يكن
بنا حاجة الى ما هو اثقل ولذلك كثرت في بابها اعني

الحركات وقل غيرها مما اعرب به وقد رعيوها بما لم نقدر
هي به والثاني انا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعنى
وتفرق بينها وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب ان
تكون العلامات غير الحروف لان العلامة غير المعلم
كالطراز في الثوب فلذلك كانت الحركات هي الاصل
هذا هو القياس وقد خولف الدليل واعربوا بعض الكلم
بالحروف لامر اقتضاه انتهى وقال ابو البقاء في اللباب
الاصل في علامات الاعراب الحركات دون الحروف
لثلاثة اوجه احدها ان الاعراب يدل على معنى عارض
في الكلمة فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما
من التناسب والثاني ان الحركة ايسر من الحرف وهي
كافية في الدلالة على الاعراب واذا حصل الغرض بالاخصر
لم تصر الى غيره والثالث ان الحرف من جملة الصيغة
الدالة على معنى الكلمة فلو جعل الحرف دليلا على الاعراب
لادى الى ان يدل الشيء الواحد على معنيين وفي ذلك
اشتراك والاصل ان يخص كل معنى بدليل **قاعدة**
الاصل في البناء السكون لثلاثة اوجه احدها انه اخف
من الحركة فكان احق بالاصالة لخفته الثاني ان البناء
ضد الاعراب واصل الاعراب الحركات فاصل البناء
السكون والثالث ان البناء يكسب الكلمة ثقلا فناسب
ذلك اصالة البناء على السكون واما البناء على الحركة
فلاحد اربعة اشياء اما لان له اصلا في التمكن كالمنادى
والظروف المقطوعة عن الاضافة ولا رجل وخمسة عشر

وهذا

وهذا اقرب المبنيات الى المعرب واما تفضيلا له على غيره
كالماضي بني على حركة تفضيلا له على فعل الامر واما للهروب
من التقاء الساكنين كاين وكيف وحيث وليس واما لان
حركته ضرورية وهي الحروف الاحادية كالباء واللام والواو
والفاء لانه لا يمكن النطق بالساكن اولا سواء كان في الاول
لفظا او تقديرا كالكاف في نحو رايتك لانها وان كانت
متصلة لفظا فهي منفصلة تقديرا وحكما لان ضمير المنصوب
في حكم المنفصل واذا كانت منفصلة حكما لزم الا يبتدا
بالساكن حكما لو لم يحرك بخلاف الالف والواو في قاما
وقاموا لان ضمير الفاعل ليس في حكم المنفصل فلا
يلزم منه الابتدا بالساكن ذكر ذلك في البسيط **قاعدة**
قال ابن النحاس في التعليقة كل كلمة على حرف واحد
مبنية يجب ان تبنى على حركة تقوية لها وينبغي ان تكون
الحركة فتحة طلبا للتخفيف فان سكن منها شي كالياء في
غلامي فطلب لمزيد التخفيف **فائدة** قال ابن النحاس
في التعليقة في علل البناء خلاف فمذهب ابن السراج وابي علي
ومن تبعه ان علل البناء منحصرة في شبه الحرف او تضمن معناه
وعد الزمخشري والجزولي وابن معط وابن الحاجب وجماعة
علل البناء خمسة هذان والوقوع موقع المبني ومناسبة
المبني والاضافة الى المبني وزاد ابن عصفور سادسة
وهي الخروج عن النظائر كاي في ايهم اشد وجه
خروجها عن نظائرها حذف صدر صلتها من غير
طول قال ابن النحاس وينبغي على هذا التعداد ان

يضاف اليهن سابعة وهي تنزل الكلمة منزلة الصدر من العجز
كبعلبك وخمسة من خمسة عشر وعلل بعضهم بنا
اسما الافعال بانها لا تعقد ولا تركب والاعراب انما يستحق
بعد العقد والتركيب فتكون هذه علة اخرى مضافة
الى ما عدد نا من العلل فتكون ثامنة وقد علل بهذه
العلة بنا حروف الهجا ابا تا ثا واسما العدد في قولهم
واحد اثنان ثلاثة اربعة وكذا الكل بانها لم يعقد ولم يركب
وجعل ابن عصفور علة بنا المنادي واسما الافعال
واحدة وهي وقوعها موقع الفعل وفرق الزمخشري
فجعل علة بنا اسما الافعال هذه وجعل علة المنادي
وقوعه موقع ما اشبه ما لا تمكن له وهو انه يقول ان
المنادي واقع موقع كاف ادعوك وكاف ادعوك اشبهت
كاف ذاك وا لنجاك لاشتراكهما في الخطاب فتكون
تاسعة وكذلك جعل ابن عصفور الاضافة الى مبني
مطلقا علة واحدة والزمخشري عبر عنها بان قال الاضافة
اليه يعني الى ما لا تمكن له فنافشه ابن عمرون وقال يرد
عليه يومئذ فانه مضاف الى ما اشبه ما لا تمكن له فيحتاج
ان يقول الزمخشري الى ما لا تمكن له كالمضاف الى الفعل
او الى ما اشبه ما لا تمكن له كالمضاف الى اذ نحو يومئذ
وما اشبهه فتكون عاشرة ويضاف اليه حادية
عشرة وهي تركيب المعرف من الحروف نحو لا رجل والفعل
المؤكد بالنونين على احد التعليلين في كل واحد منهما وهذه
العلل كلها موجبة الا الاضافة الى المبني فانها مجوزة له
انتهى

تنبيه حصر ابن مالك علة البنا في شبه الحرف وتعقبه
ابو حيان بان الناس ذكروا للبنا اسبابا غيره واجيب بانه
لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن
النواس عن ابي علي الفارسي وغيره وقال صاحب البسيط
اختلف النحاة في علة البنا فذهب ابو الفتح الى انها شبه الحرف
فقط انتهى ورايته انا في الخصايص لابي الفتح وعبارته انما سبب
بنا الاسم مشابهته للحرف لا غير ورايته ايضا في الاصول لابن
السراج وفي التلقين لابي البقا وفي الجمل للزجاجي وذكر بعض
شراحه انه مذهب الحذاق من النحويين ضابط قال ابن
الدهان في الغرة المركب من المبنيات سبعة اقسام الاول
اسم بني مع اسم نحو خمسة عشر ونحوه الثاني اسم بني مع
صوت نحو سيبويه الثالث فعل بني مع اسم نحو حبذا الرابع
حرف بني مع اسم نحو لا رجل الخامس حرف بني مع فعل نحو هلم
السادس صوت مع نحو حي هلا السابع حرف بني مع حرف
نحو هلا ولم يذكره ابن السراج في القسمة وزاد قوم قسما
اخر فقالوا فعل بني مع حرف نحو يضربن ويضربن وهذا
يستغنى عنه بهلم ضابط قال الشيخ علم الدين السخاوي
في تنوير الدياجي ليس في العربية مبني تدخل عليه اللام
الا رجع الى الاعراب كامس اذا عرف باللام صار معربا الا المبني
في حال التنكير فان اللام اذا دخلته لا تمكنه لانه قد اصابه
البنا في الحال التي توجب التخفيف والتمكن وهي حال
التنكير فاذا دخلته اللام لم تمكنه ولم يعرف نحو خمسة عشر
واخوته فانه مبني فاذا دخلته اللام بقي على بنايه

ضابط قال ابن الدهان في الغرة ليس في الحروف ما هو مبني
على الضم غير منذ والافعال ليس فيها ذلك فاما ضربوا فالضمة
عارضة للواو والعارض لا اعتداد به كما تقول في حركة التقاء
الساكنين ولهذا لم يرد المحذوف في لم يقم الآن ومثل ذلك
فمن ضم وجماعة يعتدون به منهم الربعي وقد بني حرف اخر
على الضم وهو رب في لغة قوم وجعل بعضهم منه من في القسم
قاعدة النصب اخو الجر ولذا حمل عليه في بابي
المثنى والجمع دون المرفوع قال ابن بابشاد في شرح الجمل
وانما كان اخاه لانه يوافقه في كناية الاضمار نحو رايتك ومررت
بك ورايته ومررت به وهما جميعا من حركات الفضلات
اعني النصب والجر والرفع من حركات العمد فايدة
قال السخاوي في شرح المفصل معنى قولهم الجمع على حد التثنية
ان هذا الجمع لا يكون الا لما يجوز تنكير معرفته وتعريف نكرته
كالتثنية لا تكون الا كذلك فهذا الجمع على حدها المحدود
لها ويسمى جمع السلامة وجمع الصحة لسلامة بنا الواحد
فيه وصحته ويسمى الجمع على هجايين لانه مرة بالواو ومرة بالياء
قال وقد عدد بعض النحاة لهذه الواو ثمانية معان فقال
هي علامة الجمع والسلامة والعقل والعلمية والقلة والرفع
وحرف الاعراب والتذكير فايدة قال ابن يعيش ذهب
قوم الى ان الاسما الستة انما اعربت بالحروف توطية لاعراب
التثنية والجمع بالحروف وذلك انهم لما التزموا اعراب التثنية
والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتى لا تستوحش
من الاعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف قال ونظير

التوطية هنا قول ابي اسحاق ان اللام الاولى في نحو قولهم والله
لئن زرتني لاكرمنك انما دخلت زايدة موطية موذنة باللام
الثانية التي هي جواب القسم ومعتمده فايدة قال ابن
النحاس في التعليقة المضمر الذي يضاف اليه كلا وكلتا
ثلاثة الفاظ كما وهما ونا قاعدة قال البسيط لا يمكن اجتماع
اعرابين في اخر كلمة ولهذا حكيت الجمل المسمى بها لانها لو
اعربت لم يخل اما ان تعرب الاول او الثاني او مجموعها لا جايز
تخصيص الاول بالاعراب لانه كالجزء من الكلمة ولا داعي الى
وقوع الاعراب وسطا ولا جايز تخصيص الثاني لان الاول
يشاركه في التركيب والاعراب قبل النقل فتخصيصه بعد النقل
ترجيح بلا مرجح ولا جايز اعرابهما معا لان الاعراب يقع في الاخر
ولا يمكن اشتراكهما في شي يقع الاعراب عليه كاخر المفردات فلذلك تعذر
اعرابها ضابط قال ابن فلاح في المغني لا يوجد في الاسما المعربة
اسم اخره واو قبلها ضمة لانهم ارادوا تخصيص الفعل بشي لا يوجد
في الاسم كما خصوا الاسم بشي لا يوجد في الفعل ولانه لو كان لادى
الى اجتماع ما يستثقل في النسبة والاضافة فلذلك رفض
واما السمندو فاسم اعجمي واما هو فمبني واما هو الاسما الستة
فالواو فيها بمنزلة الحركة فايدة في تذكرة ابن ام مكتوم
عن تعاليق ابن جني المراد بالثقل في حروف العلة الضعف
لا ضد الخفة فلما كانت هذه الحروف ضعيفة استثقلوا تحريكها
ويدل على ان المراد بالثقل هذا ان الالف اخف الحروف
وهي لا تتحرك ابدا ضابط قال ابن هشام في تذكرته حذف
نون الرفع على ثلاثة اقسام واجب وذلك بعد الجازم

والناصب وجايز وذلك قبل لفظي اى قبل نون الوقاية
في الحمل انها تحذف باطراد بعد الجايز والناصب وقبل نى
لكن الاول واجب وهو جايز يجوز معه الاثبات وهو الاصل
ولك فيه الفك على الاصل والادغام تخفيفا ونادر ولا يقع
الا في ضرورة او شذوذ وذلك فيما عدا هذين نحو لا تداخلوا الجنة
حتى تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا وقوله •
ابيت اسرى وتبيتي تدلكى • وجهك بالعنبر والمسك الذكي
وسهل الاول عندي اقترانه بتدخلوا وتحابوا فتوسب بينهن
مع تشبيه لا في اللفظ بالنافية انتهى باب المنصرف
وغير المنصرف واصطلاح الكوفيين المجرى وغير المجرى قال
في البسيط قال والعلل المانعة من الصرف تسع وانما انحصرت
فيها لان النحاة سبروا الاشيا التي يصير الاسم بها فرعا فوجدوها
تسعا ويجمعها قوله •
اذا اثنان من تسع المّا بلفظة • فدع صرفها وهي الزيادة والصفة
وجمع تانيث وعدل وعجمة • واشباه فعل واختصار ومعرفة
وقال ابن خروف في شرح الجمل انشد الاستاذ ابو بكر بن طاهر في
العلل المانعة من الصرف •
موانع صرف الاسم عشر فهاكها • ملخصة ان كنت في العلم تحرص •
فجمع وتوكيد وعدل وعجمة • ووصف وتانيث ووزن مخصص
وما زيد في عدة وعمران فانتبه • وعاشرها التركيب هذا ملخص
وقال الامام ابو القاسم الشاطبي صاحب الشاطبية • افعلا
دعوا صرف جمع ليس بالفرد اشكلا • وفعلان فعلى ثم ذي الوصف
وذي الف التانيث والعدل عدة • والاعجم في التعريف فهو كلا •

فكذو

وذو العدل والتركيب بالخلف والذي • بوزن يخص الفعل او غالب علا
وما الف مع نون اخره زيد فتى • وذو دهاء وقى والموث الفلا
وقال بعضهم •
اجمع وزن عادلا انث بمعرفة • ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا
وقال اخر •
عدل ووصف وتانيث ومعرفة • وعجمة ثم جمع ثم تركيب •
والنون زايدة من قبلها الف • ووزن فعل وهذا القول تقريب
ونقلت من خط ابي حيان قال انشدنا شيخنا الامام بهاء الدين
ابن النحاس في موانع الصرف لنفسه •
وزن المركب عجمة تعريفها • عدل ووصف الجمع زد تانيثا
وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في ذلك •
موانع الصرف وزن الفعل يتبعه • عدل ووصف وتانيث ويمنعه
نون تلت الفا زيدا ومعرفة • وعجمة ثم تركيب وجمعه
اى جمعه وقال ايضا •
وجمع وتركيب وتانيث صنعه • وزايدتي فعلان والعجمة الصرف
وقال ايضا •
موانع صرف الاسم تسع فهاكها • منظمة ان كنت في العلم ترغب
هي العدل والتانيث والوصف عجمة • وزايدتا فعلان جمع مركب
وثامنها التعريف والوزن تاسع • وزاد سواها باحث يتطلب
قاعدة الاصل في الاسما الصرف ولذا لم يمنع السبب الواحد
اتفاقا ما لم يعتضد باخر يجذبه عن الاصالة الى الفرعية
قال في البسيط ونظيره في الشرعيات ان الاصل براة الذمم
فلا يقوى الشاهد على شغل الذمة ما لم يعتضد باخر

يجذبه عن الاصالة الى الفرعية قال في البسيط ونظيره في الشرعيات
ان الاصل براة الذمم فلا يقوى الشاهد على شغل الذمة ما لم
يعتضد باخر ومن فروع ذلك انه يكفي في عوده الى الاصل ادنى
شبهة لانه على وفق الدليل ولذلك صرف اربع من قولك
مررت بنسوة اربع وان فيه الوصف والوزن اعتبارا الاصل
وضعه وهو العدد وقال ابن اياز اصل الاسما الصرف لعلتين
احداهما ان اصلها الاعراب فينبغي ان يستوفي انواعه والثانية
ان امتناع الصرف لا يحصل الا بسبب زايد والصرف يحصل
بغير سبب زايد فان قيل لم لم تكن العلة الواحدة مانعة من
الصرف قيل لوجوه احدها ان الاصل في الاسما ان تكون منصرفة
فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه عن الاصل وشبهوا ذلك
ببراة الذمة فانها لما كانت هي الاصل لم تصر مشتغلة الا بشهادة
عدلين وذلك لان الاصول تراعى ويحافظ عليها الثاني
ان الاسما التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة ولو راعينا
الوجه الواحد وجعلنا له اثرا كان اكثر الاسما غير منصرف وحينئذ
يكثر مخالفة الاصل الثالث ان الفعل فرع عن الاسم في
الاعراب فلا ينبغي ان يجذب الاصل الى حيز الفرع الا بسبب
قوى فايدة قال ابن مكتوم في تذكرته انشد ابن خالويه
في كتاب ليس •
فما حليت الا الثلاثة والثنى • ولا قبلت الا قريبا مقالها
وهو حجة لدخول تا التانيث على ثلاث المعدول وهو غريب
فايدة قال في البسيط باب فعلان فعلى كسكران وسكرى
وغضبان وغضبى وعطشان وعطشى انما يعرف بالسماع

دون

دون القياس وقال ابن مالك •
اجز فعلى لفعلانا • اذا استثنيت حبلانا •
وصوحانا وعلانا • وذ خنانا وسخنانا •
وسيفانا وضحيانا • وقشوانا ونصانا •
وموقانا وندمانا • واتبعهن نصرانا •
ضابط في شرح المفصل للاندلسي قال الخوارزمي العدل على اربعة
اوجه عدل في الاعداد نحو احاد ومثنى وثلاث وعدل في الاعلام
نحو عمر والقياس عامر وعدل من اللام نحو سحر وعدل من اللام
حكما نحو اخر وهذا لان اخر في الاصل افعل التفضيل وهو ضد
اول ورجل اخر معناه اشد تاخرا في الذكر هذا اصله ثم اجرى
مجرى غيره ومن شان افعل التفضيل ان يعتقب عليه احد
الثلاثة وهنا لا مدخل لمن لان افعل من متى اقترن به من لم يجز
تصريفه وههنا قد صرف فعلم انه غير مقترن بمن واخر
لا يضاف فلا يقال هن اخر النسا فتعين ان يكون معرفا
باللام وهو غير معرف لفظا بل منكر لفظا ومعرف حكما ومعنى منزل
منزلة اسم بمن وانما التزم حذف من لانه اجرى مجرى غير وانما
وجب تصريفه لانه غير مضاف وانما حذف اللام لكونه معلوما
قاعدة في البسيط لا عبرة باتفاق الالفاظ ولا باتفاق
الاوزان اما الاول كاسحاق ويعقوب وموسى اسما الانبيا
غير منصرفة واسحاق مصدر اسحق الضرع اذا ذهب لبنه ويعقوب
لذكر الحجل وموسى لما يحلق به مصروفة ومن قال انما سمي يعقوب
لانه خرج من بطن امه اخذا بعقب عيص فهو من موافقة اللفظ
فليس بمشتق لان الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وكذلك

ابليس لا ينصرف للمعرفة والعجمة ومن زعم انه مشتق من ابلس اذا
يئس فقد غلط لان الاشتقاق من العربي يوجب العرف وان
هو من اتفاق الالفاظ واما اشياء فان نحو جالوت وطالوت
وقارون غير منصرفة وجاموس وطاوس وراقود مصروفة
لكونها نكرات ولا عبرة باتفاق الوزن ضابط ما لا ينصرف
ضربان ضرب لا ينصرف في نكرة ولا معرفة وضرب لا ينصرف
في المعرفة فاذا تنكر انصرف وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين السخاوي فقال
مساجد حبلى وحمرا بعدها . وسكران يتلوه احاد واحمر
فذي ستة لم تنصرف كيف ما اتت . سواء اذا ما عرفت او تنكر
وعثمان ابراهيم طلحة زينب . ومع يعمر قل حضرموت يسطر
واحمد فاعدد سبعة جا صرفها . اذا نكرت والباب في ذاك يحصر
قاعدة الاعجمي اذا دخلته الالف واللام التحق بالعربي فلو سمي
رجل بيهود صرف على كل حال اذا قلت انه اعجمي ياؤه من نفس
الكلمة وان قلت ان ياءه زائدة كيعقوب لم ينصرف في المعرفة
لانه على وزن يقوم قاعدة قال ابن جني في الخاطريات
التعريف نسب التانيث والعجمة والتركيب والتنكير يسقط
حكم ذلك ومن قوة حكم التعريف في منع الصرف انك تعتد
معه العجمة والتانيث والتركيب فلا يعتد واحد من ذلك مع
عدم التعريف وان اجتمع فيه سببان واحدهما ما ذكرت الا ترى
انك تصرف اربعا وان كان فيه الوزن والتانيث وباذنجان
وان كان فيه التركيب والعجمة وحضرموت اسم امراة اذا نكر وان
كان فيه التركيب والتانيث ولا تصرف شيئا من ذلك معرفة
فهذا يدل على قوة الاعتداد بالتعريف وانه سبب اقوى من التانيث

والعجمة

والعجمة والتركيب ضابط يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف لانه يرده
الى اصله وهو الصرف اذ يستفيد بذلك زيادة حرف في الوزن
قال في البسيط ويستثنى ما في اخره الف التانيث المقصورة
نحو حبلى ودنيا وسكرى فانه لا يجوز له صرفه اذ لا يستفيد به
فائدة لان التنوين يحذف الالف فيؤدي الى الاتيان بحرف
ساكن وحذف حرف ساكن ويستثنى ايضا افعل منك
عند الكوفيين فانهم لا يجيزون صرفه لملازمة منك الدالة على
المفاضلة فصار لذلك بمنزلة المضاف ومذهب البصريين
جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف ووجود من لا يمنع من تنوينه
كما لم يمنع من تنوين خير منه وشر منه وهما بوزن افعل في
التقدير وقال ابن يعيش ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر
لاتمام القافية واقامة الوزن بزيادة التنوين وهو من احسن
الضرورات لانه رد الى الاصل ولا خلاف في ذلك الا ما كان
في اخره الف التانيث المقصورة فانه لا يجوز للضرورة صرفه
لانه لا ينتفع بصرفه لانه لا يستقيم له في البيت من الشعر وذلك
انك نونت مثل حبلى وسكرى حذفت الف التانيث لسكونها
وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع لانك زدت
التنوين وحذفت الالف فارجعت الاكثر قياس ولم تحفظ فائدة
وقال ابن هشام في تذكرته قال ابن عصفور كالمستدرك
على النحاة انه يستثنى من قولنا ما لا ينصرف اذا اضطر الى
تنوينه صرف ما فيه الف التانيث المقصورة وتوجيهه انه
لا يجوز في الضرورة صرفه بوجه لانك لو فعلته لم تفد اكثر من
ان تحذف حرفا وتضع اخر مكانه ولا ضرورة بك في ذلك

قال ابن هشام وكنت اقول لا يحتاج النحاة الى استثناء هذا لان
ما فيه الف التانيث المقصورة لم يضطر الى تنوينه على ما قال
وكلامنا فيما يضطر الى تنوينه ثم حكي عن ابن الصائغ انه رد عليه
فماله على القرب استثناء هذا وانه افسد تعليله وقال سلمنا
انه لا فائدة في ازالة حرف ووضع حرف لكن ثم امر اخر وهو ان
هذا الحرف الذي وضعناه موضع الالف حرف صحيح قابل
للحركة فاذا حرك بان يكسر لالتقاء الساكنين حصل به ما لم يكن
قبل وهذا حسن جدا فائدة في تذكرة التاج ابن مكتوم
قال في المستوفي لا تكاد التثنية توجد الا في اللغة العربية

باب النكرة والمعرفة

قاعدة الاصل في الاسماء التنكير
والتعريف فرع عن التنكير قال ابن يعيش في شرح المفصل
اصل الاسماء ان تكون نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة
وافتقار الى وضع لنقلها عن الاصل وقال صاحب البسيط النكرة
سابقة على المعرفة لاربعة اوجه احدها ان مسمى النكرة اسبق
في الذهن من مسمى المعرفة بدليل طريان التعريف على التنكير
والثاني ان التعريف يحتاج الى قرينة من تعريف وضعا والة غالبا
النكرة ولذلك كان التعريف فرعا عن التنكير الثالث ان لفظ
شيء معلوم يقع على المعرفة والنكرة فاندراج المعرفة تحت عمومه
دليل اصالتها كاصالة العام بالنسبة الى الخاص فان الانسان
مندرج تحت الحيوان لكونه فرعا منه والجنس اصل لانواعه
الرابع ان فائدة التعريف تعيين المسمى عند الاخبار للسامع
والاخبار يتوقف على التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب
وقبل التركيب لا اخبار فلا تعريف قبل التركيب قال ومن ادلة

النكرة

النكرة الاصل فانها اذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة كقولك
هذا رجل وزيد ضاحكين فتنصب على الحال ولا ترفع على الصفة
لان الحال فضلات من النكرة دون وصف المعرفة بالنكرة ونظيره
تغليب اعرف المعرفتين على الاخرى كقولك انا وانت قمنا وانت
وزيد قمتما وقال في باب ما لا ينصرف التعريف فرع التنكير لانه
مسبوق بالمنكر ودليل سبق التنكير من ثلاثة اوجه احدها
ان النكرة اعم والعام قبل الخاص لان الخاص يتميز عن العام
باوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة والثاني ان لفظ شيء
يعم الموجودات فاذا اريد بعضها خصص بالوصف او ما قام
مقامه والموصوف سابق على الوصف والثالث ان التعريف
يحتاج الى علامة لفظية او وضعية وقال ابن هشام في تذكرته
يدل على ان الاصل في الاسماء التنكير ان التنوين علة تمنع الصرف
وعلل الباب كلها فرعية وانه لا يجوز في رايت البكران ينقل
على من قال علمنا اخواننا بنو عجل حلا على رايت بكرا وانما
يحمل على الاصل فائدة قال في البسيط علامات النكرة
دخول لام التعريف عليها نحو رجل والرجل ودخول رب نحو رب
رجل وتختص بالدخول على غيرك ومثلك وشبهك من دون
اللام والتنوين في اسماء الافعال وفي الاعلام فيما لا ينصرف
نحو صه ومه وابراهيم والهيم وابراهيم والجواب في كيف
كقولك كيف زيد فيقال صالح فانه انما عرف تنكيرها بالجواب
كما عرف متى ظرف زمان واين ظرف مكان بالجواب كما عرف فمتى
ودخول من المغيرة للاستغراق نحو ما جاءني من رجل وما
لزيد من درهم ودخول كم نحو كم رجل جاءني ودخول لا التي

تعمل عمل ان او التي تعمل عمل ليس عليها اسما وخبرا وصلاحيته نصبها على الحال او التمييز **ضابط** قال في البسيط المعارف سبعة انواع المضمرات والاعلام واسما الاشارة والموصولات وما عرف باللام وما اضيف الى واحد من هذه الخمسة والنكرة والمعرفة بقصد النداء وزاد قوم امثلة التاكيد اجمعون واجمع وجمعا وجمع وقالوا انها صيغ مرتجلة وضعت لتاكيد المعارف لخلوها عن القراين الدالة على التعريف من خارج وتقدير الموصوف الخارجي بعيد قال ويؤكد هذا القول ان اجمعين لم يتنكر بجمعه ولو كان جمع اجمع لتنكر كما يتنكر العلم عند الجمع فدل على انه صيغة مرتجلة لتاكيد الجمع المعرف قال وعلى هذا القول فتكون انواع المعارف ثمانية وانما انحصرت فيها لان اللفظ اما ان يدل على التعريف بنفسه او بقرينة زايدة عليه والدال بنفسه اما ان يكون بالنظر الى مسماه وهو العلم او بالنظر الى تبعيته لتعريف المعرفة قبله وهي هذه الالفاظ الدالة على التاكيد والدال بقرينة زايدة اما ان تكون متقدمة او متاخرة والمتقدمة اما ان تكون متصلة او منفصلة فالمتصلة لام التعريف والمنفصلة اما ان تكون متصلة او منفصلة والمتصلة الاضافة والمنفصلة اما ان تكون جنسا وهو صفة اسم الاشارة او جملة وهي صلة الموصولات فانها تعرف بها واللام في الذي والتي لتحسين اللفظ لا للتعريف بدليل ان بقية الموصولات بمعناها وهي عارية عن اللام وانما تعرف بالصلة لان الذي توصل به الى وصف به الى وصف المعارف بالجمل والصفة لابد من كونها معلومة للمخاطب فيا تاعلي سابق

الصفات **فائده** قال ابن الدهان في الغرة الاسما تنقسم الى ثلاثة اقسام مظهر ومضمر ومبهم والمبهمات هي سائر اسما الاشارة والموصولات وقال قوم الاسما تنقسم الى مظهر ومضمر ولا مظهر ولا مضمر **باب المضمر** قال ابن يعيش اصل المضمر ان يكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر كما كانت اسما الظاهرة على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر والاعراب في اخرها يبين احوالها وكما كانت الاسما المبهمة المبنية على صيغة واحدة وعواملها تدل على اعرابها ومواضعها **قاعدة** قال ابن يعيش اصل الضمير المنفصل للمرفوع لان اول احوال الاسما الابتدا وعامل الابتدا ليس بلفظ فاذا اضمر فلا بد ان يكون ضميره منفصلا والمنصوب والمجرور عاملها لا يكون الا لفظا فاذا اضمرا اتصلا به فصار المرفوع مختصا بالانفصال **قاعدة** قال ابن يعيش الضمير المنصوب والمجرور من واد واحد فلذا احمل عليه في التاكيد بالمرفوع تقول مررت بك انت كما تقول رايتك انت **ضابط** المواضع التي يعود الضمير فيها على متاخر لفظا ورتبة سبعة احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبيس وبابها ولا يفسر الا التمييز نحو نعم رجلا زيد الثاني ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله * جفوني ولم اجف الاخلا انني * الثالث ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه الرابع ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد فاذا هي شاخصة

ابصار الذين كفروا الخامس ان يجر برب ويفسره التمييز نحو ربه رجلا السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا السابع ان يكون متصلا بفاعل مقدم ويفسره مفعول كضرب غلامه زيدا **قاعدة** لا يجوز ان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين بشي واحد في فعل من الافعال الا في ظننت واخواتها وفي فقدت وعدمت قاله ابن النحاس في تعليقته على المقرب **باب العلم** ضابط قال في البسيط العلم المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نوعا ولا دليل في حصره سوى استقرا كلام العرب المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نوعا ولا دليل على حصره سوى استقرا كلام العرب المنقول عن المركب كتابط شرا وشاب قرناها وعن الجمع نحو كلاب وانمار وعن التثنية نحو ظبيان وعن مصغر كعمير وسهيل وزهير وحريث وعن منسوب كربعي وصيفي وعن اسم عين كثور واسد لحيوانين وجعفر لنهر وعمر لواحد عمور الاسنان فانه نقل من حقيقة عامة الى حقيقة خاصة وعن اسم معنى كزيد واياس مصدري زاد واس ايا سا وليس مصدر ايس مقلوب يئس لان المصدر المقلوب ياتي على الاصل وعن اسم فاعل كمالك وحارث وحاتم وفاطمة وعايشة وعن اسم مفعول كمسعود ومظفر وعن صوت كببة وعن الفعل الماضي كيزيد ويشكر ويعمر وتغلب وعن الامر وقد جا عنهم في موضعين احدهما سمي بفعل الامر من غير فاعل في قولهم اصمت لواد بعينه والثاني مع الفاعل في قولهم اطرقا لموضع معين قلت وينبغي ان يزاد المنقول من صفة مشبهة كخديج وخديجة وشيخ وعفيف ومن افعل التفضيل كاحمد فانه اولى من نقله

وعن الفعل الماضي كيزيد ويشكر ويعمر وتغلب ناصبا لها على هذا الوزن ونصب ولا

من المضارع **قاعدة** قال الشلوبين الاعلام يكثر الشذوذ فيها لكثرة استعمالها والشي اذا اكثر استعماله غيروه **قاعدة** الاعلام لا تفيد معنى لانها تقع على الشي وعلى مخالفه وقوعا واحدا نحو زيد فانه يقع على الاسود كما يقع على الابيض وعلى القصير كما يقع على الطويل وليست اسما الاجناس كذلك فانها مفيدة الا ترى ان رجلا يفيد صيغة مخصوصة ولا يقع على المراة من حيث كان مفيدا وزيد يصلح ان يكون علما على الرجل والمراة ولذلك قال النحويون العلم يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة كنقل رجل الى فرس او جمل بخلاف نقل العلم **قاعدة** قال ابن جني في الخصائص ثم ابن يعيش تعليق الاعلام على المعاني اقل من تعليقها على الاعيان وذلك لان الغرض منها التعريف والاعيان اقعد في التعريف من المعاني وذلك لان العيان يتناولها لظهورها له وليس كذلك المعاني لانها تثبت بالنظر والاستدلال وفرق بين علم الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال **فايدة** في تذكرة ابن الصايغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح قد يرد العلم جنسا معرفا باللام التي لتعريف الجنس وذلك بعد نعم وبيس فتقول نعم العمر عمر ابن الخطاب وبيس الحجاج حجاج بن يوسف لان نعم لا تدخل الا على جنس معرف وقد يجعل العلم جنسا منكرا وذلك بعد لا نحو لا هيثم الليلة للمطي ولا بصرة لكم ونحو ولا اباحسن لها **باب الاشارة** قال ابن هشام في تذكرته من اسما الاشارة ما لا يستعمل الا بها او بالكاف وهو ذي ومنها ما لا يستعمل بشي منها وهو ثم ومنها ما لا يستعمل بالكاف وهو ذي

قال احمد بن يحيى لا يقال ذلك ولا اعلم منها ما يستعمل بالكاف ويمتنع من ها فهذا قسم ساقط والباقي يستعمل تارة بهذا وتارة بحسب ما يريد من المعنى

باب الموصول

فايدة قال ابن يعيش اكثر النحويين يسمي صلة الموصول صلة وسيبويه يسميها حشوا اي انها ليست اصلا وانما هي زيادة يتم بها الاسم ويتوضح معناه وقال الاندلسي الصلة تقال بالاشتراك عندهم على ثلاثة اشيا صلة الموصول وهذا الحرف اي زايد وحرف الجر صلة بمعنى وصلة كقولك مررت بزيد فالباء صلة بمعنى وصلة **فايدة** ذهب قوم الى ان تعريف الموصولات بالالف واللام ظاهرة في الذي والتي وتثنيتها وجمعها ومنوية في من وما ونحوها والصحيح ان تعريف الجميع بالصلة ونظيره ذلك المنادى نحو يا رجل فقيل تعرف بالخطاب وقيل باللام المحذوفة وكان يا انيبت منابها قال الابدي في شرح الجزولية وهو الصحيح الا ترى انك تقول انت رجل قايم ولا يتعرف رجل بالخطاب فكان يا رجل في الاصل مجتلب له ال التي للحضور ثم اختصرت ولذا التزمت يا ولم تحذف لئلا يتوالى الحذف ولانها صارت عوضا عنها انتهى **ضابط** قال ابن الصايغ في شرح الالفية تلخيص القول في حذف العايد ان يقال اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا ان كان مرفوعا فاما ان يكون مبتدا او غيره ان كان غير مبتدا لم يجز الحذف وان كان مبتدا فاما ان يعطف عليه او يعطف على غيره اما لا في الاول لا يحذف وان الثاني اما ان يصلح ما بعده للصلة اما الثاني يجوز في

اي لا في غيرها والاول يجوز مطلقا وان كان منصوبا فاما بفعل او وصف واما بغيرهما ان كان بغيرهما لم يجز الحذف وان كان بهما فاما متصل او منفصل المنفصل لا يحذف والمتصل اما ان يكون في الصلة ضمير غيره او لا ان كان ضمير غيره لم يحذف والا فان كان من باب كان لم يحذف والا حذف وان كان مجرورا فاما باسم او بحرف ان كان باسم فاما وصف او غيره ان كان غيره لم يحذف وان كان بحرف فاما ان يكون الموصول مجرورا او لا ان لم يكن فلا حذف وان كان فاما بحرف او غيره ان كان بغيره فلا حذف وان كان بحرف فاما ان يماثل جار الضمير لفظا ومعنى ومحلا او لا ان لم يماثل لا يحذف وان ماثله في ذلك كله جاز الحذف انتهى **وكتب** بعض الفضلا الى الشيخ تاج الدين بن مكتوم

ايا تاج دين الله والاوحد الذي • تسنم مجدا قدره ذروة العلا
ويا جامعا اشتات الفضايل حاويا • مدا السبق حلا لا الما قد تشكلا
وبحر علوم في رياض مكارم • مدا السبق حلا لا الما قد تشكلا
بعلمك والاحسان منك تجيبتي • واوصافك الاعلام طاول بذلا
تعدد لي نظما موانع حذف ما • يعود على الموصول نظما مسهلا
واكثر من الايضاح واغد مقصرا • وعش دايم الاقبال ترفل الحلى

فاجابه

الا ايها المولى المجلي قريضه • اذا راح شعر الناس في البيد مشكلا
وجاليا افكار المعاني عرايسا • عليها من التنميق ما سيم الحلى
ومستنتج الافكار تشرق كالضحى • ومستخرج الالفاظ تحلب كالطلا
ومغارس عرس المكارم مثمرا • وجاني من ثمر الفضايل ما حلا

كتبت الى المملوك نظما بمدحة • ووصفك في الافاق ما زال افضلا
وارسلت تبغي نظم لمسايل • ومن عجب ان يسال الخرجيد ولا
فلم يسع المملوك الا امتثاله • وتمثيل ما الوى وايضاح ما حلا
ولم يال جهدا في احتلاب شريدة • ومن يبذل المجهود جهدا فما الا
تعلت وقد اهديت نحو الى الضحى • وشولا الى بحر وسمعا لذي ملا
اذا ما بدا الموصول حاولت حذفه • فطالع عمدا ما قد نظمت مفصلا
فما كان مرفوعا ولم يك مبتدا • فاثبت واما الحذف فاترك واخطلا
وان كان مرفوعا ومبتدا غدا • ومن وصل اي صدر احذف مسهلا
بشرط بنا اي واما ان اعربت • فقيل بتجويز الحذف وقيل لا
وان كان ذا صدر الوصلة غيرها • وطالت فان لم تصلح الغير موصلا
فدونك فاحذف وان لم تطل فقد • اجيز على قول الضعيف واجملا
وشاهد ذا فاقرا تماما على الذي • واحسن مرفوعا لدا الفعل من قلا
واثبته محصورا كذا ان تعقبه ما • تميم كجا الذ ما هو ذو ولا
ومن حذفه لدا عطف غيره • عليه ومنع الحذف في عكس اجلا
وما كان مفعولا لغير طنت وهو • متصل فاحذف فنظرا لاعتداله
ويشرط في ذا عوده وحده فان • تعد غيره فالحذف ليس مسهلا
وكهذا اذا الموصول لم يك ال فان • يكنها فلا تحذفا وقد جا مقللا
وما كان خفضا بالاضافة لفظه • ومعناه نصب كان بالحذف اسهلا
وخافضه ان ناب عن حرف مصدر • وفعل فلم تحذف نزاعي السمر لا
كقولك تبلو فاقض ما انت قاض او • فان كان مجرورا بحرف فقد اعلا
وموصوله اضحى كذلك فاحذفن • اذا ما استوى الحرفان يا حاوي العلا
واعني به لفظا ومعنى ولم يكن • تذنيت حرف العايد قد تلا
ولم يك ايضا قد اقيم مقام ما • غدا فاعلا فاسمع مقالي محصلا

ويشرب بما تشربون وان غدا • تساويهما في اللفظ منفردا خلا

باب المعرف بالاداة

ضابط قال في البسيط تنقسم اللام الى تسعة اقسام احدها التعريف الجنس نحو قولهم الرجل خير من المراة اي اذا قوبل جنس الرجال بجنس النسا كان جنس الرجال افضل والا فكم من امراة خير من رجل الثاني لتعريف عهد وجودي بين المتكلم والمخاطب كقولك قدم الرجل وانفقت الدينار المعهود بينك وبين المخاطب وفي التنزيل وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وقوله ان جاءه الاعمى لان المراد به عبد الله بن ام مكتوم الثالث لتعريف عهد ذهني كقولك اكلت الخبز وشربت الماء ودخلت السوق فانه لا يمكن حمله على ارادة الجنس ولا على المعهود في الوجود لعدم العهد من المتكلم والمخاطب فلم الا حمله على الاشارة الى الحقيقة باعتبار قيامها بواحد في الذهن الا ان هذا التعريف قريب من النكرة لان حقيقة التعريف انما يكون باعتبار الوجود وهو باعتبار الوجود نكرة لانه لم يقصد مسمى معهود في الوجود ولهذا قال المحققون ان نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني صفة لكونه لم يقصد مسمى معهودا في الوجود الرابع لتعريف الحضور كقولك هذا الرجل وهو يصحب اسم الاشارة وقياس يا ايها الرجل وما كان كله ان يكون من تعريف الحضور لوجود التعهد اليه بالنداء الخامس ان تكون بمعنى الذي اذا اتصلت باسم الفاعل او اسم مفعول السادس ان تكون عوضا من تعريف الاضافة نحو مررت بالرجل الحسن الوجه فالقياس ان لا تجتمع الالف واللام والاضافة لان

الاضافة لما لم تعرف احتيج الى الالف واللام والاضافة نحو مررت
بالرجل الحسن الوجه فالقياس ان لا تجتمع الالف واللام
والاضافة الا ان الاضافة لما لم تعرف احتيج الى الالف واللام
لتجري صفة للمعرفة الثامنة التاسع ان تكون زائدة
في الاعلام الثامن ان تكون محسنة والتزيين بغيرها كالكلام
الذي والتي التاسع للمح قال واعلم ان اقوى تعريف اللام
الحضوري ثم العهد ثم الجنس وقال المهلبي

• تعلم فللتعريف ستة اوجه • اذا الاسم زيدت على اول الاسم •
• حضور وتفخيم وجنس وعهد • ومعنى الذي ثم الزيادة في الرسم •

فايدة قال ابن يعيش جنبة اسم من اسماء الزمان
وهو معرفة علم فلذلك لا ينصرف تقول لقيته فينة
بعد فينة اي بعد الحين وحكى ابو زيد الفينة بعد
الفينة بالالف واللام فهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفان
احدهما بالالف واللام والاخر بالوضع والعلمية وليس
كالحسن والعباس لانه ليس بصفة في الاصل ومثله قولهم
للشمس الاهة والالاهة في اعتقاب تعريفين عليه
واسماء العدد معارف اعلام وقد يدخلها الالف واللام
فيقال الثلاثة نصف الستة فيكون مما اعتقب عليه تعريفان
وذكر ابن جني في الخصايص الاول وقال وهو لغز كذا شعوب
والشعوب للمنية وندى والندى وذكر المهلبي من ذلك
غدوة والغدوة ونسر والنسر باب المبتدا والخبر
قال ابن يعيش ذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتدا
والخبر هما الاصل في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات

محمول عليهما وذلك لان المبتدا يكون معرى من العوامل اللفظية
وتعري الاسم من غيره في التقدير قبل ان يقترن به غيره قال
والذي عليه حذاق اصحابنا البصريين ان الفاعل هو الاصل
لانه يظهر رفعه فايدة دخول الاعراب للكلام من حيث كان
تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني التي
لولاها وقع لبس فالرفع انما للفرق بين الفاعل والمفعول
اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع
المبتدا لم يكن لامر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان
وتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد مخبرا عنه وافتقار
المبتدا الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي
قبله ولذلك رفع المبتدا الخبر فايدة قال ابن النحاس
في التعليقة قولك اقايم الزيدان وما ذاهب اخواك مبتدا
ليس له خبر لا ملفوظ به ولا مقدر وقال ومن المبتدات
التي لا خبر لها ايضا قولهم اقل رجل يقول ذاك فاقل
مبتدا لا خبر له لانه بمعنى الفعل في قولهم قل رجل يقول ذاك
ويقول ذاك صفة لرجل وليس بخبر بدليل جريه على
رجل في تثنيته وجمعه وكذلك كل رجل وصيغته فانه
لا خبر له على احد الوجهين وكذلك قولهم حسبك مبتدا
لا خبر له على احد الوجهين لانه بمعنى اكتف وكذلك قول الشاعر

• غير ماسوف على زمن • ينقضي بالهم والحزن •

ومثله قول الاخر

• غير لاه عداك فاطرح اللهو • ولا تغترر بعارض سلم •

فغير في البيتين مبتدا لا خبر له على احد الوجهين لانه محمول

محمول على ما كان فيه كانه قيل ما يوسف على زمن كما في قولهم ما قايم
اخوك قاعدة اصل المبتدا ان يكون معرفة واصل الخبر
نكرة وذلك لان الغرض في الاخبارات افادة المخاطب ما ليس
عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر والاخبار عن النكرة
لا فايدة فان افاد جاز مسوغات الابتدا بالنكرة
قال الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني لم يعول المتقدمون
في ضابط ذلك الا على حصول الفايدة وراي المتاخرون
انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفايدة فتتبعوها فمن
مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لامور متداخلة
قال والذي يظهر لي انها منحصرة في عشرة امور احدها
ان تكون موصوفة لفظا نحو واجل مسمى عنده ولعبد
مومن خير من مشرك او تقديرا نحو السمن منوان بدرهم
اي منه او معنى نحو رجيل جاني لانه في معنى رجل صغير
الثاني ان تكون عاملة اما رفعا نحو قايم الزيدان عند
من اجازه او نصبا نحو امر بمعروف صدقة او جرا نحو غلام
رجل جاني الثالث العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف
عليه مما يسوغ الابتدا به نحو طاعة وقول معروف اي امثل
من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة
يتبعها اذى الرابع ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا قال
ابن مالك او جملة نحو ولدينا مزيد لكل اجل كتاب قصدك
غلامه رجل الخامس ان تكون عامة اما بذاتها كاسما
الشرط والاستفهام او بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل
رجل في الدار واله مع الله وفي شرح منظومة ابن الحاجب

له ان الاستفهام المسوغ للابتدا هو الهمزة المعادلة بام
نحو رجل في الدار ام امراة كما مثل في الكافية وليس كما قال
السادس ان يكون مرادا بها الحقيقة من حيث هي نحو
رجل خير من امراة وتمرة خير من جرادة السابع ان تكون
في معنى الفعل وهو شامل لنحو عجب لزيد وضبطوه
بان يراد بها التعجب ولنحو سلام على آل ياسين وويل
للمطففين وضبطوه بان يراد بها الدعا الثامن ان يكون
ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة
سجدت وبقرة تكلمت التاسع ان تقع بعد اذا الفجائية
نحو خرجت فاذا رجل بالباب العاشر ان تقع في اول جملة
حالية نحو سرينا ونجم قد اضا وكل يوم ترى في مدرسة بيدنا
وبهذا يعلم ان اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد
واو الحال ليس بلازم ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور
في شرح الجمل تكسر ان اذا وقعت بعد واو الحال وانما
الضابط ان تقع في اول جملة حالية بدليل قوله تعالى وما
ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام انتهى
وقد ذكر ابو حيان في ارجوزته المسماة بنهاية الاعراب
في علمي التصريف والاعراب جملة من المسوغات ثم قال

• وكل ما ذكرت في التتميم • يرجع للتخصيص والتعميم •

وقال المهلبي في نظم الفرايد

• وقع الابتدا بالتنكير • في ثمان واربع للخبير •
• بعد نفي او حوا با لنفي • اولفاه موجبا كالنظير •
• ثم ان كنت سايلا او مجيبا • لسوال او سابقا بمجرور •

ثم موصولة بمن وَاذا ما • ونعت ظاهر الذي مستخبر
وتمني تعجب وَدعاءٍ • او عموم ونعتها للبصير

وَقَال ايضًا

قد جَاءَ ما اغنى وسد عن الخبر • في حذفه وزواله في اثني عشر
حال وشرطا اوجواب مسايل • اوحال بر ومعمول الخبر
وجواب لولا ثم وصف بعده • اوفاعل او نقض نفي في الاثر
اوفي سوال في العموم واو مع • وحديث معطوف كفانا من عبر

مثال الحال اكثر شربي السويق ملتوتا وَالشرط سروري بزيد ان اطاعني اي ثابت اذا اطاعني حذف الخبر وَاقيم الشرط مقامه وَالجواب لسوال زيدٌ لمن قال من عندك وجواب القسم لعمر الله لافعلن ومعمول الخبر يا انت الاسيرا اي تسير سيرا وجواب لولا لولا زيد لاكرمتك وَالوصف اقل رجل يقول ذاك فيقول في موضع خفض صفة لرجل وَقد سد مسد الخبر وَالفاعل اقايم الزيدان وَنقض النفي بلى زيدٌ لمن قال ما عندي احد وَالسوال في العموم هل طعام اي عندكم وَواو مع كل رجل وضيعته وَالعطف نحن بما عندنا وَانت بما عندك راض **ضابط** قال ابن الدهان في الغرة المبتدا لا يعطف عليه خبره بحرف البتة الا بالفا في موضعين احدهما يلزمه الفا والاخر لا يلزمه الفا فاما الذي يلزم الفا ففي موضعين احدهما في بعض الخبر وهو ان يكون المبتدا شرطا جازمة بالنيابة وجزاؤه جملة اسمية او امرية او نهيية نحو من يا تيني فله درهم ومن عاد فينتقم الله منه على الله فهو حسبه

والثاني

وَالثاني قولهم اما زيد فقايم وَامّا الذي يجوز دخول الفا في خبره وَلا يلزم فالموصول وَالنكرة الموصوفة اذا كانت الصلة والصفة فعلا او ظرفا نحو وَما بكم من نعمة فمن الله وَالذي يا تيني فله درهم وَالذين يا تيانها منكم فاذوهما وكل رجل يا تيني فله درهم **فايدة** قال ابن مكتوم في تذكرته قال ابو الحصيب النارسي نحوي من اصحاب المبرد في كتاب النوادر له الليلة الهلال ليس في الكلام شخص خبره ظرف من الزمان الا هذا ومثله قولهم الكل عام نعم يجوونه انتهى **ضابط** روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة الاول الضمير وَهو الاصل الثاني الاشارة نحو وَلباس التقوى ذلك خير الثالث اعادة المبتدا بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة الرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءني ابو عبد الله اذا كان كنية له الخامس عموم يشمل المبتدا نحو وَالذين يمسكون بالكتاب وَاقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين السادس ان يعطف بفا السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة • وَانسان عيني يحسر الما تارة • فيبدو وتارات يجم فيغرق السابع العطف بالواو عند هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام التاسع الالف بدل عن الضمير في قول طايفة نحو فان الجنة هي الماوى اي ماواه العاشر كون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو هجيري

ابي بكر لا اله الا الله **قاعدة** اذا كان الخبر معرفة كالمبتدا لم يجز تقديم الخبر لانه مما يشكل ويلبس اذ كل وَاحد منهما يجوز ان يكون خبرا ومخبرا عنه قال ابن يعيش ونظير ذلك الفاعل وَالمفعول اذا كانا لا يظهر فيهما الاعراب فانه لا يجوز نحو ضرب موسى عيسى **فايدة** قال ابن اياز اذا دار الامر بين كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط الفايدة وَمعتمدها وقال العبدي في البرهان الاولى كونه الخبر لان الحذف اتساع وتعرف وَذلك في الخبر دون المبتدا لان الخبر يعرد اجاما متسعا وحملة على شعب اقسامها وَالمبتدا لا يكون الا اسما مفردا وَقال شيخنا الحذق بالاعجاز والاولى الحق منه بالمصدر والاوايل شاهد فصبر جميل اي شاني صبر جميل اشكل من غيره وَمثله طاعة وقول معروف اي المطلوب منكم طاعة او طاعة امثل لكم وَقال ابن هشام في المغني وَلو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم الرجل زيد اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد شي مسده وَجزم كثير من النحويين في نحو عمرك لافعلن وَايمن الله لافعلن بان المحذوف الخبر وَجوزه ابن عصفور كونه المبتدا **فاعدة** قال ابن هشام في المغني اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا وَالباقي فاعلا وَكونه مبتدا وَالباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدا عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا

كلا

كلا خلاف فاما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا ان يعتضد الاول برواية اخرى كقراة شعبة يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال ببنيه للفاعل فانه يقدر الفعل وَالموجود فاعل لا مبتدا لوقوعه فاعلا في قراة من كسر البا او بموضع اخر يشبهه نحو وَلئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجي ذلك في شبه هذا الموضع وَهو وَلئن سالتهم من خلق السموات وَالارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وَقال ابن النحاس في التعليقة اذا تردد الاضمار بين ان يكون قد اضمرنا خبرا او اضمرنا فعلا كان اضمار الخبر وَحذفه اولى من اضمار الفعل وحذفه لان اخر الجملة اولى بالحذف من اولها موضع استجمام وراحة وَاخرها موضع تعب وطلبا استراحة **فايدة** قال الشيخ بها الدين بن النحاس في تعليقة على المقرب اعلم ان تنكير المبتدا اختلفت فيه عبارات النحاة فقال ابن السراج المعتبر في الابتدا بالنكرة حصول الفايدة فمتى حصلت الفايدة في الكلام جاز الابتدا وجد شي من الشرايط او لم يوجد وَقال الجرجاني يجوز الاخبار عن النكرة بكل امر لا تشترك النفوس في معرفته نحو رجل من تميم شاعر او فارس فالمجوز عنده شي وَاحد وَهو جهالة تبعض النفوس ذلك وَما ذكره لا يحصر المواضع وَقال شيخنا جمال الدين محمد بن عمرون الضابط في جواز الابتدا بالنكرة قربها من المعرفة لا غير وَفسر قربها.

من المعرفة باحد شيئين اما باختصاصها كالنكرة الموصوفة او
بكونها في غاية العموم كقولنا تمرة خير من جرادة فعلى هذه
الضوابط لا حاجة لنا بتعداد الاماكن بل نعتبر كل ما يرد
فان كان جاريا على الضابط اجزناه والا منعناه
وان سلكنا مسلك تعداد الاماكن التي يجوز فيها الابتدا
بالنكرة تنيف على الثلاثين وانا لم اجد احدا من النحاة
بلغ بها زائدا على اربعة وعشرين فيما علمته احدها
ان تكون موصوفة وهذا على نوعين موصوف
بصفة ظاهرة كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
وموصوف بصفة مقدرة كمسئلة السمن منوان بدرهم
تقديره منوان منه بدرهم ومنه في موضع الصفة للمنوين
والثالث ان تكون خلفا من موصوف كقولهم ضعيف
عاذ بقرملة اي انسان ضعيف او حيوان التجى الى
ضعيف الرابع مقاربة المعرفة في عدم قبول الالف
واللام كقولك افضل من زيد صاحبك الخامس ان
تكون اسم استفهام نحو من جاءك السادس اسم شرط
نحو من ياتني اكرمه السابع كم الخبرية نحو كم غلام لي
الثامن ان تكون في معنى الكلام التعجب كقولهم عجب لك
التاسع ان يتقدمها اداة نفي نحو ما رجل قايم
العاشر ان يتقدمها اداة استفهام نحو ارجل قايم
الحادي عشر ان يتقدمها خبرها ظرفا نحو عندي
رجل الثاني عشر ان يتقدمها خبرها جارا ومجرورا
نحو في الدار رجل وينبغي ان يشترط في هذين القسمين

ان

ان يكون مع المجرور او الظرف معرفة والا فلو قيل في دار
رجل لم يجز وان كان الخبر مجردا لا وقد تقدم نحو ما جاز الجزولي
والواحدي في كتابه في النحو تاخير الخبر في الظرف والمجرور
على ضعف نقله عنهما شيخنا الثالث عشر ان يكون فيها
معنى الدعا نحو سلام عليكم وويل له الرابع عشر ان يكون
الكلام بها في معنى كلام اخر كقولهم شي ما جاء بك وقولهم
شر اهر ذا ناب لانه في معنى النفي اي ما اهر ذا ناب
الا شر الخامس عشر ان تكون النكرة عامة نحو قول عمر
تمرة خير من جرادة ومسئلة خير من بطالة السادس عشر
ان يكون في جواب من يسال بالهمزة وام نحو ارجل
قايم في جواب من قال ارجل قايم ام امراة السابع
عشر ان يكون الموضع موضع تفصيل نحو قولنا الناس
رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته وقول امرئ القيس
فاقبلت زحفا على الركبتين فثوب علي وثوب اجر
الثامن عشر ان يكون معتمدة على لام الابتدا نحو لرجل
قايم التاسع عشر ان تكون عاملة نحو امر بمعروف صدقة
العشرون ان تكون في معنى الموصوفة ما التعجبية نحو
ما احسن زيدا على راي سيبويه الحادي والعشرون ان تكون
مضافة اضافة محضة نحو مثلك لا يفعل كذا الثالث
والعشرون ان تكون في معنى الموصوفة وهو ان تكون
مصغرة نحو رجيل قايم فالتصغير وصف في المعنى بالصغر
الرابع والعشرون ان تكون النكرة يراد بها واحد مخصوص
نحو ما حكي انه لما اسلم عمر بن الخطاب قالت قريش

الثاني والعشرون ان تكون مضافة اضافة غير محضة نحو غلام امرأة خارج
ان تكون ... مضافة غير محضة

صبا عمر فقال ابو جهل مه رجل اختار لنفسه امرا فما تريدون
ذكره الجرجاني في مسائله الخامس والعشرون ان يتقدم
خبرها غير ظرف ولا مجرور بل جملة نحو قام ابوه رجل
بشرط ان يكون فيه معرفة ايضا السادس والعشرون
ما دخل عليها ان في جواب النفي نحو ان رجلا في الدار
في جواب من قال ما رجل في الدار السابع والعشرون
ان تكون في معنى الفعل من غير اعتماد نحو قايم الزيدان
على راي الكوفيين والاخفش الثامن والعشرون معطوفة
على نكرة قد وجد فيها شي من شروط الابتدا بالنكرة نحو
قول الشاعر: عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي
الثلاثون ان يعطف عليها نكرة موصوفة نحو قوله تعالى طاعة
وقول معروف على احد الوجهين الحادي والثلاثون
ان تلي لولا كقول الشاعر: لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة
الثاني والثلاثون ان تلي فا الجزا نحو قولهم في المثل ان مضى
عير فعير في الرباط قال فهذا ما حصل لي من تعداد الاماكن
التي يجوز الابتدا فيها بالنكرة ولا ادعي الاحاطة فلعل غيري
يقف على ما لم اقف عليه ويهتدي الى ما لم اهتد اليه فمن كانت
عنده زيادة فليضفها الى ما ذكرته راجيا ثواب الله عز وجل
ان شاء الله تعالى انتهى كلام ابن النحاس ثم رايت
بعد ذلك مولفا لبعض المتاخرين قال فيه قد تتبع النحاة مسوغات
الابتدا بالنكرة وانهاها بعض المتاخرين الى اثنين
وثلاثين قال وقد انهيتها بعون الله الى نيف واربعين
فذكر الاثنين والثلاثين التي ذكرها ابن النحاس وزاد

ان

التاسع والعشرون ان تكون معطوفة على ... والعشرون ان تكون ...

ان تكون معطوفة على معرفة كقولك زيد ورجل قايمان فرجل نكرة
جاز الابتدا بها لعطفها على معرفة وان تلي اذا الفجائية وان تقع
جوابا كقولك درهم في جواب ما عندك اي درهم عندي وان تقع
محصورة نحو انما في الدار رجل وان تكون للمفاجاة قاله ابن
الطراوة ومثله بقولهم شي ما جاء بك وجعل منه المثل ليس عبد
باخ لك وهذه زيادة غريبة وان يوتى بها للمناقضة كقولك
رجل قام لمن زعم ان امراة قامت وان يقصد بها الامر كقوله
تعالى وصية لازواجهم على قراءة الرفع وان عند خبرها نحو
دينار انما الماخوذ درهمان وانسان صبر على الجوع
عشرين يوما ثم صار اربعة يريد في يومه وان يتقدم معمول
خبرها نحو في درهمك الف بيض على ان يكون بيض خبرا
وان تكون النكرة لا تراد لعينها كقول امرئ القيس مرسعة
بين ارساغه لانه لا يريد مرسعة دون مرسعة وهذا يمر به
البدل وقد تقدم عموم الشمول وقال الشيخ تاج الدين مكتوم

اذا ما جعلت الاسم مبتدا فقل ... بتعريفه الا مواضع نكرا
بها وهي ان عدت ثلاثون بعدها ... ثلاثتها فاحفظ لكي تتمهرا
وترجعها لاثنين منها فقل هما ... خصوص وتعميم افاد او اشرا
فاولها الموصوف والوصف والذي ... اضيف وما قد تم او جاء منكرا
كقولك دينار لدي لقايل ... اعندك دينار فكن متبصرا
كذا كم لاخبار وما ليس قايلا ... لأل وكذا ما كان في الحصر قد جرا
وما جا دعا او غدا عاملا وما ... له سوغ التفصيل ان يتنكرا
وما بعد واو الحال جا وفا الجزا ... ولولا وما كالفعل او جا مصغرا
وما ان يتلو في جواب الذي نفى ... وما كان معطوفا على ما تنكرا

وسائغ ومخصوصًا عندا وجواب ذي • سؤال بامرٍ كالمن فاخر لتخبرا •
وما قدمت اخباره وهي جملة • ونحوما اسماه في القرب القوا •
كذا ما ولي لاما ابتدا وما عندا • عن الظرف والمجرور ايضا يوخرا •
وما كان في معناه للنفي او تلا • اذا الجملة فاخرها كنحو هرا •
فائدة في تذكرة التاج ابن مكتوم قالوا ركب الناقة
طليحان وفيه ثلاثة اقوال قيل تقديره احد طليحين حذف
المضاف واقام المضاف اليه مقام المحذوف وقيل التقدير
راكب الناقة والناقة طليحان وقيل التقدير راكب الناقة
طليح وهما طليحان وفيه حذف خبر وحذف مبتدا انتهى
باب كان واخواتها قال ابن بابشاد كان ام الافعال
لان كل شيء داخل تحت الكون لا ينفك شيء من معناها ومن ثم
صرفوها تصرفا ليس لغيرها واصبح وامسى اختان لانهما
طرفا الزمان وظل واضحى اختان لانهما لصدر النهار وبات
وصار اختان لاعتلال عينهما وزال وفتى وانفك وبرح ودام
اخوات للزوم اولها ما وليس منفردة لانها لا تتصرف
وقال ابن هشام في تذكرته الصواب ان يقال ان ما قيل
لها اخوات لانهن لا يعملن الا في النفي وشبهه وليس وما
دام اختان لعدم تصرفهما والا فاعتبار لازمة في الاربعة
انما يلزم قبلها نفي او شبهة اعم من ان يكون النفي بما او غيرها
فان اعتبر انها قد تنفى بما فليعد كان وامسى ونحو ذلك
ثم ان ما الداخلة على دام غير ما الداخلة عليهن قال
فالذي قاله خطأ والذي قلناه هو الصواب وقال ابو البقا
في اللباب انما كانت كان ام هذه الافعال لخمسة اوجه احدها

سعة اقسامها والثاني ان كان التامة دالة على الكون وكل شيء
داخل تحت الكون والثالث ان كان دالة على مطلق الزمان
الماضي ويكون دالة على مدة الزمان المستقبل بخلاف غيرها
فانها تدل على زمان مخصوص كالصباح والمسا والرابع انها
اكثر في كلامهم ولهذا حذفوا منها النون في قولهم لم يك
والخامس ان بقية اخواتها يصلح ان تقع اخبارًا لها كقولك كان
زيد اصبح منطلقا ولا يحسن اصبح زيد كان منطلقا **مسئلة**
قال الزجاجي في اماليه قال ابو بكر احمد بن الحسين النحوي المعروف
بابن شقير كان زيد اكلا طعامك جائز من كل قول كان طعامك
اكلا زيد جائز من كل قول طعامك اكلا كان زيد جائز من قول كان
الكوفيين وخطا من قول البصريين طعامك كان زيد اكلا جائز الكلام
من كل قول طعامك جائز من قول كان طعامك زيد اكلا جائز
من قول الكوفيين وخطا من قول البصريين اكلا طعامك زيد
اكلا طعامك كان اكلا هذه كلها جائزة من كل قول فاذا قلت
زيد طعامك كان او زيد طعامك كان اكلا زيد كان جازتا
من قول البصريين والكسائي وكانت خطا من قول الفرا لانه
لانه لا يقوم مفعول خبر كان عليه اذا كان خبر كان مقدما من
قبل انه لو اراد رده الى فعل ويفعل لم يجز عنده والكسائي يجيز
تقديمه كما يجيز تقديم الحال فاذا قلت طعامك زيد كان اكلا
زيد طعامك جائزة من قول البصريين وخطا من قول الكوفيين
الا الكسائي على كلامين فان قلت طعامك زيدا اكلا جازت
من قول البصريين وخطا من قول الكوفيين الا الكسائي على
كلامين انتهى **ضابط** قال ابو الحسين بن الربيع في شرح الايضاح

۳ كان واخواتها في تقديم اخبارها عليها على اربعة اقسام قسم لا يتقدم
خبرها عليها باتفاق وهو ما دام وقسم يتقدم عند الجمهور الا ابن
كيسان وهي ما زال وما انفك وما فتى وما برح وقسم يتقدم
الخبر عليها باتفاق ما لم يعرض عارض وهي كان وبقية افعال
الباب **باب ما واخواتها** **قاعدة** قال ابو البقا
في التبيين ما هي الاصل في النفي وهي ام بابه والنفي فيها اكد
فائدة قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته لم تقع ما في
القران الاعلى لغة الحجازيين ما خلا حرفا واحدا وهو وما انت
تهدي العمي على قراءة حمزة فانها هنا على لغة تميم وزعم الاصمعي
ان ما لم تقع في الشعر الا على لغة تميم قال بعض النحويين
فتصفحت ذلك فوجدته كما ذكر ما خلا ثلاثة ابيات منها
خلاف قول الفرزدق فتصفحت ذلك فوجدته كما ذكر ما خلا
ثلاثة ابيات منها خلاف قول الفرزدق • واذ ما مثلهم بشر •
والاخر رؤبة بن العجاج • او رثاني بحري ما مثلها بجرات •
كذا روي بنصب مثلها وهو مثل قول الفرزدق والثالث •
• وانا النذير بحرة مسودة • يصل الاثم اليكم افوادها •
قاعدة التصرف في لا النافية اكثر من التصرف في ما النافية
ومن ثم جاز حذف لا في جواب القسم نحو تالله تفتؤ اي لا تفتؤ
ولم يجز حذف ما كذا نقله ابن الخباز عن شيخه معترضا على
ابن معط اذ قال في الفيته •
• وان اتى الجواب منفيا بلا • ادما كقوله والسما ما فعلا •
• فانه يجوز حذف الحرف • اذا امنوا الالباس حال الحذف •
فائدة قال ابن هشام في تذكرته زيادة الباء في الخبر على ثلاثة

اقسام كثير وقليل واقل فالكثير في ثلاثة مواضع وذلك بعد
ليس وما نحو اليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل وبعد
اولم يروا ان نحو اولم يروا ان الله الذي خلق السموات
والارض ولم يعي بخلقهن بقادر لانه في معنى اوليس الله بقادر
ثم راجع الى المسئلة الاولى في المعنى والقليل في ثلاثة مواضع
بعد كان واخواتها منفية كقوله •
• وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن • باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل
وبعد ظن واخواتها منفية كقوله •
• دعاني اخي والخيل بيني وبينه • فلما دعاني لم يجدني بقعدد
وبعد لا العاملة عمل ليس كقوله •
• فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة • بمغن فتيلا عن سواد بن قارب
والاقل في ثلاثة مواضع بعد ان ولكن وهل فالاول كقوله
فان تنا عنها حقبة لا تلاقها • فانك مما احدثت بالمجرب
والثاني كقوله • ولكن اجرا لو علمت بهين • والثالث كقوله
• الا هل اخو عيش لذيذ بدائم • **فائدة** ابن هشام في تطر تذكرته
سيبويه لات بليس ولا يكون في الاستثنا من حيث انه لا يستعمل
معها الا احد الاسمين والاخر يضمر دائما **باب ان واخواتها**
ضابط في المفصل جميع ما ذكر في خبر المبتدا من اصنافه واحواله قاله
وشرائطه قائم في خبر ان ما خلا جواز تقديمه الا اذا وقع ظرفا
كقولك ان في الدار زيدا وقال ابن يعيش في الشرح كل ما جاز
في المبتدا والخبر جاز في ان واخواتها لا فرق بينهما ولا يجوز
تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقدم الخبر منها على الاسم
ويجوز ذلك في المبتدا وذلك لعدم تصرف هذه الحروف

ثم كونها فروعا على الافعال في العمل فانحطت عن درجة الافعال
فجاز التقديم في الافعال نحو قائما كان زيد وكان قائما زيد
ولم يجز ذلك في هذه الحروف اللهم الا ان يكون الخبر ظرفا
او جارا او مجرورا وذلك انهم توسعوا في الظروف وخصوها بذلك
لكثرتها في الاستعمال **قاعدة** قال ابو البقا في التبيين
اصل الباب ان **ضابط** قال ~~ابو البقا~~ في شرح الشذور — ابن هشام
تكسر ان في تسعة مواضع احدها في ابتدا الكلام نحو انا
انزلناه الثاني ان تقع في اول الصلة نحو وآتيناه من
الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء الثالث في اول الصفة كمررت
برجل انه فاضل الرابع في اول الجملة الحالية نحو كما اخرجك
ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المومنين لكارهون الخامس
في اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل وهو اذ واذا وحيث
ان زيدا جالس السادس ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله
يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون السابع
ان تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله الثامن ان تقع خبرا عن
اسم عين نحو زيد انه فاضل وتفتح في ثمانية مواضع احدها ان
تقع فاعلا نحو اولم يكفهم انا انزلنا الثاني ان تقع نائبا عن
الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع الثالث ان تقع مفعولا لغير القول
نحو ولا تخافون انكم اشركتم الرابع ان تقع في موضع رفع بالابتدا
نحو ومن آياته انك ترى الارض خاشعة الخامس ان تقع في موضع
خبر اسم معنى نحو اعتقادي انك فاضل السادس ان تقع مجرورة
بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق السابع ان تقع مجرورة بالاضافة
نحو مثل ما انكم تنطقون الثامن ان تقع تابعا لشي مما ذكر نحو

اذكروا

اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم واذ يعدكم الله احدى
الطايفتين انها لكم ويجوز الكسر والفتح في ثلاثة مواضع احدها
بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا بالباب الثاني بعد
فا الجزائية نحو من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح
فانه غفور رحيم الثالث اذا وقعت خبرا عن قول وخبرها قول
وفاعل القولين واحد نحو اول قولي اني احمد الله **ضابط** قال ابو حيان
حال ان المخففة اذا اعملت كحالها وهي مشددة في جميع الاحكام
الا في شي واحد وهو انها لا تعمل في المضمر الا ضرورة بخلاف المشددة
تقول انك قايم ولا يجوز انك قايم **فايدة** قال السخاوي
في شرح المفصل اختلف النحاة في ان واللام ايهما اشد تاكيدا
واقعد من اللام وقال اخرون اللام اشد تاكيدا لانه يتمحض
دخوله لذلك ولا يكون له شبه بالفعل **باب لا** فايدة
قال ابن يعيش نظير لا في اختصاصها بالنكرة رب وكم لان رب
للتقليل وكم للتكثير وهذه معان الابهام اولى بها **فايدة**
في تعاليق ابن هشام نظير ما في كفها ان واخواتها عن العمل اللام
في لا ابا لزيد ولا غلامي لعمرو في انها هيات لا للعمل في المعارف
ولولا وجودها لم يمكن للا ان تعمل فاما قوله
ابالموت الذي لا بد اني • ملاق لا اباك تخوفيني
فانه على نيتها كان قوله
• اني رايت ملاك الشيمة الادب • على نية اللام المعلقة حذفت
وابقي حكمها **ضابط** قال سيبويه كل شي حسن ان تعمل فيه رب حسن
ان تعمل فيه لا **باب ظن واخواتها** ضابط قال ابن عصفور
لم تعلق من الافعال الا افعال القلوب وهي ظننت وعلمت ونحوهما

ولم يعلق من غير افعال القلوب وهي ظننت الا انظروا سال قالوا
انظر من ابو زيد واسال من ابو عمرو وكان الذي سوغ ذلك
فيهما كونهما سببين قالوا انظر من ابو زيد واسال ابو من عمرو
وكان الذي سوغ ذلك كونهما سببين للعلم والعلم من افعال
القلوب فاجري مجراه المسبب **فايدة** قال ابن النحاس
في شرح الدرة لهذه الافعال خواص لا يشاركها فيها غيرها
من الافعال المتعدية منها ان مفعوليها مبتدا وخبر في الاصل
ومنها انه لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليها غالبا كما جاز
في باب اعطيت ومنها الالغا ومنها التعليق ومنها جواز كون
ضميري الفاعل والمفعول لمسمى واحد نحو ظننتني قايما وعلمتني
منطلقا وفي التنزيل ان راه استغنى اي راى نفسه وانما
جاز ذلك فيها دون غيرها لامرين احدهما انه لما كان المقصود
هو الثاني لتعلق العلم او الظن به لانه محلهما بقي الاول كانه غير
موجود بخلاف ضربتني وضربتك فان المفعول محل الفعل
فلا يتوهم عدمه وثانيهما ان علم الانسان وظنه بامور نفسه
اكثر من علمه بامور غيره فلما كثر فيها وقل في غيرها جمع بينهما
حملا على الاكثر فاذا قصد الجمع بين المفعولين في غيرها من
الافعال ابدل المفعول بالنفس نحو ضربت نفسي وضربت نفسك
وقد حملوا عدمت وفقدت في ذلك على افعال القلوب فقالوا
عدمتني وفقدتني لانه لما كان دعا على نفسه كان الفعل في
المعنى لغيره فكانه قال عدمني غيري انتهى **باب**
الفاعل فايدة قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح
الايضاح الاسناد والبنا والتفريغ والشغل الفاظ مترادفة

لمعنى

لمعنى واحد يدلك على ان سيبويه قال الفاعل شغل به الفعل — ذكره
وقال في موضع فرغ له وفي موضع بني له وفي موضع اسند له
لانها كلها في معنى واحد **قاعدة** الفاعل كجزء من اجزاء الفعل
قال ابو البقا في اللباب والدليل على ذلك اثنا عشر وجها
احدها يسكنونه مع ضمير المفعول نحو ضربنا زيدا لانه في حكم
المتصل والثاني انهم جعلوا النون في الامثلة الخمسة علامة
رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ولولا انه كجزء من الفعل
لم يكن كذلك الثالث انهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع
من غير توكيد لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به
الرابع انهم وصلوا تا التانيث بالفعل دلالة على تانيث الفاعل
فكان كالجزء منه الخامس انهم قالوا الفينا وقفا مكان القاف
ولولا ان ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما انيب منابه السادس
انهم نسبوا الى كنت فقالوا كنتي ولولا جعلهم التا كجزء من الفعل
لم تبق مع النسب السابع انهم الغوا ظننت اذا توسطت او تاخرت
ولا وجه الى ذلك الا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل
ومثل ذلك لا يعمل الثامن امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل
كامتناعهم من تقديم بعض حروفه التاسع انهم جعلوا حبذا
بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع انه فعل وفاعل العاشر ان من النحويين
من جعل حبذا في موضع رفع بالابتدا واخبر عنه والجملة لا يصح فيها
ذلك الا اذا سمي بها الحادي عشر انهم جعلوا ذا في حبذا بلفظ
واحد في التثنية والجمع والتانيث كما يفعل ذلك في الحرف
الواحد الثاني عشر انهم قالوا في تصغير حبذا ما احيبذه
فصغروا الفعل وحذفوا منه احدى البائين ومن الاسم الالف

ومن العرب من يقول لا تحبذه فاشتق منه انتهى وهذه الاوجه
من سر الصناعة لابن جني **قاعدة** الاصل تقديم الفاعل وتاخير
المفعول قال ابن النحاس وانما كان الاصل في الفاعل التقديم
لانه يتنزل من الفعل منزلة الجزء ولا كذلك المفعول وقال
ابن عصفور في شرح المقرب ينقسم الفاعل بالنظر الى تقديم
المفعول عليه وحده وتاخيره عنه ثلاثة اقسام قسم لا يجوز
فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده وهو ان يكون ضميرا او لا
يكون في الكلام شيء مبين او يكون الفاعل مضافا اليه المصدر
المقدر بان والفعل او بان التي خبرها فعل واسم مشتق
منه وقسم يلزم فيه تقديمه عليه وهو ان يكون المفعول ضميرا
متصلا والفاعل ظاهرا او يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول
او على ما اتصل بالمفعول او يكون الفاعل ضميرا عائدا على ما اتصل
بالمفعول او يكون المفعول مضافا اليه اسم الفاعل بمعنى الحال
او الاستقبال او المصدر المقدر بان والفعل او بان التي خبرها
فعل او يكون الفاعل مقرونا بالا او في معنى المقرون بها
وقسم يجوز فيه التقديم والتاخير وهو ما عدا ذلك **ضابط**
قال ابن النحاس في التعليقة اعلم ان الفاعل يحذف في ثلاثة
مواضع احدها اذا بني الفعل للمفعول نحو ضرب زيد فها هنا
يحذف الفاعل وهو غير مراد والثاني في المصدر اذا لم يذكر
معه الفاعل مظهرا يكون محذوفا ولا يكون مضمرا لان المصدر
غير مشتق عند البصريين فلا يتحمل ضميرا بل يكون الفاعل
محذوفا مرادا اليه نحو يعجبني ضرب زيدا ويعجبني شرب الما
والثالث اذا لاقى الفاعل ساكنا من كلمة اخرى كقولك

للجماعة

للجماعة اضربوا القوم وللمخاطبة اضربي القوم ومنه نونا التاكيد
نحو هل الزيدون يقومن وهل تضربن يا هند **ضابط**
قال ابن النحاس في التعليقة المضمر والمظهر من جهة التقديم
والتاخير على اربعة اقسام احدها ان يكون الظاهر مقدما
على المضمر لفظا ورتبة نحو ضرب زيد غلامه والثاني ان يكون
الظاهر مقدما على المضمر لفظا دون رتبة نحو ضرب زيدا غلامه
والثالث ان يكون الظاهر مقدما على المضمر رتبة دون لفظ نحو
ضرب غلامه زيد فهذه الثلاثة تجوز بالاجماع والرابع ان
يكون الظاهر موخرا لفظا ورتبة نحو ضرب غلامه زيدا فهذا
اكثر النحاة لا يجيزه لمخالفته باب المضمر ومنهم من اجازه
باب النائب عن الفاعل ضابط قال ابن عصفور
في شرح المقرب الافعال ثلاثة اقسام قسم لا يجوز بناؤه للمفعول
باتفاق وهو الافعال التي لا تتصرف نحو نعم وبئس وقسم فيه
خلاف وهو كان واخواتها المتصرفة وقسم لا خلاف في جواز
بنائه للمفعول وهو ما بقي من الافعال المتصرفة **ضابط** قال ابن
الخباز في شرح الجزولية حروف الجر يجوز بناء الفعل لها الا ما
استثنيه ذلك ولم يتعرض احد لهذا منذ ذلك لام التعليل
لا يقال اكرم لزيد وكذلك الباء ومن اذا افادتا ورب لان لها
صدر الكلام ومذ ومنذ لانهما ضعيفتا التصرف وزاد ابن ايان
الباء الحالية نحو خرج زيد بثيابه فانها لا تقوم مقام الفاعل
وكذلك خلا وعدا وحاشا اذا جررن والمميز اذا كان معه
من نحو طبت من نفس لا يقوم شيء من ذلك مقام الفاعل **فائدة**
قال ابن معط في الفيته

مسئلة بها امتحان النشاه ۞ اعطي بالمعطي به الف مائه
وكسي المكسو فروا جبه ۞ ونقص الموزون الفا حبه
قال ابن القواس هذه المسئلة تذكر في هذا الباب لامتحان
النشاة بها ولافادة الرياضة والتدرب ولها اربع صور
الاولى ان يشتغل الفعل واسم المفعول بالباء نحو اعطي بالمعطي
به الف مائة فاعطي فعل ما لم يسم فاعله ويتعدى في الاصل
الى مفعولين المعطي اسم المفعول وهو بمنزلة فعل ما لم يسم
فاعله ويتعدى الى اثنين فلا بد لهما من اربعة مفاعيل اثنين
لاعطي واثنين للمعطي اما اعطي فمفعوله الاول مائة والثاني
بالمعطي ويتعين رفع المائة باعطي لوجوب قيامها مقام الفاعل
وامتناع قيام الجار والمجرور مقامه مع وجود المفعول به
الصريح فالمعطي في محل النصب على ما كان اولا واما المعطي
فمفعوله الاول الف ويتعين رفعه لقيامه مقام الفاعل
والثاني في محل النصب وهو الضمير المجرور بالباء الذي هو
به لامتناع قيامه مقام الفاعل فان قيل فهلا جعلت المائة
بالمعطي والالف باعطي اجيب بان الالف واللام لما كانت في
المعطي اسما موصولا بمعنى الذي وما بعدها من اسم المفعول
وما عمل فيه الصلة امتنع رفع المائة لامتناع الفصل بين
الصلة والموصول باجنبي وهو الالف والضمير في به يعود
على الالف واللام في المعطي لان التقدير اعطيت الثوب المعطي
به زيد العامائة فلما حذف الفاعل منهما وبنيا للمفعول
اقيم المائة والالف مقامه الثانية أن يجرد من حرف الجر
نحو كسي المكسو فروا جبة فالمكسو مرفوع بالفعل الذي كسي

وجبة

وجبة منصوبة لانها مفعوله الثاني وفي المكسو ضمير يعود
على الالف واللام وهو قايم مقام فاعله وفروا منصوب لانها
المفعول الثاني للمكسو ولا يجوز ان يكون الفرو منصوبا بكسي
لامتناع الفصل بين الصلة والموصول ويجوز ان يرفع الفرو
والجبة لقيامهما مقام الفاعل وينصب المكسو والضمير الذي
كان في اسم الفاعل فيعود منفصلا منصوبا فيقال كسي المكسو
اياه فرو وجبة لعدم اللبس كما يجوز اعطي زيدا درهم الثالثة
ان يشتغل الفعل بالباء ويجرد اسم المفعول فيقال اعطي بالمعطي
الفا مائة فيتعين رفع المائة لقيامها مقام فاعل اعطي لاشتغال
الفعل عن المعطي بالباء واما الالف فالاولى نصبه لقيام الضمير
المستكن مقام الفاعل ويجوز رفع الالف وجعل الضمير منصوبا
على العكس الرابعة ان يجرد الفعل ويشتغل اسم المفعول
بالباء فيقال اعطي المعطي به الف مائة ويجوز ان تقام المائة
مقام الفاعل وينصب المعطي على العكس واما الالف
فيتعين رفعه بالمعطي لقيامه مقام الفاعل وامتناع قيام
الجار والمجرور مقامه واما ونقص الموزون الفا حبة
فالاولى ان يحمل نقص على ضده وهو زاد ووزن على نظره
وهو نقد والا لم يتصور فيهما ما ذكر لكونهما لا يتعديان الى
مفعولين انتهى **باب المفعول به** ضابط فيما
يعرف به الفاعل من المفعول قال ابن هشام في المغني والكثر
ما يشتبه ذلك اذا كان احدهما اسما ناقصا والاخر اسما
تاما وطريق معرفة ذلك ان تجعل في موضع التام ان كان
مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب

وتبدل من الناقص اسما بمعناه في الفعل وعدمه فان صحت
المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة والا فهي فاسدة فلا يجوز
اعجب زيدًا ما كره عمرو ان اوقعت ما على ما لا يعقل
لانه لا يجوز اعجب الثوب ويجوز النصب لانه يجوز اعجبني
الثوب فان اوقعت ما على انواع من يعقل جاز لانه
يجوز اعجبت النسا وان كان الاسم الناقص من او الذي
جاز فيه الوجهان ايضا تقول امكن المسافر السفر بنصب
المسافر لانك تقول امكنني السفر ولا تقول امكنت
السفر وتقول ما دعا زيدا الى الخروج وما كره من الخروج زيد صح
تنصب زيد في الاولى مفعولا والفاعل ضميرا مستترا
وترفعه في الثانية فاعلا والمفعول ضميرا محذوفا لانك
تقول ما دعاني الى الخروج وما كرهت منه ويمتنع العكس
لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكره من الخروج
ضابط قال ابن هشام جرى اصطلاحهم على انه اذا
قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر
المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك
ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون
على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق وقال
السخاوي قال النحويون لقوي تعدي الفعل الى المصدر
لان الفعل صيغ منه فلذلك كان احق باسم المفعول
ضابط نقلت من خط الشيخ شمس الدين بن الصايغ في
تذكرته ما ملخصه من شرح الايضاح للخفاف المفعول
ينقسم بالنظر الى تقديمه على الفعل والفاعل وتاخيره

عنهما وتوسيطه بينهما سبعة اقسام احدها ان يكون جايزا
فيه الثلاثة كضرب زيد عمرا الثاني ان يلزم واحدا التقدم
نحو من ضربت او التوسط نحو اعجبني ان ضرب زيدا اخوه
او التاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا لا يجوز تقديمه على
الفاعل ولا على الفعل لانك اوجبت له ما نفيت عن
الفاعل فذكر الفاعل من تمام النفي فكما ان الايجاب
لا يتقدم على النفي فكذا لا يتقدم على ما هو من تمامه
وانما ضرب زيدا عمرا اسلمه وكذا نحو ضرب موسى عيسى ه
واعجبني ضرب زيد عمرا يلزم تاخير المفعول فيهما وقد
اشتمل هذا القسم الثاني على ثلاثة اقسام من
السبعة الثالث ان يجوز فيه وجهان من الثلاثة
اما التقديم والتاخير فقط نحو ضربت زيدا واما
التقديم والتوسط نحو ضرب زيدا غلامه واما التاخير
والتوسط نحو اعجبني ان ضرب زيد عمرا وقد اشتمل هذا
القسم الثالث على ثلاثة اقسام ايضا وكانت السبعة

باب التعدي واللزوم ضابط قال ابن
عصفور في شرح الجمل الافعال بالنظر الى التعدي
وعدم التعدي ينقسم ثمانية اقسام قسم لا يتعدى
التعدي الاصطلاحي والمتعدي ينقسم سبعة اقسام
قسم يتعدى الى واحد بنفسه وهو كل فعل يطلب
مفعولا به واحدا لا على معنى حرف واحد من حروف
الجر نحو اضرب واكرم وقسم يتعدى الى واحد بحرف
جر نحو مر وسار وقسم يتعدى الى واحد تارة بنفسه

وتارة بحرف جر وهي افعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها
نحو نصح وشكر وكال ووزن تقول نصحت زيدا ولزيد
وشكرت زيدا ولزيد وقسم يتعدى الى اثنين احدهما
بنفسه والاخر بحرف جر نحو اختار واستغفر وامر وسمى
وكنى ودعا وقسم يتعدى الى مفعولين بنفسه وليس
اصلهما المبتدا والخبر وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون
الاول منهما فاعلا في المعنى نحو اعطى وكسا وقسم
يتعدى الى مفعولين واصلهما المبتدا والخبر وظننت
واخواتها وقسم يتعدى الى ثلاثة مفاعيل وهو اعلم
واري واخواتهما **ضابط** قال ابن هشام في المغني معديات
الفعل اللازم سبعة احدها همزة افعل كذهب زيد واذهبت
زيدا الثاني الف المفاعلة تجلس زيد وجالسته الثالث صح صوغه على
فعلته بالفتح افعله بالضم لافادة الغلبة نحو كرمت زيدا
اي غلبته بالكرم الرابع صوغه على استفعل للطلب والنسبة
للشي كاستخرجت المال واستقبحت الظلم الخامس تضعيف
العين كفرح زيد وفرحته السادس التضمين السابع
حذف الجار توسعا وزاد الكوفيون ثامنا وهو تحويل
حركة العين نحو شترت عينه بالكسر وشترها الله
بالفتح وقال المهلبي •
خصال تعدي الفعل بعد لزومه • الى كل مفعول وعدتها عشر •
مفاعلة والسين والتا بعدها • وواو مع واللام والحرف مهمل الجر •
وتضعيف عين ثم لام وهمزة • وحمل على المعنى والامن تعرو •

وتوسعة في الظرف كاليوم سرته • فتذكر فلم تجهل لما قلته ستر •
فزاد واو مع في المفعول معه والا في الاستثنا وتضعيف
اللام نحو صعر خده وصعررته انا **ضابط** قال ابن هشام
الاوزان التي لا يكون الفعل فيها الا قاصرا عشرون كونه
على فعل بالضم كظرف وشرف وسمع وجبتكم الطاعة
واما بشو اطلع اليمن ولا ثالث لهما لانهما ضمنا معنى وسع
وبلغ او على فعل بالفتح او فعل بالكسر ووصفها على فعيل
نحو ذل وقوي او على افعل بمعنى صار ذا كذا نحو اغد البعير
واحصد الزرع اذا صارا ذوي غدة وحصاد او على
افعلل كاقشعر او على افوعل كاكوهد الفرخ اذا
ارتعد او على افعنلل باصالة اللامين كاحرنجم او على
افعنلل بزيادة احدهما كاقعنسس او على افعنلى كاحرنبى
الديك اذا انتفش او على استفعل وهو دال على التحول
كاستحجر الطين او على انفعل كانطلق او مطاوعا
لمتعد الى واحد نحو كسرته فانكسر وعلمته فتعلم وضاعفت
الحساب فتضاعف او رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج
واقشعر او يتضمن معنى فعل قاصرا او يدل على سجية
كلؤم وجبن او عرض كفرح وكسل او نظافة كطهر
ودنس كنجس او لون كاحمر واخضر واسواد او حلية
كدعج وسمن وهزل **باب الاشتغال**
قال ابن النحاس في التعليقة ضابط لمسايل باب الاشتغال
يجوز تعدي فعل المضمر المنفصل والسببي الى ضميره

في جميع الابواب ويجوز تعدي الفعل المذكور الى الظاهر مطلقا سوا
ظاهره وغيره في جميع الابواب ويجوز تعدي فعل الظاهر
الى مضمره المتصل في باب ظننت وفي عدمت وفقدت ولا يجوز في
غير ذلك ويجوز تعدي فعل المضمر المتصل الى مضمره المنفصل
في باب ظننت وفي ظاهره في باب من الابواب الا لفظ النفس
ولا يجوز تعدي فعل الظاهر الى ظاهره في باب من الابواب
الا لفظ النفس انتهى **باب المصدر** قاعدة
قال ابن فلاح في المغني لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفي
زمان ولا ظرفي مكان لعدم اقتضائه ذلك لان الفعل
لا يكون مشتقا من مصدرين ولا فعلان مشتقان من مصدر
واحد ولا يكون الفعل الواحد في زمانين او مكانين في حالة
واحدة **باب المفعول** قال الاندلسي في شرح المفصل
قال الخوارزمي المفاعيل في الحقيقة ثلاثة فاما المنصوب
بمعنى اللام وبمعنى مع فليسا مفعولين **باب
المفعول فيه** قال ابو الحسين بن الربيع في شرح الايضاح
كان ابو علي الشلوبين يقول ان الاصل في الظروف التصرف
واصل الاسما ان لا تقتصر على باب واحد فمتى وجد الاسم يستعمل
الا في باب واحد علمت انه خرج عن اصله ولا يوجد هذا الا
في الظروف والمصادر والا في باب الندا لانها ابواب وضعت
على التغيير وقال ابو اسحاق بن ملكون الاصل في الظروف
والمصادر والا في باب الندا لانها ابواب وضعت على ان لا
تتصرف وتصرفها خروج عن القياس وقال ابن ابي الربيع
وهذا القول خروج عن النظر لانه مخالف الاسم في غير

هذه

هذه الابواب الثلاثة فالحق ما ذهب اليه الشلوبين ضابط
قال ابن مالك في شرح العمدة ظرف الزمان على اربعة اقسام
ثابت التصرف والانصراف ومنفيهما وثابت التصرف منفي الانصراف
وثابت الانصراف منفي التصرف اي لازم الظرفية فالاول كثير
كيوم وليلة وحين ومدة والثاني مثاله لان احدهما مشهور والاخر
غير مشهور فالمشهور سحر اذا قصد به التعيين مجردا عن الالف
واللام والاضافة والتصغير نحو رايت زيدا امس سحر فلا
ينون لعدم انصرافه ولا يفارق الظرفية لعدم تصرفه والموافق
له في عدم الانصراف والتصرف عشية اذا قصد بها التعيين
مجردة عن الالف واللام والاضافة عزي ذلك سيبويه الى
بعض العرب واكثر العرب يجعلونها عند ذلك منصرفة متصرفة
والقسم الثالث وهو ثابت التصرف المنفي الانصراف مثاله
غدوة وبكرة اذا جعلا علمين فانهما لا ينصرفان للعلمية والتانيث
ويتصرفان فيقال في الظرفية لقيت زيدا امس غدوة ولقيت
عمرا اول امس بكرة ويقال في عدم الظرفية سهرت البارحة
الى غدوة والى بكرة فلولم يقصدا بعلمية تصرفا وانصرفا كقولك
ما من بكرة افضل من بكرة يوم الجمعة وكل غدوة يستحب فيها
الاستغفار والرابع وهو الثابت الانصراف المنفي التصرف
ما عين من ضحى وسحير وبكر ونهار وليل وعتمة وعشاء
ومساء وعشية في الاشهر فهذه اذا قصد بها التعيين
بقيت على انصرافها والزمت الظرفية فلم تتصرف والاعتماد
في هذا على النقل **فائدة** قال بعضهم ماخذ التصرف
والانصراف في الظروف هو الظرف هو السماع حكاه الشلوبين

في شرح الجزولية ضابط قال ابن الخباز في شرح الدرة
التمكن يطلقه النحويون على نوعين على الاسم المعرب
وعلى الظرف الذي يتعقب عليه العوامل كيوم وليلة
فائدة قال ابن يعيش كما ان الفعل اللازم لا يتعدى
على ظرف من الامكنة مخصوص الا بحرف جر نحو قمت
في الدار وقمت في المسجد ضابط قال ابو حيان
في شرح التسهيل التصرف في الاسما ان تستعمل بوجوه
الاعراب فيكون مبتدا ومفعولا ويضاف اليه ويقابله
ان يقتصر فيه على بعض الاعراب كاقتصار ايمن
على الابتدا وسبحان على المصدرية وعندك على
الظرفية الظرف ونحو ذلك والتصرف في الافعال
ان تختلف ابنية الفعل لاختلاف زمانه نحو ضرب
يضرب اضرب وقال الشلوبين في شرح الجزولية
والاعلم في شرح الجمل التصرف وعدمه في عبارات
النحويين يقال على ثلاثة معان فمرة يقال متصرف
وغير متصرف ويراد به اختلاف الابنية لاختلاف
الازمنة وهو المختص بالافعال ومرة يقال متصرف
وغير متصرف ويراد به الظرف الذي يستعمل مفعولا
فيه وغيره واذا ارادوا الظرف الذي لا يستعمل
الا منصوبا على انه مفعول فيه خاصة او مخفوضا
مع ذلك بمن خاصة قالوا فيه متصرف ومرة
يقال متصرف وغير متصرف ويراد به انه ما تتصرف
ذاته ومادته على ابنية مختلفة كضارب وقاسم

واما

واما ما لا يكون كذلك كاسم الاشارة ضابط قال ابن عصفور
في شرح الجمل الظروف كلها مذكرة الا قدام ووراء فهما مؤنثان
قاعدة قال ابو علي الفارسي فائدة كرهته نزلت عنده بابه علي
زيد جايز لان نسبة الظرف من المفعول كنسبة المفعول
من الفاعل فكما يصح ضرب غلامه زيد كذلك يصح ما ذكرناه
فائدة قال ابو الحسن علي ابن المبارك البغدادي
المعروف بابن الزاهرة •
• اذا اسم بمعنى الوقت يبنى لانه • تضمن معنى الشرط موضعه النصب •
• وتحمله النصب معنى جوابه • وما بعده في موضع الجر بالاذن
ضابط قال الاندلسي الظروف التي لا يدخل عليها
من حروف الجر سوى من خمسة عند ومع وقبل وبعد
ولدى انتهى قلت وقد نظمتها فقلت •
من الظروف خمسة قد خصصت • بمن ولم يجرها سواها
عند ومع وقبل وبعد ولدى • شرح الامام الكوفي حواها
الاندلسي شارح المفصل المشهور هو الامام علم الدين
الكوفي له ترجمة جيدة في سيرة النبلا للذهبي ضابط
قال ابن الشجري في اماليه الظروف المبنية ثلاثة اضرب
زماني وضرب مكاني وضرب يتجاذبه الزمان والمكان
فالزماني امس والان ومتى وايان ومذ ومنذ
واذ واذا المقتضية جوابا والمكاني لدن وحيث
واين وهنا وثم واذا المستعملة بمعنى ثم والثالث
قبل وبعد ضابط قال السخاوي في شرح المفصل
اسم المكان ثلاثة اقسام قسم لا يستعمل ظرفا وقسم

لا يستعمل الا ظرفا وقسم لا يلزم الظرفية فالاول ما كان
محدودا نحو البيت والدار والبلد والحجاز والشام والعراق
واليمن والثاني نحو عند وسوى وسوا ولدن ودون
والثالث كالجهات الست فوق وتحت وخلف ووراء وامام
وقدام ويمين وشمال وهذا وذات اليمين **باب**
الاستثنا قاعدة قال ابن يعيش اصل الاستثنا
ان يكون بالا وانما كانت الا هي الاصل لانها حرف وانما
ينقل الكلام من حال الى حال الحروف كما ان
ما تنقل من الايجاب الى النفي والهمزة تنقل من الخبر
الى الاستخبار واللام تنقل من النكرة الى المعرفة
فعلى هذا تكون الا هي الاصل لانها تنقل الكلام
من العموم الى الخصوص ويكتفى بها من ذكر المستثنى
منه اذا قلت ما قام الا زيد وما عداها مما يستثنى
به موضوع موضعها ومحمول عليها لمشابهة بينهما
وقال ابن اياز الا اصل الادوات في هذا الباب لوجهين
احدهما انها حرف والموضوع لافادة الحروف كالنفي
والاستفهام والنداء والثاني انها تقع في ابواب
الاستثنا فقط وغيرها في امكنة مخصوصة بها
وتستعمل في ابواب اخر **قاعدة** قال ابو البقا في
التبيين الاصل في الا الاستثنا وقد استعملت وصفا
والاصل في غير ان تكون وصفا وقد استعملت في
الاستثنا والاصل في سوا وسوى الظرفية وقد
استعملت بمعنى غير **فائدة** قال ابن الدهان

في الغرة الاستثنا على ثلاثة اضرب استثنا بعد استثنا
واستثنا من استثنا واستثنا يطلق من استثنا
والاستثنا بعد الاستثنا تكون الا فيه بمعنى الواو كقوله
تعالى وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها الا هو ويعلم ما في البر
والبحر وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات
الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين فكانه قال
الا يعلمها وهي في كتاب مبين والاستثنا من الاستثنا
كقوله تعالى انا ارسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط انا
لمنجوهم اجمعين الا امراته قدرنا انها لمن الغابرين فتقديره
انا ارسلنا الى قوم مجرمين لئلا نبقي منهم احدا بالاهلاك
الا آل لوط انا لمنجوهم اجمعين ثم استثنى من الموجب
فقال الا امراته قدرنا انها لمن الغابرين فالاصل في
هذا ان الذي يقع بعد معنى النفي يكون بالا موجبا
ومعنى الموجب يكون منفيا واما الاستثنا المطلق من
الاستثنا فعليه اكثر الكلام كقولك ساد القوم الا زيدا
قاعدة لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون
مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو ما قام
الا زيدا احد او تابعا نحو ما قام الا زيد **ضابط** قال   فاعلم
ابن الدهان في الغرة ليس في المبدلات ما يخالف البدل
حكم المبدل منه الا في الاستثنا وحده وذلك اذا قلت   الكلام
ما قام احد الا زيد فقد نفيت الكلام القيام عن احد
واثبت القيام لزيد وهو بدل منه **ضابط** قال ابن
الدهان في الغرة الذي ينصب بعد الا ينتصب في ستة

مواضع الاول الاستثنا من الموجب لفظا ومعنى نحو قام القوم
الا زيدا الثاني ان يكون موجبا في المعنى دون اللفظ نحو
ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان التقدير يودي الى الايجاب
فكانه قال كل الناس اكلوا الخبز الا زيدا الثالث
ان يكون المستثنى منه حال موجبة نحو ما جاني احد الا
راكبا الا زيدا لانه يودي الى الايجاب ايضا فيكون
تقديره كل الناس جاوني راكبين الا زيدا الرابع
ان تكون الا مع اسمين مستثنيين فلا بد من نصب احدهما
نحو ما جاني احد الا زيد الا عمرا او الا زيدا عمرو الخامس
ان يتقدم المستثنى على المستثنى منه نحو ما جاني الا زيدا
احد السادس الاستثنا من غير الجنس نحو ما في الدار
الا حمارا **فائدة** قال ابن يعيش خلا فعل لازم
في اصله لا يتعدى الا في الاستثنا خاصة **فائدة**
قال ابن يعيش اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه
في الايجاب تعين نصبه وامتنع البدل الذي كان مختارا
قبل التقدم نحو ما جاني الا زيدا احد لان البدل لا يتقدم
المبدل من حيث كان التوابع كالنعت والتوكيد وليس   مقامه
قبله ما يكون بدلا منه فيتعين النصب الذي هو مرجوح
للضرورة ومن النحويين من يسميه احسن القبيحين
ونظير هذه المسالة صفة النكرة اذا تقدمت نحو فيها
قائما رجل لا يجوز في قائم الا النصب وكان قبل التقدم
وجهان الرفع على النعت نحو فيها رجل قائم والنصب
على الحال الا انه ضعيف لان نعت النكرة اجود من الحال

منها فاذا قدم بطل النعت وتعين النصب على الحال للضرورة
فصار ما كان مرجوحا مختارا انتهى **فائدة** قال ابن
يعيش الاستثنا من الجنس ومن غيره استدراك
قاعدة قال ابن السراج في الاصول لا ينسق على حروف
الاستثنا لا تقول قام القوم ليس زيدا ولا عمرا ولا
قام القوم زيد ولا عمرو قال والنفي في جميع العربية
ينسق عليه بلا الا في الاستثنا **فائدة** قال ابن
اياز الا كالواو التي بمعنى مع نظرا الى ان كل واحدة
منهما تعدي الفعل الذي قبلها الى الاسم الذي بعدها
مع ظهور النصب فيه الا ترى انك لو اسقطت الا لكان
الفعل غير مقتض بالاسم **فائدة** قال عبد
القاهر الاستثنا المنقطع مشبه للعطف وذلك عطف
الشي على ما هو من غير جنسه كقولك جاني رجل لا حمار
فشبهت الا بلا لان الاستثنا والنفي متقاربان
فقيل ما مررت باحد الا حمارا كما قيل مررت برجل لا حمار
قاعدة قال ابن اياز لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فلا
يجوز ما قومه زيد الا ضاربون لان تقديم الاسم الواقع
بعد الا عليها غير جائز فكذا معموله لان من اصولهم ان
المعمول يقع حيث يقع العامل اذا كان تابعا ومفرعا
عليه فان جاء شي يوهم خلاف ذلك اضمر له فعل ينصبه
من جنس المذكور وقيل انما امتنع ذلك في الا حملا لها
على واو مع ولا يتقدم ما بعد الواو عليها فكذلك
ضابط قال ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية المنفي

المنفي عندهم فهو ما دخلت عليه اداة النفي نحو ما قام القوم الا
زيدا وما كان خبرا لما دخلت عليه اداة النفي نحو ما احد يقوم
الا زيد او ما كان في موضع المفعول الثاني من باب ظننت
نحو ما ظننت احدا يقوم الا زيدا وكذلك ما دخلت عليه
اداة الاستفهام واريد بها معنى النفي وكذلك ما كان من
الافعال بعد قل او ما يقرب منها نحو قل رجل يقول ذاك
الا زيد واقل رجل يقول ذاك الا زيد وقلما يقوم الا عمرو
لان العرب تستعمل قل بمعنى النفي فاذا قلت قل رجل
يقول ذاك الا زيد فالبدل فيهما محمول على المعنى دون
اللفظ لان المعنى ما رجل يقول ذاك الا زيد ولا يجوز
ان يكون الا زيد بدلا من قل المرفوع لانه لا يحل محله
لا تقول الا لا يبتدا بها ولا من الضمير لانه لا يقال يقول الا
زيد وكذلك لا يكون بدلا من رجل في قل رجل لانه لا يقال
قل الا زيد ولان قل لا تعمل الا في نكرة ولا يقع بعدها
الا زيد ولا من الضمير لان الفعل في موضع الصفة
ولا تستثني الصفة وايضا فلا يقال يقول ذلك الا زيد
ولا يجوز اقل رجل يقول ذاك الا زيد بالخفض لان
اقل لا تدخل على المعارف فهو كرب وانما هو بدل من
رجل على الموضع لانه في معنى ما رجل يقول ذاك الا زيد
قاعدة قال الابذي ومن اصل هذا الباب انه
لا يجوز ان يستثنى بالا اسمين كما يعطف بلا اسمين
ولا تعمل واو المفعول معه في اسمين فاذا قلت اعطيت
الناس المال الا عمرا الدينار اذا اردت الاستثنا

وان اردت البدل جاز في النفي ابدال الاسمين وصار المعنى
الا عمرا الدينار ومن هنا منع الفارسي ان يقال ما ضرب
القوم الا بعضهم بعضا لانه لم يتقدم اسمان فتبدل منهما
اسمين ويصح المسئلة عنده ما ضرب القوم احد الا بعضهم
بعضا وتصحيحها عند الاخفش ان يقدم بعضهم واجاز
غيرها المسئلة من غير تغيير اللفظ على ان يكون البعض
المتاخر منصوب انتصاب المفعول به لا بدل ولا مستثنى
وانما هو بمنزلة اضرب بعضا الا بعض القوم باب
الحال تقسيم الحال تنقسم باعتبارات فتنقسم باعتبار
انتقال معناها او لزومه الى قسمين منتقلة وهو الغالب
وملازمة وذلك واجب في ثلاث الجامدة غير المؤولة
بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا والمؤكدة نحو ولى مدبرا
والتي دل عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان
ضعيفا وتنقسم بحسب قصدها لذاتها وللتوطية بها
الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطية وهي الجامدة
الموصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا فانما ذكر بشرا
توطئة لذكر سويا وتنقسم باعتبار الزمان الى ثلاثة
مقارنة وهو الغالب ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها
خالدين ومحكية وهي الماضي نحو جاء زيد امس راكبا
وتنقسم بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة
وهو الغالب وتسمى مؤسسة ايضا ومؤكدة وهي التي
يستفاد معناها بدونها وهي ثلاثة مؤكدة لعاملها
نحو ولى مدبرا ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا

ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا ومما يشكل قولهم
جاء زيد والشمس طالعة فان الجملة الاسمية حال مع انها
لا تنحل الى مفرد يبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي
مؤكدة فقال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس
عند مجيئه فهي كالحال والنعت السببيين كمررت بالدار
قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون
هي مؤولة بمبكرا ونحوه قاعدة قال ابن يعيش كلما
جاز ان يكون حالا الا ترى ان الفعل المستقبل يكون
صفة للنكرة نحو هذا رجل سيكتب ولا يجوز ان يقع
حالا ضابط جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال الا
كان واخواتها وعسى على الاصح فيهما قاعدة
الحال شبيهة بالظرف قال ابن كيسان واذا اغنت عن
الخبر فاضربي زيدا قائما باب التمييز قال ابن
الطراوة الابهام الذي يفسره التمييز اما في الجنس نحو عشرون
رجلا او البعض نحو احسن الناس وجها او الحال نحو احسنهم
ادبا او الشخص نحو احسنهم عبدا قال ابن هشام في تذكرته
فهو كالبدل في اقسامه الثلاثة والقسمان الاخيران نظيرهما
بدل الاشتمال ويوضح الاول ان الافراد في موضع الجمع نحو رجلا
في موضع رجال والعرب لا تفسر الرجال ضابط قال ابن
الصايغ في تذكرته التمييز المنتصب عن تمام الكلام يجوز
ان ياتي بعد كل كلام منطو على شي مبهم الا في موضعين احدهما
ان يودي الى تدافع الكلام نحو ضرب زيد رجلا اذا
جعلت رجلا تمييزا لما انطوى عليه الكلام المتقدم من ابهام

الفاعل وذلك ان الكلام مبني على حذف الفاعل فذكره
تفسيرا اخره متدافع لان ما حذف لا يذكر وقد ذهب الى
اجازته بعض النحويين ويتخرج عليه قول الراجز
يبسط للاضياف وجها رحبا • بسط ذراعين لعظم كلبا
فيكون قد نوى بالمصدر بناه للمفعول والتقدير بسطا مثل
ما بسط ذراعان ويحتمل هذا البيت غير هذا وهو
ان يكون من باب القلب وهو كثير في كلامهم والموضع الثاني
ان يودي الى اخراج اللفظ عن اصل وضعه نحو قولك ادهنت
زيتا لا يجوز انتصاب زيت على التمييز اذ الاصل ادهنت
بزيت فلو نصب على التمييز لادى الى حذف حرف الجر
والتزام التنكير في الاسم ونصبه بعد ان لم يكن كذلك
فكان ذلك اخراج اللفظ عن اصل وضعه وتوقفا ما ورد
على السماع والذي ورد منه قولهم امتلا الاناء ماء
وتفقا زيد شحما والدليل على ذلك نصب على التمييز
التزام التنكير ووجوب التاخير باجماع انتهى باب
حروف الجر تقسيم قال ابن الخباز حروف الجر ثلاثة
اقسام قسم يلزم الحرفية وهو من وفي والى وحتى
ورب واللام والواو والباء والتاء وقسم يكون اسما وحرفا
وهو على وعن ومذ ومنذ وقسم يكون فعلا وحرفا
وهو حاشا وعدا وخلا قال ولولا وكي من القسم
الاول ومع من القسم الثاني وحكي عن ابي الحسن
انه قال بله اذا جرت حرف جر انتهى وقال ابن عصفور
في شرح الجمل تنقسم اربعة اقسام قسم لا يستعمل الا حرفا

وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ وعن والكاف
التشبيه وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا
وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو على **قاعدة**
الاصل في الجر حرف الجر لان المضاف مردود في التاويل
اليه ذكره ابن الخباز في شرح الدرة **ضابط** قال ابن هشام
في تعليقه حروف الجر عشرون حرفا ثلاثة لا تجر الا في الاستثناء
وهي حاشا وخلا وعدا وثلاثة لا تجر الا شذوذا وهي لعل
وكي ومتى وسبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى
وعن وعلى وفي والبا واللام والسبعة الباقية لا تجر
الا الظاهر وهي تنقسم الى اربعة اقسام قسم لا يجر
الا الزمان وهو مذ ومنذ وقسم لا يجر الا النكرات
وهو رب وقسم لا يجر الا لفظ الجلالة ورب وهو التا
وقسم يجر كل ظاهر وهو الباقي **فائدة** الجر من
عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين ذكره
ابن الخباز وغيره **فائدة** قال ابن الدهان في الغرة
من اقوى حروف الجر ولهذا اختصت بالدخول على عند
قاعدة اصل حروف الجر البا ولذلك خصت بجواز
ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لتفعلن ودخولها على المضمر
نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو بالله
هل قام زيد **فائدة** قال ابن فلاح في المغني تعلق
حرف الجر بالفعل ياتي لسبعة معان تعلق المفعول به
وتعلق المفعول له نحو جئتك للسمن واللبن وتعلق
الظرف نحو قمت بمكة وتعلق الحال نحو خرج بعشيرته وتعلق

المفعول

المفعول له نحو جئتك للسمن واللبن وتعلق الظرف كاقمت بمكة
وتعلق الحال نحو خرج بعشيرته وتعلق المفعول معه نحو ما زلت
بزيد حتى ذهب وتعلق التشبيه بالمفعول به نحو قام القوم
حاشا زيد وخلا زيد لانها نائبة عن الا والاسم بعدها
ينتصب على التشبيه بالمفعول به وكذا المجرور بعد هذه
على التشبيه بالمفعول به وتعلق التمييز نحو يا سيدا ما انت
من سيد **فائدة** في تذكرة ابن الصايغ قال نقلت من
مجموع بخط ابن الرماح ربما على ثلاثة اوجه احدها الكافة
فان يمس مهجور الفناء فربما • اقام به بعد الوفود وفود •
وغير كافة •
• ماوي ربتما غارة • شعواء كاللذعة بالميسم •
ونكرة موصوفة ربما تكره النفوس من الامر ويحتمل الثلاثة
لقد رزيت كعب بن عوف وربما • فتى لم يكن يرضى بشيء يضيمها
فتى مرفوع بما يفسره يضيمها لان ربما صارت مختصة بالفعل
كاذا فان تقديره لم يرض فتى لم يكن يرضى او لم يكن فتى يرضى
او مفعول باضمار فعل تقديره وربما رزيت فتى لم يكن
يرضى او مفعول برزيت المذكور وفي هذه الاوجه كافة
او تجعل زائدة وفتى محله جر او نكرة موصوفة اي رب شيء
فتى لم يكن يرضى **قاعدة** قال في البسيط ما لا يمكن
تنكيره من المعارف كالمضمرات واسماء الاشارة لا يجوز
اضافته لملازمة القرينة الدالة على تعريفه وضعا واما
الاعلام فالقياس عدم اضافتها وعدم دخول
اللام عليها لاستغنائها بالتعريف الوضعي عن التعريف

بالقرينة الزائدة والاشتراك الاتفاقي فيها لا يلحقها باشتراك
النكرات الذي هو مقصود الواضع وليس الاشتراك في
الاعلام مقصودا للواضع فان النكرات تشترك في حقيقة
واحدة والاعلام تشترك في اللفظ دون الحقيقة وكل حقيقة
تتميز بوضع غير الوضع للحقيقة الاخرى بخلاف وضع اللفظ
على النكرات ولذلك كان الزيدان يدل على الاشتراك في
الاسم دون الحقيقة والرجلان يدل على الاشتراك الوضعي
وكانه تخيل في تنكيرها اشتراكها في مسمى هذا اللفظ فاذا
اتفق جماعة اسم كل واحد منهم زيد فكل واحد منهم فرد من افراد
من يسمى بزيد فلهذا القدر من التنكير صح تعريفه باللام والاضافة
قوله • باعد ام العمرو من اسيرها • وقوله علا زيدنا يوم النقا
راس زيدكم • واجتمع اللام والاضافة في قوله •
وقد كان منهم حاجب وابن امه • ابو جندل والزيد زيد المعارك
قالوا الاضافة في الاعلام اكثر من تعريف اللام وانما كثرت
ولم يكثر استقباحها كاستقباح دخول اللام لوجهين احدهما
التانيس بكثرة الاعلام المسماة بالمضاف والمضاف اليه
كعبد الله وعبد الرحمن والكنى فلم تكن الاضافة والعلم متنافيين
والثاني انه قد عهد من الاضافة عدم التعريف بها في المنفصلة
فلم يستنكر كاستنكار دخول اللام التي لا تكون ما تدخل
عليه نكرة وان وجد كارسلها العراك وادخلوا الاول فالاول
فهو قليل بالنسبة الى الاضافة اللفظية التي لا تفيد التعريف
قاعدة قال ابن يعيش اذا اضفت العلم سلبته العلمية
وكسوته بعد تعريفا اضافيا وجرى مجرى اخيك وغلامك

في

في تعريفها بالاضافة كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم
قالت واذا اضيف العلم الى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه
من تعريف العلمية كما اذا اضيف الى غير اللقب وصار التعريف
بالاضافة **قاعدة** قال ابن السراج في الاصول الاصل
والقياس ان لا يضاف اسم الى فعل ولا فعل الى اسم ولكن العرب
اتسعت في ذلك فخصت اسماء الزمان بالاضافة الى الافعال بعض
لان الزمان مضارع للفعل لان الفعل له بني وصارت
اضافة الزمان اليه كاضافته الى مصدره لما فيه من الدلالة
عليه **ضابط** الاسماء في الاضافة اقسام الاول ما يلزم الاضافة
فلا يكاد يستعمل مفردا وذلك ظروف وغير ظروف فمن الظروف
الجهات الست وهي فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء
وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة وعند ولدن ولدى وبين ووسط
وسوى ومع ودون واذ واذا وحيث ومن الظروف مثل
وشبه وغير وبيد وبله وقيد وقدى وقاب وقيس واي وبعض
وكل وكلا وكلتا وذو وذوو ومونثه ومثناه ومجموعه واولو واولات
وقد وقط وحسب ذكر ذلك كله في المفصل **الثاني** ما لا يضاف
اصلا كمذ ومنذ اذا وليهما مرفوع او فعل والمضمرات واسماء
الاشارة والموصولات سوى اي واسماء الافعال وكم وكاين
الثالث ما يضاف ويفرد وهو غالب الاسماء **قاعدة**
الاضافة تصح بادنى ملابسة نحو قولك لقيته في طريقي
اضفت الطريق اليك لمجرد مرورك فيه ومثله قول احد حاملي
الخشبة خذ طرفك اضاف الطرف اليه لملابسته اياه في حال
الحمل وقول الشاعر •

اذا كوكب الخرقا ٢ لاح بسحرة • سهيل اذاعت غزلها في الاقارب •
اضاف الكوكب اليها لجدها في عملها عند طلوعه ذكر ذلك في المفصل
وشرحه ضابط قال ابن النحاس في التعليقة ليس في ظروف
المكان ما يضاف الى الجملة غير حيث لما ابهمت لوقوعها على كل جهة
احتاجت في زوال ابهامها الى اضافتها بجملة كاذ واذا في الزمان
ضابط قال ابن هشام في المغني الامور التي يكتسبها الاسم
بالاضافة عشرة احدها التعريف كغلام زيد الثاني التخصيص
كغلام رجل الثالث التخفيف كضارب زيد الرابع ازالة القبح
او التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع
قبح الكلام لخلو الصفة لفظا من ضمير الموصوف وان نصب
حصل التجوز باجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي الخامس
تذكير المونث نحو ان رحمت الله قريب السادس تانيث المذكر
نحو قطعت بعض اصابعه السابع الظرفية نحو تؤتي اكلها كل حين
الثامن المصدرية نحو اي منقلب ينقلبون التاسع وجوب
المصدر نحو غلام من عندك فصبحة اي يوم سفرك العاشر
البنا في المبهم نحو غير ومثل ودون والزمن المبهم المضاف
الى اذ او فعل مبني وهذا الفصل اخذه ابن هشام في
كتاب نظم الفرايد للمهلبي وقال المهلبي في نظم ذلك •
• خصال في الاضافة يكتسبها المضاف من المضاف اليه عشر •
• بناء ثم تذكير وظرف • ومعنى الجنس والتانيث نعم •
• وتعريف وتنكير وشرط • والاستفهام والحدث المقر •
وذكر في الشرح انه اراد بالاستفهام مسيلة غلام من عندك
وبالحدث المصدرية وبالجنس قولك اي رجل يا تميمي فلم

درهم وبالشرط غلام من تضرب اضرب وبالتنكير قولك هذا زيد
رجل وهذا زيد الفتية لان زيدا لا ميزا انك لم تضفه حتى
سلبته التعريف في النية للاشتراك العارض في التسمية وهذه
الثلاثة لم يذكرها ابن هشام وذكر بدلها التخصيص والتخفيف
وازالة القبح او التجوز ولم يذكر المهلبي هذه الثلاثة ومسئلة
اكتساب التنكير من الاضافة في غاية الحسن وهي سلب تعريف
العلمية وقد تقدم تحقيق ذلك في اول الباب وقلت ان
ويكتسب المضاف فخذ امورا • احلها الاضافة فوق عشر
تعريف وتخصيص بناء • وتخفيف كضارب عند عمرو
وترك القبح والتجوز شرط • والاستفهام فانتسب المصدر
وتانيث وتذكير وظرف • وسلب للمعارف شبه نكر
ومعنى الجنس والحدث المعري • فخذ نظما يحاكي عقد در
وقال ابن هشام في تذكرته في اكتساب التانيث قد بسط
الناس هذا فقالوا انه يحصل في اربعة اقسام قسم المضاف
بعض المونث وهو مونث في المعنى وتلفظ بالثاني وانت
تريده نحو قطعت بعض اصابعه واذا بعض السنين تعرقتنا
وتلتقطه بعض السيارة وقسم هو بعض المونث وتلفظ بالثاني
وانت تريده الا انه ليس مونثا نحو شرقت صدر القناة
وقلت انه غير مونث لان صدر القناة ليس قناة بخلاف
بعض الاصابع فانه يكون اصابع وقسم تلفظ بالثاني وانت
تريده الا انه لا بعض ولا مونث نحو اجتمعت اهل اليمامة
والقسم الرابع زاده الفارسي وهو ان يكون المضاف كلا لمونث
كقوله • ولهت عليه كل معصفة • هوجا ليس للبها زبر •

فانث كلا لانه المعصفات في المعنى فايدة قال بعضهم •
• ثلاثة تسقط هااتها • مضافة عند جميع النحاة •
• منها اذا قيل ابو عذرها • وليت شعري واقام الصلاة •
باب المصدر قال ابن هشام في تذكرته المصدر الصريح
يقع في موضع الفاعل نحو ماؤكم غورا والمفعول نحو هذا خلق
الله والمصدر المؤول كذلك في موضع الفاعل نحو عسى زيد ان
يقوم والمفعول نحو ما كان هذا القران ان يفترى فايدة
قال ابن هشام في تذكرته قال الزجاجي اقوى اعماله
المصدر منونا لانه نكرة كالفعل ثم مضافا لان اضافته
في نية الانفصال فهو نكرة ايضا ودونهما ما فيه ال باب
اسم الفاعل قاعدة قال ابن السراج في الاصول كل ما كان
يجمع بغير الواو والنون نحو حسن وحسان فان الاجود فيه
ان تقول مررت برجل حسان قومه من قبل ان هذا الجمع المكسر
هو اسم واحد صيغ للجمع الا ترى انه يعرب كاعراب الواحد المفرد
وما كان يجمع بالواو والنون نحو منطلق فان الاجود فيه
ان تجعله بمنزلة الفعل المقدم فتقول مررت برجل منطلق
قومه باب التعجب قول البصريين احسن بزيد
يلزم منه شذوذ من اوجه احدها استعمال افعل للصيرورة
قياسا وليس بقياس وانما قلت ذلك لان عندهم ان افعل
اصله افعل بمعنى صار كذا الثاني وقوع الظاهر فاعلا
لصيغة الامر بغير لام الثالث جعلهم الامر بمعنى الخبر
الرابع حذف الفاعل فاسمع بهم وابصر نقلته من تعاليق
ابن هشام باب افعل التفضيل قاعدة قال

ابن السراج في الاصول كل ما قلت فيه ما افعله قلت فيه افعل
من هذا وما لا فلا ضابط قال ابن هشام في تذكرته
قولهم ان افعل التفضيل يستعمل مضافا وبال وبمن يستثنى
من استعماله بال خير وشر فاني لم ارهم استعملا بال للتفضيل
باب اسما الافعال قال ابن هشام في تذكرته
اعلم ان هات وها وهاؤم في العربية لا نظير له الا ترى انه غيره		نادرهم
من صه ومه لا يظهر فيه الضمير البتة وهو مع ندوره
غير شاذ في الاستعمال ففي التنزيل هاؤم اقرؤا كتابيه
باب النعت ضابط قال في البسيط جملة ما يوصف
به ثمانية اشيا اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
وهذه الثلاثة هي الاصل لانها التي تدخل في حد الصفة
لانها تدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وذلك لان الغرض
من الصفة الفرق بين المشتركين في الاسم وانما تحصل الفرق
بالمعاني القايمة بالذوات والمعاني هي المصادر وهذه الثلاثة
هي المشتقة من المصادر فهي التي توجد المعاني فيها والرابع
المنسوب كمكي وكوفي وهو في معنى اسم المفعول والخامس
الوصف بذي التي بمعنى صاحب والسادس الوصف بالمصدر
كرجل عدل وهو سماعي والسابع ما ورد من المسموع غيره
كمررت برجل اي رجل والثامن الوصف بالجملة ضابط
قال في البسيط الاسما في الوصف على اربعة اقسام ما يوصف
ويوصف به وهو اسم الاشارة والمعرف بال والمضاف الى
واحد من المعارف اذا كان متصفا بالحدث وما لا يوصف
ولا يوصف به وهو ثواني الكنى والاعلام عند سيبويه

وما اوغل من الاسم في شبه الحرف كاين ومتى وكيف والمضمرات وما
احسن قول الشاعر
اضمرت في القلب هوى شادن • مشتغل بالنحو لا ينصف •
وصفت ما اضمرت يوما له • فقال لي المضمر لا يوصف •
وما يوصف ولا يوصف به وهو الاعلام وما يوصف ولا يوصف
وهو الجمل وقال ابن عصفور في شرح الجمل الاسما تنقسم
اربعة اقسام قسم ينعت ولا ينعت به وهو اسم الشرط واسم
واسم الاستفهام والمضمر وكل اسم متوغل في البنا وهو ما ليس
بمعرب في الاصل ما عدا الاسما الموصولة واسما الاشارة وقسم
ينعت به ولا ينعت وهو ما لم يستعمل من الاسما الا تابعا نحو
بسن وليطان وتابع من قولهم حسن بسن وشيطان
ليطان وجايع نايع وهي محفوظة لا يقاس عليها وقسم
ينعت ولا ينعت به وهو العلم وما كان من الاسما ليس بمشتق
ولا في حكمه نحو ثوب وحايط وما اشبه ذلك وقسم ينعت
به وهو ما بقي من الاسما وقال ابن هشام في تذكرته المعارف
اقسام ينعت وينعت به وقسم لا ينعت بشي وهو المضمر
وقسم ينعت بشيين وهو ما فيه ال ينعت بما فيه ال او بمضاف
الي ما فيه ال وقسم ينعت بثلاثة اشيا وهو شيان احدهما
العلم ينعت بما فيه ال وبمضاف وبالاشارة والثاني المضاف
ينعت بمضاف مثله وبما فيه ال وبالاشارة تتميم قال في
البسيط تبعية الصفة لموصوفها في الاعراب ثلاثة اقسام
ما يتبع الموصوف على لفظه لا غير وهو كل معرب ليس له موضع
من الاعراب يخالفه بلفظه وما يتبع الموصوف على محله لا غير

وهو جميع المبنيات التي اوغلت في شبه الحرف كالاشارة وامس
والمركب من الاعداد وما لا ينصرف في الجر وما يجوز ان يتبعه
على لفظه وعلى محله وهو اربعة انواع اسم لا والمنادي وما اليه
المصدر واسم الفاعل باب التوكيد قال ابن النحاس
في التعليقة قاعدة الضمير اذا اكد بضمير كان الضمير الثاني
المؤكد من ضماير الرفع لا غير سوا كان الضمير الاول المؤكد مرفوعا
او منصوبا او مجرورا نحو قمت انا ورايتك انت ومررت به هو
فايدة قال ابن هشام في تذكرته لنا موطن لا يجوز فيه التوكيد
اللفظي وذلك قولهم احذر الاسد لا يجوز لك في هذا الكلام ان
تكرر الاسم المحذر منه لئلا يجتمع البدل والمبدل منه لانهم جعلوا
التكرار نايبا عن الفعل فايدة قال الاندلسي التاكيد
اللفظي اوسع مجالا من التاكيد المعنوي لانه يدخل في المفردات
الثلاث والجمل ولا يتقيد بمظهر او مضمر معرفة او نكرة بل
يجوز مطلق الا ان السماع في بعضها اكثر فلا يكاد يسمع ان
ان زيدا قايم وانما اكثر ما ياتي في تكرير الاسم او الجملة ضابط
قال ابن الدهان في الغرة الاسم ينقسم الى ثلاثة اقسام قسم
يوصف ويوكد كزيد والرجل وقسم يوصف ولا يوكد كرجل
وقسم يوكد ولا يوصف كالمضمر قاعدة قال ابن هشام في تذكرته
اذا اجتمعت الفاظ التاكيد بدات بالنفس فالعين فكل فاجمع
فاكتع فابصع وابتع وانت مخير بين ابتع وابصع فايهما
شيت قدمت فان حذفت النفس اتيت بما بعدها مرتبا او العين
فكذلك او كلا فكذلك او اجمع لم تات باكتع وما بعده لان ذلك
تاكيد لاجمع فلا يوتى به دونه ذكره ابن عصفور في شرح الجمل

باب العطف اقسام العطف ثلاثة احدها العطف على
اللفظ وهو الاصل نحو ليس زيد بقايم ولا قاعد بالخفض وشرطه
امكان توجه العامل الي المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاني من امراة
ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزايدة لا تعمل في المعارف
وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قايما
لكن او بل قاعد لان في العطف اعمال ما في الموجب وفي العطف
على المحل اعتبار الابتدا مع زواله بدخول الناسخ والصواب
الرفع على اضمار مبتدا الثاني العطف على المحل نحو ليس زيد
بقايم ولا قاعدا بالنصب وله ثلاثة شروط احدها امكان
ظهور ذلك المحل في الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمرا لانه
لا يجوز مررت عمرا الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا
يجوز هذا الضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي للشروط
الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل الثالث وجود
المحرز اي الطالب لذلك فلا يجوز ان زيدا وعمرو قايمان
لان الطالب لذلك فلا يجوز ان زيدا وعمرو قايمان لان
الطالب لرفع عمرو وهو الابتدا والابتدا هو التجرد وقد زال
بدخول ان الثالث العطف على التوهم نحو ليس زيد قايما
ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباي الخبر وشرط جوازه صحة
دخوله ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخول هناك
قاعدة الواو اصل حروف العطف ولهذا انفردت عن ساير
حروف العطف باحكام احدها احتمال معطوفها للمعية والتقدم
والتاخر الثاني اقترانها باما نحو اما شاكرا واما كفورا الثالث
اقترانها بلا ان سبقت بنفي ولم يقصد المعية نحو ما قام زيد

ولا عمرو ليفيد ان الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق
واذا افتقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز قام زيد ولا عمرو
ولا ما اختصم زيد ولا عمرو الرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله
الخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى
الربط كمررت برجل قام زيد واخوه السادس عطف العقد
على النيف نحو احد وعشرون السابع عطف الصفات المفرقة مع
اجتماع منعوتها نحو على ربعين مسلوب وبال الثامن عطف
ما حقه التثنية او الجمع نحو فقدان مثل محمد ومحمد التاسع
عطف ما لا يستغني عنه كاختصم زيد وعمرو وجلست بين زيد
وعمرو العاشر والحادي عشر عطف الخاص على العام وبالعكس
نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مومنا وللمومنين
والمومنات وملايكته وجبريل وميكال ويشاركها في هذا
الحكم الاخير حتي كمات الناس حتي الانبياء فانها عاطفة
خاصا على عام الثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله
على عامل اخر يجمعهما معني واحد نحو وزججن الحواجب والعيونا
اي وكحلن العيون والجامع بينهما التحسين الثالث عشر
عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله عليك ورحمة الله
السلام الخامس عشر عطف المخفوض على الجوار نحو وامسحوا
برءوسكم وارجلكم السادس عشر ذكر ابو علي الفارسي ان
عطف الجملة الاسمية علي الفعلية وبالعكس يجوز بالواو فقط
دون ساير الحروف نقله عنه ابن جني في سر الصناعة وفي
تذكرة ابن الصايغ عن شرح الجمل للاعلم اصل حروف العطف
الواو لان الواو لا تدل على اكثر من الجمع والاشتراك واما غيرها

الرابع عشر عطف الشي على مرادفه نحو والنبي قوله لذنا دين منهم

فيدل على الاشتراك وعلى معنى زايد كالترتيب والمهلة والشك
والاضراب والاستدراك والنفي فصارت الواو بمنزلة الشي المفرد
وباقي الحروف بمنزلة المركب والمفرد اصل المركب **ضابط** قال ابن
هشام في تذكرته من حروف العطف ما لا يعطف الا بعد شي خاص
وهو ام بعد همزة الاستفهام ومنها ما لا يعطف الا بعد شيين
وهو لكن بعد النفي والنهي خاصة ومنها ما لا يعطف الا بعد
ثلاثة وهو لا بعد الندا والامر والايجاب ومنها ما لا يعطف
الا بعد اربعة وهو بل بعد النفي والنهي والاثبات والامر
ضابط قال ابن الخباز حروف العطف اربعة اقسام قسم
يشترك بين الاول والثاني في الاعراب والحكم وهو الواو
والفا وثم وحتى وقسم يجعل الحكم للاول فقط وهو لا وقسم
يجعل الحكم للثاني فقط وهو بل ولكن وقسم يجعل الحكم
لاحدهما لا بعينه وهو اما واو وام **ضابط** قال ابن هشام
في تذكرته واورد شيخنا شهاب الدين عبد اللطيف على ذلك
قوله تعالى ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم
واياكم يخرجون الرسول واياكم **قاله** ابن الصايغ وعندي
انه ينبغي ان ينظر في علة منع ذلك حتى ينلحض هل هذا
داخل تحت منعه فلا يلتفت اليه او ليس بداخل فيدور
الحكم مع العلة والذي يظهر من التعليل ان الواو لما كانت
لمطلق الجمع فكان المعطوف مباشرا بالعمل والعامل لا يجوز له
العمل في الضمير وهو منفصل مع امكان اتصاله الزاما في غير
الواو فليس لامر معها كذلك كقولك زيد قام عمرو ثم هو
وقوله تعالى وانا واياكم لعلى هدى فيجي الى الاثنين فنجد

المكانين مكاني ثم لان المقصود في الاية الاولى ترتيبهما على الزمان
الوجودي مع ارادة كون المخاطب له اسوة بمن مضى وكذلك الاية
الثانية المقصود ترتيب المتعاطفين من جهة شرفهما والبراة
بما هو اشنع في الرد على فاعل ذلك واذا تلحض ذلك لم يكن
فيهما رد على الاندى ويحمل المنع على ما اذا لم يقصد بتقديم
احد المتعاطفين معنى ما وهذا تاويل حسن لكانه موافق
للصناعة وقواعدها انتهى **فايدة** في اقسام الواوات
قال بعضهم •

وممتحن يوما ليمتحنني هضما • عن الواو كم قسم فقلت له نظما
فقسمتها عشرون ضربا تتابعت • فدونكها اني لا رسمها رسما
فاصل واضمار وجمع وزايد • وعطف وواو الرفع في التثنية الاسما
ورب ومع قد نابت الواو عنهما • وواوك في الاتيان فاستمع العلما
وواوك للاطلاق والواو الحقت • وواو بمعنى او فدونك والحزما
وواوات بعد الضمير لغايب • وواوك في الجمع الذي يورث السقما
وحال والجا والحال واسم لمالا • وساسان من دون الجال به يسمى
وواوك في تكسير دار وواواه • وواو ابتدا ثم عندي بها تما

باب عطف البيان قال الاعلم في شرح الجمل هذا
الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون **قاعدة**
قال الاعلم عطف البيان لا يكون الا بعد مشترك **باب
البدل** قال في البسيط تنحصر مسايل البدل في اثنين وثلاثين
مسئلة وذلك لان البدل اربعة وكل واحد منها ينقسم باعتبار
التعريف والتنكير اربعة وباعتبار الاظهار والاضمار اربعة وثمانية
في اربعة باثنين وثلاثين واشلتها بجملة جاني زيد اخوك

ضربت زيدا راسه اعجبني زيد علمه • رايت زيدا الحمار • جاني رجل
غلام لك • ضربت رجلا يدا له • اعجبني رجل علم له • ضربت رجلا
حمارا • كرهت زيدا غلاما لك • ضربت زيدا يدا له • اعجبني زيد علم
له • رايت زيدا حمارا • جاني رجل اخوك • ضربت رجلا راسه • اعجبني
رجل علمه • رايت رجلا الحمار • قام زيد اخوك • زيد ضربته اياه •
ضربت زيدا اياه • اياه ضربته زيدا • اعجبني زيد راسه • يد زيد
قطعته اياها • الرغيف اكلته ثلثه • ثلث الرغيف اكلت الرغيف
اياه • اعجبني زيد علمه • جهل الزيدين كرهتهما اياه • زيد كرهته
جهله • جهلك كرهت زيدا اياه • اعجبني زيدا الحمار • زيدا الحمار كرهته
اياه • الحمار كرهت زيدا اياه • زيد كرهته حماره • ثلث الرغيف
اكلت الرغيف اياه • جهل زيد كرهت زيدا اياه • الحمار كرهت
زيدا اياه **فايدة** قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان
البدل على نية تكرار العامل ثلاثة ادلة شرعي ولغوي وقياسي
فالشرعي قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا الاية وقال الملا الذين
استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن امن منهم واللغوي قول
الشاعر • اذا مات ميت من تميم • فسرك ان يعيش فجي بزاد •
• بخبز او بتمر او بسمن • او الشي الملفف في البجاد •
والقياسي يا اخانا زيد لو كان في غير نية الندا لقال يا اخانا
زيدا **فايدة** قال ابن الصايغ في تذكرته نقلت من خط
ابن الرماح لا يخلو البدل ان يكون توكيدا او بيانا او استدراكا
فالبعض والاشتمال يكونان توكيدا وبيانا والغلط والبدا
والنسيان لا تكون الا استدراكا فالتوكيد يسئلونك عن
الشهر الحرام قتال فيه ولله على الناس حج البيت من استطاع ص

زيد

والبيان اعجبني الجارية وجهها او عقلها **باب النداء**
قاعدة قال في المفصل لا ينادى ما فيه الالف واللام الا الله
وحده لانهما لا يفارقانه **قاعدة** اصل حروف الندا يا ولهذا
كانت اكثر احرفه استعمالا ولا يقدر عند الحذف سواها ولا ينادى
اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا
المندوب الا بها او بوا في شرح الفصول لابن اياز قال الحجة
يا ام الباب ولها خمسة اوجه من التصرف اولها نداب القريب
والبعيد بها ثانيها وقوعها في باب الاستغاثة دون غيرها
وثالثها وقوعها في باب الاستغاثة دون غيرها وثالثها
وقوعها في باب الندبة ورابعها دخولها على اي وخامسها
ان القران المجيد مع كثرة الندا فيه لم يات فيه غيرها ص
فايدة قال الجزولي اذا رفعت الاول من نحو يا زيد
زيد عمرو فتنصب الثاني من اربعة اوجه وزاد بعضهم خامسا
وهي البدل وعطف البيان والنعت على تاويل الاشتقاق
والندا المستانف واضمار اعني واضعفها النعت وهو الذي
اسقط لان العلم لا ينعت به واذا انصبت الاول فتنصبه من
وجه واحد على انه منادى مضاف على تاويلين اما ان يحذف
دل عليه ما اضيف اليه الثاني على ما كنت مع الرفع من الاوجه
الخمسة والتاويل الثاني ان يكون مضافا الى ما بعد الثاني
ويكون الثاني توكيدا للاول مقحما بينه وبين ما اضيف اليه
ضابط قال ابن الدهان في الغرة الاسما على ضربين ضرب
ينادى وضرب لا ينادى فالذي ينادى على ثلاث مراتب
مرتبة لا بد من وجود يا معها نحو النكرة واسما الاشارة

عندنا وحسنة لاندين حذف يا معها وهي اللهم وايتا فوقولك اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وضرب يجوز فيه الامران **فايدة** قال ابن هشام في تذكرته لا يجوز عندي نداء اسم الله تعالى الابيا **ضابط** في تذكرة ابن هشام تابع المنادي على خمسة اقسام قسم يجب نصبه على الموضع وهو المضاف الذي ليس بال وقسم يجب اتباعه على اللفظ وهو اي وقسم على تقديرين يجوز اتباعه على المحل وهو اسم الاشارة وقسم يجوز اتباعه على اللفظ واتباعه المحل مطلقا وهو النعت والتوكيد وعطف البيان المفردة مطلقا والنسق المفرد الذي بال وقسم يحكم له بحكم المنادى المستقل وهو البدل والنسق الذي بغير ال **ضابط** قال ابن فلاح في المغني يجوز حذف حرف النداء مع كل منادى الا في خمسة مواضع والنكرة المقصودة والنكرة المبهمة واسم الاشارة عند البصريين والمستغاث والمندوب انتهى وزاد ابن مالك المضمر وفي تذكرة ابن الصايغ حذف حرف النداء من الاسم الاعظم نص على منعه ابن معط في درته وعلل منع ذلك في الدرة ايضا بالاشباه وقرره ابن الخباز بانه بعد حذف حرف النداء شبيه المنادي بغير المنادي واعترض عليه بانك تقول الله اغفر لي فلا يقع فيه اشتباه ولبس قال ابن الصايغ ولابن معطا ان يقول لما وقع اللبس في بعض المواضع طرد الباب لئلا يختلف الحكم انتهى قال والعلة في ذلك انهم لما حذفوا يا عوضوا الميم فكرهوا ان يقولوا الله بالحذف لما فيه من حذف العوض والمعوض قال ابن الصايغ تعويضهم الميم من حرف النداء دلنا على انهم قصدوا ان لا يحذفوا الحرف بالكلية وقد قال ابن النحاس في صناعة الكتاب ما يفيد جواز ذلك فانه قال

في قولك سبحانك الله العظيم انه لا يجوز الجر على البدل من الكاف ويجوز النصب على القطع والرفع وتقديريا الله انتهى **فايدة** قال ابن النحاس في التعليقة اصل حذف حرف النداء في نداء الاعلام ثم كل ما اشبه العلم في كونه لا يجوز ان يكون وصفا لاي وليس مستغاثا به ولا مندوبا يجوز حذف حرف النداء معه **باب الندبة** قال ابن يعيش الندبة نوع من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوبا اذ ليس كل ما ينادى يجوز ندبته لانه يجوز ان ينادي المنكور والمبهم ولا يجوز ذلك في الندبة وقال الابذي في شرح الجزولية المندوب يشارك المنادي في احكامه وينفرد بلحاق الف الندبة **باب الترخيم**

قال المهلبي

انا اسماء توالت عشره • لم ترخم عند اهل المخبره

مبهم ثم نعت بعده • والمضافات معا والنكره

ثم شبه لمضاف خالص • والثلاثي ومندوب النزه

يعتني به مستغاثا راحم • واذا كانت جميعا مضمره

فايدة قال ابن فلاح في المغني قالوا اكثر ما رخمت العرب ثلاثة اشياء وهي حارث ومالك وعامر **باب الاختصاص** قال ابن يعيش قد اجرت العرب اشياء اختصوها على طريقة النداء لاشتراكهما في الاختصاص فاستعير لفظ احدهما للاخر من حيث شاركه في الاختصاص كما اجروا التسوية مجرى الاستفهام اذ كانت التسوية موجودة في الاستفهام وذلك قولك ازيد عندك ام عمرو وازيد افضل ام خالد فالشيئان اللذان تسال عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول ما ابالي اقمت ام قعدت وسواء علي

اقمت ام قعدت فانت غير مستفهم وان كان بلفظ الاستفهام لتشاركهما في التسوية لان معنى قولك لا ابالي فعلت ام لم تفعل اي هما مستويان في علمي فكما جاءت التسوية بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في معنى التسوية كذلك جاء الاختصاص بلفظ النداء لاشتراكهما في معنى الاختصاص وان لم يكن منادى انتهى **فايدة** قال ابن فلاح في المغني قال ابو عمرو ان العرب انما نصبت في الاختصاص اربعة اشيا وهي معشر وآل واهل وبنو ولا شك ان العرب قد نصبت في الاختصاص اربعة اشيا وهي معشر واهل وبنو وغيرها وعبارة ابن النحاس في التعليقة اكثر الاسماء دخولا في هذا الباب هذه الاربعة **باب العدد** قال في البسيط ادخال التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المونث للفرق وعدم الالباس قال وهذا من غريب لغتهم لان التاء علامة التانيث وقد جعلت هنا علامة للتذكير قال وهذا الذي قصد الحريري بقوله الموطن الذي يلبس فيه الذكران براقع النسوان وتبرز ربات الحجال بعمايم الرجال قال ونظيره انهم خصوا جمع فعال في المونث بافعل كذراع واذرع وفي المذكر بافعلة كعماد واعمدة كالحاقهم علامة التانيث في عدد المذكر وحذفها من عدد المونث ومما وجهوا به مسئلة العدد ان العدد قبل تعليقه على معدود مونث بالتاء لانه جماعة والمعدود نوعان مذكر ومونث فسبق المذكر لانه الاصل الى العلامة فاخذها ثم جاء المونث فكان ترك العلامة له علامة ومسئلة الجمع انهم قصدوا ان يصير مع جمع المذكر تانيث لفظي ومع جمع المونث تانيث معنوي فيعتدلان لمقابلة الجمع بالجمع والتانيث

بالتانيث **فايدة** قال ابن الخباز الاثنان هجم جانبه في موضعين الاول ان كسور الاعداد من الثلاثة الى العشرة بنوا منها صيغ الجمع من ثلاثين الى تسعين ولم يقولوا من الاثنين ثنين والثاني ان من الثلاثة الى العشرة اشتقت من الفاظها الكسور فقيل ثلث وربع الى العشر ولم يقل في الاثنين ثني بل نصف نقله ابن هشام في تذكرته **فايدة** في تذكرة ابن الصايغ اثنا عشر كلمتان من وجه ولذلك وقع الاعراب حشوا وكلمة من وجه اي مجموعهما دال على شي واحد وهو هذه الكمية **فايدة** وفيها ايضا العدد المعلوم المقدار مجهول الصورة ولذلك جرى مجرى المبهم **ضابط** قال ابن هشام في تذكرته ال في العدد على ثلاثة اقسام تارة تدخل على الاول ولا يجوز غير ذلك نحو الثالث عشر وتارة على الثاني ولا يجوز غير ذلك وهو المضاف نحو خمسماية الالف وتارة عليهما وهو العدد المعطوف نحو اذا الخمس والخمسين جاوزت فارتقب **باب الاخبار بالذي والالف واللام** قال ابو حيان من النحويين من عد ما لا يصح ان يخبر عنه ومنهم من شرط فيما يصح الاخبار عنه شروطا فالذي عد قال الذي لا يصح الاخبار عنه الفعل والحرف والجملة والحال والتمييز والظرف غير المتمكن والعامل دون معموله والمضاف دون المضاف اليه والموصوف دون صفته والموصول دون صلته واسم الشرط دون شرطه والصفة والبدل وعطف البيان والتاكيد وضمير الشان والعايد اذا لم يكن غيره والمسند اليه المتصل غير الخبري ومعموله والمضاف الى الماية والمجرور بربت وبكم وايما رجل وكيف

وكم والمصدر الواقع موقع الحال وفاعل نعم وبئس وفاعل فعل
للتعجب والمجرور بكاف التشبيه وحتى ومذ ومنذ واسم الفعل
واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر اللواتي تعمل عمل المجرور بكل
المضاف الى مفرد كاقل رجل وشبهه واسم لا وضربها والاسم
الذي ليس تحته معنى والمصدر والظرف اللازمان للنصب
والاسم الذي اظهاره شان من اضماره والاسم الذي لا فايدة
في الاخبار عنه والاسم المختص بالنفي والمجرور في نحو كل شاة
وسخلتها ولا عن سخلتها ولا المعطوف في باب رب على مجرورها
ولو كان مضافا للضمير نحو رجل واخيه والذي شرط شروط
قال الاستاذ ابو الحسين بن ابي الربيع هي اثنا عشر شرطا
ان لا يكون تضمن حرف صدر وان يكون اسما متصرفا ولا من
المستعمل في النفي العام وان يكون مما يصح تعريفه ولا مما دخل
عليه ما لا يدخل على المضمرات وان يكون في جملة خبرية وان
لا يكون في جملة خبرية وان لا يكون صفة ولا بدلا ولا عطف
بيان وان لا نعيمر على ما بعده وان لا يكون ضميرا رابطا
ولا مضافا الى اسم رابط وان لا يكون من ضمير الجملة ولا مصدرا
خبره محذوف قد سدت الحال مسده انتهى قال وفيه تداخل
ويحصر في شرطين احدهما ان يكون الاسم يصح مكانه بمضمر
والثاني ان يكون يصح جعله خبرا للموصول **ضابط** قال
ابو حيان حصر بعضهم ما يجوز الاخبار عنه فقال يجوز في
فاعل الفعل اللازم الخبري وفي متعلق المتعدي بجميع ضروبه
من متعد الى اثنين او ثلاثة والمفعول الذي لم يسم فاعله
وفي باب كان وان وظنا والمصدر والظرف المتمكنين والمضاف

الفعل وصه

ربه صه

ان ينفرد صه

اليه وفي البدل والعطف والمبتدا والخبر والمضمر وحادي
عشر وبابه وفي باب الاعمال والمصدر والثاث والفاعل
والمعمول من الاسما واشيا مركبة من المبتدا والخبر والفعل
والفاعل وفي الاستفهام **ضابط** زعم ابو علي وغيره ان كل ما يخبر
عنه بالذي وقال ابو حيان الذي اعم من باب الاخبار لانها تدخل
على الجملة الاسمية والفعلية وال لا تدخل الا على الجملة المصدرية
بفعل متصرف مثبت قال وذكر الاخفش موضعا يصلح لال
ولا يصلح للذي قال تقول مررت بالقايم ابواه لا القاعدين
ولو قلت مررت بالتي قعد ابواها لا بالتي قاما لم يصح فاذا
اخبرت عن زيد من قولك قامت جاريتا زيد لا قعدت
القايم جاريتاه لا القاعدتان زيد ولو قلت الذي قامت
جاريتاه لا التي قعدتا زيد لم يجز لانه لا ضمير يعود على الذي
من الجملة المعطوفة فقد صار لكل من الذي ومن ال عموم
مصرف ودخول فيما لم يدخل فيه الاخر لكن ما اختصت
به الذي اكثر وذكر الاخفش ايضا انه قد يخبر بال لا الذي في
قولك المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد
وقال ابن السراج في المسئلة الاولى مررت برجل قايم ابواه
لا قاعدين انه شاذ خارج عن القياس قال ونحو قول المازني
وكل من يرتضى قوله وقد كان ينبغي ان لا يجوز قولك المضروب
الوجه زيد قال ولكنه حكي عن العرب وكثر في كلامهم حتى صار
قياسا فيما هو مثله فلهذا لا يقاس عليه الفعل قال الاستاذ
ابو الحسن ابن الضايع فهذا شي يجري مع ال ولم يكن كلام قبل
ال فيه اسم يجوز الاخبار عنه بال ولا يجوز بالذي قال فلا يرد

قلت

هذا على ابي علي ولا غيره ممن زعم ان كل ما يخبر عنه بال يخبر
عنه بالذي ولكن اذا نظرت لما وقعت فيه ال ولا يقع في
موضعها الذي كان كذلك انتهى **باب التعريف**
قال ابن الخباز في شرح الدرة التنوين حرف ذو معاني وهو
نون ساكنة وجماعة من الجهال بالعربية لا يعدونه حرف معنى
ولا مبنى لانهم لا يجدون له صورة في الخط وانما سمي تنوينا
لانه حادث بفعل المتكلم والتفعيل من ابنية الاحداث وفي
البسيط التنوين زيادة الكلمة كالنقل زيادة على الغرض
ضابط قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح ~~حتى~~
~~اطلق الايضاح~~ متى اطلق التنوين فانما يراد به تنوين الصرف
واذا اريد غيره من التنوينات قيد فقيل تنوين التنكير
تنوين المقابلة تنوين العوض وكذلك الالف واللام متى
اطلقت انما يراد التي للتعريف واذا اريد غيرها قيد
بالموصولة والزايدة **ضابط** قال ابن الخباز في شرح
الجزولية اقسام التنوين عشرة تنوين التمكين وتنوين
التنكير وتنوين المقابلة وتنوين العوض وتنوين الترنم
والتنوين الغالي وتنوين المنادى عند الاضطرار وتنوين
ما لا ينصرف عند الاضطرار والتنوين الشاذ كقول بعضهم
هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وفايدته تكثير اللفظ كما قيل
في الف قبعثرى وتنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة
لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به وقال بعضهم نظما

اقسام تنوينهم عشر عليك بها ۞ فان تحصيلها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد ۞ رنم او احك اضطر غال وما همزا

ضابط قال ابن هشام وغيره يلزم حذف التنوين في عشرة مواضع
لدخول الالف واللام وللاضافة ولمانع الصرف وللوقف في غير
النصب وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف
ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به من ابن او ابنة مضاف
الى علم ولدخول لا وللندا وقال المهلبي

ثمانية تنويتها دمت بحذف ۞ مع اللام تعريفا وما ليس يصرف
وما قد بني فيه المنادي واسم لا ۞ وفي الوقف رفعا ثم خفضا يخفف
ومن كل موصوف بابن مجاورا ۞ نريد ابه التذكير والكثر يعرف
تداكتنفته كنيتان او امترى ۞ متى علمين او ما لالقاب يكشف
قد ابتلعا فيه او اختلفا معا ۞ وتاسعها نون المضافات ترصف

باب نوني التوكيد ضابط قال الزجاجي في الجمل كل موضع
دخلته النون الثقيلة دخلته الخفيفة الا في الاثنين المذكورين
والمونثين وجماعة النسا فان الخفيفة لا تدخلها **فايده** قال
ابن عصفور يستثنى من قولنا لا يكون ما قبل نوني التوكيد
الا مفتوحا اربعة مواضع اذا اتصل بالفعل ضمير جمع المذكر
فان ما قبلها يكون مضموما او ضمير الواحدة المخاطبة فان
ما قبلها يكون مكسورا او ضمير الاثنين او ضمير جمع المونث فان
ما قبلها في الصورتين لا يكون الا الالف **فايده** قال ابن الدهان
في الغرة دخول نون التوكيد في اسم الفاعل نحو اقايلن
احضروا الشهود انظير دخول الوقاية عليه في قوله امسلمني
الي قومي شراحي **باب نواصب الفعل المضارع**
قاعدة ان اصل النواصب للفعل وام الباب بالاتفاق كما نقله
ابو حيان في شرح التسهيل ومن ثم اختصت باحكام منها

اعمالها ظاهرة ومضمرة وغيرها لا ينصب الا ظاهرًا ومنها اجاز
بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور اختيارًا
تنبيهًا على ان المشددة يجامعها اشتراكها في المصدرية والعمل نحو
ازيدا انه عنده تقعد وان في الدار تقعد ولم يجز احد ذلك في ساير
الادوات الا اضطرارا **ضابط** قال الاندلسي في شرح المفصل
اذن لها ثلاثة احوال حال تنصب فيها البتة وهي عند توافر
الشرائط الخمس ان تكون جوابًا وان لا يكون معها حرف عطف
وان تعتمد الفعل عليها وان لا تفصل بينها وبين الفعل بغير
اليمين وان يكون الفعل مستقبلا وحال لا تعمل فيه البتة وهي
عند اختلال احد الشرايط وحال يجوز فيها الامران وهو عند
دخول حرف العطف عليها ثم لها ثلاثة احوال اخرى ان تتقدم
وان تتوسط وان تتاخر فان تقدمت وتوفرت بقية الشروط
اعملت وان توسطت او تاخرت لم تعمل وضاهت في هذه الاحوال
ظننت واخواتها التي تعمل في رتبتها وهو التقدم ويجوز الالغا
اذا فارقته وكذلك اذا ابتدئ بها واعتمد الفعل عليها في الجواب
اعملت لوقوعها في رتبتها وتلغى اذا فارقته الا ان الفعل
فضل عليها بانه يجوز فيه الاعمال والالغا واذن لا يجوز
فيها اذا فارقت الاول الا الالغا لكون عوامل الاسما اقوى
من عوامل الافعال خصوصًا اذا كانت عوامل الاسما افعالا
وعامل الفعل لا يكون الا حرفا وقال الشلوبين في شرح
الجزولية اتسعت العرب في اذن اتساعًا لم تتسعه في غيرها
من النواصب فاجازت دخولها على الاسما افعالا وعامل الفعل
لا يكون نحو اذن عبد الله يقول ذلك وعلى الافعال واجازوا

دخولها

دخولها على الحال وعلى المستقبل واجازوا ان تتاخر عن الفعل
نحو اكرمك اذن فهذه اتساعات في اذن انفردت بها دون
غيرها من نواصب الافعال واجازوا فصلها من الفعل بالقسم
ولا يجوز ذلك في ساير نواصب الفعل فلما اتسعوا في اذن
هذه الاتساعات قويت بذلك عندهم فشبهوها بعوامل
الاسما الناصبة بهذا التصرف الذي تصرفته ولكن لا بكل عوامل
الاسما بل بظننت واخواتها فقط فاجازوا فيها الاعمال والالغا
الا ان ظننت اذا توسطت يجوز فيها الاعمال والالغا واذن
اذا توسطت يجب فيها الالغا لان المشبه بالشي لا يقوى الافعال
الداخلة عليه اذن ان ينصب ويرفع ويجزم فذلك نحو ان
تاتني اكرمك واذن احسن اليك يحتمل ان يكون انشا فيجوز
النصب والرفع لاجل الواو ويحتمل التاكيد فيجزم ويحتمل
الحال فيرفع ايضا **ضابط** قال ابو محمد بن السيد الاسباب
المانعة من الرفع بعد حتى ستة اربعة متفق عليها واثنان
مختلف فيها فالاربعة المتفق عليها نفي الفعل الموجب للدخول
نحو ما سرت حتى ادخلها ودخول الاستفهام نحو اسرت حتى
تدخلها والتقليل الذي يراد به النفي نحو قلما سرت حتى ادخلها
وان تقع حتى موقعًا تكون فيه خبرا نحو كان سيري حتى ادخلها
والاثنان المختلف فيهما الا ستكع من جواز التقديم والتاخير
وان تلحق عوارض الشك **باب الجوازم** **قاعدة**
ان اصل ادوات الشرط وام الباب قال ابن يعيش لانها تدخل
في مواضع الجزا كلها وساير حروف الجزا لها مواضع مخصوصة
فمن شرط فيمن يعقل ومتى شرط في الزمان وليست

ان كذلك بل تاتي شرطا في الاشيا كلها وقال ابن النحاس في شرح المقرب
انما كانت ان اصل ادوات الشرط لانها حرف والاصل في المعاني
للحروف ولان الشرط بها يعم ما كان عينا او زمانا او مكانا ومن ثم
اختصت بامور منها جواز حذف الفعلين قال ابو بكر ابن الانباري
انما جاز ترك امر الجزا لانها بغلبتها عليه تنفرد وتؤدي عن الفعلين
يقول الرجل لا اقصد فلانا لانه لا يعرف حق من يقصده فيقال
له زره وان مراد وان كان كذلك فزره فتكفي ان في الشيئين
ولا يعرف ذلك في غيرها انتهى قال ابو حيان وظاهر كلامه
وكلام غيره انه ليس مخصوصا بالضرورة لكن صرح الرضي بانه
خاص بالشعر ومنها قال ابو حيان لا احفظ انه جاء فعل الشرط
محذوفا ولا الجواب محذوفا ايضا بعد ان غير ان ومنها جواز بعضهم
حذف ان لكن الجمهور على منعه ولا يجوز حذف غيرها من ادوات
الشرط اجماعا كما لا يجوز حذف ساير الجوازم ولا حذف حرف الجر
ومنها يجوز ايلاؤها الاسم على اضمار فعل يفسره ما بعده
نحو وان احد من المشركين استجارك ولا يجوز ذلك في غيرها من
الادوات الا في الضرورة كما جزم به في التسهيل قال ابن يعيش
قال ابو حيان وخصت ان بالجواز لكونها في الشرط اصلا **ضابط**
قال ابو حيان ادوات الشرط بالنسبة الى ما يلحقه ثلاثة اقسام قسم
لا تلحقه ما وهو من ومهما وانى وقسم تلحق ما وهي متى واين
اي وايان **فائدة** قال ابو حيان كما تربط الفا الجواب بشرطه
كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك نحو الذي ياتيني
فله درهم وبدخولها فهم ما اراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم
على الاتيان ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره وهذه الفا بمنزلة

لام

لام التوطئة في نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم في ايذانها بما اراده
المتكلم من معنى القسم **فائدة** قال ابن هشام في تذكرته بعض
الجمل لا يصح ان تقع شرطا وذلك يقتضي عدم ارتباط طبيعي بينها
وبين اداة الشرط فاستعين على ايقاعها جوابا له برابط وهو الفاء
او ما يخلفها وهذا كمعنى التعدية **قاعدة** الجازم اضعف من الجار
قاله ابن الخباز وفرع عليه انه لا يضمر البتة ولهذا فسد
قول الكوفيين ان فعل الامر مجزوم بلام الامر المضمرة وذكره
ابو حيان في شرح التسهيل وفرع عليه انه لا يجوز الفصل
بين لام الامر والفعل لا بمعمول الفعل ولا بغيره وان روي
عنهم الفصل بين الجار والمجرور بالقسم نحو قولهم اشتريته
بوالله الف درهم فان ذلك لا يجوز في اللام لان عامل الجزم
اضعف من عامل الجر وفرع عليه الاخفش واختاره الشلوبين
وابن مالك ان جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط لا بالاداة
قال لان الجار اذا كان لا يعمل عملين وهو اقوى من الجازم
فالجازم اولى ان لا يعملهما وقال ابن النحاس في التعليقة
الجازم في الافعال نظير الجار في الاسما واضعف منه لان عوامل
الافعال اضعف من عوامل الاسما واذا كان حذف حرف
الجر وابقاء عمله ضعيفا فانه يضعف حذف الجازم وابقا
عمله اولى واحرى **قاعدة** قال ابن جني في كتاب التعاقب
اتصال المجزوم بجازمه اشد من اتصال المجرور بجاره وذلك
ان عوامل الاسم اقوى من عوامل الفعل فلما قويت حاجة
المجرور الى جاره كانت حاجة المجزوم الى جازمه اقوى قال
وجواب الشرط اشد اتصالا باداة الشرط من جواب القسم وذلك ان

جواب القسم ليس بمعمول للقسم كما ان جواب الشرط معمول للشرط فقولك
لا اقوم من قولك اقسمت لا اقوم ليس متصلا باقسمت كاتصال
الجواب بالشرط واذا كان كذلك ولم يجز تقديم القسم عليه مع
كون القسم ليس عاملا في جوابه كان امتناع تقديم جواب الشرط
عليه لكونه جوابا وكونه مجزوما بالشرط اجدر **باب**
الادوات قاعدة قال ابن هشام في المغني الالف اصل ادوات
الاستفهام ولهذا اختصت باحكام احدها جواز حذفها الثاني
ان ترد لطلب التصور نحو ازيد قائم ام عمرو ولطلب التصديق
نحو ازيد قائم وهل مختصة بطلب التصديق نحو هل قام زيد
وبقية الادوات مختصة بطلب التصور نحو من جاءك وما صنعت
وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك الثالث انها تدخل على
الاثبات وعلى النفي ذكره بعضهم وهو منتقض بام فانها
تشاركها في ذلك نحو اقام زيد ام لم يقم الرابع تمام التصدير
بدليل انها لا تذكر بعد ام التي للاضراب كما يذكر غيرها لا تقول
قام زيد ام اقعد وتقول ام هل قعد وانها اذا كانت في جملة
معطوفة بالواو او بثم قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها
في التصدير نحو اولم ينظروا افلم يسيروا اثم اذا ما وقع واخواتها
تتاخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع اجزاء الكلمة نحو وكيف
تكفرون فاين تذهبون فهل يهلك الا القوم الفاسقون هذا
ما ذكره ابن هشام وقال ابن يعيش في شرح المفصل الهمزة اصل
ادوات الاستفهام وام الباب واعم تصرفا واقوى في باب
الاستفهام لانها تدخل في مواضع الاستفهام كلها وغيرها
مما يستفهم به يلزم موضعا ويختص به وينتقل عنه الى غير

الاستفهام نحو من وكم وهل فمن سؤال عمن يعقل وقد تنتقل
فتكون بمعنى الذي وكم سؤال عن عدد وقد تستعمل بمعنى رب
وهل لا يسال بها في جميع المواضع الا ترى انك تقول ازيد عندك
ام عمرو على معنى ايهما عندك ولا يجوز في ذلك المعنى هل زيد
عندك ام عمرو وقد تنتقل عن الاستفهام الى معنى قد نحو هل
اتى على الانسان اي قد اتى وقد تكون بمعنى النفي نحو هل جزاء
الاحسان الا الاحسان واذ كانت الهمزة اعم تصرفا واقوى
في باب الاستفهام توسعوا فيها اكثر مما توسعوا في غيرها من
حروف الاستفهام فلم يستقبحوا ان يكون بعدها المبتدا والخبر
ويكون الخبر فعلا نحو ازيد قام واستقبح ذلك في غيرها من
حروف الاستفهام لقلة تصرفها فلا يقال هل زيد قام **فائدة**
قال الاندلسي حروف النفي ستة اثنان لنفي الماضي وهما لم ولما
واثنان لنفي الحال وهما ما وان واثنان لنفي المستقبل وهما
لا ولن **فائدة** قال الزنجاني في شارح الهادي وقد يفسر
الكلام باذا تقول عسعس الليل اذا اظلم فتجعل اظلم تفسيرا
لعسعس لكنك اذا فسرت جملة فعلية مسندة الى ضمير
المتكلم باي ضممت تاء الضمير فتقول استكتمته سري
اي سالته كتمانه بضم تاء سالته كتمانه بضم تا ساكنة لانك
تحكي كلام الذي تقول ذلك اذا فعلت ذلك الفعل وقال
بعض الكلوبيني الشارحين للمفصل السر في ذلك ان اي
تفسير فينبغي ان يطابق ما بعدها لما قبلها فالا والعموم
ثالث في مثله واذا شرط تعلق تقول لمن طلب على فعله
الذي الحقه بالضمير محال فيه الضم وانشدوا في ذلك المعنى

اذا كنيت باي فعلا تفسره • فضم تاءك فيه ضم معترف
وان تكن باذا يوما تفسره • ففتحة التاء امر غير مختلف
وقد اورد ذلك الطيبي في حاشية الكشاف ثم ابن هشام في المغني
فائدة ذكر ابن عصفور ان لما خمسة وثلاثين موضعا
الاول الاستفهامية الثاني الموصولة الثالث التي للتعجب الرابع
النكرة التي تلزمها الصفة نحو مررت بما معجب لك الخامس الشرطية
وهي في هذه المواضع الخمسة تكون اسما السادس الكافة التي تدخل
على العامل فتبطل عمله نحو انما زيد قائم السابع المسلطة وهي
التي تدخل بين العامل ومعموله فلا تمنعه العمل ولا تفيد اكثر من
التاكيد كقوله فبما رحمة فبما نقضهم التاسع التي تجري مجرى ان
الخفيفة الموصولة بالفعل مثل يعجبني ما تصنع اي يعجبني
ان تصنع العاشر التي يراد بها الدوام والاتصال كقولك
لا اكلمك ما ذر شارق الحادي عشر التي تجري مجرى الصفة وهي
ثلاثة اقسام قسم يراد به التعظيم للشيء والتهويل نحو لامر ما
يسود من يسود وقسم يراد التحقير نحو وهل اعطيت الا
عطية ما وقسم لا يراد به واحد منهما بل يراد به التنويع نحو
ضربت ضربا ما اي نوعا من الضرب الرابع عشر النافية
التي يعملها اهل الحجاز ويلغيها بنو تميم الخامس عشر النافية
التي يختلفون فيها الا انها لا تعمل شيئا نحو ما قام زيد السادس
عشر الموجبة وهي التي تدخل في النفي فتعكسه ايجابا كما
تدخل التي قبلها على الايجاب فتعكسه نفيا وهي التي في
قولك ما زال زيد قائما واخواتها السابع عشر الداخلة بين
المبتدا والخبر نحو وقليل ما هم الثامن عشر التي تكون عوضا

من الفعل في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل التاسع عشر
التي تدخل على ان الشرطية فتهيئها لدخول نون التوكيد على شرطها
فاما ترين العشرون التي تدخل على لم فتصيرها الى التحضيض او بمعنى
لولا الاستثنائية التامة ظرفية وان بعد ان كانت حرفا نحو
لما قمت قمت الحادي والعشرون والثاني والعشرون التي تدخل
على لو الامتناعية فتصيرها الى التحضيض او بمعنى لولا الاستثنائية
والثالث والعشرون التي تدخل على كل فتصيرها ظرف زمان
نحو كلما جئت اكرمتك الرابع والخامس والعشرون التي تدخل
على ان فتفيد الحصر نحو قولك لمن يدعي النحو انما قرات
الجمل او بمعنى الحصر نحو انما زيد عالم السادس والعشرون
التي تدخل على رب فتهيئها للدخول على الافعال السابع
والعشرون التي تدخل على نعم وبئس نحو فنعما هي وبئسما اشتروا
الثامن والعشرون التي توصل بين الجارة فتصير بمعنى رب
نحو وانا لمما نضرب الكبش ضربة • التاسع والعشرون
المحذوفة من اما نحو اما ترى الدهر قد ابادك بعدنا انتهى.
ما ذكره ابن عصفور ولم يذكر الستة الباقية وذكر بعضهم لها
معاني تسعة في بيت فقال •
تعجب بها اشرط زد صل نكره واصفا • وبسبنهم انف المصدرية والكفا
باب المصدر قاعدة قال ابن جني في الخصايص
المصدر اشد ملابسة للفعل من الصفة الا ترى ان في الصفة
نحو قولك مررت بابل مائة ومررت برجل ابي عشرة ابوه ومررت
بقاع عرفج كله ومررت بصحيفة طين خاتمها ومررت بحية
ذراع طولها وليس هذا مما يشابه به المصدر انما هو ذلك

الحدث الثاني كالضرب والقتل والاكل والشرب **فائده** قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح اعلم ان سوا جرى عندهم مجرى المصدر فاخبر به عن اثنين فقيل زيد وعمرو سوا كما تقول زيد وعمرو خصم وفي سوا امر اخر اختص به انه لا يرفع الظاهر الا ان يكون معطوفا على الضمير نحو مررت برجل سوا هو والعدم ان خفضت كان نعتا وكان في سوا ضمير وكان العدم معطوفا على الضمير وهو توكيد وان رفعت سوا كان خبرا مقدما وهو مبتدا والعدم معطوف عليه ولم يثن لانه جرى عندهم مجرى المصدر وهذا يحفظ ولا يقاس عليه ولا يجوز ان تقول زيد سوا وعمرو على ان يكون سوا خبرا عنهما كما لا تقول زيد قايمان وعمرو لان العامل في الخبر هو المبتدا والمبتدا هنا مجموع الاسمين فقدم الخبر عليهما او اخره عنهما ولا تجعله بينهما فتكون قد جعلت العامل بين اجزاء العامل وهذا لا يجوز **قاعدة** الاصل في مفعل المصدر والزمان والمكان ان يكون بالفتح نحو الماكل والمشرب والملبس والمذهب والمخرج والمدخل قال في البسيط وقد خرج عن هذا الاصل احدى عشرة لفظة جاءت بالكسر وهي المنسك والمطلع في قراءة الكسائي والمجزر والمنبت والمشرق والمغرب والمسقط والمسكن والمرفق والمفرق والمسجد قال ابن بابشاذ فهذه كلها تكسر اذا اردت بها المكان فان اردت بها المصدر فتحت لا غير قال صاحب البسيط ولم يات في اسما الزمان والمكان مفعل بالضم الا مع تا التانيث نحو مقبرة ومكرمة ومادبة **فائدة** في تذكرة ابن الصايغ يشتق من المصدر تسعة الفعل واسم الفاعل والمثال واسم المفعول وصيغة

المفاضلة

المفاضلة والصفة المشبهة واسم المصدر واسم الالة واسم الزمان والمكان التاسع اسم الشي المعد للفعل كالمسجد اسم للبيت المعد للصلاة والسجود فاما السجدة فاسم لمكان السجود وليس اسما للبيت بل لموضع السجود من البيت **فائدة** قال بعضهم

اري التفعال في المصدر بالفتح هو الباب
وتفعال بكسر التاء في الاسما اعاجيب
وللتبيان والتلقاء والتعشار والتلقاق ارباب
وتمثال وتلقام وتلعاب لمن عابوا
وتمشا وتمساح وتمراد وتضراب
وتبراك وتقصار وترتاع بها غابوا
وتنبال وتيتوا وتلقا اذا آبوا

فهذه ستة عشر مكسورة الاوايل لا يكاد يوجد في الكلام غيرها وما سواها فاتي مصادر وهي مفتوحات ابدا مثل التذكار والتسكاب ونحوها **باب الصفات** في الصحاح الباب الشوة قال الاخفش بنى على فعلا وليس له افعل لانه اسم كما قد يجي افعل في الاسما وليس معه فعلا نحو احمد **فائدة** قال في البسيط التركيب ينبغي ان يبلغ عدد الصيغة المشبهة مايتين وثلاثة واربعين بناء وذلك ان معمول الصفة اما محلى بالالف واللام او مضاف او مجردا عن كل واحد منهما وكل واحد من هذه الثلاثة قد يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا فهذه تسعة احوال باعتبار المعمول والصيغة قد تكون متضمنة لضمير المذكر وتثنيته وجمعه ولضمير المونث وتثنيته وجمعه وغير

متضمنة لضمير افراد ولا تثنية ولا جمع فهذه تسعة والصيغة قد تكون مع كل واحد منها معرفة بالالف واللام او مضافة او نكرة فهذه سبعة وعشرون باعتبار حال الصيغة فاذا ضربت في احوال المعمول وهي تسعة تبلغ مايتين وثلاثة واربعين بناء **باب اسما الافعال** ضابط قال في البسيط هي ثلاثة اقسام قسم لا يستعمل الا معرفة نحو بله وامين لانه لم يسمع فيهما تنوين وقسم لم يستعمل الا نكرة وهي ما لم يفارقه التنوين نحو ايها في الكف وويها في الاغرا وواها في التعجب وقسم استعمل معرفة ونكرة فينون لارادة التنكير ويحذف التنوين لارادة التعريف وذلك نحو صه ومه وايه واف **ضابط** قال ابن يعيش هي ثلاثة اقسام قسم لا يكون الا لازما كصه ومه وقسم لا يكون الا متعديا كرويد وهلم وحي هل قال في نظيره في ذلك من الافعال باب وزنته ووزنت له وكلته وكلت له **باب التانيث** **قاعدة** قال ابن يعيش الاصل في الاسما التذكير والتانيث فرع على التذكير لوجهين احدهما ان الاسما قبل الاطلاع على تانيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شي وحيوان وانسان فاذا علم تانيثها ركب عليها العلامة الثاني ان المونث له علامة فكان فرعا وقال صاحب البسيط التانيث فرع التذكير لوجهين احدهما ان لفظ شي مذكر وهو يطلق على المذكر والمونث والثاني ان المونث له علامة تدل على فرعيته اما لفظية كقايمة واما معنوية وهي ان كمال المذكر مقصود الذات ونقصان المونث مقصود بالعرض ونقصان العرض فرع كمال الذات

ضابط

ضابط قال ابو حيان الاسم الذي لا يكون فيه علامة التانيث اما ان يكون حقيقي التذكير او حقيقي التانيث او مجازيهما ان كان مجازيهما فالاصل فيه التذكير نحو عود وحايط ولا يونث شي من ذلك الا مقصورا على السماع وبابه اللغة وقد روشمس وقد صنف في ذلك الناس الفراء وابو حاتم وغيرهما وان حقيقي التذكير والتانيث فاما ان يمتاز فيه المذكر من المونث او لا يمتاز فان امتاز فونث ان اردت التانيث وتذكر ان اردت التذكير وذلك نحو هند وزيد وان لم يميز فيه المذكر والمونث فان الاسم اذ ذاك مذكر سوا اردت به المونث ام المذكر وذلك نحو برغوث **قاعدة** قال ابو حيان الاصل في الاسما المختصة بالمونث ان لا تدخلها الهاء نحو شيخ وعجوز وحمار واتان وبكر وقلوص وجدي وعناق وتيس وعنز وخرز وارنب وربما ادخلوا الهاء تاكيدا للفرق كناقة ونعجة فان مقابلهما جمل وتيس وقالوا غلام وجارية وخرز له وعكرشة واسد ولبوة **ضابط** قال ابو حيان لا يوجد في كلامهم ما انث بحرفين **ضابط** قال ابن مالك في شرح الكافية الاكثر في التا ان يجا بها لتمييز المذكر من المونث في الصفات كمسلم ومسلمة وضخم وضخمة ومجيها في الاسما غير الصفات قليل كامرء وامراة وانسان وانسانة ورجل ورجلة وغلام وغلامة ويكثر مجيها لتمييز الواحد من الجنس الذي لا يصنعه مخلوق كتمر وتمرة وتمر وثمرة ونخل ونخلة وشجر وشجرة وقيل مجيها لتمييز الجنس من الواحد كما هاة كثيرة وكموء واحد وكذلك يقل مجيها لتمييز الواحد من الجنس الذي

نحوم

يمتنعه المخلوق نحو جر وجرة ولبن ولبنة وقلنس وقلنسوة
وسفين وسفينة وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر
والمونث كربعة وهو المعتدل من الرجال او المعتدلة من النسا
وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بهمة وهو الشجاع وقد تجي
راوية ونسابة وقد يجاء بها معاقبة ليا مفاعيل كزنادقة
وجحاجحة فاذا جي بالياء لم يجي بها دلالة على النسب كقولهم
اشعثي واشاعثة وازرقي وازارقة ومهلبي ومهالبة
وقد يجا بها دلالة على تعريب الاسما العجمية نحو كيلجة وكيالجة
وهي مقدار من الكيل معروف وموزج وموازجة وهي الخف وقد
يجا بها عوضا من فاء نحو عدة او من عين نحو اقامة او من لام
نحو لغة وقلة او من مدة تفعيل نحو تزكية انتهى وقال المهلبي
انت الهاء في الكلام لعشر • وثمان كدرة ثم در •
ولمعكوس ذا الكلم ووترق • بين معهود وبتر وصنوبر امير •
ولمعكوسه كغرفة عدا • وتكثير غرفة لمقر •
وتاكيد جمع نقل دمدح • ولذم ونسبة للابتر •
ولجمع لموزج ولتعو • بفيك محذوف مصدر مستمر •
ولتعويض يا زنادق جات • وليا ذي وارمة في المستر •
ولامكان نطق غير تحديث • ولتعديد سورة في المنبر •
وبيان للحرف ثم لتحريك • اي فيه او شاكلة منتشر •
ثم في ثم للبيان وكره • للتقا الساكنين في كل ذكر •
فائدة قال ابن الدهان في الغرة قال الفرا للمونث خمس
عشرة علامة ثمان في الاسما واربع في الافعال وثلاثة في الادوات
فثلاث في الاسما الهاء والالف الممدودة والمقصورة والرابعة

تاء الجمع في الصفات والخامسة الكسرة في انت والسادسة
النون في انتن وهن والسابعة التا في اخت وبنت والثامنة
اليا في هذي والتي في الافعال التا الساكنة في قامت والتا
في تفعلين والكسرة في قمت والنون في فعلن والتي في الادوات
والتا في ربت وثمت ولات والها في هيهاه والها والالف
في قولك انها هند قائمة قال ابن الدهان وهذا حكيه وانا لم
نعتقده مذهبا لا نقسنا **فائدة** قال ابن مكتوم في
تذكرته قال ابو الخصيب الفارسي في النوادر والهاآت ثلاثة
هاء تكون بدلا من تا التانيث نحو ثمرة وشجرة وها استراحة
تثبت في الوقف دون الوصل نحو كتابية ولمه وها اصلية
مثل هاء وجبه وشفاه وشياه **قاعدة** قال ابن النحاس
في شرح الدرة اصل الفعل التذكير لامرين احدهما ان مدلوله
المصدر وهو مذكر لانه جنس والثاني انه عبارة عن انتساب
الحدث الى فاعله في الزمن المعين ولا معنى للتانيث فيه
لكونه معنويا وانما تانيثه للفاعل **ضابط** في تذكرة ابن
الصايغ الاسما اربعة اقسام مذكر لفظا ومعنى كزيد ومونث
لفظا ومعنى كفاطمة ومختلفا كزينب وطلحة **باب
المقصور والممدود** ضابط قال ابن مالك في شرح الكافية
الشافية ما فيه وجهان المد والقصر على ثلاثة اقسام الاول
ما يقصر مع الكسر ويمد مع الفتح كالابا والبلى والروي وسوى
بمعنى غير وتركيه النسيف والقلى الثاني ما يقصر مع الفتح
ويمد مع الكسر كالاضي والسحا والصلى والغرى والغذا
الثالث ما يقصر مع الضم ويمد مع الفتح كالبوسى والرغبى والعليا

والنعمى هذا ما ذكره ابن السكيت قال وقد وقع لي ما يكسر فيقصر
ويضم فيمد من ابن ولاد وهو الترفصى فيكون على هذا اربعة اقسام
قال ابو حيان وانما ذكرت هذه الاقسام في كتب النحو وان مداركها
السماع لان للنحو فيها حظا وهو حصر ما جاء من ذلك فلو اد في موضع
شيا خلاف هذا لم يقبل منه الا بتثبت واضح عن العرب فصار في
حصر هذه الاقسام نوع من القياس النحوي **قاعدة** كل مونث
بالتا حكمه ان لا تحذف التا منه اذا ثني كتمرتان وضاربتان
لانها لو حذفت التبس بتثنية المذكر ويستثنى من ذلك
لفظان الية وخصية فان افصح اللغتين واشهرهما ان تحذف
منها التاء في التثنية فيقال اليان وخصيان وعلل ذلك بان
الموجب له انهم لم يقولوا في المفرد الي وخصي فامن اللبس المذكور
باب جمع التكسير ضابط قال ابن الدهان في الغرة جمع
التكسير على اربعة اضرب احدها ما لفظ واحده اكثر من لفظ
جمعه نحو كتاب وكتب الثاني ما لفظ جمعه اكثر من لفظ واحده
كفلس وافلس ومسجد ومساجد الثالث ما لفظ جمعه اكثر
من لفظ ما واحده وجمعه سوا في العدة اللفظية لا في الحركات
نحو سقف وسقف واسد واسد الرابع ما واحده وجمعه سوا في
العدة اللفظية والحركات نحو الفلك للواحد والفلك للجمع
وناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص وادرع دلاص ضابط
قال ابن الدهان حروف الزيادة التي تزاد في هذا الجمع سبعة
احرف منها ستة مطردة يجمعها متى واين وغير المطردة منها
ما يزاد حشوا الجال ومساجد وكروب وعبيد ومنها ما يزاد اخرا
كذئبان وعمومة وعكا **فائدة** قال ابو حيان في حصر

جموع التكسير واسما الجموع واسم الجنس •
لجمع قليل في التكسير افعل • وافعلة افعال في كثرة فعل •
وبالتا وفعل والفعال فعولها • وبالتا هما الفعال فعل مع فعل •
وبالتا وفعلى ثم فعلى وافعلا • فعلان فعلان فواعل مع فعل •
فعالى فعالي فعالى فعايل • ومع فعلاء مفعلن كذا انقل •
فعالى وما ضاهى وزان بفاعل • وتمت ولاسم الجمع فعلة مع فعل •
فعالة فعلان وفعلة مع فعل • وفعلا مفعولا مفعلة فعل •
وبالخلف فعل مع فعيل وفعلة • وبالفتح عينا مع فعال فعل فعل •
وقاعدة اسم الجنس ما جاء فرده • بيا ادبنا وبالعكس في التا قل وقل •
فائدة قال بعض النحويين في جموع القلة •
بافعل وبافعال وافعلة • وفعلة يعرف الادنى من العدد •
وزاد ابو الحسن علي بن جابر الدباج •
وسالم الجمع ايضا داخل معها • في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد •
وقال التاج ابن مكتوم في نظم جموع القلة ومن خطه نقلت •
لجمع قلة افعال وافعلة • وافعل فعلة وسالم ذين ثم •
هذا جامع الذي قالوه مفترقا • وقد يزاد افعال اكثار من كثرة •
قاعدة قال في البسيط لا يوجد في الجمع ثلاثة احرف اصول
بعد التكسير لئلا يكون صدر الكلمة اقل من عجزها ولذلك يرد
في التكسير والتصغير الخماسي الى الرباعي ليتناسب صدر الكلمة
وعجزها في الحروف الاصول **قاعدة** قال في البسيط كل صفة
كثر ذكرها موصوفها معها ضعف تكسيرها لقوة شبهها بالفعل
وكل صفة كثر استعمالها من غير موصوف قوي تكسيرها لالتحاقها
بالاسما كعبد وشيخ وكهل وضيف وفي تذكرة التاج بن مكتوم

تقال لا يكاد يكسر لئلا يذهب بناء المبالغة منه وشذ قول ابن مقبل
عند الجبابير بالبأساء والنعم انشده سيبويه قاعدة قال
في البسيط تكسير الخماسي الاصول مستكره لاجل حذف حرف منه
بخلاف الرباعي اذ لا حذف فيه فائدة قال ابن القواس في شرح
الدرة الجمع ثلاثة اقسام جمع في اللفظ والمعنى كرجال والزيدين
وفي اللفظ دون المعنى لقد صغت قلوبكما وفي المعنى دون اللفظ
كرهط وبشر وكل في التوكيد ونحوها مما ليس له واحد من
لفظه قال وينقسم ايضا الى عام وهو التكسير لعمومه المذكر
والمونث مطلقا والى خاص وهو المذكر السالم والى متوسط
وهو جمع المونث السالم لانه ان لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه
فهو تكسير وان سلم فهو اما مذكر او مونث فائدة الجموع
تستثقل فاذا كان فيها ما خففت اما بالبدل كما في قرارا وعيلا
واما بالقلب كما في حقي وقسي واما بالحذف كما في جوار وغواش
وليال ضابط قال في ديوان الادب لم يجمع من فعلاء قاعدة
على فعال الا نفسا ونفاس وعشرا وعشار باب
التصغير قاعدة كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات اولهن ياء التصغير
فانك تحذف منهن واحدة فان لم تكن اولاهن ياء التصغير
اثبت الكل تقول في تصغير حية حيية صحاح ضابط قال ابو حيان
لا تصغر الاسما المتوغلة في البنا كالضماير واين وكم ومتى وكيف
وحيث واذ وما ومن ولا في الاسما المصغرة ولا العاملة عمل
الفعل ولا في تصغير اسم الفاعل مع عمله خلافا ولا حسبك ولا الاسما
المختصة بالنفي ولا الاسما الواقعة على معظم شيء ولا اسما الشهور
ولا اسما الاسبوع على مذهب سيبويه ولا كل ولا بعض ولا اي

ولا الظروف غير المتمكنة كغدوات سحر ولا الاسما المحكية ولا جموع
الكثرة على الاطلاق عند البصريين زاد الزمخشري في الاحاجي ولا
الظهر والاضحى والعصر استغنا عنه بقولهم مسيان وعشيان
قاعدة التكسير والتصغير يجريان من واد واحد نص على
هذه القاعدة سيبويه والنحاة باسرهم ومن ثم فتح ما قبل اليا
في التصغير كما فتح ما قبل الالف في التكسير وقيل في تصغير اسود
وجدول اسيود وجديول باظهار الواو جوازا كما قيل في التكسير
اساود وجداول باظهارها وكسر ما بعد الف مفاعل ومفاعيل
كما كسر ما بعد ياء التصغير وقالوا في تصغير عيد عييد شذوذا
كما قالوا في جمعه اعياد شذوذا ويتوصل الى مثال فعيعل
وفعيعيل في التصغير بما يتوصل به الى مثال مفاعل ومفاعيل
في التكسير وللمحاذف فيه من الترجيح والتخيير ما له في التكسير
قال ابو حيان وجاء في التصغير ما هو على خلاف قياس المكبر
كقولهم في مغرب مغيربان وفي عشية عشيشية وفي رجل
رويجل قال وهذا نظير جمع التكسير الذي جاء على خلاف
تكسير المفرد كليال ومذاكير واعاريض جمع ليلة وذكر وعروض
قال وكما ان في التصغير نوعا يسمى تصغير الترخيم وهو التصغير
بحذف الزوايد كسويد في اسود وكذلك في جمع التكسير نوع
يسمى جمع ترخيم قالوا ظريف وظروف وخبيث وخبوث قال
الفارسي كسروه على حذف الزوائد وهو مذهب الجرمي والمبرد
يريان هذا في كل ثلاثيه زيادة من الثلاثي الاصل وشبهاه
بتصغير الترخيم فيقال في هذا النوع هو جمع ترخيم وهو عند
الخليل وسيبويه ما جمع على غير واحده المستعمل لانه مخالف

لا يجيء في تكسيره غير بابه تكسير العالم يطلع به كما يقولان ذلك
في التصغير قال وقد تكون صورة المصغر مثل صورة المكبر
ويكون الفرق بينهما بالتقدير كما يكون في الجمع مثل ذلك
مثاله مبيطر ومسيطر ومهيمن اسما فاعل من بيطر وسيطر وهيمن
فاذا صغرتها حذفت الياء لانها اولى بالحذف ثم جيت بيا التصغير
مكانها ونظير ذلك فلك فان مفرده وجمعه لفظهما واحد وانما
يتميزان في التقدير قال وكذلك فعيل غير ضمة فعل كما ان
ضمة فلك الذي هو جمع غير ضمة فلك الذي هو مفرد وقال
في البسيط انما كانا من واد واحد لحصول الشبه بينهما من خمسة
اوجه اشتراكهما في زيادة حرف العلة فيهما ثالثا وفي انكسار
ما بعد حرف العلة فيهما فيما جاوز الثلاثي وفي لزوم كل واحد
منهما حركة معينة وفي تغيير بنية الكلمة والخامس ان الجمع
تكثير والتصغير تقليل ومن مذهبهم حمل الشيء على نقيضه
كما يحمل على نظيره وقال ابن القواس في شرح الفية ابن معط
التصغير يشبه التكسير ولذلك قال سيبويه هما من واد
واحد من وجوه النوعية كالتغيير واختراع البنا ووقوع
العلامة ثالثة ورد اللام المحذوفة في الثلاثي وحذف
الزايد الذي ليس على اربع وحذف الاصلي وفتح ما قبل
العلامة وحذف الفات الوصل واعتلال اللام لحرف اللين
قبلها قال ابن الصائغ في تذكرته وبقي حادي عشر كسر ما بعد
العلامة قال وهو عندي اولى بالعد فائدة قال في
البسيط انما ضم اول المصغر لانه لما كان يتضمن المكبر و[illegible]
بمجرى مجرى فعل ما لم يسم فاعله فيتضمن معنى الفاعل وكونه

مسبوقا باسم فاعله فضم اوله كما ضم اوله قاعدة قال في البسيط
جميع المصغرات لا تجمع جمع تكسير بل جمع سلامة لانها لو كسرت لوقعت
الف التكسير في موضع ياء التصغير فيفضي الى زوالها فيزول
التصغير بزوالها لان التصغير يدل على التقليل فناسب ان لا
يجمع الا بما يوافقه في التقليل وهو التصحيح فائدة قال
في البسيط صغرت العرب كلمتين بالالف قالوا في دابة دوابة
وفي هدهد هداهد فائدة تقول في ثمانية اذا صغرتها فيها
وجهان احدهما ان تحذف الالف وتبقى اليا فتقول ثمينية
والثاني ان تحذف اليا وتبقي الالف فتقول ثمينة فتقلب
الالف ياء كما انقلبت في غزال وتدغم ياء التصغير فيها
فترجيح الالف بالتقديم وترجيح الياء بالحركة وحذف
الالف وابقاء الياء احسن لتحريك الياء والالف حرف ساكن
ميت لا يقبل الحركة والياء ايضا للالحاق بعذافر فكانت
اقوى عند سيبويه فائدة قال ابن السراج في الاصول
فان قيل ما بال افعال التعجب تصغر نحو ما اميلحه وما
احيسنه والفعل لا يصغر فالجواب ان هذه الافعال
لما لزمت موضعا واحدا ولم تتصرف ضارعت الاسما التي
لا تزول الى يفعل وغيره من الامثلة فصغرت كما تصغر قال
ونظير ذلك دخول الفات الوصل في الاسما نحو ابن واسم وامرئ
ونحوها لما دخلها النقص الذي لا يوجد الا في الافعال والافعال
مخصوصة به دخلت عليها الفات الوصل لهذا السبب
واسكنت اوايلها للنقص وقال الزمخشري في الاحاجي
فان قلت كيف عاق معنى الفعل او شبهه عن التصغير

وَالفعل نفسه قد صغر في قولك ما اميلح ذا قلت هو شيء عجيب لم
يات الا في باب التعجب وحده وسبيله على شذوذه سبيل
المجاز وذلك انهم نقلوا التصغير من المتعجب منه الى الفعل
الملابس له كما ينقلون اسناد الصوم من الرجل الى النهار في
نهارك صائم فكما ان الصوم ليس للنهار كذلك التصغير
ليس للفعل باب النسب قاعدة كل ما اخره ياء
مشددة فانها عند النسب لا تبقى بل اما ان تحذف بالكلية
ككرسي وبختي وشافعي ومرمي او يحذف احدهما وينقلب
الثاني واوا كرامية وتحية فيقال رموي وتحوي او يبقى
احدهما وينقلب الاخر كحي وحيوي ويستثنى من ذلك
كسا اذا صغرته ثم نسبت اليه فان ياءه المشددة تبقى مجامعا لها
مع ياء النسب وذلك ان تصغيره كسي لانه يجتمع فيه ثلاث
ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة التي هي لام الكلمة فتحذف
الياء المنقلبة وتدغم ياء التصغير في الياء الاخيرة فتبقى
كسي كاحي ثم تدخل ياء النسب فيقال كسيي ولا يجوز ان
تحذف احدي الياءين الباقيين لانك ان حذفت ياء التصغير
لم يجز لانها لمعنى والمعنى باق وان حذفت الياء الاخيرة
لم يجز ايضا لما فيه من توالي اعلالين في موضع واحد اذ قد تقدم
من حذف الياء التي منقلبة عن الف كسا وما فيه من تحريك
ياء التصغير فلهذا التزم فيه التثقيل تقسيم شواذ النسب
ثلاثة اقسام قسم كان ينبغي ان يغير فلم يغير كقولهم في الشتا
شتوي وقسم كان ينبغي ان يغير نوعا من التغيير فغير
كقولهم في الشتا شتوي تغييرا غيره كقولهم في داربجرد

دراوردي وكان القياس ان ينسب الى صدره لانه مركب قاعدة
ياء النسب تصير الجامد في حكم المشتق حتى تحمل الضمير وترفع
الظاهر ولذلك يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنون
نحو البصريين والكوفيين ذكره ابن فلاح في المغني باب
التقا الساكنين قاعدة الاصل تحريك الساكن المتاخر لان الثقل
ينتهي عنده كما كان في تكسير الخماسي وتصغيره فان الحذف يكون
في الحرف الاخير لان الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهي الى الاخر
وكذلك الجمع بين الساكنين ولذلك لا يكون التغيير في الاول
الا لوجه يرجحه وقيل الاصل تحريك الساكن الاول لان به
التوصل الى النطق بالثاني فهو كهمزة الوصل وقيل الاصل
تحريك ما هو طرف الكلمة سوا كان اول الساكنين او ثانيهما
لان الاواخر مواضع التغيير ولذلك كان الاعراب في الاخر
قاعدة الاصل فيما حرك منها الكسر لانها حركة لا توهم الاعراب
اذ الكسر الذي يكون في احد الساكنين لا يتخيل ان موجبه الاعراب
لانه لا يكون في كلمة يكون فيها تنوين ولا ال والاضافة
بخلاف الضم والفتح فانهما يكونان اعرابا ولا تنوين معهما
وذلك فيما لا ينصرف فلما كانت حركة لا تكون في معرب
اشبهت الوقف الذي هو مقابل الاعراب فحرك بها قال
قال صاحب البسيط هذا قول النحويين فان حرك بغير الكسر
فلموجب ثم قال ويحتمل ان يقال الفتح اصل لانه الفرار من
الثقل والفتح اخف الحركات او يقال ان الاصل التحريك بحركة
في الجملة من غير تعيين حركة خاصة وتعيين الحركة يكون لوجه
يخصها وقال صاحب البسيط اصل تحريك التقا الساكنين

الكسر لخمسة اوجه احدها ان اكثر ما يكون التقا الساكنين في الفعل
فاعطي حركة لا تكون له اعرابا ولا بناء ليكون ذلك كالعوض
من دخولها اياه في حال اعرابه وبنائه وحمل غيره عليه والثاني
ان الضم والفتح يكونان بغير التنوين ولا معاقب له فيما لا ينصرف
فالتحريك بهما يلبس بما لا ينصرف واما الجر فلا يكون الا بتنوين
او معاقب له فلا يقع لبس التحريك به والتحريك بغير الملبس اولى
بالاصالة من التحريك بالملبس الثالث ان الجر والجزم نظيران
لاختصاص كل واحد منهما بنوع فاذا احتيج الى تحريك سكون
الفعل حرك بحركة نظيره وحمل بقية السواكن عليه الرابع
ان الكسرة اقل من الضمة والفتحة لانهما يكونان في الاسما المنصرفة
وغير المنصرفة وفي الافعال ولا تكون الكسرة الا في الاسما المنصرفة
فالحمل على الاقل اولى من الحمل على ما كثر موارده لقوة قليل
الموارد وضعف كثير الموارد الخامس ان الكسرة بين الضمة والفتحة
في الثقل فالحمل على الوسط اولى باب الامالة
ضابط قال ابن السراج اسباب الامالة ستة كسرة تكون قبل
الالف او بعدها ويا قبلها وانقلاب الالف عن اليا وتشبيه
الف بالالف المنقلبة عن اليا وكسرة تعرض في بعض الاحوال
وزاد سيبويه ايضا ثلاثة اسباب شاذة وهي شبه الالف
المنقلبة وفرق بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال باب
التصريف ضابط قال ابن الشجري في اماليه اختص المعتل
باشيا احدها ما جا على فيعل ولا يكون ذلك الا في المعتل
العين نحو سيد وميت وهين ولين وبين والثاني ما جا
من جمع فاعل على فعلة لم يات الا في المعتل اللام كقاض وقضاة

وغاز وغزاة وداع ودعاة والثالث ما جا من المصادر على
فيعلولة اختص بذلك المعتل العين نحو قولهم بان بينونة وصار
صيرورة وكان كينونة الاصل عند سيبويه بيّنونة وصيّرورة
وكيّنونة ثم كينونة قلبت الواو يا وادغمت فيها اليا لاجتماع
اليا والواو وسبق الاولى بالسكون والرابع ما جا من المصادر
على فعل فهذا مما اختص به المعتل اللام وذلك قولهم التقى والهدى
والسرى قاعدة قال ابن الدهان في الغرة الالف لا تكون اصلا
في الاسما المعربة ولا في الافعال وانما تكون اصلا في الحروف
نحو ما ولا وفي الاسما المتوغلة في شبه الحرف نحو اذا واني لانه
لا يعرف للحروف اشتقاق يعرف به زايد من اصلي ضابط
في تذكرة ابن الصايغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح الالفات
في اواخر الاسما اربعة منقلبة عن اصل ومنقلبة عن زايد ملحق
بالاصل ومنقلبة عن زايد للتكثير وغير منقلبة وهي الف التانيث
كملهى ومعزى وقبعثرى وحبلى فالاول مصروف نكرة ومعرفة
والثاني والثالث مصروفة في النكرة دون المعرفة والرابع
لا ينصرف فيهما ضابط قال ابو حيان لا يوجد في اخر اسم اربع
زوايد من جنس واحد ولا يوجد في اسم معرب واو قبلها ضمة
ومتى ادي الاعلال الى شي من ذلك وجب قلب الواو يا والضمة
كسرة فيصير من باب قاض ومشتر فتحذف اليا كما تحذف
منهما فائدة قال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته
وقفت على ابيات لبعض الفضلا فيما يدل على كون اللام
يا او واوا في المعتل من الافعال والاسما وهي
بحثر يبين القلب في الالف التي عن الواو تبدو وفي الاخير او اليا

بمستقبل الفعل الثلاثي وامره • ومصدره والمفعليين او الفاء والعين له ان كانت الواو فيهما • وتثنيته والجمع خصا بالاسماء ومما شرفها سيرا لامالتر في الذي • ينبذ عن الاذهان عنصره الناسخ
امثلة ذلك يدعو ادع غزوا دعوة دعوة ودعى دهى هوى غوى نبي ان عنصران **فائدة** الثلاثي اكثر الابنية قاله ابن دريد في الجمهرة وقال ابن جني في الخصايص الثلاثي اكثرها نه استعمالا واعدلها تركيبا وذلك لانه حرف يبتدا به وحرف يحشى به وحرف يوقف عليه قال وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب فانه لو كان كذلك لكان الثنائي اكثر منه وليس كذلك بل له ولشي اخر وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه لتباينهما وتعادي حاليهما لان المبتدا به لا يكون الا متحركا والموقوف عليه لا يكون الا ساكنا فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما لئلا يفجؤا الحس بضد ما كان اخذا فيه ومنصبا اليه **قاعدة** قال في البسيط اذا قيل كيف تنطق بالحرف نظرت اذا كان متحركا الحقته هاء السكت فقلت في الباء من ضرب به بة ومن يضرب بة ومن اضرب به وان كان ساكنا اجتلبت له همزة الوصل فقلت في الباء من اضرب اب **ضابط** رايت بخط ابن القماح في مجموع له قال روي ابو الفضل محمد بن ناصر السلامي عن الخطيب ابي زكريا يحيى بن علي التبريزي املاه قال املى علينا ابو العلا احمد بن عبد الله بن سليمان المعري قال الاشيا التي جاءت على فعلان على ضربين مصادر واسما فاما المصادر فالنلقان والتبيان وهما في القران وقالوا التنضال من المناضلة فمنهم من يجعله مصدرا ويقال جاء

لتيفاق

لتيفاق الهلال كالتيقاء للميقاتة فمنهم من يجعله مصدرا ومنهم من يجعله اسما واما الاسما فالتنبال وهو القصير ورجل تنتاة اي عذيوط ويقال بالضاد ايضا وتبراك موضع وتعشار موضع وتقصار قلادة قصيرة في العنق وتيعار جبل وتقطوع اي خابية وتمراد برج صغير للحمام وتمساح معروف من دواب الما ورجل تمساح اي كذاب وتمثال واحد التماثيل وهو خيوط يضرب بها الفسطاط ورجل تكلام كثير الكلام وتلقام كثير اللقم وتلعاب كثير اللعب وتمثال واحد التماثيل وتجفاف الفرس معروف وترباع موضع وترعام اسم شاعر وترياق في معنى درياق وطرياق ذكره ابن دريد في باب تفعال قال ابو العلا وفيه نظر لانه يجوز ان يكون على فعيال ومضى تهواء من الليل بمعنى هوي وناقة تضراب وهي القريبة العهد بضراب الفحل وتلفاق ثوبان يخلط احدهما بالاخر **باب الزيادة** **ضابط** قال ابو حيان لا يزاد حرف من حروف الزيادة العشرة وهي حروف سالتمونيها الا لاحد ستة اشيا الاول ان تكون الزيادة لمعنى كحروف المضارعة وما زيد لمعنى وهو اقوى الزوائد الثاني للمد نحو كتاب وعجوز وقضيب الثالث للالحاق نحو واو كوثر ويا ضيغم الرابع للامكان كهمزة الوصل وهاء السكت على الوقف على نحو قه الخامس العوض نحو تاء التانيث في زنادقة فانها عوض من ياء زناديق ولذلك لا يجتمعان السادس لتكثير الكلمة نحو الف قبعثرى ونون كنهبل ومتى كانت الزيادة لغير التكثير كانت اولى من ان تكون للتكثير وقال بعضهم

وقعد واهم نثبت الالف هاهنا لان الضمير مرفوع وهذا حسن انتهى **سرد مسايل الخلاف بين البصريين والكوفيين** حسب ما ذكره الكمال ابو البركات بن الانباري في كتاب الانصاف في مسايل الخلاف وابو البقا العكبري في كتاب التبيين في مسايل الخلاف بين البصريين والكوفيين ١ الاسم مشتق من السمو عند البصريين وقال الكوفيون من الوسم ٢ الاسما الستة معربة من مكان واحد وقال الكوفيون من مكانين ٣ الفعل مشتق من المصدر وقالوا المصدر يشتق من الفعل ٤ الالف والواو واليا في التثنية والجمع حروف اعراب وقالوا انها اعراب ٥ الاسم الذي فيه تا التانيث كطلحة لا يجمع بالواو والنون وقالوا يجوز ٦ فعل الامر مبني وقالوا معرب ٧ المبتدا مرتفع بالابتدا والخبر بالمبتدا وقالوا المبتدا يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدا ٨ الظرف لا يرفع الاسم اذا تقدم عليه وقالوا يرفعه ٩ الخبر اذا كان اسما مختصا لا يتضمن ضميرا وقالوا يتضمن ١٠ اذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب ابراز ضميره وقالوا لا يجب ١١ يجوز تقديم الخبر على المبتدا وقالوا لا يجوز ١٢ الاسم بعد لولا يرتفع بالابتدا وقالوا بها او بفعل محذوف قولان لهم ١٣ اذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شي قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده وقالوا يعمل ١٤ العامل في المفعول الفعل وحده وقالوا الفعل والفاعل فقط او المعنى اقوال لهم ١٥ المنصوب في باب الاشتغال بفعل مقدر وقالوا بالظاهر ١٦ الاولي في باب التنازع اعمال الثاني وقالوا الاول ١٧ لا تقام مقام

الفاعل

الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول الصريح وقالوا تقام ١٨ نعم وبيس فعلان ماضيان وقالوا اسمان ١٩ افعل في التعجب فعل ماض وقالوا اسم ٢٠ لا يبنى فعل التعجب من الالوان وقالوا يبنى من السواد والبياض فقط ٢١ المنصوب في باب كان خبرها وفي باب ظن مفعول ثان وقالوا حالان ٢٢ لا يجوز تقديم خبر ما زال ونحوها عليها وقالوا يجوز ٢٣ يجوز تقديم خبر ليس عليها وقالوا لا يجوز ٢٤ خبر ما الحجازية منتصبها وقالوا بحذف حرف الجر ٢٥ لا يجوز طعامك ما زيد اكلا وقالوا يجوز ٢٦ يجوز ما طعامك اكل زيد وقالوا لا يجوز ٢٧ خبر ان واخواتها مرفوع بها وقالوا لا تعمل في الخبر ٢٨ اذا عطف على اسم ان قبل الخبر لم يجز فيه الا النصب وقالوا يجوز الرفع ٢٩ اذا خففت ان جاز ان تعمل النصب وقالوا لا تعمل ٣٠ لا يجوز دخول لام التوكيد على خبر لكن وقالوا يجوز ٣١ اللام الاولى في لعل زايدة وقالوا اصلية ٣٢ لا النافية للجنس اذا دخلت على المفرد بني معها وقالوا معرب ٣٣ لا يجوز تقديم الفاظ الاغرا عليها نحو دونك وعليك وقالوا يجوز ٣٤ اذا وقع الظرف خبر مبتدا ينصب بفعل مقدر او وصف بواسطة الواو وقالوا بالخلاف ٣٥ المفعول معه ينتصب بالفعل قبله بواسطة الواو وقالوا بالخلاف ٣٦ لا يقع الماضي حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وقالوا يجوز من غير تقدير ٣٧ يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه سوا كان صاحبها ظاهرا او مضمرا وقالوا لا يجوز اذا كان ظاهرا ٣٨ اذا كان الظرف خبر المبتدا وكرر بعد اسم الفاعل جاز فيه الرفع والنصب نحو زيد في الدار

قائمًا فيها وقالوا لا يجوز الا النصب ٣٩ لا يجوز تقديم التمييز
على عامله مطلقا وقالوا يجوز اذا كان متصرفا ٤٠ المستثنى
منصوب بالفعل السابق بواسطة الا وقالوا بالتشبيه
بالمفعول ٤١ لا تكون الا بمعنى الواو وقالوا تكون ٤٢ لا يجوز
الاستثنا في اول الكلام وقالوا يجوز ٤٣ لا يجوز تقديم
الاستثنا في اول الكلام وقالوا يجوز حاشا في الاستثنا حرف
جر وقالوا فعل ماض ٤٤ اذا اضيف غير الى متمكن لم يجز بناوها
وقالوا يجوز ٤٥ لا تقع سوى وسوا الا ظرفا وقالوا تقع ظرفا
وغير ظرف ٤٦ كون العدد بسيطة وقالوا مركبة ٤٧ اذا
فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها بظرف لم يجز جره وقالوا
يجوز ٤٨ لا يجوز اضافة النيف الى العشرة وقالوا يجوز ٤٩
يقال قبضت الخمسة عشر درهما ولا يقال الخمسة العشر الدرهم
وقالوا يجوز ٥٠ يجوز هذا ثالث عشر ثلاثة عشر وقالوا
لا يجوز ٥١ المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم وقالوا
معرب بغير تنوين ٥٢ لا يجوز ندا ما فيه ال في الاختيار وقالوا
لا يجوز فيه ٥٣ الميم المشددة في اللهم عوض من يا في اول
الاسم وقالوا اصله يا الله امنا بخير فحذفت ووصلت الميم
المشددة بالاسم ٥٤ لا يجوز ترخيم المضاف وقالوا يجوز
٥٥ لا يجوز ترخيم الثلاثي بحال وقالوا يجوز مطلقا اذا
كان ثانيه متحركا قولان ٥٦ لا يجوز في الترخيم من الرباعي
الا الاخر وقالوا يحذف ثالثه ايضا ٥٧ لا يجوز ندبة النكرة
ولا الموصول وقالوا يجوز ٥٨ لا تلحق علامة الندبة الصفة
وقالوا يجوز ٥٩ لا تكون من لابتدا الغاية في الزمان

وقالوا

وقالوا تكون ٦٠ رب حرف جر وقالوا اسم ٦١ الجر بعد واو
رب برب المقدرة وقالوا بالواو ٦٢ منذ بسيطة وقالوا
مركبة ٦٣ المرفوع بعد مذ ومنذ مبتدا وقالوا بفعل محذوف
٦٤ لا يجوز حذف حرف القسم وابقاء عمله من غير عوض
الا في اسم الله خاصة وقالوا يجوز في كل اسم ٦٥ اللام في
قولك لزيد افضل من عمرو لام الابتدا وقالوا لام القسم
محذوفا ٦٦ ايمن الله في القسم مفرد وقالوا جمع يمين
٦٧ لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول
وقالوا يجوز ٦٨ لا يجوز اضافة الشي الى نفسه مطلقا
وقالوا يجوز اذا اختلف اللفظان ٦٩ كلا وكلتا مفردان
لفظا مثنيان معنى وقالوا مثنيان لفظا ومعنى ٧٠ لا يجوز
توكيد النكرة توكيدا معنويا وقالوا يجوز اذا كانت محدودة
٧١ لا يجوز زيادة واو العطف وقالوا يجوز ٧٢ لا يجوز
العطف على الضمير المتصل المرفوع وقالوا يجوز ٧٤ لا تقع
او بمعنى الواو ولا بمعنى بل وقالوا يجوز ٧٥ لا يجوز العطف
بلكن بعد الايجاب وقالوا يجوز ٧٦ يجوز صرف افعل
منك في ضرورة الشعر وقالوا لا يجوز ٧٧ لا يجوز ترك
صرف المنصرف في الضرورة وقالوا يجوز ٧٨ الان اسم في
الاصل وقالوا اصله فعل ماض ٧٩ يرتفع المضارع لوقوعه
موقع اسم الفاعل وقالوا بحروف المضارعة ٨٠ لا تاكل السمك
وتشرب اللبن منصوب بان مضمرة وقالوا على الصرف
٨١ الفعل المضارع بعد الفا في جواب الاشيا الستة منصوب
باضمار ان وقالوا على الخلاف ٨٢ اذا حذفت ان الناصبة فالاختيار

الجر اذا اعادة الجار وقالوا لا يجوز
بدونه ٧٣ لا يجوز العطف على الضمير

ان لا يبقى عملها وقالوا يبقى ٨٣ كي تكون ناصبة وجارة وقالوا تكون
حرف جر ٨٤ لام كي ولام الجحود ينصب الفعل بعدهما بان مضمرة وقالوا
باللام نفسها ٨٥ لا يجمع بين اللام وكي وقالوا يجوز ٨٦ النصب
بعد حتى بان مضمرة وقالوا بحتى ٨٧ اذا وقع الاسم بين ان وفعل
الشرط كان مرفوعا بفعل محذوف يفسره المذكور وقالوا بالعائد
من الفعل اليه ٨٨ لا يجوز تقديم معمول الشرط ولا فعل الشرط على حرف
وقالوا يجوز ٨٩ ان تكون بمعنى اذ وقالوا تكون ٩٠ اذا وقعت
ان الخفيفة بعد ما النافية كانت زائدة وقالوا نافية ٩١ اذا
وقعت اللام بعد ان الخفيفة كانت ان مخففة من الثقيلة واللام
للتاكيد وقالوا ان بمعنى ما واللام بمعنى الا ٩٢ لا يجازى بكيف
وقالوا يجازى بها ٩٣ السين اصل وقالوا اصلها سوف حذفت
منها الواو والفا ٩٤ اذا دخلت تا الخطاب على تا في الفعل جاز حذف
الثانية وقالوا الاولى ٩٥ لا يوكد فعل الاثنين وفعل جماعة
المونث بالنون الخفيفة وقالوا يجوز ٩٦ ذا والذي وهو
والذي وهو وهي بكمالها الاسم وقالوا الذال والها فقط
٩٧ الضمير في لولاي ولولاك ولولاه في موضع وقالوا
في موضع رفع ٩٨ الضمير في نحو اياي واياك واياه ان
وقالوا اليا والكاف والها ٩٩ يقال ما ذا هو وهي وقالوا
فاذا هو اياها تمام المائة اعرف المعارف بين بين غير ساكنة
وقالوا ساكنة وقد فات ابن الانباري مسايل خلافية بين الفريقين
استدركها عليه ابن اياز في مولف منها الاعراب اصل في الاسما فرع
في الافعال وقال الكوفيون اصل فيهما ٣ لا يجوز حذف نون التثنية
لغير الاضافة وجوزه الكوفيون • تم الفن الثاني • ويتلوه •

المضمر وقالوا المبهم
١ ذا ولولا ونحوهما
لا تكون موصولة ٢
وقالوا تكون ٣
بالهمزة صح

سلسلة

سلسلة الذهب وهو الفن الثالث من
الاشباه والنظاير النحوية للشيخ
الامام حافظ العصر جلال
الدين عبد الرحمن بن ابي
بكر السيوطي
نفعنا الله
به

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه
الحمد لله على ما انعم والهم وفتح من دقايق الحقايق وفهم
وصلى الله على رسوله محمد واله وصحبه وسلم هذا هو الفن الثالث
من الاشباه والنظاير وهو فن بناء المسايل بعضها على بعض
مرتبا على الابواب وسميته سلسلة الذهب في البنا من كلام
العرب

باب الاعراب والبنا

مسيلة اختلفوا
في فعل الامر العاري من اللام وحرف المضارعة نحو اضرب
على مذهبين احدهما انه مبني وعليه البصريون والثاني انه
معرب مجزوم بلام محذوفة وهو راي الكوفيين قال ابو
حيان واختاره شيخنا ابو علي الحسين بن ابي الاحوص
والخلاف في هذه المسيلة مبني على الخلاف في ثلاث مسايل
الاولى هل الاعراب اصل في الفعل كما هو اصل في الاسم ام لا
فمذهب البصريين لا وان الاصل في الافعال البنا والمضارع
انما اعرب لشبهه بالاسم وفعل الامر لم يشبه الاسم فلا يعرب
ومذهب الكوفيين نعم فهو معرب على الاصل في الافعال الثانية
هل يجوز اضمار لام الجزم وابقا عملها فمذهب البصريين لا وانه
لا يجوز حذف شي من الجوازم اصلا وابقا عمله ومذهب
الكوفيين نعم الثالثة قال ابو حيان جعل بعض اصحابنا
هذا الخلاف في الامر مبنيا على مسيلة اختلفوا فيها
وهي هل للامر صيغة مستقلة بنفسها مرتجلة ليس
اصلها المضارع او هي صيغة مغيرة اصلها المضارع فمن قال
اصلها المضارع اختلفوا اهي معربة ام مبنية ومن قال
انها صيغة مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع فهي عنده

مبنية

مبنية على الوقف ليس الا انتهى وقال الشلوبين في شرح
الجزولية القول على قول الكوفيين قال الشيخ بهاء الدين
ابن النحاس في تعليقه على المقرب اذا اتصل بالفعل نون
التوكيد ولم يكن معه ضمير بارز لفظا ولا تقديرا بني معها
اجماعا نحو هل تضربن يا واحد المخاطب وهل تضربن
للواحدة الغايبة واختلفوا في علة البنا فمذهب سيبويه
ان الفعل ركب مع الحرف فبني كما بني الاسم لما ركب مع الحرف
في نحو لا رجل ومذهب غيره ان النون لما اكدت الفعل
قوت فيه معنى الفعلية فعاد الى اصله وهو البنا قال
وينبني على الخلاف في العلة خلاف فيما اذا اتصل بالفعل
المؤكد ضمير اثنين نحو تضربان او ضمير جمع المذكرين
نحو تضربن او ضمير المخاطبة المونثة نحو تضربن هل هو معرب او مبني
فمن علل بالتركيب هناك قال حذف النون التي كانت علامة
للرفع هنا كراهة اجتماع النونات او النونين ومن علل بتقوية
معنى الفعل كان عنده مبنيا ويكون حذف النون هنا للبنا
انتهى مسيلة قال ابن النحاس في التعليقة اجمع النحاة على ان
حروف العلة في نحو يخشى ويغزو ويرمي تحذف عند وجود الجازم
واختلفوا في حذفها لماذا فالذي فهم من كلام سيبويه انما حذفت
عند الجازم لا للجازم ومذهب ابن السراج واكثر النحاة ان حذف
هذه الحروف علامة للجزم وهذا الخلاف مبني على ان حروف
العلة التي في الفعل في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة
ام لا فمذهب سيبويه ان فيها حركات مقدرة في الرفع وفي الالف
في النصب فهو اذا جزم يقول الجازم حذف الحركات المقدرة

بان فعل الامر معرب مجزوم مبني
بيان اجمع

ويكون حذف حرف العلة عنده لئلا يلتبس الرفع بالجزم وعند
ابن السراج انه لا حركة مقدرة في الوضع وقال لما كان الاعراب
في الاسما لمعنى حافظنا عليه بان نقدره اذا لم يوجد في اللفظ ولا
كذلك في الفعل فانه لم يدخل فيه لا لمعنى بل بمشابهة الاسم لا للدلالة على
معنى فلا يحافظ عليه بان نقدره في اللفظ فالجازم اذا لم يجد
حركة يحذفها حذف الحرف وقال ان الجازم كالمسهل ان وجد في
البدن فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وكذا الجازم ان
وجد حركة ازالها والا اخذ من نفس الحروف انتهى مسيلة
قال ابن النحاس ايضا اذا كان حرف العلة بدلا من همزة جاز
فيه وجهان حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان
الوجهان مبنيان على ان ابدال حرف العلة هل هو بدل قياسي
او غير قياسي فان قلنا انه بدل قياسي صار حرف العلة متمحضا
وليس بهمزة فيحذف كما يحذف حرف العلة المحض في يغزو
ويرمي ويخشى انتهى مسيلة قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس
في تعليقه على المقرب الكلمات قبل التركيب هل يقال لها
مبنية او لا توصف بما عرب ولا بنا فيه خلاف نحو قولنا زيد
عمرو بكر خالد او واحد اثنان ثلاثة فان قلنا انها توصف
بالبنا فالاصل حينيذ في الاسما البنا ثم صار الاعراب لها
اصلا ثانيا عند العقد والتركيب لطريان المعاني التي تلبس
لولا الاعراب لكونها تدل بصيغة واحدة على معان مختلفة
وان قلنا انها لا توصف بالاعراب ولا بالبنا كان الاعراب
عند التركيب اصلا من اول وهلة لانا نبحث عن غيره ويكون
دخوله الاسما لما تقدم من طريان المعاني عليها عند التركيب

انتهى

بيان باعراب

انتهى

باب المنصرف وغير المنصرف

مسيلة قال في
البسيط من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع
وغير المنصرف ما فيه علتان وتاثيرهما منع الجر والتنوين لفظا
او تقديرا دخل فيه التثنية والجمع والاسما الستة وما فيه اللام
والمضاف ومن قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين
وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فان التثنية والجمع
والمعرف باللام والاضافة تخرج عن الحصر فلذلك ذكرها
صاحب الخصايص مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة
مسيلة اختلف النحويون في الصرف فمذهب المحققين كما قال
ابو البقا في اللباب انه التنوين وحده وقال اخرون هو الجر
مع التنوين وينبني على هذا الخلاف ما اذا اضيف ما لا ينصرف
او دخلته ال فعلى الاول هو باق على منع صرفه وانما يجر
بالكسرة فقط وعلى الثاني هو منصرف وقال ابن يعيش في شرح
المفصل اختلفوا في منع الصرف ما هو فقال قوم هو عبارة
عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس احدهما تابعا
للاخر اذا كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر
الحال وقال قوم ينتمون الى التحقيق ان الجر في الاسما نظير
الجزم في الافعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل
نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده
لثقل ما لا ينصرف لمشابهة الفعل ثم تبع الجر التنوين في
الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له ايضا
فتبع الخاصة ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب
ما لا يدخل الجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير فعلى هذا

القول اذا قلت نظرت الى الرجل الاسمر واسمر كم الاسم باق على
منع صرفه وان انجر لانه الشجر قايم وبحكم الصرف الذي هو
التنوين معدوم وعلى القول الاول يكون الاسم منصرفا لانه
لما دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصة للاسم بعد عن
الافعال وغلبت الاسمية فانصرف انتهى مسيلة مذهب
المحققين ان باب مثنى وثلاث انما منع الصرف للعدل مع
الوصفية وذهب الفرا الى ان منعها للعدل والتعريف
بنية الاضافة ويبنى على الخلاف صرفها مذهوبا بها مذهب
الاسماء منكرة فاجازه الفرا بناء على رايه انها معرفة بنية
الاضافة تقبل التنكير ومنعه الجمهور مسيلة انما سمي
مذكر بوصف المونث المجرد من التاء كحايض وطامث وظلوم
وجريح فالبصريون يصرفونه بناء على ان هذه اسما مذكرة
وصفا بها المونث لامن اللبس وحملا على المعنى فقولهم مررت
بامراة حايض بمعنى شخص حايضا ويدل لذلك ان العرب اذا
صغرتها لم تدخل فيها التاء والكوفيون يمنعونه بناء على
مذهبهم ان نحو حايض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمونث
وان انما تدخل للفرق باب العلم مسيلة
الاكثرون على ان العلم ينقسم الى مرتجل ومنقول وذهب
بعضهم الى ان الاعلام كلها منقولة وليس فيها شي مرتجل
وقال الوضع سبق ووصل الى المسمى الاول وعلم مدلول تلك
اللفظة في النكرات وسمي بها وجهلنا نحن اصلها فتوهمها
من سمي بها من اجل ذلك مرتجلة وذهب الزجاجي الى انها
كلها مرتجلة والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل

من محل الى اخر وعلى هذا فتكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد
وقال ابو حيان المنقول هو الذي يحفظ له اصل في النكرات
والمرتجل هو الذي لا يحفظ له اصل في النكرات وقيل المنقول
هو الذي سبق له وضع في النكرات والمرتجل هو الذي لا يحفظ
له اصل في النكرات وعندي ان الخلاف المذكور اولا وهذا
الخلاف احدهما مبني على الاخر باب الموصول
مسيلة هل يجوز الوصل بجملة التعجب فيه خلاف فان قلنا
انها انشائية لم يوصل بها وان قلنا انها خبرية فقولان
احدهما الجواز نحو جاني الذي ما احسنه وعليه اخرون والثاني
المنع لان التعجب انما يكون من خفا السبب والصلة تكون موضحة
فتنافيا باب المبتدا والخبر مسيلة قال ابن النحاس
في التعليقة اذا دخل على المبتدا الموصول ليت او لعل نحو ليت
الذي ياتيني ولعل الذي في الدار فلا يجوز ان تدخل الفاء
في خبره واختلف في علة ذلك ما هي فمنهم من قال علته
ان الشرط لا يعمل فيه ما قبله فاذا اعملت فيه ليت او لعل خرج
من باب الشرط فلا يجوز الفا حينيذ ومنهم من قال بل العلة
ان معنى ليت ولعل ينافي معنى الشرط من حيث كان ليت للتمني
ولعل للترجي ومعنى الشرط التعليق فلا يجتمعان ويتخرج
على هاتين العلتين مسيلة وهو دخول ان على الاسم الموصول
هل يمنع دخول الفاء ام لا فمن علل بالعلة الاولى منع
من دخول الفاء مع ان ايضا لانها قد عملت فيه فخرج عن باب
الشرط ومن علل بالعلة الثانية وهو المعنى جوز دخول
الفاء مع ان لانها لا تغير المعنى كما كان عليه قبل دخولها

وقيل دخولها كانت الفا تدخل في الخبر فيبقى ذلك بعد دخولها
مسيلة ذهب البصريون الا الاخفش الى ان الوصف اذا اعتمد
على نفي او استفهام كان مبتدا وما بعده فاعل يغني عن الخبر
نحو اقايم زيد وما قايم زيد وذهب الاخفش والكوفيون
الى انه لا يشترط هذا الاعتماد وذلك مبني على رايهم انه يعمل
غير معتمد باب مسيلة اختلف في صدر الكلام من
نحو اذا قام زيد فانا اكرمه هل هو جملة اسمية او فعلية قال
ابن هشام وهذا مبني على الخلاف في عامل اذا فان قلت
جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا مقدمة من تاخير
وما بعد اذا متمم لها لانه مضاف اليه وان قلت فعل الشرط
واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها
باب كان واخواتها مسيلة قال الخفاف في شرح
الايضاح اختلف هل الافعال الناقصة تدل على الحدث
ام لا ويبنى على ذلك الخلاف عملها في الظرف والمجرور والحال
فمن قال تدل اعمل والا فلا وقال ابو حيان في الارتشاف
اختلفوا هل تعمل كان واخواتها في الظرف والمجرور والحال
فقيل لا تعمل وقيل تعمل وينبغي ان يكون هذا الخلاف مرتبا
على دلالتها على الحدث مسيلة قال ابو حيان في الارتشاف
الظاهر من كلام سيبويه انه لا يكون لكان واخواتها الا خبر
واحد وهو نص ابن درستويه وقيل يجوز تعدده وهو
مبني على جواز تعدد خبر المبتدا والمنع هنا اقوى لانها شبهت
بضرب وقال في شرح التسهيل تعدد خبر كان مبني على جواز
تعدد خبر المبتدا ثم ميل الجواز هنا اولى لانه اذا جاز مع

العامل الاضعف وهو الابتدا فمع الاقوى وهو كان اولى
ومنهم من قال المنع هنا اولى وعليه ابن درستويه واختاره
ابن ابي الربيع قال لان ضرب لا يكون له الا مفعول واحد فما شبه
به يجري مجراه مسيلة اختلف لم سميت هذه الافعال نواقص
فقيل لانها لا تدل على الحدث بناء على القول به وعلى القول
الاخر سميت ناقصة لكونها لا تكتفي بمرفوعها مسيلة اختلف
في جواز تقدم اخبار هذا الباب على الافعال اذا كانت منفية
بما نحو ما كان زيد قايما فالبصريون على المنع والكوفيون
على الجواز ومنشا الخلاف اختلافهم في ان ما هل لها صدر
الكلام او لا فالبصريون على الاول والكوفيون على الثاني
باب ما مسيلة البصريون على انه اذا اقترنت
ما بان بطل عملها نحو بني غدانة ما ان انتم ذهب وذهب
الكوفيون الى جواز النصب مع ان واختلف في ان هذه
فالبصريون على انها زايدة كافة والكوفيون على انها نافية
وعندي ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان يكون مرتبا على هذا
الخلاف باب ان واخواتها مسيلة اذا وقعت
ان المخففة بعد فعل العلم كقولك علمت ان كان زيد لعالما
وحديث قد علمنا ان كنت لمومنا فهل هي مكسورة او مفتوحة
فيه خلاف ذهب الاخفش الصغير وهو ابو الحسن علي بن سليمان
البغدادي الى انها لا تكون الا مكسورة وقال ابو علي الفارسي
لا تكون الا مفتوحة وكذلك اختلف فيها كبرا اهل الاندلس
ابو الحسن بن الاخضر وابو عبد الله بن ابي العافية فقال
ابن الاخضر بقول الاخفش وقال ابن ابي العافية بقول الفارسي

قال ابو حيان وهذا الخلاف مبني على خلافهم في اللام اهي لام
الابتدا لزمت للفرق ام هي لام اخرى مجتلبة للفرق بينها وبين
ان النافية فعلى الاول تكسر وعلى الثاني تفتح ووجه البنا انها
اذا كانت لام الابتدا فهي لا تدخل الا في خبر المكسورة واذا كانت
غيرها لم يكن الفعل الذي قبلها مانعا من فتحها قال ابو حيان
وهذا البنا انما هو على مذهب البصريين واما على مذهب
الكوفيين فاللام عندهم بمعنى الا وان نافية لا حرف توكيد
فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا الا كسر ان
لانها عندهم حرف نفي والتقدير قد علمنا ما كنت الا مؤمنا
مسئلة تقع ان المفتوحة ومعمولاها اسما لان المكسورة بشرط
الفصل بالخبر نحو ان عندي انك فاضل وقال الفرا لو قال
قائل انك قايم يعجبني جاز اذ يقول ان انك قايم يعجبني
قال ابو حيان وهذا من الغرابة على رايه ان يجوز الابتدا
بها والجمهور على منعه مسئلة اذا خففت ان المكسورة لم
يلها من الافعال الا ما كان من نواسخ الابتدا عند البصريين
وجوز الكوفيون غيره وهو مبني على مذهبهم انها نافية
ذكر ذلك السخاوي في شرح المفصل مسئلة اذا وقعت
ان جواب قسم نحو والله ان زيدا قايم فمذهب البصريين
وجوب كسرها وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر وقيل
يجوز مع اختيار الفتح وعليه الكسائي والبغداديون
وقيل يجب الفتح وعليه الفرا قاله في البسيط واصل
هذا الخلاف ان جملتي القسم والمقسم عليه هل احداهما
معمولة للاخرى فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم

اولا وفي ذلك خلاف فمن قال نعم فتح لان ذلك حكم ان اذا وقعت
مفعولا ومن قال لا وانما هي تاكيد للمقسم عليه لا عاملة
فيه كسر ومن جوز الامرين اجاز الوجهين مسئلة لا يجوز
هنا ان قايما الزيدان كما لا يجوز ذلك في المبتدا دون نفي
او استفهام واجازه الكوفيون والاخفش بنا على اجازته
في المبتدا فجعلوا قايما اسم ان والزيدان فاعل به سد
مسد خبرها والخلاف جار في باب ظن فمن اجازه هنا
وفي المبتدا اجاز ظننت قايما الزيدان ومن منع منع
وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدا ومنع في باب
ان وظن وفرق بان اعمال الصفة عمل الفعل فرع اعمال
الفعل فلا يستباح الا في موضع يقع فيه الفعل فلا يلزم
من تجويز قايم الزيدان جواز ان قايما الزيدان ولا
ظننت قايما الزيدان لصحة وقوع الفعل موقع المجرد
من ان وظننت وامتناع وقوعه بعدهما باب لا
مسئلة قال ابو حيان في شرح التسهيل في نحو لا مسلمات
اربعة مذاهب احدها الكسر والتنوين وهو مذهب
ابن خروف والثاني الكسر بلا تنوين وهو مذهب
الاكثرين والثالث الفتح وهو مذهب المازني والفارسي
والرابع جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين
قال وفرع بعض اصحابنا الكسر والفتح على الخلاف
في حركة لا رجل فمن قال انها حركة اعراب قال هنا
لا مسلمات بالكسر ومن قال انها حركة بنا فالذي يقول
انه يبنى لجعله مع لا كالشي الواحد قال لا مسلمات بالفتح

ولا يجوز عنده الكسر لان الحركة عنده ليست خاصة والذي
يقول يبنى لتضمنه معنى الحرف يقول لا مسلمات بالكسر
وحجته ان المبني مع لا قد اشبه المعرب المنصوب فكما ان الجمع
بالالف والتا في حال النصب مكسور فكذلك يكون مع
لا وهو الصحيح انتهى باب اعلم وارى مسئلة
قال ابن النحاس في التعليقة يجوز حذف الاول والثاني
من مفاعيل هذا الباب اختصارا واما حذف الثالث
اختصارا فمبني على الخلاف في حذف الثاني من مفعولي
ظننت اختصارا فمن اجاز الحذف هناك اجازه في
الثالث ومن منعه في الثاني هناك منعه في الثالث
هنا باب النايب عن الفاعل مسئلة باب
اختار ذهب الجمهور الى انه لا يجوز فيه الا اقامة المفعول
الاول نحو اختير زيد الرجال وجوز الفرا والسيرافي
وابن مالك اقامة الثاني مع وجود الاول فتقول اختير
الرجال زيدا واشار ابو حيان الى ان الخلاف مبني على
الخلاف في اقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به
الصريح لان الثاني انما على تقدير حرف الجر مسئلة
قال ابو حيان المجرور بحرف غير زايد نحو سير بزيد فيه
خلاف فمذهب الجمهور ان المجرور في محل رفع وهو
النايب ومذهب الفرا ان النايب حرف الجر وحده
وانه في موضع رفع قال ابو حيان وهذا مبني على الخلاف
في قولهم مر زيد بعمرو فمذهب البصريين ان المجرور في
موضع النصب فلذا قالوا انه اذا بني للمفعول كان في موضع

رفع بنا على قولهم انه في مر زيد بعمرو في موضع نصب ومذهب
الفرا ان حرف الجر هو الذي في موضع نصب فلهذا ادعى انه
اذا بني للمفعول كان هو في موضع رفع بنا على مذهبه انه
هناك في موضع نصب وفي اصل المسئلة قول ثالث ان
النايب ضمير مبهم مستتر في الفعل قاله هشام ورابع
ان النايب ضمير عايد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير
سير هو اي سير قاله ابن درستويه وينبني على هذا الخلاف
جواز تقديم المجرور نحو بزيد سير فعلى القول الاول والثالث
لا يجوز وعلى القول الثاني والرابع يجوز باب
المفعول به مسئلة اذا تعدد المفعول في غير باب ظن
كباب اعطى واختار فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى
وما يتعدى اليه الفعل بنفسه على ما ليس كذلك هذا
مذهب الجمهور وقيل المفعولان في مرتبة واحدة بعد
الفاعل فايهما تقدم فذلك مكانه وعليه هشام وبعض
البصريين قال ابو حيان وينبني على هذا الخلاف جواز
تقديم المفعول الثاني اذا اتصل به ضمير يعود على الاول
نحو اعطيت درهمه زيدا فعند الجمهور يجوز وعند غيرهم
لا بنا على ما ذكر باب الظرف مسئلة قال ابو
حيان في الارتشاف هل يتسع في الظرف مع كان واخواتها
هو مبني على الخلاف هل تعمل في الظرف او لا فان قلت
لا تعمل فلا يتوسع وان قلت يجوز ان تعمل فيه فالذي
يقتضيه النظر ان لا يجوز التوسع فيه معها مسئلة
قال ابو حيان في شرح التسهيل اذا استعملت اذا شرطا

فهل تكون مضافة للجملة بعدها ام لا قولان قيل تكون مضافة
وضمنت الربط بين ما تضاف اليه وغيره وقيل ليست مضافة
بل معمولة للفعل بعدها لانها لو كانت مضافة لكان الفعل
من تمامها فلا يحصل به ربط قال وينبني على ذلك الخلاف
في العامل فيها فمن قال انها مضافة اعمل الجزا ولابد ومن
منع ذلك اعمل فيها فعل الشرط كسائر الادوات باب
الاستثنا مسئلة هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى
منه وعلى العامل فيه اذا لم يتقدم ويتوسط بين جزئي كلام نحو
القوم الا زيدا اخوتك فيه خلاف فقيل بالجواز وقيل بالمنع
قال ابو حيان وهو مبني على الخلاف في العامل في المستثنى
فمن قال انه ما تقدم من فعل او شبهه منعه ومن قال انه
الا ونحوه جوزه مسئلة اذا ورد الاستثنا بعد جمل عطف
بعضها على بعض فهل يعود الى الكل فيه خلاف قيل نعم
وقيل لا بل يختص بالجملة الاخيرة قال ابو حيان والخلاف
مبني على الخلاف في العامل في المستثنى فمن قال انه
الا اعاده الى الكل وان اختلفت فللاخيرة خاصة اذ لا يمكن
عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد باب
حروف الجر مسئلة اختلف هل يتعلق الجار والمجرور
والظرف بالفعل الناقص على قولين مبنيين على الخلاف
هل يدل على الحدث ام لا فمن قال لا يدل على الحدث
وهم المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان
والشلوبين منع من ذلك ومن قال يدل عليه جوزه
مسئلة قال ابو البقا في التبيين اختلف في الاسم المرفوع

بعد منذ نحو ما رايته منذ يومان على اي شي يرتفع على ثلاثة
مذاهب احدها ان منذ مبتدا وما بعده خبر والتقدير امد
ذلك يومان وقال بعض الكوفيين يومان فاعل تقديره
منذ مضى يومان وقال الفرا موضع الكلام كله نصب على الظرف
اي ما رايته من الوقت الذي هو يومان قال وهذا
كله مبني على الخلاف في اصل منذ وقال الاكثر انها مفردة
وقال الفرا اصلها من وذو الطائية بمعنى الذي وقال غيره
من الكوفيين اصلها من اذ كم حذفت الهمزة وضمت
اللام باب القسم مسئلة قال النحاس في التعليقة
اختلف النحاة في ايمن الله هل هي مفردة موضوعة للقسم
ام هي جمع وينبني على هذا الخلاف خلاف في همزتها اهي
همزة قطع ام همزة وصل وتذهب الكوفيين ان ايمن جمع
يمين وهمزتها همزة قطع باب التعجب مسئلة
قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في قولنا افعل
به في التعجب هل معناه امر كلفظه وذهب البصريون
الى ان معناه تعجب على الخلاف في التعجب هل هو انشا او خبر
قال وينبني على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور
في موضع نصب بانه مفعول وتكون البا عنده اما للتعدية
كمررت به واما زائدة مثل قرات بالسورة ومن قال بان
معنى افعل التعجب لا الامر قال بان الجار والمجرور في موضع
رفع بالفاعلية ولا ضمير في افعل وتكون البا عند هذا
القائل زائدة مع الفاعل مثلها في كفى بالله مسئلة
قال ابن النحاس في لزوم الالف واللام في فاعل فعل

قدم

او بتعجب ... الامر ... الكوفيون الى ان ... (marginal note, partly illegible)

فيه خلاف مبني على الخلاف في فعل الذي للمبالغة هل من باب
نعم وبئس او من باب التعجب فمن قال هو من باب نعم وبئس
اشترط في الفاعل كما دخلت في باب التعجب في افعل به
باب التوكيد مسئلة قال ابن النحاس هل يجوز
ان يقع كل واحد من ابتع وابصع واتبع تاكيدا منفردا فيه
ثلاثة مذاهب احدها نعم والثاني لا بل تكون بعد اجمع تابعة
بالترتيب كما ذكرنا والثالث يجوز ان يقدم بعضها على بعض
بشرط تقديم اجمع قبلهن قال وهذا الخلاف مبني على انه
هل لكل واحد منهن معنى في نفسه ام لا فان قيل لا معنى
لها الا الاتباع فلابد من تقدم اجمع وان قيل بان لها معاني
جاز ان تستعمل بانفسها انتهى باب النداء مسئلة
اختلف في اللهم فمذهب البصريين ان الميم عوض من حرف
النداء ومذهب الكوفيين انها بقية جملة محذوفة والاصل
يا الله امنا بخير وينبني على هذا الخلاف جواز ادخال
يا على اللهم فعند البصريين لا يجوز لانه لا يجمع بين العوض
والمعوض وعند الكوفيين يجوز لان الميم على رايهم ليست
عوضا من يا قال ابو حيان في الارتشاف اللهم لا تباشره يا في
مذهب البصريين زعموا ان الميم المشددة في اخره عوض من
حرف النداء فلا يجتمعان واجاز الكوفيون ان تباشره يا لانه
عندهم الميم المشددة في اخره بقية من جملة محذوفة تقديرها
امنا بخير وهو قول سخيف لا يحسن ان يقوله من عنده علم
باب اعراب الفعل مسئلة هل يجوز في المضارع
المنصوب بعد الفا في الاجوبة الثمانية ان يتقدم على سببه

فيقال ما زيد فنكرمه يا ليتنا ومتى ناتيك تحدثنا وكم فاسير
تسير فيه قولان قال البصريون لا وقال الكوفيون نعم والخلاف
مبني على الخلاف في اصل وهو ان مذهب في ذلك ان النصب
بان مضمرة وان الفا عاطفة عطفت المصدر المقدر من ان المضمرة
والفعل على مصدر متوهم من الفعل المعطوف عليه والتقدير
لم يكن من زيد اتيان فيكون منا اكرام وعلى هذا يمتنع التقديم
لان المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه وذهب الكسائي
واصحابه ان الناصب هو الفا بنفسها وليست عاطفة فلا
معطوف هنا وانما هو جواب تقدم على سببه مع تقدم بعض
الجملة فلم يمتنع مسئلة اختلف هل يجوز الفصل هنا بين
السبب ومعموله بالفا ومدخولها بان يقال ما زيد يكرم فنكرمه
اخانا يراد ما زيد يكرم اخانا فنكرمه فمذهب البصريين
المنع ومذهب الكوفيين الجواز والخلاف مبني على الخلاف
في الاصل السابق فالبصريون يقولون ما بعد الفا معطوف
على مصدر متوهم من نكرمه فكما لا يجوز ان يفصل بين المصدر
ومعموله كذلك لا يجوز ان يفصل بين يكرم ومعموله لان
يكرم في تقدير المصدر والكوفيون اجازوه لانه لا عطف عندهم
ولا مصدر متوهم مسئلة قال ابو البقا في التبيين لام الجحود
الداخلة على الفعل المستقبل غير ناصبة للفعل بل الناصب
ان مضمرة وعلى هذا تترتب مسئلة وهو ان معمول هذا
الفعل لا يتقدم عليه وقال الكوفيون اللام هي الناصبة فيقدم معموله عليه
باب التكسير مسئلة قال ابو حيان اختلف في
تكسير هرش فقال بعضهم يكسر على هراش وقال بعضهم

يكسر على هشام قال والسبب في الاختلاف الاختلاف في اصل
وزنه وفي الحرف الاول المدغم في الثاني ما هو فقال قوم وزنه
فعلل والميم زائدة للالحاق بجحمرش وادغمت الميم في الميم فهو
من باب ادغام المثلين وقال الاخفش وزنه فعللل والمدغم نون
وحروفه كلها اصول كحروف قهبلس وجحمرش وصهصلق
قال والاول هو الصحيح والثاني قول الاخفش وتناقض فيه
كلام سيبويه **باب التصغير** مسئلة اختلف
في تصغير ركب وطير وصحب وسفر على قولين احدهما وعليه
الجمهور انها تصغر على لفظها فيقال ركيب وطيير وصحيب
وسفير والثاني وعليه الاخفش انها ترد الى المفرد فيقال
رويكبون وطويرات وصويحبون ومسيفرون والخلاف
مبني على الخلاف في هذه الالفاظ ما هي وفيها قولان احدهما
وعليه الجمهور انها اسماء جموع وعلى هذا فتعطى حكم المفرد
من التصغير على لفظها والثاني وعليه الاخفش انها جموع
تكسير وعلى هذا فترد الى مفردها كما اشار الى هذا البناء ابو
حيان **باب الوقف** مسئلة هل يصح الوقف
على المتبوع دون التابع قال في البسيط فيه خلاف مبني على
الخلاف في العامل في التابع فان قلت انه يقدر فيه عامل
من جنس الاول صح لانه يصير جملة مستقلة فيستغني
عن الاول وان قلنا العامل فيه هو العامل في المتبوع لم يصح
قال والصحيح انه لا يجوز الوقف لعدم استقلاله صورة
مسئلة اختلف في الوقف على اذن والصحيح ان نونها
تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف

بالنون

بالنون لانها كنون لن وان وروي عن المازني والمبرد قال
ابن هشام في المغني وينبني على الخلاف في الكاتب في التاسع
فان قلنا في الوقف عليها الخلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها
بالالف والمازني والمبرد بالنون **مسئلة** اذا انكر يحيى
بعد العلمية فهل يكتب بالياء او بالالف قال ابو حيان ينبني
على الخلاف في تعليل كتابة يحيى العلم بالياء فان عللناه
كتبناه بالالف لانه قد زالت علميته وان عللناه بالفرق
بين الاسم والفعل كتبناه بالياء لان الاسمية موجودة فيه

تم الفن الثالث من الاشباه والنظائر
النحوية في علم العربية يتلوه
الفن الرابع
وهو فن
الفرق
والجمع

وآله وصحبه

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد
الحمد لله الذي اوجد الخلق وجعل لكل شئ مظهرين من الجمع
والفرق والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي سناه اضوء
من البرق **هذا** هو الفن الرابع من الاشباه والنظائر
وهو فن الجمع والفرق وهو قسمان احدهما الابواب المتشابهة
المفترقة في كثير من الاحكام والثاني المسائل المتشابهة
المفترقة في الحكم والعلة **وسميته** اللمع والبرق في الجمع والفرق

القسم الاول

ذكر الفرق بين الكلام والجملة قال ابن هشام في المغني الكلام
اخص من الجملة لا مرادف لها فان الكلام هو القول المفيد بالقصد
والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت والجملة عبارة عن
الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما
كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان
زيد قائما وظننته قائما وهذا يظهر لك انهما ليسا
مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول الزمخشري
في المفصل فانه بعد ان الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم
يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك
ليس مفيدا فليس كلاما انتهى وقد نازعه بعضهم في ذلك
وادعى ان الصواب ترادف الكلام والجملة وانصف الشيخ
بدر الدين الدماميني فذكر ما حاصله ان المسئلة ذات
قولين وان كل طائفة ذهبت الى قول قلت وممن ذهب
الى الترادف ضياء الدين بن العلج صاحب البسيط في النحو
وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات واجاب عما ذكره

ابن

ابن هشام في جملة الشرط ونحوها فقال في البسيط قولهم ان المبتدأ
منه في نية الطرح اي في الاعم الاغلب فلا يقدح ما يعرض من
المانع في بعض الصور نحو جاءني الذي مررت به زيد للاحتياج
الى الضمير قال ونظيره ان الفاعل يطرد جواز تقديمه على
المفعول في الاعم الاغلب ولا يقدح في ذلك ما يعرض من المانع
في بعض الصور وكذلك كل جملة مركبة تفيد ولا يقدح في ذلك
تخلف الحكم في جملتي الشرط والجزاء فانها لا تفيد احداهما من غير
الاخرى وقال ابن جني في كتاب التعاقب المفرد لان من شرط
الجملة ان تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها وهاتان
جملتان لا تستغني احداهما عن اختها بل كل واحدة منهما
مفتقرة الى التي تجاورها فجرتا لذلك مجرى المفردين اللذين خ تفتقر
هما ركنا الجملة وقوامها فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه
مجاري احكام الجمل وقال الشيخ محب الدين ناظر الجيش الذي
يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة يعني
كلما صدق على احدهما صدق الاخر فليس بينهما عموم وخصوص
واما اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا او جوابا
او صلة فاطلاق مجازي لان كلا منها كان جملة قبل فاطلقت
الجملة عليها باعتبار ما كان كاطلاق اليتامى على البالغين
نظرا الى انهم كانوا كذلك وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس
في تعليقه على المقرب الفرق بين الكلام والجملة ان الكلام
يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالاسناد بين الكلمتين
ويسمى الهيئة الاجتماعية وصورة التركيب وان الجملة
تقال باعتبار الاجزاء التي يقع فيها التركيب لان لكل مركب

اعتباريں الكثرة والوحدة فالكثرة باعتبار اجزائه والوحدة
باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة والاجزا الكثيرة
تسمى مادة والهيئة الاجتماعية الموحدة تسمى صورة **الفرق
بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى** عقد له ابن جني بابا في
الخصائص قال هذا الموضع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره
الي ان يقوده الي افساد الصنعة وذلك كقولهم في تفسير
قولنا اهلك والليل معناه الحق اهلك قبل الليل فربما
دعا ذاك من لا دربة له ان يقول اهلك والليل فيجره
وانما تقديره الحق اهلك وسابق الليل وكذلك قولنا زيد
قام ربما ظن بعضهم ان زيدا هنا فاعل في الصنعة كما انه فاعل
في المعني وكذلك تفسير معني قولنا سرني قيام هذا وقعود ذاك
بانه سرني ان قام هذا وان قعد ذاك ربما اعتقد في ذا وذاك
انهما في موضع رفع لانهما فاعلان في المعنى ولا تستصغر هذا
الموضع فان العرب قد مرت به وشمت روائحه وراعته وذلك
ان الاصمعي انشد شعرا ممدودا مقيدا التزم الشاعر فيه ان
جعل قوافيه كلها في موضع جر الا بيتا واحدا وهو

يستمسكون من حذار الالقا ⁂ بتلعات كجذوع الصيصا
ردي ردي ورد قطاة صما ⁂ كدرية اعجبها برد الما

فطرد قوافيها كلها على الجر الا بيتا واحدا وهو قوله كانها وقد
راها الرا الذي سوغه ذاك علي ما التزمه في جميع القوافي
ما كنا علي سمته من القول وذلك انه لما كان معناه كانها في
وقت رؤية الرائي او على حال رؤية الرائي تصور معنى الجر من
هذا الموضع فجاز ان يخلط هذا البيت بسائر الابيات وكانه

لذلك لم يخالف ونظير هذا عندي قول طرفة
في جفان تعتري نادينا ⁂ وسديف حين هاج الصنبر ⁂ يريد الصنبر
فاحتاج في القافية الي تحريك البا فتطرق الى ذلك بنقل حركة
الاعراب اليها تشبيها بباب قولهم هذا بكر ومررت ببكر وكان
يجب علي هذا ان يضم البا فيقول الصنبر لان الراء مضمومة
الا انه تصور معنى اضافة الظرف الي الفعل فصار الي انه كانه
قال حين هيج الصنبر فلما احتاج الي حركة البا تصور معنى الجر
فكسر البا وكانه قد نقل الكسرة عن الرا اليها ولولا ما اوردته هذا الراوي
لكان الضم مكان الكسر وهذا اقرب ماخذا من ان تقول انه حرف
القافية للضرورة فان قلت فان الاضافة في قوله حين هاج
الصنبر انما هي الي الفعل لا الي الفاعل فكيف حرفت غير المضاف
اليه قيل الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد واقوى الجزئين منهما
هو الفاعل فكان الاضافة انما هي اليه لا الي الفعل فلذلك
جاز ان يتصور فيه معنى الجر فان قلت فانت اذا اضفت
المصدر الي الفاعل جررته في اللفظ واعتقدته مع هذا انه في
المعني مرفوع فاذا كان في اللفظ ايضا مرفوعا فكيف يسوغ
ذلك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع لفظا ومعنى
ان تجوز فيه فتتوهمه مجرورا قيل هذا الذي اردناه وتصورناه
هو موكد للمعني الاول لانك كما تصورت في المجرور معنى الرفع
كذلك تممت حال الشبه بينهما فتصورت في المرفوع معنى الجر
الا ترى ان سيبويه لما شبه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثل
ذلك في نفسه ورسا في تصوره زاد في تمكين هذا الحال له وتثبيتها
عليه بان عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجر كل ذلك

تفعله العرب وتعتقده العلما في الامرين ليقوى تشابههما وتعمر
ذات بينهما ومن ذلك قولهم في قول العرب كل رجل وضيعته
وانت وشانك معناه انت مع شانك وكل رجل مع ضيعته فهذا
يوهم من ايسر ان الثاني خبر عن الاول كما انه اذا قال انت مع
شانك فان قوله مع شانك خبر عن انت وليس الامر كذلك
بل لعمري ان المعنى عليه فان تقدير الاعراب على غيره وانما
شانك معطوف على انت والخبر محذوف للحمل على المعنى فكانه
قال كل رجل وضيعته مقرونان وانت وشانك مصطحبان
وعليه جاء العطف بالنصب على ان لكن كما قال الشاعر

اغار على معزاي لم يدر انني ⁂ وصفراء منها عبلة الصفوات

ومن ذلك قولهم انت ظالم ان فعلت الا تراهم يقولون في معناه
ان فعلت فانت ظالم فهذا ربما اوهم ان انت ظالم جواب مقدم
ومعاذ الله ان يقدم جواب الشرط وانما قوله انت ظالم دال على
الجواب وساد مسده فاما ان يكون هو الجواب فلا ومن
ذلك قولهم عليك زيدا معناه خذ ولعمري لذلك الا ان زيدا
الان منصوب بخذ فلا ترى الي فرق بين تقدير الاعراب
وتفسير المعنى فاذا مر بك شي من هذا عن اصحابنا فاحفظ
نفسك منه ولا تسترسل اليه فان امكنك ان يكون تقدير
الاعراب على تفسير سمت المعنى فهو ما لا غاية وراءه وان كان
تقدير الاعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على
ما هو عليه وصححت طريق الاعراب حتى لا يشذ شي منها
عليك واياك ان تسترسل فتفسد ما تؤثر اصلاحه الا تراك
تفسر نحو قولهم ضربت زيدا سوطا ان معناه ضربت زيدا ضربة

بسوط فهو لا شك كذلك ولكن طريق اعرابه انه علي حذف المضاف
اي ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة ولو ذهبت تتاول
ضربته سوطا على انه تقدير اعرابه ضربته بسوط كما ان معناه كذلك
للزمك ان تقدر انك حذفت البا كما تحذف حرف الجر في نحو قوله
امرتك الخير واستغفر الله ذنبا فيحتاج الي اعتذار من حذف
حرف الجر وقد غنيت عن ذلك كله بقولك انه على حذف المضاف
في ضربته سوط ومعناه ضربته بسوط فهذا لعمري معناه فاما
طريق اعرابه وتقديره فحذف المضاف انتهى وقال ابن ابي الربيع
في شرح الايضاح قالوا الا افعل هذا بذي تسلم قال يعقوب
المعنى والله يسلمك فهذا تفسير المعنى واما تفسير اللفظ فتقديره
بذي سلامتك وقال ابن مالك في شرح الكافية ومن الاستثنا
بليس قول النبي صلى الله عليه وسلم يطبع المومن على كل خلق
ليس الخيانة والكذب اي ليس بعض خلقه الخيانة والكذب
هذا التقدير الذي يقتضيه الاعراب والتقدير المعنوي
يطبع على كل خلق الا الخيانة والكذب **فائدة** قال
ابن عصفور في شرح المقرب فان قيل لم صار المتعجب من وصفه
على طريقة ما افعله مفعولا وعلى طريقة افعل به فاعلا مع ان
المعنى عندكم واحد وانما الباب ان يختلف الاعراب اذا اختلف
المعنى فالجواب ان ذلك من قبيل ما اختلف فيه الاعراب
والمعنى متفق نحو ما زيد قايما في اللغة الحجازية وما زيد قايم
في اللغة التميمية **الفرق بين الاعراب التقديري
والاعراب المحلي** قال ابن يعيش الاعراب يقدر على الالف المقصور
لان الالف لا تتحرك بحركة لانها مدة في الحلق وتحريكها يمنعها

من الاستطالة والاستمداد ويفضي بها الى مخرج الحركة فكون الاعراب
لا يظهر فيها لا يمكن لان الكلمة غير معربة بل لسكون في محل الحركة بخلاف
من ذكر ونحوهما من المبنيات فان الاعراب لا يقدر على حرف
منها لانه حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت الكلمة في نفسها
معربة لظهر الاعراب فيه وانما الكلمة جميعا في موضع كلمة معربة
وكذلك يا المنقوص لا يظهر فيها الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة
على الياء المكسور ما قبلها فهي نائبة عن تحمل الضمة والكسرة
وقال ابن النحاس في التعليقة الفرق بين الموضع في المبني والموضع
في المعتل انا اذا قلنا قام هؤلاء ان هؤلاء في موضع رفع لا نعني
به ان الرفع مقدر في الهمزة كيف ولا مانع من ظهوره لو كان مقدرا
فيها لان الهمزة حرف جلد يقبل الحركات وانما نعني به ان هذه
الكلمة في موضع كلمة لو ظهر فيها الاعراب تكون مرفوعة بخلاف
العصا فانا اذا قلنا انها في موضع رفع نعني به ان الضمة مقدرة
على الالف نفسها لولا امتناع الالف من الحركة واستثقال الضمة
والكسرة في يا القاضي لظهرت الحركة على نفس اللفظ قال ابن
الصائغ في تذكرته الفرق بين اعلى واحمر من خمسة اشيا جمع
اعلى بالواو والنون وعلى افاعل واستعماله بمن وتانيثه
على فعلى ولزومه احد الثلاثة آل او الاضافة او من وقال المهلبي
الفرق في الاعلى والاحمر قد اتى • في خمسة والجمع والتكسير
• ودخول من وخلاف تانيثهما • ولزوم تعريف بلا تنكير
قال في الشرح وهذه الاشيا جارية في الاعلى وبابه كالافضل
والارذل وفي الاحمر وبابه كالاصفر والاخضر ذكر الفرق
بين ضمير الشان وسائر الضماير قال في البسيط ضمير الشان

يفارق الضماير من عشرة اوجه انه لا يحتاج الى ظاهر يعود عليه
بخلاف ضمير الغايب فانه لا بد له من ظاهر يعود عليه لفظا
او تقديرا وانه لا يعطف عليه ولا يوكد ولا يبدل منه بخلاف
غيره من الضماير وسر هذه الاوجه انه موضوع المقصود منه
الابهام وانه لا يجوز تقديم خبره عليه وغيره من الضماير
يجوز تقديم خبره عليه وانه لا يشترط عود ضمير من الجملة اليه
وغيره من الضماير اذا وقع خبره جملة لا بد فيها من ضمير
يعود اليه وانه لا يفسر الا بجملة وغيره يفسر بالمفرد وان الجملة
بعده لها محل من الاعراب والجمل المفسرات لا يلزم ان يكون لها
محل من الاعراب وانه لا يقوم الظاهر مقامه وغيره من الضماير
يجوز اقامة الظاهر مقامه وانه لا يكون الا للغايب دون المتكلم
والمخاطب لوجهين احدهما ان المقصود بوضعه الابهام والغايب
هو المبهم لان المتكلم والمخاطب في نهاية الايضاح والثاني
انه في المعنى عبارة عن الغايب لانه عبارة عن الجملة التي بعده
وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلم وقال ابن هشام
في المغني هذا الضمير يخالف القياس من خمسة اوجه احدها
عوده على ما بعده لزوما اذ لا يجوز للجملة المفسرة له ان تتقدم
هي ولا شي منها عليه والثاني ان مفسره لا يكون الا جملة ولا
يشاركه في هذا ضمير والثالث ان لا يتبع بتابع فلا يوكد
ولا يعطف عليه ولا يبدل منه الرابع انه لا يعمل فيه الا الابتدا
او احد نواسخه الخامس انه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع
وان فسر بحديثين او باحاديث ذكر الفرق بين ضمير
الفصل وسائر الضماير قال الخليل ضمير الفصل اسم ولا محل

له من الاعراب وبذلك يفارق سائر الضماير قال ابن هشام ونظيره
على هذا القول اسما الافعال ذكر الفرق بين علم الشخص
واسم الجنس قال في البسيط علم الجنس كاسامة وثعالة في تحقيق
علميته اربعة اقوال احدها لابن سعيد وبه قال ابن بابشاد
وابن يعيش انه موضوع على الجنس باسره بمنزلة تعريف الجنس
باللام في كثرة الدينار والدرهم فانه اشارة الى ما ثبت في العقول
معرفته كوضع زيد علما على اشخاصها ولذلك يقال ثعالة
ليعرف من اسامة اي اشخاص هذا الجنس تعرف من الاشخاص هذا
الجنس وانما لم يحتاجوا في هذا النوع الى تعيين الشخص بمنزلة
الاعلام الشخصية لان الاعلام الشخصية يحتاج الى تعيين
افرادها لان كل فرد من افرادها يختص بحكم لا يشاركه فيه غيره
ولا يقوم غيره مقامه فيما يطلب منه من معاملة او استعمال
او غير ذلك واما افراد انواع الوحوش والحشرات فلا يطلب
منها ذلك فلذلك لم يحتج الى تعيين افرادها ووضع اللفظ علما
على جميع افراد النوع لاشتراكها في حكم واحد قال ابن يعيش
تعريفها لفظي وهي في المعنى نكرات لان اللفظ وان اطلق على الجنس
فقد يطلق على افراده ولا يختص شخصا بعينه وعلى هذا فيخرج
عن حد العلم والقول الثاني لابن الحاجب انها موضوعة للحقايق
المتحدة في الذهن بمنزلة التعريف باللام للمعهود في الذهن
نحو اكلت الخبز وشربت الماء لبطلان ارادة الجنس وعدم
تقدم المعهود الوجودي واذا كانت موضوعة على الحقيقة
المعقولة المتحدة في الذهن فاذا اطلقت على الواحد في الوجود
فلا بد من القصد الى الحقيقة وصح اطلاقها على الواحد في الوجود

لوجود الحقيقة المقصودة فيكون التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار
الوضع لانه لا يلزم اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود المتعدد
فان قيل الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود فاذا اطلق على
الواحد في الوجود فقد اطلق على غير ما وضع له قلنا وان
جعلت المغايرة بذلك بين الحقايق الا انه بمنزلة المتواطي الواقع
على حقايق مختلفة بمعنى واحد كالحيوان الذي تشترك فيه
حقايق المتواطي المختلفة فكذلك هنا اشترك الذهني والوجودي
في الحقيقة وان كان الوجودي مغاير الذهني والفرق بينه وبين
اسامة ان اسدا موضوع لكل فرد من افراد النوع على طريق
البدل فان التعدد فيه من اصل الوضع واما اسامة فانه يلزم
من اطلاقه على الواحد في الوجود التعدد فالتعدد فيه جا ضمنا
لا مقصودا بالوضع والقول الثالث انه لما لم يتعلق بوضعه
غرض صحيح بل الواحد من جفاة العرب اذا وقع طرفه على وحش
عجيب او طير غريب اطلق عليه اسما يشتقه من خلقته او من
فعله ووضعه عليه فاذا وقع بصره مرة اخرى على مثل ذلك
الفرد اطلق عليه ذلك الاسم باعتبار شخصه ولا يتوقف على
تصور ان هذا الموجود هو المسمى اولا وغيره فصارت شخصا
كل نوع مندرجة تحت الاول بحيث تكون نسبة ذلك اللفظ الى
جميع الاشخاص نسبة مثل نسبة زيد الى المسمين به وعلى
هذا اذا اطلقت على الواحد فقد اطلق على ما وضع له واذا اطلق
على الجميع فلاندراج الكل تحت الوضع الاول لا لاطلاق واضع
اللفظ عليه اولا مرة ثانية وثالثة بحسب اشخاصه من غير
تصور ان الثاني والثالث هو الاول او غيره والقول الرابع

قلت ان لفظ علم الجنس موضوع على القدر المشترك بين الحقيقة الذهنية والوجودية فان لفظ اسامة مثلا يدل على الحيوان عريض الاعالي فالافتراس وعروض الاعالي مشترك بين الذهني والوجودي فاذا اطلق على الواحد في الوجود فقد اطلق على ما وضع له لوجود المتعدد فتكون التعدد من اللوازم لا مقصودا بالوضع بخلاف اسد فان تعدده مقصود بالوضع فاذا تقرر ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس بامور احدها امتناع دخول اللام على احدهما وجوازه في الاخر ولذلك كان ابن لبون وابن مخاض اسمي جنس لدخول اللام عليهما ولم يكن ابن عرس اسم جنس لامتناع ابن العرس والثاني امتناع العرف يدل على العلمية الثالث نصب الحال عنها الرابع نص اهل اللغة على ذلك واما الاضافة فلا دليل فيها لان الاعلام جاءت مضافة كابن عرس وابن مقرض واسم الجنس جاء مضافا كابن لبون وابن مخاض انتهى كلام صاحب البسيط **فائدة** قال صاحب البسيط الفرق بين الاشتراك الواقع في النكرات والاشتراك الواقع في المعارف ان اشتراك النكرات مقصودة بوضع الواضع في النكرات والاشتراك الواقع في المعارف ان اشتراك النكرات مقصودة بوضع الواضع في كل مسمى معين واما اشتراك المعارف فالاشتراك في الاعلام انما هو غير مقصود بالوضع لان واضع الاسم على العلم يقصد مشاركة غيره له انما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المسمين باللفظ الواحد فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريفها لكونه انما هو غير مقصود للواضع واما الاشتراك في المضمرات واسماء الاشارة

وما عرف باللام وان كان مقصودا للواضع فانه اشتراك في المسمى المعين فلذلك لم يقدح في التعريف بخلاف اشتراك النكرات فانه في كل مسمى غير معين فلذلك افترق الاشتراكان **فائدة** قال الزملكاني في شرح المفصل الفرق بين اللام في الزيدان واللام في الرجلان ان معنى الزيدان المشتركان في التسمية ومعنى الرجلان المشتركان في الحقيقة قال فخر خوارزم ولذلك لو سميت امراة بزيد وجمعت بينها وبين شخص يسمى بزيد لقلت في التسمية الزيدان لاشتراكهما في التسمية مع اختلاف الحقيقتين وانما اتوا باللام دون الاضافة لان اللام اقوى من افادة التعريف من الاضافة فكانت اقرب الى العلمية ولانها اخصر فان المضاف اليه يكون اكثر من حرفين وثلاثة ولان امتزاج اللام اشد ولذلك يتخطاه العامل مع انه قد تعرف اعلام لا يعرف لها ملابس لتضاف اليه والعهدية لا تفتقر الى ذلك **فائدة** قال ابن يعيش الفرق بين ذو التي بمعنى الذي على لغة طي وبين التي بمعنى صاحب من وجوه منها ان ذو في لغة طي توصل بالفعل ولا يجوز ذلك في ذو التي بمعنى صاحب ومنها ان ذو في لغة طي مذهب طي لا يوصف بها الا المعرفة والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة ان اضفتها الى نكرة وصفت بها النكرة وان اضفتها الى معرفة وصارت معرفة وصفت بها المعرفة وليست التي في لغة طي لا يجوز فيها ذي ولا ذا ولا تكون الا بالواو وليس كذلك التي بمعنى صاحب **فائدة** قال الاندلسي في شرح المفصل الفرق بين الموصول الاسمي والموصول الحرفي ان الذي يوصل بها هو خبر وان توصل بالخبر والامر وغير ذلك

لان المنصوب المصدر والمصدر يسوغ من جميع ذلك **ذكر ما افترق فيه باب كان وباب ان** افترقا في انه يجوز في باب كان تقديم الخبر على الاسم وعلى كان نحو كان قايما زيد وقايما كان زيد ولا يجوز تقديم الخبر على ان ولا على اسمها الا ان يكون ظرفا او مجرورا **ذكر ما افترق فيه باب كان وسائر الافعال** قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح كان واخواتها مخالفة لاصول الافعال في اربعة اشيا احدها ان هذه الافعال اذا سقطت بقي المسند والمسند اليه وغيرها اذا سقطت لم يبق كلام الثاني ان هذه الافعال لا تؤكد بالمصدر لانها لم تدل عليه وغيرها من الافعال يوكد بالمصادر لانها تدل عليها نحو قام قياما وزال زوالا الثالث ان الافعال التي ترفع وتنصب تبنى للمفعول وهذه لا تبنى له لا تقول كين قايم لان قايما خبر عن المبتدا فاذا زال المبتدا زال الخبر واذا وجد المبتدا وجد الخبر الرابع ان الافعال كلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب ولا تستقل هذه بالمرفوع دون المنصوب لانه خبر المبتدا وقال ابن الدهان في الغرة في الفرق بين هذه الافعال والافعال الحقيقية ان الفاعل في تلك غير المفعول نحو ضرب زيد عمرا وهذه مرفوعها هو منصوبها **فائدة** قال ابن النحاس في التعليقة ما دام تخالف باقي اخواتها من وجه وتوافقها من وجه اما وجه المخالفة فان ما فيها مصدرية في موضع نصب على الظرف ولذلك لا تتم مع اسمها وخبرها كلاما وتحتاج الى شي اخر يكون ظرفا له كقولك لا اكلمك ما دمت مقيما اي مدة دوام اقامتك وما في باقي اخواتها

تبنى للمفعول

حرف نفي واما ما دمت مقيما اي مدة دوام اقامتك وما في باقي وجه الموافقة فلان معناهن جميعهن الثبات والدوام **فائدة** قال الاعلم في نكته الفرق بين كان وبين اصبح واخواتها ان كان لما انقطع وهذه لما لم ينقطع تقول اصبح زيد غنيا فهو غني في وقت اخبارك غير منقطع غناه نقله ابن الصايغ في تذكرته **فائدة** قال الامام فخر الدين الفرق بين كان التامة والناقصة ان التامة بمعنى حدث ووجد الشي والناقصة بمعنى وجد موصوفية الشي بالشي في الزمن الماضي وقال ابن القواس في شرح الفية ابن معط ان التامة يخبر بها عن ذات اما مقتضى حدوثها او سوقها والناقصة يخبر بها عن انقضا الصفة الحادثة من الذات او عن ترقبها والذات موجودة قبل حدوث الصفة وبعدها والتامة تكتفي بالمرفوع وتوكد بالمصدر وتعمل في الظرف والحال والمفعول له ويتعلق بها الجار والناقصة بخلاف ذلك كله انتهى وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته قال الامام ابو جعفر بن الامام ابي الحسن بن الباذش قال ابو القاسم الشنتريني فيما نقلت من كتاب بعض اصحابه من زعم ان كان التي يضمر فيها الامر والشان هي الناقصة نفسها فقد اخطا وانما هي غيرها والفرق بينها ان التي على معنى الامر والشان لا يكون اسمها الا مستترا فيها والناقصة يكون اسمها مستترا فيها وغير مستتر والتي على معنى الامر والشان لا يتقدم خبرها عليها والناقصة يتقدم خبرها والتي على معنى الامر والشان لا ينعت اسمها ولا يوكد ولا يعطف عليه

ولا يبدل منه والناقصة يجوز في اسمها كل هذا والتي على معنى
الامر والشان لا يكون خبرها الا جملة ولا تحتاج الجملة ان
يكون فيها عائد يرجع الى الاول والناقصة ليست كذلك لا بد
من عائد يرجع الى الاول مما خبرها اذا كان جملة فقد ثبت بهذا
كله ان كان التي على معنى الامر والشان ليست الناقصة قال
ابي والصحيح ان كان المضمر فيها الامر والشان هي كان
الناقصة والجملة في موضع نصب يدل على ذلك ان الامر
يكون مبتدا ومضمرا في ان واخواتها وظننت واخواتها والجملة
المفسرة الواقعة موقع خبر هذه الاشيا وما ثبت انه خبر المبتدا
ولما ذكر معه ثبت انه خبر لكان انتهى **ذكر ما افترق فيه ما النافية
وليس** قال المهلبي المشابهة بينهما اولا من ثلاثة اوجه دخولها
على المبتدا والخبر وكونها للنفي وكون النفي نفي الحال ثم خالفت
ما ليس في عشرة اوجه يبطل عملها بزيادة ان وبدخول الا
وتقديم الخبر ومعموله واذا عطف عليها سببي نحو ما زيد
راكبا ولا سائرا اخوه جاز في سائر الرفع والنصب او اجنبي لم يجز
الا الرفع نحو ما زيد سائرا ولا ذاهب عمرو ولا تحمل الضمير
فلا يقال زيد ما قائما كما يقال زيد ليس قائما ولا تفسر فعلا لان
الافعال يفسر بعضها بعضا وان كان بعد الاسم فعل فالحمل
عنده اولى من الاسم نحو ما زيد اضربه على تقدير ما اضرب
زيدا اضربه وهو اولى من رفعه ولا يخبر عنها بفعل ماض
لا يقال ما زيد قام لانها لنفي الحال ولا يحسن تقديم الخبر المجرور
نحو ما بقايم زيد ويحسن في ليس قال فجميع ما جاز في ما يجوز
في ليس ولا يجوز في ما جميع ما جاز في ليس لقوة ليس في بابها

بالفعلية

اليه

بالفعلية والشي اذا اشابه الشي فلا يكاد يشبهه من جميع وجوهه
وقال نظما

تفهم فان الفرق قد جاء بين ما ٭ وليس لعشر بينت لاولي الفهم
زيادة ان من بعدها سيبطلها ٭ والا واخبار تقدمن للعلم
ومعمولها يجري كذاك تقدما ٭ ومسئلة في العطف تشهد بالحكم
وتمتنع الاضمار في ذاتها ولا ٭ تفسر فعلا للذكي ولا الفدم
وان كان بعد الاسم فعل فحملها ٭ تضمنه للفعل اولى بالاسم
ولا تجعل الماضي اذن خبرا لها ٭ ولا الباقي تقديمه تحذ قسمي

ذكر ما افترقت فيه لا وليس قال ابن هشام في المغني
لا العاملة عمل ليس تخالف ليس من ثلاث جهات احدها
ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بموجود الثاني ان ذكر
خبرها قليل حتى ان الزجاجي لم يظفر به فادعى انها انما
تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع الثالث انها لا تعمل
الا في النكرات **ذكر ما افترقت فيه اخوات ان** قال ابن هشام
في تذكرته لان وان ولكن احكام خمسة هي فيها فوجئ دون
سائر اخواتها احدها العطف على الموضع والثانية دخول الفا
في الخبر لتضمن معنى الشرط والثالث عدم جواز عملها في حال
وظرف ومجرور بخلاف اخواتها الثلاثة الرابع عدم جواز الاعمال
والاهمال اذا قرنت بما عند ابي السراج والزجاج محتجين
بان ذلك جاز في ليت سماعا دون كان ولعل قياسا عليها
لاشتراكهن في ازالة معنى الابتدا والحق خلاف قولهما لانه
انما جاز في ليت لبقاء اختصاصها فلا تحمل عليها غيرها الخامس
دخول اللام في الخبر لكنه في ان المكسورة باطراد وفيها بندور

هذا فقط الانصاف وانه لا تاويل في ولكنني من حبها لعميد ولا في
قراءة بعضهم الا انهم ليأكلون الطعام كل ذلك لبقاء معنى الابتدا
معهن انتهى **ذكر ما افترق فيه ان الشديدة المفتوحة وان
الخفيفة** قال ابن هشام في المغني شركوا بينهما في جواز حذف
الجار وسدهما مسد جزءي باب عسى وخصوا الشديدة بذلك في
باب لو تقول عسى ان تقوم ويمتنع عسى انك قايم ولو انك
تقوم ولا يجوز لو ان تقوم وفي شرح المفصل للاندلسي ان
الخفيفة الناصبة للمضارع اشبهت ان الشديدة العاملة
في الاسما من اربعة اوجه احدها ان لفظها قريب من لفظها واذا
خففت صارت مثلها في اللفظ الثاني انها وما عملت فيه
بتقدير مثل ان الثقيلة والثالث ان لها ولما عملت فيه
موضعا من الاعراب كالثقيلة والرابع ان كل واحدة منهما تدخل
على الجملة انتهى وقال ابن النحاس في التعليقة ان الشديدة
للحال وان الخفيفة تصلح للماضي والمستقبل **ذكر ما افترق
فيه لا وان** قال ابن هشام تخالف لا ان من سبعة اوجه احدها
انها لا تعمل الا في النكرات الثاني ان اسمها اذا لم يكن عاملا
يبنى الثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل
قايم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه
وخالفه الاخفش والاكثرون ولا خلاف ان ارتفاعه بها اذا كان
اسمها عاملا الرابع ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا
الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف نحو لا رجل ظريف
فيها ولا رجل وامراة فيها السادس انه يجوز الغاؤها اذا تكررت
السابع انه يكثر حذف خبرها انا اعلم **ذكر الفرق بين الالغا

والتعليق**

والتعليق قال ابن اياز معنى التعليق في باب ظن ان يتقدم
على الاسمين حرف يكون حاجزا للفعل عن العمل في لفظ الاسمين دون
العمل في موضعهما وهذا احكم بين حكم الالغا وهو ابطال العمل
بالكلية وبين حكم كمال العمل فسمي ذلك تعليقا تشبيها بالمعلقة
وهي التي ليست ممسكة ولا مطلقة قال ابن الخشاب ولقد
اجاد اهل الصناعة في وضع اللقب لهذا واستعارته له
كل الاجادة وقال ابن يعيش في شرح المفصل التعليق ضرب
من الالغا لانه ابطال عمل العامل لفظا لا محلا والالغا ابطال
عمله بالكلية فكل تعليق الغا وليس كل الغا تعليقا قال
ابن النحاس في ادعائه بين التعليق والالغا عموما وخصوصا
نظر فانه لا عموم وخصوص بينهما وفي تذكرة ابن هشام قال
ابن ابي الربيع لا يجوز الالغا الا بشرط التوسط او التاخير
وان لا يتعدى الى مصدر وان يكون قلبيا قال فاما التعليق
فيكون في هذه الافعال وفي اشباهها انتهى **ذكر الفرق بين
حذف المفعول اختصارا وبين حذفه اقتصارا** قال ابن هشام
جرت عادة النحويين ان يقولوا يحذف المفعول اختصارا واقتصارا
ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف
لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين الفعلين
وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع يخل اي تكن منه خيلة
والتحقيق انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد
وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه ومن اوقع عليه فيجا
بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب
وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر

عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوي اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا
لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي
الذي يحيي ويميت هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا رايت ثم اذ المعنى ربي الذي
يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن
ينتفي عنه العلم واوقعوا الاكل والشرب وذروا الاسراف
واذا حصلت منك رؤية هنالك وتارة يقصد اسناد الفعل
الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكر نحو لا تاكلوا الربا ولا
تقربوا الزنا وقولك ما احسن زيدا وهذا النوع اذا لم يذكر
مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى وقد يكون في اللفظ
ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو اهذا الذي بعث الله
رسولا وكل وعد الله الحسنى وما شئ حميت بمستباح **ذكر**
ما افترق فيه باب ظن وباب اعلم قال ابن اياز لا يجوز في باب
اعلم الالغاء ولا التعليق كما صرح به ابن الوراق في علله لانك
لو قلت اعلمت لزيد عمرو قائم لم ينعقد من الكلام مبتدا وخبر وكان
غير مفيد لان قولك عمرو قائم لا يستقيم جعله خبرا عن زيد
وكذا الحكم في الالغاء ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على المفعول الثاني
دون الثالث ولا على الثالث دون الثاني وفي الاقتصار
على المفعول الاول خلاف **ذكر ما افترقت فيه المفاعيل** قال
الشيخ بهاء الدين ابن النحاس الفرق بينها ان المصدر في
الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان كقولنا ان ضربا
مصدر في قولنا يعجبني ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله معنى
وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو ضربا في قولنا ان

الاقتصار

ضربا

ان ضربا ابن يعيش المصدر هو المفعول الحقيقي لان الفاعل
يحدثه ويخرجه من العدم الى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه
والافعال كلها متعدية اليه سواء كان يتعدى الفاعل او لم يتعد
نحو ضربت زيدا ضربا وقام زيد قياما وليس كذلك غيره
من المفعولين الا ترى ان زيدا في قولك ضربت زيدا ليس مفعولا
لك على الحقيقة انما هو مفعول لله تعالى وانما قيل له مفعول
على معنى ان فعلك وقع به **ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر**
قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس الفرق بينهما ان المصدر
في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان كقولنا ان ضربا
مصدر في قولنا يعجبني ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله معنى
وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو ضرب في قولنا ان ضربا
مصدر منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا
واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان
المسمى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبح لا لفظ س ب ح
بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه
انتهى وقال ابن الحاجب في اماليه الفرق بين قول النحويين
مصدر واسم المصدر الفعل الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق
في انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه
كالقهقرى فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه
وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظا
احدهما للفعل والاخر للالة التي يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور
والاكل والاكل فالطهور المصدر والطهور ما يتطهر به والاكل
ما يوكل انتهى **ذكر الفرق بين عند ولدن ولدى** قال ابن

مصدر ان صر

هشام يفترقن من ستة اوجه لا تكون عند ولدن الا اذا كان المحل
ابتداء غاية نحو آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما بخلاف
لدى ولا تكون لدن فضلة بخلافهما وجر لدن بمن اكثر من نصبها
وجر عند كثير وجر لدى ممتنع وهي مبنية ولغاتهما معربتان
وهي قد تضاف للجملة كقوله لدن شبت حتى شاب سود الذوائب
وقد لا تضاف اصلا فانهم حكوا في غدوة الموافقة الجر بالاضافة
والنصب على التمييز والرفع باضمار كان تامة ثمّ ان عند امكن
من لدى من وجهين احدهما انها تكون ظرفا للاعيان والمعاني
نحو عند فلان علم ويمتنع ذلك في لدى ذكره ابن الشجري
في اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال
وان كان غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله
الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري انه لا فرق
بين لدى وعند وقول غيره اولى انتهى **ذكر ما افترق فيه**
اذ واذا وحيث قال ابن هشام في تذكرته اعلم ان اذ واذا
وحيث اشتركن في امور وافترقن في امور فاشتركن في
الظرفية ولزومها والاضافة ولزومها وكونها للجمل والبناء
ولزومه وانها لمعنى وقد تخرج عنه فهذه ثمانية قد قبلت
وتشترك اذ واذا في انهما للزمان ولا يكونان للمكان وانهما
يكفان بما عن الاضافة مفيدين معنى الشرط جازمين قياسا
مطردا وانهما للجملة الفعلية وانفردت اذا بان فيها معنى الشرط
دون ما وانها لا تضاف الا الى الجمل الفعلية وانفردت
حيث بانها تكون للمكان والزمان والغالب كونها للمكان
انتهى **ذكر الفرق بين وسط بالسكون ووسط بالفتح**

قال

قال الجمال السرهري •
فرق ما بين قولهم وسط الشي • ووسطه تحريكا وتسكين •
موضع صالح لبين فسكن • ولفي حركا تراه متبين •
فجلسنا وسط الجماعة اذ هم • وسط الدار كلهم جالسين •
قال الفارسي في التذكرة اذا قلت حفرت وسط الدار بئرا
بالسكون فوسط ظرف وبئرا مفعول به واذا قلت حفرت وسط
الدار بئرا بالتحريك فوسط مفعول به وبئرا حال **ذكر الفرق**
بين واو المفعول معه وواو العطف قال ابن يعيش
فان قيل نحن متى عطفنا اسما على اسم بالواو ودخل فيه
الاول واشتركا في المعنى وكانت الواو بمعنى مع فلم اختصتم
باب العطف توجب الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو
التي بمعنى مع انما توجب المصاحبة فاذا عطفت بالواو شيئا
على شي دخل في معناه ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف
عليه ملابسة ومقارنة كقولك قام زيد وعمرو فليس لاحدهما
ملابسا للاخر ولا مصاحبا له واذا قلت ما صنعت واباك
فانما يراد ما صنعت مع ابيك واذا قلت استوى
الماء والخشبة وما زلت اسير والنيل فهم منه المصاحبة
والمقاربة وقال الابذي الفرق بين واو المفعول وواو العطف
انك اذا قلت قام زيد وعمرو ليس احدهما ملابسا
للاخر ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل منهما على حدة
واذا قلت ما صنعت واباك وما انت والفخر فانما تريد
ما صنعت مع ابيك واين بلغت في فعلك وما انت مع الفخر
في افتخارك وتحققك به **باب الاستثناء**

قال ابن يعيش الفرق بين البدل والنصب في قولك ما قام احد الا زيد
انك اذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي وصار المستثنى فضلة
تنصبه كما تنصب المفعول واذا ابدلته منه كان معتمد الكلام ايجاب
القيام لزيد وكان ذكر الاول كالتوطية كما ترفع الخبر لانه معتمد
الكلام وتنصب الحال لانه تبع للمعتمد في نحو زيد في الدار قايم وقايما
انتهى **فصل** قال ابن يعيش الفرق بين غير اذا كانت صفة
وبينها اذا كانت استثنا انها اذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي
وصفته بها شيا ولم تنفه عنه لانها مذكورة على سبيل التعريف
فاذا قلت جاني غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له وعدم المماثلة
ولم تنف عن زيد المجي وانما هو بمنزلة قولك جاني رجل ليس
بزيد واما اذا كانت استثنا فانه اذا كان قبلها ايجاب فما بعدها
نفي واذا كان قبلها نفي فما بعدها ايجاب لانها محمولة على الا فكان
حكمها كحكمها انتهى **ذكر ما افترقت فيه الا وغير** قال ابو الحسن
الابذي في شرح الجزولية افترقت الا وغير في ثلاثة اشيا احدها
ان غيرا يوصف بها حيث لا يتصور الاستثنا والا ليست
كذلك فتقول عندي درهم غير جيد ولو قلت عندي درهم
الا جيد لم يجز الثاني الا اذا كانت هي وما بعدها صفة لم يجز
حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه فتقول قام القوم الا زيد
ولو قلت قام الا زيد لم يجز بخلاف غير اذ تقول قام القوم
غير زيد وقام غير زيد وسبب ذلك ان الا حرف لم تتمكن
في الوصفية فلا تكون صفة الا تابعا كما ان اجمعين لا يستقل
في التاكيد الا تابعا الثالث انك اذا اعطفت على الاسم الواقع بعد
الا كان اعراب المعطوف على حسب المعطوف عليه واذا اعطفت

على الاسم الواقع بعد غير جاز الجر والحمل على المعنى **ذكر ما افترقت
فيه الحال والتمييز** قال ابن هشام في المغني اعلم انهما اجتمعا
في خمسة امور وافترقا في سبعة فاوجه الاتفاق انهما اسمان
نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام واما اوجه
الافتراق فاحدها ان الحال يكون جملة وظرفا وجارا ومجرورا
والتمييز لا يكون الا اسما والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام
عليها نحو ولا تمش في الارض مرحا لا تقربوا الصلاة وانتم
سكارى بخلاف التمييز والثالث بخلاف التمييز الخامس ان
الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا
يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح السادس ان
حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود السابع ان الحال
تكون موكدة لعاملها ولا يقع التمييز كذلك انتهى قلت
وبقيت فروق اخرى تتبعتها ولم ار من عدها **ذكر ما افترق
فيه الحال والمفعول** قال ابن يعيش الحال تشبه المفعول
من حيث انها تجي بعد تمام الكلام واستغنا الفعل بفاعله
وان في الفعل دليلا عليها كما كان فيه دليل على المفعول
ولهذا الشبه استحقت ان تكون منصوبة مثله وتفارقه
من انها هي الفاعل في المعنى فالراكب في جا زيد راكبا هو زيد وليس المفعول
كذلك بل لا يكون الا غير الفاعل او في حكمه نحو ضرب زيد عمرا
ولذلك امتنع ضربتني وضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول
فاما قولهم ضربت نفسي فالنفس في حكم الاجنبي ولذلك يخاطبها
ربها فيقول يا نفس اقلعي مخاطبة ويعمل فيها الفعل اللازم
وليس المفعول كذلك وتكون نكرة والمفعول يكون نكرة

ومعرفة ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصا ظرف الزمان
وذلك لانها تقدر بفي كما يقدر الظرف بفي فاذا قلت جا زيد
راكبا فتقديره في حال الركوب كما ان جا زيد اليوم تقديره في
اليوم وخص الشبه بظرف الزمان لان الحال لا تبقى بل تنتقل
الى حال اخرى كما ان الزمان منقض لا يبقى ويخلفه غيره
وقال الزمخشري في المفصل يجوز اخلا الجملة الحالية المقترنة
بالواو عن الراجع الى ذي الحال اجرا لها مجرى الظرف لانعقاد
الشبه بينها وبينه وقال ابن النحاس في التعليقة الحال
تشبه الظرف في انها بتقدير في وتفارقها في ان في تدخل على
لفظ الظرف وفي الحال تدخل على حال مضافة الى مصدرها
نحو جا زيد قايما اي في حال قيامه وقال السخاوي في شرح
المفصل الحال تشبه المفعول به وظرف الزمان والصفة والتمييز
والخبر اما شبهها بالمفعول به فلان في الفعل دلالة على كل واحدة
فاذا قلت ضربت دل ذلك على مضروب وعلى حال ولان كل
واحد من الحال والمفعول اسم جا بعد استقلال الفعل بالفاعل
واما شبهها بالظرف فمن قبل انها مفعول فيها وانها تنتقل
كانتقال الزمان وانقضائه ويحسن فيها دخول في واما شبهها
بالخبر فانها نكرة جات لتفيد كذلك الخبر والتنكير فيه هو
الاصل والفرق بينها وبين المفعول انها يعمل فيها المتعدي
واللازم والمفعول به يكون ظاهرا ومضمرا ومعرفا ومنكرا
ومشتقا وغير مشتق والفرق بينها وبين الظرف ان الحال
هيئة الفاعل او المفعول فهي في المعنى صاحب الحال بخلاف
الظرف وايضا فان الظرف يعمل فيه معنى الفعل متاخرا ومتقدما

واما الحال فلا يعمل فيها معنى الفعل الا متقدما عليها وقال ابن
الشجري في اماليه الحال تفارق المفعول به من اربعة اوجه الاول
لزومها التنكير والمفعول يكون معرفة ونكرة والثاني ان الحال
في الغالب هي ذو الحال وليس المفعول هو الفاعل والثالث
ان الحال يعمل فيها الفعل ومعنى الفعل والمفعول لا يعمل فيه المعنى
والرابع ان المفعول يبنى له الفعل فيرفع رفع الفاعل والحال لا يبنى
لها الفعل **ذكر الفرق بين الجملة الحالية والمعترضة** قال ابن
هشام كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية وتميزها منها امور
احدها ان المعترضة تكون غير خبرية كالامرية والدعائية
والقسمية والتنزيهية الثاني انه يجوز تصديرها بدليل
استقبال كلن والسين وسوف والشرط الثالث انه يجوز اقترانها
بالفا الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت
ذكر الفرق بين الاضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى من قال
الاندلسي في شرح المفصل الفرق بينهما من وجوه احدها ان
الثاني غير الاول في الاضافة التي بمعنى اللام سوا وافقه في
اسمه او لم يوافقه فانه يتفق ان يكون اسم الغلام والمالك واحدا
فالمغايرة حاصلة وان اتحد اللفظ واما التي بمعنى من فالاول
فيها بعض الثاني الثاني ان التي بمعنى اللام لا يصح فيها ان يكون
الثاني خبرا عن الاول والتي بمعنى من يصح فيها ذلك قال ابن
برهان اذا صح ان يكون الثاني خبرا عن الاول فالاضافة
بمعنى من فان امتنع فهي بمعنى اللام الرابع ان التي بمعنى اللام
لا يصح انتصاب المضاف اليه فيها على التمييز ويصح في التي بمعنى
من **ذكر الفرق بين حتى الجارة والى** قال السخاوي في تنوير

ان يوصف الاول
بالثاني والتي بمعنى
من يصح ذلك فيها
الثالث ان التي بمعنى
اللام لا يصح ...

الدياجي حتى اذا الكانت جارة وافقت الي في انها غاية وخالفتها
في ثلاثة اشيا احدها انها لا تدخل على المضمر فلا يقال حتاه كما يقال
اليه والثاني ان فيها معنى الاستثنا وليس ذلك في الي والثالث
ان الى تقع خبرا للمبتدا كقوله تعالى والامر اليك وحتى لا تكون
كذلك وقال ابن النواس في شرح الفية ابن معط حتى وان شاركت
الي في الغاية تخالفها في اوجه احدها ان المجرور بها يجب ان
يكون اخر جزء مما قبلها فلا تقول الي نصفها الى ثلثها والثاني
ان ما بعد حتى لا يكون الا من جنس ما قبلها فلا تقول ركبت
الخيل حتى الحمار ولا يلزم ذلك في الى تقول ذهب الناس الى
السوق والثالث حتى لا تقع مع مجرورها خبر المبتدا بخلاف الي
والرابع انها مختصة بالظاهر بخلاف الي **ذكر ما افترق فيه
المصدر واسم الفاعل** قال ابن السراج في الاصول الفرق بين
المصدر وبين اسم الفاعل ان المصدر يجوز ان يضاف الى الفاعل
والى المفعول تقول عجبت من ضرب زيد هو للمفعول في المعنى
ولا يجوز هذا في اسم الفاعل لا يجوز ان يقال عجبت من ضارب
زيد وزيد فاعل وقال المهلبي الفرق بينهما من ستة اوجه
ان اسم الفاعل يتحمل الضمير بخلاف المصدر وان الالف واللام
فيه تفيد شيئين التعريف والموصولية وفي المصدر تفيد التعريف
فقط وانه يجوز تقديم معموله عليه نحو هذا زيدا ضارب بخلاف
المصدر وانه يعمل بشبه الفعل والمصدر قايم بنفسه لا يعمل
بشبه شي لانه الاصل وانه لا يعمل الا في الحال والاستقبال
والمصدر يعمل في الازمنة الثلاثة والسادس ما ذكره ابن السراج
من الاضافة وقال نظما

تنافي مصدر الافعال واسم • لفاعلها بواحدة وخمس
ضمير بعده الف ولام • وتقديم لمعمول بنكس
وعدوها الاضافة ثم وثلثه • وازمنة تحلت غير حدس

وقال ابن الشجري في اماليه ومن الفرق بينهما ان المصدر يعمل
معتمدا او غير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا على موصوف
او ذي خبر او حال **ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل**
قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح يحذف الفاعل
من المصدر نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما بخلاف الفعل
فانه لا يحذف منه الفاعل لان في ذلك نقضا للغرض لانه بني
للاخبار عنه والمصدر لم يبن للفاعل والمفعول وانما يطلبهما
من جهة المعنى فحكم حذف نحو المفعول بحذف الفاعل لان بنية
المصدر لهما سوا **ذكر ما افترق فيه المصدر وان اوان
وصلتها** افترقا في امور احدها والثاني قال ابن مالك في شرح
العمدة اذا لم يشارك المصدر المعلل في الفاعل والزمان تعين
فلا بد من حروف التعليل نحو جيتك لرغبتك في اوجيتك
الساعة لوعدي اياك امس فلو كان المصدر ان وصلتها
او ان وصلتها لم يجب حرف التعليل فيجوز ان يقال جيتك
ان رغبت في وجيتك الساعة ان وعدتك امس وانما ذلك
رغبت في لان ان وان قد اطرد فيهما جواز الاستغنا عن
حروف الجر في هذا الباب وغيره انتهى يشير بقوله وغيره
الي قوله في الالفية في باب التعدي واللزوم •
والحذف مع ان وان يطرد • مع امن لبس كعجبت ان يدوا •
فيقال عجبت ان قمت وعجبت من قيامك باظهار الجار وقع

المصدر وجوبا وحذفه مع ان او ان وصلتهما الثالث قال ابو حيان
زعم ابن الطراوة انه لا يجوز ان يضاف الي ان ومعمولها قال لان
ان معناها التراخي فما بعدها في جهة الامكان وليس بثابت
والنية في المضاف اثبات عينه بثبوت عين ما اضيف اليه فاذا
كان ما اضيف اليه غير ثابت في نفسه فان يثبت غيره محال
قال ابو حيان وهو مردود بالسماع فقد حكاها الثقات عن
العرب في قولهم مخافة ان تفعل ويقال اجي بعد ان تقوم وقبل
ان تخرج الرابع قال ابن يعيش قالوا في التحذير اياي وان
يحذف احدكم الارنب بمعنى يرميه بسيف او نحوه فان في موضع
نصب كانه قال اياي وحذف احدكم الارنب ولو حذفت الواو
لجاز مع ان فيقال اياي ان يحذف احدكم الارنب ولو صرح بالمصدر
لم يجز حذف الواو ولا من والفرق بينهما ان ان وما بعدها من
الفعل وما يعمل فيه مصدر فلما طال جوزوا فيه من الحذف ما لم يجز
في المصدر الصريح الخامس قال ابو حيان في ارتشافه نصوا على ان
ان المصدرية لا ينعت المصدر المنسبك منها ومن الفعل فلا يوجد
من كلامهم يعجبني ان قمت السريع تريد قيامك السريع ولا عجبت
من ان تخرج السريع اي من خروجك السريع قال وحكم باقي
الحروف المصدرية حكم ان فلا يوجد في كلامهم وصف المصدر
المنسبك من ان ولا من ما ولا من كي بخلاف صريح المصدر فانه
يجوز ان ينعت وليس لكل مصدر حكم المنطوق به وانما يتبع في
ذلك ما تكلمت به العرب وقال ابن هشام في المغني اعلم انهم
حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرفا بحكم الضمير لانه لا يوصف
كما ان الضمير كذلك السادس والسابع والثامن قال ابن هشام

في المغني لا يعطى المصدر حكم ان وان وصلتهما في جواز حذف
الجار ولا في سدهما مسد جزئي الاسناد في باب ظن وعسى
ولا في النيابة عن ظرف الزمان تقول عجبت ان تقوم او انك
قايم ولا يجوز الا عجبت من قيامك وتقول حسبت ان تقوم
وعسى ان تقوم ولا يجوز عسى قيامك وتقول جيتك صلاة العصر
ولا يجوز جيتك ان تصلي العصر خلافا لابن جني والزمخشري
وقال ابن اياز يجوز حذف حرف الجر مع ان وان كثيرا ولا يجوز
مع المصدر لا تقول رغبت لقا زيد في لقايك اذ المسوغ للحذف
معهما طول الكلام بصلتهما ولا طول هنا وقال ابن النواس يجوز
في باب التحذير مع ان حذف حرف الجر وحذف حرف العطف
ما لا يجوز في غيرها مصدرا كان او غيره التاسع قال ابن
يعيش في قوله تعالى مثل ما انكم وقول الشاعر لم يمنع الشرب
منها غير ان نطقت بنيت مثل وغير لما اضيفا الى متمكن فلم يجب
البنا قبل كون ان مع الفعل في تقدير المصدر شيئا تقديريا
والاسم غير ملفوظ به وانما الملفوظ به حرف وفعل فلما اضيفتا
الى ما ذكرنا مع لزومهما الاضافة بنيتا معها لان الاضافة
بابها ان تقع على الاسما المفردة فلما خرجت هنا عن بابها بني
الاسم العاشر يقال ضربت زيدا ضربا ولا يقال ضربت زيدا
ان ضربت على ايقاع ان والفعل موقع المصدر واجازه الاخفش
وحجة الجمهور ان ان تخلص الفعل للاستقبال والتاكيد انما
يكون بالمصدر المبهم وعلله بعضهم بان ان تفعل تعطي محاولة
الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يتسع لها
ان تقع مع صلتها موقع المصدر قال صاحب البديع اجاز الاخفش

مسئلة لا يجيزها غيره ضربت زيدا ان ضربت وتقول هو في
تقدير المصدر الحادي عشر قد ينوب المصدر عن الظرف
نحو جيتك قدوم الحاج وانتظرتك حلب ناقة ولا ينوب
عنه ذلك المصدر المؤول وهو أن والفعل نحو وترغبون أن
تنكحوهن اذا قدر بفي خلافا للزمخشري الثاني عشر قال ابن
يعيش في كتابه معاني الحروف الفرق بين كرهت خروجك
وكرهت ان تخرج ان الاول مصدر غير موقت والثاني
مصدر موقت لانه يبين فيه الوقت وقال الاندلسي في شرح
المفصل الفرق بين ذكران مع الفعل وبين الافصاح بذكر
المصدر من وجهين احدهما ذكره علي بن عيسى ان ذكر المصدر
بمنزلة المجمل لانه يحتمل الفعل الذي نسب الى فاعله والفعل
الذي فعل والفعل الذي فعله واذا ذكرت ان مع الفعل
فقد افصحت بالمعنى الذي اردت من ذلك مثال ذلك اعجبني
ضرب زيد وان ضرب زيد وان تضرب وان يضرب زيد
والاخر ان ذكر المصدر لا يدل على زمان بعينه وذكر ان
مع الفعل يدل على ان الفعل وقع من فاعله فيما مضى او يقع
فيما ياتي وفرق ثالث من قوله تعالى ليس البر ان تولوا الوجوه
لانه اذا اجتمع مضمر ومظهر فالوجه ان يكون المضمر الاسم لانه
اذهب في الاختصاص وفي تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق
ابن جني من قال انما هي اقبال وادبار لم يقل فانما هي ان تقبل
وان تدبر وان كان هذا بمعنى المصدر وذلك لان قوله
اقبال مصدر دال على الازمنة الثلاثة دلالة مبهمة غير
مخصوصة فهو عام وقولك ان تقبل خاص لان ان تخصص

الاستقبال فلما كانوا توسعوا في الاول وهو المصدر لم يتوسعوا
في هذا الثاني وان كان بمعناه المصدر للمخالفة التي بينهما انتهى
ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل في تذكرة ابن الصائغ
قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح يفارق المصدر اسم الفاعل
في عمله مطلقا وعدم تقديم معموله واضافته للفاعل وتعريفه
بال العهدية والجنسية غير الموصولة وعدم الجمع بين ال
والاضافة وعدم الاعتماد والعمل غير مفرد الا في مواعيد
عرقوب اخاه وتركته بملاحس البقر اولادها **ذكر
ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل** قال في البسيط اعلم ان
اسم الفاعل ينقص عن الفعل ويفارقه بستة اشياء احدها
لا يعمل عند البصريين الا في الحال والاستقبال والفعل يعمل
مطلقا الثاني اشتراط اعتماده عند البصريين الثالث انه
اذا جرى على غير من هو له برز ضميره عند البصريين بخلاف
الفعل الرابع انه يجوز تعديته بحرف الجر وان امتنع ذلك
في فعله نحو فعال لما يريد وقال الشاعر •
ونحن التاركون لما سخطنا • ونحن الاخذون لما رضينا •
الخامس ان اسم الفاعل مع فاعله معدود من المفردات ولذلك
يعرف بخلاف الفعل مع فاعله عند المسمية به السادس
ان الالف والواو في ضاربان وضاربون حرفان يدلان
على التثنية والجمع وهما في يضربان ويضربون اسمان يدلان
على الفاعل المثنى والمجموع وقال في موضع اخر اعلم ان الالف
والياء والواو اللاحقة لاسم المفعول ولاسم الفاعل حروف دالة
على التثنية والجمع والفاعل فيها ضمير لا يبرز بخلاف الفعل

فانها فيه ضماير دالة على الفاعل المثنى والمجموع والفاعلة المخاطبة
عند سيبويه وانما حكمنا بانها حروف وليست بضماير لتغيرها
بدخول العامل والضماير في الفعل لا تتغير بدخوله وانما لم يبرز ضمير
الفاعل في الصفات في تثنية ولا جمع لثلاثة اوجه احدها لتنحط
رتبتها عن رتبة الفعل الذي هو اصلها في العمل فانه يبرز فيه
ضمير التثنية والجمع والثاني انه لو برز لكان بصورة الضمير
الدال على التثنية والجمع في الفعل وحينئذ فيودي الى اجتماع
الفين في التثنية احدهما ضمير والثاني علامة التثنية واجتماع
واوين في الجمع احداهما ضمير والثانية علامة الجمع ولا يجوز الجمع
بينهما لانهما ساكنان فلا بد من حذف احدهما واذا كان لا بد
من الحذف حكمنا باستتار الضمير خشية من الحذف لان الموجود
علامة التثنية وليس بضمير بدليل تغيره والضمير لا يتغير
والثالث ان الصفة لما كانت تثنى وتجمع بحكم الاسمية استغنى
عن بروز ضميرها بدلالة علامة التثنية والجمع عليه بخلاف
الفعل فانه لا يثنى ولا يجمع فلذلك برز ضميره ليدل على تثنية
الفاعل وجمعه وذكر الاندلسي بدل الوجه الرابع في الفرق ان اسم
الفاعل اذا ثني او جمع واتصل به ضمير وجب حذف نونه
لاتصال الضمير على المشهور وذلك لا يجب في الفعل بل يتصل
بها الضمير وقال المهلبي •
مراتب ست لم تكن لاسم فاعل • تنزل عنها اذ استبد بها الفعل
تعمل اذا لم يعتمد في محله • ولا بد من ابراز مضمره يتلو
وان كان معناه المضي فمبطل • وتسقط نوناه اذا مضمر علا
وتقديره فرد او جعلك واوه • واخفائها في الجمع حرفا به يعلو

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول من ذلك ان اسم الفاعل
يبنى من اللازم كما يبنى من المتعدي كالقايم والذاهب واسم المفعول
انما يبنى من فعل متعد لانه جار على فعل ما لم يسم فاعله فكما انه
لا يبنى الا من المتعدي كذلك اسم المفعول ذكره في البسيط قال
فان عدي اللازم بحرف جر او ظرف جاز بناء اسم المفعول منه نحو
غير المغضوب عليهم وزيد منطلق به ومن ذلك قال ابن مالك في
شرح الكافية انفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز اضافته
الى ما هو مرفوع نحو الورع محمود المقاصد وزيد مكسو العبد ثوبا
وقال الاندلسي في شرح المفصل الفرق بين اسم الفاعل المراد به
المضي وبين اسم المفعول المراد به الحال او الاستقبال من وجوه
احدها ان الاول لا يعمل الا اذا كان فيه اللام بمعنى الذي
والثاني يعمل مطلقا ثانيها ان الاول يتصرف بالاضافة بخلاف اا ص
الثاني ثالثها ان الاول اذا ثني او جمع لا يجوز فيه الا حذف
النون والجر والثاني يجوز فيه وجهان هذا وبقاء النون
والنصب **ذكر ما افترق فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل**
قال ابن القواس في شرح الكافية الصفة المشبهة تشبه اسم
الفاعل من وجوه وتفارقه من وجوه اما وجه الشبه فاربعة
التذكير والتانيث والتثنية والجمع واما وجوه المفارقة
فتسعة احدها انها لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي نحو زيد
حسن وجهه ويجوز حسن وجه عمرو كما يجوز ضارب وجه
عمرو لنقصانها عن مرتبة اسم الفاعل الثاني لا يتقدم
معمولها عليها فلا يقال زيد وجها حسن كما يقال زيد عمرا
ضارب الثالث عدم شبه الفعل ولذلك احتاجت في

العمل الى شبه اسم الفاعل الرابع انها لا توجد الا ثابتة في الحال
سوا كانت موجودة قبله او بعده فانها لا تتعرض لذلك بخلاف اسم
الفاعل فانه يدل على ما يدل عليه الفعل ويستعمل في الازمنة الثلاثة
ويعمل منها في الحال والاستقبال ولذلك اذا قصد بالصفة معنى
الحدوث اتي بها على زنة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن
فحسن هو الذي ثبت له الحسن مطلقا وحاسن الذي ثبت
له الآن او غدا وفي التنزيل وضايق به صدرك فعدل عن ضيق
الى ضايق ليدل على عروض ضيق وكونه غير ثابت في الحال
لا يقال فاذا دلت على معنى ثابت كانت ماخوذة من الماضي
لكونه قد ثبت وحينيذ فيلزم ان لا تعمل لكون اسم الفاعل المشبهة
به للماضي وهو لا يعمل لانا نقول انما يلزم ذلك لو كان دلالتها
على الثبوت وتعلقها بالماضي يخرجها عن شبه اسم الفاعل
للحال مطلقا وهو ممنوع بل بمعنى الحال موجود فيها فانك اذا قلت
مررت برجل حسن الوجه دل على ان الصفة موجودة لاتصال
زمانها من اخبارك لانها وجدت ثم عدمت الخامس انها لا توجد
الا من فعل لازم السادس انها اذا دخل عليها ال وعلى
معمولها كان الاجود في معمولها الجر بخلاف اسم الفاعل
فان النصب فيه اجود السابع انه لا يجوز ان يعطف على المجرور
بها بالنصب فلا يقال زيد كثير المال والعبيد بنصب العبيد
كما يقال زيد ضارب عمرو وبكرا لانه انما يعطف على الموضع
بالنصب اذا كان المعطوف عليه منصوبا في المعنى وليس
معمولها كذلك بل هو مرفوع في المعنى لان الاصل في كثير
المال كثير ماله وذكر ابن السراج في الاصول فرقا ثامنا وهو

ان

ان الاسم الفاعل لا يجوز ان تقول عجبت من ضارب زيد وزيد
فاعل ويجوز في الصفة المشبهة اضافتها الى الفاعل لانها اضافة
غير حقيقية نحو الحسن الوجه والشديد اليد فالحسن للوجه والشدة
لليد والمعنى حسن وجهه وزاد ابن هشام في المغني فروقا
اخرى احدها ان اسم الفاعل لا يكون الا مجاريا للمضارع في حركاته
وسكناته وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن
النفس وطاهر العرض وغير مجارية له وهو الغالب والثاني
انه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فانها تنصب مع قصور
فعلها والثالث انه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته
الى مضاف ضميره نحو مررت بقاتل ابيه ويقبح مررت بحسن
وجهه والرابع انه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب
في الدار ابوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب
وجهه رفعت او نصبت والخامس انه يجوز اتباع معموله
بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتاخرو
المغاربة والسادس انه يجوز حذفه وابقا معموله وهي لا تعمل
محذوفة وقال الاندلسي في شرح المفصل الامور التي ضارعت
بها الصفة المشبهة اسم الفاعل ستة الاشتقاق واتحاد
المعنى والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واما
الفرق بينها وبين اسم الفاعل فمن وجوه احدها ان هذه
الصفات لا توجد الا حالا واسم الفاعل يصلح للازمنة
الثلاثة ثانيها انها لا تعمل الا فيما كان من سبب موصوفها
اعني الاسم الذي تجري عليه اعرابا ثالثها انها لا يتقدم
معمولها عليها رابعها ان المنصوب بها ليس مفعولا

به صريحا خامسها ان الالف واللام متى كانت فيها وفي معمولها كان
الاصل الجر سادسها انه لا يعطف على المجرور بها نصبا سابعها
انها تعمل مطلقا من غير تقييد بزمان او الف ولام ثامنها انها يقبح
ان يضمر فيها الموصوف ويضاف معمولها الى مضمره تاسعها انها
لا تكون عملا جا واسم الفاعل قد يكون وقد لا يكون عاشرها
انها لا توافق الفعل عدة وحركة وسكونا قال ابن برهان
ضارب يعمل عمل فعله الذي اخذ منه وحسن يعمل كما يعمل
فعله لانه ينصب تشبيها له بضارب وبينهما فرق من طريق
المعنى وذلك ان الفاعل في زيد ضارب عمرا غير المنتصب
والفاعل في المعنى في زيد حسن الوجه هو المنتصب فان قيل
ما العلة في حمل حسن الوجه على ضارب قلت لانهما صفتان
قال الاندلسي هذا الذي ذكر فرق اخر ايضا وهو ان المنصوب
بها فاعل في المعنى وذلك انك اذا قلت زيد ضارب عمرا فقد
اخبرت بوصول الضرب من زيد الى عمرو واما زيد حسن الوجه
فلا يخبر ان الاول فعل بالوجه شيا بل الوجه هو الفاعل
في الحقيقة اذ الاصل زيد حسن وجهه ويشترط فيها الاعتماد
كما يشترط في اسم الفاعل ذكر ما افترق فيه افعل في التعجب
وافعل التفضيل قال صاحب البسيط التعجب والتفضيل
يشتركان في اللفظ والمعنى اما اللفظ فلتركيبهما من ثلاثة
اوجه احرف اصول وهمزة اما المعنى فلان ما اعلم زيدا وزيد
اعلم من عمرو يشتركان في زيادة العلم ويفترقان في ان
افعل في التعجب ينصب المفعول به نحو ما احسن زيدا وافعل
التفضيل لا ينصب المفعول به على اشهر القولين والثاني

انه

انه ينصبه للسماع والقياس اما السماع فقوله •
اكر واحمى للحقيقة منهم • واضرب منا بالسيوف القوانسا
واما القياس فانه اسم ماخوذ من فعل فوجب ان يعمل عمل اصله
قياسا على ساير الاسما العاملة والجواب عن البيت ان القوانس
منصوب بفعل دل عليه اضرب اي نضرب القوانسا وعن القياس
انه مدفوع بالفارق من وجهين احدهما ان الاسما العاملة لها
افعال بمعناها فلذلك عملت نظرا الى الفعل الذي بمعناها وافعل
التفضيل ليس له فعل بمعناه في الزيادة حتى يعمل نظرا الى فعله
والثاني ان اصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابهته له وهو
اسم الفاعل واسم المفعول ثم لما شبه بها من طريق التثنية والجمع
والتذكير والتانيث وهي الصفة المشبهة وافعل التفضيل
اذ امتنعت من امتنعت منه هذه الاحكام فبعد لذلك عن شبه
الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر ذكره صاحب البسيط ذكر
ما افترق فيه نعم وبيس وحبذا قال ابن النحاس في التعليقة
حبذا كنعم وبيس في المبالغة في المدح والذم الا ان بينهما فرقا
وهو ان حبذا مع كونها للمبالغة في مدح تتضمن تقريب الممدوح
من القلب وكذلك في الذم تتضمن بعد المذموم من القلب
وليس في نعم وبيس تعرض لشي من ذلك قال ومما افترق
فيه انه يجوز في حبذا الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز
من غير خلاف نحو حبذا رجلا زيد وجرى في نعم وبيس خلاف
فمنعه الجمهور وجوزه اخرون منهم الفارسي والزمخشري
وفصل جماعة منهم ابن عصفور فقالوا ان اختلف لفظ الفاعل
الظاهر والتمييز وافاد التمييز معنى زايدا جاز الجمع بينهما

والا لم يجز قال وانما جرى الخلاف في نعم وبئس ولم يجز في حبذا
لان بينهما فرقا وهو ان الفاعل في حبذا وهو اسم الاشارة مبهم
مبهم فله رتبة من رتبتي فاعلي نعم وهما المظهر والمضمر فليس
اسم الاشارة واضحا كوضوح فاعل نعم المظهر فلا يحتاج الى التمييز
ولا مبهما كابهام المضمر في نعم فيلزم تمييزه بل لما كان فيه
ابهام فارق به الفاعل المظهر في نعم جاز الجمع بين الفاعل والتمييز
في حبذا ولما قل ابهامه عن ابهام المضمر في نعم جوزنا عدم التمييز
في حبذا ظاهرا ومقدرا ولم نجزه مع المضمر في نعم انتهى **ذكر ما افترقت
فيه التوابع** قال في البسيط الفرق بين الصفة والتاكيد من
خمسة اوجه احدها انه لا يصح حذف المؤكد ويصح حذف الموصوف
وسره ان التاكيد ليس فيه زيادة على المؤكد بل هو هو بلفظه
او بمعناه فلو حذف لبطل سر التاكيد واما الصفة ففيها معنى
زايد على الموصوف لانها بمنزلة المستقل بالنظر الى المعنى
الزايد والوجه الثاني ان التوكيد المتعدد لا يعطف بعضه
على بعض والصفات المتعددة يجوز عطف بعضها على بعض
وسره ان الفاظ التاكيد متحدة المعاني والالفاظ متعددة
المعاني فجاز عطفها لتعدد معانيها ولم يجز في التاكيد لاتحاد
معانيه الوجه الثالث ان الفاظ التاكيد لا يجوز قطعها
عن اعراب متبوعها والصفات يجوز قطعها عن اعرابه وسره
ان القطع انما يكون لمعنى مدح او ذم وهو موجود في الصفات
فلذلك جاز قطعها واما التاكيد فلا يستفاد منه مدح ولا ذم
فلذلك لم يجز قطعه والوجه الرابع ان التاكيد يكون بالضماير
دون الصفات وسره ان التاكيد يقوى المعنى في نفسه مع

بالنسبة

بالنسبة الى رفع مجاز الحكم فان كان المحكوم عليه في نهاية الايضاح
لانه ان كان المتكلم او مخاطب فقرينة المتكلم والخطاب توضحهما
وان كان لغايب فالقرينة الظاهرة توضحه فلا يحتاج الى ايضاح
والوجه الخامس ان النكرات تؤكد بتقرير الفاظها دون معاني
الفاظها ونوعت وسره ان معاني الفاظها معارف ولا تؤكد
النكرات بالمعارف واما الصفة فانها توصف بما يوافقها في التنكير
وقال الاندلسي في شرح المفصل النعت يفارق التاكيد من اوجه
الاول ان التاكيد ان كان معنويا فالفاظه محصورة والفاظ
الصفات ليست كذلك وان كان لفظيا فانه يجري في الكلم
باسرها مفردة ومركبة والنعت ليس كذلك الثاني ان النعت
يتبع المعرفة والنكرة والتاكيد لا يتبع الا المعارف اعني التاكيد
المعنوي الثالث ان الصفة يشترط فيها ان تكون مشتقة
ولا كذلك في التاكيد قال وعطف البيان يجامع الصفة من حيث
انه يبين ويوضح كما تفعل الصفة في الجملة ثم انهما يفترقان
في غير ذلك فالصفة مشتقة ابدا من معنى في الموصوف او
من شيء استحق ان يوضع له اسم منه نحو طويل مشتق من
الطول فاذا قلت رجل طويل فالرجل استحق ان يكون
طويلا اسما له واقعا عليه بطريق وجود الطول فيه واما
عطف البيان فلا يكون مشتقا وفرق ثان وهو ان عطف
البيان على الانفراد يدل على المقصود فاذا قلت زيد ابو عبد الله
دل ابو عبد الله لو انفرد على الرجل المخصوص الذي قصد به
زيد واما الصفة فليست كذلك لانك اذا قلت رجل طويل
ثم افردت الطويل ولم تجره على رجل لم يدل عليه وانما

دل على شي من صفة الطول على الجملة وفرق ثالث وهو ان عطف
البيان لا يكون الا بالمعارف والصفة تكون بالمعرفة والنكرة
وفرق رابع انه النعت يكون للشي ولغيره وعطف البيان لا يكون فيه
ذلك وفرق خامس ان النعت قد يكون جملة وعطف البيان ليس
كذلك والنعت منه ما يكون للمدح ولا كذلك في عطف البيان
وايضا فالصفة تتحمل الضمير وعطف البيان لا يتحمله وغير ذلك
من الفروق انتهى وقال ابن يعيش وصاحب البسيط عطف البيان
يشبه الصفة من اربعة اوجه ويفارقها من اربعة اوجه اما
اوجه الشبه فاحدها انه يبين المتبوع كبيان الصفة والثاني
ان حكمه حكم الصفة في انسحاب العامل عليه والثالث
انه يطابق متبوعه في التعريف كالصفة الرابع انه لا يجري
على مضمر ~~كالموصوف~~ كالصفة واما اوجه المفارقة فاحدها ان
الصفة بالمشتق غالبا وهو بالجوامد والثاني ان عطف البيان
يختص بالمعارف والصفة تكون في المعارف والنكرات وذكر بعضهم
انه يكون في النكرات ايضا والثالث ان حكم الصفة ان يكون اعم
من الموصوف او مساويا لانها تستمد من الفعل بدليل تحملها
الضمير فلذلك انحطت رتبتها لنظرها الى ما اصله التنكير
ولا يشترط ذلك في عطف البيان نحو مررت باخيك زيد فان زيدا
اخص من الاخ الرابع ان الصفة يجوز فيها القطع الى النصب
والرفع ولا يجوز ذلك في عطف البيان لعدم المدح والذم
المقتضي للقطع قالا ويشبه البدل ايضا من اربعة اوجه ويفارقه
من اربعة اوجه اما اوجه الشبه فاحدها انه عبارة عن الاول
كالبدل والثاني انه يكون بالجوامد كالبدل والثالث انه

قد

قد يكون اخص من متبوعه واعم منه كالبدل والرابع انه قد يكون بلفظ
الاول على جهة التاكيد كقوله يا نصر نصر كالبدل واما اوجه
المفارقة فاحدها ان عطف البيان في تقدير جملة على الاصح والبدل
في تقدير جملتين على الاصح والثاني ان عطف البيان يشترط
مطابقته لما قبله في التعريف بخلاف البدل فانه يبدل النكرة من
المعرفة وبالعكس والثالث ان عطف البيان لا يجري على المضمر
كالوصف بخلاف البدل والرابع ان البدل قد يكون غير الاول
في بدل البعض والاشتمال والغلط بخلاف عطف البيان وقال
ابن جني في الخصايص حدثنا ابو علي ان الزيادي سال ابا الحسن
عن قولهم مررت برجل قايم زيد ابوه اابوه بدل ام صفة فقال
ابو الحسن لا ابالي بايهما اجبت قال ابن جني وهذا يدل على
تداخل الوصف والبدل وعلى ضعف العامل المقدر مع البدل
وقال ابن يعيش قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة
والتاكيد لان فيه ايضاحا للمبدل ورفع لبس كما كان
ذلك في الصفة وفيه رفع للمجاز وابطال التوسع الذي كان
يجوز في المبدل منه الا ترى انك اذا قلت جاءني اخوك جاز
زال م ان يريد كتابه او رسوله واذا قلت زيد [illegible] الاحتمال كما لو قلت
نفسه او عينه فقد حصل باجتماع البدل والمبدل منه ما يحصل من
التاكيد بالنفس والعين ومن البيان ما يحصل بالنعت غير ان
البيان في البدل مقصود وفي النعت والتاكيد مؤخر وقال ابن
هشام في المغني افترق عطف البيان والبدل في ثمانية امور
نذكر ثلاثة من هذه الاربعة التي ذكرها ابن يعيش وصاحب
البسيط والرابع والخامس والسادس ان عطف البيان

لايكون جملة ولا تابعًا لجملة ولا فعلا تابعًا لفعل بخلاف البدل
والسابع انه لايكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط
ان يكون مع الثاني زيادة كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية
كل امة تدعى بنصب كل الثانية والثامن انه ليس في نية احلاله
محل الاول بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتعين البيان
في نحو يا زيد الحارث ويا سعيد كرزا وفي نحو انا الضارب
الرجل زيد وفي نحو زيد افضل الناس الرجال والنسا او النسا
والرجال وفي نحو يا ايها الرجل غلام زيد وفي نحو اي الرجل زيد
وعمرو جاك وفي نحو جاني كلا اخويك زيد وعمرو وعبارة ابن
السراج الفرق بين عطف البيان وبين البدل ان عطف البيان
تقديره تقدير النعت التابع للاسم والبدل تقديره ان يوضع
موضع الاول قال والفرق بين العطف وبين النعت والبدل
ان الثاني في العطف غير الاول والنعت والبدل هما الاول
قال ابن يعيش ويتبين الفرق بينهما بيانا شافيا في موضعين
احدهما الندا نحو يا اخانا زيدا والثاني نحو انا الضارب الرجل
زيد فانه يتعين فيهما جعل زيد عطف بيان ولا يجوز جعله
بدلا لانه يوجب ضم زيد في الاول وامتناع الاضافة في الثاني
قال ابن يعيش ومن الفصل بين البدل والمبدل منه اسمان
بازا مسمى مترادفان علميه والثاني منهما اشهر عند المخاطب
فوقع الاعتماد عليه وصار الاول كالتوطية والبساط لذكر
الثاني وعلى هذا لو قلت زوجتك بنتي فاطمة وكانت عايشة
فان اردت عطف البيان صح النكاح لان الغلط وقع في
البيان والمقصود لاغلط فيه واذا جعلته بدلا لايصح النكاح

لان الغلط وقع فيما هو يعتمد الحديث وهو الثاني وذكر صاحب
البسيط مثله وقال وينبغي للفقيه ان يتبع هذا التحقيق
ولاينكره وكتب الزركشي على الحاشية هنا ما ذكره حسن وبه
يستدرك على اصحابنا حيث حكوا وجهين في هذه الصورة لم
وصححوا الصحة وفي شرح التسهيل لابي حيان باب العطف
اوسع من باب البدل لان لنا عطفا يكون على اللفظ وعلى الموضع
وعلى التوهم وتحته الفرق بين العطف على الموضع والعطف على
التوهم ان العطف على الموضع عامله موجود واثره مفقود والعطف
على التوهم اثره موجود وعامله مفقود وقال السخاوي في سفر
السعادة قال شيخنا ابو اليمن الكندي ينبغي ان يعلم ان كثيرا
من النحويين لايكادون يعرفون عطف البيان على حقيقته
وانما ذكره سيبويه عارضا في مواضع واكثر ما يجي تابعا للاسما
المبهمة كقولك يا هذا زيدا الا ترى انه ينون زيد فدل على انه
ليس ببدل وعلى هذا نقول يا ايها الرجل زيد فزيد لايكون
بدلا من الرجل لان اي لا يوصف بما لا لام فيه وانما يكون بدلا من
اي فلذلك كان مبنيا على الضم غير منون وهذا المكان من
اوضح فروقه ومن المواضع التي لايقع فيها البدل وللبدل
مواضع يخالف لفظه فيها لفظ عطف البيان فيعلم بذلك ان
عطف البيان من قبيل التوابع قايم بنفسه على حياله له
واحكامه في التكرير والعطف والاعراب في التقديم والتاخير
والعامل فيه احكام الصفة فلذلك ادخله سيبويه في جملتها
ولم يفرد له بابا قال ومن الفرق بين الصفة وعطف البيان
ان الصفة لا بد من تقديرها ثانيا والا بطل كونها صفة

وعطف البيان علم لا بد من تقديره عين ثان بل ولا والا فسد كونه
علما فلذلك لايصح ان يجري مجرى الصفة من كل وجه انتهى وقال
ابن هشام في تذكرته عطف البيان والنعت وبدل الكل من الكل
والتاكيد فيها بيان لمتبوعها وتفترق من اوجه فيفارق عطف
البيان النعت من وجهين احدهما من حيث ان النعت بالمشتق
به وهو ليس كذلك والثاني من حيث ان النعت يرفع الضمير
والسببي والبيان ليس كذلك وهذا الوجه ناشي عن الاول
فينبغي ان يحذف فيقال يكون في الحقيقة لغير الاول نحو برجل
قايم ابوه والبيان لايكون الا الاول ويفارق التاكيد من
وجهين احدهما ان التاكيد بالفاظ محصورة وهذا ليس كذلك
ان التاكيد يرفع المجاز وهذا انما يرفع الاشتراك ووجه ثالث
على راي الكوفيين انهما يتخالفان في التعريف والتنكير
في نحو صمت شهرا كله ولا يجوز ذلك في البيان خلافا للزمخشري
ويفارق البدل من وجهين احدهما ان متبوعه هو المقصود بالنسبة
وليس كذلك البدل فالمقصود التابع لا المتبوع وانما ذكر الاول
كالتوطية والثاني ان البيان من جملة الاول والبدل من
جملة اخرى انتهى وقال الاندلسي في شرح المفصل امتاز البدل
عن بقية التوابع الاربعة بخواص لا يوجد فيها اما امتيازه
عن الصفة فبوجوه احدها ان الصفة تكون بالمشتق او ما
هو في حكمه ولا كذلك البدل فانه حقه ان يكون بالاسما الجامدة
او المصادر الثاني ان الصفة تطابق الموصوف تعريفا وتنكيرا
والبدل لايلزم فيه ذلك الثالث انه يجري في المظهر والمضمر
والصفة ليست كذلك الرابع ان البدل ينقسم الى بدل بعض

وكل واشتمال والصفة لا تنقسم هذه القسمة الخامس ان البدل
منه ما يجري مجرى الغلط وليس ذلك في الصفة السادس ان
البدل لايكون للمدح والذم كما تكون الصفة السابع ان البدل يجري
مجرى جملة اخرى ولا كذلك الصفة الثامن ان الصفة تكون
جملة تجري على المفرد وفي البدل لايكون ذلك فلا تبدل
الجملة من المفرد التاسع ان الوصف يكون بمعنى في شي من
اسباب الموصوف والبدل لايكون كذلك لو قلت سلب زيد
ثوبه اخيه لما جاز العاشر ان البدل موضوع على مسمى المبدل
منه بالخصوصية من غير زيادة ولا نقصان والوصف ليس
موضوعا على مسمى الموصوف بالوضع بل بالالتزام واما
امتيازه عن عطف البيان فمن وجوه احدها انه يجري في
المعرفة والنكرة وعطف البيان لايكون الا معرفة على ما قيل
الثاني ان عطف البيان هو المعطوف لاغير والبدل قد لايكون
المبدل بل بعضه او مشتملا عليه او لا ولا واحدا منهما وهو بدل
الغلط الثالث ان البدل يقدر معه العامل ولا كذلك في عطف
البيان الرابع ان في المبدل ما يجري مجرى الغلط وليس هذا
في عطف البيان واما امتيازه عن التاكيد فلان الفاظ
التاكيد المعنوي محصورة واما اللفظي فهو اعادة اللفظ
الاول والبدل ليس كذلك ولان التاكيد المراد منه الاحاطة
والشمول وليس هذا في البدل واما امتيازه عن عطف
النسق فظاهر وقال ابن الدهان في الغرة المناسبة بين التوكيد
والبدل انهما تكريران يلحقان الاول في حد اقسام البدل وان كل

واحد منها لا يتقدم على صاحبه وان اعرابها كاعراب ما يجريان
عليه وانك في التوكيد مسدد لمعنى الموكد وكذلك في البدل
تعني بالاول فتبدل منه وحق المقارنة التي بين الوصف والبدل
ان الصفة موضحة كما ان البدل موضح والمناسبة بينهما ان
الصفة لا تكون الا بمشتق والبدل لا يلزم ذلك فيه وفي
البدل ما يلزم فيه ضمير ظاهر الى اللفظ وذلك البعضي
والاشتمالي وليس كذلك الصفة ان كانت للاول بل يكون
مستترا غير ظاهر الى اللفظ وفي البدل ما لا يتحمل ضميرا
البتة وليس كذلك الصفة والبدل يخالف متبوعه في
التعريف والتنكير والصفة ليست كذلك ومن الفرق بين
الصفة والبدل ان الفعل يبدل منه ولا يوصف ذكر ما افترق
فيه الصفة والحال قال ابن الخواص الحال لها شبه بالصفة
من حيث ان كل واحد منهما بيان هيئة مقيدة وقال في
البسيط الفرق بينهما من عشرة اوجه احدها ان الصفة
لازمة للموصوف والحال غير لازمة ولذلك اذا قلت جاء زيد
الضاحك كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه واذا قلت جاء زيد
ضاحكا كانت صفة الضحك له في حال مجيئه بحسب الثاني
ان الصفة لا تكون لموصوفين مختلفي الاعراب بخلاف الحال
فانها قد تكون من الفاعل والمفعول الثالث ان الصفة على
وفق موصوفها الخامس ان الحال تتقدم على صاحبها وعلى
عاملها القوي عندنا البصريين بخلاف الصفة فانها لا تتقدم
على موصوفها السادس ان الحال تكون مع المضمر بخلاف الصفة

تتبع الموصوف في اعرابه بخلاف الحال الرابع ان الحال ملازم التنكير والصفة صح

السابع ان الحال ليس في عاملها خلاف وفي عامل الصفة خلاف
الثامن ان الحال يغني عن عائدها الواو بخلاف الصفة التاسع
ان الصفة ادخل من الحال يغني عن عائدها الواو بخلاف الصفة
في باب الاشتقاق العاشر ان الصفات المتعددة لموصوف واحد
جائز وفي الاحوال المتعددة كلام انتهى ذكر ما افترقت فيه
ام المتصلة والمنقطعة قال ابن الصائغ في تذكرته نقلت من
مجموع بخط ابن الرماح الفرق بين ام المتصلة والمنقطعة من
سبعة اوجه فالمتصلة تقدر باي ولا تقع الا بعد استفهام والجواب
فيها اسم معين لا نعم او لا وتقدير الكلام بها واحدا ولا اضراب
فيها وما بعدها معطوف على ما قبلها لا لازم الرفع باضمار
مبتدا وتقتضي المعادلة وهي ان يكون حرف الاستفهام يلي
الاسم وام كذلك والفعل بينهما كازيد اضربت ام عمر افزيد
وعمرو مستفهم عنهما واوليت كلا حرف الاستفهام والذي
لا تسال عنه بينهما ولو سالت عن الفعل قلت اضربت زيدا
ام قتلته وقال المهلبي •

الفرق في ام اذا اتتك متصله • من اوجه سبعة للقطع معتزله
وقوعها بعد الاستفهام عاريه • عن قطع الاضراب في الاسما معتدله
كالفعل والفصل لا يختل بينهما • جواب سائلها التعيين مسلسله
من بعد تقدير اي ثم مفردها • من بعدها داخل في حكم ما عدله
وكون ما بعدها من جنس اوله • وعكس ذلك تقتضيه لمنفصله

ذكر ما افترقت فيه ام واو قال ابن العطار في تقييد الجمل ام
واو يشتبهان من وجوه ويفترقان من وجوه فوجوه

المشابهة ثلاثة الحرفية والعطفية وانهما لاحد الشيئين او الاشيا
ووجوه المخالفة خمسة وقال في البسيط الفرق بينهما من اربعة
اوجه احدها ان ام تفيد الاستفهام دون او والثاني ان او مع
الهمزة تقدر باحد وام مع الهمزة المعادلة تقدر باي الثالث جواب
الاستفهام مع او بلا او نعم وجوابه مع ام المعادلة بالتعيين
والرابع ان الاستفهام مع او سابق على الاستفهام مع ام المعادلة
لان طلب التعيين انما يكون بعد معرفة الاحدية قال واما
الفرق بين موقعهما فاذا كان الاستفهام باسم كقولك من يقوم
او يقعد او من يقوم او يقعد كان العطف باو دون ام لان
التعيين يستفاد من الاستفهام بالاسم فلا حاجة الى ام في
ذلك لدلالة الاسم على معناها وهو التعيين واما افعل
التفضيل كقولك زيد افضل ام عمرو فلا يعطف معه الا التعيين
دون الاحدية واذا وقع سوا قبل همزة الاستفهام كان العطف
بام سوا كان ما بعدها اسما ام فعلا كقولك سوا علي ازيد ما بعد
ام المعادلة المساواة ولذلك لا يصح الوقف على ما قبل ام واذا
لم يقع بعد سوا همزة استفهام فلا يخلو اما ان يقع بعده اسمان
او فعلان فان وقع بعدها اسمان كان العطف بالواو كقولك
سوا علي زيد وعمرو وفي التنزيل سوا محياهم ومماتهم لان التسوية
تقتضي التعديل بين شيئين وان وقع بعده فعلان من غير
استفهام كقولك سوا علي قمت او قعدت كان العطف باو لانه
لانه يصير بمعنى الجزا واذا وقع بعد ابالي همزة الاستفهام كان
العطف بام كقولك ما ابالي ازيدا ضربت ام عمرا لان الهمزة صح

تقتضي ما بعد ام لتحقيق المعادلة والمجموع في موضع مفعول
ابالي ولذلك لا يصح السكوت على ما قبل ام واما اذا لم يقع
بعده همزة الاستفهام كقولك ما ابالي ضربت زيدا او عمرا
كان العطف باو لعدم الاستفهام الذي يقتضي ما بعدها
ولذلك يحسن السكوت على ما قبلها وتقول ما ابالي ضربت
زيدا والاجود في نحو قولك ما ادري ازيد في الدار ام عمرو وما
ادري اقمت ام قعدت وليت شعري اقمت ام قعدت العطف بام
لانها بمنزلة علمت فتكون الهمزة تقتضي ما بعد ام لتحقيق
المعادلة والفعل المعلق متعلق بمجموعهما على معنى ايهما وقد
ذكر واجوازا او وهو ضعيف لوجهين احدهما انه لا يصح السكوت
على ما قبل او والضابط الكلي في الفرق بينهما انه يحسن
السكوت عليها قبل او فان لم يحسن فهو من مواضع ام والثاني
انه يصير في معنى ما ادري احد الفعلين فعل ولا معنى له
انما المعنى ما ادري اي الفعلين فعل واما قوله •

اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده • اطال فاملى او تناهى فاقصرا

فالذي حسن العطف فيه وان تقدمت الهمزة ان الجملتين فضلة
في موضع الحال اي تناهيت عنده في حال طوله فاملائه او
حال تناهيه فقصره انتهى ذكر الفرق بين او واما قال ابن
ابن ابي الربيع في شرح الايضاح الفرق بين او واما من
جهة اللفظ من وجهين احدهما ان اما لا تستعمل الا مكررة
واو لا تكرر الثاني ان اما لا تلازم حرف العطف واو لا يدخل
عليها حرف العطف ذكر الفرق بين حتى العاطفة والواو
قال ابن هشام في المغني تكون حتى عاطفة بمنزلة الواو

الا ان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه احدها ان المعطوف حتى
ثلاثة شروط ان يكون ظاهرا لا مضمرا كما ان ذلك شرط مجرورها
ذكره ابن هشام الخضراوي ولم اقف عليه لغيره وان تكون اما
بعضا من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة او جزءا من كل كاكلت
السمكة حتى راسها او كجزء كاعجبتني الجارية حتى حديثها والذي
يضبط ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع
حيث يمتنع وان تكون غاية لما قبلها اما في علو او دنو الثاني
انها لا تعطف الجمل الثالث انها اذا عطفت على مجرور اعيد
الجار فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد ذكر
ذلك ابن الخباز واطلقه وقيده ابن مالك بان لا يتعين
كونها للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم قال ابن هشام
وهو حسن قال ويظهر لي ان الذي لحظه ابن مالك ان الموضع
الذي يصلح ان تحل فيه الى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة
للجارة فتحتاج حينئذ الى اعادة الجار عند قصد العطف
نحو اعتكفت في الشهر حتى في اخره وزعم ابن عصفور ان اعادة
الجار مع حتى احسن ولم يجعلها واجبة ذكر ما افترقت فيه النون
الخفيفة والتنوين قال ابن السراج في الاصول النون الخفيفة
في الفعل نظير التنوين في الاسم فلا يجوز الوقف عليها كما
لا يوقف على التنوين وقد فرقوا بينهما بان النون الخفيفة
لا تحرك لالتقاء الساكنين والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين
فمتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت كانهم فضلوا ما يدخل
الاسم على ما يدخل الفعل وفصلوا بينهما وقال ابن النحاس
في التعليقة انما حذفت النون الخفيفة ولم تحرك لحطها

عن

عن درجة التنوين حيث كان التنوين يحرك لالتقاء الساكنين غالبا
لان الافعال اضعف من الاسما فما يدخلها اضعف مما يدخل الاسما
مع ان نون التوكيد ليست بلازمة للفعل الا مع المستقبل في القسم
والتنوين لازم لكل اسم منصرف عري عن الالف واللام والاضافة
فلما انحطت النون عن التنوين واغتفر ما يلحقه عما يلحقه التنوين
الزموها الحذف عند التقاء الساكنين وقال ابو علي لما يدخل
الاسم على ما يدخل الفعل مزية يعني تفضلهم التنوين بتحريكه
لالتقاء الساكنين على النون بحذفها لالتقاء الساكنين ذكر
ما افترق فيه تنوين المقابلة والنون المقابل له قال ابن
النحاس في شرح الدرة اعلم ان تنوين المقابلة يفارق التنوين
المقابل له في ان التنوين لا يثبت مع اللام ولا في الوقف
بخلاف النون وان النون تجعل حرف الاعراب بخلاف التنوين
ذكر ما افترقت فيه السين وسوف قال ابن هشام في المغني
تنفرد سوف عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك
ربك وبانها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله وما ادري وسوف
اخال ادري وذهب البصريون الى ان مدة الاستقبال اوسع
مع السين قال ابن هشام وكانهم نظروا الى ان كثرة الحروف
تدل على كثرة المعنى وليس ذلك بمطرد وقال ابن اياز في شرح
الفصول الفرق بين السين وسوف من وجهين الاول
التراخي في سوف اشد منه في السين بدليل استقرا كلامهم
قال تعالى وسوف تسالون وطال الامد والزمان وقال تعالى
سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم فتعجل القول والثاني

انه يجوز دخول اللام على سوف ولا تكاد تدخل على السين قال
ابن الخباز سوف اشبه بالاسما من السين لكونها على ثلاثة
احرف والسين اقعد في شبه الحروف لكونها على حرف واحد واختصت
سوف بجواز دخول اللام عليها بخلاف السين ذكر ما افترقت
فيه الفاظ الاغراء والامر قال الاندلسي الفرق بين هذه
الاسما عليك ودونك ونحوها في الاغراء وبين الامر الماخوذ من
الفعل من وجوه منها ان الاغراء يكون مع المخاطب فلا يجوز
عليه زيدا ومنها انه لا يتقدم معمولها عليها لا تقول زيدا عليك
ومنها ان الفاعل فيها مستتر لا يظهر اصلا في تثنية ولا جمع
ومنها ان حرف الجر فيها لا يتعلق بشي ولا يعمل فيها عامل عند
بصري الا المازني كقوله تعالى ارجعوا وراءكم فيموها لا ارجعوا لانه
اسم فعل بل ذكر تاكيدا ومنها ان الاغراء لا يجاب بالفا لا تقول
دونك زيدا فيكرمك ومنها ان المفعول به اذا كان مضمرا كان
منفصلا ولم يجز ان يكون متصلا نحو عليك اياي ولا يقال
عليكني كما يقال الزمني لان هذه لم تتمكن الافعال ذكر ما افترقت
فيه لام الجحود ولام كي قال ابو حيان افترقا في اشيا احدها
انها اعني ان في لام الجحود على جهة الوجوب وفي لام كي على
جهة الجواز في موضع والامتناع في موضع فالجواز حيث لم يقترن
الفعل بلا نحو جئت لتكرمني ويجوز لان تكرمني والامتناع
حيث اقترن بلا فان الاظهار حينئذ يتعين نحو لئلا يعلم اهل
الكتاب فرارا من توالي المتماثلين الثاني ان فاعل لام الجحود لا يكون
غير مرفوع كان نحو ما كان زيد ليذهب بخلاف لام كي نحو قام

زيد

زيد ليذهب الثالث انه لا يقع قبلها فعل مستقبل فلا تقول لن
يكون زيد ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو
ساتوب ليغفر الله لي الرابع ان الفعل المنفي قبلها لا يكون مقيدا
بظرف نحو فلا يجوز ما كان زيد امس ليضرب عمرا ويوم كذا
ليفعل ويجوز ذلك في لام كي نحو جا زيد كي يضرب عمرا الخامس
ان المنصوب بعدها لا يكون سببا لما قبلها وهو كذلك بعد
لام كي السادس ان النفي يتسلط مع لام الجحود على ما قبلها
وهو كذلك بعد لام الجحود الذي تتعلق به اللام فيلزم من
نفيه نفي ما بعد اللام وفي لام كي يتسلط على ما بعدها نحو
ما جاني زيد ليضربك فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجي
الا بقرينة تدل على انتفائه التاسع ان لام الجحود لا تتعلق
الا بمعنى الفعل الواجب حذفه فاذا قلت ما كان زيد ليقوم
فكانك قلت ما كان زيد مستعدا للقيام ويقدر في كل موضع
ما يليق به على حسب سياق الكلام ففي نحو وما كان الله
ليطلعكم على الغيب تقدير مريدا الاطلاعكم على الغيب واما لام
كي فانها متعلقة بالفعل الظاهر الذي هو معلول للفعل
الذي دخلت عليه اللام العاشر ان لام الجحود تقع بعد ما لا
يستقل ان يكون كلاما ما دونها ولام كي لا تقع الا بعد ما يستقل
كلاما ولذلك كان الاحسن في تاويل قوله
فما جمع ليغلب جمع قومي • مقاومة ولا فرد لفرد
انه على اضمار كان لدلالة المعنى عليه اي فما كان جمع ليغلب
لتكون اللام فيه لام الجحود لا لام كي لان ما قبلها وهو فما جمع
لا يستقل كلاما ذكر ما افترقت فيه الفا والواو اللذان

الخامس انه لا يجوز تقديم معمول الفعل عليها فلا يجوز
ما كان زيد عمرا ليضرب ويجوز ذلك
مع لام كي نحو جاء زيد عمرا ليضرب
السادس انه لا يجوز اظهار ان بعدها ويجوز ذلك
ما كان زيد لان يضرب عمرا ويجوز جئت لان اكرمك

بنصب المضارع بعدهما قال ابو حيان لا احفظ النصب جا
بعد الواو وبعد الدعا والعرض والتحضيض والرجا فينبغي
ان لا يقدم على ذلك الا بسماع قال وكذلك مع التشبيه
الواقع موقع النفي ومع قد المتلو بها فانهم زعموا قول التسهيل
في مواضع الفا يدل على الجواز فيهما ويحتاج ذلك الى سماع من
العرب وانفردت الفا بان ما بعدها في غير النفي يجزم عند
سقوطها نحو قل لعبادي يقولوا التي هي احسن ويرفع مقصودا
به الوصف او الاستيناف واجاز الزجاجي الجزم في النفي
ايضا نحو ما تاتينا تحدثنا وعلى هذا قال بعضهم كلما ينصب
عليه الفا يجزم ولم يستثن شيا ذكر ما افترقت فيه ان
المصدرية وان التفسيرية قال ابو حيان من الفرق بين ان
المصدرية والمفسرة ان المصدرية يجوز ان تتقدم على الفعل
لانها معمولة واذا كانت مفسرة لم يجز ان تتقدم لان المفسر
لا يتقدم على المفسر ذكر ما افترقت فيه لم ولما قال ابن هشام
في المغني افترقا في خمسة امور احدها انها لا تقترن باداة
شرط لا يقال ان لما يقم ولم تقترن به نحو وان لم تفعل الثاني
ان منفي لما متصل بالحال كقوله

فان كنت ماكولا فكن خير آكل ... والا فادركني ولما أمزق

ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا
والانقطاع مثل لم يكن شيا مذكورا ولهذا جاز لم يكن ثم كان
ولم يجز لما يكن ثم كان ولامتداد النفي بعد لما لم يجز اقترانها
بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لان معناه وما
قمت عقيب قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه وما قمت

الى

الى الان الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط
ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز
لما يكن الرابع ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم الا ترى
ان معنى بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه الى الان وان
ذوقهم له متوقع وقال الزمخشري في قوله ولما يدخل الايمان
في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان هولاء قد امنوا
فيما بعد الخامس ان منفي لما جايز الحذف لدليل كقوله

فجيت قبورهم بدا ولما ... فناديت القبور فلم يجبنه

اي ولما اكن قبل ذلك بدا اي سيدا ولا يجوز وصلت الى بغداد
ولم تريد ولم ادخلها فاما قوله

احفظ وديعتك التي استودعتها ... يوم الاعازب ان وصلت وان لم

فضرورة وعلة هذه الاحكام كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد
فعل وقال ابن القواس في شرح الدرة لما تشارك لم في النفي
والقلب وتفارقها من اربعة اوجه احدها ان لم لنفي الماضي
مطلقا اي بغير قد ولما لنفي الماضي المقترن بقد والثاني ان لم
مفردة ولما مركبة والثالث ان لما يجوز حذف الفعل بعدها
ولا يحذف بعد لم الا في الضرورة والرابع ان لما تفيد الاتصال
الى زمن الاخبار بخلاف لم فان النفي بها منقطع مهمة
اضطرب النحويون في تخريج قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
في قراة من شدد ميم لما وشدد ان وخففها فنقل صاحب
كتاب اللامات عن المبرد انه قال هذا لحن لا تقول العرب ان
زيدا لما خارج وقال المازني لا ادري وجه هذه القراة وقال
الفرا التقدير لمن ما فلما كثرت الميمات حذف منهن واحدة

فعلى هذا هي لام توكيد ويعني بكثرة الميمات ان نون من حين
ادغمت في ميم ما انقلبت ميما بالادغام فصارت ثلاث
ميمات وقال المازني ايضا اما هي ما ثم ثقلت كما ان ان
المؤكدة تخفف ومعناها الثقيلة انتهى قال ابو حيان واربتاك
النحويين في هذه القراة وتلحين بعضهم لقاريها يدل على
صعوبة المدرك فيها وتخرجها على القواعد النحوية فاما
التلحين فلا سبيل اليه البتة لانها منقولة نقل التواتر
في السبعة واما من قال لا ادري ما وجهها فمعذور لخفا
ادراك ذلك عليه واما تاويل ان المثقلة بانها المخففة
التي هي نافية نفي غاية من الخطا لانها لو كانت نافية لم ينتصب
بعدها كل بل كان يرتفع وايضا فانه لا يحفظ من كلامهم
ان تكون ان المثقلة نافية واما تاويل الفرا فايضا في غاية
الضعف اذ لا يحفظ من كلامهم لما في معنى لمن ما قال وكنت
من قديم فكرت في تخريج هذه الاية فظهر لي تخريجها على
القواعد النحوية من غير شذوذ وهي ان لما هي الجازمة
وحذف الفعل المجزوم لها لدلالة معنى الكلام عليه والمعنى
وان كلا لما ينقص او ينقص عمله او ما كان من هذا المعنى
فحذف الفعل لدلالة ليوفينهم ربك اعمالهم عليه قال فعلى
هذا استقر تخريج الاية على احسن ما يكون واجله ولم يسند
احد من النحويين في هذه الاية اليه على وضوحه واتجاهه
في علم العربية والعلوم كنوز تحت مفاتيح الفهوم قال
ثم وجدت شيخنا ابا عبد الله بن النقيب قد حكى في تفسيره
عن ابي عمرو بن الحاجب ان لما هنا هي الجازمة وحذف الفعل

بعدها

بعدها انتهى فايدة قال ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح
الايضاح اعلم ان العرب حملت لو على لولا ان زيدا قايم وفعلت
هذا هنا لقرب لو من لولا وللشبه الذي بالفعل فكان ان اذا
وقعت بعد لو فقد وقع بعدها الفعل ذكر ما افترقت فيه
مدة الانكار ومدة التذكار قال في التسهيل لا تلي زيادة
التذكر هاء السكت بخلاف زيادة الانكار قال ابو حيان وسبب
ذلك ان المنكر قاصد للوقف والمتذكر ليس بقاصد للوقف
وانما عرض له ما اوجب قطع كلامه وهو طالب لتذكر ما بعد
الذي انقطع كلامه فلذلك لم تلحقه ذكر الفرق بين هل وهمزة
الاستفهام قال ابن هشام تفترق هل من همزة الاستفهام من
عشرة اوجه اختصاصها بالتصديق وبالايجاب وتخصيصها
المضارع بالاستقبال ولا تدخل على الشرط ولا على اسم بعده فعل
في الاختيار ولا تقع بعد العاطف لا قبله وبعد ام ويراد بالاستفهام
بها النفي وتاتي بمعنى قد ذكر ما افترقت عليه اذا ومتى
قال الزمخشري في المفصل والمفصل بين متى واذا ان متى
للوقت المبهم واذا للمعين وقال الخوارزمي الفرق بينهما
ان اذا للامور الواجبة الوجود وما جرى ذلك المجرى مما علم
انه كاين ومتى لما لم يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون تقول
اذا طلعت الشمس خرجت ولا يصح متى ولذلك تقول متى تخرج
اخرج لمن لم يتيقن انه خارج وقال في البسيط تفارق متى
الشرطية اذا من وجهين احدهما ان اذا تقع شرطا في الاشيا المحققة
الوقوع ولذلك وردت شروط القران بها والشرط بمتى يحتمل
الوجود والعدم والثاني ان العامل في متى شرطها على مذهب

للجمهور لكونها غير مضافة اليه بخلاف اذا لاضافتها اليه اذ
كانت للوقت المعين ومتى للوقت المبهم ذكر ما افترقت فيه
ايان ومتى قال ابن يعيش ايان ظرف من ظروف الزمان
مبهم بمعنى متى والفرق بينها وبين متى ان متى لكثرة
استعمالها صارت اظهر من ايان في الزمان وحكى جراح من
الفرق ان متى تستعمل في كل زمان وايان لا تستعمل الا فيما
يراد تفخيم امره وتعظيمه وقال صاحب البسيط ايان بمعنى
متى في الاستفهام وتفارق متى من وجهين احدهما ان
متى اكثر استعمالا منه والثاني ان ايان يستفهم به في الاشيا
المعظمة المفخمة وكتب الجمهور ساكتة عن كونها شرطا وذكر
بعض المتاخرين انها تقع شرطا لانها بمنزلة متى ومتى مشتركة
بين الشرط والاستفهام فكذلك ايان وتوجيه منع الشرط
عدم السماع وان متى اكثر استعمالا منها فاختصت لكثرة
استعمالها بحكم لا تشاركها فيه ايان قلت فهذا فرق ثالث
ذكر ما افترق فيه جواب لو وجواب لولا قال ابو حيان ليس
عندي ما يختلفان فيه الا ان جواب لولا وجدناه في لسان
العرب قد تقرن بقد لقوله •
لولا الامير ولولا حق طاعته • لقد شربت وما احلى من العسل
ولا احفظ في لو ذلك لا احفظ من كلامهم لو جيتني لقد
احسنت اليك وليس ببعيد ان يسمع ذلك فيها وقياس
لو على لولا في ذلك عندي يرى القياس سائغ وجواب
لو اذا كان ماضيا مثبتا جا في القران باللام كثيرا وبدونها
في مواضع ولم يجي جواب لولا في القران محذوف اللام من

الماضي المثبت ولا في موضع واحد وقد اختلف فيه قول ابن عصفور
فتارة جعله ضرورة وتارة جعله جايزا في قليل من الكلام
ذكر ما افترق فيه كم الاستفهامية وكم الخبرية قال في البسيط
اما مشابهتها فانهما اسمان وانهما مبنيان وانهما يفتقران
الى مبين وانهما لازمان للتصدير وانهما اسمان للعدد وانهما
لا يتقدم عليهما عامل لفظي الا المضاف وحرف الجر واما
مخالفتهما فان الاستفهامية بمنزلة عدد منون والخبرية بمنزلة
عدد حذف منه التنوين وان الاستفهامية تبين بالمفرد والخبرية
تبين بالمفرد والجمع وان مميز الاستفهامية منصوب ومميز
الخبرية مجرور وان الاستفهامية يحسن حذف مميزها
والخبرية لا يحسن حذف مميزها وان الاستفهامية ينفصل
بينها وبين مميزها ولا يحسن ذلك في الخبرية الا في الشعر
وان الاستفهامية اذا ابدل منها جي مع البدل بالهمزة نحو
كم مالك اعشرون ام ثلاثون وكم درهما اخذت اثلاثين
ام اربعين ولا يفعل ذلك مع الخبرية لعدم دلالتها على الاستفهام
نحو كم غلمان عندي ثلاثون واربعون وخمسون وان
الخبرية يعطف عليها بلا فيقال كم مالك لا مائة ولا مائتان
وكم درهم عندي لا درهم ولا درهمان لان المعنى كثير من المال
وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل اكثر منه ولا يجوز في الاستفهام
كم درهما عندك لا ثلاثة ولا اربعة لان لا لا يعطف بها الا بعد
موجب لانها تنفي عن الثاني ما ثبت للاول ولم يثبت شي
في الاستفهام وان الا اذا وقعت بعد الاستفهامية كان
اعراب ما بعدها على حد اعراب كم من رفع او نصب او جر لانه

بدل منها لان الاستفهام يبدل منه ويستفاد من الا معنى التحقير
والتقليل نحو كم عطاوك الا الفان وكم اعطيتني الا الفين
وبكم اخذت ثوبك الا درهم وكم مالك درهما الا عشرون ولا يجوز
ان يكون ما بعد الا بدلا من خبر كم ولا من مفسرها لتباينهما بل
يبدل من كم لا بمالهما لارادة ايضاحها بالبدل ولافادته معنى
التقليل كان الاستفهام حينئذ بمنزلة النفي كقولك بل الدنيا الا شي
فان اي ما الدنيا واما الخبرية فان المستثنى بعدها منصوب
لانه استثنا من موجب ولا يجوز البدل في الموجب فيقال كم غلمان
جاوني الا زيدا وقال ابن هشام في المغني يفترقان في خمسة
امور احدها ان الكلام مع الخبرية يحتمل التصديق والتكذيب
بخلافه مع الاستفهامية الثاني ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي
من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعي
ذلك لانه مستخبر ثم ذكر ثلاثة مما تقدم وهي عدم اقتران
المبدل من الخبرية بالهمزة وتمييزها بمفرد ومجموع ووجوب
خفضه بخلاف الاستفهامية فتحصلنا من ذلك على عشرة
فروق وبها صرح المهلبي فقال •
الفرق في كم في الاستفهام والخبر • من عشر استوضحت كالانجم الزهر
نصب المفسر مع افراده ابدا • وحذفه تارة والفصل في نظر
وتقتضيك جوابا في السوال بها • وسد لا تقتضيك الحرف في الاثر
وليس من ضمنها التكثير ثمت لا • عطف عليها بلا في سائر الزبر
ولا تضاف الى بعدها شبها • وقد ترى بعدها الا بمستطر
وكل هذا فالاستفهام يحكيه • وضده في كم الاخرى على الخبر
ذكر ما افترق فيه كم وكاين قال ابن هشام في المغني توافق

كاين كم في خمسة امور الابهام والافتقار الى التمييز والبنا
ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وهو الغالب وتخالفها
في خمسة امور احدها انها مركبة وكم بسيطة على الصحيح
الثاني ان مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزومه
الثالث انها لا تقع استفهامية عند الجمهور والرابع انها
لا تقع مجرورة والخامس ان خبرها لا يقع الا مفردا ذكر ما افترق
فيه كاين وكذا قال ابن هشام توافق كذا كاين في اربعة امور
التركيب والبنا والابهام والافتقار الى التمييز وتخالفها في
ثلاثة امور احدها انها ليس لها الصدر الثاني ان تمييزها
واجب النصب الثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا
عليها ذكر ما افترق فيه اي ومن قال في البسيط افترقا
ستة اوجه احدها ان ايا معربة تقبل الحركات ولذلك
لا يشترط في حكايتها الوقف بل تلحقها الزيادة في الوصل
والوقف ومن مبنية ولا تلحقها الزيادة الا في الوقف
والثاني ان من لمن يعقل واي لمن يعقل ومن لا يعقل بحسب
ما تضاف اليه لانها بعض من كل والثالث ان العلم يحكى
بعد من ولا يحكى بعد اي والرابع ان رب قد تدخل على من
دون اي والخامس ان ايا قد يوصف بها بخلاف من والسادس
ان من تدخلها الالف واللام ويا النسبة في الحكاية بخلاف
اي ذكر ما افترقت فيه تا التانيث والف التانيث قال
ابن يعيش الف التانيث تزيد على تا التانيث قوة لانها
تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه ويتغير الاسم معها
عن هيئة التذكير نحو سكران وسكرى واحمر وحمرا فبنية

كل واحد من المونث هنا غير بنية المذكر وليست التا كذلك
انما تدخل الاسم المذكر من غير تغيير بنيته دلالة على التانيث
نحو قايم وقايمة وبزيد ذلك عندك وضوحا ان الف التانيث
اذا كانت رابعة ثبتت في التكسير نحو حبلى وحبالى وسكرى
وسكارى وليست التا كذلك بل تحذف في التكسير نحو طلحة
وطلاح وجفنة وجفان فلما كانت الالف مختلطة بالاسم كان لها
مزية على التا فصارت مشاركتها في التانيث علة ومزيتها
عليها علة اخرى كانه تانيثان فلذلك منعت الصرف وحدها
ولم تمنع التا الا مع سبب اخر وقال في باب الترخيم دخول
تا التانيث في الكلام اكثر من دخول الالف التانيث لانها قد
تدخل في الافعال الماضية للتانيث نحو قامت هند وتدخل
المذكر توكيدا ومبالغة نحو علامة ونسابة فلذلك ساغ
حذفها في الترخيم وان لم يكن ما فيه علما **ذكر ما افترقت**
فيه التثنية والجمع السالم قال ابن السراج في الاصول
التثنية يستوي فيها من يعقل ومن لا يعقل بخلاف الجمع
فانه مخصوص بمن يعقل لا يجوز ان تقول في جمل جملون ولا في
جبل جبلون ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذ والشذوذ
في القياس علة قال ابن السراج والمذكر والمونث في التثنية
سوا والجمع مختلف فاذا جمعت المونث على حد التثنية
زدت الفا وتا وحذفت الها ان كانت في الاسم وضممت
التا في الرفع والحقتها التنوين فالضمة في جمع المونث السالم
نظيرة الواو في جمع المذكر والتنوين نظير النون والكسرة
في جمع المونث في الخفض والنصب نظيرة اليا في المذكرين

والتنوين نظير النون والكسرة في جمع المونث في الخفض والنصب
نظيرة اليا في المذكرين والتنوين نظير النون **ذكر ما افترق**
فيه جمع التكسير واسم الجمع قال ابو حيان يفارق اسم الجمع جمع
التكسير من وجوه احدها عدم استمرار الابنية في جمع التكسير
الثاني الاشارة اليه بهذا الثالث اعادة ضمير المفرد اليه الرابع
ان يكون خبرا عن هو الخامس ان يصغر بنفسه ولا يرد الى مفرد
ذكر ما افترق فيه التكسير والتصغير قال في البسيط افترق
في ان بنا التصغير لا يختلف كاختلاف ابنية الجمع وفي ان
الاجود ان يقال في تصغير اسود واعور قسور وجد ول
اسيد واعير وقسير وجديل بالادغام ولا يجوز ذلك في
التكسير ويقال في مقام ومقال مقيم ومقيل بالادغام وفي
التكسير مقاوم ومقاول بالاظهار قال ولا يقدح في ذلك
قولهم انهما من واد واحد لانه لا يلزم من مشابهة الشي للشي
ان يشابهه من جميع الوجوه وقال ابن الصايغ في تذكرته
سيلت عن السبب في انه كان النسب الى الجمع فيما له
واحد الى الواحد وفيما لم يكن له واحد الى واحده المقدر
ولولا اتحاد البابان فقلت النسب الى الواحد لم يكن الا لقصد
الخفة حيث المنسوب الى الجمع وهو منسوب الى الواحد وتصغير
الواحد في الجمع انما كان لتنافر التصغير مع الجمع الكثير فافترق
البابان

القسم الثاني

باب الاعراب والبنا مسيلة يكفي في بنا الاسم شبهه
بالحرف من وجه واحد اتفاقا ولا يكفي في منع الصرف مشابهته
للفعل من وجه واحد اتفاقا بل لا بد من مشابهته له من وجهين

قال في البسيط والفرق ان مشابهة الحرف تخرجه الى ما يقتضيه
الحرف من البنا وعلة البنا قوية فلذلك حذبته العلة الواحدة
واما مشابهة الفعل فانها لا تخرجه عن الاعراب وانما تحدث
فيه ثقلا ولا يتحقق الثقل بالسبب الواحد لان خفة الاسم
تقاومه فلا يقدر على جذبها من الاصالة الى الفرعية فلذلك
احتيج الى سببين ليتحقق الثقل بتعاضدهما وغلبتهما بقوة
ثقلها خفة الاسم وجذبه الى الفعل وقال ابن الحاجب
في اماليه فان قيل لم بني الاسم لشبه واحد وامتنع من
الصرف لشبهين وكلا الامرين خروج عن اصله فالجواب
ان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما
ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم وهو كونه
كلمة وشبه الفعل وان كان نوعا اخر الا انه ليس في البعد
عن الاسم كالحرف الا ترى انك اذا قسمت الكلمة خرج الحرف
اولا لانه احد القسمين ويبقى الاسم والفعل مشتركين فيفرق
بينهما بوصف اخص من وصفهما بالنسبة الى الحرف فوزان
الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة الى الادمي ووزان الفعل
من الاسم كالحيوان فشبه الادمي بالجماد ليس كشبهه بالحيوان
فقد علمت بهذا ان المناسبة الواحدة بين الشي وبين
ما هو ابعد لا تقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ما هو
قريب منه وقال ابن النحاس في التعليقة فان قيل
فلم بنيتم الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد فالجواب
ان الاسم بعيد من الحرف فشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته
فلولا قوته لم يظهر ذلك فيه فلا جرم اعتبرناه قولا واحدا

مسيلة قال ابن الدهان في الغرة قال بعض المتقدمين فان قيل
لم لما شابه الفعل الاسم اعطيتموه بعض الاعراب ولما اشبه
الاسم الحرف اعطيتموه كل البنا فالجواب ان الاعراب
لما كان يتبعض اعطي الفرع فيه دون ما للاصل ولما كان
البنا لا يتبعض تساوى الاصل والفرع فيه **مسيلة**
قال بعضهم الفرق بين غد وبين امس حيث اعرب غد على كل
اللغات بخلاف امس فان امس لما استبهم استبهام الحروف
فاشبه الفعل الماضي وغد لكونه منتظرا اشبه الفعل المستقبل
فاعرب نقله الاندلسي **باب المنصرف وغيره** مسيلة
اذا سمي بجمع واخر لم ينصرفا عند سيبويه للتعريف والعدل
في الاصل وانصرفا عند الاخفش لزوال معنى عنهما بالتسمية العدل صح
قياسا على المسمى بالمعدول عن العدد قال في البسيط والفرق
على الاول انه لا يمكن مراعاة الفعل العدل في العدد بعد
التسمية للموافقة في التعريف وكذلك عدل اخر عن الالف واللام على
الصحيح لا ينافي التعريف كما لم ينافه العدل في سحر **مسيلة**
الجمهور على ان اليا في معدي كرب ساكنة سوا اضيف او ركب
وقال بعضهم تحرك بالفتح قياسا على المنقوص قال في البسيط
والفرق بينهما من وجهين احدهما انه طال بالتركيب والسكون
على حرف العلة اخف من الحركة فناسب ثقل التركيب
حذف الحركة بخلاف المنقوص والثاني انها صارت وسط
في الكلمة بالتركيب فاشبهت الاصلية كيا دردبيس ولان
حركة التركيب لازمة وحركة المنقوص عارضة واللازم
اثقل من العارض **مسيلة** قال ابن ابان فان قيل ان حروف

الجر تمتنع من الدخول على الفعل ومع هذا اذا دخلت على ما لا ينصرف
لا يجر في موضع الجر فهلا كانت اللام والاضافة كذلك قيل
الفرق من وجهين احدهما ان اللام والاضافة يتغير بهما معنى
الاسم الا تراها ينقلانه من التنكير الى التعريف وحروف الجر
لا تغير معناه والثاني ان حروف الجر تجري مما بعدها مجرى
الاسما التي تجر ما بعدها والافعال قد تقع في موضع الجر باضافة
ظروف الزمان اليها فصار وقوع الاسما بعد حروف الجر كانه
غير مختص بها اذ كان مثل ذلك يقع في الافعال فلذلك لم يعتد
به انتهى وقد ذكر السيرافي هذين الوجهين وزاد فروقا اخرى
منها ان الالف واللام والاضافة ابعدا الاسم الذي لا ينصرف
عن شبه الفعل واخرجاه منه فلما دخل عليه بعد ذلك العامل
صادفه غير مشبه للفعل فعمل فيه فاما اذا دخل قبل دخول
اللام او الاضافة فانه يصادفه ثقيلا فلا ينفذ فيه ومنها
ان الالف واللام والاضافة قاما مقام التنوين فكان الاسم
منون والتنوين هو الصرف وعلامة الامكن وليس العامل
كذلك ومنها انا لو اعتبرنا العوامل لبطل اصل ما لا ينصرف
لان التي تدخل على الاسم غير داخلة على الفعل فلو كان ينتقل
بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يوجب صرفه ويبطل
الفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف مسئلة الاسما
غير المنصرفة تنون للضرورة وقال ابن الحاجب في اماليه
الاسما المبنية لا تنون للضرورة لان التنوين فرع الاعراب
وهي لا يدخلها التنوين باب النكرة والمعرفة
مسئلة اذا اتصل بالفعل يا المتكلم لزمه نون الوقاية حذرا

من كسر الفعل لانها تطلب كسر ما قبلها قال في البسيط فان قيل
فقد كسر الفعل لالتقا الساكنين فهلا كسر مع ضمير المتكلم ولما ع
بينهما عدما للزوم لان ضمير المفعول غير لازم ولذلك هو في
تقدير المنفصل قلت الفرق بينهما من وجهين احدهما
ان يا المتكلم تقدر بكسرتين وقبلها كسرة فتصير كاجتماع ثلاث
كسرات في التقدير ولا يحتمل ذلك في الفعل فلذلك احتيج
الى نون الوقاية بخلاف التقا الساكنين اذ ليس معه الا كسرة
واحدة عارضة احتمال ثلاث كسرات والثاني ان يا المتكلم
تمتزج بالكلمة لشدة اتصالها فتصير الكسرة قبلها كاللازمة
بخلاف التقا الساكنين فان الثاني لا يمتزج بالاول لكونه
منفصلا عنه فلا تشبه حركته الحركة اللازمة باب
الاشارة مسئلة قالوا في المؤنث البعيد المذكر ذلك فلم
يحذفوا الالف وكسروا اللام لالتقا الساكنين وقالوا في المؤنث
تلك واصله تيك فحذفوا اليا وسكنوا اللام والفرق انه لو ابقيت
اليا كما ابقيت الالف وقيل تيلك كان يودي الى نهاية الثقل
وهي وقوع اليا بين كسرتين ولا كذلك المذكر فانه لا ثقل فيه
مع تحريك اللام وان ثقل التانيث والكسرة يناسب الحذف
بخلاف فتح الذال وخفة التذكير فانه لا يقتضي الحذف ذكر
ذلك في البسيط قال وقد جا تالك في البعيد فلم تحذف الف
تا كما لم تحذف الف ذا الا ان استعمالها اقل من تلك جعلوا
كثرة استعمال تلك عوضا عن استعمال تالك باب
الموصول مسئلة جوز الكوفيون استعمال ذا موصولا دون
ما كما لو كانت معها ما اوين ومنعه البصريون وفرقوا بان ما

الاستفهامية اذا انضمت الى ذا اكسبته معناها فخرج من
التخصيص الى ابهام الذي قال في البسيط ولا قياس مع الفارق
مسئلة قال ابن الدهان في الغرة يجوز ان توصل أن بالامر نحو
كتبت اليه بان قم ولم يجز ان يوصل الذي بالامر لان الذي اسم
يفتقر الى تخصيص من صلته وليس كذلك أن لانها حرف
باب الابتدا مسئلة قال ابن الخباز ان قلت ما الفرق
بين زيد اخوك واخوك زيد قلت من وجهين احدهما
ان زيدا اخوك تعريف للقرابة واخوك زيد تعريف للاسم والثاني
ان زيدا اخوك لا ينفي ان يكون له اخ غيره لانك اخبرت بالعام
عن الخاص واخوك زيد ينفي ان يكون له اخ غيره لانك اخبرت
بالخاص عن العام وهذا انما يشير اليه الفقها في قولهم زيد
صديقي وصديقي زيد نقله في تذكرته مسئلة قال الشلوبين
فان قلت زيد امامك لزم فيه ضمير يعود على المبتدا لانه
قام مقام المشتق وهو قايم فيتضمن الضمير الذي كان
يتضمنه واذا قلت زيد الاسد وابو يوسف ابو حنيفة وزيد
زهير فلا ضمير فيه مع انه قد قام مقام ما هو مسند في المعنى وهو
مشتق الا ترى ان الخبر قد قام في ذلك مقام مثل وهو مشتق
فلم لم يتحمل هذا القايم من الضمير هنا ما كان فيما قام مقامه
يتحمله هناك فالجواب ان الفرق بين الموضعين ان الذي
قام مع الخبر هناك قام مقامه على معناه من غير زيادة فتحمل
من الضمير ما كان يتحمله والذي قام مقامه في هذا الاخير قام
مقامه على معناه ولكن بزيادة انه اريد به انه على جهة المبالغة
بتغيير المعنى وجعل الثاني كانه الاول لا مثله فلما قام مقامه

على غير معناه لم يحمل من الضمير ما كان يحمله هذا اذا قلنا ان
قولنا ان قولنا ابو يوسف ابو حنيفة بزيادة معنى انه هو هو
مبالغة فان لم نقل ذلك وقلنا انه بمعنى اصله الذي حذف
منه تحمل من الضمير ما كان يتحمله والذي قام مقامه في هذا الاخير
قام مقامه على معناه ولكن بزيادة انه اريد به انه على جهة
المبالغة بتغيير المعنى وجعل الثاني كانه الاول لا مثله فلما
قام مقامه على غير معناه لم يحمل من الضمير ما كان يحمله هذا
اذا قلنا ان قولنا ابو يوسف ابو حنيفة بزيادة معنى انه
هو هو فلك اذن فيه وجهان مسئلة قال ابن النحاس
في التعليقة اجاز الكوفيون الاخبار بالظرف الناقص اذا تم
بالحال وجعلوا منه قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد خبر يكن
وكفوا حال من الضمير المستكن في له وقاسوه على جواز الاخبار
بما لا يتم الا بالحال لان الصفة من تمام الموصوف والحال فضلة
فلا يلزم من جواز ما هو من تمامه جواز ما هو فضلة باب
ما واخواتها مسئلة قال الاندلسي في شرح المفصل فان قلت
ما بالهم حكموا بان البا في قولك ما زيد بقايم مزيدة مع انها
لتاكيد النفي واللام في قولك ان زيدا لقايم غير مزيدة مع
انها لتاكيد معنى الابتدا قلت فيه فرقان الحرف الاول
ان البا ابدا تقع في الطرف فلا يلتفت اليها لتمام المعنى بدونها
بخلاف اللام فانها تقع في الصدر في نحو لزيد منطلق ولانتم اشد
رهبة واما ان زيدا لقايم فبدخول ان الحرف الثاني وعليه
الاعتماد ان خبر ما لا يكون الا على اصله وهو النصب حتى تكون
البا زايدة بخلاف اللام فان خبر المبتدا على اصله وان لم تكن

اللام زائدة انتهى مسئلة قال ابن عصفور في شرح المقرب فان
قيل لاي شي امتنع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية
اولا في جواب القسم عليها ولم يمتنع ذلك في لن ولم ولما مع انها
حروف نفي كما ان ما ولا كذلك فالجواب ان الفرق ان لن لنفي
مستقبل فهي في مقابلة السين في سيفعل فاجروها لذلك
مجراها في جواز التقديم فيقال زيدا لن اضرب كما يقال زيدا
ساضرب ولم ولما صارتا ملازمتين للفعل اشبهتا ما جعل كالجزء
منه وهو السين وسوف فجاز التقديم فيها ولم يجز فيها لانها
لا تلزم الفعل الذي تنفي بها كما تلازم لم ولما ولا جعلت في مقابلة
ما هو كالجزء من الفعل قال وزعم الشلوبين ان العرب انما اجازت
تقديم الفعل الواقع بعد لم ولما عليهما حملا على نقيضه وهو الواجب
فكما يجوز ذلك في الواجب يجوز في نقيضه وهذا غير صحيح لانه
يلزم عليه تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية عليها
فيقال زيدا ما ضربت حملا على نقيضه وهو زيدا ضربت والعرب
لا تقول فدل على ان السبب خلاف ما ذكره باب
كاد واخواتها مسئلة قال ابن اياز فان قيل لم امتنع ان
يضمر في عسى ضمير الشان وهلا جاز فيها كما جاز في كاد قيل
فرق الرماني بينهما بان خبر كاد لا يكون الا جملة وخبر عسى مفرد
وقد عرف ان ضمير الشان لا يكون خبره الا جملة باب
ان واخواتها مسئلة قال ابن يعيش انما قدم المنصوب في هذا
الباب على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل فالفعل من حيث كان
الاصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقدم المرفوع على
المنصوب اذ كان رتبة الفاعل متقدمة على المفعول وهذه الحروف

لما كانت فروعا على الافعال ومحمولة عليها جعلت بينهما بان
قدم المنصوب فيها على المرفوع حطا لها عن درجة الافعال اذ تقديم
المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل اصل مسئلة قال
الاندلسي فان قلت كيف يجوز الجمع بين المكسورتين في
التاكيد مع اتحاد اللفظ والمعنى ولا يجوز في المكسورة والمفتوحة
مع ان بينهما مغايرة ما قلت الفرق ان احدى الكلمتين
هناك زائدة او كالزائدة وهنا غلاف بدليل ان كل واحد
من الحرفين لا بد له من اسم وخبر ونظيره قولهم على ما نقله
سيبويه ان زيدا لما ينطلق مسئلة قال الاندلسي قال
السيرافي يجوز بعد اذا التي للمفاجاة كسر ان وفتحها
بخلاف حتى فان المفتوحة لا تقع بعدها والفرق ان ما بعد
اذا لا يلزم ان يكون ما قبلها ولا بعضه ويجوز ان يكون
مصدرا وغير مصدر كقولك خرجت فاذا ان زيدا صايح فهناك
تفتح ان لان التقدير خرجت فاذا صياح زيد وتكسر اذا
اردت فاذا زيد صايح واما حتى فانما بعدها جزء مما
قبلها وليست التي للغاية باب ظن واخواتها
مسئلة قال ابن جني في الخاطريات قلت لابي علي قال
سيبويه اذا كانت علمت بمعنى عرفت عديت الى مفعول واحد
واذا كانت بمعنى العلم عديت الى مفعولين فما الفرق بين
علمت وعرفت من جهة المعنى فقال لا اعلم لاصحابنا في ذلك
فرقا محصلا والذي عندي في ذلك ان عرفت معناها العلم
الموصول اليه من جهة المشاعر والحواس بمنزلة ادركت وعلمت
معناها العلم الموصول اليه من جهة المشاعر والحواس يدلك

على ذلك في عرفت قوله يعرف المجرمون بسيماهم والسيما تدرك
بالحواس والمشاعر قلت له افيجوز ان يقال عرفت ما كان
ضده في اللفظ انكرت وعلمت ما كان ضده في اللفظ جهلت
فاذا اريد بها العلم المعاقبة عبارته للجهل تعدت الى مفعولين
ويكون هذا فرقا بينهما صحيحا لان انكرت ليس بمعنى
جهلت لان الانكار قد يضام العلم والجهل لا يضام العلم ولان
الجهل يكون في القلب فقط والانكار يكون باللسان وان
وصف القلب به لقولنا انكره قلبي كان مجازا وكون الانكار
باللسان دلالة على ان المعرفة متعلقة بالمشاعر فقال هذا
صحيح انتهى باب المفعول فيه مسئلة اشترطوا
توافق مادتي الظرف الصاغ من الفعل وعامله نحو قعدت
مقعد زيد وجلست مجلسه ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي
بخلاف المصدر فاكتفوا فيه بالتوافق المعنوي نحو قعدت
جلوسا والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على
خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي ان لا يتجاوز به محل
السماع واما قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس ذكره في
المغني باب الاستثنا مسئلة قال ابن النحاس
في التعليقة فان قيل كيف جاز ان يصل الفعل الى غير
واسطة وهو لا يصل الى ما بعد الا الا بواسطة فالجواب
ان غيرا اشبهت الظروف بابهامها والظرف يصل اليه
الفعل بلا واسطة فوصل ايضا الى غير بلا واسطة لذلك
فان قيل فلم لم تبن غير لتضمنها معنى الحرف وهو الا
فالجواب ان غيرا لم تقع في الاستثنا لتضمنها معنى الا بل

لانها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها والاستثنا اخراج
والاخراج مغايرة فاشترك الا وغير في المغايرة فالمعنى
الذي صارت به غير استثنا لكونها في الاصل لا لتضمنها
معنى الا فلم تبن باب الحال مسئلة قال في البسيط
لم يستضعف سيبويه مررت بزيد اسدا بنصب اسد على الحال
اي جريئا او شديدا واستضعف مررت برجل اسد على الوصف
والفرق بينهما من وجهين احدهما ان الوصف ادخل في الاشتقاق
من الحال والثاني ان الحال تجري مجرى الخبر وقد يكون خبرا
ما لا يكون صفة قال والتباس التسوية بينهما لانه يرجع
بالتاويل الى معنى الوصف او بحذف مضاف اي مثل اسد وقال
ابن يعيش الحال صفة في المعنى ولذلك اشترط فيها ما اشترط
في الصفات من الاشتقاق فكما ان الصفة يعمل فيها عامل
الموصوف فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال
الا ان عمله في الحال على سبيل الفضلة لانها اذ كانت مبنية
للموصوف فجرت مجرى حرف التعريف وهذا احد الفروق بين
الصفة والحال وذلك ان الصفة تفرق بين اسمين مشتركين
في اللفظ والحال زيادة في الفايدة والخبر وان لم يكن الاسم
مشتركا في اللفظ قال وقد ضعف سيبويه مررت برجل
اسد على ان يكون نعتا لان اسدا اسم جنس جوهر ولا يوصف
بالجوهر لو قلت هذا خاتم حديد لم يجز واجاز هذا زيد اسدا
على ان يكون حالا من غير قبح واحتج بان الحال تجري مجرى
الخبر وقد يكون خبرا ما لا يكون صفة الا تراك تقول هذا
مالك درهما وهذا خاتمك حديدا ولا يحسن ان يكون وصفا

وفي الفرق بينهما نظر وذلك انه ليس المراد من السبع شخصه والدرهم
فان المراد جوهرها **باب التمييز** مسئلة قال ابن
النحاس في التعليقة اجاز المازني والمبرد والكوفيون تقديم
التمييز على الفعل قياسا على الحال ومنعه اكثر البصريين والقياس
لا يتجه لان الفرق بين الحال والتمييز ظاهر لان التمييز مفسر
لذات المميز والحال ليس بمفسر فلو قدمنا التمييز لكان
المفسر قبل المفسر وهذا لا يجوز وقال الابذي في الجزولية شرح م
التمييز مشبه للنعت فلم يتقدم وانما تقدمت الحال لانها خبر
في المعنى ولتقديرها بفي فاشبهت الظرف وايضا فالحال
لبيان الهيئة لا لبيان الذات ففارقت النعت وقال
الفارسي في التذكرة انما لم يجز تقديم التمييز لانه مفسر ورتبة
المفسر ان تقع بعد المفسر وايضا فاشبه عشرون واما
الحال فحملت على الظرف وقال ابن يعيش في شرح المفصل
سيبويه لا يرى تقديم التمييز على عامله فعلا كان او معنى
اما اذا كان فعلا متصرفا فمقتضى الدليل تقديم منصوبه
عليه لتصرف عامله الا انه منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب
فيه مرفوعا في المعنى من حيث كان الفعل مسندا اليه في المعنى
والحقيقة الا ترى ان التصبب والتفقؤ في قولنا تصبب
زيد عرقا وتفقأ شحما في الحقيقة للعرق والشحم والتقدير
تصبب عرق زيد وتفقأ شحمه فلو قدمناه لاوقعناه
موقعا لا يقع فيه الفاعل لان الفاعل اذا قدمناه خرج عن ان
يكون فاعلا وكذلك اذا قدمناه لم يصح ان يكون في تقدير
فاعل نقل عنه الفعل اذا كان هذا موضعا لا يقع فيه الفاعل

فان قيل

فان قيل اذا قلت جاء زيد راكبا فقد استوفى الفعل فاعله
لفظا ومعنى وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه فاما اذا قلت
طاب زيد نفسا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا لا معنى فلم يجز
تقديمه كما لم يجز تقديم المرفوع انتهى **باب الاضافة**
مسئلة اذا اضيف الفم الى ياء المتكلم ردّ المحذوف فقيل
هذا فيّ وفتحت فيّ ووضعته في فيّ وذلك لانك تقول
هذا فوك ورأيت فاك ونظرت الى فيك فتكون الحركة
تابعة لحركة ما بعدها من الحروف فاذا جئت بالاضافة لزم
ان تكسر الفاء لتكون تابعة لها قال ابن يعيش فان قيل
فلم قلبتم الالف هنا ياء مع انها دالة على الاعراب وامتنعتم
من قلب الف التثنية وما الفرق بينهما فالجواب ان في الف
التثنية وجد سبب واحد يقتضي قلبها ياء وعارضه الاخلال
بالاعراب وههنا وجد سببان لقلبها ياء وهو وقوعها موقع
مكسور وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث ان الفاء تكون
تابعة لما بعدها فقوي سبب قلبه ولم يعتد بالمعارض **باب
الاسماء والافعال** مسئلة لا يجوز تقديم معمولات الافعال عليها
عند البصريين وجوزه الكوفيون قياسا على اسمي الفاعل
والمفعول والفرق على الاول انهما في قوة الفعل لشدة شبهه
به واسماء الافعال ضعيفة قاله في البسيط **باب
النعت** مسئلة قال في البسيط يشترط في الجملة الموصوف بها
ان تكون خبرية لوجهين لان المقصود من الوصف بها ايضاح
الموصوف وبيانه وما عداها من الجمل الامرية والنهيية
والاستفهامية وغيرها لا ايضاح فيها ولا بيان ولذلك

لم تقع صلة لعدم ايضاحها وبيانها الا ترى انك لو قلت مررت
برجل اضربه او برجل لا تشتمه او برجل هل ضربته لم تفد النكرة
ايضاحا ولا بيانا قال فان قيل هذا بعينه يصح وقوعه
خبر المبتدأ ولا يمتنع قولك زيدا اضربه وخالد لا تهنه وبكر
هل ضربته فهلا صح وقوعه في الوصف قلت الفرق بينهما
من وجهين احدهما ان الخبر محذوف تقديره نقول فيه والجملة
محكية بالخبر وجاز ذلك لجواز حذف الخبر ولم يجز ذلك في
الصفة لانه لا يجوز حذفها لان حذفها ينافي معناها والثاني
ان المبتدأ يجوز نصبه بالفعل اما على حذف الضمير او على
التفسير ولا يتغير المعنى فان زيدا اضربه واضرب زيدا سواء
في المعنى واما الصفة فلا يصح عملها في الموصوف سواء حذف
منها ضميره او لا لانه معمول لغيرها فانك اذا قلت مررت
برجل اضربه لم يصح نصب رجل باضربه ولان الصفة تابعة
للموصوف ولا يعمل التابع في المتبوع **مسئلة** قال الابذي
لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لانهما كشيء واحد بخلاف
المعطوف والمعطوف عليه **مسئلة** قال الخفاف في شرح
الايضاح وقع في كتاب المهذب لابي اسحاق الزجاج ان تثنية
الصفة الرافعة للظاهر وجمعها فصيح في الكلام لا كضعف
لغة اكلوني البراغيث قال والفرق ان اصل الصفة كسائر
الاسماء التي تثنى وتجمع وانما يمتنع ذلك فيها بالحمل على الفعل
فيجوز فيها وجهان فصيحان احدهما ان يراعى اصلها فتثنى
وتجمع والثاني ان يراعى شبهها بالفعل فلا تثنى ولا تجمع
قال الخفاف وهذا قياس حسن لو ساعده السماع والذي

حكى

حكى ائمة النحويين ان تثنية الصفة وجمعها اذا رفعت
الظاهر ضعيف كاكلوني البراغيث وينبغي عليه قياس قوله
ان يجيز في المضارع الاعراب والبناء لان اصله البناء واعرب
لشبه الاسم وكذا في الاسم الذي لا ينصرف الصرف باعتبار
الاصل والمنع باعتبار شبه الفعل انتهى **مسئلة** قال ابن الحاجب
في اماليه ان قيل لم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه ولم
يفعل ذلك في الموصول قلت لان الصفة تدل على الذات
التي دل عليها الموصوف بنفسها وباعتبار التعريف والتنكير
لانها تابعة للموصوف في ذلك والموصول لا ينفك عن جعل الجملة
التي معه في معنى اسم معرف فلو حذف لكانت الجملة نكرة فيختل
المعنى **باب العطف** مسئلة لا يجوز العطف على الضمير
المجرور من غير اعادة الجار عند البصريين بخلاف المنصوب وجوزه
الكوفيون قياسا على الضمير المنصوب والجامع بينهما الاشتراك
في الفضلة قال في البسيط والفرق على الاول من اوجه احدها
ان ضمير المجرور كالجزء مما قبله لشدة ملازمته له ولذلك لا يمكن
استقلاله والثاني انه يشبه التنوين من حيث انه لا يفصل
بينه وبين ما يتصل به ويحذف في النداء نحو يا غلام والثالث انه
قد يكون عوضا من التنوين في نحو غلامي وغلامك وغلامه فكما
لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على ما حل محله وناسبه
في شدة الاتصال بالكلمة وهذه الاوجه معدومة في المنصوب
وقال الحريري في درة الغواص فان قيل كيف جاز العطف على
المضمرين المرفوع والمنصوب من غير تكرير وامتنع العطف
على المضمر المجرور الا بالتكرير فالجواب انه لما جاز ان يعطف

ذانك المضمران على الاسم الظاهر جاز ان يعطف الظاهر عليهما
ولما لم يجز ان يعطف الظاهر على المضمر الا بتكريره ايضا نحو مررت
بك وبزيد وهذا من لطايف علم العربية ومحاسن الفروق
النحوية انتهى مسئلة اذا اكد ضمير المجرور كقولك مررت بك
انت وزيد اختلف فيه فذهب الجرمي الى جواز العطف مع التاكيد
قياسا على العطف على ضمير الفاعل اذا اكد والجامع بينهما
شدة الاتصال بما يتصلان به وذهب سيبويه الى منع العطف
والفرق من اوجه احدها ان تاكيده لا يزيل عنه العلل المذكورة
في المنع بخلاف تاكيد الفاعل فانه يزيل عنه المانع من العطف
الثاني ان تاكيده ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف
القياس وتاكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جار على القياس
فلا يلزم حمل الجاري على القياس على الجاري على القياس الثالث
ان ضمير المجرور اشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل ان ضمير
الفاعل قد يجعل منفصلا عند ارادة الحصر وينفصل بينه
وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله فلما
اشتد اتصاله قوي شبهه بالتنوين فلم يوثر التاكيد في جواز
العطف بخلاف الفاعل فانه لما لم يشتد اتصاله اثر التاكيد
في جواز العطف عليه الرابع انه يلزم من العطف مع تاكيد
المجرور بالمرفوع نحو مررت به هو وزيد مخالفة اللفظ
والمعنى اما اللفظ فان قبله ضمير المرفوع ولم يحمل العطف
عليه واما المعنى فان معنى المجرور غير معنى المرفوع ولا
يلزم من العطف مع تاكيد ضمير الفاعل لا مخالفة اللفظ
ولا مخالفة المعنى ذكر ذلك في البسيط مسئلة لا يجوز

العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد او فاصل عند
البصريين وجوزه الكوفيون قياسا على البدل والفرق على الاول
ان البدل هو المبدل منه في المعنى فلذلك جاز من غير شرط
التاكيد واما العطف فالثاني مغاير للاول فلا بد من تقوية
للاول تدل على ان المعطوف المغاير متعلق به دون غيره
بخلاف البدل فانه لا يحتاج الى تقوية لعدم المغايرة باب
النداء مسئلة يجوز في وصف المنادى المضموم نحو يا زيد
الطويل ان ترفع الصفة حملا على اللفظ وتنصبها على الموضع
قال ابن يعيش فان قيل فزيد المضموم في موضع منصوب
فلم لا يكون بمنزلة امس في انه لا يجوز حمل الصفة على اللفظ
لو قلت رايت زيدا امس الدابر بالخفض على النعت لم يجز وكذلك
قولك مررت بعثمان الظريف لم تنصب الصفة على اللفظ قيل
الفرق بينهما ان ضمة النداء في يا زيد ضمة بنا مشابهة لحركة الاعراب
وذلك لانه لما اطرد البناء في كل اسم منادى مفرد صار كالعلة
لرفعه وليس كذلك امس فان حركته متوغلة في البنا الا ترى
انه كل اسم مفرد معرفة يقع منادى فانه يكون مضموما وليس
كل ظرف يقع موقع امس يكون مكسورا الا تراك تقول فعلت ذلك
اليوم لاضرب عمرا غدا فلم يجب فيه من البناء ما وجب في امس
وكذلك عثمان فانه غير منصرف وليس كل اسم ممنوعا من الصرف
انتهى مسئلة قال ابن يعيش فان قيل انتم تقولون يا هذا
وهذا معرفة بالاشارة وقد جمعتم بينه وبين النداء فلم جاز
هاهنا ولم يجز مع الالف واللام وما الفرق بين الموضعين
قلنا الفرق من وجهين احدهما ان تعريف الاشارة ايما وقصدا

الى حاضر ليعرفه المخاطب بحاسة النظر وتعريف النداء خطاب لحاضر
وقصد لواحد بعينه فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف
للواحد ولذلك شبه الخليل تعريف النداء بالاشارة في نحو
يا هذا وشبهه لانه في الموضعين قصد وايما الى حاضر والوجه
الثاني وهو قول المازني اصل هذا ان تشير به لواحد الى واحد ان مر
فلما دعوته نزعت منه الاشارة التي كانت فيه والزمته اشارة
النداء فصارت يا عوضا من نزع الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال
هذا اقبل باسقاط حرف النداء مسئلة قال ابن الحاجب
في اماليه ان قيل ما الفرق بين قولهم يا زيد وعمرو فانه ما جاء فيه
الا وجه واحد وهو قولهم وعمرو وجاء في المعطوف من باب
لا وجهان احدهما العطف على اللفظ والثاني العطف على المحل
مثل لا عربي ان كان ذلك ولا اب فالجواب ان الفرق من
وجهين احدهما ان قولنا يا زيد وعمرو حرف النداء فيه مراد وهو
جائز حذفه فجاز الاتيان باثره وليس كذلك في باب لا في الصورة
المذكورة لان لا لا تحذف في مثل ذلك وانما قدر حرف النداء
هاهنا دون لا لكثرة النداء في كلامهم الوجه الثاني ان لا بنى
اسمها معها الى ان صار الاسم ممتزجا امتزاج المركبات ولا يمكن
بقاء ذلك مع حذفها ولم يبنوه بناء منهم على امتزاجه بالاولى
لانه قد فصل بينهما بكلمتين ولئلا يؤدي الى امتزاج اربع
كلمات مسئلة قال ابن الحاجب قولهم يا زيد والضحاك
فيه جواز الرفع والنصب ولم يات في باب لا الا وجه واحد
وهو الرفع لا غير مثل لا غلام لك ولا العباس والفرق بينهما
ان لا لا تدخل على المعارف لما تقرر في موضعه ولا يمكن حمله

على اللفظ لان لا انما اتي بها لنفي المتعدد ولا تعدد في قولك لا غلام في ص
لك ولا العباس ولان دخول النصب فيه فرع دخول الفتح فيه
اذا كان منفيا ولا يدخله الفتح فلا يدخله هذا النصب الذي هو
فرعه لان دخول الفتح انما كان لتضمنه معنى الحرف الا ترى ان معنى
قولك لا رجل في الدار لا من رجل ولا يتعذر مثل ذلك فيما ذكرناه
الا ترى ان لا اذا وقع بعدها معرفة وجب الرفع والتكرير
ويرجع الاسم حينئذ الى اصله فوجب فاذا وجب الرفع فيما
يلي لا فلم يجز فيه غيره فلان لا يجوز غيره في فرعه الذي
هو المعطوف من باب الاولى وليس كذلك في باب النداء في
قولنا يا زيد والضحاك فان حرف النداء وان كان متعذرا
كما تقرر فيما ذكرنا الا انه يتوصل اليه باي وبهذا كقولك
يا ايها الضحاك ويا ايهذا الضحاك فصار له دخول وان كان
باشتراط فصل بخلاف لا فانها لا تدخل بحال انتهى باب
الترخيم مسئلة لا يجوز ترخيم الجملة عند الجمهور وجوزه
بعضهم بحذف الثاني قياسا على النسب فانه يجوز بحذف الثاني
قال ابن فلاح في المغني والفرق على الاول ان الثقل الناشي
من اجتماع ياء النسبة معها لو لم يخفف بالحذف لادى الى
جعل ثلاثة اشياء لشي واحد فلذلك حذف منهما في النسب
لقيام يايه مقام المحذوف واما الترخيم فانما لم يجز لان شرطه
تاثير النداء البنا في المرخم ولم يوجد هنا فلم يجز الترخيم ولانها
اشبه بالمضاف والمضاف اليه في كون الاول عاملا في الثاني
فلم ترخيمها فالمضاف اليه باب العدد مسئلة
قال الاندلسي في شرح المفصل فان قلت الاسماء المركبات

في العدد يجريان مجرى الكلمة الواحدة فهلا اعرب بمجموعهما كالمعرب
معدي كرب واخواته قلت الفرق من وجهين احدهما ان الامتزاج
هنا اشد اذ كان احد الاسمين منهما لم يكد يستعمل على انفراده
بل حضرموت مثلا في استعماله علما لهذه البلدة كدمشق مثلا
وبغداد فكما ان هذه معربة فكذلك حضرموت واما مركبات الاعداد
فالمفرد منها مستقل بمعناه كخمسة اذا اريد بها هذا العدد
وكذلك العشرة فالعاطف المتضمن معتبر واذا اعتبر فقد تضمن
معناه وما تضمن معنى الحرف فلا وجه لاعرابه والثاني ان
العدد في الاصل موضوع على ان لا يعرب ما دام لما وضع له من
تقدير الكميات فقط فان حقه ان يكون كالاصوات ينطق بها
ساكنة الاواخر كحروف التهجي وانما يعرب عند التسبب
بالمعدود **باب نواصب الفعل** مسئلة الباء الزائدة
تعمل الجر في نحو ليس زيد بقايم وفاقا وان الزائدة لا تعمل
النصب في الفعل المضارع على الاصح وقال الاخفش تعمل قياسا
على الباء الزائدة والفرق على الاول ان الباء الزائدة تختص
بالاسم وان الزائدة لا تختص لانها قد زيدت قبل فعل
وقبل اسم وما لا يختص فاصله ان لا يعمل ذكره ابو حيان
مسئلة لا يتقدم معمول معمول ان عليها عند جميع النحاة
الا الفرا فلا يقال طعامك اريد ان اكل ويجوز تقديم معمول
معمول لن عليها عند جميع النحاة الا الاخفش الصغير فتقول
زيدا لن اضرب والفرق ان ان حرف مصدري موصول
ومعمولها صلة لها ومعمول معمولها من تمام صلتها فكما لا تتقدم
صلتها عليها كذلك لا يتقدم معمول صلتها ولن بخلاف ذلك

وحكم

وحكم كي عند الجمهور حكم ان لا يجوز تقديم معمول معمولها فلا يقال
جيت النحو كي اتعلم ولا النحو جيت كي اتعلم لانها ايضا حرف
مصدري موصولة كان فكما لا يتقدم معمول صلة الاسم الموصول كذلك
لا يتقدم معمول صلة الحرف الموصول واما اذن فقال الفرا اذا
تقدمها المفعول وما جرى مجراه بطلت فيقال صاحبك اذن اكرم
واجاز الكسائي اذ ذاك الرفع والنصب قال ابو حيان ولا نص احفظه
عن البصريين في ذلك بل يحتمل قولهم انه يشترط في عملها ان تكون
مصدرة ان لا تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية
لان النية بالمفعول التاخير قال وللقايل ان يقول لا يجوز تقديم
معمول الفعل بعد اذن لانها ان كانت مركبة من اذ وان او من
اذا وان فلا يجوز تقديم المعمول فلا يجوز في ان وان كانت
بسيطة واصلها اذا الظرفية فلا يجوز ايضا لان ما كان في حيز
اذا لا يجوز تقديمه عليها وان كانت حرفا محضا فلا يجوز
ايضا لان ما فيه من الجزا يمنع ان يتقدم معمول ما بعدها
عليها ولما كان من مذاهب الكوفيين جواز تقديم معمول فعل
الشرط على اداة الشرط اجازوا ذلك في ان نحو زيدا ان تضرب
اضرب مسئلة قال ابو حيان سال محمد بن الوليد ابن ابي
سهر وكانا قد قرا كتاب سيبويه علي المبرد ورأي ابن
ابي سهر ان قد اتقنه لما اجاز سيبويه اظهار ان مع لام كي
ولم يجز ذلك مع لام النفي فلم يجب بشي انتهى قال ابو حيان
والسبب في ذلك ان لن يكن ليقوم او ما كان ليقوم ايجابه
كان سيقوم فجعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجوز ان
يجمع بين ان الناصبة وبين السين او سوف كذلك لا يجمع

بين ان واللام التي هي مقابلة لها مسئلة سمع بعد كي وحتى
الجر في الاسما والنصب في الافعال فاختلف النحويون فقيل كل
منهما جار ناصب وقيل كلاهما جار فقط والنصب بعدهما بان مضمرة
وقيل كلاهما ناصب والجر بعدهما بحرف جر مقدر والصحيح وهو
مذهب سيبويه في كي انها حرف مشترك فتارة تكون حرف جر
بمعنى اللام وتارة حرفا موصولا ينصب المضارع بنفسه والصحيح
ومذهبه في حتى انها حرف جر فقط وان نصب بعدها بان
مضمرة لانها قال ابو حيان فان قلت ما الفرق بينها وبين
كي حيث صح فيها انها جارة ناصبة بنفسها قلت النصب
بكي اكثر من الجر ولم يمكن تاويل الجر لان حرفه لا يضمر فحكم به وحتى
ثبت جر الاسما بها كثيرا وامكن حمل ما انتصب بعدها على
ذلك بما قدرنا من الاصل الاضمار والاشتراك بخلاف الاصل
ولانها بمعنى واحد في الفعل والاسم بخلاف كي فانها سبكت
في الفعل وخلصت للاستقبال مسئلة قال الاندلسي في
شرح المفصل قال علي بن عيسى انما عملت ان في المضارع ولم تعمل
ما لان ان تنقله نقلتين الى معنى المصدر والاستقبال
وما لم تنقله الانتقالا واحدا الى معنى المصدر فقط وكل ما كان
اقوى على تغيير معنى الشي كان اقوى على تغيير لفظه وقال
السيرافي انما لم ينصبوا بما اذا كانت مصدرا لان الذي يجعلها
اسما وهو الاخفش فان كانت معرفة فهي بمنزلة الذي يرتفع
الفعل بعدها كما يرتفع في الذي وان كانت نكرة فيكون
الفعل بعدها صفة فلا تنصبه واما سيبويه فجعلها حرفا
وجعل الفعل بعدها صلة لها والجواب على مذهبه ان المعنى

الذي

الذي نصبت به ان هو شبهها بان المشددة لفظا ومعنى ولذلك
لم يجمعوا بينهما فلا تقول ان ان يقوم كما يستقبحون ان ان
زيدا قايم وهذا مفقود في ما فانها يليها الاسم تارة
والفعل اخرى فلم تختص انتهى وقال ابن يعيش الفرق بين ان
وما ان ما تدخل على الفعل والفاعل والمبتدا والخبر وان
مختصة بالفعل فلذلك كانت عاملة فيه ولعدم اختصاص ما لم
تعمل شيا **باب الجوازم** مسئلة يجوز تسكين لام
الامر بعد الواو والفا نحو فليوفوا نذورهم وليستجيبوا لي
وليؤمنوا بي ولا يجوز ذلك في لام كي وفرق ابو جعفر بن النحاس
بان لام كي حذف بعدها ان فلو حذفت كسرتها ايضا لاجتمع
حذفان بخلاف لام الامر وفرق ابن مالك بان لام الامر اصلها
السكون فردت الى الاصل ليومن دوام تفويت الاصل بخلاف
لام كي فان اصلها الكسر لانها لام الجر مسئلة اختلف في لم
ولما هل غيرتا صيغة الماضي الى المضارع او معنى المضارع
الى المضي على قولين ونسب ابو حيان الاول الى سيبويه
وينقل عن المغاربة انهم صححوه لان المحافظة على المعنى اولى
من المحافظة على اللفظ والثاني مذهب المبرد وصححه ابن قاسم
في الجنى الداني وقال ان له نظيرا وهو المضارع بعد لو وان
الاول لا نظير له ولا خلاف ان الماضي بعد ان غير فيه المعنى
الى الاستقبال لا صيغة المضارع الى لفظ الماضي بعدها فلهذا
قال قوم بانه غيرت صيغته مسئلة الامر صيغة مرتجلة
على الاصح لا مقتطع من المضارع ولا خلاف ان النهي ليس صيغة
مرتجلة وانما يستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه

لا للطلب وانما كان كذلك لان النهي يتنزل من الامر منزلة النفي من
الايجاب فلما احتيج في النفي الى اداة احتيج في النهي الى ذلك
ولذلك كان بلا التي هي مشاركة في اللفظ لا التي للنفي مسئلة
لا تدخل على لا التي للنهي اداة شرط فلا في قولهم ان لا تفعل
افعل للنفي المحض ولا يجوز ان تكون للنهي لانه ليس خبرا والشرط
خبر فلا يجتمعان وقال بعضهم هي لا التي للنهي فاذا دخل عليها
اداة الشرط لم تجزم وبطل عملها وكان التاثير لاداة الشرط وكذا
بخلاف لم فان التاثير لها لا لاداة الشرط في نحو فان لم تفعلوا ه
والفرق ان اداة الشرط لم تلزم العمل في كل ما تدخل عليه
اذ تدخل على الماضي فلم يكن لها اذ ذاك اختصاص بالمضارع
فضعفت بحيث دخلت على عامل مختص كان الجزم له ذكره ابو حيان
في شرح التسهيل مسئلة ان قيل لم جزمت متى وشبهها
ولم تجزم الذي اذا تضمنت معنى الشرط نحو الذي يأتيني فله
درهم فالجواب ان الفرق من وجوه احدها ان الذي
وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل فاشبه لام التعريف الجنسية
فكما ان لام التعريف لا تعمل فكذا الذي والثاني ان الجملة
التي يوصل بها لا بد ان تكون معلومة للمخاطب والشرط لا يكون
الا مبهما والثالث ان الذي مع ما يوصل به اسم مفرد
والشرط مع ما يقتضيه جملتان مستقلتان نقلت ذلك من
خط ابن هشام في بعض تعاليقه وذكره ابن الحاجب في اماليه
مسئلة قال ابن ايا ان قيل حرف الجزم اضعف من حرف
الجر وحرف الجر لا يعمل في شيئين فكيف عملت ان في شيئين
قيل الفرق بينهما ان اقتضا حرف الجر لما اقتضى واحدا عمل فيه

وحرف الجزم لما اقتضى اثنين عمل فيهما **باب الحكاية**
مسئلة تحكى الاعلام بمن دون سائر المعارف هذا هو المشهور
والفرق بينها وبين غيرها من المعارف من ثلاثة اوجه
احدها ان الاعلام تختص باحكام لا توجد في غيرها من الترخيم
والامالة نحو الحجاج وعدم الاعلال في نحو مكوزة وحيوة ومحبب
وحذف التنوين منها اذا وقع ابن صفة بين علمين فالحكاية
ملحقة بهذه الاحكام المختصة بها والثاني ان اكثر الاعلام
منقول عن الاجناس مغير عن وضعه الاول والحكاية تغيير
تقتضي من والتغيير يانس بالتغيير والثالث ان الاعلام
كثيرة الاستعمال فيكثر فيها الاشتراك فرفع الحكاية توهم ان
المستفهم عنه غير السابق لجواز ان السامع لم يسمع اول الكلام
ذكره كله صاحب البسيط قال والفرق بين من حيث يحكى
بها العلم وبين اي حيث لا يحكى بها بل يجب فيها الرفع فاذا
قيل رايت زيدا ومررت بزيد يقال اي زيد من غير حكاية
ان من لما كانت مبنية لا يظهر فيها اعراب جازت الحكاية
معها على خلاف ما يقتضيه خبر المبتدا واما اي فانها معربة
يظهر فيها الرفع فاستقبح لظهور رفعها مخالفة ما بعدها
ونظيره قول العرب انهم اجمعون ذاهبون لما لم يظهر اعراب
النصب في الضمير اكدوه بالمرفوع ومنعهم ان الزيدين اجمعون
ذاهبون لما ظهر اعراب النصب الزموا التاكيد بالنصب
مسئلة لا يحكى المتبع بتابع غير العطف من نعت او بيان
او تاكيد او بدل اتفاقا واما المتبع بعطف النسق ففيه خلاف
حكاه في التسهيل من غير ترجيح ورجح غيره جواز حكايته

قال ابو حيان والفرق بين العطف وبين غيره من التوابع ان العطف
ليس فيه بيان المعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع فان فيه
بيانا ان المتبوع هو الذي جرى ذكره في كلام المخبر واما في
العطف فلا يبين ذلك بيانا تاما الا الحكاية وايراد لفظ المخبر
في كلام الحاكي على حاله من الحركات وقال صاحب البسيط يشترط
لجوازها ان يكون المعطوف عليه والمعطوف علمين نحو رايت
زيدا وعمرا فان كان المعطوف عليه علما والمعطوف غير علم
فنقل ابن الدهان منع الحكاية وهو الاقوى ونقل ابن بابشاذ
جوازها مطلقا وعكسه لم تجز الحكاية اتفاقا **باب**
النسب مسئلة قال ابو حيان فان قلت لم اجزت ببيضات
وجوزات بالتحريك ولم تجز طولي في النسبة الى طويلة قلت
بينهما فرق وهو ان الحركة في بيضات وجوزات عارضة
فلم يعتد بها والنسبة بنا مستانف **باب التصغير**
مسئلة قال ابو حيان ارؤس اذا سميت بها امراة ثم خففت
الهمزة بحذفها ونقل حركتها الى الراء فقيل اروس وصغرت
قلت اريس ولا تدخل الهاء وان كان قد صار ثلاثيا واذا
صغرت هندا قلت هنيدة بالهاء والفرق بينهما ان تخفيف
الهمز بالحذف والنقل عارض فالهمزة مقدرة في الاصل وكانه
رباعي لم ينقص منه شيء فان قلت لما لم تلحقه بتصغير سماء اذا
قلت سمية اليس الاصل تقديرا قلت لا يشبه تصغير سماء لان
التخفيف جائز في اروس عارض بخلاف سماء فان الحذف لها
لازم فيصير على ثلاثة احرف اذا صغرت فيلحقها الهاء وهذا
الفرق بين اروس وسماء اجاب ابو اسحاق الزجاج بعض
اصحاب ابي موسى الحامض حين سال ابا اسحاق عن ذلك وكان

ابو موسى الحامض قد دس رجلا لينتقص على ابي اسحاق
فسأله عن مسائل فيها غموض هذه المسئلة منها وكان في هذا
المجلس المشوق الشاعر فاخذ ورقة وكتب من وقته يمدح ابا
اسحاق ويذم من يحسده من اهل عصره فقال

صبرا ابا اسحاق عن قدرة ... فذو النهى يمتثل الصبرا
واعجب من الدهر واوغاده ... فانهم قد فضحوا الدهرا
لا ذنب للدهر ولكنهم ... يستحسنون المكر والغدرا
نبيت بالجامع كلبا لهم ... ينبح منك الشمس والبدرا
والعلم والحلم ومحض الحجا ... ومشامخ الاطواد والبحرا
فالديمة الوطفا في سحها ... اذا الربا اضحت بها خضرا
نسلك اوصافك بين الورى ... بالنثر والنظم لك الكبرا
يظن جهلا والذي دسه ... ان يلمسوا العيوق والغفرا
فارسلوا النزر الى غامر ... وغمرنا يستوعب النزرا
فانزه ابا اسحاق عن جاهل ... ولا تضيق منك به صدرا
ومن خسا عزر في الورى ... خطيبهم من فيه بخرا

مسئلة قال ابو حيان فان قلت لم لا يجوز اثبات همزة الوصل
في نحو استضراب اذا صغر وان كان ما بعدها متحركا لان
هذا التحريك عارض بالتصغير فلم يعتد بهذا العارض كما لم
يعتد به في قولهم الحمر باثبات همزة الوصل مع تحريك اللام
بحركة النقل فالجواب ان بين العارضين فرقا وهو ان
عارض التصغير لازم لا يوجد في لسانهم ثاني مصغر غير متحرك
ابدا وعارض الحمر غير لازم لانه يجوز ان لا تحذف الهمزة ولا تنقل

الحركة فيقال الاحمر ولا يمكن ذلك في المصغر في حال من الاحوال
باب الوقف مسئلة اذا وقف على المقصور المنون
وقف عليه بالالف اتفاقا نحو رايت عصا واختلف في الوقف على
المنقوص المنون فمذهب سيبويه انه لا يوقف بالياء بل يحذف نحو
هذا قاض ومررت بقاض ومذهب يونس اثباتها قال ابن الخباز
فان قلت فما بالهم اختلفوا في اعادة ياء المنقوص ولم يختلفوا
على اعادة الف المقصور قلت الفرق بينهما خفة الالف
وثقل الياء باب التصريف مسئلة الزائد يوزن
بلفظه وزيادة التضعيف توزن بالاصل قال ابو حيان
في الفرق ان زيادة التضعيف مخالفة لزيادة حروف سالتمونيها
من حيث انها عامة لجميع الحروف ففرقوا بينهما في الوزن وجعلوا
حكم ما ضوعف منه فضعفوه في الوزن مثله فلو نطقوا في
الوزن بمكرر باحدى دالي قردد لم يتبين من الوزن كيف زيادتها
فلما لم تزد منفردة اصلا لم يجعلوها منفردة في الوزن

تم الفن الرابع من الاشباه والنظاير النحوية
وهو اخر النصف الاول من هذا الكتاب
فقد تم الجزء الاول يتلوه الفن
الخامس الطراز في
الالغاز

